

6945
S/A

6945
- 51A

۳۵۳۲	والله اعلم
الحمد لله	فمن قيس
ع	ع

﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب الوجيز ﴾
 (في فقه الامام الشافعي للامام العراقي)

صحيحة

٣ خطبة الكتاب

﴿ قسم المقدمات ﴾

٤ ﴿ كتاب الطهارة ﴾

٤ الباب الاول في المياه الطاهرة

٤ القسم الاول الماء المطلق

٥ القسم الثاني الماء المتغير يسيرا

٥ القسم الثالث الماء المتغير كثيرا

٦ الباب الثاني في المياه النجسة

٦ الفصل الاول في النجاسات

٧ الفصل الثاني في الماء الراكد

٨ الفصل الثالث في الماء الحار

٨ الفصل الرابع في ازالة النجاسة

٩ فروع سبعة

٩ الباب الثالث في الاجتهاد

١٠ الباب الرابع في الأواني

١٠ القسم الاول المتخذ من الخلود

١١ القسم الثاني المتخذ من العظام

١١ القسم الثالث المتخذ من الذهب والفضة

﴿ قسم المقاصد ﴾

كتاب الصلاة

- ٣٢ الباب الاول في المواقيت
 ٣٣ الفصل الاول في وقت الرفاهية
 ٣٤ الفصل الثاني في وقت المعذورين
 ٣٥ الفصل الثالث في الاوقات المكروهة
 ٣٥ الباب الثاني في الاذان
 ٣٥ الفصل الاول في غلها
 ٣٦ الفصل الثاني في صفه الاذان
 ٣٦ الفصل الثالث في صفه المؤذن
 ٣٧ الباب الثالث في الاستقبال
 ٣٩ الباب الرابع في كيفية الصلاة
 ٤٦ الباب الخامس في شرائط الصلاة
 ٥٠ الباب السادس في السجدة
 ٥٢ الباب السابع في صلاة التطوع
 ٥٣ الفصل الاول في الرواب
 ٥٤ الفصل الثاني في عذر الرواب
 ٥٥ (كتاب الصلاة باجماعه)
 ٥٥ الفصل الاول في انفسها
 ٥٥ الفصل الثاني في صفات الائمة
 ٥٦ الفصل الثالث في شرائط العادة

كتاب صلاة المسافرين

- ٥٨ الباب الاول في القصر
 ٦٠ الباب الثاني في الجمع

- ١١ الباب الاول في صفة الوضوء
 ١٢ الفول في سنن الوضوء
 ١٤ الباب الثاني في الاستنجاء
 ١٤ الفصل الاول في آداب قضاء الحاجة
 ١٤ الفصل الثاني فيما يستنجى عنه
 ١٥ الفصل الثالث فيما يستنجى به
 ١٥ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء
 ١٥ الباب الثالث في الاحداث
 ١٥ الفصل الاول في اسبابها
 ١٧ الفصل الثاني في حكم الحدث
 ١٧ الباب الرابع في الغسل
 ١٨ كتاب التيمم
 ١٨ الباب الاول فيما يبيع التيمم
 ٢١ الباب الثاني في كيفية التيمم
 ٢٢ الباب الثالث في احكام التيمم
 ٢٣ باب المسح على الخفين
 ٢٥ كتاب الحيض
 ٢٥ الباب الاول في حكم الحيض والاستحاضة
 ٢٦ الباب الثاني في المستحاضات
 ٢٧ الباب الثالث في التي نسيت عادتها
 ٢٩ الباب الرابع في التلقيح بين ايام الطهر والحيض
 ٣١ الباب الخامس في النفاس

٩٧	فصل ثان في الركاز
١٠٠	(كتاب الصوم)
١٠٥	(كتاب الاعتكاف)
١٠٦	الفصل الاول في أركانه
١٠٧	الفصل الثاني في حكم النذر
١٠٨	الفصل الثالث في قواطع التتابع
١٠٨	(كتاب الحج)
١١٤	القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب
١١٤	الباب الاول في وجوه اداء التسكين
١١٦	الباب الثاني في أعمال الحج
١١٦	الفصل الاول في الاحرام
١١٨	الفصل الثاني في سنن الاحرام
١١٨	الفصل الثالث في سنن دخول مكة
١١٨	الفصل الرابع في العلوف
١١٩	الفصل الخامس في السعى
١٢٠	الفصل السادس في الوقوف بعرفة
١٢٠	الفصل السابع في أسباب التحال
١٢١	الفصل الثامن في المبيت
١٢٢	الفصل التاسع في الرمي
١٢٣	الفصل العاشر في طواف الوداع
١٢٣	الفصل الحادي عشر في حكم الصبي
١٢٤	الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة
١٣٠	القسم الثالث من كتاب الحج

﴿ كتاب الجمعة ﴾

٦١	الباب الاول في شرائطها
٦٤	الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة
٦٥	الباب الثالث في كيفية الجمعة
٦٦	(كتاب صلاة الخوف وقت الحرب)
٦٩	(كتاب صلاة العيدين)
٧١	(كتاب صلاة الخسوف)
٧٢	(كتاب صلاة الاستسقاء)
٧٢	(كتاب صلاة الجنازة)
٧٤	القول في التكفين
٧٥	القول في الصلاة
٧٧	القول في الدفن
٧٩	القول في التعزية والبكاء على الميت
٧٩	باب تارك الصلاة
٧٩	(كتاب الزكاة)
٨٢	باب صدقة الخلطاء
٨٢	الفصل الاول في حكم الخلطة وشرطها
٨٣	الفصل الثاني في الراجع
٨٣	الفصل الثالث في اجتماع الخلطة
٨٣	الفصل الرابع في اجتماع المختلط والمنفرد في ملك واحد
٨٤	الفصل الخامس في تعدد الخليط
٩٦	فصل اذا قلنا العامل لا يملك الربح بالطهور وجب زكاة الجميع

(كتاب النصارى)	١٧٠
(كتاب الخبز)	١٧٦
(كتاب الصانع)	١٧٧
الفصل الاول في أركانه	١٧٧
الفصل الثاني في الراحم علي الحقوق	١٧٨
الفصل الثالث في المازع	١٨٠
(كتاب الحواله)	١٨١
(كتاب الصمان)	١٨٣
الباب الاول في أركانه	١٨٣
الباب الثاني في حكم الضمان الصحيح	١٨٥
(كتاب البركه)	١٨٦
(كتاب الوكاله)	١٨٨
الباب الاول في أركانها	١٨٨
الباب الثاني في حكم الوكاله	١٩٠
الباب الثالث في الزراع	١٩٣
(كتاب الافرار)	١٩٤
الباب الاول في أركانه	١٩٤
الباب الثاني في الافرار المجهله	١٩٧
الباب الثالث في تعيب الافرار بما رفته	٢٠٠
الباب الرابع في الافرار بالنسب	٢٠١

- ١٣٠ الباب الاول في موانع الحج
 ١٣١ الباب الثاني في الاما
 ١٣١ الفصل الاول في ادخال
 ١٣٢ الفصل الثاني في مكان اراؤها ورمائها
 (كتاب البيع)
 ١٣٢ الباب الاول في اركانه
 ١٣٦ الباب الثاني في الفساد بجهة الربا
 ١٣٨ الباب الثالث في الفساد من جهة النقص
 ١٤٠ الباب الرابع في الفساد من جهة تفريق الصفقة
 : الفصل الخامس
 ١٥١ الباب الاول في معامله العبيد
 ١٥٢ الباب الثاني في المحالف
 (كتاب السلم والقرض)
 ٢٥٤ الباب الاول في شرائط السلم
 ١٥٧ الباب الثاني في اداء المسلم فيه والقرض
 (كتاب الرهن)
 ١٥٩ الباب الاول في اركانه
 ١٦٢ الباب الثاني في القبض والطوارئ قبله
 ١٦٣ الباب الثالث في حكم المرهون بعد القبض
 ١٦٨ الباب الرابع في النزاع بين المرهونين

صحيفة

الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة	٢٣٤
الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة	٢٣٤
الفصل الثاني في الصمان	٢٣٤
الباب الثالث في الطوارئ الموجبة للفسخ	٢٣٤
(كتاب الجمالة)	٢٤٠
(كتاب احياء الموات)	٢٤١
(كتاب الوقف)	٢٤٤
الباب الاول في أركانه ومصالحاته	٢٤٤
الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح	٢٤٧
الفصل الاول في أمور لفظية	٢٤٧
الفصل الثاني في الاحكام المعنوية	٢٤٧
(كتاب الهبة)	٢٤٩
الفصل الاول في أركانها	٢٤٩
الفصل الثاني في حكمها	٢٤٩
(كتاب اللقطة)	٢٥٠
الباب الاول في أركانها	٢٥٠
الباب الثاني في أحكام اللقطة	٢٥٢
(كتاب اللقيط)	٢٥٤
الباب الاول في الالتقاط وحكمه	٢٥٤
الباب الثاني في أحكام اللقيط	٢٥٤
(كتاب الفرائض)	٢٦٠

	صحيحة
(كتاب العارية)	١٠٣
(كتاب الفصب)	٢٠٥
الباب الاول في الضمان	٢٠٥
الباب الثاني في الطوارئ	٢٠٩
المصل الاول في النقصان	٢٠٩
الفصل الثاني في الزيادة	٢١١
الفصل الثالث في تصرفات الغائب	٢١٣
(كتاب الشفعة)	٢١٤
الباب الاول في أركان الاستحقاق	٢١٤
الباب الثاني في كيفية الأخذ	٢١٩
الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة	٢٢٥
(كتاب القراض)	٢٢١
الباب الاول في أركان صحته	٢٢١
الباب الثاني في حكم القراض الصحيح	٢٢٣
الباب الثالث في النفاسخ والتنازع	٢٢٥
(كتاب المساقاة)	٢٢٦
الباب الاول في أركانها	٢٢٦
الباب الثاني في أحكامها	٢٢٨
(كتاب الاجارة)	٢٢٩
الباب الاول في أركان صحتها	٢٢٩

الفاخر

في مناقب الأئمة

وقد تضمن أيضاً بيان مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة والمزني
والأقوال والأوجه البعيدة لأصحاب الإمام الشافعي بالرمز إلى كل منها
بأبواب مخصوص

تأليف

(رحمة الإسلام الإمام محمد بن محمد)

إلى حامد النفس

الجزء الأول

(طبع في مطبعة الآداب والمؤلف بمصر سنة ١٣١٧)

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر

صحيحة

٢٦٢	الفصل الاول في بيان الورثة
٢٦٣	الفصل الثاني في التقديم والحجب
٢٦٨	الفصل الثالث في أصول الحساب
٢٦٩	(كتاب الوصايا)
٢٦٩	الباب الاول في أركانها
٢٧٤	الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة
٢٨١	الباب الثالث في الرجوع عن الوصية
٢٨٢	الباب الرابع في الوصاية
٢٨٤	(كتاب الودعة)
٢٨٨	(كتاب قسم النية والغنائم)
٢٨٨	الباب الاول في النية
٢٩٠	الباب الثاني في قسم الغنائم
٢٩٢	(كتاب قسم الصدقات)
٢٩٢	الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية
٢٩٤	الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم

(تم)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على نعمه السابقة * ومنته السائغة * وأنوكل عليه بعرفة
يستحق في ضيائها نور الشمس البازغة * وبصيرة تنفس دونها وسوس
الشياطين النازغة * وهداية يمحق في رواها أباطيل الحبالات الزائغة * وطمأنينة
تضجل في أرجائها تحايل المقالات الفارغة * وأصلي على المصطفى محمد المبعوث
بالآيات الدامغة * المؤيد بالحجج البالغة * وعلى آله الطيبين * وأصحابه الطاهرين
إرغاماً لأنوف المبتدعة النافعة

«أما بعد» فاني محفك أيها السائل المنلطف * والحريص المشوف
بهذا الوجيز الذي اشندت به ضرورتك وافمقارك * وطال في نبله انظارك
* بعد أن مخضت لك فيه جملة القمه فاستخرجت زبدته * ولصفتك تفاديل
السرع فانتقيت صفونه وعمدته * وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل
* وخففت عن حفاظك ذلك العبء الثقيل * وأدجت جميع مسائله بأصولها
وفروعها بألفاظ شريرة لطيفة * في أوراين معادوده خفيفة * وعييت فيها
القروع الشوارد * نحت معاهد القواعد * ونهت فيها بالرموز * على الكنوز
* واكنفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب
الامام الشافعي المطلبي رحمه الله * ثم عرفتك مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني
والوجوه البعيدة الاصحاب بالعلامات * والرقوم الرسومة بالحرارة (١) فوق

(١) تسمية قد استبدلت هذه العلامات الحمراء رسم كل من الميم والخاء والواو بين

قوسين بعد الكلمة لا فوقها فليترك المبالغة في ذلك



﴿ قرّر مجلس ادارة (شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة) ﴾
﴿ يوم الخميس (١٨ ذي القعدة سنة ١٣١٦) طبع كتاب (الوجيز) ﴾
﴿ في فقه الامام الشافعي تأليف حجة الاسلام الامام أبي حامد الفزالي ﴾
﴿ رضى الله تعالى عنها لانه مع اجماع الفقهاء على جلالة قدر هذا ﴾
﴿ الكتاب لم يسبق طبعه . رغبة في تعميم نفعه بين الخاصة والعامة لاسيما ﴾
﴿ الذين يتعبدون على مذهب الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وأكثر ﴾
﴿ أهل مصر منهم . جعل الله قارئه موفقاً والنفع به بين الجميع محققاً آمين ﴾



١١	١٢
١٣	١٤
١٥	١٦
١٧	١٨

ماء البحر وماء البئر وكل ماء ينبع من الأرض أو نزل من السماء * ولا يستثنى عنه إلا الماء المستعمل في الحدث فإنه طاهر (ح) غير طهور (م) على القول الجديد لتأدي العبادة به وانتقال المنع إليه * فالمستعمل في الكرة الرابعة طهور لعدم المعنيين * وأما المستعمل في الثانية والثالثة أو في تجديد الوضوء أو في غسل الذميمة إذا اغتسلت من الحيض ليحل للزوج غسليها ففيه وجهان لوجود أحد المعنيين دون الثاني .. فروع ثلاثة * الأول * الماء المستعمل في الحدث لا يستعمل في الحدث على أحسن الوجهين * الثاني * إذا جمع الماء المستعمل حتى يبلغ قاتنين عاد طهوراً على أقبح الوجهين كالماء الذي جسد * الثالث * إذا اندس الجانب في ماء قليل ناولاً وخرج ارتفعت (و) بنائه وصار الماء مستعملاً بعد الخروج والانفصال

القسم الثاني * ما تغير عن وصف خالقه تغيراً يسيراً لا يزيله اسم الماء المطلق فهو طهور كالمتغير (و) يسير الزعفران * وكذا المتغير بما يجاوره (و) كالعود والكافور الصلب * وكذا المتغير بما لا يمكن صون الماء عنه كالمتغير بالطين والطحلب وكذا المتغير بطول المكس، والتراب والزنيخ والذرة فإن كل ذلك لا يسلب اسم الماء المطلق وكذا المسخن والمشمس * وفي المسخن كراهية من جهة الطبخ إذا غرس في البلاد الفرسولة الحاررة في الأواني المطبوخة

من القسم الثالث * ما فاضل تغيره بمخالطة ما يستعني الماء عنه * وفي زايله اسم الماء المطلق فليس بشهور (ح) وإن لم يستجد اسماً آخر كالمتغير بالصابون والزعفران الكثير (ح) وأجناهما

فروع ثلاثة * الأولى * المتغير بالتراب المطروح فيه قصداً فيه وجهان أظهرهما أنه شهور

الكلمات * فالميم علامة مالك * والحاء علامة أبي حنيفة * والزاي علامة المزني
 فاستدل بآثبات هذه العلامات فوق الكلمات على مخالفتهم في تلك المسائل
 * وبالواو بالحمزة فوق الكلمة على وجه أو قول بعيد مخرج للاصحاب * والنقط بين
 الكامتين * على الفصل بين المستثنى * كل ذلك حذرا من الاطناب * وتنحية
 للقشر عن الباب * فتحذر الكتاب مع صغر حجمه * وجزالة نظمه * وبديع
 ترتيبه * وحسن ترصيعه وتهذيبه * حاويا لقواعد المذهب مع فروع غريبة *
 خلا عن معظمها المجموعات البسيطة * فان أنت تشمرت لمطالعها * وأدمنت
 مراجعتها * وتفظنت لرموزها ودقائقها * المرعية في ترتيب مسائلها * اجتزأت
 بها من مجلدات ثقيلة * فهو على التحقيق اذا تأملتها قصيرة عن طويلة * فكم من
 كلم كثيرة فضلتها كلم قليلة * خفي الكلام ما قل ودل وما أمل * فنسأل الله
 عز وجل * أن يدفع عنا كيد الشيطان اذا استهوي واستزل * وأن لا يجعلنا ممن
 زاغ عن الحق وضل * وأن ينفو عما طغى به القلم أو زل * فهو أحق من
 أسدى الى عباده سوءهم وأزل (١)

كتاب الطهارة

وفيه ثمانية أبواب

الباب الاول في المياه الطاهرة

والمطهر لا يحدث والخبث (ح) هو الماء من بين سائر المائعات * ثم المياه
 الطاهرة على ثلاثة أقسام

القسم الاول الماء المطلق الباني على أوصاف خلقته فهو ظهور ومنه

(١) قوله وأزل أي أسدى كما في المختار فهو عطف مرادف إيه

الباطن فأصله على النجاسة كالدم والبول والعذرة إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففيه وجهان * وكذا في خرق الجراد والسمك وما ليس له نفس سائلة وجهان لشبهها بالنبات * والألبان طاهرة من الآدميين (ح) ومن كل حيوان مأكول * والأنفحة مع استنجالها في الباطن فيل بطهارتها لحاجة الجبن إليها * وأما المني فطاهر من الآدمي (م) * وفي سائر الحيوانات الطاهرة ثلاثة أوجه يخص الطهارة في الثالث بالماكول اللحم منها لأنه يشبه بيض الطير * وفي بذر القز وبيض ما لا يؤكل لحمه وجهان * أما دود القز فطاهر * والمسك طاهر * وفارته كذلك على الاظهر

الفصل الثاني في الماء الراكد * والقليل منه ينجس بملافة النجاسة وإن لم يتغير * والكثير لا ينجس إلا إذا تغير ولو تغيرا يسيرا فإن زال التغير بطول المكث عاد طهورا * وإن زال بطرح المسك والزعفران فلا * وإن زال بطرح الزراب فقولان للرد في أنه مزيل أو سار * والكثير فلتان (ح) لقوله عليه السلام إذا باغ الماء فلتين لم يحمل خبثا * والأشبه أنه ثلاثمائة من تقريرا لا تحديدا * فروع خمسة * الأول * ما لا بدركه الطرف من النجاسة اضطرب فيه نص الشافعي رضي الله عنه * والأقرب أن ما انتهت فانه إلى حد لا بدركه الطرف مع مخالفته لونه للون ما يتصل به فلا يدخل تحت التكليف التحفظ عنه * وما يدرك عند اختلاف اللون ينبغي أن لا يفتى عنه لافي الثوب ولا في الماء * الثاني * فلتان نجستان غرم غيرين إذا جمعا ولا تغير عاديا طاهرين فإذا فرقتا بقيتا على الطهارة ولم يضر التغيرين إلا إذا كانت النجاسة جامدة فبقيت في إحدى الفلتين * الثالث * نجاسة جامدة وقعت في ماء راكد كثير يجوز الاعتراف من جواتها على القول القديم وهو الاقيس * ويجب التباعد عنها

ويقرب منه الملح اذا طرح (و) في الماء لانه أجزاء سبخة من الارض بها
يصير ماء البحر مالحا فيضاهي التراب ﴿ الثاني ﴾ اذا تفننت الاوراق في المياه
وخالطتها ففيها ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين الحريفي والريبي لتعذر
الاحتراز عن الحريفي ﴿ الثالث ﴾ اذا صب مائع على ماء قليل ولم يغيره فان كان
بحيث لو خالفه في اللون لتفاحش تغيره زالت الطهورية به * وان كان أقل منه
فهو طهور * ويجوز استعمال الكل على الاظهر * وقيل اذا بقي قدر ذلك المائع لم
يجز استعماله

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في المياه النجسة ﴾ وفيه فصول أربعة ﴿

﴿ الفصل الاول في النجاسات ﴾ والجمادات كلها على الطهارة الا الخمر
وكل نبيذ (ح) مسكر * والحيوانات كلها على الطهارة الا السكاب والخنزير
وفروعهما * والميتات كلها على النجاسة الا السمك والجراد * وكذا الآدمي على
الصحيح * وكذا دود الطعام فهو طاهر على الاصح * ولا يحرم أكله مع
الطعام على الصحيح * وما ليس له نفس سائلة لا ينجس الماء اذا مات فيه على
الجلد * وقيل انها نجست (ح م) بالمول * وهذا عفو لتعذر الاحتراز عنه
* وقيل انها لا تنجس بالموت اذ ليس فيها دم معفن فأشبهت النبات
* أما الأجزاء المنفصلة عن ظاهر الحيوان فكل ما أئين من حي فهو ميت الا
الشعور المنتقع بها في المفارش والملابس فانها طاهرة بعد الجز للحاجة * وأما
الأجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترشح ليس له مقر يستحيل فيه
كالدمع واللعاب والعرق فهو طاهر من كل حيوان طاهر * وما استحال في

ثانية وثالثة وفي وجوب العصر وجهان فان وجب العصر ففي الاستبراء
بالجفاف وجهان

- فروع سبعة -

الاول : اذا اورد الثوب النجس على ماء قبل نجس الماء ولم يظهر الثوب
على الاظهر : الثاني : اذا اصاب الارض ببول فافيض عليه الماء حتى صار غلوريا
ونضب الماء طهر (ح) . وكذا اذا لم ينضب اذا حكمنا بظهوره الغسالة وان
العصر لا يجب : الثالث : اللبن المعجون بماء نجس يظهر اذا صب عليه الماء
الطهور فان طبع طهر ظاهره بافاضة الماء دون بطلته : الرابع : بول الصبي قبل
أن يطعم يكفي فيه رش الماء (ح م) ولا يجب الغسل بخلاف الصبي اذا شرب
: الخامس : ولو غ الكلب يغسل سبعا احدا من بالتراب وعشرين وسائر ابرزان
كالاعاب وفي الحاق (م) الخنزير به قولان والا ظاهر أنه لا يقوم الصابور والناز
(ز) مقام التراب ولا الغسلة الثامنة ولو كان التراب نجسا أو مشربا بالزهر كان
ولو ذر التراب على المحل لم يكف بل لا بد من ماء يغير به موصلة الى الدرس
سور الحرة طاهر فان اكلت فأرة ثم وامت في ماء قليل فتيه ثلاثة أو جيسر في
في الثالث بين أن تلغ في الحال أو بعد غيبة تحت الماء ثم في الماء الدرس
والأحسن تعميم العفو للحاجة : السابع : غسله النجاسة ان تبرزت في
وان لم تغير فحكمها حكم المحل بعد الغسل ان طهر في المشر (ح) وفي النجاس
هي طاهرة بكل حال ما لم تغير وقيل حكمه حكم المحل قبل الغسل وذات
فأذنه في رشاش الغسلة الثانية من ولو غ الكلب

- الباب الثالث في الاجتهاد -

مهما اشتبه انه ييقن نجاسته بمشاهدة أو سماع عن عدل باناء طاهر

بقدر القلتين في القول الجديد في الرابع كوز فيه ماء نجس غير متغير طريق تطهيره أن يغمس في ماء كثير فاذا استوي عليه الماء صار طهورا للاتصال به «الخامس» فأرة وقعت في بئر فتمعط شعرها فالطريق أن يستقي الماء الموجود في البئر فيحصل بعد ذلك أن رؤي فيه شعر فنجس والا فطهور اذا حصل طهارته ووقوع الشعر فيه منسكوك فيه واخراج جميعه هو الغالب باستقاء الماء

«الفصل الثالث في الماء الجاري»

فان وقعت فيه نجاسة مائنة لم تغيره فطاهر اذا لولون لم يحترزوا من الانهار الصغيرة «وان كانت جامدة تجري بجري الماء فافوق النجاسة وما تحتها طاهر لتفصل جريات الماء» وما على جانبيها فيه طريقان «قيل بطهارته» وقبل بتحريمه على قول التباعد «وان كانت النجاسة واقعة فالحكم ماسبق الا أن ما يجري من الماء على النجاسة ويفصل عنها فهو نجس فيما دون القلتين «فان زاد على القلتين أعنى ما بين المغترف والنجاسة فوجهان أظهرهما المنع الا أن يجتمع في حوض مترادفاً فإن الجاري لا تراد له فهي متفصلة الاجزاء هذا في الانهار المعتدلة «فأما النهر العظيم الذي يمكن التباعد فيه عن جوانب النجاسة بقدر القلتين فلا يجتنب فيه الا حريم «و النجاسة وهو الذي تغير شكله بسبب النجاسة» وهذا الحريم مجتنب أيضا في الماء الراكد

«الفصل الرابع في ازالة النجاسة»

فان كانت حكمة فيكفي اجراء الماء على موردها «وان كانت عينية فلا بد من ازالة عيناها «فان بقي طم لم يطهر لان ازالته سهل «وان بقي لون بعد الحت والقرص فغفوه عنه «والرائحة كاللون على الاصح «ثم يستحب الاستظهار بفسلة

الترييب (ح) والتشميس (ح) ولا يجب استعمال الماء في أثناء الدباغ على
أقنيس الوجهين * ويجب افاضة الماء المطلق على الجلد المدبوغ على أظهر
الوجهين * ثم الجلد المدبوغ طاهر ظاهره وباطنه (و م) يجوز به (و م)
ويحل أكله على أقنيس القولين * القسم الثاني : المتخذ من العظام والعظام
ينجس (ح) بالموت على ظاهر المذهب وقيل قولان كما في الشعر * ولا
ينجس (و) شعر الآدمي بالموت والابانة ولا شعر الحيوان المأكول
بالجز قولاً واحداً فإن حكمه بأن شعراً ما لا ينجس بالموت فالاصح أن شعر
الكلب والخنزير نجس لنجاسة المنبت * القسم الثالث : المتخذ من
الذهب والفضة وهو محرم الاستعمال على الرجال والنساء * ولا يجوز تزيين
الحوائيت بها على الاصح ولا يجوز اتخاذه (و) ولا قيمة على كاسره (و)
ولا يتعدي التحريم إلى الثيروزج والياقوت على الاصح لأن نفاستها لا
يدركها إلا الحواص * والمعه لا يحرم على أظهر المذهبين * والمغضب في
محل يلقي في الشارب محظور على الأظهر وإن لم يلق فإن كان صلباً لا يوضح
من البعد أو على قدر حاجة الكسر فجائز (و) فإن أنفي المنبتان مفرام (ح)
وإن وجد أحدهما فوجهان * وفي المكحلة الصغيرة تردد * هذا قسم المقدمات
أما المقاصد ففيها أربعة أبواب

١- الباب الأول في صفة الوضوء

وفرائضه ستة (الأول) النية فهي شرط في كل طهارة عن حدث (ح) ولا يجب
(و) في إزالة النجاسة ولا يصح (ح و) وضوء الكافر وغسله إذا لا عبرة بانيته
إلا الذميمة تحت المسلم تغتسل عن الحيض حتى الزوج فلا يلزمها إعادة بعد
الاسلام على أحد الوجهين * والردة بعد الوضوء لا تبطله (و) وبما التيمم بطله

لم يجوز {و} أخذ أحد الاناءين الا باجتهاد (ز) وطلب علامة تغلب ظن الطهارة * فان غلب على ظنه نجاسة أحد الاناءين بكونه من مياه مدمني الحجر والكفار المتدينين باستعمال النجاسة فهو كاستيقان النجاسة على أحد القولين وعليه تمتنع الصلاة في المقابر المنبوشة ومع طين الشوارع وكل ما النال نجاسته * ثم للاجتهاد شرائط {الاول} أن يكون للعلامات مجال في المجتهد فيه فيجوز (ز) الاجتهاد في الثياب والاواني ولا يجوز في تمييز المحرم والميتة عن المذكاة والاجنية {الثاني} أن يتأيد الاجتهاد باستصحاب الحال فلا يجوز الاجتهاد عند اشتباه البول أو ماء الورد (ح) بالماء على اظهر الوجهين {الثالث} أن يميز عن الوصول الى اليقين * فان كان على شط نهر امتنع الاجتهاد في الاواني والثياب على أحد الوجهين {الرابع} أن تلوح علامة النجاسة كحركة الماء أو نقصانه أو انصبابه أو ابتلال طرف الاناء اذا كانت النجاسة بولوج الكلب ويشترك في دركه الاعى {و} والبصير فان لم تلح علامة صب الماء وتيمم فان تيمم قبل الصب وجب القضاء لان معه ماء طاهراً بيقين * {فرع} لو أدى اجتهاده الى اناء وصل به الصبح ثم أدى عند الظهر اجتهاده الى الثاني تبهم ولا يستعمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد * وخرج ابن سريج انه يستعمل ونورده على جميع موارد الاول لان هذه قضية أخرى . وعلى النص هل يقضى الصلاة الثانية لان معه ماء طاهراً بحكم الاجتهاد فيه وجهان

باب الرابع في الاواني * وهي ثلاثة أقسام

القسم الاول * المتخذ من الجلود * واستعماله جائز بشرط أن يكون الجلد طاهراً وطهارته بالنكاة فيما يؤكل (ح) لحمه أو بالذباغ في الجميع الا الكلاب (ح) والخنزير * وكيفية الذباغ نزع الفضلات بالاشياء الحريفة ولا يكفي

وجوهان لان كشفها قد تمت نادراً ، ويجب اغتاضة الماء علي ظاهر اللحية
الخارجة عن حد الوجه علي أحد القواين من القرض الثالث غسل اليدين
مع المرفقين فلو قطع يده من الساعد غسل الباقي ، وان فليح من الساعد
استحب غسل الباقي لتأويل الترة وان كان من الغسل يجب غسل رأس
العظم الباقي علي أصح القواين لانه من المرفق ، وان ثبت زيادة من ساعده
وجب غسلها وان لم يتميز الزائد من الاصل وجب غسلها وان خرجت من
العظم لا تغسل الا اذا عادت غسل القرض في غسل القدر الحاذي هذا فنه
القرض الرابع : مسح الرأس وأقله ما يسمى (ح) مسحا (م) وار علي شدة
واحدة (و) بشرط أن لا يخرج محل المسح من الرأس ، ولا يستحب غسل
ولا يكره علي الاظهر وفي الابلال دون المد وجوهان : القرض السادس :
غسل الرجلين مع الكعبين : القرض السادس : الترتيب (ح م ز) الا اذا
اغتسل سقطا الترتيب في أجزا الرجلين ، فانه يمكن لا بنية فلا بد من أولها
والنسيان ابن بشار في ترتيب (ح م ز) علي اليد ، واذا خرج منه بلل
واحتمل الجنبه والمحدثان ان يغسلوا من التوب وان شاءا ترونا
وضواً مرنياً ونهال التوب

- عن القول من سنن التوب وفيه بيان -

أن يستألك بمسحان الإشتجار ، ويحب ذلك ، ثم بعد كل مسحة
وعند تغير النكحة بولا يكره الا بعد الزوال (ح م) الا ان يكره
بسم الله في الاستماء ، وان يغسل يديه ثلاثا قبل ادخال الماء ، وان
ثم يستنشق فيأخذ غرفة لفيه وترفعه لأنفسه علي أحد القواين ، وفي الثاني
يأخذ غرفة لها ثم يغسل علي أحد الرجلين اذا كانت الغرفة واحدة ويقدم المضمضة

في أحد الوجهين لضعف التيمم * ثم وقت النية حالة غسل الوجه ولا يضر
العزوب بعده * ولو اقترنت بأول سنن الوضوء وعزبت قبل غسل الوجه
فوجهان * وكيفيتها أن ينوي رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو ما لا يباح
إلا بالطهارة أو أداء فرض الوضوء * فإن نوي رفع بعض الحدث دون البعض
فسدت نيته على أحد الوجهين * وإن نوي استباحة صلاة لا يمينها صحت نيته
على أحد الوجهين * وقيل تفسد في الكل * وقيل يباح له ما نوي * ولو نوي
بالتيمم له الوضوء كقراءة القرآن للحدث فوجهان * ولو شك في الحدث
بعد يقين الطهارة فتوضأ احتياطاً ثم تين الحدث ففي وجوب إعادة وجهان
للتردد في النية * وإن نوي بوضوئه رفع الحدث والتبرد لم يضر على الظاهر
وكذا إن نوي غسل الجنابة مع غسل الجمعة حملاً مطلقاً * والمستحاضة لا يكفيها
نية رفع الطهارة بل تنوي استباحة الصلاة ورفع الحدث ولو اقتصر على نية
الاستباحة باز على الأصح * ولو أغفل لامة في الأولى فأنفست في الكرة الثانية على
قصد التنفل في ارتفاع الحدث وجهان * ولو فرق النية على أعضاء الوضوء لم يجز
على الظاهر الوجهين (الفرض الثاني) استيعاب غسل الوجه من مبتدأ تسطيع
الجهة التي انتهى الذقن ومن الأذن إلى الأذن واجب * ولا تدخل الزعنات ولا
موضع الصلح * التحديد * وهو موضع التحذيف (٣) من الوجه على الظاهر * والنعم
إن استوجب جميع الجهة وجب إيصال الماء إليه فإن لم يستوعب فوجهان
ويجب إيصال الماء إلى منابت الشعور الخفيفة غالباً كالحاجبين والاهدا
والشاربين والعدارين * فأما شعر الذقن فإن كشف بحيث لا تتراى البشرة
لأنه لم يجب إيصال الماء إلى منابتها إلا المرأة فإن لحيتها نادرة * وفي العنفة

(٣) موضع التحذيف هو الموضع الذي يغاد النساء تنحية الشعر عنه اهـ من الأصل

ما ينتشر من العامة ولا يقتصر على الحجر في دم الحيض* وفي النجاسات النادرة قول أنه يتعين الماء وقيل المذي نادر* وإذا خرجت دودة لم تلوث ففي وجوب الاستنجاء وجهان

❦ الفصل الثالث فيما يستنجي به ❦ وهو كل عين طاهرة منشفة غير محترمة فلا يجوز بالروث والزجاج الأملس والمطعوم وفي سقوط الفرض بالمطعوم وجهان ❦ والعظم مطعوم ❦ والجلد الطاهر يجوز الاستنجاء به على أصح الأقوال

❦ الفصل الرابع ❦ في كيفية الاستنجاء ❦ فيستنجي بثلاثة أحجار والعدد واجب (ح م ز). فإن لم يحصل الاتقاء استعمل رابعاً فإن حصل أو ترخامة ❦ ويمر كل حجر على جميع الموضع على أحسن الوجهين ❦ وقيل إن واحدة للصفحة اليمنى وواحدة للصفحة اليسرى وواحدة للوسط ❦ وينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر حتى لا يلقى جزءاً من النجاسة ثم يدير ليجتطفف النجاسة ولا يمر فنقلها ❦ فإن أمر ولم ينتقل كفي على أصح الوجهين ويستنجي بيده اليسرى ❦ والأفضل أن يجمع بين الماء والحجر

❦ الباب الثالث في الأحداث ❦ وفيه فصلان ❦

❦ الفصل الأول ❦ في أسبابها ❦ ولا تنقض الطهارة بالقصد (ح) والحجامة (ح) والقهقهة (ح) في الصلاة وغيرها واكل مامسته النار (و) وانما تنقض بأمر أربعة (الأول) خروج الخارج من أحد السديين ربحاً كان أو عيناً نادراً كان أو معتاداً طاهراً أو نجساً ❦ وفي معناه نقبة انفتحت تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد ❦ فإن كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع انفتاح المسلك المعتاد فقولان ❦ فإن قلنا ينتقض فلو كان الخارج نادراً فقولان. وفي جواز الاقتصار فيه على الحجر

في الوجه الثاني وان يبالغ فيها الا أن يكون صائما فيرقق * وأن يكرر الغسل
والمسح (ح م و) في الجميع وان شك أخذ بالاقل * وأن يخلل اللحية اذا كانت
كثيفة * وأن يقدم اليمنى على اليسرى وأن يطول الغرة * وأن يستوعب الرأس
بالمسح فان عسر تنحية العمامة كل بالمسح على العمامة * وأن يمسح أذنيه بماء
جديد ظاهرهما وباطنهما * وأن يمسح الرقبة * وأن يخلل أصابع الرجلين بخصر
اليدين اليسري من أسفل أصابع الرجل اليمنى ويبتدي بخصر اليمنى ويختم بخصر
اليسري * وأن يوالي بين الافعال في سنة على الجديد * وأن لا يستعين في
الوضوء بغيره * وأن لا ينشف الاعضاء في سنة على أطوار الوجهين * وأن لا
ينفض يديه للنهي عنه : وأن يدعو بالدعوات الماثورة المشهورة عند غسل الاعضاء

باب الثاني في الاستنجاء

وهو واجب * وفيه فصول أربعة *

الاول في آداب قضاء الحاجة * وهي أن يستر عورته ولا يحاذي بها الشمس
والقمر والقبلة استقبالاً واستقبالاً الا اذا كان في بناء * وأن لا يجلس في
متحدث الناس ولا على الشوارع * ولا يبول في الماء الراكد ولا في الجحرة
ولا تحت الاشجار المثمرة ولا في مناب الرياح استنزاهها من البول * ويعتمد في
الجلوس على الرجل اليسرى * ويعد النبل (٣) ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء
الحاجة * ولا يستحب شيئاً عليه اسم الله تعالى ورسوله * ويقدم الرجل اليسرى
في دخوله الخلاء واليمنى في الخروج * وأن يستبرئ من البول بالتنجح والنتر
الفصل الثاني فيما يستنجي عنه * وهي كل نجاسة ملوثة خارجة عن
المخرج المعتاد نادرة كانت أو معتادة جاز الاقتصاص فيها على الحجر ما لم تنتشر الا

(٣) (قوله النبل) هو حجاره الاستنجاء بما في 'ناراه

فرجل وان بال بفرج النساء أو حاض فامرأة فان بال بفرج الرجال وحاض بفرج النساء قيل التعويل على المبال لأنه أدوم وقيل مشكل (الثانية) نبات الاحية وهود الثدي فيه خلاف والأظهر أنه لا عبرة بهما كما لا عبرة بتأخر النبات والهود عن أوأتهما (الثالثة) أن تراجع الشخص لبحكم بميله فإذا أخبر لا يقبل رجوعه إلا أن يكذبه الحس بأن يقول أنا رجل ثم ولدت ولدا

١ : الفصل الثاني في حكم الحدث ٢ : وهو المنع من الصلاة ومس المصحف وحمله ويستوي (ح) في المس الجلد والحواشي ومحل الكتابة * وفي مس الخريطة والصندوق (ح) والعلاقة وتقايب الأوراق بقضيب وحمل صندوق فيه أمتعة سوي المصحف خلاف * ولا يحرم مس كتاب الفقه والتفسير والدراهم المنقوشة إلا ما كتب للدراسة كالوح الصبيان (و) والأصح أنه لا يجب على المعلم تكليف الصبي المميز الطهارة لمس الواح والمصحف

٣ : الباب الرابع في النسل ٤ :

وهو وجه الحيض والنفاس والموت والولادة وان كانت ذات جفاف على الاظهر والجنابة * وحصولها بالنقاء الحائنين أو بإيلاج قدر الحنفية من مقطوع الحنفية في أن يخرج كان من غير الماءي أو مبت (ح) أو بهيمة (ح) وبخروج المني * وخواص صفاته ثلاثة رائحة الطلح والتدفق بدفعات والتلذذ بخروجه * فلو خرج على لون الدم لاستكنار الوقاع وجب الغسل ببقية الصفات. وكذلك لو خرج (ح م) بغير شهوة لمرض أو خرج ببقية بعد الغسل حصت (م) الجنابة اذا بقيت رائحة الطلح * ولوانبه ولم ير الا الشخانة والبيض فيحتمل أن يكون ودياً فلا يلزمه الغسل * والمرأة اذا تلذذت بخروج ماء نهالزمها الغسل . وكذا اذا اغتسلت وخرج منها منى الرجل بعده فانه لا ينفك عن ملأها * ثم

ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين المعاد وغيره . وكذا في انتقاض الطهر بمسه
ووجوب التسلل بالإبلاج منه وحال النذر اليه تردد (الثاني) زوال العقل
بانغماء أو جنون أو سكر أو نوم كل ذلك ينتقض الطهر إلا النوم فاعدا (م و ز)
ممكنا مقصد من الأرض (الثالث) مس بشرته المرأة الكبيرة الأجنبية ناقض
للطهارة (م ح) فإن كانت محرما أو صغيرة أو مينة أو مس شعرها أو ظفرها أو
عضوا مبانها ففي الخل خلاف . وفي الملموس قولان واللمس سهوا أو عمدا
سواء (و م) (الرابع) مس الذكر بجان الكف ناقض (ح ز) لا وضوء وكذا مس فرج
المرأة وكذا مس حلقة الأبر (م) نبي اليد وكذا فرج البهيمة علي القديم وكذا
فرج الميت (و) والصغير (م) وكذا مثل الجب (و) وفي الذكر المبان وجهان .
وفي المس برأس الأصابع وجهان . وبما بين الأصابع لا ينتقض علي الصحيح
« وإذا مس الخنثي من نفسه أحد فرجيه لم ينتقض لاحتمال أنه زائد » وإن مس
رجل ذكره أو امرأة فرجه انتقض إذ لا يخار عن مس ولمس . وإن مس
رجل فرجه أو امرأة ذكره لم ينتقض لاحتمال أن الملموس زائد . ولو أن
خنثيين مس أحدهما من صاحبه الفرج ومس الآخر الذكر فقد انتقض
طهارة أحدهما لا بعينه . ولكن يصح صلاة كل واحد وحده لأن بقاء طهارته
ممكن واليقين لا يرفع بالشك (م) لافي الطهارة ولا في الحدث ولو يقين
أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولم يدريها سبق أسند الوهم إلى ما قبله
فإن انتهى إلى الحدث فهو الآن متطهر لأنه يقين طهر بعده وشك في
الحدث بعد الطهر وإن انتهى إلى الطهر فهو الآن محدث وقيل أنه
يستصحب ما قبل الحالتين ويتعارض الظنان قاعدة . تنكشف حال الخنثي
بثلاث طرق (الأولى) خروج خارج من الفرجين فإن بال فرج الرجال أو أمني

في الوقت فلا يلزمه * وان كان بين الرتبتين فقد نص أنه يلزمه اذا كان علي يمين المنزل أو يساره ونص فيما اذا كان على صوب مقصده أنه لا يلزمه فقيل قولان وقيل بتقرير النصين لأن جوانب المنزل منسوبة اليه دون صوب الطريق * ثم ان يتقن وجود الماء قبل مضي الوقت فالأولى التأخير قولاً واحداً * فان توقعه بظن غالب فقولان لتقابل نفس فضيلة أول الوقت مع ظن ادراك الضوء * الرابعة أن يكون الماء حاضراً كما البئر يتنازع عليها الواردون وعلم أن النوبة لا تنتهي اليه الا بعد الوقت فقد نص فيه وفي مثله في النوب الواحد أنه يصبر ونص في السفينة أنه يصلي قاعدا اذا ضاق محل القيام ولا يصبر فقيل سببه أن القعود أهون ولذلك جاز في النفل مع القدرة على القيام. وقيل قولان بالنقل والتخريج « فرعان » أحدهما « لو وجد ماء لا يكفيه لوضوئه يلزمه (ح) استعماله قبل التيمم على أظهر القولين « الثاني » لو صب الماء في الوقت فتمم ففي القضاء وجهان وجه وجوبه أنه عصى بصبه بخلاف السبب قبل الوقت وبخلاف ما لو تجاوز زهراً ولم يتوضأ في الوقت (السبب الثاني) أن يخاف على نفسه أو ماله من سبع أو سارق فله التيمم ولو وهب منه الماء أو أعبر منه الدلو يلزمه القبول بخلاف ما اذا وهب (ز) ثمن الماء أو الدلو فان المنية فيه تنقل * ولو بيع بدين لم يلزمه شراؤه وبئس المثل يلزم الا اذا كان عليه دين مستغرق أو احتاج اليه لنفقة سفره * والأصح أن نمن المثل يعرف بتقدير أجره النقل (الثالث) أن يحتاج الى الماء لعطشه في الحال أو نوفه في المال أو لعطش رفيقه أو عطش حيوان محترم فله التيمم وان مات صاحب الماء ورقنائه عطشى يعموه وغرموا للورثة الثمن فان المثل لا يكون له فيه غالباً * ولو أوصي بمائه لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وميت فالمت أولى لأنه آخر عهده

حكم الجنابة حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ز)
 أما العبور فلا (م ح) ثم لا فرق في القراءة بين آية (م) أو بعضها (ح) الا
 أن يقول بسم الله علي قصد الذكر * ولا يحل للحائض قراءة لحاجة التعليم (م)
 وخوف النسيان على الاصح * وفضل ماء الجنب والحائض طهور ولا بأس
 للجنب أن يجمع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة
 * وينسل فرجه عند الجماع (أما كيفية الغسل) فأقله النية واستيعاب البدن
 بالغسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق (ح) ويجب ايصال الماء الى منابت
 الشعور وان كثفت ويجب (م) نقض الضفائر ان كان لا يصل الماء الى باطنها
 * والا كل أن يغسل ما على بدنه من أذي أولاً ثم يتوضأ للصلاة وان لم يكن
 محدثاً ويؤخر غسل الرجلين الى آخر الغسل في أحد القولين ثم يتمهد معاطف
 بدنه ثم يفيض الماء على رأسه ثم يكرر ثلاثاً ثم يدلك * وان كانت حائضاً تستعمل
 فرصة من مسك أو ما يقوم مقامها * وماء الغسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد
 يرفق بالقليل فيكفي ويخرق بالكثير فلا يكفي والرفق أولى وأحب

كتاب التيمم وفيه ثلاثة أبواب

﴿ الباب الاول ﴾ فيما يبيح التيمم وهو العجز عن استعمال الماء * ولما عجز
 أسباب سبعة (الاول) فقدان الماء والمسافر أربعة أحوال * الاولى أن يتحقق عدم
 الماء حواله فيتيمم من غير طلب (و) * الثانية أن يتوهم وجود الماء حواله
 فليتردد (ح) الرجل الى حد يلحقه غوث الرفاق ، فلو دخل عليه وقت صلاة
 أخرى ففي وجوب إعادة الطلب وجهان * الثالثة أن يتيقن وجود الماء في حد
 القرب فيلزمه (ح) أن يسعى اليه * وحد القرب الي حيث يتردد اليه المسافر
 للرعى والاحتطاب وهو فوق حد الغوث فان انتهى البعد الي حيث لا يجد الماء

— الباب الثاني في كيفية التيمم —

وله سبعة أركان (الركن الاول) نقل التراب الى الوجه واليدين فلا يكفي ضرب (ح) اليد على حجر صلد * ثم ليكن المنقول تراباً طاهراً خالصاً مطلقاً فيجوز التيمم بالاعفر والاسود والاصفر والاحمر والابيض وهو الماء المأكول والسبخ والبطحاء فان كل ذلك تراب . ولا يجوز الزرنيخ (ح) والجلس (ح) والنورة (ح) والمعادن اذ لا يسمي تراباً ولا يجوز التراب النجس والمشوب بالزعران وان كان قليلاً ولا التراب المستعمل على أحد الوجهين * ولا يجوز سحابة الخرف وفي الطين المشوي الماء كقول تردد * ويجوز بالرمل اذا كان عليه غبار (الثاني) القصد الى الصعيد فلو تدرض لمهاب الرياح لم يكف * ولو يعمه غيره باذنه وهو عاجز جاز * وان كان قادراً فوجهان (الثالث) النقل فلو كان علي وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز اذ لا نقل فان نقل من سائر اعضاءه الي وجهه جاز * وان نقل من يده الي وجهه جاز علي الاصح * ولو معك وجهه في التراب جاز علي الصحيح (الرابع) أن ينوي استباحة الصلاة فلو نوي رفع النفل لم يجز * واكمله أن ينوي استباحة الفرض والنفل جميعاً أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه (و) فلو نوي استباحة الفرض جاز النفل أيضاً بالتبعية علي الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت تلك التبريضة أو قبل فلهما خلاف منسوخ * ولو نوي النفل في جواز الفرض به قولان * فان منع في جواز النفل وجهان من حيث ان النفل كالتابع فلا يفرد * ولو نوي استباحة فرضين صح تيممه لفرض واحد علي أحد الوجهين (الخامس) أن يستوتب (ح) وجهه بالمسح ولا يلزمه ايصال التراب الي منابت الشعور وان خفت (السادس) مسح اليدين الي المرفقين (م) فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع

ومن عليه نجاسة أولي من الجنب اذا لا بد له * وفيه مع الميت وجهان
 * والجنب أولي من المحدث الا اذا كان الماء قدر الوضوء فقط * فان انهي
 هؤلاء الى ماء مباح واستنوا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولي بملك
 نفسه وان كان حدث غيره أغلظ (الرابع) العجز بسبب الجهل كما اذا نسي الماء
 في رحله فتييم (ح) قضى الصلاة على الجديد ولو أدرج في رحله ولم يشعر به لم
 يقض على الصحيح اذا تقريط * ولو أضل الماء في رحله فلم يجد معه الامعان
 في الطلب ففي القضاء قولان كمن أخطأ القبلة * ولو أضل رحله في الرحا فقولان
 والاولى سقوط القضاء لان الخيم أوسع من الرحل (الخامس) المرض الذي
 يخاف من الوضوء معه فوات الروح أو فوت عضو أو منفعة أو مرضا مخوفا
 * وكذا ان لم يخف الاشدة الضنى وبطء البرء أو بقاء شين على عضو ظاهر على
 أقيس الوجهين فان كل ذلك ضرر ظاهر * وان كان يتألم في الحال ولا يخاف
 عاقبة لزمه الوضوء (السادس) القاء الجيرة بالخلع العضو فيجب غسل ما صح
 من الاعضاء والمسح على الجيرة بالماء * وفي نزوله منزلة مسح الحف في تقدير
 مدته وسقوط الاستيعاب وجهان ثم يتيمم مع الغسل والمسح على أظهر
 الوجهين * ولا يمسح الجيرة بالتراب على الاصح لان التراب ضئيف * وفي
 تقديم النسل على التيمم ثلاثة أوجه الأعدل هو الثالث وهو أنه لا ينتقل عن
 عضو ما لم يتم تطهير ذلك العضو * فاو كانت الجراحة على يده نيم قبل مسح
 الرأس (السابع) الجراحة ان لم يكن عليها لصوق فلا يمسح على محل الجرح وان
 كان فهي كالجيرة * وفي لزوم القاء اللصوق عند امكانه تردد كالتردد في لزوم
 لبس الحف على من وجد من الماء ما يكفي له مسح على الحف * ثم مهما تيمم
 لمرض أو جراحة أعاده لكل صلاة ولم يعد الوضوء ولا المسح .

الناس في الصحراء * ووقت صلاة الميت بغسل الميت والفائنة بتذكرها والنوافل
الرواتب لا يتأقت تيممها على أحد الوجهين * ولو تيمم لفائنة ضحوة النهار فلم يؤدبه
الا ظهراً بعد الزوال فهو جائز على الاصح * وكذا لو تيمم للظهر ثم تذكر فائنة
فأداها به جاز على الاصح * ولو تيمم لنافلة ضحوة وقلنا يستباح به القريضة
فأدى الظهر به فعلي هذا الخلاف (الحكم الثالث) فيما يقضى من الصلوات
المختلة * والضابط فيه أن ما كان بمنذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة
المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض فاعداً ومضطجعاً وصلاة المسافر
بتيمم * واذا لم يكن المنذر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل وجب (و) القضاء
كمن لا يجد ماء ولا تراباً فصلي على حسب حاله * والمصابوب اذا صلي بالاباء
أو من علي جرحه أو ثوبه نجاسة ويسننني عنه صلاة شدة الخوف فانها رخصة
وان كان لهابديل كتيمم المقيم (و) أو التيمم لالقاء الجيرة أو نيم المسافر لسنده
(ح) البرد في القضاء قولان * والعاجز عن السنرة في كيفية صلاته ثلاثة
أوجه * في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يومى حذراً من كشف العورة
* وفي وجه تيمم * وفي وجه تيمم * فان قلنا لا يتم فيقضى لندور المنذر وعدم البديل
وان قلنا يتم فالأظهر أنه لا يقضى لان وجوب السر لبس من خصائص الصلاة

باب المسح على الخفين

(والنظر في شروطه وكيفية وحكمه) * وله شرطان (الاول) أن يلبس الخف
على طهارة مائة كاملة قوية * فلو غسل احدي رجليه وأدخلها الخف لم يصح
لبسه حتى يغسل الثانية ثم يبتدي اللبس * وكذا لو صب الماء في الخف (ح)
بعد لبسه على الحدث * والمستحاضة اذا لبست علي وضوءها لم تمسح على أحد
الوجهين لضعف طهارتها * ووضوء المجروح اذا تيمم لأجل الجراحة كوضوء

خاتمه ولا يفرج أصابعه وينزع ويفرج في الضربة الثانية ويمسح الي المرفقين ولا ينفل شيئاً (السابع) الترتيب كما في الوضوء

٥- باب الثالث في احكام التيمم

وهي ثلاثة (الاول) انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة ولا تبطل الصلاة (ح ز) بعد الشروع فيها وتبطل بظن وجود الماء قبل الشروع ولكن المصلي اذا رأي الماء فالاولي له أن يقبض فرضه نفلا على وجهه * وأن يستمر على وجهه * وأن يخرج من الصلاة على وجهه ليدرك فضيلة الوضوء * وفي وجهه يلزمه المضي ولا يجوز الخروج وعلي هذا لو كان في نافلة بطلت لانها غير مانعة من الخروج وهو بعيد * نعم لو أراد أن يزيد في ركعات النافلة في جوازه وجهان (الثاني) أن لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد ويجمع بين فرض ونوافل وبين فرض ومنذورة ان قلنا يسلك بهما مسلك جاز الشرع لا مسلك واجبه * وبين فرض وركعتي الطواف الا اذا قلنا انهما فريضة ويجمع بينهما وبين الطواف بتيمم واحد علي أحد الوجبين لانهما كالتابع له * ويجمع بين فريضة وصلاة جنازة * ولا يقعد في صلاة الجنازة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالنقل والتخريج * وقيل ان تيمنت عليه فلها حكم الفرض * وقيل لها حكم النفل ولكن القعود لا يحتل مع القدرة لان القيام أظهر أركانها * ومن نسي صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات بتيمم واحد * وان نسي صلاتين فان شاء صلي خمس صلوات بخمس تيممات وان شاء اقتصر علي تيممين وأدي بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخمسة وبالثنائي الاربعة الاخيرة من الخمسة * وكذلك لا يتيمم لفريضة قبل دخول (ح) وقتها * ووقت صلاة الحسوف بالحسوف * ووقت الاستسقاء باجتماع

كتاب الحيض وفيه خمسة أبواب

الاول في حكم الحيض والاستحاضة

أما الحيض فأول وقت إمكانه أول السنة التاسعة في وجهه وإذا مضى سنة أشهر
منها في وجهه وأول العائنة في وجهه فما قبل ذلك دم فساد وأقل مدة الحيض
يوم (ح م) وليلة (و) وأكثرها خمسة عشر يوماً وأقل الطهر خمسة عشر يوماً
(ح) وأكثره لأحدله وأغلب الحيض ست أو سبع وأغلب الطهر بقية الشهر
ومستند هذه التقديرات الوجوب المعلوم بالاستقراء فلو وجدنا امرأة تحبض
أقل من ذلك على الاطراد في اتباع ذلك خلاف لان بحث الاولين أوفي
وحكم الحيض تحريم أربعة أمور (الاول) ما يفتقر الى الطهارة كسجود التلاوة
والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها (الثاني) العبور في المسجد فان
أمنت التلويت فملكته محرم وفي العبور وجهان (الثالث) الصوم فلا يصح منها
ويجب القضاء بخلاف الصلاة (الرابع) الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة
وما تحت الركبة وبما تحت الازار (م) وجهان، ثم ان جامعها والدم عييط نصدق
بدينار وفي أواخر الدم بنصف دينار استحباباً أما الاستحاضة فكسلس
البول لا تمنع الصلاة ولكن تتوضأ لكل صلاة في وقتها ونالجه وتسنفر وتبادر
الى الصلاة فان أخرت فوجهان، ووجه المنع تكرار الحدث عليها مع الاستغناء
وفي وجوب تجديد العصابة لكل فرضة وجهان، فان ظهر الدم على العصابة فلا بد
من التجديد، ومهما شفيق قبل الصلاة استأنفت الوضوء، وان كانت في الصلاة
فوجهان أحدهما أنها كالميمم اذا رأى الماء والنائي أنها تتوضأ ونسأنف لان
الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يبعد من عادتها العود فلها الشروع في
الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الانقطاع فعليها القضاء، وان بعد

المستحاضة ثم ان جوزنا فلا تستفيد بطهارة المسح الا ما كان يحل لها لو بقيت طهارتها الاولى وهو فريضة واحدة ونوافل (الشرط الثاني) أن يكون الملبوس ساترا قوبا حلالا فان تخرق أو كان دون الكعيبين لم يكن ساترا والمشفوق القدم الذي يسند محل السق منه بشرح فيه خلاف . والقوي ما يتردد عليه في المنازل لا كالجورب والفاف وجورب الصوفية* والمغصوب (و) لا يجوز المسح عليه علي أحد الوجهين لان المسح لحاجة الاستدامة وهو مأمور بالنزع ﴿فرع﴾ الجر موق الضيف فوق الحف لا يمسح عليه وان كان قويا لم يجز (م ح) المسح عليه ايضا في الجديد بل عليه أن يدخل اليد بينهما فيمسح علي الاسفل ﴿النظر الثاني في كيفية المسح﴾ وأقله ما ينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض فلو اقتصر علي الاسفل فظاهر النص منه* وأما الاكمل فأن يمسح علي أعلي الحف وأسفله الا أن يكون علي أسفله نجاسة* وأما الغسل والتكرار فكروهان* واستيعاب الجميع ليس بسنة ﴿النظر الثالث في حكمه﴾ وهو إباحة الصلاة الي انقضاء مدته أو نزع الحف* ومدته للمقيم يوم وليلة (م و) وللمسافر ثلاثة أيام من وقت الحدث فلو لبس المقيم ثم سافر قبل الحدث أتم مدة المسافرين* وكذا لو أحدث في الحضر* فان مسح في الحضر (ح ز) ثم سافر أتم مسح المقيمين (ح) تغليبا للاقامة* ولو مسح في السفر ثم أقام لم يزد (ز) علي مدة المقيمين ولو شك فلم يدر أنقضت المدة أو مسح في الحضر فالاصل وجوب الغسل ولا يترك مع الشك* ومهما نزع الحفين أو أحدهما فيجب غسل القدمين* وأما الاستئناف فلا يجب ان قلنا ان المسح لا يرفع الحدث وان قلنا يرفع وجب لأنه في عوده لا يتجزأ ﴿فرع﴾ لو لبس فردخفه لم يجز المسح الا أن تكون الرجل الاخرى ساقطة من الكعب

« ثم في مدة الطهر تحنط كالتجيرة أو هي كالمستحاضات فيه قولان : المستحاضة الثالثة : المعتادة وهي التي سبقت لها عادة فتد إلى عادتها في وقت الحيض وقدره فإن كانت تحيض خمساً وتطهر خمسا وعشرين فجاءها دور فحاضت ستاً ثم استحيضت بعد ذلك رددناها إلى الست لأن الصحيح ثبوت العادة بمرة واحدة : المستحاضة الرابعة : المعتادة المميزة فإن رأت السواد مطابقة لايام العادة فهو المراد » وان اختلف بأن كانت عادتها خمسة فرأت عشرة سوادا ثم أطبقت الحمة فهل الحكم للعادة أم للتمييز فيه قولان « فلي هذا ان رأت في أيام العادة خمسة حمة ثم عشرة سوادا ثم أطبقت الحمة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه التمييز فتحيض في العشر السواد « وفي وجه (ح م) يجمع بينهما الا أن يزيد المجموع على خمسة عشر فيتمين الاقتصار على العادة أو على التمييز : فرعان : الاول : مبتدأة رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الدم على لون واحد ففي الشهر الثاني نحيضها خمسا لأن التمييز أثبت (ح م) لها عادة : الثاني : قال الشافعي رحمه الله الصفرة والكدرية (م) في أيام الحيض حيض (ح) وهو كذلك في أيام العادة وفيما وراءها إلى تمام الخمسة عشر ثلاثة أوجه : أحدها أنه حيض كابام العادة ، والثاني لا يضيف اللون ، والثالث ان كان مسبوقاً بدم فوى وأول طخة فيكون حيضاً والا فلا « ومرد المبتدأة كايام العادة أو كما وراءها فيه وجهان

بسم الله الرحمن الرحيم الباب الثالث : في التي نسيت عادتها

ولها أحوال : الاولى : التي نسيت العادة قدراً ووقتاً وهي المنجبرة وهي سرودة إلى المبتدأة في قدر الحيض « وإلى أول الأهل » ، دول ضعيف

ذلك من عاداتها فليها استئناف الوضوء في الحال

الباب الثاني في المستحاضات وهن أربعة

المستحاضة الاولى بـ مبتدأة مميزة تري الدم القوي (ح) أولا فنحيض في الدم القوي بشرط أن لا يزيد على خمسة عشر يوما ولا ينقص عن يوم وليلة وتستحيض في الضعيف بشرط أن لا ينقص عن خمسة عشر يوما * والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاضافة الى لون ضعيف بعده * ولو رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين القوة والضعف ففي وجهه تلحق بالسواد اذا أمكن الجمع الا أن تصير الحمرة أحد عشر وفي وجهه تلحق الحمرة أبدا بالصفرة هذا اذا تقدم القوي * فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم استمرت الحمرة فالصحيح أن النظر الى لون الدم لا الى الاولية وقيل يجعلان اذا أمكن الجمع بأن لم يزد المجموع على خمسة عشر * ثم المبتدأة اذا انقلب دمها الى الضعيف في الدور الاول فلا تصلى فلعل الضعيف ينقطع دون الخمسة عشر يوما فيكون السكك حيفا فان جاوز ذلك تأمرها بتدارك ما فات في أيام الضعيف ثم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذ بان استحاضتها * ومهما شفيت قبل خمسة عشر يوما فالضعيف حيض مع القوي المستحاضة الثانية بـ مبتدأة لا تميز لها أو فقدت شرط التمييز فيها قولان * أحدهما أن ترد الى عادة نساء بلدها على وجه * أو نساء عشيرتها على وجه بشرط أن لا ينقص عن ست ولا يزيد على سبع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيض في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء ويظهن * والقول الثاني أنها ترد الى أقل مدة الحيض احتياطاً للعبادة * وأما في الطهر فتد الى أغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه أغلب في الاحتياط وقيل الى تسع وعشرين لانه تمة الدور

حيض والطهر* نعم لا يحتمل الانقطاع في العشر الاول فتتوضأ لكل صلاة
ويحتمل في العشر الثاني فتغتسل لكل صلاة* ولو قالت أضلت خمسة عشر
في عشرين من أول الشهر فالخمس الثانية والثالثة من أول الشهر حيض يتيقن
لأنها تدرج تحت تقدير التقديم والتأخير جميعاً . فرع . اذا نسقت عادتيا
وكانت تحيض في شهر ثلاثاً ثم في شهر خمساً ثم في شهر سبعمائة ثم تعود الى
الثلاث على هذا الترتيب ثم استحيضت ففي ردها الى هذه العادة الدائرة
وجهان فان قلنا لا ترد اليها فقد قيل انها كالمبتدأة* وقبل انها ترد الى القدر
الاخير قبل الاستحاضة* وقبل ترد الى الثلاثة ان استحيضت بعد الخمسة
لأنها منكررة في الخمسة* ولو كانت الاقدار ما سبق من ثلاث وخمس وسبع
ولكن لا على سبيل الاتساق* فان قلنا ترد الى العادة الدائرة فبذلك كالي نسيت
النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة* وحكمها الاحياط* فعليها
أن تغتسل بعد الثلاث لان الثلاث حيض يتيقن ثم تتوضأ لكل صلاة الى
انقضاء الخامس* ثم تغتسل مرة أخرى* ثم تتوضأ الى انقضاء السابع* ثم
تغتسل* ثم هي طاهر الى آخر الشهر

الباب الرابع في التلقيح .

فاذا انقطع دمها يوماً يوماً وانقطع على الخمسة عشر* ففي قول تاتقط أيام النقاء
وتنفق (ح) ويحكم بالطهر فيه* والقول الاصح اننا نسحب (م) حكم الحيض
على أيام النقاء ونجعل ذلك كالمفترقات بين دفعات الدم لان الطهر الناقص فاسد
كالدم الناقص* ولكن نسحب حكم الحيض على النقاء بنسبطين (أحدهما) أن
يكون النقاء محوساً بدمين في الخمسة عشر حتى لو رأته يوماً وليلة دماً وأربعة
عشر نقاء ورأت في السادس عشر دماً فالنقاء مع ما بعده من الدم طاهر لانه

والصحيح أنه لا يمين أول الالهة فانه تحكم بل تؤمر بالاحنياط أخذاً بأشق
الاحتمالات في أمور ستة (الاول) أن لا يجامعها زوجها أصلاً لاحتمال
الحيض (الثاني) أن لا تدخل المسجد ولا تقرأ القرآن (الثالث) أنها تصلي
وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتغتسل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم
(الرابع) يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر * ثم عليها
أن تقضي ستة عشر يوماً لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوماً وانطباقها
الي ستة عشر بطريقتها في وسط النهار * وقضاء الصلوات لا يجب (و) لمافيها من
الحرج (الخامس) اذا كان عليها قضاء يوم واحد فلا تبرأ ذمتها الا بقضاء ثلاثة
أيام * وسيله أن تصوم يوماً وتفطر يوماً ثم تصوم يوماً ثم تصوم السابع عشر
من صومها الاول فتخرج مما عليها يمين لان الحيض كيفما قدر مقدماً أو
مؤخراً فيخرج يوم عن الحيض * وعلة هذا التقدير ذكرناها في كتاب البسيط
(السادس) اذا طلقت انقضت عدتها بثلاثة أشهر * ولا تقدر تباعد حيضها
الى سن اليأس لانه تشديد عظيم ^{في} الحالة الثانية * أن تحفظ شيئاً كما لو حفظت
أن ابتداء الدم كان أول كل شهر * فيوم وليلة من أول كل شهر حيض يمين
* وبعده يحتمل الانقطاع الى انقضاء الخامس عشر وتغتسل لكل صلاة
* وبعده الى آخر الشهر طهر يمين فتتوضأ لكل صلاة * ولو
حفظت أن الدم كان يقطع عند آخر كل شهر * فأول الشهر الى النصف
طهر يمين * ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحتمل الانقطاع لان في آخره
حيضاً يمين فتتوضأ وتصلي الى انقضاء التاسع والعشرين * واليوم الاخير
بليته حيض يمين ^{في} الحالة الثالثة * اذا قالت أضللت عشرة في عشرين من
أول الشهر فالعشر الاخير طهر يمين * وجميع العشرين من أول الشهر يحتمل

شرطه (الرابعة الناسية) * فان أمرناها بالاحتياط على الصحيح فحكمها حكم
من أطبق الدم عليها على قول السحب اذ ما من نقاء الا ويحتمل أن يكون حيضاً
* وانما تفارقها في أن لا تأمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء لان الحدث في
صورته غير متجدد ولا بتجديد الغسل اذ الانقطاع مستحيل في حالة انتفاء
الدم * وعلى قول التلقيق يغشاها الزوج في أيام النقاء وهي طاهرة فيها في كل حكم

بَابُ الْخَامِسُ فِي النَّفَاسِ .

وأكثره ستون يوماً * وأغلبه أربعون يوماً : وأقله لحظة (ز) والتمويل فيه على
الوجود * فان رأت قبل الولادة دمًا على أدوار الحيض فله حكم الحيض في
أحد القولين * الا في انتضاء العدة به * فلو كانت تحيض خمساً وأظهر خمساً
وعشرين فحاضت خمساً وولدت قبل مضي خمسة عشر من الطهر فابعد الولد
نفاس * ونقصان الطهر قبله لا يقدح في افساده ولا في افساد الحيض الماضي
لان تخلل الولادة أعظم من طول المدة : ولو اتصلت الولادة بآخر الخمسة
وجعلناها حيضاً فلا زهدا من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق : وكذلك
ما يظهر من الدم في حال ظهور مخايل الطلق * فأما الدم بين التوأمين فننفاس
على أصح الوجهين : وفيل انه كدم الحامل : فان قانا انه نفاس فما بعد الثاني
معه نفاسان على وجه : ونفاس واحد على وجه : وقبل ان عمادي الاول ستين
يوماً فنفاسات والافنفاس واحد : أما المستحاضات في النفاس فهن أربع
* (الاولى) المعتادة فتد إلى عادتها من الأربعين مثلاً ثم يحكم بالظهر بعد
الأربعين على قدر عادتها ثم تبسدي حيضها : ولو ولدت مراراً وهي ذات
جناف ثم ولدت واستحيضت فهي كالمبتدأة * وعدم النفاس لا يثبت لها
عادة كما أنها لو حاضت خمسة وطهرت ستة وهكذا مراراً ثم استحيضت فلا

ليس محتوشاً بالحيض في المدة (والثاني) أن يكون قدر الحيض في المدة
الخمس عشرة تمام يوم وليلة وان تفرق بالساعات * وقيل ان كل دم ينبغي أن
يكون يوماً وليلة * وقيل لا يشترط ذلك بل لو كان المجموع قدر نصف يوم
صار الباقي حيفاً : فرع : المبتدأة اذا تقطع دمها فتؤمر بالعبادة في الحال
واذا استمر التقطع في الدور الثالث لا تؤمر بالعبادة * وفي الثاني تبني على أن
العادة هل تثبت بمرة واحدة * أما اذا جاوز الدم الخمسة عشر صارت مستحاضة
فلها اربعة احوال (الاولى المعتادة) فان كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً
وعشرين فجاءها دور وأطبق الدم مع التقطع وكانت تري الدم يوماً وليلة
والنقاء كذلك فعلى قول السحب نحيضها خمسة من أول الدور لان النقاء فيه
محتوش بالدم * ولو كانت عادتها يوماً وليلة فاستحيضت وكانت تري يوماً دماً
وليلة نقاء وهكذا ففيه اشكال لان اتمام الدم بالنقاء عسير اذ ليس محتوشاً
بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكميل اليوم بالليلة * فقد قيل ههنا تعود الى
قول التلقيق فتلتقط النقاء من الحيض * وقيل لا حيض لها أصلاً * وقيل
يسحب حكم الحيض على ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد
حبسها (الثانية المبتدأة) فاذا رأت النقاء في اليوم الثاني صامت وصلت
وهكذا تفعل معها رأت النقاء الى خمسة عشر * فاذا جاوز الدم ذلك تبين أنها
استحاضة * ثم مردها اما يوم وليلة واما أغلب عادات النساء في حةها كالعادة
في حق المعتادة (الثالثة المميّزة) وهي التي تري يوماً دماً قوياً ويوماً دماً
ضعيفاً * فان أطبق الضعيف بعد الخمسة عشر حيضناها خمسة عشر يوماً
لاحاطة السواد بالضعيف المتخلل * وكل ذلك تفريع على ترك التلقيق * وأما
اذا استمر تعاقب السواد والحمرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لفوات

بغروب الشمس ويمتد (م) إلى غروب الشفق في قول وعلى قول إذا مضى
بعد الغروب وقت وضوء وأذان وإقامة وفدر خمس (و) ركعات فقد انقضى (ح)
الوقت لأن جبريل عليه السلام صلاها في الوهمين في وقت واحد . وعلى
هذا فلو شرع في الصلاة فقد آخر الصلاة إلى وقت غروب الشفق فقيمه
وجهان . ووقت العشاء يدخل في ميوبة الشفق وهو الجهر (ح) التي نبي
الشمس دون البياض والصفرة . ثم يمتد وقت الاضمار إلى ثلث الليل على
قول والي النصف على قول . ووقت الجواز إلى طلوع الفجر (و) . ووقت الصبح
يدخل بطلوع الفجر الصادق المستطير منوه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو
مستظيلاً كدنب السرحان . ثم ينحرف أثره ثم ينادي وقت الاضمار إلى
الاستفار . ووقت الجواز إلى الطلوع . ثم ينقسم (و) . أذان هذه الصلاة على
الوقت في النشاء لسبع بؤ من الليل . وفي النصف بنصف سبع . ووقت يدخل
وقت أذانه بخروج وقت اخسار العشاء . ثم لم يكن للمسجد مؤذنان يؤذن
أحدهما قبل الصبح والآخر بعده . فاعده . يجب الصلاة بأول (ح) الوقت
وجوباً موسماً (ح) . فلو مات في وسط الوقت قبل الأداء عسى على أحد
الوجهين . رار آخر حتى خرج بمنزلة الملة عن الوقت ففي كونه أداء ثلاثة
أوجه . وفي الثالث يجعل القدر الخارج فناء (ح) . ثم تعجيل الصلوات
أفضل (ح) عندنا وفضيلة الأولية بأن يقل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت
وقبل تمادي التفضيل إلى نصف وقت الاختيار . وبسبب تأخير العشاء
على أحد القواين . وبسبب الإبراد بالظهور في شدة الحر إلى وقوع النزال
الذي يمنى فيه الساعى إلى الجماعة . وفي الإبراد بالجمعة وجهان انسدة الحثار
في فوائدها . فرع . من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويستدل بالأوراد وغيرها

تقيم الدور سنة بل أقصى ما يرتقى الدور اليه تسعون يوما وهي ما تنقضي به عدة
الآيسة فما فوقه لا تؤثر العادة فيه * (الثانية) المبتدأة اذا استحيضت ترد الي
لحظة على قول * والى اربعين على قول * (الثالثة) الميزة فحكمها حكم الحائض
في شرط التميز الا أن الستين ههنا بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم
القوي عليه * (الرابعة) المتحيرة اذا نسيت عادتها في النفاس ففي قول ترد الي
الاحتياط * وعلى قول الي المبتدأة * والرد ههنا الي المبتدأة أولى لأن أول
وقتها معلوم بالولادة * فرع * اذا انقطع الدم على النفساء عاد الخلاف في
التلقيق * ولو طهرت خمسة عشر يوما ثم عاد الدم فالعائد نفاس على وجه
اوقوعه في الستين * وهو حيض (ح) على وجه لتقدم طهر كامل عليه * فان
فلنا انه نفاس فعلي قول السحب مدة النقاء أيضا نفاس * وقبل تستئني هذه
الصورة أيضا على قول السحب اذ يبعد تقدير مدة كاملة في الطهر حيضا وعليه
يخرج ما اذا ولدت ولم تر الدم الي خمسة عشر في أن الدم الواقع في الستين هل
هو نفاس أم لا والله اعلم

كتاب الصلاة وفيه سبعة أبواب

الباب الاول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول

الاول في وقت الرفاهية : أما الظهر فيدخل وقته بالزوال وهو
عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق * ويتمادي وقت
الاختيار الي أن يصير ظل النخس (م زح) منله من موضع الزيادة وبه يدخل
وقت العصر (ح ز) ويتمادي (م) الي غروب الشمس * ووقت الفضيلة في
الاول وما بعده وقت الاختيار الي مصير الظل مثليه * وبعده وقت الجواز
الي الاصفرار * ووقت الكراهية عند الاصفرار * ووقت المغرب يدخل

بغروب

على تركها بعد العسر وان لم يكن عليه قضاء والامعاء في معنى الجنون (ح)
قلّ أو كثر. وزوال العقل بسكر أو بسبب شرّ لم يقطع القضاء ولو سكر
ثم جنّ فلا يقضى أيام الجنون ولو اراد ثم جنّ قضى أيام الجنون ولو
ارتدّ أو سكرت ثم حاضت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لأن سقوط القضاء
عن المجنون رخصة وعن الحائض عزيمة

الفصل الثالث في الاوقات المكروهة

وهي خمسة . بعد صلاة الصبح حتى يطلع الشمس . وبعد صلاة العصر حتى
تغرب الشمس . ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس ووقت
الاسواء الى أن يزول الشمس ووقت احمرار الشمس الى وقت تمام
الغروب . وذلك في كل صلاة لأسباب لها بخلاف القائه وصلاة الجنازة
وسجود الاواة وتحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاستسقاء نردد . وركعتا
الاحرام مكروهة لأن سببها أمر . وقد ورد الخبر بأن يوم الجمعة عن
الكرامية . وقبل ينعى ذلك بمن نائم الناس بعد دخول الجمعة . وورد
أيضا باستثناء مكة فلا يكره فيها صلاة ولا اواة . وفيه من الاوقات
فروع أو يرم بالاحكام في وقت الكرامة انه يندب على احد الوترين
طاه الا في الام

بالباب الثاني في الاذان وفيه الاية فصول

الاول في محله وهو مسرور عليه على آثار الرايين في الجماعة الاولى
من ساوان السبل في كل سررسة مؤداة وفي الجماعة الثانية في المبد
المأروف مولان وفي جماعة الاية اموال . وفي الثالث انما اسم ولا
تؤذن ولا ترفع الا وقت السجود وفي المرد في بناء الاية اموال وفي الثالث

فإن وقعت صلاته في الوقت أو ما بعده فلا قضاء عليه وإن وقفت قبل قضي
على أحد القوابن ، وكذا في طلب شهر رمضان ، والقادر على درك اليقين
بالمصبر هل له المبادرة بالاجتهاد في أول الوقت فيه وجهان

الفصل الثاني في وقت المعذورين

ونعني بالمعذر ما يسقط القضاء كالجنون والصبا والحبس والكفر
ولها ثلاثة أحوال الأولى أن يخلو عنها آخر الوقت بتدرك ركة كما لو
ظهرت الحائض قبل الغروب بركة يلزمها العصر (ز) وكذا بقدر تكبيرة (م ز)
على أقيس القولين : وهل يلزمها (ح) الظاهر بما يلزم به العصر فيه قولان :
فعلي قول يلزم (م ح) وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك
حتى يتصور الفراغ من الظاهر فعلا ثم بفرض لزوم العصر بعده * وهذه
الأربعة في مقابلة الظاهر أو العصر فيه قولان ، وتظهر فائدته في المغرب
والعشاء ، وهل تعتبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه فعلي قولين ، وإن
زال الصبا بعد أداء وثايفة الوقت فلا يجب (ح وز) أعادتها ، وكذا يوم
الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظاهر على أحد الوجهين : وكذا لو
بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن القرض : الحالة الثانية
أن يخاف أول الوقت فإذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع
الصلاة لزمها ولا يلزم بأقل من ذلك * وقيل لا يلزم ما لم تدرك جميع الوقت
في صورة الطريان ، وأما العصر فلا يلزم بأدراك أول الظاهر لأن وقت الظاهر
لا يصلح للعصر في حق المعذور ما لم يفرغ من فعل الظاهر : الحالة الثالثة : أن يعم
المعذر جميع الوقت فيسقط القضاء * ولا تلحق الردة بالكفر بل يجب (م ح)
القضاء على المرتد (م ح) * والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب

إذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يراسلوا بل إن اتسع الوقت ترتبوا * ثم من أذن أولاً فهو يقيم فإن تساوا أقرع بينهم * ووقت الإقامة منوط بنظر الامام * ووقت الاذان بنظر المؤذن والله اعلم

— باب الثالث * في الاستقبال —

والنظر فيه في أركان ثلاثة: الأول الصلاة ويتعين الاستقبال في فرائضها (و) إلا في القنال * فلا تؤدى فريضة على الراحلة ولا مندورة إن قلنا يسلك بها مسلك واجب الشرع ولا صلاة جنازة (ح) لأن الركن الاظهر فيها القيام * ولا تصح فريضة على بعير * معقول * وفي أرجوحة معلقة بالحبال لأنها ليسا لقرار بخلاف السفينة الجارية لأن المسافر يحتاج إليها * وبخلاف الزورق المشدود على الساحل لأنه كالسير والماء كالارض * أما النوافل فيجوز إقامتها في السفر الطويل ركباً ومشياً وفي السفر القصير قولان * ولا يجوز (و) في الحضر * ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة * وقيل يجب الاستقبال عند التحريم (و) * وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده * ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة * ولا يصلي راكب العاصيف إذا لبس له صوب * معن * وإن حرف الدابة عمداً عن صوب الطريق بطلت صلاته * وإن كان ناسياً لم يطل أن يفسر الزمان لكن يسجد للسهو * وإن طال في البطلان خلاف يجري مثله في الاستدبار ناسياً * وإن كان بجماح الدابة بطل أن طال الزمان * وإن قصر فوجهان * ثم على الراسك أن يومي بالركوع والسجود * ويجعل السجود (ح) أخفض من الركوع * وإن كان في مسرفد أنم السجود وتركوع * وأما الماضي فاستقباله كمن بيده زمام ناقته ويركع ويسجد ويقعد لا بناء في هذه الأركان * ولا يمشي إلا في حال القيام * وفيه قول أنه يومي بذلك كله * يفرع * لو مشى في نجاسة

انما يؤذن اذا انتظر حضور جمع فان قلنا لا يؤذن في اقامته خلاف * وان قلنا يؤذن فيستحب رفع الصوت * ولا اذان في غير مفروضة كصلاة الحسوف والاستسقاء وصلاة الجنائز والميدين بل ينادي لها الصلاة جامعة * وفي الصلاة الفائية المفروضة ثلاثة اقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الى وقت الظهر يؤذن للظهر ويقيم لكل واحدة * ولو أخر الظهر الى العصر يؤديهما بافامتين (ح) بلا اذان (و) بناء على أن الظهر كالقائفة فلا يؤذن لها : الفصل الثاني في صفة الاذان : وهو مثنى مثنى والاقامة فرادى (ح) مع الادراج : والترجيع (ح) مأثور به وكذا التشويب (ح) في اذان الصبح على القديم وهو الصحيح : والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين * ثم يستحب أن يلتفت في اليمينتين يميناً وشمالاً : ولا يحول (م) صدره عن القبلة * ورفع الصوت في الاذان ركن * والترتيب في كلمات الاذان شرط فلو عكسها لا يعتد بها * وان طول السكوت في اثنتاهما فقولان * ولو بني عليه غيره فقولان مرتبان وأولي بالبطلان : ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد القوائين لان الردة تحبط العبادة

الفصل الثالث في صفة المؤذن : ولتترو أن يكون مسلماً عافلاً ذكراً فلا يصح اذان كافر وامرأة ومجنون وسكران مخبط * ويصح اذان الصبي المميز * وتستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها * والكراهية في الجنب أشد * وفي الاقامة أشد * وليكن المؤذن صيماً حسن الصوت ليكون أرق لسامعيه * وليكن عدلاً ثقة لتقلده عهدته المواقيت * والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها * وللإمام أن يستأجر على الاذان من بلب المال * وهل لا حاد الناس ذلك فيه خلاف * فرع

* ثم مها صلى بالاجتهاد فتيفن الخطأ وبان جهة الصواب وجب (ح م) عليه
القضاء علي أحد القولين * فان تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب الا بالاجتهاد
ففي القضاء قولان مرتبان وأولي بأن لا يجب * ومن صلى أربع صلوات الى
اربع جهات بأربع اجتهادات ولم يتيقن له الخطأ فلا قضاء (و) عليه وان تيقن
انه استدبر وهو في أثناء الصلاة تحول وبني الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ
فهنا أولى بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين : أما اذا ظهر
الخطأ تقيناً أو ظناً ولكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك
بالاجتهاد بطلت صلاته : وان قدر على ذلك على القرب في البطلان قولان
مرتبان على تيقن الصواب وأولي بالبطلان لاجل التحير في الحال * ولو بان له
الخطأ في التيامن والتباس فهل هو كالخطأ في الجهة فعلي وجهين يرجع حاصلهما
الى أن بين المستد في الاستقبال وبين الاشد تفاوفاً عند الحاذق فهل يجب
طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاستناد فعلي وجهين . فروع أربعة .
الاول : اذا صلى الظهر باجتهاد فهل يلزمه الاستئناف للمصير فعلي وجهين ، ولو
أدي اجتهاد رجائين الي جهتين فلا يقضى أحدهما بالآخر واذا انحرم المقلد في
الصلاة قتال له من هو دون مفاده أو مثله خطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان
كان أعلم فهو كمنبر اجتهاد البصير في أثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخطئه
وهو عدل لزمه القبول لأن فطامه أرجح من ظن غيره : واو قال البصير
للاعمي الشمس وراءك وهو عدل فعلي الاعمي قبوله لانه اخبار عن تحسوس
لا عن اجتهاد

— الباب الرابع : في كيفية الصلاة —

وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه

فإذا بطلت صلاته بخلاف ما لو وطئ فرسه نجاسة* ولا يلزمه المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق : الركن الثاني القبلة* ومواقف المستقبل مختلفة* فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء* ويستقبل الباب وهو محدود* وإن كان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز* ولو انهدمت الكعبة والعماد بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجهاً إليها كن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته* وإن صلى فيها لم يجز (ح م) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط* والواقف على السطح كالواقف في العرصة* فلو وضع بين يديه شيئاً لا يكفي* ولو غرز خشبة فوجهات* والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذ ركن ففي صحة صلاته وجهان* ولو امتد صف مستطيل قريب من البيت فالخارج عن سمت البيت لا صلاة له* وهو لاء فدي فرض تراخيهم عن أخريات المسجد فنصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال* والواقف بمكة خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكعبة* فإن لم يقدر استندل عليها بما بدل عليها* والواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالنمائم واليأس* وهل له ذلك في سائر البلاد فملى وجهين : الركن الثالث في المستقبل : فالقادر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد* والناذر على الاجتهاد لا يجوز له التقايد* والاعمى العاجز يقلد شخصاً مكافئاً مسلماً عارفاً بأدلة القبلة* وليس للمجتهد أن يقلد غيره* وإن تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى* وقيل يقلد ويقضى* وقيل أنه يقلد ولا يقضى* أما البصير الجاهل بالدلة أن قلداً يلزمه القضاء إلا إذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل أصير فعند ذلك ينزل منزلة الأعمى

«ولو قال الله الجليل أكبر فوجهان» لتغير النظم «ولو قال الأكبر الله نص
أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لأنه يسمى نسلياً وذلك
لا يسمى تكبيراً» وفيل قولان بالنقل والتخريج «أما العاجز فبإزمه ترجمه ولا
يجزئه ذكر آخر لا يؤدي معناه» والباقي يلزمه فصد البلدة انعلم كلمة التكبير
على أحد الوجهين «ولا يكفيه الترجمة بدلاً بخلاف اليمم» وسنن التكبير
ثلاث أن يرفع يديه مع التكبير إلى حدو المنكبين في قول «والي أن نحاذي
رؤوس الأصابع أذنيه في قول «والي أن نحاذي أطراف أصابعه أذنيه
وابهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول «ثم فيل يرفع غير مكبر» ثم يندى
التكبير عند ارسال اليد «وقبل يندى الرفع مع التكبير : وفيل يكبر ويده
فارتان بعد الرفع وقبل الارسال «ثم اذا أرسل يده وضع اليدين على كوع
(ح) اليسرى تحت صدره الركن الثاني القيام وحده الاند اب مع
الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكئاً «فان عجز عن الانصب فام
منحنياً «فان لم يتدرا لا على حد الراكعين فعد : فان عجز عن الركوع والسجود
دون القيام قام (ح) وأوماً بهما «ولو عجز عن القيام فعد كين ساء : لكن
الافعاء مكروه وهو أن يجلس على وركبه وينصب ركبته . والافئاض أفضل
في قول «والنربع في قول «وقيل ينصب ركبته اليمنى كالفاري» يماس بين يدي
المقرئ ليفارق جلسة التشهد «ثم ان قدر القاعد على الارتفاع إلى حد
الركوع يلزمه ذلك في الركوع «فان لم يتدر فيركع طاعداً إلى حد نكون
النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام . فان عجز عن وضع
الجهة اليمنى للسجود وإيكن السجود أخفض منه لاركوع : فان عجز عن
العمود صلي (ح) على جنبه الأيمن (و) مستقبلاً بمقاديم (ح) بدنه إلى القبلة

والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجميع والتشهد الاخير
والقعود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (ح) * والنية
بالشرط أشبهه * والابحاض أربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير
على أحد القولين وهذه الأربع تجبر بالسجود وما عداها فسنن لا تجبر بالسجود
في الركن الاول * التكبير وتكن النية مقرونة به بحيث تحضر في العلم
صفات الصلاة ويقترن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديماً
للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو عزبت بعد التكبير لم يضر * ولو عزبت
قبل تمام التكبير فوجهان * ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل
كما لو نوي الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج * ولو
علق نية الخروج بدخول شخص ان دخل ففي البطلان وجهان * ولو شك
في أصل النية ومضى مع السك ركن لا يزداد منه في الصلاة كركوع بطل
* وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل * ولو طال فوجهان * والصوم يبطل
بالتردد في الخروج على أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحريم يؤثر القصد
فيه * ثم كيفية النية أن بنوي الاداء أو الظهر * وهل يجب التعرض للقرضية
والإضافة الى الله عز وجل فوجهان * والنية بالقلب لا باللسان * وأما النوافل
فلا بد من تعيين الرواتب بالإضافة * وغير الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة
* ولو نوى القرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينعقد فرضه * وهل ينعقد
نفلاً فيه قولان * وكذا الخلاف في التحريم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافي
القرضية دون النفلية * هذا حكم النية أما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر
فلا تجزى (ح) ترجمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس * لانه لم يغير النظم والمعنى

الوجهين * ولو ترك الموالاة ناسيا فقيه تردد * ولو طول ركنا قصيرا ناسيا لم يضر * أما العاجز فلا يجزئه ترجمته (ح) بخلاف التكبير بل يأتي بسبع آيات من القرآن متوالية لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة * فان لم يحسن فترقة * فان لم يحسن فيأتي بتسييح وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة * فان لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه * ثم يأتي بالنصف الاخير * فان تعلم قبل قراءة البدل لزمته قراءتها * وان كان بعد الركوع فلا * وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان : ثم بعد الفاتحة سنتان (احدهما) التأمين مع تخفيف الميم ممدودة أو مقصورة : وفي جهر الامام به خلاف * والاظهر الجهر * وليؤمن المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده (الثانية) السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح والاوليين من غيرهما * وفي الثالثة والرابعة قولان منصوصان الجديد أنها تستحب (ح) وان كان العمل على القديم * والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع فان لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجهان من الركن الرابع الركوع : وأفله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ويطمئن (ح) بحيث يفصل هويه عن ارتفاعه * ولا يجب الذكر * وأكمله أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما * ويجافي الرجل مرقبيه عن جنبيه * ولا يجاوز في الانحناء الاستواء * ويقول الله اكبر رافعا يديه عند الهوي ممدودا على قول * ومخدوفا على قول كيلا يغير المعنى بالمد * ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا * ولا يزيد الامام على الثلاث * ثم يعتدل عن ركوعه * ويطمئن (ح) ويستحب رفع اليدين الى المنكبين * ثم يخفض يديه بعد الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد يستوي (ح) فيه الامام والمنفرد * ويستحب (ح) القنوت

كالوضوء (و) في اللحد * فان عجز فيوميء (ح) بالطرف أو يجري الأفعال على قلبه لقوله عليه السلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ﴿فروع ثلاثة﴾ الاول ﴿من به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع فالأقيس أن يصلي مضطجاً وان قدر على القيام﴾ ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لابن عباس فيه ﴿الثاني﴾ مهما وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الى القيام * وليترك القراءة في النهوض الى أن يعتدل * ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويه * وان خف بعد الفاتحة لزم القيام دون الطمأنينة ليهوي الى الركوع * فان خف في الركوع قبل الطمأنينة كفاد أن يرتفع منحنيًا الى حد الراكين ﴿الثالث﴾ القادر على القعود لا يتنفل مضطجاً على أحد الوجهين اذ ليس الاضطجاع كالقعود فانه يحو صورة الصلاة ﴿الركن الثالث القراءة﴾ ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) * ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) * وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان * ثم الفاتحة بعده متعينة (ح) لا يقوم (ح) ترجمتها مقامها * ويستوى فيه الامام والمأموم (ح) في السرية والجرية (ح) الا في ركعة المسبوق * ونقل المزي سقوطها عن المأموم في الجهرية * ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (ح م) منها وهي آية من كل سورة اما مع الآية الاولى أو مستقلة بنفسها على أحد القولين * ثم كل حرف وتشديد ركن * وفي ابدال الضاد بالظاء تردد * ثم الترتيب فيها شرط * فلو قرأ النصف الاخير أولاً لم يجزه * ولو قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام * والمواالة أيضاً شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسييح يسير * الاماله سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الامام * والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الامام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولا لا يتقطع على أحد

الاخير (ح) وهو أن يرفع رجاها كذلك ثم يخرجها من بيته عنه . ويمكن
وركه من الارض ثم يضع البد السرى على طرف الركبة منسورة مع الدهريج
المقصد * والد المبنى بضمها كذلك أكن بقبض الحنصر والبصر والوسطى
ويرسل المسبحة . وفي الابهام أوجه قبل رسالتها وقبل بحلق الابهام
والوسطى * وقبل بضمها الى الوسطى المقبوضه كالمقبوض ثلاثاً وعشرين
ثم يرفع مسبحته في السجاده عند قوله الا الله . وفي محرابكنا عند الرفع
خلاف أما الـ هـ هذا الاخير فواجب (ح م) والصلاه على الرسول عليه
السلام واجبه منه (ح م) ولي الآل فولان وهل اسن الملاه على الرسول في
الاول فولان ثم أكل السجده سهور . وأقله السجده لله سلام عليك أيها
النبي ورحمة الله سلام تلييناً وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله وهو الصدر المكرر في جميع الروايات وأوجز
ابن سريج بالمعنى وقال السجده لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسوله وهو قول له
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . ثم ما بعده مسنون الى قوله أنت سيد
بسم الدعاء بعده مسنون واخير كل من الدعاء أعجبه الله فرع العاجر
عن السجده بأمره بركته أكبره العظم والساجر من الدعاء بأمره لا بأس
بالمعجزة بحال . وفي سائر الآثار ما يدل على ما ذكره بالآله . خلاف
الركن السابع السلام وهو واجب ولا يقوم (ح) معناه أداء الصلاه
«وأقله أن يقول السلام عليكم وأو قال السلام عليكم أو ما شاء من الدعاء
المخرج وجهان . وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (ح م) في الحديث
مع الالهام من الجانبين بحسب يرى شأده ومعنه السلام على من على جانبه

في الصبح * وان نزل بالمسلمين نازله ورأى الامام الفنون في سائر الصلوات
فقولان * ثم الجهر بالفنون مسروع على الظاهر * والماء يوم يؤمن فان لم يسمع
صوته فنت على أحد الوجهين * الركن الخامس السجود * وأقله وضع
الجهة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم * وفي وضع اليدين
والركبتين والقدمين قولان * فان أوجينا وضع اليدين في كشفهما قولان *
وكشف الجهة واجب ولو سجد على طرته (ح) أو كورعمامنه (ح) أو طرف كاه
المحرك بحركته لم يجز (ح) * والتنكس واجب في السجود وهو اسنلاء
الاسافل * ولو تعذر التنكس لمرض وجب وضع وسادة لوضع الجهة عليها
في أظهر الوجهين * وأما اكل السجود فليكن أول ما يقع منه على الارض
ركبته (ح م) * وليكبر عند الهوي * ولا يرفع اليد * ويقول سبحان ربي
الاعلى ثلاث مرات * ويضع الانف (ح) مع الجهة مكشوفة * ويفرق بين
ركبته * ويجافي مرفقيه عن جنبيه * ويقل بطنه عن خذه وهو التخيوة *
والمرأة لا تخوي * ويضع يديه بازاء منكبيه منشورة الاصابع ومضمومتها *
ثم يجلس مفترشاً (ح) بين السجدين حتى بطمئن * ويضع يديه قريباً من ركبته
منشورة الاصابع * ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني *
ثم يسجد سجدة أخرى مثلها * ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة * ثم يقوم
مكبراً واضعاً يديه على الارض كما يضع العاجن * الركن السادس * السجدة
والشهادة الاولى سنة * والقعود فيه على هيئة الاقتراش (م) لانه مستوفز بالحركة
* والمسبوف يقترب في الشهد الاخير لاسبغازه * ومن عليه سجود السهو هل
يفترش فيه خلاف * والا فترش ان يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب
القدم اليمنى ويضع أطراف الاصابع على الارض * والنورك سنة في التشهد

استتر سقط حكم النجاسة عنه * وان مات قبل النزع لم ينزع على النص لانه ميت كله * وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك (الثانية) قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة * وعلة تحريم الوصل أن الشعر اما أن يكون نجساً أو شعر أجنبي لا يحل النظر اليه وان كان مبانا على أحد الوجهين * فان كان شعر بهيمة ولم تكن المرأة ذات زوج فهي متعرضة للتهمة * وان كانت ذات زوج فهي ملبسة عليه * وان كان باذن الزوج لم يحرم على أقيس الوجهين * وفي تحمير الوجنة تردد في الحاقه بالوصل (وأما المكان) فليكن كل ما يماس بدنه طاهراً (ح) وما لا يماس فلا بأس بنجاسته الا ما يحاذي صدره في السجود فقيه وجهان لانه كالمسوب اليه * وقد نهى عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهر الكعبة وأعطان الابل * أما مسلخ الحمام فقه تردد * وأعطان الابل مجتمعا عند الصدر عن المنهل اذ لا يؤمن نفارها هذا حكم النجاسات التي لا عذر في استصحابها * أماما فان الاعذار الخمسة (الاولى) الأثر على محل النجوس * ولو حمل المصلي من اسنجر لم يجز على أصح الوجهين لان العفو في محل نجس المصلي للحاجة ولو حمل طيرا جاز * وما في البطن ليس له حكم النجاسة قبل الخروج لانها مستورة خلقة * وما على منفذه لا مبالاة به على الاظهر * وفي الحاق البيضة المنذرة بالحيوان تردد لان النجاسة مسنرة خلقة * والضرورة المصممة الرأس ليست كالبيضة (و) (الثانية) يعذر من طين الشوارع فيما يعذر الاحتراز عنه غالبا * وكذا ما على الحف في حق من يصلي معه (الثالثة) دم البراغيث معفو عنه الا اذا كثرت كثرة يتندر وقوعه ويختلف ذلك بالاوقات والأماكن فان وقع

من الجن والانس والملائكة * والمقتدي ينوي الرد على امامه بسلامه *
﴿خاتمة﴾ لا ترتيب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفائتة على المؤداة
الا اذا ضاق وقت الاداء * فان تذكر فائتة وهو في المؤداة اتم النبي هو فيها
ثم اشتغل بالقضاء

- الباب الخامس في شرائط الصلاة -

وهي سنة ﴿الاول الطهارة﴾ عن الحدث فلو أحدث عمدا أو سهواً بطلت
صلاته * ولو سبقه الحدث بطلت (ح) على الجديد * وعلى القديم يتوضأ
ويأتي بشرط أن لا يتكلم ولا يحدث عمداً * ويجري هذا القول في دفع كل
مناقض لا تقصير منه فيه كما اذا انحل ازاره فردته * وكما لو وقع عليه نجاسة
يابسة فدفعها في الحال * وانقضاء مدة المسح منسوب الي تقصيره وفي تحرق
الحف تردد * لتقصيره بالذهول عنه ﴿الشرط الثاني﴾ طهارة الخبث وهي
واجبة في الثوب والبدن والمكان (وأما الثوب) فان أصاب أحدكم نجاسة
فأدي اجتهاده الي أحدهما ففسله لم تصح صلاته على أحد الوجهين لانه
استيقن نجاسة الثوب ولم يستيقن طهارته * ولو ألتى طرف عمامته على نجاسة
بطلت صلاته وان كان لا يتحرك بحركته * ولو قبض طرف جبل ملقي على
نجاسة بطلت صلاته ان كان الملاقي يتحرك بحركته والافوجهان ولو كان على
ساجور كلب أو عنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان وأولي بالجواز * ولو
كان رأس الحبل تحت رجله فلا بأس لانه ليس حاملا (وأما البدن) فيجب
تطهيره كما سبق في الطهارة * وفيه مسألتان ﴿أحدهما﴾ اذا وصل عظمه بعظم
نجس وجب (ح و) نزعها وان كان يخاف الهلاك على المنصوص * ولكن
اذا كان متعديا في الجبر بأن وجد عظاما طاهرا واذا لم يكتس العظم باللحم فان

* وفي حرف بعده مدة تردد * والتخنج لغير ضرورة مبطل في أصح الوجوه * فان تمذرت القراءة الا به لم يضر * وان تعذر الجهر فوجهان * ولا يبطل الصلاة بسبق اللسان ولا بكلام النامى (ح) * ولا بكلام الجاهل (ح) بتحريم الكلام ان كان قريب العهد بالاسلام * وهل تبطل بكلام المكره فيه قولان * ومصلحة الصلاة ليست عذرا (م) في الكلام * ولو قال ادخلوها بسلام على قصد القراءة لم يضر وان قصد التفهيم * فان لم يقصد الا التفهيم بطلت * وفي السكوت الطويل في أثناء الصلاة وجهان * الشرط الخامس * ترك الافعال الكثيرة * والكثير ما يخيل للنظار الاعراض عن الصلاة كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متواليات * ولا تبطل بمادونه * ولا بمطالعة القرآن * ولا بتحريك الاصابع في سبعة أو حكة على الاظهر * واذا مر المار بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان هذا لفظ الخبر * وهو تأكيد لكرهية المرور واستحباب الدفع * فان لم ينصب المصلي بين يديه خشبة أو لم يستقبل جدارا أو علامة لم يكن له الدفع على أحد الوجهين لتقصيره * ولا يكتفيه أن يخط على الارض بل لا بد من شئ مرتفع أو مصلي طاهر * فاذا لم يجد المار سبيلا سواه فلا دفع له بحال * الشرط السادس * ترك الاكل * وقليله مبطل لانه اعراض * وهل يبطل بوصول شئ الى جوفه كامتصاص سكرة من غير مضغ فيه وجهان * خاتمة * للمحدث المكث في المسجد * وللجنب العبور دون المكث * ولبس الحائض العبور عند خوف التلويث * وعند الامن وجهان * والكافر يدخل المسجد باذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين * فان كان جنبا منع كالمسلم وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعا

كثرة في محل الشك فالاحتياط أحسن * والترخص به جائز أيضا (الرابعة)
 دم البثرات وقيحها وصديدها معفو عنه وإن أصابه من بدن غيره فوجهان
 * ولطخات الدماميل والقصدان دام غالباً فكدم الاستحاضة * وإن لم يدم في
 الحائض بالبثرات تردد (الخامسة) الجاهل بخجاسة ثوبه فيه قولان الجديد
 وجوب القضاء فإن كان عالماً ثم نسي فقولان مرتبان وأولي بالوجوب (م)
 * ومثار التردد أنه من قبيل المناهى فيكون النسيان عذراً فيه أو من قبيل
 الشروط كطهارة الحدث (الشرط الثالث) ستر العورة وهو واجب في غير
 الصلاة * وفي وجوبه في الخلوة تردد * والمصلي في خلوة يلزمه الستر في الصلاة
 * وعورة الرجل ما بين السرة والركبة * وعورة المرأة جميع بدنها إلا الوجه
 واليدين إلى الكوعين * وظهور القدمين عورة في الصلاة وفي إخصيها وجهان
 * وأما الامة فما يبدو منها في حال المهنة ليس بعورة * وما بينه إلى محل عورة
 الرجل فيه وجهان * وأما الساتر فكل ما يحول بين الناظر وبين البشرة فلا يكفي
 الثوب السخيف ولا الماء الصافي * وبكفي الماء الكدر والطين * وفي وجوب
 التطيين عند فقد الثوب وجهان * وإذا كان القميص متسع الذيل فلا بأس
 وإن كان متسع الأزرار لم يحز إلا إذا كانت كثافة لحيته تمنع من الرؤية عند
 الركوع فيجوز على أحد الوجهين * وكذا لو ستر باليد بعض عورته * ولو وجد
 خرقة لا تكفي إلا لاحدي سوءتيه لم يستربها الفخذ ويخير بين السوءتين على
 تعديل الوجوه إذ لا ترجيح * ولو عتقت الامة في أثناء الصلاة تسترت
 واستمرت فلو كان الحمار بعيداً فعلى قولي سبق الحدث (الشرط الرابع) ترك
 الكلام * والعمد منه مع العلم بتحريمه مبطل للصلاة فلأكثر فتبطل الصلاة
 بالحرف الواحد إن كان مفهماً * فإن لم يكن مفهماً فلا تبطل إلا بتوالي حرفين

القرض لا يقطع بالسنة * فان عاد عالماً بطلت صلاته * وان عاد جاهلاً لم تبطل
 لكن يسجد للسهو * وان كان مأموماً وقعد امامه جاز الرجوع على أحد الوجهين
 لان القدوة في الجملة واجبة وان لم يكن التقدم بهذا القدر مبطلاً * وان
 تذكر قبل الانتصاب فيرجع ثم يسجد للسهو ان كان قد انتهى الى حد
 الركعين لانه زاد ركوعاً (الرابع) اذا تشهد في الاخير قبل السجود تدارك
 السجود وأعاد التشهد وسجد للسهو لانه زاد قعوداً طويلاً * ولو ترك
 السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر لم يسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد
 الا نقل التشهد وهو غير مبطل على أحد الوجهين * وان جلس عن قيام ولم
 يتشهد لكن طول سجد للسهو * وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة
 الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يبطل الصلاة (الخامس) اذا قام
 الى الخامسة ناسياً بعد التشهد فان تذكر جلس وسلم * والقياس انه لا يعيد
 التشهد والنص انه يتشهد لرعاية الولا بين التشهد والسلام وكى لا يبقى السلام
 فرداً غير منصل بركن من أحد الجانبين (السادس) اذا شك في أثناء الصلاة
 أخذ بالاقل (ح) وسجد للسهو * ولو شك بعد السلام فقولان * أحدهما أن
 يقوم الى السدارك وكأنه لم يسلم * والثاني انه لا يعتبر بعد الفراغ لما فيه
 من العسر * وان لم يشك الا بعد طول الزمان فالقياس انه لا يتلفت اليه
 * فواعد أربع * الاولى بمن شك في ترك مأمور سجد للسهو اذ الاصل
 انه لم يفعله * وان شك في ارتكاب منهي لم يسجد لان الاصل العدم * ولو
 شك في أنه سجد للسهو أو في أنه سجد واحدة أو اثنين للسهو فالأصل
 العدم الا في مسألة وهو انه لو شك انه صلى ثلاثاً أو أربعاً أخذ بالاقل
 قياساً وسجد للسهو جبراً وان كان الاصل انه لم يزد * وقيل ان علمه انه

— الباب السادس في السجادات —

وهي ثلاثة ﴿الاولى﴾ سجدة السهو * وهي سنة (ح م) عند ترك التشهد الاول أو الجلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الاول أو علي آل في التشهد الثاني ان رأيناها سنتين * وسائر السنن تجبر بالسجود * وأما الاركان فخيرها بالتدارك فان تعمد ترك هذه الابعاض لم يسجد علي أظهر الوجهين * ولو ارتكب منهيًا تبطل الصلاة بعده كالأكل والأفعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهواً * ومواضع السجود ستة (الاول) اذا قرأ التشهد أو الفاتحة في الاعتدال من الركوع عمداً بطلت صلاته وان سها سجد لانه جمع بين تطويل ركن قصير ونقل ركن * ولو وجد أحد المعنيين دون الثاني ففي البطالان بعده وجهان * فان قلنا لا تبطل في السجود بسهوه وجهان * والأظهر أن الجلسة بين السجدين ركن طويل (الثاني) من ترك أربع سجديات من أربع ركعات سهواً لم يكفه أن يقضيها في آخر صلاته بل لا يحتسب له من الأربع الا ركعتان * ولو ترك من الاولى واحدة ومن الثانية اثنتين ومن الرابعة واحدة فليسجد سجدة واحدة ثم ليصل ركعتين * فان ترك أربع سجديات من أربع ركعات ولم يدر من أين تركها فعليه سجدة واحدة وركعتان أخذاً بأشق التقديرين المذكورين * ﴿فرع﴾ لو تذكر في قيام الثانية أنه نسي سجدة واحدة ولم يكن قد جلس بعد السجدة الاولى فليجلس ثم ليسجد * والقيام لا يقوم مقام الجلسة * وان كان قد جلس بعد السجدة الاولى فيكفيه أن يسجد عن قيامه * فان كان قصد بتلك الجلسة الاستراحة ففي تأدي الفرض بنية النفل وجهان * ثم لا يخفى أنه يسجد للسهو في جميع ذلك (الثالث) اذا قام الى الثالثة ناسياً فان انتصب لم يعد الى التشهد لان

جري السلام محلاً * وان عن له أن يسجد عاداً إلى الصلاة على أحد الوجهين وبأن أن السلام لم يكن محلاً من السجدة الثانية * سجدة التلاوة وهي مستحبة في أربع عشرة آية (مرو) * ولا سجدة في ص (ح م) * وفي الحج سجدتان (م) ثم هي على القاري والمستمع جميعاً * فان سجد القاري تأكد الاستحباب على المستمع * وان كان في الصلاة يسجد لقراءة نفسه ان كان منفرداً أو لقراءة امامه ان سجد امامه * ولا يسجد (ح) لقراءة غير الامام * ومن قرأ آية في مجلس مرتين هل نسرع السجدة الثانية فيه وجهان * ثم الصحيح أن هذه سجدة فردة وان كانت تفتقر إلى سائر شرائط الصلاة * ويسحب قبلها تكبيرة مع رفع اليدين ان كان في غير الصلاة ودون الرفع ان كان في الصلاة * وقبل يجب التحرم والتحلل والشهد * وفيل يجب التحرم والتحلل دون التشهد * وفيل لا يجب الا التحرم من فرع * الاصح أن هذه السجدة اذا فانت وطال الفصل لا تقضى لانه لا يتقرب إلى الله تعالى بسجدة ابتداء كصلاة الكسوف والانسقاء بخلاف النوافل الرواتب * وفيل انه يقرب إلى الله سبحانه بها ابتداء من السجدة الثالثة * سجده (ح) الشكروهي سنة عند هجوم نعمة أو اندفاع بلية لا عند استمرار نعمة * ويسحب السجود بن يدي الفاسق شكراً على دفع المعصية وناهيها له * وان سجد اذا رأى المبلى فليكنه كيلاً يتأذى * وهل تؤدي سجود السلاوة والشكر على الراحة فيه وجهان

— الباب السابع في صلاة النطوع * وفيه فصلان —

الاول في الرواتب * وهي احدي عشرة ركعة * ركعتان قبل الصبح * وركعتان قبل الظهر * وركعتان بعده * وركعتان بعد المغرب * وركعتان

ادي الرابعة على تردد حتى لو تيقن قبل السلام أنها رابعة سجد أيضا *
 وقيل لا يسجد عند زوال التردد ﴿الثانية﴾ إذا تكرر السهو فيكفي سجدة ثان
 في آخر الصلاة وإنما يتعدد سجود السهو في حق المسبوق إذا سجد لسهو
 الامام فانه يبعد في آخر صلاة نفسه * وكذا إذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان
 لهم بعد سجود السهو أن الوقت خارج تموها ظهراً وأعادوا السجود *
 ولو ظن الامام سهواً فسجد ثم تين أن لا سهو فقد زاد سجدة تين فيسجد
 لهذا السهو سجدة تين أخريين * وقيل هما جابرتان لأنفسهما كشاة من أربعين
 شاة تزكي نفسها وغيرها ﴿الثالثة﴾ إذا سها المأموم لم يسجد بل الامام
 يحمل عنه كما تحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والجهر والقراءة عن
 المسبوق والتشهد الاول عن المسبوق بركعة * ولو سها بعد سلام الامام
 لم يحمله * ولو ظن أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قبل سلام الامام
 فكل ما جاء به سهو ولا سجود عليه * فاذا سلم الامام فليتدارك الآن * وان
 تذكر في القيام أن الامام لم يتحلل فليرجع الى القعود أو لينتظر قائماً سلامه
 ثم ليستقل بقراءة الفاتحة بعده ﴿الرابعة﴾ يسجد المأموم مع الامام إذا سجد
 لسهوه (ح) فان ترك الامام سجد المأموم على النص لاجل سهو (ز) الامام
 * ولو سجد المسبوق مع الامام فهل يبعد في آخر صلاة نفسه فيه قولان
 بلنفتان الى أنه يسجد لسهوه أو لمتابعته * فان لم يسجد الامام سجد في آخر
 صلاة نفسه على النص * وسهو الامام قبل اقتدائه يلحقه على الاظهر كما بعد
 اقتدائه * أما محل السجود وكيفيةه فهما سجدة ثان (ح م) قبل السلام
 على القول الجديد * فان سلم عامداً قبل السجود فقد فوت على نفسه * وان سلم
 ناسياً فطال الزمان فقد فات * وان تذكر على القرب فان عن له أن لا يسجد فقد

— كتاب الصلاة بالجماعة * وفيه ثلاثة فصول —

«الاول في فضلها» وهي مستحبة وليست بواجبة الا في الجمعة * ولا فرض كفاية على الاظهر * وتستحب للنساء (ح) * والفعل في الجمع الكثير أفضل الا اذا تعطل في جواره مسجد فاحياؤه أفضل * وفضيلة الجماعة لا تحصل الا بادراك ركة مع الامام * وفضيلة التكبير الاولى لا تحصل الا بشهود تحرمة الامام واتباعه على الاصح * ومهما أحس الامام بدخل في استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان * ولا ينبغي أن يطول ولا أن يميز بين داخل وداخل * ومن صلي منفردا فأدرك جماعة يستحب له اعادةها ثم يحسب الله تعالى أيهما شاء * ولا رخصة له في ترك الجماعة الا بعذر عام كالمرض والريح العاصفة بالليل * أو عذر خاص مثل أن يكون مريضاً أو مريضاً أو خائفاً من السلطان أو من الغريم وهو مسر أو كان عليه قصاص يرجو العفو عنه أو كان حاقناً أو جائعاً أو عارياً

«الفصل الثاني في صفات الأئمة» وكل من لا تصح صلاته صحة تنفيه عن القضاء فلا يصح الاقتداء به * ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الا اقتداء القارئ بالاي على القول الجديد * ومن لا يحسن حرفاً من الفاتحة والمأموم يحسنه فهو أي في حقه * ويجوز اقتداء الاي بمنزله * ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالحنثي ولا اقتداء الحنثي بالحنثي * ويصح اقتداء المرأة بالحنثي وبالرجل * فان اقتدي الرجل بالحنثي فبان بعد الفراغ كونه رجلاً وجب القضاء على أظهر القولين لوجود التردد في نفس الصلاة * ولو بان بعد الفراغ كونه أمياً أو محدثاً أو جنباً فلا قضاء (ح) * ولو بان كونه امرأة أو كافراً وجب القضاء لان لها علامة * ولو بان كونه زنديقاً فوجهان * ويصح الاقتداء

بعد العشاء * والوتر ركعة * وزاد بعضهم أربع ركعات قبل العصر * وركعتين بعد الظهر فصار سبع عشرة * أما الوتر فسنة (ح) وعدده من الواحد الي إحدى عشرة بالأوتار * وفي جواز الزيادة عليه تردد لأنه لم ينقل * وإذا زاد على الواحدة فيشهد تشهدين في الأخيرتين على وجه * وتشهدا واحدا في الأخيرة على الوجه الثاني وهما منقولان * والكلام في الأولى * والأظهر أن ثلاثة مفصلة أفضل من ثلاثة موصولة وأن الثلاثة الموصولة أفضل من ركعة فردة * ومن شرط الوتر أن يوتر ما قبله ولا يصح (ح) قبل الفرض وفي صحته بعد الفرض وقبل النفل وجهان * والمستحب أن يكون الوتر آخر تهجده بالليل * ويشبه أن يكون الوتر هو التهجد * ويستحب القنوت في النصف الأخير من رمضان

الفصل الثاني * في غير الرواتب * وما شرعت الجماعة فيها كالعيدين والحسوفين والاستسقاء فهي أفضل من الرواتب ومن صلاة الضحى وركعتي التحية وركعتي الطواف * ثم أفضلها صلاة العيدين * ثم الحسوفين * وأفضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر * وفيهما قولان * ويستحب الجماعة في التراويح تأسيًا بعمر رضى الله عنه * وقيل الانفراد به أولى لبعده عن الرياء * ثم التطوعات لأحصر لها * فان تحرم بركة واحدة جاز له أن يتمها عشرا فصاعدا * وان تحرم بعشر جاز له الاقتصار على واحدة * وله أن يتشهد بين كل ركعتين أو في كل ركعة ان شاء * والاحب مثني مثني * وأظهر الأقوال أن النوافل المؤقتة تقضى (ح م) كما تقضى الفرائض * وركعتا الصبح بعد فرض الصبح أداء وليس بقضاء



كاف على أصح الوجهين * فان زاد على ثلاثة أذرع لم تصح القدوة على أظهر
 لوجهين «فروع» لو كان الامام في المسجد والمأموم في موات فان لم يكن حائل
 صح على غلوة سهم * ولو كان بينهما حائل أو جدار لم يصح * وان كان مشبك
 وباب مردود غير مغلق فوجهان * ولو كان بينهما شارع مطروق أو نهر
 لا يخوضه الا السابح فوجهان (الثالث) نية الاقتداء فلو تابع من غير نية بطلت
 صلاته * ولا يجب تعيين الامام * ولكن لو عين فأخطأ بطلت صلاته * ولا
 يجب موافقة نية الامام والمأموم بل يقتدي (ح م و) في القرض بالنفل * وفي
 لاداء بالقضاء وعكسهما * ولا تجب نية الامامة على الامام وان اقتدى (ح)
 النساء * فلو أخطأ في تعيين المقتدي لم يضر لان أصل النية غير واجب عليه *
 الرابع) توافق نظم الصلاتين فلا يقتدي في الظهر بصلاة الجنازة وصلاة الحسوف
 يقتدي في الظهر بالصبح * ثم يقوم عند سلام الامام كالمسبوق * فان
 اقتدى في الصبح بالظهر صح على أحد الوجهين * ثم يتخير عند قيام الامام الي
 الثالثة بين أن يسلم أو ينتظر الامام الى الآخر (الخامس) الموافقة وهو أن لا يشتغل
 بتركه الامام من سجود التلاوة أو التشهد الاول * ولا بأس بانفراده بجلسة
 لاستراحة والتنوت ان لحق الامام في السجود (السادس) المتابعة فلا يتقدمه
 لا بأس بالمساوقة الا في التكبير فانه لا بد فيه من التأخير * والاحب التخلف
 بالكل مع سرعة الحقوق * فان تخلف بركن لم يبطل وان تخلف بركنين من
 بر عذر بطل (ز) * والاصح أنه اذا ركع قبل أن يتبديء الامام الهوي الى
 سجود لم يبطل * وان ابتدأ الهوي لم يبطل أيضا على وجه لان الاعتدال
 من ركنا مقصودا * فان لا بأس الامام السجود قبل ركوعه بطل * والتقدم
 التخلف * وقيل يبطل وان كان بركن واحد «فروع» المسبوق ينبغي أن يكبر

بالصبي والعبد والأعمى وهو أولي (ح) من البصير لأنه أخشع * والافقه
الصالح الذي يحسن القاتحة أولي من الاقرا والأورع والأسن والنسيب
* وفي الاسن والنسيب قولان لتقابل الفضيلة * وإذا تساوت الصفات قدم
بحسن الوجه ونظافة الثوب * وأما باعتبار المكان فالوالى أولي من المالك
والمالك أولي من غيره * والمكتري أولي من المكري * والمسير أولي من
المستير (ح م) * والسيد أولي من العبد الساكن

﴿ الفصل الثالث في شرائط القدوة ﴾

ويرجع ذلك الى شروط ستة ﴿ الاول ﴾ أن لا يتقدم في الموقف علي الامام
* فان فعل لم تنقد (م) صلاته * والاحب أن يتخلف * ولو ساواه فلا بأس * ثم
ان أمّ بائنين اصطفا خلفه * وان أمّ بواحد وقف على يمينه * والختي يقف خلف
الرجل * والمرأة خلف الختي * ويكره أن يقف المقتدي منفرداً بل يستحب
أن يدخل الصف أو يجر الي نفسه واحدا * فان لم يفعل صحت صلاته مع الكراهية
* وان تقابل الامام والمأموم داخل الكعبة فلا بأس * وان كان المأموم أقرب
الي الجدار في جهة من الامام فقيه وجه أنه لا يصح ﴿ الشرط الثاني ﴾
الاجتماع في الموقف بين الامام والمأموم اما بمكان جامع كالمسجد فلا يضر
فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت
الامام في الساحات المنبسطة ملصكا كان أو وقفاً أو مواتاً مبنيّاً أو غير مبني *
واما باتصال محسوس عند اختلاف البناء كما اذا وقف في بيت آخر على
يمين الامام فلا بد من اتصال الصف بتواصل المناكب * ولو وقف في علو
والامام في سفلى فالاتصال بموازاة رأس أحدهما ركبة الآخر * وان وقف
في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك

لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر يوما * وهل يزيد على تلك المدة فقولان * وان كان يتوقع اجتياز غرضه كل ساعة وهو على عزم الارتمال ترخص ان كان الغرض قتالا * وان كان غيره فقولان * أما الطويل فحده مسيرة يومين (ح) وهو ستة عشر فرسخا لا يحاسب منها مدة الاباب * ويشترط عزمه في أول السفر * فلو خرج في طلب أبى لينصرف معها لقيه لم يرخص وان تمادي سفره الا اذا علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين * ولو ترك الطريق القصير وعدل الى الطويل لغير غرض لم يرخص (حوز) * ومهما بدا له الرجوع في أثناء سفره انقطع سفره فليتم الي أن يفصل عن مكانه منوجها الى مرحلتين * وأما المباح فالعاصي بسفره لا يرخص (حز) كالآبق والعاق * فان طرأت المعصية في أثناء السفر ترخص على النص * وفي تناول الميتة ومسح يوم وليلة وجهان أصحهما الجواز لانهما ليسا من خصائص السفر : النظر الثاني : في محل القصر * وهو كل صلاة رباعية مؤداة في السفر * فلا قصر في الصبح والمغرب * ولا في فوائت الحضر * وفي فوائت السفر ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين أن يقضى في الحضر أو السفر * والمسافر في آخر الوقت يفصر * والحائض اذا أدركت أول الوقت ثم حاضت نلزمها الصلاة لأن هذا القدر كل وقت الامكان في حفا * بخلاف المسافر هذا هو النص * وقيل فيها قولان بالنقل والتخريج : النظر الثالث : في الشرط وهو اثنان (الاول) أن لا يقتدى بمقيم فلو اقتدى ولو في لحظة (م) لزمه الاتمام * ولو شك في أن امامه مقيم أمر لزمه الاتمام * ولو شك في أنه نوي الاتمام وهو مسافر لم يلزمه الاتمام لان نية الاتمام لا شعار لها بخلاف المسافر * ولو اقتدى بمقيم ثم فسدت صلاته لزمه (ح)

للمقدّم للهوى * فان اقتصر على واحد جاز * الا اذا قصد به الهوى * فان أطلق ففيه تردد لتعارض القرينة * ولو نوي قطع القدوة في أثناء الصلاة ففي بطلان صلاته ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المذدور وغير المذدور * وعلى كل قول اذا أحدث الامام لم تبطل (ح) صلاة المأموم * والمنفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يجز في الجديد * واذا شك المسبوق أن الامام هل رفع رأسه قبل ركوعه ففي ادراكه قولان لان الاصل كونه لم يدرك * ويمارضه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه * والمسبوق عند سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص

— كتاب صلاة المسافرين وفيه بابان —

«الاول» في القصر * وهو رخصة عند وجود السبب والمحل والشرط (الاول) السبب وهو كل سفر طويل مباح (ح) والمراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم * فالهائم لا يترخص وانما يترخص المسافر عند مجاوزة السور أو عمران البلد ان لم يكن له سور وان لم يجاوز المزارع والبساتين * ويشترط مجاوزتها على سكان القرى اعني المزارع المحوطة * وعلى النازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي * أو يهبط ان كان على ربوة * أو يصعد ان كان في وهدية * أو يجاوز الحيام ان كان في حلة * فان رجع المسافر لاخذ شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الى بلد كان بها غريباً فأظهر الوجهين أنه يترخص وان كان قد أقام بها * ثم نهاية سفره بالعود الى عمران الوطن أو بالعزم على الإقامة مطلقاً أو مدة تزيد على ثلاثة أيام ليس فيها يوم الدخول والخروج * فان كان له في البلد غرض يعلم أنه لا ينتجز في ثلاثة أيام فهو مقيم * الا اذا كان الغرض قنلاً فيترخص على أظهر القولين

بعد الثانية فوجهان مرتبان وأولى بأن لا تبطل هذا في السفر (أما المطر)
 يرخص (ح ز) في القديم في حق من يصلي بالجماعة * فأما في المنفرد أو من
 مشى إلى المسجد في كن فوجهان * وفي التأخير أيضاً وجهان لأنه لا يثيق
 دوام المطر * ولا بد من وجود المطر في أول الصلاتين * فإن انقطع قبل
 لصلاة الثانية أو في أثناءها فهو كنية الإقامة

٥٠- كتاب الجمعة * وفيه ثلاثة أبواب

١- الباب الأول : في شرائطها وهي ستة : الأول الوقت : فلو وقع تسليمة
 لإمام في وقت العصر فأتت الجمعة * ولو وقع آخر صلاة المسبوق في وقت
 لعصر جاز على أحد الوجهين لأنه تابع في الوقت كما في القدوة : الثاني :
 إقرار الإقامة فلا تقام الجمعة في الصحاري (ح) ولا في الخيام (و) بل تقام في
 فلاة قرية (ح) أو بلدة إلى حد يترخص المسافر إذا انتهى إليه : الثالث :
 أن لا تكون الجمعة مسبوقة بجمعة أخرى * فلو عقدت جمعتان فالتى تتردد
 أكبرها هي الصحيحة * وقيل العبرة بتقديم السلام * وقيل بتقديم أول
 الخطبة * فإن كان السلطان في الثانية فهي الصحيحة على أحد الوجهين أكمل
 قدر كل سرذمة على تفويت الجمعة على الأكثرين * وإن وقعت الجمعتان معاً
 دافعتا فاستأنف واحدة * وكذا إن أمكن التلاحق والتساق * فإن نويت
 سابقة ثم التبت فأتت (وز) الجمعة ووجب (ز) الظاهر على الجميع * ولو
 سرف السبق ولم تتعين استؤنفت الجمعة (و) ومالم يتعين كأنه لم يسبق * وفيه
 قول آخر أن الجمعة فائنة : الرابع العدد : فلا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين
 (ح) ذكر مكلفين أحرار (ح) مقيمين (ح) لا يظنون شتاء ولا صيفاً إلا
 لحاجة * والإمام هو الحادي والأربعون على أحد الوجهين * ولو انقض القوم

الانتماء * وكذا لو ظن الامام مسافراً فكان مقيماً لانه مقصر اذ شعار
الاقامة ظاهر * ولو بان أن الامام مقيم محدث لم يلزمه الانتماء على الاصح
لانه لاقدوة ظاهراً وباطناً * ولو رعب الامام المسافر وخلفه مسافرون
فاستخلف مقيماً أتم المقتدون * وكذا الرائف اذا عاد واقتدي به (الشرط
الثاني) أن يستمر على نية القصر جزماً في جميع الصلاة فلو لم ينو القصر ولا
الانتماء أو شك في نية القصر ولو لحظة لزمه (زح) الانتماء * ولو فام
الامام الي الثالثة ساهياً فتوهم المقتدي أنه نوي الانتماء شاكالزمه الانتماء
* ولو فام المسافر الى الثالثة والرابعة سهواً سجد لسجود * ولا يكون متمايل
وقصد أن يجعله انتماء ما فيصل ركعتين أخريين

باب الثاني في الجمع

والجمع بين الظهر والعصر * وبين المغرب والعشاء في وقتيهما جائز بالسنة
(زح) والمطر * وهل يختص بالسفر الطويل قولان * والحجيج يجمعون بعملة
السفر أو بعملة النسك فيه خلاف * والرخص المختصة بالسفر الطويل أربعة
* القصر والفطر * والمسح ثلاثة أيام * والجمع على أصح القولين * ثم الصوم
أفضل من الفطر * وفي القصر والانتماء قولان * والذي لا يختص بالطويل
أربعة * التيمم * وترك الجمعة * وأكل الميتة * والتنفل على الرحلة على أصح
القولين * ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب * وهو تقديم الظهر على العصر
* ونية الجمع في أول الصلاة الاولى أو في وسطها * ولا يجوز في أول الثانية
* والموالة * وهو أن لا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر اقامة * وفي
هذه الشرائط عند الجمع بالتأخير خلاف * ومهما نوى الاقامة في أثناء الصلاة
الاولي عند التقديم بطل الجمع * وان كان في أثناء الثانية فوجهان * وان كان

* وان قلنا ليس كالمسبوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه ويسعي خلف الامام وهو مذكور في التخلف * أما اذا لم يتمكن من السجود حتي ركع الامام فقولا (أحدهما) يركع معه وقد حصلت له ركعة واحدة امام ملققة من هذا السجود والركوع الاول على أحد الوجهين * واما منظومة من هذا الركوع والسجود * فان قلنا بالملققة فهل تصلح لادراك الجمعة بها فلي وجهين * ولو خالف أمرنا ولم يركع مع الامام لكن سجد بطلت صلاته الا اذا كان جاهلا فيجعل كأن لم يسجد * وينظر بعده فان راعى ترتيب صلاة نفسه فاذا سجد في ركعته الثانية حصلت له ركعة فيها نقصان التلقيق ونقصان القدوة الحكيمة لوقوعها بعد الركوع الثاني للامام * وهل تصلح الحكيمة لادراك الجمعة فيه وجهان : أما اذا تابع الامام بعد فراغه من سجوده الذي سباه فقد سجد مع الامام حسا وتمت له ركعة مانقصة (والقول الثاني) أنه لا يركع مع الامام بل يركع ترتيب صلاة نفسه * فان خالف مع العلم وركع بطلت صلاته وان كان جاهلا لم يبطل وحصل له بسجوده مع الامام ركعة ملققة وان وافق قولنا وسجد فسجوده واقع في قدوة حكيمة في الادراك بها وجهان ، فعلى هذا ام حالسان عند فراغه من السجود * فان كان فارغا من الركوع فمجري على ترتيب صلاة نفسه ، وان كان راكعا ركع معه ان قلنا انه كالمسبوق ، والاجري على ترتيب صلاة نفسه ، ومهما حكمنا بأنه لم يدرك الجمعة فهل تنقلب صلاته ظهرا فبه ولان بعبير عنهما بأن الجمعة هي ظهره قصوره أم هي صلاة على حالهما فان قلنا لا تنقلب ظهرا فهل يبقى نفسا يبنى على القولين في المنحصر بالظهور قبل زوال * والنسيان هل يكون عذرا كالأحرام فيه وجهان ، الشرط السادس : الخطبة * وأركانها خمسة (ح) الحمد لله ويتعين هذا اللفظ ، والصلاة على رسول

في الخطبة لم يميز (ح) لان اسماعها أربعين رجلا واجب * فان سكنت الخطيب
ثم بنى عند عودهم مع طول الفصل فقد فانت الموالاة * وفي اشتراطها قولان
* وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة * فلو انقضوا في خلال الصلاة
ولو في لحظة بطل على قول * وعلى قول ثان لا تبطل (م) مهما توفر العدد
في لحظة اذا بقي مع الامام واحد على رأى أو اثنان على رأى * وعلى قول
ثالث لا تبطل بالانقضاء في الركعة الثانية الجماعة * الخامس * فلا يصح
الانفراد بالجمعة * ولا يستترط (ح) حضور السلطان في جماعتها ولا اذنه
(ح) وفيه ثلاث مسائل * الاولى * اذا كان الامام عبداً أو مسافراً صح
لانهم في جمعة مفروضة * وقيل لا يصح اذا عدده من الاربعين * وان كان
متنفلاً أو صلياً فقولان * وان كان محدثاً فقولان مرتبان * وان كان فائتاً الى
الركعة الثالثة سهواً فهو كالمحدث في حق من اقتدى به جاهلاً * ولو لم يدرك مع
المحدث الا ركوع الثانية ففي ادراكه وجهان . الثانية . اذا أحدث الامام سهواً
أو عمداً فاستخلف من كان اقتدى به وسمع الخطبة صح استخلافه في الجديد
فان لم يسمع الخطبة فوجهان * ولا يستترط استئنافية القدوة بل هو خليفة
الاول * وان لم يستخلف الامام فتقديم القوم كاستخلافه (ح) بل هو اولى
من استخلافه * وذلك واجب في الركعة الاولى * وان كان في الثانية فلمهم
الانفراد بها كالمسبوق . الثالثة . اذا زوحم المفندي عن سجود الركعة الاولى انتظر
التمكن فان سجد قبل ركوع الامام وقرأ في الثانية كان مذكوراً في التخلف * وان
وجد الامام راكعاً عند فراغه من السجود التحق بالمسبوق على أحد الوجهين حتى
تسقط القراءة عنه للركعة الثانية * فان وجد الامام فارغاً من الركوع وبلغنا انه
كالمسبوق فهنا يتابع الامام في فعله لكن يقوم بعد سلام الامام الى ركعة ثانية

الحضور سوي المريض فانه اذا حضر لزمه لكماله * ويلحق بعذر المرض المطر والوحل الشديد * وكل ما ذكر من المخصصات في ترك الجماعة * ويترك بعذر التمريض أيضاً اذا كان المريض قريباً مشرفاً على الوفاة * وفي معناه الزوجة والمملوك * فان لم يكن مشرفاً ولم يندفع بحضوره ضرر لم يجز الترك * وان اندفع به ضرر جاز منه فروع * في صفات النقصان * من نصفه حر ونصفه رقيق كالرقيق * وقيل تلزمه الجمعة الواقعة في نوبته عند المهايات * والمسافر اذا عزم على الإقامة ببلدة مدة لزمته الجمعة ثم لم يتم الددبة * وأهل القرى لا تلزمهم الجمعة الا اذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أو بلغهم نداء البلد من رجل رفيع الصوت واقف على طرف البلد في وقت هدوء الاصوات وركود الريح * والعذر الطاريء بعد الزوال مخصص الا السفر فانه يحرم انشاؤه * وفي جوازه قبل الزوال وبعد الفجر قولان أقيسهما الجواز * ثم المنع في سفره مباح * أما الواجب والطاعة فلا منع منهما * ويستحب لمن يرجي زوال عذره أن يؤخر الظهر الى اليأس عن درك الجمعة * ومن لا يرجو فليعجل الظهر كالزمن * فان زال العذر بعد الفراغ فلا الجمعة (ح) عليه * وكذا الصبي اذا بلغ بعد الظهر * وزوال العذر في أثناء الظهر كرويه المنيم الماء في أثناء الصلاة * وغير المعذور اذا صلى الظهر قبل الجمعة ففي صحته قولان فان قلنا يصح ففي سقوط الخطاب بالجمعة قولان * وان قلنا لا تسقط فصلي الجمعة فالفرض هو الاول أو الثاني أو كلاهما أو أحدهما لا يمينه أربعة أقوال

الباب الثالث في كيفية الجمعة

وهي كما في الصلوات * وانما تتميز بأربعة أمور * الاول * الفصل * ويستحب ذلك بعد (ح) الفجر * وأقربه الى الرواح أحب * ولا يجزىء قبل الفجر

الله ويتعين لفظ الصلاة * والوصية بالتقوي * ولا يتعين لفظها اذ غرضه الوعظ * وأقلها أطيعوا الله * والدعاء لاهل المؤمنين * وأقله رحكم الله * وقراءة القرآن * وأذلها آية * والدعاء لا يجب الا في الثانية * والقراءة تخص بالاولي على أحد الوجهين * والتحميد والصلاة والوصية واجبة في الخطبتين * وشراطينها ستة * الوقت وهو ابد الزوال * وتقديمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين * والقيام فيهما * والجلوس بين الخطبتين مع الطمأنينة * وفي طهارة الخبث والحدث والموالة خلاف * ويجب رفع الصوت بحيث يسمع أربعين من أهل الكمال * وهل يحرم الكلام على من عدا الأربعين فيه قولان * الجديد أنه لا يحرم كما لا يحرم الكلام على الخطيب * وقيل بطردا لقولين في الخطيب فان قلنا يجب الانصات فلا يسلم الداخل * فان سلم لم يجب * وفي تسميت العاطس وجهان * وفي وجوبه على من لا يسمع الخطبة وجهان * وتحية المسجد مستحبة في أثناء الخطبة (ح م) * وان قلنا لا يجب الانصات في تسميت العاطس وفي رد السلام وجهان * وأما سنن الخطبة فان يسلم الخطيب على من عند المنبر * ثم اذا صعد المنبر أقبل وسلم (مر ح) وجلس الى أن يفرغ المؤذن * ثم يخطب خطبتين بايتين قرأيتين من الافهام مائتين الى القصر يسند بر القبلة فيهما * ويجلس بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص * ويشغل احدي يديه في الخطبتين بحرف المنبر والثانية بقبض سيف أو عنزة * ثم اذا فرغ ابتدر النزول مع اقامة المؤذن بحيث يبلغ المحراب عند تمام الاقامة

باب الثاني فيمن تلزمه الجمعة

ولا تلزم الاعلى مكاف حر ذكر مقيم صحيح فالعاري عن هذه الصفات لا يلزم فان حضر لم يتم العدد به سوى المريض لكن تعفله سوى المجنون * ولهم أداء الظاهر مع

من أحد الصفين * ولو تولى الحراسة في الركعتين طائفة واحدة لم يجوز على أحد القولين لتضاعف التخلف في حقهم عن الامام * والحراسة بالصف الاول أليق فلو تقدم الصف الثاني في الركعة الثانية الى الصف الاول وتأخر الصف الاول ولم تكثر أفعالهم كان ذلك حسناً في الثالث * أن يلتحم القتال ويحتمل الحال استعمال بعضهم بالصلاة فيصدع الامام أصحابه صدعين وينحاز بطائفة الى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصل بهم ركعة فاذا قام الى الثانية انفردوا بالثانية وسلموا وأخذوا مكان اخوانهم في الصف والنحاز الفئة المقاتلة الى الامام وهو ينتظرهم واقتدوا به في الثانية فاذا جلس للتشهد قاموا وأعموا الثانية ولحقوا به قبل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرفاع في رواية خوات بن جبير وليس فيها الا الانفراد عن الامام في الركعة الثانية وانتظار الامام للطائفة الثانية مرتين * وهذا أولي من رواية ابن عمر فان فيها كثرة الافعال مع الاستثناء عنها * ثم الصحيح أن الامام في الثانية يقرأ الفاتحة قبل لحوق الفرقة الثانية لكن يمد القراءة عند لحوقهم * ونقل المزي رحمه الله أنه يؤخر الفاتحة الى وقت لحوقهم * وكذا هذا الخلاف في انتظاره في التشهد قبل لحوقهم * ثم هذه الحاجة ان وقعت في صلاة المغرب فليصل الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان في عكسه تكليف الطائفة الثانية تشهداً غير محسوب * ثم الامام ان انتظرهم في التشهد الاول فجاز * وان انتظرهم في القيام الثالث فحسن * وان كان في صلاة رابعة في الحضر فليصل بكل طائفة ركعتين * فان فرقهم أربع فرق فلا انتظار الثالث زائد على المنصوص وفي تحريمه قولان * قال ابن سريج الانتظار في الركعة الثالثة هو الانتظار الثاني في حق الامام فلا منع منه * وفي اقامة الجمعة على هذه الهيئة وجهان (مر)

بخلاف غسل العيد فإن فيه وجبين * ولا يستحب إلا لمن حضر الصلاة
بخلاف غسل العيد فإن ذلك يوم الزينة على العموم * والاولي أن لا يتيمم بدلا
عن الغسل عند فقد الماء * وقيل يتيمم * ومن الأغسال المسنحة غسل
العيدين * والغسل من غسل الميت * والاحرام * والوقوف بعرفة * وبزدلفة
ولدخول مكة * وثلاثة أغسال أيام التشريق * ولطواف الوداع على القديم
وللكافر اذا أسلم غير جنب بعد الاسلام على وجه * وقبله على وجه * والغسل
من الافاق من زوال العقل * وأما الغسل عن الحجامة والخروج من الحمام
ففيه تردد في الثاني البكور الى الجامع في الثالث لبس الثياب البيض
واستعمال الطيب * والنزول في المشي مع الهيئة والنؤدة * ولا بأس بحضور
المجاثر من غير زينة وتطيب في الرابع يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة
الاولى * وفي الثانية اذا جاءك المنافقون * فلو نسي الجمعة في الاولى قرأها مع
سورة المنافقين في الثانية

— كُتَاب صَلَاة الْخُوف * وفيه أربعة أنواع —

في الاول أن لا يكون العدو في جهة القبلة فيصعد الامام أصحابه صاعدين
ويصلي بأحداهما ركعتين والطائفة الثانية تحرسه ويسلم * ثم يصلي بالطائفة الاخرى
ركعتين أخريين هما له سنة ولهم فريضة وذلك جائز من غير خوف وان كان
كذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن النخل في الثاني أن يكون
العدو في وجه القبلة فيرتبهم الامام صفين فاذا سجد في الاولى حرسه الصف
الاول فاذا قام سجدوا ولحقوا به * وكذلك يفعل الصف الثاني في الركعة الثانية
هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وليس فيه الاتخلف عن
الامام بركنين وذلك جائز لحاجة الخوف * ثم لا بأس لو اختص بالحراسة فرقان

صلاته خوف فبادر الي الركوب وكان يقدر على اتمام الصلاة راجلا فأخذ بالحزم لم يصح بناء الصلاة * ولو انقطع الخوف فنزل وأتم الصلاة صح * واذا أرهاقه الخوف فركب وقل فعله جاز البناء * وان كثر الفعل مع الحاجة فوجهان كما في الضربات المتوالية * ويجوز لبس الحرير وجلد الكلب والخزير عند مفاجأة القتال * ولا يجوز في حالة الاختيار بخلاف الثياب النجسة * ويجوز تسميد الارض بالزبل لمعوم الحاجة * وفي لبس جلد النشاء المينة وتجليل الخيل بجمل من جلد الكلاب وجهان * وفي الاسنصباح بالزيت لنجس قولان

— كتاب صلاة العيدين —

رهي سنة وليست بفرض كفاية * وأقلها ركعتان كسائر الصلوات * ووقتها باين طلوع الشمس الى زوالها * ولا يستترط فيها شروط الجمعة في الجديد * واذا غربت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات المرسلة ثلاثا نسقا حيث كان في الطريق وغيرها الى أن يتحرم الامام بالصلاة * وفي استجابه اعقيب لصلوات الثلاث وجهان * ويستحب احياء ليلتي العيد لقوله عليه السلام من أحيأ ياتي العيد لم يممت قلبه يوم تموت القلوب * ويستحب الفسل بعد طلوع الفجر * وفي جزائه ليلة العيد لحاجة أهل السواد وجهان * ثم التطيب والتزين بياض يستحب للقاعد والخارج من الرجال * وأما المعجاز فيخرجن في بذله الثياب * ويحرم على الرجال التزين بالحرير والمركب من الابرسم وغيره حرام ان كان الابرسم ظاهراً وغالباً في الوزن * فان وجد أحد المعنيين دون الثاني فوجهان * ولا أس بالمطرف بالديباج وبالطرز وبالمحشو بالابرسم فان كانت البطانة من حرير يجز * وفي جواز اقتراش الحرير للنساء خلاف * وفي جواز لبس الديباج

ووجه المنع أن العدد فيها شرط ويؤدي الى الانقضاء في الركعة الثانية * ثم يجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسفان ان كان في وضعها خطر * وان كان الظاهر السلامة واحتمل الخطر فيستحب الاخذ وفي الوجوب قولان ﴿ فرع ﴾ سهو الطائفتين محمول في وقت موافقتهم الامام * وسهو الطائفة الاولى غير محمول في ركعتهم الثانية وذلك لانقطاعهم عن الامام * ومبدأ الانقطاع الاعتدال في قيام الثانية أو رفع الامام رأسه من سجود الاولى فيه وجهان * وأما سهو الطائفة الثانية في الركعة الثانية ففي حمله وجهان لانهم سيلتحقون بالامام قبل السلام * وهو جار في المزحوم اذا سها وقت التخلف * وفيمن انفرد بركعة وسها ثم اقتدى في الثانية ﴿ النوع الرابع ﴾ صلاة شدة الخوف * وذلك اذا التحم الفريقان ولم يمكن ترك القتال لأحد فيصالحون رجالا وركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبلها ايماء بالركوع والسجود محترزين عن الصيحة وعن موالة الضربات من غير حاجة * فان كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل * وفي شخص واحد لا يحتمل لندوره * وقيل يحتمل في الموضعين * وقيل لا يحتمل فهما * فان تلطخ سلاحه بالدم فليلقه * فان كان محتاجا الى امساكه فلا قيس أنه لا يجب عليه القضاء * والاشهر وجوبه لندور العذر * ثم هذه الصلاة تقام في كل قتال مباح ولو في الذب عن المال * وكذا في الهزيمة المباحة عن الكفار * ولا تقام في اتباع أفقية الكفار عند انهمزامهم * وقيمتها المارب من الحرق والفرق والسبع * والمطالب بالدين اذا أعسر وعجز عن البينة * والمحرم اذا خاف فوات الوقوف قيل يصلي مسرعا في مشيه * وقيل لا يجوز ذلك * ولو رأى سوادا فظنه عدوا ففي وجوب القضاء قولان * ومهما فاجأه في أثناء

أفطرنا وبان فوات صلاة العيد على الاصح * ثم قضاؤها في بقية اليوم أولى
أوفى الحادي والثلاثين فيه خلاف * وان شهدوا نهارا وعدلوا ليلا فالعبادة
بوقت التعديل أو الشهادة فيه خلاف * واذا كان العيد يوم الجمعة فلا هل
لسواد الرجوع قبل الجمعة * وان كان النداء يبلغهم على الصحيح للخبر

كتاب صلاة الحسوف

وهي سنة مؤكدة * ولا تنكره الا في أوقات الكراهية * وأقلها ركعتان في كل
ركعة ركوعان (ح) وقيامان * فان تمادي الكسوف فهل يجوز زيادة ثالثة
فيه وجواب * وان أسرع الانجلاء فهل يقتصر على واحدة فيه وجهان
* وأكملها أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة وفي الثانية آل
عمران وفي الثالثة النساء وفي الرابعة المائدة أو مقدارها وكل ذلك بعد الفاتحة
* ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث
بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين * ولا يطول السجدة ولا القعدة بينهما
* ويستحب أن تؤدى بالجماعة * وأن يخطب الامام بعدها خطبتين كما في العيد
* ولا يجهر (م) في صلاة الكسوف ويجهر في الحسوف فروع بالحسوف
ذا أدرك الركوع الثاني لم يدرك الركعة لان الاصل هو الاول * وتفوت
صلاة الكسوف بالانجلاء وبزروب الشمس كاسفة * وتفوت الحسوف
الانجلاء وبطلوع قرص الشمس * ولا يفوت بزروب القمر خاسفاً لان الليل
كله سلطان القمر * ولا يفوت بطلوع الصبح على الجديد لبفاء الظلمة * واو
جتمع عيد وكسوف فدم العيد ان خيف فواته والافقولان في التقديم والتأخير
* ولو اجتمع كسوف وجمعة قدمت الجمعة عند خوف الفوات والافقولان * ولو
جتمع جنازة مع هذه الصلوات فهي مقدمة الا الجمعة فلها تقدم عند ضيق

للصبيان خلاف * ويجوز للغاى لبس الحرير * وكذا للمسافر لحوف القمل
والحكة * وهل يجوز بمجرد الحكة في الحضر فيه وجهان * ثم اذا تزين
فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولى من المسجد الابكة * وليكن الخروج
في عيد الاضحى أسرع قليلاً * ثم ليخرج الامام وليتحرّم بالصلاة في الحال
* وليناد الصلاة جامعة * فيقرأ أولاً دعاء الاستفتاح * ويكبر سبع (ح)
تكبيرات زائدة (م) في الاولى وخمساً (ح) في الثانية ويقول بين كل تكبيرتين
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقرأ الفاتحة بعد التكبير
والتعوذ ويقرأ سورة ق في الاولى واقتربت في الثانية * ويرفع اليدين (ح)
في هذه التكبيرات * ثم يخطب بعد الصلاة بخطبة الجمعة لكن يكبر تسعا
قبل الخطبة الاولى وسبعاً قبل الثانية على مثال الركتين * ثم اذا خطب رجع
الى بيته من طريق آخر * ويستحب في عيد النحر رفع الصوت بالتكبير
عقيب خمس عشرة مكتوبة * أولها الظاهر من يوم العيد وآخرها
الصبح آخر أيام التشريق * ثم قيل يستحب عقيب كل صلاة تؤدي
في هذه الايام وان كان نفلاً أو قضاء * وقيل لا يستحب الا عقيب الفرض
وقيل لا يستحب الا عقيب فرض من فرائض هذه الايام صليت في هذه
الايام قضاء أو أداء * ولو نسي التكبيرات في ركعة فلا يتداركها على الجديد
اذا تذكرها بعد القراءة لفوات وقتها * واذا فاتت صلاة العيد بزوال الشمس
فقد قيل لا تقضى * وقيل تقضى (حم) أبداً * وقيل لا تقضى الا في الحادى
والثلاثين * وقيل تقضى في شهر العيد كله * واذا شهد الشهود على الهلال
قبل الزوال أفطروا وصلينا * وان شهدوا بعد الغروب يوم الثلاثين لم نضع
اليهم اذ لا فائدة الا ترك صلاة العيد * وان شهدوا بين الزوال والغروب

قيصه (م ح) ويحتاط في غرض البصر عن جميع بدنه الحاجة * ويحضر ماء بارد (ح) طهور * ويبعد الاناء من الغسل حذراً من الرشاش ثم يتدلى بنسل سوته بعد لف خرقة على البدن * وبعد أن يجلس فيمسح على بطنه لتخرج الفضلات * ثم يتعهد مواضع النجاسة من بدنه * ثم يعهد أسنانه ومنخريه بخرفه مبلولة * ثم يوضأ ثلاثاً مع المضمضة (ح) والاستنساغ * ثم يتعهد شعره بمسح واسع الاسنان * ثم يضجع على جنبه الايسر ويصب الماء على شفه الايمن * ثم يضجع على شقه الايمن ويصب الماء على الشق الايسر وذلك غسله واحدة * ثم يفعل ذلك ثلاثاً * فان حصل الانتقاء والا نفوس أو سبع * ثم يبلغ في تنشيفه صابنة لا كفن * ويستعمل قدراً من الكافور لدفع الحوام * ويستعمل السدر في بعض الفضلات * ولا يسقط (ح) الفرض به فان خرجت نجاسة بعد الغسل أزيلت النجاسة ولم يعد الغسل على الصحيح وفي إعادة الوضوء وجهان * وأما الناسل فلا يغسل رجل امرأه الا بزوجة (ح) أو محرمة أو ملك يمين فيغسل مستولده وأمه (ح) ونفسل الزوجة زوجها * ولا تنسل المستولدة والامه سدهما على أحد الوجهين لان الموت ينقل ملك اليمين وشرر ملك النكاح * فان ماتت المرأة ولم يحضر الا أجنبي غسلها (م ح) وغرض البصر * وقبل تمام وكذا الخنثي نفسه رجل أو امرأة استصحاباً لحكمه في الصغر * فان ازدحم جمع كثير يصلحون للغسل على امرأة فالبدانة بنساء المحارم ثم بالاجنبيات ثم بالزوج ثم بالرجال المحارم ثم بريب المحارم كترتيبهم في الصلاة * وقيل يقدم الزوج على النساء لانه ينظر ما لا ينظرن اليه * وقيل يقدم رجال المحارم على الزوج لان النكاح انتهى بالموت * وفرع به المحرم لا يقرب طيباً ولا يستر رأسه بل يتيق (م ح) أثر الاحرام

وقتها * ويكفيه للجمعة والكسوف خطبة واحدة * وكذا للعيد والكسوف
ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف فإن الله على كل شيء قدير ولا تصلي صلاة
الكسوف لازلزل وغيرها من الآيات

كتاب صلاة الاستسقاء

وهي سنة عند انقطاع المياه ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم
أيضا هذه الصلاة * ولا بأس بتكريرها اذا تأخرت الاجابة * وان سقينا قبل
الصلاة خرجنا للشكر والدعاء والوعظ * وهل تصلي للشكر فيه خلاف *
والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام وبالحروج
من المظالم * ثم يخرج بهم في ثياب بذلة وتخضع مع الصبيان والبهايم وأهل الذمة
ويصلي بهم ركعتين كصلاة العيد ويقرأ في احدي الركعتين انا أرسلنا نوحا
ثم يخطب بخطبة العيد ولكن يبدل التكبيرات بالاستغفار * ثم يبلغ في الدعاء في
الخطبة الثانية * ويستقبل القبلة فيهما ويحول رداءه تقاؤلا بتحويل الحال فيقلب الاعلى
الى الاسفل واليمين الى اليسار والظاهر الى الباطن * ويتركه كذلك الى أن ينزع ثيابه

كتاب صلاة الجنائز

المختصر يستقبل به القبلة فيلتي على قفاه (ح م) وأخصاه الى القبلة * ويلقن
كلمة الشهادة * وتلي عليه سورة يس * وليكن هو في نفسه حسن الظن
بربه تعالى * ثم اذا مات تفض عيناه * ويشد لحياه بعصابة * وتدين
مفاصله ويستتر بثوب خفيف * ويوضع على بطنه سيف أو مرآة * ثم
يشتغل بغسله وأقله امرار الماء على جميع أعضائه * وفي وجوب النية على
الغاسل وجهان * فان أوجبنا لم يصح من الكافر * وأعيد غسل الفريق
* وأما الاكمل فأن يحمل الى موضع خال ويوضع على سرير ولا ينزع

— القول في الصلاة —

النظر في أربعة أطراف : الأول : فيمن يصلي عليه وهو كل ميت مسلم
يس بشهيد : احترزنا بالميت عن عضو آدمي فإنه لا يصلي عليه الا اذا علم
موت صاحبه فيصلي على صاحبه وان كان غائباً ، وينسل المني ويواري بخرقه
ييدفن * وكذا السقط الذي لم يظفر فيه التخطيط لا ينسل ولا يصلي عليه *
ان ظهر التخطيط في الغسل قولان ، فان غسل في الصلاة قولان منشؤها
لتردد في الحياة * وعلى كل حال يواري بخرقه ويدفن : فان اخلع بعد
لانفصال فالصلاة عليه أولى (ح م) * فان مرخ واستهل فهو كالكبير *
احترزنا بالمسلم عن الكافر فإنه لا يصلي عليه ذمياً كان أو حريباً لكن
كفين الذي ودفنه من فروض الكفايات وفاء بدمته * وقيل لا ذمة بعد
لموت فهو كالحرابي ، ولو اخلط موثق المسلمين بالمشرعين غسلنا جميعهم
كفناهم تفصيلاً عن الواجب ، ثم عند الصلاة يميز المسلمون بالنية ، وأما الشهيد
لا ينسل (ح) ولا يصلي عليه ، والشهيد من مات بسبب القتال مع الكفار
في وقت قيام القتال فان كان في قتال أهل البغي أو مات خنفاً فإنه في قتال
لكفار أو قتله الحرابي اغنياً لا من غير قتال أو جرح في القتال ومات بعد انفصال
القتال وكان بحيث يقطع بموته في السجل قولان منشؤها التردد في أن هذه
لا وصاب هل هي مؤثرة أم لا ، أما القتل ظالماً من مسلم أو ذمي أو باغ أو
لمبطون أو الغريب يغسلون ويصلي عليهم * وكذا القنيل بالحق قصاصاً أو حاداً ليس
شهادته ، وتارك الصلاة يصلي عليه (و) وقاطع الطريق يقتل أولاً ويصلي عليه وينسل
، يكفن ثم يصاب بكفنا على قول ، وعلى قول ، يتنل ، صواباً ثم ينزل وينسل
، يصلي عليه ويدفن ، ومن رأى أنه يقتل مصلوباً ويثني فقل ، قال لا يصلي

وهل تصان المعتدة عن الطيب فيه وجهان * وغير المحرم هل يقلم ظفره
ويخلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقه فيه قولان

— في القول في التكفين —

والمستحب في لونه البياض وفي جنسه القطن والكتان دون الحرير فإنه محرم
للرجال ويكره للنساء * وأما عدده فأقله ثوب واحد ساتر لجميع البدن
والثاني والثالث حق الميت في التركة تنفذ وصيته باسقاطهما * وليس للورثة
المضايقة فيهما * وهل للزعماء المنع منها فيه وجهان * ومن لا مال له يكفن
من بيت المال * ويقتصر على ثوب واحد في أظهر الوجوه * وفي وجوب
الكفن على الزوج وجهان * والزيادة على الثلاث إلى الخمس مستحب للنساء
جائز للرجال غير مستحب * والزيادة على الخمس سرف على الإطلاق * ثم إن
كفن في خمس فعمامة وقميص وثلاث لفائف سوانغ * وإن كفن في ثلاث
فثلاث لفائف من غير قميص ولا عمامة * وإن كفنت في خمس فازار وخمار
وثلاث لفائف سوانغ * وفي قول تبدل لفافة بقميص * وإن كفنت في ثلاث
فثلاث لفائف * ثم يذّر على كل لفافة حنوط * ويوضع الميت عليه * ويأخذ
قدراً من القطن الحليج ويدسه في الإليتين * وتشد الإليتان وتستوثق *
وتلصق بجميع منافذ البدن من المنخرين والأذنين والعينين قطنه عليها كافور
ثم يلف الكفن عليه بعد أن يبخره بالعود ويشد عليه بشداد * وينزع
الشداد عند الدفن * ثم يحمل الجنازة ثلاثة رجال رجل سابق بين العمودين
ورجلان في مؤخر الجنازة * فإن عجز السابق أعانه رجلان خارج العمودين
فتكون الجنازة محمولة بين خمسة أو بين ثلاثة * والمشى قدام الجنازة أفضل (ح)
والإسراع بها أولى

تبطل الصلاة على الاظهر * فأما الاكمل فأنت يرفع (مرح) اليدين في التكبيرات * وفي دعاء الاستفتاح والتعوذ خلاف والاصح أن الاستفتاح لا يستحب * ثم لا يجهر بالقراءة ليلاً كان أو نهاراً * ويستحب الدعاء للمؤمنين عند الدعاء للميت * ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه لذكر بين التكبيرة الرابعة والسلام ^١ فرع ^٢ المسبوق يكبر (ح و) كما أدرك وان كان الامام في أثناء القراءة * ثم ان لم يتمكن من التكبيرة الثانية مع الامام صبر الي التكبيرة الثالثة فيكبر التكبيرة الثانية عندها * ثم اذا سلم الامام تدارك ما بقى عليه * ولو لم يكبر الثانية قصداً حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته اذ لا قدوة الا في التكبيرات ^٣ الطرف الرابع * في شرائط الصلاة ^٤ وهي كسائر الصلوات ولا يشترط الجماعة فيها ولكن قيل لا يسقط الفرض الا بأربعة يصلون جمعاً أو أحاداً * وقيل يسقط بثلاث * وقيل بسقط بواحد * وفي الاكتفاء بجنس النساء خلاف * ولا يشترط حضور الجنازة بل يصلي (م ح) على الغائب الا (و) اذا كان في البلد * ولا يشترط (م ح) ظهور الميت بل تجوز الصلاة على المدفون ولكن تقدم الصلاة واجب * فان لم تقدم فلا يفوت بالدفن ثم قيل انه يصلي بعد الدفن الي ثلاثة أيام * وقبل الي شهر * وقبل الي اتمحاق الأجزاء * وقبل من كان مميزاً عند موته يصلي عليه ومن لا فلا * وقيل يصلي عليه أبداً * ومع هذا فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

في القول في الدفن

وأقله حفرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته وأكمله هبر على قامته الرجل * والحد أولى من الشق * وليكن اللحد في جبة القبلة ثم توضع الجنازة على رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر

عليه * ثم الشهيد لا يفسل وان كان جنباً * وهل يزال أثر النجاسة التي ليست من أثر الشهادة فيه خلاف * وثيابه الملوثة بالدم نترك عليه مع كنفه الا أن ينزعه الوارث * وينزع منه الدرع وثياب القتال من الطرف الثاني فيمن يصلي به والاولى بها القريب * ولا يقدم على القرابة الا الذكور ولا يقدم الوالي (و) عليه * ثم يبدأ بالاب ثم الجد ثم الابن ثم العصبات على ترتيبهم في الولاية * ثم الاخ من الاب والام مقدم على الاخ من الاب في أصح الطريقتين * ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام * ويقدم عليهم المعتق فاذا تعارض السن والفقهاء فالفقيه أولى على أظهر المذهبين * ولو كان فيهم عبد فقيه وحر غير فقيه أو أخ رقيق وعم حر في المسئلتين تردد * وعند تساوي الخصال لا مرجع الا القرعة أو التراضي * ثم ليقف الامام وراء الجنائز عند صدر الميت ان كان ذكراً وعند (ح) عجيزة المرأة كأنه يستترها عن القوم * فلو تقدم على الجنائز لم يجوز على الأصح لأن ذلك يحتل في حق الغائب بسبب الحاجة * واذا اجتمعت الجنائز فيجوز أن يصلي على كل واحدة وأن يصلي على جميعهم صلاة واحدة * ثم يوضع (و) بين يدي الامام بعضهم وراء بعض والكل في جهة القبلة * ويقرب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة * ولا يقدم بالحرية وانما يقدم بخصال دينية ترغب في الصلاة عليه * وعند التساوي لا يستحق القرب الا بالقرعة أو التراضي * الطرف الثالث * في كيفية الصلاة * وأقلها تسعة أركان النية والتكبيرات الأربع والسلام والفاحة (مرح) بعد الاولى والصلاة على الرسول بعد الثانية * وفي الصلاة على الآل خلاف * والدعاء للميت بعد الثالثة * وقيل يكفي الدعاء للمؤمنين * ولو زاد تكبيرة خامسة لم

٥٠- باب تارك الصلاة -

من ترك صلاة واحدة عمداً وانع عن فضاها حتى خرج وقت الرفاهية
والضرورة قتل (ح) بالسيف ودفن كما يدفن سائر المسلمين * وبصلي عليه
ولا يطمس قبره ، وقبل لا يتنبل الا اذا صار النرك عادة له « وفيل اذا ترك
ثلاث صلوات والله أعلم

(کتاب الزکاء : وفيه سنه انواع)

(الاول) زكاة النعم . والتنفار في وجوبها وأدائها * أما الوجوب فله ثلاثة أركان
 (الاول) فدر الواجب وسبأى بيانه (الثاني) ما يجب فيه وهو المال وله
 ستة شرائط أن يكون نعماً نصاباً مملوكاً منهياً لكمال النصرف سائماً بإقبه
 حولاً (الشرط الاول) أن يكون نعماً فلا زكاة الا في الابل والبقر
 والنعم * ولا تجب في غيرها ولا في المال (ح) ولا في المولد بين الظباء
 والنعم وان كانت الأهوات (ح) من النعم (الشرط الثاني) أن يكون النعم نصاباً
 (أما الابل) ففي أربع وعشرين من الابل فما دونها النعم * في كل خمس شاة

القبر فيسأله الواقف الى القبر من جهة رأسه * ولا يضع المبت في قبره
 الا الرجل فان كانت امرأة فيتولي ذلك زوجها ومخارمها * فان لم يكن
 فمبيدها * فان لم يكن نخصيان * فان لم يكن فأرحامه * فان لم يكن فالاجانب
 لأنهم يضعون عن مباشرة هذا الامر * ثم ان لم يستقل واحد بوضعه
 فليكن عدد الواضعين وترا * ثم يضع الميت على جنبه الأيمن في اللحد
 بحيث لا ينكب ولا يستلق * ويفضي بوجهه الى تراب أولبته * ثم يضمد اللب
 على فتح اللحد * وتسد القرح بما يمنع التراب * ثم يخثو عليه كل من دنا ثلاث
 حثيات * ثم يهال عليه التراب بالمساحي * ولا يرفع نقش القبر الا بقدر شبر
 ولا يحصص * ولا يطين * ولا بأس بالحصى ووضع حجر على رأس القبر
 للعلامة * ثم التسنيم أفضل من التسطيط مخالفة لشعار الروافض * ثم الأفضل
 لمشييع ابانة أن يمكث الى مواراة الميت * فرعان الاول * لا يدفن في قبر
 واحد ميتان الا الحاجة * ثم يقدم الأفضل الى جدار اللحد * ولا يجمع بين
 الرجال والنساء الا لشدة الحاجة * ثم يحمل بينهما حاجز من التراب * الثاني *
 القبر يحترم فيصان عن الجلوس والمشي والالتكاء عليه * بل يقرب الانسان
 منه كما يقرب منه في زيارته لو كان حيا * ولا ينش القبر الا اذا انمحق أثر الميت
 بطول الزمان * أو دفن من غير غسل * أو في أرض مغصوبة * أو في حكمة
 مغصوب (و) * ولو دفن قبل التكفين لم ينش على أظهر الوجهين * واكتفي
 بالتراب ساترا * ولا يصلي على جنازة مرتين الا أن يحضر الولد وقد صلي
 عليه غيره فيصلي * ولا يكره الدفن ليلا * فان دفنت ذمية حاملا بمسلم
 دفنت بين مقابر المسلمين والكفار * وقيل يجب نذر الى القبرة * فان
 ابتلع جوهرة لنيره ومات شق جوفه علي الاصح * وان كانت له فوجبان أيضاً

الي ابن لبون * فمن وجب عليه بنت مخاض ولم تكن في ماله أخذ ابن لبون *
وان لم يكونا في ماله جاز له شراء ابن لبون * ولو كان في ماله بنت مخاض
معينة فهي كالمعدومة * ولو كانت كريمة لزمه على الاقيس شراء بنت مخاض
لانها موجودة في ماله وانما تترك نظراً له * وتؤخذ الحنثي من بنات اللبون
بدلاً عن بنت مخاض عند فقدها * ويؤخذ الحق بدلاً عن بنت لبون عند
فقدها كما يؤخذ ابن لبون بدلاً عن بنت مخاض * النظر الثالث * اذا ملك
مائتين من الابل فان كان في ماله أحد السنين أخذ منه الموجود * وان لم
يكونا في ماله اشترى (و) ماشاء من الحقائق أو بنات اللبون * وان وجدا جميعاً
وجب اخراج الأغبط للمساكين * وقيل الخيرة اليه * وقيل يتعين الحفاق
فلو أخذ الساعي غير الأغبط قصداً على قولنا يجب الاغبط لم يقع الموقع
وان أخذ باجتهاده فقبل لا يقع الموقع * وقيل يقع الموقع وليس عليه جبر
التفاوت * وقيل عليه جبر التفاوت ببذل الدراهم * وقبل يجب جبره بأن
يشترى بقدر التفاوت شقصاً ان وجده إما من جنس الاغبط على رأى أو
من جنس المخرج على رأى * فرع * لو أخرج حقتين وبنتي لبون ونصفاً لم
يجز للتشقيص * ولو ملك أربعاً فخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون
جاز على الاصح * النظر الرابع في الجبران * وجبران كل مرتبة في السن
عند فقد السن الواجب بشاتين أو عشرين درهما * فان رقي الي الأكبر أخذ
الجبران * وان نزل أعطي * والخيرة في تعيين الدراهم والشاة (و) الي المعطي * والخيرة
في الانخفاض والارتفاع الي المالك الا اذا كان إليه مراضا فارتقى وطلب
الجبران لم يجوز لانه ربما يكون خبراً مما أخرجه * ولو أخرج بدل الجذعة
ثنية لم يكن له جبران على أظهر الوجهين لانه جاوز اسنان الزكاة * ولو كان

فاذا بلغت خمساً وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى * فان لم تكن في ماله بنت مخاض فان لبون ذكر * فاذا بلغت ستاً وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون * فاذا بلغت ستاً وأربعين الى ستين ففيها حقة * فاذا بلغت احدي وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة * فاذا بلغت ستاً وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون * فاذا بلغت احدي وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان * فاذا صارت احدي وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون * فاذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحساب في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (ح) * كل ذلك لفظ أبي بكر رضي الله عنه في كتاب الصدقة * وبنت المخاض لها سنة * ولبنت اللبون سنتان * وللحقة ثلاث * ولالجذعة أربع (وأما البقر) ففي ثلاثين منه تبيع وهو الذي له سنة * وفي أربعين مسنة وهي التي لها سنتان * ثم في الستين تبعان * ثم استقر الحساب في كل ثلاثين تبيع * وفي كل أربعين مسنة (وأما الغنم) ففي أربعين شاة شاة * وفي مائة واحدي وعشرين شاتان * وفي مائتين وواحد ثلاث شباه * وفي أربعائة أربع شباه * وما بينهما أوقاص لا يمتد بها * ثم استقر الحساب في كل مائة شاة * والشاة الواجبة في الغنم إما الجذعة من الضأن وهي التي لها سنة أو الثانية من المعز وهي التي لها سنتان * ثم يتصدي النظر في زكاة الابل في خمسة مواضع ﴿ الاول ﴾ في اخراج شاة عن الابل وهي جذعة من الضأن أو ثنية من المعز * والعبارة في تعيين الضأن أو المعز بنائب غنم البلاد * وقيل انه يخرج ما شاء ويؤخذ منه لان الاسم منطلق عليه * ولو أخرج ذكراً فهو على هذين الوجهين * ولو أخرج بعيراً عن خمس أو عن عشر أخذ وان نقصت قيمته عن قيمة شاة ﴿ النظر الثاني ﴾ في العدول

واحد * فلو خلط أربعين بأربعين لغيره في الكل شاة واحدة (ح) * ولو خلط عشرين بعشرين لغيره في كل واحد نصف (مرح) شاة * وشرط الخلطة اتحاد المسرح والمرعي والمراح والمشرع وكون الخليط أهلاً للزكاة لا كالذمي والمكاتب * وفي اشتراك الراعي والفحل والمحب ووجود الاختلاط في أول السنة وجريان الاختلاط بالقصد واتفاق أوائل الأحوال خلاف * وفي تأثير الخلطة في الثمار والزرع ثلاثة أقوال * فعلى الثالث يؤثر خلطة الشيوع دون الجوار * ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان

﴿ الفصل الثاني في التراجع ﴾ وللساعي أن يأخذ من عرض المال ما يتفق ثم يرجع المأخوذ منه بقية حصه خليطه * فلو خلط أربعين من البقر بثلاثين لغيره لم يجب على الساعي أخذ المسنة من الأربعين والتبيع من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق * فإن أخذ كذلك فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التبيع بأربعة أسباعها على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب في الجميع على الشيوع كأن المال ملك واحد

﴿ الفصل الثالث ﴾ في اجتماع الخلطة والانفراد في حول واحد * فإذا ملك رجلان كل واحد أربعين غرة المحرم وخطا غرة صفر ففي الجديد يجب على كل واحد في آخر الحول الأول شاة * وفيما بعده من الأحوال نصف شاة تعلياً للانفراد * وعلى التقديم يجب أبداً نصف شاة * فإن ملك الثاني غرة صفر وخط غرة ربع فالتقولان جريان * وخرج ابن سريج أن الخلطة لا تثب أبداً لقاطع أو آخر الأحوال

﴿ الفصل الرابع ﴾ في اجتماع المختلط والمنفرد في ملك واحد * فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو يملك أربعين ببلدة أخرى فقولان * أحدهما أن

عليه بنت لبون فلم يجدوا في ماله الا حقة وجذعة فرقي الي الجذعة لم يجز على أظهر
الوجهين لانه كثر الجبران مع الاستغناء عنه * ولو أخرج عن جبران واحد
شاة وعشرة دراهم لم يجز * ولو أخرج عن جبرائيل شاتين وعشرين درهما
جاز ﴿ النظر الخامس ﴾ في صفة المخرج في الكمال والنقصان * والنقصان
خمس (الاول) المرض فان كان كل المال مراضا أخذ (م) منه مريضة
فان كان فيها صحيح لم يأخذ الا الصحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله اذا كان
ماله أربعين شاة (الثاني) العيب فان كان الكل معيبا أخذ معيبة * وان كان
فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله * وان كان الكل
معيبا وبعضه أردأ أخذ الوسط مما عنده (الثالث) الذكورة فان كان في ماله
أنثى أو كان الكل أنثى لم يؤخذ الا الأنثى لورود النص بالأنثى * فان كان الكل
ذكورا لم يؤخذ الذكر أيضا على أحد الوجهين لظاهر اللفظ (الرابع)
الصغر فان كان في المال كبيرة لم تؤخذ الصغيرة * فان كان الكل صغارا
كالسخال والفصالان أخذنا الصغيرة * وقيل لا تؤخذ لانه يؤدي في الابل
الى التسوية بين القليل والكثير * وقيل يؤخذ في غير الابل وفي الابل فيما
جاوز احدى وستين * ولا يؤخذ فيما دونه كيلا يؤدي الى التسوية (الخامس)
رداءة النوع فان كان الكل معزا أخذ المعز * وان اختلف فقولان * أحدها
انه ينظر الى الأغلب وعند التساوى يراعى الأغبط للمساكين * والثاني أنه
يؤخذ من كل جنس بقسطه * هذا بيان النصاب ولا زكاة فيما دونه الا اذا
تم بخلطة نصابا

— باب صدقة الخلاء * وفيه خمسة فصول —

﴿ الاول ﴾ في حكم الخلطة وشرطها ﴿ وحكم الخلطة تنزيل المالين منزلة مال

النصاب في الزكوات العينية * فان زال بالابدال بمثله ولو في آخر السنة انقطع
الحول * فلو عاد بنفسه أورد بعيب استؤنف الحول ولم يبين * وكذا اذا انقطع
ملكه بالردة ثم أسلم * وكذا لا يبنى حول وارنه اذا مات على حوله * ومن
قصد بيع ماله في آخر الحول صح به (م) وأثم شرط الخامس السوم * فلا
زكاة فيما علف في معظم السنة * وفيما دونه أربعة أوجه * أفقها أن المسقط
قدر يعد مؤونة بالاضافة الى رفق الساعة * وفيل لا يسقط الا العلف في
معظم السنة * وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتي لو أسامها
نهاراً وعلفها ليلاً لم يسقط * وقيل كل ما يتول من العلف يسقط * ولو اعطت
الدابة بنفسها أو علفها المالك لا يمنع السوم بالثلج على أن يردها الى الاسامة
أو علفها الناصب في سقوط الزكاة وجهان يعبر عنهما بأن القصد هل يعتبر *
وكذا الخلاف في قصد السوم فان أوجبت الزكاة في معلوفه أسامها الناصب في
رجوعه بالزكاة على الناصب وجهان * الشرط السادس كمال الملك * وأسباب
الضعف ثلاثة * الاول * امتناع التصرف فاذا تم الحول على مبيع قبل
القبض أو مرهون أو منصوب أو ضال أو مجحود لا يبنه عليه أو دين على
معسر في جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامتناع الصرف * وفي المنصوب
قول ثالث أنه ان عاد بمجموع فوائده زكاه لأحواله الماضية * وان لم تعد القوائد
فلا * والتسجيل قبل عود المال غير واجب قطعاً والدين المؤجل فيل أنه
بلحق بالمنصوب * وقيل كالتائب الذي يسهل احضاره * فان أوجبت لم يجب
التسجيل في أصح الوجهين لان الخمسة نفداً تساوي سنة نسيئه فيؤدي الى
الاجحاف به * السبب الثاني * سلاط النهر على ملكه كالمالك في زمن
الخيار * والمالك في اللقطة في السنة البانية اذا لم يملكها الملتقط هل يجب

الخلطة خلطة ملك فكأنه خلط الستين بالعشرين * والثاني أنه خلطة عين فلا يتعدي حكمها الي غير المخلوط * فان قلنا بخلطة العين فعلي صاحب العشرين نصف شاة * وان قلنا بخلطة الملك فعليه ربع شاة وكأنه خلط الستين * وأما صاحب الستين فقد قيل يلزمه شاة تغليبا للأفراد * وقيل ثلاثة أرباع شاة تغليبا للخلطة * وقيل خمسة أسداس ونصف سدس جمعا بين الاعتبارين فيقدر في الأربعين كأنه منفرد بجميع الستين فيخص الأربعين ثلثا شاة * ويقدر في العشرين كأنه مخالط بالجميع فيخص العشرين ربع شاة والجموع ما ذكرناه * ولو خلط عشرين بعشرين لنيره ولكل واحد أربعون ينفرد به فالأوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد

﴿ الفصل الخامس في تعدد الخليط ﴾ فاذا ملك أربعين وخالط عشرين بعشرين لرجل وعشرين بعشرين لآخر فان قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الأربعين نصف شاة فان الكل ثمانون وصاحب العشرين يضم ماله الي خليطه * وهل يضم الي خليط خليطه فوجهان * فان ضم فواجه ربع شاة والا فواجه ثلث شاة لان المجموع سنون * وان قلنا بخلطة العين فعلي صاحب العشرين نصف شاة * وفي صاحب الأربعين الوجوه الثلاثة وهو شاة لتغليب الأفراد * أو نصفها للمغايب الا خلاط * أو ثلثا شاة للجمع بين الاعتبارين ﴿ الشرط الثالث ﴾ في الحول * فلا زكاة في النعم حتي يحول عليها الحول الا السخال الحاصلة في وسط الحول من نفس النصاب الذي انعقد الحول عليه فان الزكاة نجب فيها بحول الامهات معها أسيمت في بقية السنة * فلومات الامهات وهي نصاب لم تنقطع التبعية (ح و) * ولو ملك مائة وعشرين فنتجت في آخر الحول سخلة وجب شاتان لحدوثها في وسط الحول ﴿ الشرط الرابع ﴾ أن لا يزول الملك عن عين

الثالث ﴿ فيمن تجب عليه * وهو كل حر مسلم فتجب في مال الصبي (ح) والمجنون (ح) * وفي مال الجنين تردد * وتجب على المرتد (م ح) ان قلنا بقاء ملكه مؤاخذه له بالاسلام * ولا زكاة على مكاتب ورقيق ولا على سيدهما في مالهما * ومن ملك بنصفه الحر شيئاً لزمه (م ح) الزكاة (الطرف الثاني للزكاة طرف الاداء) وله ثلاثة أحوال ﴿ الاول ﴾ الاداء في الوقت وهو واجب على الفور (ح) عندنا وبخيار بين الصرف الي الامام أو الي المساكين في الاموال الباطنة وأتبعها أولي فبه وجهان * والصرف الي الامام أولي في الاموال الظاهرة وهل يجب فيه قولان * وتجب نية الزكاة بالقلب (ح) فينوي الزكاة المفروضة * فان لم يعرض للعرض فوجهان * ولا يلزم تعيين المال * فان قال عن مالي الغائب وكان تالفاً لم ينصرف الي الحاضر * ولو قال عن الغائب فان كان تالفاً فمن الحاضر أو هو صدقة جاز لانه مقتضي الاطلاق * وبني ولي الصبي والمجنون * وهل ينوي السلطان اذا أخذ الزكاة من الممتنع ان قلنا لا تبرأ ذمة الممتنع فلا * وان قلنا تبرأ فوجهان * ويستحب للساعي أن يعلم في السنة شهرا لاخذ الزكوات * وان رد المواشي الي مضيق قريب من المرعى ليسهل عليه العد * ولنسحب أن يقول لاؤدى أجرك الله فما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فما أبقيت * ولا يقول صلى الله عليك وان قاله عليه إلا لآل أبي أوفى لانه مخصوص به فله أن ينعم به على غيره * وكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيراً جليلاً فلا يحسن أن يقال أبو بكر صلى الله عليه وان كان يدخل تحت آله تبعاً ﴿ القسم الثاني في التعجيل ﴾ والنظر في أمور ثلاثه ﴿ الاول ﴾ في وقته * ويجوز تعجيل الزكاة (ح م) قبل تمام الحول * ولا يجوز قبل كمال النصاب

الزكاة فيها فيه خلاف * وإذا استقرض المفلس مائتي درهم ففي زكاته قولان *
وجه المنع ضعف الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقد يملأ بإدائه الي تلبية
الزكاة اذ يجب على المستحق باعتبار يساره بهذا المال * وعلى هذا ان كان
المستحق بحيث لا تلزمه الزكاة لكونه مكاتباً أو يكون الدين حيواناً أو ناقصاً
من النصاب وجبت الزكاة على المستقرض * فان كان المستقرض غنياً بالعقار
وغيره لم يمنع (ز ح م) وجوب الزكاة بالدين * وقيل الدين لا يمنع وجوب
الزكاة الا في الاموال الباطنة (ح) * ولو قال الله عليّ أن أتصدق بالنصاب
فهذا أولي بأن يمنع الزكاة لتعلقه بعين المال * ولو قال جملت هذه الاغنام
ضحايا فلا يبيح لا يجاب الزكاة وجه متجه وان تمّ الحول عليه * ولو قال لله
عليّ التصدق بأربعين من الغنم فهذا دين يترتب على دين الآدميين وأولي
بأن لا يدفع الزكاة * ودين الحج كدين النذر * واذا اجتمع الزكاة والدين في
تركة ففي التقديم ثلاثة أقوال * وفي الثالث يسوى بينهما * ووجه تقديم الزكاة
تعلقها بالعين * السبب الثالث * عدم فرار الملك * ففي الزكاة في الغنمة قبل
القسمه ثلاثة أوجه وجه الاسقاط ضعف الملك فانه يسقط بالاسقاط * وفي
الثالث ان كان الكل زكواً وجب والا فلا لاحتمال أن الزكاة تقع في سهم
الجنس * ولو اكري داراً أربع سنين بمائة دينار تقدراً وجب عليه في السنة
الأولى زكاة ربع المائة * وفي الثانية زكاة نصفها لسنتين الا ما أدى * وفي الثالثة
زكاة ثلاثة أرباعها لثلاث سنين الا ما أدى * وفي الرابعة زكاة الجميع لأربع
سنين ويحط عنه ما أدى لان الاجرة هكذا تستقر * بخلاف الصداق فان
تشطره بالطلاق ليس مقتضى العقد * وسقوط الاجرة بالانهدام مقتضى الاجارة
وفي المسئلة قول ثان أنه يجب في كل سنة اخراج زكاة جميع المائة * الركن

وقيل انا نقدره مقرضا اذا لم يقع عن جهة الزكاة فنلفت هذه الاحكام على أن
القرض يملك بالقبض أو بالتصرف * ولولم يملك الأربعة فمجل واحدة فاسنفي
القبض فان جعلنا المخرج للزكاة قرضا لم يلزمه تجديد الزكاة لان الحول انقضى
على تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المخرج عن الزكاة لان المخرج عن الزكاة
كالباقى * وان قلنا تين أن الملك لم يزل التفت على المجهود والمغصوب لو فوع
الحيولة القسم الثالث في تأخير الزكاة وهو سبب الضمان (ح) والعصيان
(ح) عند التمكن * وان تلف النصاب بعد الحول وقبل التمكن فلا زكاة
* وان ملك خمسا من الابل فلف واحد قبل التمكن فأحد القولين أنه يسقط
كل الزكاة كما لو تلف النصاب قبل الحول لان الامكان شرط الوجوب *
والاصح انه لا يسقط الا خمس شاء لان الامكان شرط الضمان * وعلى هذا
لو ملك تسعا فتلف أربع قبل التمكن فالجديد أن الزكاة لا تبسط على الوفس
فلا يسقط بسببه شيء من الزكاة وعلى القديم يسقط أربعة أتباع شاء
* وامكان الاداء يفوت بعبية المال أو بعبية المسنحق وهو المسكين أو السلطان
فان حضر مستحق فأخر لا ينظر القريب أو الجار لم بعض على أحد الوجهين
* ولكن جواز التأخير بشرط الضمان على أصح الوجهين فان قلنا فلا وجه
لعل الزكاة بالعين قلنا فيه أربعة أقوال * قيل لا تتعلق به * وقيل للمسكين
سريك فيه * وقيل له استيثاق المرتهن * وقيل ان له نعلما كعلق أرس
الجنابة وهو الاصح * وعليه نرفع فنقول بصح بعبه قبل أداء الزكاة ولكن
الساعي ينفع المال ان لم يؤد المالك * فان أخذ الساعي من المشري انتقض
البيع فيه * وفي الباقي فولا فريق الصفة * وللمشري الخيار قبل أخذ
الساعي اذا عرف ذلك على أحد الوجهين لتزول ملكه * فان أدى المالك

ولا قبل السوم* وفي تعجيل صدقة عامين وجهان* ولو ملك مائة وعشرين شاة
فمعجل شاتين ثم حدثت سخة في اجزاء الثانية وجهان* أحدهما وهو الأصح اجزاؤه
* وأما زكاة الفطر فمعجل في أول رمضان* وزكاة الرطب والعنب لا تعجل
قبل الجفاف* وقيل تعجل بعد بدو الصلاح* وقيل تعجل بعد بدو الطاع
* وأما الزرع فوجوب زكاته بالنرك والتقية* ويجوز عند الادراك وبعد
الادراك وان لم تترك* وقيل يجوز بعد ظهور الحب وان لم يشتد* الثاني*
في الطوارئ المانعة من الاجزاء وهو فوات شرط الرجوع* وذلك في
القابض بأن يرد أو يموت أو يستغني بمال آخر* فان عرضت بعض هذه
الحالات وزالت قبل الحول فوجهان* أو في المالك بأن يرد أو يموت أو يتلف
ماله فيتبين بجميع ذلك أن المعجل لم يقع عن الزكاة* أما المال لتلف في
يد المسكين أو في يد الامام وقد قبض بسؤال المسكين فلا بأس* وان قبض
بسؤال المالك فهو من ضمان المالك* وان اجتمع سؤال المالك والمسكين فأى
الجانبين يرجع فيه وجهان* وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم* وحاجة
البهائم هل تنزل منزلة سؤالهم فيه وجهان* الثالث* في الرجوع عند طريان
هذه الاحوال فان قال هذه زكاتي المعجلة فله الرجوع* وقيل شرطه أن
بصرح بالرجوع وعلى هذا نازعه المساكين في الشرط فالمالك هو المصدق
في أحد الوجهين لانه المؤدي* أما اذا لم يتعرض للتسجيل ولا عاهه المساكين
ففي الرجوع وجهان* فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التعجيل
* ولو تلف النصاب بنفسه لم يمتنع الرجوع على أصح الوجهين* وان كان المال
تالفا في يد المسكين فعليه ضمانه* وان صار ناقصا في الأرض وجهان* وان
كان باقيا رداء برؤاؤه المنفصلة والمتصلة ونقص تصرفه وكأنه بان أنه لم يملك

آخر (مر) * ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد
والسلت قيل انه يضم الى الشعير لصورته * وقيل يضم الى الحنطة لانه على
طبعها * وقيل هو أصل بنفسه * ولا يكمل ملك رجل بملك غيره الا
الشريك والجار اذا جعلنا للحنطة فيه أرا * ولا يضم حمل نخلة الى
حملها الثاني * ولا حمل نخلة الى حمل أخرى اذا تأخر اطلاع الآخر
عن جداد الاولى * وان تأخر عن زهوها فوجهان * ووقت الجداد
كالجداد على رأي * ولو ضمنا نخلة الى أخرى فجدت التي أطلعت أولا ثم
أطلعت ثانيا قبل جداد الثانية لم نضمها الى الثانية لان فيها ضما الى الاولى
وقد أطلعت بعد جدادها وذلك يتسلسل فلا تضم الى الثانية * وأما الذرة لو
زرعت بعد حصد الاولى فعلى قول هما حكمي شجرة فلا يضم * وعلى قول يضم
مهما وقع الزرعان والحصادان في سنة * وعلى قول بكنفي في الضم بوقوع
الزرعين في سنة لانه الداخلة تحت الاختيار * وعلى قول ينظر الى اجتماع
الحصادين فانه المقصود * وعلى قول ان وقع الزرعان والحصادان أو زرع الثاني
وحصد الاول اكتفى به * والزرع بعد اسداد الحب كهو بعد الحصاد على أحد
الرأين * والزرع بتناثر الحبات للاول وينقر العصافير كهو بالاختيار * وقيل
انه يضم لانه تابع * ولو أدرك أحد الزرعين والآخر بقل فالظاهر الضم *
وقيل يخرج على الأقوال * الطرف الثاني * في الواجب * وهو العشر
فما سقت السماء * ونصف العشر فما يسقى بنضح أو دالية * والقنوات
كالسما * والناعور الذي يدير الماء بنفسه كالديال * ولو اجتمع
السقيان على تساو وجب ثلاثة أرباع العشر في كل نصف بحسابه وان كان
أحدهما أغلب اعتبر الأغلب في قول * ووزع عليهما في القول الثاني * والأغلب

سقط خياره على الاصح * ولا يلتفت الي رجوع الساعي بخروج مأخذه
مستحقاً * واذا ملك أربعين من الغنم فتكرر الحول قبل اخراج الزكاة فزكاة
الحول الثاني واجبة ان قلنا ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة * ولو رهن مال
الزكاة صح * فان كان قبل الحول وقلنا الدين مع الرهن لا يمنع الزكاة أخرجت
الزكاة من عين المرهون على الاصح تقديماً لحق الزكاة على الرهن كما تقدم
حق الجاني * ثم لو أيسر المالك فهل يلزمه أن يجبر للدين قدر الزكاة بهذل
قيمته ليكون رهناً عنده فيه وجهان النوع الثاني * زكاة المعشرات * والنظر
في الموجب والتوجب ووقت الوجوب من الطرف الاول * الموجب وهو
مقدار خمسة أوسق من كل مقتات (ح م) في حالة الاختيار (م) أثبتته
أرض مملوكة أو مستأجرة (ح) * خراجية (ح) أو غير خراجية اذا كان
مالكة معيناً (ح) حراً (ح) مسلماً (ح) * ولا زكاة على الجديد في الزيتون
والورس والعسل (ح) والزعفران والمصفر * كما لا زكاة في الفواكه (ح)
والخضراوات * ولكن يجب في الارز والماش والباقل وغيرها من الاقوات
* والنصاب معتبر وهو ثمان مائة من * فان الوسن ستون صاعاً * وكل صاع
أربعة أمداد * وكل مدرطل وثلاث بالبنفدادي * والرطل مائة وثلاثون
درهما * والمائة مائتان وستون درهما * والرطل نصف من * وهو اثنا عشرة
أوقية * والاوقية عشرة دراهم وأربعة دوانين * والدرهم أربعة عشر قيراطاً * كل
ذلك بالوزن البغدادي * فان جعلنا ذلك تقريباً لا تحديداً فلا نسقط الزكاة
الا بمقدار لو وزع على الأوسق الخمسة لظهر النقصان * ثم هذه الأوسق
تعتبر تمرأوزيبيا * وفي الحبوب منق عن القشر الا فيما يطحن مع قشره
كالذرة * ومالا يتنثر يوسق رطبياً (و) * ولا يكمل نصاب جنس بجنس

رواج التام * ويعتبر (ح) النصاب في جميع الحول * ولا يكمل (ح) نصاب أحد النقيدين بالآخر ولكن يكمل جيد النقرة برديتها ثم يخرج من كل بقدره * ولا زكاة في الدراهم المنشوشة ما لم يكن قدر نقرتها نصاباً * وتصح المعاملة مع الجهل بقدر النقرة على أحد الوجهين كالفالفة والمعجونات * ولو كان له ذهب مخلوط بالفضة قدر أحدهما ستمائة وقدر الآخر أربعمائة وأشكل عليه وعسر التمييز فعليه زكاة ستمائة ذهباً وستمائة نقرة لخروج مما عليه يقين * ولو ملك مائة نقداً ومائة مؤجلاً على ملي ولم نوجب عليه نعيجل زكاة المؤجل وجب اخراج حصة النقد على أصح الوجهين لأن المبسور لا يتأخر بالمعسور * النظر الثاني * في جنسه * ولا زكاة في شيء من نفائس الاموال الا في النقدين * وهو منوط بجوهرهما على أحد القولين * وفي الثاني منوط بالاستثناء عن الانتفاع بهما حتى لو اتخذ منه حلي على قصد استعمال مباح سقطت الزكاة * وان كان على قصد استعمال محظور كما لو فصد الرجل بالسوار أو الخللخال أن يلبسه أو قصدت المرأة ذلك في المنطقة والسف لم تسقط الزكاة لأن المحظور شرعاً كالمعدوم حساً * بل لا يسقط اذا فصد أن يكتزها حلياً لان الاستعمال المحتاج اليه لم يفصده * ولو لم يخطر بباله فصد أصلاً ففي السقوط وجهان ينظر في أحدهما الي حصول الصباغة * وفي الثاني الي عدم قصد الاستعمال * فان قصد اجارتهما فقه وجهان * والفصد الطارئ بعد الصباغة في هذه الامور كالقصد المفارن * ولو انكسر الحلي واحتاج الي الاصلاح لم يجر في الحول لانه حلي بعد * وقبل يجرى لعذر الاستعمال * وقبل ينظر الي قصد المالك للاصلاح أو عدمه * فان قيل * ما الانتفاع المحرم في عين الذهب والفضة * قلنا * أما المذهب فأصله على الحرمان في حق

يعرف بالعدد في وجه وزيادة النمو والنفع في وجه * وإذا أشكل الاغلب
فهو كالاستواء * ويجب أن يخرج العشر من جنس المعشرونوعه * فإن اختلف
النوع فمن كل بقسطه * فإن عسر فالوسط ^{من} الطرف الثالث * في وقت
الرجوب وهو الزهو في الثمار والاشتداد في الجبوب * فبنعقد سبب وجوب
اخراج التمر والحب عند الجفاف والنقمة * فلو أخرج الرطب في الحال كان
بدلاً * ويستحب (ح) أن يخرج ص عليه فيعرف ما يرجع اليه تراً * ويدخل
في الحرص جميع النخيل * ولا يترك بعضه (و) لمالك النخيل * وهل يكفي
خارص واحد كالحاكم أو لا بد من اثنين كالشاهد فيه قولان * ومهما تلف
بآفة سماوية فلا ضمان على المالك لقوات الامكان * ولو كان بانلافه غرم
قيمة عشر الرطب على قولنا ان الحرص عبره * أو قيمة عشر التمر على قولنا
انه تضمن * ثم اذا ضمنه التمر نفد نصرته في الجميع * وان لم تضمنه نفد في
الاعشار التسعة ولم ينفذ في العشر الا اذا قلنا الزكاة لا تتعلق بالعين * ومهما
ادعى المالك جائحة ممكنة صدق بيمينه * وان ادعى غلط الحارص صدق
أيضاً الا اذا ادعى قدراً لا يمكن التلظ فيه أو ادعى كذبه قصداً * ومهما
أصاب النخيل عطش يضر ببقاء الثمار جاز للمالك قطعه لان في ابقاء النخيل
منفعة للمساكين ثم يسلم الى المسكين عشر الرطب اذا قلنا القسمة افراز حق
أو ثمنه اذا منعناه القسمة * وقيل يتخير اذا لا بعد جواز القسمة للحاجة كما لا بعد
أخذ البديل للحاجة فليس أحدهما بأولي من الآخر ^{من} النوع الثالث * في زكاة
التقدين والنظر في قدره وجنسه (أما القدر) فنصاب الورق مائت درهم * ونصاب
الذهب عشرون ديناراً * وفيها ربع العشر * وما زاد فبحسابه * ولا وقص
(ح) فيه * وان نقص من النصاب حبة فلا زكاة فيه وان كان يروج (ح)

ان كان المشتري به عرضاً ماشية كانت أولم تكن * وان كان المشتري به نقداً فمن وقت النقد نصيباً كان أولم يكن ان قلنا ان النصاب لا يعتبر في ابتداء الحول * وبالجمله زكاة التجارة والنقدين يبتني حول كل واحد منهما على حول صاحبه لاتحاد المتعلق ومقدار الواجب * وكل زيادة حصلت بارتفاع القيمة وجب الزكاة فيها بحول رأس المال كالنتاج * فان رد الى أصل النضوض فقدّر الربح من الناض لا يضم الي حول الأصل على أحد التواين لانه مستفاد من كيس المشتري لا من عين المال * فان نتج مال التجارة كان النتاج مال تجارة أيضاً على أحد الوجهين * ويجبر به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وجهاً واحداً * ثم حوله حول الاصل على الاصح (وأما المخرج) فهو ربع عشر القيمة من النقد الذي كان رأس المال نصيباً كان أولم يكن * فان كان اشتراه بعرض فنية قوم بالنقد الغالب * فان غلب نقدان فلم يبلغ نصيباً الا باحدهما قوم به * وان بلغ بهما نصيباً يخير المالك على وجهه وروعي غبطة المساكين على وجهه * وتنعين الدراهم على وجهه لأنه أرفق * ويدبر بالنقد الغالب في أقرب البلاد على وجهه * ولا يمتنع على التاجر التجارة لعدم اخراج الزكاة * وأما الاعتاق والهبة فهو كبيع المواني بعد وجوب الزكاة فيها : فاعادة : يجب اخراج القطرة (ح) عن عبد التجارة مع زكاة التجاره وان كان مال التجارة نصيباً من السائمة غلب زكاة العين في قول لانه مقطوع به * وغلب زكاة التجارة في قول لانه أرفق بالمساكين لعمومه * فان غلبنا الزكاة ولم يكن المال نصيباً باعباره عندنا الى الزكاة الاخرى في أظار الوجهين * ولو اشترى معاوضة للتجارة ثم أساءها وقلنا المناب زكاة العين فلا يظهر انه يجب في السنة الاولى زكاة التجارة كيلا يحبط بعض حول

الرجال وعلى التحليل في حق النساء * ولا يحله للرجال الا تمويه لا يحصل
منه الذهب أو اتخاذ أنف لمن جدد أنفه * وأما الفضة فخلال للنساء *
ولا يحل للرجال الا التختيم به * وتحلية آلات الحرب كالسيوف والمنطقة *
وفي السرج واللبام وجهان * ويحرم على المرأة آلات الحرب لما فيه من
التشبه بالرجال * فأما في غير التحلي فقد حرّم الشرع اتخاذ الاواني من
الذهب والفضة على الرجال والنساء * وفي المكحلة الصغيرة تردد *
وفي تحلية السكين للمهنة بالفضة الحافا لها بآلات الحرب فيه خلاف *
وفي تحلية المصحف بالفضة وجهان للحمل على الاكرام * وفي تحليته
بالذهب ثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بين الرجال والنساء * وتحلية غير
المصحف من الكتب لا يجوز أصلاً * كتحلية الدواة والسهم والسرير
والقلمة * وقيل بجواز تحلية الدواة بالفضة * ويلزم على قياسه المقلدة والكتب
* وتحلية الكعبة والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة قيل انه ممنوع
ولا يبعد تجويزه اكراماً كما في المصحف (في النوع الرابع) زكاة التجارة
* ومال التجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند اكتساب الملك بالمعاوضة المحضة
ولا يكفي مجرد النية دون الشراء * ولا عند الاتهاب أو الرجوع بالعيب
وهل يكفي عند الخلع والنكاح فيه وجهان * ولو اشترى عبداً على نية التجارة
بثوب قنية فرد عليه بالعيب انقطع حوله * وكذا لو باع ثوب تجارة بعبد
للقنية ثم رد * والنصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط على قول
وفي جميع الحول على قول * وفي آخر الحول فقط على قول لان انخفاض السعر
لا يضبط * فلو صار النقصان محسوساً بالتضيض ففي انقطاع الحول على
هذا القول وجهان * وابتداء حول التجارة من وقت الشراء بنية التجارة

انقطع» وان كان لمرض أو سفر فوجهان» وكذلك يكمل النبل (و) بما يملكه من النقدين لا من جهة المعدن؛ وبما يملكه من أموال التجارة حتى تجب الزكاة في قدر النبل بحسابه وان لم تجب فيما كل به لعدم الحول فيه فان زكاة المعدن والنقدين والتجارة منسابة في اتحاد المتعلق فيكمل بعضها ببعض» وللمسلم أن يزعيج الذمي من مادن الاسلام» ولكن ما ناله قبل الانزعاج يملكه ولا زكاة عليه الا اذا فلنا على وجه بعيد ان مصرفه الذي على قولنا واجبه الخمس» فاذا ذلك يؤخذ من الذمي

الفصل الثاني في الركاز؛ وفيه الخمس مصروفاً الى مصارف الصدقات (ح ز و)» ولا يشترط الحول» ويشترط النصاب (م ح) وكونه من جوهر النقدين على الجديد» ويشترط كونه على ضرب الجاهلية» فان كان على ضرب الاسلام فللقطة» وقبل مال ضائع يحفظه الامام» وان لم يكن عليه أثر كالأواني والحي هو ركاز على وجه ولقطة على وجه» ويشترط أن يوجد في موضع مشترك كوات أو شارع» وما يوجد في دار الحرب فغنيمة أو فبي» وما يجده في ملك نفسه الذي أحياء بملكه وعليه الخمس» وهل يدخل في ملكه بمجرد الأحياء فيه وجهان» ولو اشتراه ثم وجد فيه ركازاً يجب طلب المحمي فانه أولي به» ولا خمس على الذمي لانه ليس من أهل الزكاة» ولوتنازع البائع والمشتري والمعيير والمسنبر زنا كل واحد منهما أنا دفنت الركاز فالقول قول صاحب اليد» فلو قال المكري بعد رجوع الدار اليه كنت دفنته قبل الاجارة فالقول قول المساجر على أحد الوجهين لانها توافقا على أنه كان في يده» فرع» اذا وجد مائة درهم وفي ملكه نصاب من النقد ثم عليه الحول وجب خمس الركاز اذا كل بغيره» وان كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل

التجارة * ولو اشترى حديقة للتجارة فأثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة * أو اشترى الثمار قبل الصلاح فبدأ الصلاح في يده وغلبنا زكاة العين فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمار بعد القطاف * وهل تسقط زكاة التجارة عن الأشجار والأراضي فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في التبعية * وفي الثالث يتبع الشجرة دون الأرض * ولو اشترى أرضاً للتجارة وزرعها ببذر التقنية فحق الزرع العشر * ولا تسقط زكاة التجارة عن الأرض لأن التجارة لم توجد في متعلق العشر حتى يستتبع غيره

﴿ فصل ﴾ إذا قلنا المامل لا يملك الربح بالظهور وجب زكاة الجميع (و) على المالك * وإن قلنا يملك وجب على المامل في حصته بحول الأصل على وجه لأنه ربح وبحول مستفتح من وقت الظهور على وجه لأنه في حقه أصل * وفيه وجه أنه لا زكاة عليه لأنه لا يستقل بالتصرف فاشبهه المنصوب * ثم إن قلنا يجب فهل يستبد بأخراجه فيه خلاف يلتفت على أن الزكاة كالمأون * أو كاسترداد طائفة من المال وعليه ينبغي أن ما يخرج المالك من الزكاة يحتسب من الربح أو من رأس المال ﴿ النوع الخامس ﴾ زكاة المعادن والركاز * وفيه فصلان ﴿ الأول في المعادن ﴾ وكل حر مسلم نال نصيباً من النقيدين (ح و) من المعادن ففيه ربع العشر على قول * والخمس في قول تشبيهاً بالركاز * وفي قول ثالث يلزمه الخمس إن كان ماله كثيراً بالإضافة إلى عمله * وإن لم يكثر فربع العشر * وفيه قول إن النصاب لا يعتبر (م) * والصحيح أن الحول لا يعتبر * ثم على اعتبار النصاب ما يجد شيئاً فشيئاً يضم بعضه إلى بعض كما يلاحق من الثمار * ولكن الجامع ههنا اتصال العمل فان أعرض لأصلاح آله لم يقطع * وإن كان الانتقال إلى حرفة أخرى

المغصوب والضال والآبق طريقان قليل تجب وقيل قولان كسائر الزكوات *
ولو انتقطع خبر العبد الغائب نص على وجوب فطرته وعلى أن عقه لا يجزي
عن الكفارة * وقيل قولان في المسئلتين لتقابل الاصلين * وقيل بتقرير
النصين ميلا الى الاحياط فيهما * السابعة * نفقة زوجة العبد في كسبه وليس
عليه فطرتها لانه ليس أهلا لزكاة نفسه فلا يتحمل عن غيره * الطرف الثاني *
في صفات المؤدى * وهي الاسلام والحرية واليسار * فلا زكاة على كافر الا في
عبده (ح) المسلم على قولنا ان المؤدى عنه أصل والمؤدى متحمل عنه * ولا زكاة على
رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه وزوجته ولا يجب على السيد زكاة المكاتب
لسقوط نفقته * وقيل تجب عليه * وقيل تجب في مال المكاتب * ومن نصفه
حر وجب عليه نصف صاع * والمعسر لا زكاة عليه وهو من لم بفضل عن
مسكنه وعبده الذي يحتاج الى خدمته ودست ثوب يلبسه صاع من الطعام
فلو أيسر بعد الهلال لم يتجدد الوجوب بخلاف الكفارات * ولو كان الفاضل
نصف صاع وجب اخراجه على أحد الوجهين * ولو كان الفاضل صاعاً ومعه
زوجته وأقاربه أخرج عن نفسه على الأصح * وقيل عن زوجته لان فطرتها
دين والدين يمنع وجوب هذه الزكاة * وقيل يتخير ان شاء أخرج عن واحد
وان شاء وزع * وقيل لا يجوز التوزيع ولكن يخرج عن ساء * ولو كان
الفاضل صاعاً وله عبد أخرج عن نفسه * وهل يلزمه بيع جزء من العبد في
زكاة نفس العبد فيه خلاف * ولو فضل صاع عن زكاته ونفقته وله أقارب
قدم من يقدم نفقته * فان اسنوا فنخروا أو بفسط فيه وجهان * الطرف
الثالث * في الواجب وهو صاع بما يقنات * والصاع أربعة أمداد (ح) والمد
رطل وثلاث بالبعدي * والقوت كل ما يجب فيه العسر * وفي الاقط قولان

تمام الحول في التكميل خلاف * ﴿ النوع السادس ﴾ زكاة الفطر * وتجب
 بغروب الشمس ليلة العيد في قول * وبطلوع الفجر يوم العيد في قول *
 وبمجموع الوقتين في قول ثالث * وعلى الثالث لو زال الملك في وسط الليل
 وعاد في الليل ففي الفطرة وجهان * وعلى الاول اذا ملك عبداً أو ولد له بعد
 الغروب بلحظة أو مات قبل الغروب بلحظة فلا زكاة * والنظر في ثلاثة
 أطراف ﴿ الطرف الاول ﴾ في المؤدى عنه * وكل من وجبت نفقته تجب
 على المنفق فطرته من الزوجة (ح) والملك والقريب * ولا تفارق الفطرة
 النفقة الا في مسائل ﴿ احداها ﴾ الابن تلزمه نفقة زوجة ابيه * وفي فطرتها
 وجهان أصحهما الوجوب (ح) ﴿ الثانية ﴾ الابن الكبير الذي هو في نفقة أبيه اذا
 وجد قدر قوته ليلة العيد فلا فطرة على أبيه لسقوط النفقة ولا عليه لمجزه
 * ولو كان صغيراً والمسئلة بحالها ففيه خلاف (و) فان حق الصغير أكد
 ﴿ الثالثة ﴾ الزوج ان كان معسراً لم تستقر فطرتها في ذمته وان استقرت
 النفقة * ولا تجب عليها فطرة نفسها وان كانت موسرة نص عليه ونص في الامة
 المزوجة من المعسر أن الفطرة تجب على سيدها * فقيل قولان بالنقل والتخريج
 وقيل الفرق أن سلطنة السيد أكد من سلطنة الحرة * ولو أخرجت الزوجة
 فطرة نفسها مع يسار الزوج دون اذنه لم يصح على أحد الوجهين لان الزوج
 أصل لا متحمل ﴿ الرابعة ﴾ البائن الحامل تستحق الفطرة * وقيل اذا قلنا
 ان النفقة للحمل فلا تستحق ﴿ الخامسة ﴾ لا فطرة على المسلم في عبده
 الكافر وتجب عليه في نصف العبد المشترك أو في العبد الذي نصفه حر * ولو
 جرت مهايأة فوق الهلال في نوبة أحدهما في اختصاصه بالفطرة وجهان لانه
 خرج نادراً ﴿ السادسة ﴾ العبد المرهون تجب فطرته على سيده * وفي

ينوي لكل يوم (م) نية معينة (ح و) مبيتة (ح) جازمة * والتعيين أن
ينوي أداء فرض رمضان غداً * وقيل لا يعرض للفريضة * وقيل يتعرض
لرمضان هذه السنة * ومعنى النية أن ينوي ليلاً * ولا يختص بالنصف
الاخير (و) * ولا يجب تجديدها (و) بعد الاكل ولا بعد النبه من النوم * ويجوز
نية التطوع قبل الزوال (م ز) * وبعده قولان * وهذا بشرط خلو أول
اليوم من الاكل * وفي اشتراط خلو أول اليوم عن الكفر والجنون
والحيض خلاف * والمعنى بالجازمة أن من نوى لبلة السك صوم غداً
كان من رمضان لم يجز (ح ز) لأنها غير جازمة * نعم لا يضر التردد بعد
حصول الظن بشهادة أو استصحاب كما في آخر رمضان * أو اجتهاد في
حق المحبوس في المطمور * نعم ان غلط المحبوس بالتأخير لم يلزمه القضاء
* وان غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه القضاء * وان لم يبين الا بعد
رمضان لم يلزمه القضاء على أحد القولين * وكان الشهر بدلاً في حقه
للضرورة حتى لو كان الشهر تسماً وعشرين كفاه وان كان رمضان ثلاثين
في الركن الثاني * الامسالة عن المفطرات * وهي الجماع والاسمعاء والاسهاء
ودخول داخل * وحدث الدخول أن كل عين وصل من الظاهر الى الباطن في
منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم فهو مفطر * أما الباطن فهو كل
جوف فيه قوة محملة كباطن الدماغ والبطن والامعاء والمثانة فيفطر بالحمية
والسعوط * ولا يفطر بالاكتمال (م) والمقطر (م ح و) في الاذنين
* وفيما يصل الى الاحليل وجهان * ولا يفطر بالقصد والحجاة * ولا بشرب
الدماغ الدهن (ح) بالمسام * ويفطر اذا وجي بطنه بالسكين وان كان بعض
السكين خارجاً (أما القصد) فنفى به أنه لو طارت ذبابة الى جوفه أو

للمتردد في صحته حديث ورد فيه * فان صح فالابن والجن في معناه دون
المخيض والسمن * ثم لا يجزي المسوس والمعيب ولا اللدقيق فانه بدل * وقيل
انه أصل * ثم يتعين من الافوات القوت الغالب يوم الفطر في قول * وجنس
قوته علي الخصوص في فول * وقيل يتخير في الاقوات * واذا تعين فلوأ بدل
بالاشرف جاز كابدال الشعير بالبر * ولو كان اللائق بحاله الشعير فاكل البر
أو بالعكس جاز أخذ ما بابق بحاله * ولو اختلف قوت مالكي عبدواحد لم يكن
باختلاف النوعين بأس * وفيل يجب على صاحب الاردا موافقه صاحب
الاشرف حذراً من التبرج

كتاب الصيام

والنظر في الصوم والفطر (أما الصوم) فالنظر في سببه وركنه وشرطه وسننه
* أما السبب * فروية الهلال ويثبت بشهادة عدلين وان كانت السماء مصحية
ويثبت بشهادة واحد علي قول اخنياطاً للعبادة بخلاف هلال شوال * ويثبت
بمن تقبل روايته علي قول سلوكاً به مسلك الاخبار * فان صمنا بقول واحد
ولم نر هلال شوال بعد ثلاثين لم نفطر بقوله السابق * وفيل نفطر لان الاخير
يثبت ضمناً لثبوت الاول لا قصداً بالشهادة عليه * فاذا روي الهلال في وضع
لم يلزم الصوم في موضع آخر بينهما مسافة القصر اذا لم ير فيه * وقيل بهم
حكمه سائر البلاد * فعلى الاول لو سافر الصائم الى بلد آخر لم ير فيه الهلال
بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال * ولو كان أصبح معيداً وسارت به السفينة
الى حيث لم ير الهلال كان الاول أن يمسك بقية النهار ويبعد ايجابه فان فيه
تجزئة اليوم * فاذا روي هلال شوال قبل الزوال لم يجز (ح) الافطار الا بعد
الغروب * القول في ركن الصوم * وهو النية والامسالك * أما النية فعليه أن

النهار (و) * وانغماره بالانغماء فيه أقوال أنه كالنوم أو كالجنون * وأصح الأقوال أنه إن أفاق في أول النهار لم يضره بعده الانغماء * الرابع * الوقت القابل للصوم وهو جميع الأيام الا يوم العيدين (ح) وأيام التشريق (و) ولا يصح صوم المتمتع في أيام التشريق على الجديد * وصوم يوم الشك صحيح إن وافق نذراً أو قضاءً أو ورداً * وإن لم يكن له سبب فهو منهي (م ح) وفي صحته وجهان كالصلاة في الاوقات المكروهة * ويوم الشك أن يتحدث برؤية الهلال من لا يثبت الهلال بشهادته كالعييد والفساق * القول في السنن * وهي ثمانية تمجيل الفطر بعد تيقن الغروب بتمر أو ماء * والوصال منهي عنه وتأخير السحور مستحب * وكذا اكثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف لاسيما في العشر الاخير لطاب ليلة القدر * وكف اللسان عن الهذيان * وكذا كف النفس عن جميع الشهوات وهو سر الصوم * وترك السواك بعد الزوال * وتقديم غسل الجنابة على الصبح * القسم الثاني * في مبيحات الافطار وموجباته * أما المبيح فهو المرض والسفر الطويل * وطاري المرض في أثناء النهار مبيح * وطاري السفر لا يبيح * وإذا زالا وهو غير مفطر لم يبيح الافطار * والمسافر إذا أصبح على نية الصوم فله الافطار والصوم أحب من الفطر في السفر لنبرة الذمة الا اذا كان يتضرر به * أما موجبات الافطار فاربعة * الاول * القضاء وهو واجب على كل تارك برودة (ح) أو سفر أو مرض أو انغماء أو حبس * ولا يجب على من ترك بجنون أو صبا أو كفر أصلي * وما فات من بعض الشهر في أيام الجنون لا يقضى (ح) * ولو أفاق في أثناء النهار في قضاء ذلك اليوم وجهان * ولا يجب التسابع في قضاء رمضان * الثاني * الامساك تشبهاً بالصائمين وهو

وصل غبار الطريق الى باطنه * وأوجر بغير اختياره فلا يفطر الا أن يوجر
 المغمي عليه معالجة فقيه وجهان * ولو ابتلع دماً خرج من سنه أو سنناً أفطر
 بخلاف الريق الا أن يجتمع الريق بالملك فقيه وجهان * ولورد النخامة الى
 أقصى الفم ثم ابتلع أفطر * ولو قدر على قطعه من مجراه فتركه حتى جري
 بنفسه فقيه وجهان * ولو سبق الماء في المضمضة الى باطنه فقولان * وان
 بالغ فقولان مرتبان وأولى بالافطار * وان جرى الريق ببقية طعام في خلال
 الأسنان فان قصر في تحليل الأسنان فهو في صورة المبالغة * وان لم يقصر
 فهو كغبار الطريق * والمضى ان خرج بالاستمناة أفطر * وان خرج بمجرد
 الفكر والنظر فلا * وان خرج بالقبلة والمعانقة مع حائل فهو كالمضمضة
 * والمضاجعة متجرداً كالمبالغة * وتكره القبلة للشاب الذي لا يملك
 إربه * وخروج القي كالمني * ولو اقتلع نخامة من مخرج الحاء في الحاقه
 بالاستقاء وجهان * ومخرج الحاء من الظاهر * وفي افساد القصد شرعاً
 بالأكراه قولان أصحهما أنه يفطر لانه ليس بصائم * فأما ذكر الصوم احتريزاً
 به عن الناس للصوم فانه لا يفطر باكل ولا جماع (م و) * والنالط الذي
 يظن عدم طلوع الفجر أو غروب الشمس أفطر ويلزمه القضاء في الآخر
 ولا ينبغي أن يأكل في آخر النهار الا يتيقن * فأما بالاجتهاد فقيه خلاف
 وفي أول النهار يجوز بالاجتهاد * ولو هجم ولم يتبين الخطأ لزمه القضاء في
 الآخر ولم يلزم في الأول * ولو طلع الصبح وهو مجامع فزاع انه قد (ز) الصوم
 ولو استمر فسد القول في شرائط الصوم * وهي أربعة ثلاثة في الصائم
 وهي النقاء عن الحيض والاسلام والعقل في جميع النهار * وزوال العقل
 بالجنون مفسد ولو في بعض النهار * واستتاره بالنوم ليس بمفسد ولو في كل

من الصوم الى الاطعام بعذر شدة العلة وجواز تفريق الكفارة على الزوجة والولد عند الثقر واستقرار الكفارة في الذمة عند العجز عن جميع هذه الحاصل وقت الجماع خلاف * ففي وجه نيل الى القياس ونحمل هذه القضايا في حديث الاعرابي على خاصيتهما * وفي وجه نعمل بظاهر الحديث (الرابع) القسدية وهي مد من الطعام مصرفها مصرف الصدقات تجب بثلاثة طرق (أحدها) فوات نفس الصوم فيمن تعدي بتركه ومات قبل القضاء فيخرج من تركه مد * وقال في القديم يصوم عنه وليه * ولا يجب على من فاته بالمرض * ويجب على الشيخ المهرم على الصحيح (الثاني) ما يجب بفضيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أفطرتا خوفا على ولديهما قضا وافتدتا عن كل يوم مدا * وفيه قول آخر أنه لا يجب كالريض * وهل يلحق بهما الافطار بالعدوان * ومن أنقذ غيره من الهلاك وافتر إلى الافطار فيه وجهان (الثالث) ما يجب لتأخير القضاء فكل يوم آخر قضاؤه عن السنة الاولى مع الامكان مد * وان تكررت السنون ففي تكررها وجهان * فأما صوم التطوع فلا يلزم (م ح) بالشروع * وكذا القضاء (م ح) اذا لم يكن على الفور * وصوم التطوع في السنة صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وستة أيام بعد عيد رمضان * وفي الشهر الأيام البيض وفي الاسبوع الاثنين والخميس * ونلى الجملة صوم الدهر مسنون بشرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق

كتاب الاعتكاف

الاعتكاف سنة مؤكدة لاسيما في العشر الاخير من رمضان لطلب ليلة القدر * وهي في أوتار العشر الاخير * وميل الشافعي الى الحادي والعشرين

واجب علي كل متعدّ بالافطار في شهر رمضان غير واجب علي من أبيح له
 الفطر اباحة حقيقية كالمسافر (ح) والمريض (ح) بعد القدوم والبرء في
 بقية النهار * ويجب علي من أصبح يوم الشك مفطراً إذا بان أنه من رمضان
 علي الصحيح * أما الصبا والجنون والكفر إذا زال لم يجب الامسالك علي
 وجه * ويجب في وجه * ويجب علي الكافر دونها في وجه * ويجب علي الصبي
 والكافر دون الجنون في وجه لأنها مأموران علي الجملة * وفي وجوب قضاء
 هذا اليوم أيضاً تردد * ومن نوي التطوع في رمضان لم ينقصد وان كان
 مسافراً لتعين الوقت في الثالث الكفارة * وهي واجبة علي كل من أفسد صوم
 يوم من رمضان بجماع تام أتم به لاجل الصوم (ح) فلا يجب علي الناسي
 إذا جامع لانه لم يفطر علي الصحيح * ولا علي من جامع في غير رمضان
 ولا علي المرأة لأنها أفطرت بوصول أول جزء من الحشفة الي باطنها * وفيه
 قول قديم * ثم الصحيح أن الوجوب لا يلاقيها * وقيل يلاقيها * والزواج
 يتحمل * ولا يتحل الزاني * ولا الزوج الجنون ولا المسافر اذ لا كفارة عليهما
 ولا عن المسرة فان واجبا الصوم فلا يقبل التحمل * ولا كفارة علي من
 أفطر (ح م) بغير جماع من الأكل ومقدمات الجماع * ويجب بالزنا وجماع
 الأمة ووطء البهيمة (ح و) والأتان في غير المأثي (و) * ولا تجب علي
 من ظن أن الصبح غير طالع لجماع (ح) * وتجب علي المنفرد (ح) برؤية
 الهلال * وعلي من جامع مراراً كفارات (ح) * وتجب علي من جامع ثم أنشأ
 السفر (ح) * ولو طراً بعد الجماع مرض أو جنون أو حيض سقط في قول ولم
 يسقط في قول * وتسقط بالجنون والحيض (م) دون المرض (ح) في قول
 * ثم هذه كفارة مرتبة ككفارة الظهار * وفي وجوب القضاء وجواز المدول

ويستوي فيه سائر المساجد * والجامع أولي به * ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها على الجديد * ولو عين مسجدا بنذره فالصحيح أن المسجد الحرام يتعين * وسائر المساجد لا يتعين * وفي المسجد الأقصى ومسجد المدينة قولان * وقيل إن الكل لا يتعين * وقيل إن الكل يتعين * وأما الزمان فالمذهب أنه يتعين (و) كما في الصوم ثم يقضى (و) عند القوات ﴿ الفصل الثاني في حكم النذر ﴾ والنظر في ثلاثة أمور : الأول : في التتابع فإذا قال لله علي أن أعتكف شهراً لم يلزمه (و) التتابع إلا إذا شرط * ولو قال يوماً لم يجز تفريق الساعات على الأيام في أصح الوجهين * وإذا قال أعتكف هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره * ولا يلزم التتابع في قضاءه لأن التتابع وقع ضرورة لا بقصده * بل لو صرح وقال أعتكف هذا الشهر متتابعاً لم يلزم التتابع في القضاء على أحد الوجهين إذ التتابع وقع ضرورة فلا أثر للفظه ﴿ الثاني في استتباع الليالي ﴾ فإذا نذر اعتكاف شهر دخلت الليالي فيه ويكفيه شهر بالاهلة * ولو نذر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة * ولو نذر عشرة أيام ففي الليالي المتخللة ثلاثة أوجه * وفي الثالث تدخل أن نذر التتابع والا فلا * وإذا نذر العشر الأخير فنقص الهلال كفاه التسع : الثالث في الاستثناء : فإذا قال أعتكف شهراً متتابعاً إلا أخرج الأعيادة زيد لم يجز الخروج لغيره * ولو قال لا أخرج إلا لشغل يعن لي جاز (م و) الخروج لكل شغل ديني أو دنيوي لا كالنظارة والتمتع * ولو قال أتصدق بهذه الدراهم إلا أن أحتاج إليها فلا ظهر صحة الشرط * ولو قال إلا أن يبدو لي فلا ظهر فساد الشرط * ثم الزمان المصروف إلى غرض المستثنى يجب قضاؤه إلا أن يعين الشهر فيحمل استثناءه على نقصان الوقت لا على قطع التتابع فقط

* وقيل انها في جميع الشهر * وقيل في جميع السنة ولذا قال أبو حنيفة
لو قال لزوجته في منتصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق الا اذا مضت
سنة لأن الطلاق لا يقع بالشك * ويحتمل أن تكون في النصف الاول * وفي
الكتاب ثلاثة فصول

﴿ الفصل الأول في أركانه ﴾ وهي أربعة ﴿ الاول الاعتكاف ﴾ وهو
عبارة عن اللبث في المسجد ساعة مع الكف عن الجماع * وهل يشترط
الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان * ولا يشترط (ح و م) اللبث يوماً
ولا يكتفي بالمبور * ولا يشترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م و)
وترك الأكل (م ح) بل يصح الاعتكاف من غير صوم * فان نذر أن
يعتكف صائماً لزمه كلاهما * وفي لزوم الجمع قولان * ولو نذر أن يعتكف
مصلياً أو يصوم معتكفاً لم يلزم الجمع ﴿ الثاني النية ﴾ ولا بد منها في الابتداء
ويستمر حكمها وان دام اعتكافه سنة * فان خرج لقضاء حاجة أو لغيره فاذا
عاد لزمه استئناف النية * أما اذا قدر زماناً في نيته كمالونوى أن يعتكف شهراً
لم يلزمه اذا خرج تجديد النية في قول * ولزمه ان طال مدة الخروج في قول
* ولزم بالخروج لغير قضاء الحاجة قرب الزمان أو طال في قول * ونية الخروج
عن الاعتكاف كنية الخروج عن الصوم ﴿ الثالث المعتكف ﴾ وهو كل
مسلم عاقل ليس بمجنون ولا حائض فيصح اعتكاف الصبي والرقيق * والسكر
والردة اذا قارنا الابتداء منها بالصحة * وان طرأ فالدرة تفسد والسكر
لا يفسد كالانماء * وقيل انهما يفسدان * وقيل انهما لا يفسدان * والحيض
مهما طرأ قطع * والجنابة ان طرأت باحتلام فعليه أن يبادر الى النسل ولا يلزمه
النسل في المسجد وان أمكن ﴿ الرابع المعتكف فيه ﴾ وهو المسجد

المميز لو حج باذن الولي جاز* وكذا العبد* ولا يشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف* ويشترط لوجوب حج الاسلام هذه الشرائط مع الاستطاعة* والاستطاعة نوعان (١) الاول* المباشرة والقدرة عليها تتعلق بالزاد والراحلة والطريق والبدن (أما الراحلة) فلا بد منها ولا يجب (ح م) الحج على القوى على المشي الا فيما دون مسافة القصر* ولا على من لم يستمسك على الراحلة ما لم يجد محملاً أو شقَّ يحمل مع شريك* فان لم يجد الشريك لم يلزمه (وأما الزاد) فهو أن يملك ما يبلغه الى الحج فاضلا عن حاجته أعنى به المسكن والعبد الذي يخدمه ودست ثوبه ونفقة أهله الى الاياب* فان لم يكن له أهل ولا مسكن ففي اشتراط نفقة الاياب الى الوطن وجهان* ولو احتاج الى نكاح لحوف العنت فصرف المال اليه أهم* وفي صرف رأس ماله الذي لا يقدر على التجارة الا به الى الحج وجهان* ومن لا نفقة معه في الطريق وقدر على الكسب لم يلزمه الخروج للمشقة في الجمع بين الكسب والسفر (وأما الطريق) فشرطه أن يكون آمناً عما يخاف في الناس والبضع والمال* فلو كان في الطريق بحر لزم الركوب على قول لغلبة السلامة ولم يلزم في قول لاخطر* ولزم على غير المستشعر في قول دون الجبان* واذا لم نوجب فلو توسط البحر واسنوت الجمات في النوجه الى مكة والانصراف عنها ففي الوجوب الآن وجهان* واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن اذا وجدت محرماً أو نسوة (ح و) ثقات مع أمن الطريق* ولو كان على المراقص من يطلب المال لم يلزم الحج* وفي لزوم أجره البذرة (٣) وجهان* واذا لم يخرج محرم المرأة الا بأجرة لزم على أظهر الوجهين (وأما البدن) فلا يعتبر

﴿ الفصل الثالث في قواطع التتابع ﴾ وهو انقطاع شروط الاعتكاف والخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر * فلو أخرج رأسه أو رجله لم يضر * ولو أذن على المنارة وبابها في المسجد لم يضر * وإن كان بابها خارج المسجد وهي ملتصقة بحريم المسجد بثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بعذر المؤذن الراتب دون غيره * وأما المذنب فعلى مراتب (الأولى) الخروج لقضاء الحاجة وهو لا يضر * ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولا تجديد النية عند العود * ولا فرق بين قرب الدار وببناها (و) وبين أن يكثر الخروج (و) لقضاء الحاجة أو يقل * ولا بأس بزيادة المريد في الطريق من ذير تمرير * ولا بأس بصلاة الجنائز من غير ازورار عن الطريق * وكذا كل وقفة في حد صلاة الجنائز * وإن جامع في وقت قضاء الحاجة انقطع التتابع (و) (الرتبة الثانية) الخروج بعذر الحيض غير قاطع للتتابع الا اذا قصرت مدة الاعتكاف وأمكن ايداعها في أيام الطهر فقيه وجهان (الرتبة الثالثة) الخروج بالمرض أو بالنسيان أو بالاكراه أو لأداء شهادة متعينة أو تمكين من حد أو عدة فقيه قولان مرتبان على الحيض وأولى بأن ينقطع التتابع * ثم مهما لم ينقطع فعليه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعذار * وفي لزوم تجديد النية عند العود خلاف

— كتاب الحج —

ولا يجب في العمر مرة واحدة * والنظر في المقدمات والمقاصد والواحق ﴿ القسم الاول في المقدمات ﴾ وهي الشرائط والمواقيت ﴿ القول في الشرائط ﴾ ولا يشترط لصحة الحج الا الاسلام * اذ يجوز للولي أن يحرم (ح) عن الصبي ويحج به ولا يشترط لصحة المباشرة الا الاسلام والتميز فان

الاستنابة وذلك عند القدرة عليها من السكف الحر بمال يملكه فاضلاً عن حاجته التي ذكرناها وإفياً بأجرة الاجير ركباً * فان لم يجد الا ماشياً لم يلزمه على أحد الوجهين لما فيه من الخطر على المال * وان قدر بذل الاجنبي مالاً لم يلزمه القبول للمنة * وان بذل ابنه الطاعة في الحج عنه وجب القبول (ح) * وان بذل الاجنبي الطاعة أو الابن المال فوجهان * وان كان الابن ماشياً ففي لزوم القبول وجهان * وان كان معولاً في زاده علي الكسب أو علي السؤال بخلاف مرتب * وأولى بأن لا يجب * ومهما تحقق وجوب الحج فالعمرة تجب (م ح) علي الجديد في الطرف الثالث في الاستئجار والنظر في شرائطه وأحكامه * فأما شروطه فذكرت في الاجارة * ولزاع ههنا أربعة أمور في الاول * أن يكون الاجير قادراً فان كان مريضاً أو كان الطريق مخوفاً أو طالت المسافة مع ضيق الوقت لم يصح * ولا بأس به في وقت الأنداء والتلوج فان ذلك يزول * ثم ليسان الاجير مع أول رفقة ولا يلزمه المبادرة وحده في الثاني * أن لا يضيف الحج الى السنة القابلة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت الاجارة على الذمة في الثالث * أن تكون أعمال الحج معلومة للاجير * وفي اشتراط تعيين الميقات قولان * وقيل انه ان كان على طريقه ميقات واحد تعين * وان أمكن أن يفضي الى ميقاتين وجب التعيين في الرابع * أن لا يعقد بصيغة الجمالة * فلو قال من حج عني فله مائة فحج عنه انسان نقل المزني صحته * وطرده الاصحاب في كل اجارة بلفظ الجمالة * والاقيس فساد المسمي والرجوع الى اجرة المثل لصحة الاذن * أما أحكامه فتظهر باحوال الاجير وهي سبعة في الاولى * اذ لم يحج في السنة الاولى

فيه الا قوة يستمسك بها على الراحة * ويجب علي الاعمي اذا قدر علي فأنذ * ويجب علي المحجور والمبذر * وعلى الولي أن ينفق عليه وينصب عليه قواماً * ومهما تمت الاستطاعة وجب الحج علي التراخي (م ح ز) وله أن يتخلف عن أول قافلة * فان مات قبل حج الناس تين عدم الاستطاعة * وان مات بعد الحج فلا * وان هلك ماله بعد الحج وقبل ايباب الناس تين أن لا استطاعة لان نفقة الايباب شرط في الحج * فان دامت الاستطاعة الي ايباب الناس ثم مات أو طرأ المصعب لقي الله عز وجل عاصياً على الاظهر * وتضيق عليه الاستئابة اذا طرأ المصعب بعد الوجوب * فان امتنع في اجبار القاضي اياه على الاستئابة وجهان * ولا بد من الترتيب (م ح) في الحج فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء (و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولنت نيته * واذا حج عن المستأجر وهو لم يحج عن نفسه وقع عنه دون المستأجر (م ح) النوع الثاني : استطاعة الاستئابة * والنظر في ثلاثة أطراف : الطرف الاول : جواز الاستئابة * وانما تجوز للعاجز عن المباشرة بالموت أو بزمانه (م) لا يرجي زوالها * وانما تجوز في حجة الاسلام اذا وجب بالاستطاعة أو مات قبل الوجوب أو امتنع الوجوب لعدم الاستطاعة * وفي الاستئجار للتطوع قولان * واذا استأجر المعضوب حيث لا يرجي زواله فمات أو حيث لا يرجي برؤه فشفي ففي وقوع الحج موقعه قولان ينظر في أحدهما الى الحال وفي الآخر الى المسأل * فان قلنا انه لا يقع عنه فالصحيح أنه يقع عن تطوعه ويكون هذا عذراً في تقديم التطوع كالصبا والرق * ثم يستحق الاجير الاجرة ولا يجوز الحج عن المعضوب بغير اذنه * ويجوز عن الميت من غير وصية (م ح) ويستوي فيه الوارث والاجني : الطرف الثاني : في وجوب

﴿الخامسة﴾ لو أحرم عنه ثم نوى الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقط
أجرته على أحد القولين لانه أعرض عنها ﴿السادسة﴾ من مات في أثناء
الحج فهل للوارث أن يستأجر أجيراً ليبنى على حجه فيه قولان * فان جوزنا
ذلك فان مات بين التحالين أحرم الاجير احراماً حكمه أن لا يحرم اللبس
والقلم لانه بناء على ما سبق فهو كالدوام * فعلي هذا اذا مات الاجير في أثناء
الحج استحق قسطاً من الأجرة لان ما سبق لم يحبط * وان قلنا لا يمكن البناء
فقد حبط حق المستأجر في استحقاقه شيئاً وجهان * ولو مات قبل الاحرام
ففي استحقاقه قسطاً لسفره وجهان مرتبان وأولى بأن لا يستحق لأن السفر
لم يتصل بالمقصود ﴿السابعة﴾ لو أحصر فهو كما لو مات * ولو فات الحج
فهو كالأفساد لانه يوجب القضاء ولا يستحق شيئاً * ﴿المقدمة الثانية المواقب﴾
* والميقات الزماني للحج شهر شوال (ح) وذو القعدة وتسع من ذى الحجة * وفي
ليلة العيد الى طلوع الفجر وجهان * وأما المرة فجميع السنة وقتها * ولا
تكره في وقت أصلاً الا للحاج الماكف بمنى في شغل الرمي والمبيت لا تنعقد
عمرته لعجزه عن التشاغل به في الحال * ولو أحرم قبل أشهر الحج بحج انعقد
احرامه وبطل بعمل عمرة * وهل يقع عن عمرة الاسلام فيه قولان * أما
الميقات المكاني فهو في حق المقيم بمكة خطة مكة على رأي وخطة الحرم على
رأي * والافضل أن يحرم من باب داره * فان أحرم خارج الحرم فهو مسيء
* أما الآفاقي فيمقات من يتوجه من جانب المدينة ذوالحليفة * ومن الشام
الجحفة * ومن اليمن بللم * ومن نجد اليمن * ونجد الحجاز قرن * ومن جهة
المشرق ذات عرق * وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مر بها * والذي
مسكنه بين الميقات وبين مكة فيمقاته من مسكنه * والذي جاوز الميقات لاعلى

انفسخت الاجارة الا اذا كانت على الذمة فلامستأجر الخيار كافلاس المشتري وقيل تنسخ في قول كاتقطاع المسلم فيه * فان حكمنا بالخيار فكان المستأجر ميتاً فليس للوارث فسخ الاجارة فانه يجب صرفه الى أجير آخر فأجير الميت أولى **﴿ الثانية ﴾** اذا خالف في الميقات فأحرم بعمره عن نفسه ثم أحرم بحج المستأجر في مكة ففي قول لا تحسب المسافة له لانه صرفه الى نفسه فيحط من أجرته بمقدار التفاوت بين حجه من بلده وبين حجه من مكة فيكثر المحطوط * وعلى قول تحسب المسافة فلا يحط الا مقدار التفاوت بين حج من الميقات وحج من مكة فيقل المحطوط * وان لم يمتنع عن نفسه وأحرم من مكة فعليه دم الاساءة * وهل يجبر به حتى لا يحط شيء فيسه وجهان * فان قلنا لا يجبر ففي احتساب المسافة في بيان القدر المحطوط وجهان مرتبان وأولى بأن يحتسب لانه لم يصرف الى نفسه * ولو عين له الكوفة فهل يلزمه الدم في مجاوزتها الخافاً لها بالميقات الشرعي فعلى وجهين * ولو ارتكب محظوراً لزمه الدم ولا حظ لانه أنى بتمام العمل **﴿ الثالثة ﴾** اذا أمر بالقران فأفرد فقد زاد خيراً * وان قرن فدم القران على المستأجر على أصح الوجهين * ولو أمر بالافراد فقرن فالدم على الاجير * وبرئت ذمة المستأجر عن الحج بالعمره لان القران كالأفراد شرعاً وفي حط شيء من الاجرة مع جبره بالدم الخلاف السابق * وان أمر بالقران فدمت مع كان كالقران على وجه * وفي وجه جعل مخالفاً له وعليه الدم * ويعود الخلاف في حط شيء من الاجرة **﴿ الرابعة ﴾** اذا جامع الاجير فسد حجه وانفسخت الاجارة ان وردت على عينه ولزمه القضاء لنفسه * وان كان على ذمته لم تنسخ * وهل يقع قضاؤه عن المستأجر أو تجب حجة أخرى سوى القضاء له على وجهين

(الاول) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فإن الحاضر ميقاته نفس مكة فلا يكون قد ربح ميقاتاً * وكل من مسكنه دون مسافة القصر حوالى مكة فهو من الحاضرين * والآفاق إذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً فكما دخل مكة اعتمر ثم حج لم يكن متمتعاً اذ صار من الحاضرين * اذليس يشترط فيه قصد الإقامة * (الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحللهم لم يكن متمتعاً اذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظنته * ولو تقدم احرامها دون التحلل فقيه خلاف * فاذا لم يكن متمتعاً في لزوم دم الاساءة لاجل انه أحرم بالحج من مكة لامن الميقات وجهان * (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة * (الرابع) أن لا يعود الى ميقات الحج فلو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان مفرداً * ولو عاد الى ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوجهان * (الخامس) أن يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتمر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فلا يمنع على أحد الوجهين * (السادس) نية التمتع على أحد الوجهين تشبيهاً له بالجمع بين الصلاتين * والاصح أنه لا يشترط كما في القران * واذا وجدت الشرائط فمكة ميقات التمتع كما أنها ميقات المكي * فلو جاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع عدم التمتع * وانما يجب دم التمتع باحرام الحج * وهل يجوز تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد في تشبيه العمرة باليمن مع الحنث فإنه أحد السببين * وأما المعسر فعليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج بعد الاحرام وقبل يوم النحر * ولا تقدم (ح) على الحج لانها عبادة بدنية * ولا يجوز في أيام التشريق على الجدي * واذا تأخر عن أيام التشريق صار فائتاً ولزم القضاء (ح) * وأما السبعة فأول ونسها بالرجوع الى الوطن * وهل يجوز في الطريق فيه وجهان * وقيل المراد به الرجوع الى مكة * وقيل الفراغ

قصد النسك فاذا عن له النسك فيقاته من حيث عن له * والأحب أن يحرم من أول جزء من الميقات * وان أحرم من آخره فلا بأس * ولو حاذي ميقاتاً فيقاته عند المحاذاة اذ المقصود مقدار البعد عن مكة * وان جاء من ناحية لم تحاذ ميقاتاً ولا مرّ به أحرم من مرحلتين فانه أقل المواقيت وهو ذات عرق * ومهما جاوز ميقاتاً غير محرم فهو مسيء وعليه الدم * ويسقط عنه بأن يعود الى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر * وان عاد بعد دخول مكة لم يسقط * وان كان بينهما فوجهان * ثم ينبغي أن يعود أولاً ثم يحرم من الميقات * فان أحرم ثم عاد محرماً ففي سقوط الدم وجهان * ولو أحرم قبل الميقات كان أحب * أما العمرة فيمقاتها ميقات الحج الا في حق المسكين والمقيم بها * فان عليهم الخروج الى طرف الحل ولو بخطوة في ابتداء الاحرام * فان لم يفعل لم يعتد بعمرته على أحد القولين لانه لم يجمع بين الحل والحرم * والحاج بوقوف عرفة جامع بينهما * وأفضل البقاع لاحرام العمرة الجمرات ثم التمتع ثم الحديبية

﴿ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول ﴾ في وجوه أداء النسكين * وهو ثلاثة * (الاول) الافراد وهو أن يأتي بالحج مفرداً من ميقاته وبالعمرة مفردة من ميقاتها * (الثاني) القران وهو أن يحرم بهما جميعاً فيتحد الميقات والفعل (ح) وتندرج العمرة تحت الحج * ولو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليه قبل الطواف كان قارناً * وان كان بعده لعاذخاله * ولو أدخل العمرة على الحج لم يصح في أحد القولين لانه لا يتغير الاحرام بعد انعقاده * (الثالث) التمتع وهو أن يفرد العمرة ثم لحج ولكن يتحد الميقات اذا تحرّم بالحج من جوف مكة * وله ستة شروط

فهو كما لو أحرم مفصلاً ثم نسي ما أحرم به * والقول الجديد أنه لا يؤخذ بغلبة الظن اجتهداً لكن يبنى على اليقين فيجعل نفسه فارناً فتبرأ ذمته عن الحج يتيقن * وكذا عن العمرة إلا إذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على الحج فإنه يَحْتَمِلُ أنه وقع الآن كذلك * وقيل النسيان عذر في جواز ادخال العمرة على الحج * فإن قلنا * يبرأ عن العمرة فعليه دم القران والا فلا * وإن طاف أولاً ثم شك فيمتنع ادخال الحج لو كان معتمراً فطريقه أن يسمى ويحلق ويبتدئ إحرامه بالحج وبتمه فيبرأ عن الحج يتيقن لأنه إن كان حاجاً فغايته حلق في غير أوامره وفيه دم * وإن كان معتمراً فقد تحلل ثم حج وعابه دم التمتع فالدم لازم بكل حال * ولا يضره السك في الجهة فإن التمتع ليس بشرط في نية الكفارات

الفصل الثاني في سنن الاحرام * وهي خمسة * الاولى * الفصل تنظفاً حتى يسن للحائض والنفساء * ويتسل الحاج لسبعة مواطن * للاحرام * ودخول مكة * والوقوف بعرفة * وبزدلفة * ولرمي الجمرات الثلاث لأن الناس يجتمعون في هذه الاوقات * الثانية التطيب للاحرام * ولا بأس بطيب له جرم (ح) وفي تطيب ثوب الاحرام قصداً له خلاف * لأنه ربما ينزع فيكون عند اللبس كالمستأنف * فإن اتفق ذلك ففي وجوب التسمية وجهان * ويستحب خضاب المرأة تعميماً لليد لا نظريفاً * الثالثة * أن يتجرد عن الخيط في ازار ورداء أبيضين ونعائين * الرابعة * أن يصلي ركعتي الاحرام ثم يلي حيث تتبعته به دابته * وفي القديم بحيث يتحلل عن الصلاة * الخامسة * أن يلبي عند النية ويجددها عند كل صعود وهبوط وحدوث حادث وفي مسجد مكة ومني وعرفات * وفيما عداها من المساجد قولان * وفي حال الطواف

عن الحج * ثم اذا فات الثلاثة قضى عشرة أيام * ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع الفرق في الاداء * فان لم يفعل ففي صحة اليوم الرابع عن هذه الجهة قولان * فان قلنا لا يصح (و) صح ما بعده * وجعل اليوم الرابع كالفطار المتخلل * وان وجد الهدي بعد الشروع في الصوم لم يلزمه * ولو وجد قبل الشروع وبعد الاحرام بالحج يني على أن العبدة في الكفارات بحالة الاداء أو بحالة الوجوب * ولو مات المتمتع قبل الفراغ من الحج سقط عنه الدم على أحد القولين نظراً الى الآخر * ولو مات بعد الفراغ أخرج من تركته فان مات معسراً صام عنه ولية أو فدى كل يوم بمد كما في رمضان * وقيل انه يرجع ههنا الى الاصل وهو الدم

— الباب الثاني في أعمال الحج * وفيه أحد عشر فصلاً —

الفصل الاول في الاحرام * وينعقد بمجرد النية (ح) من غير تلبية * وان أحرم مطلقاً ثم عين بحج أو عمرة أو قران فله ذلك * الا أن يحرم قبل أشهر الحج ثم يعين للحج أو يدخل عليه الحج بعد الأشهر فانه لا يجوز (و) ولو أهل عمرو باهلال كاهلال زيد صح * فان كان احرام زيد منفصلاً أو مطلقاً كان احرام عمرو كذلك * وان كان زيد أطلق أولاً ثم فصله قبل احرام عمرو نزل احرام عمرو على المطلق نظراً الى الاول أو على المنفصل نظراً الى الآخريه وجهان * ولو لم يكن زيد محرماً بقي احرامه مطلقاً الا اذا عرف أنه غير محرم * فان عرف موته انعقد لعمرو احرام مطلقاً على أظهر الوجهين ولغت الاضافة فانه نص في الأم انه لو أحرم عن مستأجرين تعارضاً وانعقد عن الاجير * وكذا لو أحرم عن نفسه وعن المستأجر تساقطت الاضافتان ولقى الاحرام عن الاجير * ولو مات زيد بعد الاحرام أو عسر مراجعته

بشرط في اجزاء الطواف على الصحيح * أما سنن الطواف فهي خمس * الأولى * أن يطوف ماشياً لا راكباً * وإنما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهر ليستفتي * الثانية * تقبيل الحجر الأسود * ومس الركن اليماني باليد * فإن منعت الزحمة عن التقبيل اقتصر على المس والاشارة * وبستحب ذلك في آخر كل شوط * وفي الأوتار أكد * الثالثة الدعاء * وهو أن يقول عند ابتداء الطواف بسم الله وبالله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام * الرابعة * الرمل في الاشواط الثلاثة الاول والهيئة في الاربعة الاخيرة * وذلك في طواف القدوم فقط على قول * وفي طواف بعده سعي فقط على قول * وان ترك الرمل أولاً لم يقضه آخرأ اذ تفوت به السكينة * ولو تعذر الرمل مع القرب للزحمة فالبعد أولى * ولو تعذر لزحمة النساء فالسكينة أولى * وليقل في الرمل اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً * الخامسة * الاضطباع في كل طواف فيه رمل وهو ان يجعل وسط ازاره في ابطنه اليميني ويجمع طرفيه على عاتقه الايسر ثم يديه الى آخر الطواف في قول والي آخر السعي في قول * فرع * لو طاف المحرم بالصبي الذي أحرم عنه أجزاء عن الصبي الا اذا لم يكن قد طاف عن نفسه فان الحامل أولى به فينصرف اليه ولا يكفيهما طواف واحد بخلاف ما اذا حمل صبيين وطاف بهما فانه كفى الصبيين طواف واحد كراكين على دابة

* الفصل الخامس في السعي * ومن فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من باب الصفا وورقي على الصفا مقدار قامة حتى يقع بصره على الكعبة ويدعو ثم يمشي الى المروة ويرقا فيه ويدعو * ويسرع في المشي اذا بقي بينه وبين الميل الاخضر

ويستحب رفع الصوت بها الا للنساء

﴿الفصل الثالث في سنن دخول مكة﴾ * وهي أن يفتسل بذي طوى * ويدخل مكة من ثنية كداء * ويخرج من ثنية كدى وإذا وقع بصره على الكعبة قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً * ثم يدخل البيت من باب بني شيبه فيؤم الركن الاسود * ويتدئ طواف القدوم * وكل من دخل مكة غير مرید نسكاً لم يلزمه (ح) الاحرام على أظهر القولين ولكنه يستحب كتحية المسجد

﴿الفصل الرابع في الطواف﴾ * وواجباته ستة ﴿الاول﴾ شرائط الصلاة من طهارة الحدث والخبث وستر المورة الا أنه يباح فيه الكلام ﴿الثاني﴾ الترتيب (ح) وهو أن يجعل البيت على يساره ويتدئ بالحجر الاسود * ولو جعله على يمينه لم يصح * ولو استقبله بوجهه فيه تردد * ولو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بذلك الشوط الي أن ينتهي الي أول الحجر فنه يبدأ الاحتساب * ولو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف فيه وجهان ﴿الثالث﴾ أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت فلا يمشى على شاذروان البيت ولا في داخل محوط الحجر * فان سنة أذرع منه من البيت * ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح (ح) لان معظم بدنه خارج ﴿الرابع﴾ أن يطوف داخل المسجد ولو في أخرياتها وعلى سطوحها وأروقها فلو طاف بالمسجد لم يجز ﴿الخامس﴾ رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح (ح) ﴿السادس﴾ ركعتان عقيب الطواف مشروعتان وليستا من الاركان وفي وجوبهما قولان * وليس لتركها جبران لانه لا يفوت اذ الموالاة ليس

منى بعد طلوع الشمس رموا سبع حصيات الى الجمرة الثالثة وكبروا مع كل
حصاة بدلا عن التلبية * ثم يلقون وينحرون ويمودون الى مكة لطواف
الركن * ثم يمودون الى منى لارمى في أيام التثريق * ولا يجزئ بالان يحصل
أحدهما بطواف الزيارة والآخر بالرمي * وأيهما قدم أو أخر فلا بأس * ويحل
بين التحللين اللبس والقلم * ولا يحل الجماع * وفي التطيب والنكاح والامس
وفل الصيد قولان * وان جعلنا الحلق نسكاً صارت الاسباب ثلاثة فلا
يحصل أحد التحللين الا باثنين أي اثنين كانا * ويدخل وقت التحلل بانتصاف
(ح م) لبله النحر * ووقت فضيلته بطلوع الفجر يوم النحر * وفي ككون
الحلق نسكاً قولان * ولا خلاف أنه مستحب يلزم بالنذر * فان جعل نسكاً
جاز (م ح) البداءة به في أسباب التحلل * وفسدت العمرة بالجماع قبل
الحلق لان التحلل لم يتم دونه * واذا تركه لم ينجبر بالدم لان تداركه ممكن * فان
لم يكن على رأسه شعر فيسحب (ح) اصرار موسى على الرأس * ولا يتم
هذا النسك بأقل من حلق ثلاث (م ح) شعرات من الرأس * ويقوم
التقصير والتتف والاحراق مقام الحلق الا اذا نذر الحلق * ولا حلق على
المرأة * وبسحب لها التفصير

الفصل الثامن في المبيت والمبيت بمزدلفة ليلة العبد وبمنى ثلاث
للال بعده نسك * وفي وجوبه قولان * فان قلنا انه واجب فنجبر بالدم
(ح) * وفي قدر الدم قولان * أحدهما دم واحد لجميع * والثاني دم لمزدلفة ودم
لليالي منى * والرمي ومجاوزه الميقات مجبوران بالدم قولاً واحداً * والطواف
والسعي والوقوف والحلق لا تجبر بالدم قولاً واحداً فانها أركان * والمبيت
وطواف الوداع والجمع بين الليل والنهار بعرفة فيها قولان * ولادم على من

المعلق بفناء المسجد نحو ستة أذرع الي أن يحاذي الميلىن الاخضرين ثم يعود الي الهيئة * والترقي والدعاء وسرعة المشي سنن * ولكن وقوع السمي بعد طواف ما شرط * فلا يصح الابتداء به * فان نسي بعد طواف القدوم لا يستحب الاعادة بعده ولا يشترط فيه الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف

﴿ الفصل السادس في الوقوف بعرفة ﴾ والمستحب أن يخطب الامام اليوم السابع من ذي الحجة بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ويأمرهم بالندو الى منى ويخبرهم بمناسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة بمنى ثم يخطب بعد الزوال بعرفة خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم الي الثانية ويبدأ المؤذن بالاذان حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن * ثم يصلي الظهر والعصر جميعاً * ثم يقبلون على الدعاء الى وقت الغروب ويفيضون بعد الغروب الى مزدلفة يصلون بها المغرب والعشاء * والواجب من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو في النوم (و) وان سارت به دابته * ولا يكفي حضور المنعني عليه * ووقت الوقوف من زوال يوم عرفة الي طلوع الفجر من يوم العيد * ولو أنشأ الاحرام ليلة العيد جاز (و) لان الحج عرفة ووقته باق * وقيل لا يجوز الا بالنهار * ولو فارق عرفة نهراً ولم يكن حاضراً عند الغروب ولا عاد بالليل تداركاً في وجوب الدم قولان * حاصلهما أن الجمع بين الليل والنهار هل هو واجب * ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا في الهلال فلا قضاء * ولو وقفوا اليوم الثامن فوجهان لان هذا الغلط نادر

﴿ الفصل السابع في أسباب التحلل ﴾ فاذا جمع الحجيج بين المغرب والعشاء بمزدلفة باتوا بها * ثم ارتحلوا عند الفجر فاذا انتهوا الي المشعر الحرام وقفوا ودعوا وهذه سنة * ثم يتجاوزونه الى وادى محسر فيسرعون بالمشي فاذا وافوا

* والثاني وظيفة جرة * والثالث ثلاث حصيات

﴿ الفصل العاشر في طواف الوداع ﴾ وهو مشروع اذا لم يبق شغل وتم التحلل * فلو عرج بعده على شغل بطل الا في شد الرحال فقيه زرد * وفي كونه مجبوراً بالدم قولان * ولا يجب على غير الحاج * ومهما انصرف قبل مجاوزة مسافة القصر وتدارك جاز * والمائض لا يلزمها الدم بترك طواف الوداع * فان طهرت قبل مسافة القصر لم يلزمها العود بخلاف المقصر بالترك * وقيل في المسئلة قولان بالنقل والتخريج حاصلهما أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو مجاوزة مسافة القصر

﴿ الفصل الحادي عشر في حكم الصبي ﴾ وللولي أن يحرم عن الصبي الذي لم يميز (ح) ويحضره المواقف فيحصل الحج للصبي نفلاً * وللام ذلك أيضاً وفي القيم وجهان * وهل للولي أن يحرم عن المميز فيه وجهان * والمميز يحرم باذن الولي * ولو استقل لم ينعقد على أحد الوجهين * أما المميز فينعاطي الاعمال بنفسه * وما يزيد من نفقة السفر على الولي أو الصبي فيه وجهان * ولوازم المحظورات لم تجب على أحد الوجهين نظراً له فان أوجب فعل الولي أو الصبي فيه وجهان * ويفسد حجه بالجماع * وفي لزوم القضاء خلاف مررب على البدنية وأولى بأن لا يجب لانها عبادة بدنية * فان أوجب لم يصح من الصبي على أحد الوجهين لكونه فرضاً * فاذا بلغ لزمه القضاء بعد الفراغ عن فرض الاسلام * وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف (ح) وقع عن حجة الاسلام فان كان قد سمي قبله لزمه الاعادة في أصح الوجهين * وهل يلزمه دم بنقصان احرامه اذا وقع في الصبي فلولان * وعنق العبد في الحج كبلوغ الصبي * ولو طيب الولي الصبي فالفدية على الولي * الا اذا قصد المداواة فيكون

ترك المبيت بمنزلة كرامة الابل وأهل سقاية العباس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة النحر * وفي الحاق غير هذه الاعذار بها وجهان

﴿ الفصل التاسع في الرمي ﴾ وهو من الأبعاض المجبورة بالدم وهو رمي سبعين حصاة * سبعة يوم النحر الى جرة العقبة * واحد عشر حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث جمرات * ومن نفر في النفر الاول سقط عنه رمي اليوم الاخير ومبيت تلك الليلة فان غربت الشمس عليه بمنى لزمه المبيت والرمي * ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والغروب * وهل يتماضي الى الفجر فيه وجهان * ولا يجزئ الا رمي الحجر * فأما رمي الزرينخ والاثمد والجواهر المنطبعة فلا * وفي الفيروزج والياقوت خلاف * ويتبع اسم الرمي فلا يكفي الوضع * ولو انصدم بمحل في الطريق فلا بأس * ولو وقع في الحمل فنفضه صاحبه فلا يجزئ * ولو رمي حجرين معاً فرمية واحدة وان تلاحتا في الوقوع * ولو أتبع الحجر الحجر فرميتان وان تساويا (و) في الوقوع * والعاجز يستنيب في الرمي اذا كان لا يزول عجزه وقت الرمي * فلو أغمى عليه لم ينزل نائبه لانه زيادة في العجز * ولو ترك رمي يوم في تداركها في بقية أيام التشريق قولان * فان قلنا يتدارك في كونه أداء قولان * فان قلنا أداء تأقت بما بعد الزوال وكان التوزيع على الايام مستحجاً * ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان * فلو ابتدأ بالجمرة الاخيرة لم يجزه بل يبدأ بالجمرة الاولى ويختم بجمرة العقبة * وفي وجوب تقديم القضاء على الاداء قولان * ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول * ويلزمه أربعة دماء في قول لو طيفه كل يوم دم * وفي قول دمان دم لجمرة العقبة ودم لا يام منى * وفي أقل ما يكمل به الدم ثلاثة أوجه * أحدها وظيفة يوم

الورد والبنفسج وجهان . والبان ودهنه ليس بطيب . واذا تناول الحبيص
المزغر فانصبغ لسانه لزمته القدية بدلالة اللون على بقاء الرائحة . واذا بطل
رائحة الطيب فلا يحرم استعمال جرمه على الصحيح كما ورد اذا وقع في ماء
وانعق . ومعني الاستعمال الصاق الطيب بالبدن أو الثوب . فان عبق به
الريح دون العين مجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجمر ساكنوه فلا فدية
* ولو احتوى على جمرة لزمته القدية . ولو مس جرم العود فان عبق به
رائحته فقولان * ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا فدية . وان
حملة في فارة غير مشقوقة فوجهان * ولو طيب فراشه ونام عليه حرم . وأما
القصد فلا حتراز به عن الناس اذ لا فدية عليه * وكذا اذا جهل كون الطيب
محرمًا . ولو علم أنه طيب ولم يعلم أنه يعبق به لزمته القدية . ولو ألقى عليه
الريح طيباً فليبادر الي نسله فان تواني لزمته القدية . النوع الثالث : ترجيل
شعر الرأس والاحبة بالدهن . وجب للقدية ولو دهن الاصلع رأسه فلا شيء
عليه . وان كان الشعر عذافاً فوجهان . ولا يكره في الجديد الغسل ولا غسل
الشعر بالسدر والحطاسي . ولا بأس بالاكحال اذا لم يكن فيه طيب . وفي
الحاق الحضاب للشعر بالترجيل تردد . النوع الرابع : التنظيف بالحاق . وفي
معناه القلم . وتجب به الذب عنه سواء أبان الشعر باحراق أو ننف أو غسبه من
رأسه أو من البدن . ولو فطع بد نفسه وعلبه شعرات فلا فدية . وار امشط
لحيته فانتنفت شعرات لزمته القدية . وان شك في أنه كان منسللاً فانفصل
أو انتفت بالمشط ففي القدية قولان لما رذله السبب الظاهر أصل البراءة .
وبكامل الدم في ثلاث شعرات . وفيه احد مد في قول . ودرهم في قول .
وثالث دم في قول * ودم كامل في قول . وان حلق بسبب الاذى جاز ولزم

كاستعمال الصبي على أحد الوجهين

﴿ الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة * وهي سبعة أنواع ﴾ -

﴿ النوع الاول اللبس ﴾ ويحرم على المحرم أن يستر رأسه بما يعد ساترا من خرقة أو ازار أو عمامة * ولو توسد بوسادة أو استظل بالمحمل أو انفس في ماء فلا بأس * ولو وضع زنبيلاً على رأسه أو حملاً فقيه قولان * ولو طين رأسه فقيه احتمال * ولو شد خيطاً على رأسه لم يضر بخلاف العصابة * وأقل ما يلزم الفدية أن يستر مقداراً بقصد ستره لعرض شجة أو غيرها * أما سائر البدن فله ستره لكن لا يلبس المخيط الذي أحاطته الحياطة كالقميص * أو النسج كالدرع * أو العقد كجبة اللبد * ولو ارتدى بقميص أو جبة فلا بأس * وكذا إذا التحف نائماً * ولو لبس القباء لزمه الفدية وإن لم يدخل اليد في الكم ولا بأس بمقدار ازار بتكة تدخل في حبرة * ولا بالهميان والمنطقة * ولا بلف الازار على الساق * أما المرأة فاحرامها على وجهها وكفيها فقط * ولها أن تستتر بثوب متجاف عن الوجه واقع بازائه هذا في غير المعذور * أما المعذور بحر أو برد فله اللبس ولكن يلزمه الفدية * وإن لم يجد الا سراويل ولو فتقه لم يتأت منه ازار فليلبس ولا فدية عليه للخبر * وكذا إذا قطع الخف أسفل الكعبين * واستنار ظهر القدم به كاستناره بشارك النعل * وليس للرجل لبس القفازين في اليدين * وللمرأة ذلك في أصح القولين * وإن اتخذ للحجته خريطة ففي الحاقه بالقفازين تردد * النوع الثاني التطيب ﴾ وتجب الفدية باستعمال الطيب قصداً * والطيب كل ما يقصد به رائحة كالزعفران والورس والورد والرجس والبنفسج والريحان الفارسي * دون الفواكه كالآترج والسفرجل والادوية كالقرنفل والدارصيني وأزهار البوادي كالقيصوم * وفي دهن

والماسة* وكل ما ينقض الطهارة منها يوجب القدية أنزل أو لم ينزل (م)*
ولا تجب البدنة إلا بالجماع* وأما النكاح والانكاح لا ينعقدان من المحرم
(ح) ولا فدية فيه* فإن قيل* فلو باشر هذه المحظورات كلها فهل يتداخل
الواجب* قلنا* إن اختلف الجنس كالاستهلاك والاستمتاع لم يتداخل*
وان اختلف النوع في الاستهلاك كالقلم والحلق لم يتداخل أيضاً* وجزاء
الصيود لا يتداخل* وان اتحد النوع والزمان في الاستمتاع تداخل* كما اذا
لبس العمامة والسر اويل والحف على التواتر المعتاد فيكفيه دم واحد* وان
تخلله زمان فاصل فتولان في الاتحاد* ومهما تخلل الكفيرة تعدد* وان اختلف
النوع في الاستمتاع كالطيب واللبس فالاصح التعدد* وان كان العذر شاملاً
كما اذا حلق وتطيب بسبب شجة أو تطيب مراراً بسبب مرض واحد ففي
التداخل وجهان* ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات وقلنا لا أثر
لتفريق الزمان فالواجب دم والا فثلاثة دراهم على قول* أو ثلاثة أمداد على
قول* النوع السابع* اتلاف الصيد* ويحرم بالحرم والاحرام كل صيد ما كول
ليس مائياً من غير فرق بين أن يكون مستأنساً (م) أو وحشياً مملوكاً أو
مباحاً (م)* ويحرم التعرض لأجزائه وليبضه* وما ليس ما كولا فلا جزاء
فيه (ح) الا اذا كان تولد من ما كول وغير ما كول* وصيد البحر حلال* ويضمن
هذا الصيد بالمباشرة والسبب واليد* والسبب كنصب شبكة أو إرسال كلب أو
انحلال رباطه بنوع تقصير في ربطه أو تنفير صيد حتى يتعثر قبل سكون نفاره
وكل ذلك يوجب الضمان اذا أفضي الى التلف* ولو حفر المحرم بئراً في ملكه لم
يضمن ما يتردي فيه* ولو حفر في الحرم فوجهان* ولو أرسل كلباً حيث
لا صيد فعرض صيد في الضمان وجهان* ولو دل حلالاً على صيد عصي

الفدية * وان نبتت شعرة في داخل الجفن فلا فدية في نبتها لانه مؤذ بنفسه كالصيد الصائل * والنسيان لا يكون عذراً في الحلق والاتلافات على أظهر القولين * ولو حلق الحلال شعر الحرام باذنه فالفدية على الحرام * وان كان مكرهاً فعلي الحلال * وان كان ساكتاً فقولان * النوع الخامس الجماع * ونتيجته الفساد والقضاء والكفارة * وانما يفسد بالجماع قبل التحليل (ح) وفيما بينهما فلا * وفي العمرة قبل السعي الا اذا قلنا الحلق نسك فيفسد قبل الحلق * وليس للعمرة الا تحلل واحداً * ثم يجب المضي في فاسدها باتمام ما كان تمة لولا الافساد * ثم عليه بدنة ان أفسد * وان كان بين التحليل فشاة * وقيل بدنة * وقيل لا يجب شيء * والجماع الثاني بعد الافساد فيه شاة * وقيل بدنة * وقيل لا شيء بل يتداخل * ثم اذا أتم الفاسد يلزمه القضاء * ويتأدي بالقضاء ما كان يتأدي بالاداء من فرض اسلام أو غيره * فان كان تطوعاً فيجب القضاء ولا يتأدي به غير التطوع * وفي وجوب القضاء على الفور وجهان * وكذا في الكفارة وقضاء الصوم اذا وجبا بعدوان * وان كان بسبب مباح فلا يضيق * وقضاء الصلاة المتروكة عمداً على الفور لتعلق القتل به * واذا أحرم من مكان لزمه في القضاء أن يحرم من ذلك المكان * ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل له التأخير * ولو أفسد القارن ففي لزوم دم القران وجهان * وتفتت العمرة بفساد القران * وهل تفتت بفوات الحج في القران فيه وجهان * ووجه الفرق أن التحلل عن القاءت باعمال العمرة * والجماع دائر بين الاستمتاع والاستهلاكات * فان ألحق بالاستمتاع كان النسيان عذراً فيه * ويفسد الحج بالردة طالت أو قصرت * فلو عاد الى الاسلام لم يلزم المضي في الفاسد على أحد الوجهين لان الردة محبطة * النوع السادس * مقدمات الجماع كالقبلة

حاملًا أخرج طعاماً بقيمة شاة حامل حتي لا تقوت فضيلة الحمل بالذبح * وقيل
 يذبح شاة حائلاً بقيمة الحامل * وان ألفت الظبية جنينا مينا فليس فيه الا
 ما ينقص من الام * وان انفصل حياً ثم مات فعليه جزاؤه * وان جرح ظيئاً
 فنقص من قيمته العشر فعليه الطعام بعشر ثمن شاة كيلا يحتاج الي التجزئة
 وقيل عشر شاة * ولو أزم من صيداً فتمام جزائه * فان قتله غيره فعليه جزاؤه
 معيياً * ولو أبطل قوة المشي وال الطيران من النعامة في تعدد الجزاء وجهان
 * واذا اكل من لحم صيد ذبحه غيره حل له الا اذا صيد له (ح) أو صيد
 بدلالته فلا يحل له الاكل منه * فان اكل في وجوب الجزاء قولان * ولو
 أكل من صيد ذبحه لم يتكرر الجزاء (ح) بالاكل * ولو اشترك المحرمون
 في قتل صيد واحد أو قتل القارن صيداً أو قتل المحرم صيداً حرمياً اتحد (ح)
 الجزاء لاتحاد المتلف * والسبب الثاني للتحريم الحرمة * وجزاؤه كجزاء الاحرام
 (ح) * ويجب على من رمي من الحل الي الحرم أو بالعكس * ولو قطع السهم في
 مروره هواء طرف الحرم فوجهان * ولو تحطى الكلب طرف الحرم فلا جزاء
 اذا لم يكن له طريق سواء * ولو أخذ حمامة في الحل فهلك فرخها في الحرم أو
 بالعكس ضمن الفرخ * ونبات الحرم أيضاً يحرم قطعه أعني ما ينبت بنفسه
 دون ما يستنبت * ويستثنى عنه الاذخر لحاجة السقوف * ولو اخنيلي
 الحشيش للبهائم جاز (ح) على أحد الوجهين * كما لو سرّ حفافيه * ولو استنبت
 ما ينبت أو نبت ما يستنبت كان النظر الي الجنس (و) لا الي الحال حتي لو نقل
 أراكاً حرمياً وغرسه في الحل لم يقطع حكم الحرم * ثم في قطع الشجرة
 الكبيرة بقرة (م ح) * وفي الصغيرة شاة (م ح) * وفيما دونهما القيمة
 كما في الصيد * وفي القديم لا يجب (ح) في النبات ضمان * ويلحق حرم المدينة

ولا جزاء عليه * وفي تحريم الاكل عليه منه قولان * وما ذبحه بنفسه فأكله حرام عليه * وهل هو ميتة في حق غيره فيه قولان * وكذا صيد الحرم * وأثبت اليد عليه سبب الضمان * الا اذا كان في بده فألحرم ففي لزوم رفع اليد قولان * فان قلنا يلزم ففي زوال ملكه قولان * وان قلنا لا يلزم فلو قتله ضمن لانه ابتداء اتلاف * ولو اشترى صيداً وفلنا ان الاحرام لا يقطع دوام الملك ففيه قولان كما في العبد المسلم * والصحيح انه يرث ثم يزول ملكه * وان أخذ صيداً ليدأويه كان ودية (ح) * والناسي كالعالم في الجزاء لافي الاثم * ولو صال عليه صيد فلا ضمان في دفعه * ولو أكله في مخمصة ضمن * ولو عمت الجراد المسالك فتخطاه الحرم ففيه وجهان * النظر الثاني في الجزاء * فالواجب في الصيد مثله من النعم (ح) أو طعام بمثل قيمة النعم * أو صيام يعدل الطعام كل يوم مد * فان أنكر مد كل وهو على التخبير فان لم يكن مثلياً كالصافير وغيرها فقد رقيته طعاماً أو عدل ذلك صياماً والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف * وفي قيمة النعم بمحل مكة لانه محل ذبحه * والمثلي كالنعامة ففيه بدنة * وفي سمار الوحش بقرة * وفي الضبع كبش * وفي الارنب عناق * وفي الطي عنز * وفي اليربوع جفرة * وفي الصغير صغير * ويحكم بالمائلة عدلان * فان كان القاتل أحدهما وهو مخطئ غير فاسق ففي جوازه وجهان * وفي الحمام شاة * وفي معناه القمري والقواخت وكل ما عب وهدر * وما دونه فيه القيمة * وما فوّه فيه قولان * أحدها القيمة قياساً * والثاني الحاقه بالحمام * فروع * يجوز مقابلة المريض بالمريض * وفي مقابلة الذكر بالانثى مع التساوي في اللحم والقيمة ثلاثة أقوال * في الثالث تؤخذ الانثى عن الذكر كما في الزكاة بخلاف عكسه * ولو قتل خلية

فلزوج مباشرتها والاثم عليها ٥ الخامس ٥ للأبوين منع الولد من التطوع بالحج ٥ ومن القرض على أحد الوجهين ٥ السادس ٥ لمستحق الدين منع المحرم الموسر من الخروج ٥ وليس له التحلل بل عليه الاداء ٥ فان كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً لم يمنع من الخروج ٥ فأما من فاته الوقوف بدرة بنوم أو سبب فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة ويلزمه القضاء ودم التواتر ٥ بخلاف المحصر فإنه معذور ٥ فلو أحصر فاختار طريقاً أطول فقائه أو صابر الاحرام على مكانه توقفاً لزال الاحصار فقائه في القضاء فولان اتركب السبب من الاحصار والقوات ٥ ولو صد بعد الوقوف عن لقاء البيت لم يجب القضاء على الصحيح (و) كما قبل الوقوف ٥ والمتمكن من لقاء البيت اذا صد من عرفة ففي وجوب القضاء عليه قولان

٥٥ الباب الثاني في الدماء ٥ وفيه فصلان ٥٥

٥ الفصل الاول ٥ في أبدالها وهي أنواع الاول دم النمتع وهو دم ترتيب وتقدير كما في القرآن وفي معناه دم القوات والقران ٥ الثاني ٥ جزاء الصيد وهو دم تعديل وتخيير (و) في نص القرآن ٥ الثالث ٥ دم الحلق وهو دم تخيير وتقدير اذ تخيير بين شاة وثلاثة أصع من طعام كل صاع أربعة أمداد بطعمه سنة مساكين ٥ وبين صيام ثلاثة أيام فهذه الثلاث منه ووص عليها الرابع ٥ الواجبات المجبورة بالدم فيها دم تعديل وترتيب ٥ وفيل انه كدم التمتع في التقدير أيضاً ٥ الخامس ٥ الاستمناعات كالذي وب والابس ومنه دمات الجماع فيه دم ترتيب وتعديل ٥ وفيه قول آخر انه دم تخيير نسبها بالحلق ٥ وفيل انه دم تقدير أيضاً تماماً للنسب ٥ وأما القسم من دم الجماع ٥ السادس ٥ دم الجماع ٥ وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من النعم فان عجز قوم البدنة دراهم

بمكة في التحريم * وفي الضمان وجهان * أحدهما لا * اذورد ، فيه سلب ثياب الصائد فهو جزاؤه * ثم السلب للسالب * وقيل انه لبيت المال * وقيل انه يفرق على محاويج المدينة * وإنما يستحق السلب اذا اصطاد أو أتلف (و) * والشجر والصيد في السلب سواء وورد النهى عن صيد وج الطائف ونباتها * وهو نهي كراهية يوجب تأديباً لآماننا

القسم الثالث من كتاب الحج في اللواحق * وفيه بابان :

الاول في موانع الحج :

وهي ستة : الاول : الاحصار وهو مبيح للتحلل مهما احتاج في الدفع الى قتال أو بذل مال * وان كانوا كفاراً وجب القتال الا اذا زادوا على الضعف * ولو أحاط العدو من الجوانب لم يتحلل على قول لانه لا يريح منه التحلل كما لا يتحلل بالمرض (ح) * ولو شرط التحلل عند المرض ففي جواز التحلل قولان * وتحلل المحصر هل يقف على اراثة دم الاحصار (ح) فيه قولان * فان كان معسراً وقتلنا ان الصوم بدل ففي توقفه القولان المرتبان * وأولى بأن لا يتوقف لان الصوم طويل * ولا يشترط (ح) بعث الدم الى الحرم * واذا قلنا لا يتوقف فيتحلل بالخلق أو بنية التحلل * ولا قضاء (ح) على المحصر الثاني : لو حبس السلطان شخصاً أو شردمة من الحجيج فهو كلاحصار العام * وقيل فيه قولان * وقيل يجوز التحلل والقولان في وجوب القضاء الثالث : الرق فليسبذ منع عبده ان أحرم بغير اذنه * واذا منع تحلل كالمحصر الرابع : الزوجية * وفي منع الزوج زوجته من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت ففي المنع قولان مرتبان * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحللت كالمحصر * فان لم تفعل

فللزواج

النكاح فإنه لا يجري مغافضة^(٣) * وينعقد البيع بالكناية مع النية على الأصح كالكتابة والخلع * بخلاف النكاح فإنه مقيد بقيد الشهادة * الركن الثاني * العاقد وشرطه التكليف فلا عبارة لصبي (ح م) ولا مجنون باذن الولي ودون اذنه * وكذلك لا يفيد قبضها الملك في الهبة * ولا تعين الحق في استيفاء الدين ويعتمد اخباره عن الاذن عند فتح الباب * والملك عند ايصال الهدية على الأصح * أما اسلام العاقد فلا يشترط الا اسلام المشتري في شراء العبد المسلم والمصحف (ح) على أصح القولين دفعا للذل * ويصح شراء الكافر أباه المسلم على أصح الوجهين * وكذلك كل شراء يستعقب العتاقة * ويصح استئجاره وارتهائه للعبد المسلم على أقس الوجهين * لأنه لا ملك فيه كالأجارة والإيداع عنده * ولا يمنع من الرد بالعيب * وإن كان يتضمن انقلاب العبد المسلم الى الكافر على أظهر المذهبين لأن الملك فيه فوري كما في الارث * ولو أسلم عبد كافر لكافر طولب ببيعه * فإن أعنق أو أزال الملك عنه بجهة كفى * وتكفي الكتابة على أسد الوجهين * ولا تكفي الحيلولة والاجارة وفاقا الا في المستولدة لأن الاعتاق تخسير والبيع ممنوع (و) * ثم يستكسب بعد الحيلولة لاجله * ولو مات الكافر قبل البيع بيع على وارثه * الركن الثالث المعقود عليه * وشرائطه خمسة * أن يكون طاهرا * منفعا به * مملوكا للعاقد * مقدورا على تسليمه * معلوما * الاول * الطهارة فلا يجوز بيع السرجين (م ح) والكلب (م ح) والخنزير والاعيان النجسه * كما لا يجوز بيع الحمر والعذرة والجنفة وفاقا وإن كان فيها منفعة * والدهن اذا نجس بملافة النجاسة صح بيعه (م) وباز استصباحه على أظهر القولين * الثاني المنفعة * وبيع

(٣) (قوله مغافضة) المغافضة الاحد على غيره اهـ

والدراهم طعاماً والطعام صياماً * فهو دم تعديل وترتيب * وقيل انه دم
تخيير كالخلق * وقيل بين البدنة والبقرة والشاة أيضاً ترتيب (السابع) الجماع
الثاني أو بين التحليلين ان قلنا فيه شاة فهو كالقبلة * وان قلنا بدنة فكالجماع
الاول (الثامن) دم التحلل بالاحصار وهو شاة فان عجز فلا بدل له في قول
* وفي قول بدله كدم التمتع * وفي قول كدم الحلق * وفي قول كدم
الواجبات المجبورة

(الفصل الثاني) في مكان اراقة الدماء وزمانها * ولا تختص دماء المحظورات
والجبرانات بزمان بعد جريان سببها بخلاف دم الضحايا * ودم القوات يراق
في الحجة القائئة * أو في الحجة المقضية فيه قولان * وأما المكان فيختص (ح)
جواز الاراقة بالحرم * والافضل في الحج مني * وفي العمرة عند المروة لانها
محل تحللها * وقيل لو ذبح على طرف الحرم جاز * وقيل ما زام بسبب مباح
لا يختص بمكان * واختتم الكتاب بمعنى الايام المعلومات وهي العشر الاول
من ذي الحجة وفيها الناسك * والمعدودات فهي أيام التشريق وفيها المسددا
والضحايا والله أعلم بالصواب

— كُتَابُ الْبَيْعِ وَالنَّظَرِ فِي خَمْسَةِ أَطْرَافٍ —

(الاول في صحته وفساده * وفيه أربعة أبواب)

— الْبَابُ الْاَوَّلُ فِي أَرْكَانِهِ —

وهي ثلاثة (الاول) الصيغة وهو الايجاب والقبول * اعتبروا للدلالة على
الرضا الباطن * ولا تكفي المعاظة (م ح و) أصلاً * ولا الاستيجاب (م)
والايجاب وهو قوله يعني بدل فوله اشتريت على أصح الوجهين * بخلاف

بعت صاعاً من هذه الصبرة وكانت معلومة الصيعان صح ونزل على الاشاعة
وان كانت مجهولة الصيعان لم يصح على اخيار القفال لتعذر الاشاعة ووجود
الابهام * وابهام ممر الارض المبيعة كاهام نفس المبيع * وبيع بيت من دار
دون حق الممر جائز على الاصح * أما القدر فالجهل به فيما في الذمة ثمناً أو
مثمناً مبطل كقوله بعت بزنة هذه الصنجة * ولو قال بعتك هذه الصبرة كل
صاع بدرهم صح (ح) * وان كانت مجهولة الصيعان لان تفصيل الثمن معلوم
وان لم يعلم جملة * والغرر ينتفي به * فان كان معيناً فالوزن غير مشروط بل
يكفي عيان صبرة الخنطة والدرهم * فان كان تحتها دكة تمنع تخمين القدر
فيخرج على قولي بيع الغائب لاستواء الغرر * وقطع بعض المحققين بالبطلان
لعمس اثبات الخيار مع جريان الرؤية * أما الصفة ففي اشتراط معرفتها بالعيان
قولان * اخيار المزني الاشتراط وأبطل بيع (ح) ما لم يره وشراؤه ولعله
أصح القولين * وفي الهبة قولان مرتبان * وأولى بالصحة * وعلى القولين يخرج
شراء الاعمي لانه يقدر على التوكيل بالرؤية والفسخ على أصح الوجهين *
ويصح سلم الاعمي اعتماداً على الوصف * وكذلك الاكه الا على رأى المزني
فانه أول كلام الشافعي رضى الله عنه على غير الاكه * التفريع * ان شرطنا
الرؤية فالرؤية السابقة كالمقارنة (و) فيما لا يتغير غالباً * وليس استقصاء الوصف
كالرؤية على الاظهر * ورؤية بعض المبيع كافية ان دل على الباقي لكونه من
جنسه أو كان صواتاً له خلقة كقشر الرمان والبيض * وان لم تشترط
الرؤية فبيع الابن في الضرع باطل (م) لنوقع اختلاطه بغير المبيع وعسر التسليم *
ولو اشترى ثوباً نصفه في صندوق فالنص أنه باطل لان الرؤية سبب للزوم
وعدمها سبب للجواز فيتناقضان على محل واحد لا يتبعض * ولو قال بعت ما

ما لا منفعة فيه لقلته كالجبة من الخنطة * أو لحسته كالخنافس والحشرات
 والسباع (و) التي لا تصيد باطل * وكذلك ما أسقط الشرع منفعته كآلات
 الملاهي (و) * ويصح بيع الفيل والقهد والهرة * وكذا الماء (و) والزراب والحجارة
 وإن كثرت وجودها لتحقق المنفعة * ويجوز بيع (م ح) لبن الآدميات لانه
 طاهر منتفع به * الثالث * أن يكون مملوكاً لمن وقع القدله فبيع الفضولي
 مال الغير لا يقف (ح) على اجازته على المذهب الجديد * وكذلك بيع الناصب
 وإن كثرت تصرفاته في أثمن المنصوبات على أقيس الوجهين فيحكم بطلان
 الكل * ولو باع مال أبيه على ظن أنه حي فإذا هو ميت والمبيع ملك البائع
 حكم بصحة البيع على أسد القولين * الرابع * أن يكون مقدوراً على تسليمه
 فلا يصح بيع الآبق والضال والمنصوب * وإن قدر المشتري على انتراسه
 من يد الناصب دون البائع صح على أسد الوجهين * ثم له الخيار إن عجز
 وبيع حمام البرج نهراً اعتماداً على العود لئلا لا يصح على أصح الوجهين *
 ولا يصح بيع نصف من سيف أو نصل قبل التفصيل لأن التفصيل ينقصه
 والبيع لا يوجب نقصان غير المبيع * ويصح بيع ذراع من كرباس (٣) لا ينقص
 بالتفصيل على الأصح * ولا يصح بيع ما عجز عن تسليمه شرعاً وهو المراهون
 * وإذا جنى العبد جناية تقتضي تعلق الأرض برقبته صح بيعه على أقوى القولين
 وكان التزاماً للفداء لانه لم يجبر على نفسه فيقدر على ما لا يفوت حق الجنى
 عليه ثم للمجني عليه خيار التمسح إن عجز عن أخذ الفداء * الخامس العلم * وليكن
 المبيع معلوم العين * والقدر * والصفة * أما العين فالجهل به مبطل * ونعني به أنه لو
 قال بعت منك عبداً من العبيد (ح) أو شاة من القطيع بطل (ح) * وأوفال
 (٣) الكرباس بالكسر ثوب من الفطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كافي العاموس

صبرة بصيرة جزافاً وان خرجتا متماثلتين * ولا يصح بيع الهروي (ح) بالهروي
 * ولا باحد الثبرين على الخلوص * ولا بيع مدّ ودرهم (ح) بمدّ ودرهم لان حقيقة
 المماثلة غير معلومة * ولو راطل مائتي دينار وسط بمائة دينار عنق ومائة
 دينار ردى لم يجوز لان مافي أحد الجانبين اذا وزع على مافي الجانب الثاني
 باعتبار القيمة أفضى الى المفاضلة اذ لا تعلم المفاضلة الا بتقدير القيمة * والنقويم
 تخمين وجهل لا يفيد معرفة في الربا * فهما اشتملت الصفقة على مال الربا من
 الجانبين واختلف الجنس في أحد الجانبين * أو في كلا الجانبين * أو اختلف
 النوع فالبيع باطل (ح) الطرف الثاني في الحالة التي تعتبر المماثلة فيها * وقد
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أيتقص
 الرطب اذا جف فقيس نم فقال فلا اذا * فنبه على أن المماثلة تراعى حالة
 الجفاف وهو حال كمال الشيء * ولا خلاص في المماثلة قبله فلا يجوز بيع
 الرطب بالرطب (مرح ز) ولا بالتمر * وكذا العنب (ح) * وكل فاكهة (و)
 كمالها في جفافها وهو حالة الادخار * وادخار الحب اذا بني حباً فلا يدخر الدقيق
 (ح م و) وما يتخذ منه * ولا الحنطة المقلية والمبلولة * ويدخر السمسم والدهن
 والزبيب والحل * وكمال منفعة اللبن أن يكون لبناً أو سمناً أو مخيضاً دون ماعده
 من سائر أحواله * وكذا كل معروض على النار من دبس أو لحم فلا كمال فيه
 * وما عرض للنميين كالعسل فهو على الكمال * واذا نزع النوى من التمر بطل
 (و) كماله * بخلاف العظم اذا نزع من اللحم اذ ليس في ابقائه صلاح لادخاره
 الطرف الثالث في معنى الجنسية * والأدقة والالبان والخلول والأدهان
 مختلفة باختلاف أصولها وفي لحوم الحيوانات قولان أصحها أنها مختلفة
 لتفاوت المعنى وان اتفق الاسم * وأعضاء الحيوان الواحد كالكرش والكبد

في كمي لم يصح (و) ما لم يذكر الجنس * ومهما رأي المبيع فله الخيار * وله
الفسخ قبل الرؤية دون الاجازة لان الرضا قبل حقيقة المعرفة لا يتصور
* وفيه وجه آخر

الباب الثاني في الفساد بمجهة الربا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبمعوا الذهب بالذهب والورق بالورق
والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين
يدا بيد * فن باع شيئا من هذه المطعومات بجنسه فليع المماثلة بمقياس
الشرع والحلول أعني ضد النسبة والتقابل (ح) في المجلس فان باع بغير
جنسه لم يسقط الا رعاية المماثلة في القدر * وفي معنى المطعومات كل ما يظهر
فيه قصد الطعم وان لم يكن مقدرا حتي السفرجل (و) والزعفران (م)
والطين الارمني (م) لان علة ربا الفضل فيه الطعم (م ح) ولكن في
المتجانسين * وعلة تحريم النساء ووجوب التقابض الطعم (م ح) فقط * واذا
بيع مطعوم بمطعوم فهو في محل الحكم بتحريم النساء ووجوب التقابض * وعلة
الربا في النقدين كونهما جوهري الاثمان (ح) فتجربى في الحلي والاواني
المتخذة منهما * ولا يجوز سلم شيء في غيره اذا كانا مشتركين في علة النقدية
أو في الطعم * ثم النظر في ثلاثة أطراف * أولها طرف المماثلة * فاكان
مكيلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الا الكيل * وما
كان موزونا فبالوزن * وما لم يثبت فيه ثقل فالوزن فيه أحصر (ح) * وقيل
الكيل جائز لانه أعم * وقيل ينظر الى عادة الوقت (و) * وما لا يقدر
كالبطيخ (و) فلا خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهو حالة
كماله فيوزن * والجهل حال العقد بالمماثلة كحقيقة المفاضلة * فلا يصح بيع

صح الشرط (و) لدلالة الخبر (الخامس) أن يشترط مالا يبقى علقه كمثل شرط يوافق العقد من القبض وجواز الانتفاع * أو مالا يتعلق به غرض كشرطه أن لا يأتى كل الا الهريسة * وهذا استثنى بالقياس * وكذلك شرطه أن يكون خبازاً أو كاتباً وكل وصف مقصود * فلو شرط أن يكون حاملاً فقولان * ولو شرط أن تكون لبوناً فالاصح أنه كشرط الكتابة * وهما فسدت هذه الشرائط فسد بفسادها العقد * والاصح أن شرط نفى خيار المجلس والرؤية فاسد * والعقد الفاسد لا يفيد الملك (ح) وان اتعدل القبض به * وان كانت جارية فوطئها وجب المهر وثبت النسب للشبهة والولد حر ولا ينقلب العقد صحيحاً * بخلاف الشرط وان كان في المجلس (ح) * ولا يصح شرط أجل (ح) وخيار وزيادة ممن (ح) * ومن بعد لزوم العقد * والافيس منه أيضاً في حالة الجواز : القسم الثاني : من الناهى مالا بدّل على الفساد وهو كل مانهى عنه لمجاورة ضرر اياه دون خلل في نفسه * ومنه النهي عن الاختكار * والتسعير * وأن يبيع حاضر لباد وهو أن يتربص بسماعته الى أن يغالى في ثمنها فينفوت الرزق والربح على الناس * وأن يتلقى الركبان ويكذب في سعر سلعتهم فيسئرنها رخيصاً فللبائع الخيار اذا عرف كذبه لانه تقرير * ونهى عن السوم على السوم وهو بعد قرار الثمن وقبل العقد * ونهى عن البيع على البيع وهو بعد العقد وقبل اللزوم * ونهى عن النجش وهو أن يرفع فبمة السلعة وهو غير راغب فيها ليخدع المشتري بالترغيب * ونهى أن توله (٣) والدة بولدها وذلك في الصغير * فان فرق بينهما بالبيع في فساد البيع قولان لأن التسليم تفريق محرم فكأنه منعذر

والشحم أجناس على الاظهر ان جعلنا اللحم أجناساً * ولا يجوز بيع (ح و)
اللحم بالحيوان من غير جنسه على أحد القولين لانهي عنه * ولا يجوز بيع
دهن السمسم بالسمسم * ولا بيع السمن باللبن وان جاز بيع كل واحد
منهما بجنسه

— الباب الثالث في الفساد من جهة النهي —

والمناهي قيمان في أحدهما ما يدل على فساد العقد وذلك كنهيه عن بيع اللحم
بالحيوان (ح) وبيع ما لم يقبض * وبيع الطعام حتى يجري فيه الصيعان * وبيع
الكلي بالكلي * وبيع الفرر * وبيع السكب والحزير * وبيع سب الفحل
وهو نطقته * وحبل الحبله وهو نتاج التاج * والملاقح وهي ما في بطون
الامرات * والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول * وبيع الملامسة وهو أن
يجعل اللبس بيعاً * والمناذرة بأن يجعل النذيعاً * ورعى الحصاد وهو أن يعين
للبيع ما تقع الحصة عليه * ويعتق في بيعه فيقول بعث بألفين نسيت
أو بالف نقداً فخذ بأيهما شئت * وعن بيع وشرط * فلو باع بشرط قرض * أو
بشرط بيع آخر * أو شرط على بائع الزرع أن يحصده (و) * أو كان مما يبقى عامه
بعد العقد يثبت نزاع بسببها لم يجز الا في مواضع عدة استثنيت بالنصوص
(أحدها) شرط الاجل المعلوم (والثاني) شرط الخيار ثلاثة أيام (والثالث)
شرط وثقة الثمن بالرهن بعد تعيين الرهون * وبالكفيل بعد تعيينه
* وبالشهادة ولا يشترط فيها التعيين * ومهما تمذر الوفاء بالرهن المشروط
أو وجد به عيباً فله فسخ العقد (الرابع) شرط عتق العبد احتمل الحديث
بريرة * والقياس ابطال الشرط * وقد قيل به * ثم للبائع المطالبة بالعتق على
الاصح * فان أبي المشتري أجبر عليه (و) * وان شرط أن يكون الولاء له

الخيار الى خيار التروى * والى خيار النقيصة * وخيار النزوي ما لا يتوقف على فوات وصف * وله سريان (أحدهما) المجلس فيثبت (م ح) خيار المجلس في كل معاوضة محضة من بيع وسلم وصرف واجارة (ح) الآ فيما يستعقب عتاقة كسراء القريب وشراء العبد نفسه (و) * ولا يثبت فيما لا يسمى بيعاً لأن مستنده قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا * ويتقطع الخيار بلفظ يدل على اللزوم وتتمام الرضا * وبمفارقة المجلس بالبدن * وهل يبطل بالموت فيه قولان * أصحهما أنه لا يبطل بخيار الشرط (وح) فيثبت للوارث * ولو فرق بينهما على إكراه في بطلان الخيار خلاف * ويثبت عند جنون أحد المتعاقدين قبل التفرق للقيم * ولو تنازعا في جريان التفرق فالأصل عدمه * ومن يدعيه يطالب بالبينة * ولو تنازعا في الفسخ بعد الاتفاق على التفرق فالأصل عدم الفسخ (و) السبب الثاني الشرط به قال عليه السلام لجبان بن منقذ وكان يخدم في البيوع اذا بايعت فقل لا خلافة * واشترط الخيار ثلاثة أيام * ولا يجوز الزيادة عليه (م) * ولا التقدير بمدة مجهولة * ولا الإبهام في أحد العبدین * وأول مدته عند الإطلاق من وقت العقد لا من وقت التفرق علي الأصح * ولا يتوقف الفسخ به على حضور (ح) الخصم وقضاء القاضي (ح) * ويثبت خيار الشرط في كل معاوضة محضة مما هو بيع * الآ في الصرف والسلم وما يستعقب العتق من البيوع * ثم ان كان الخيار للبايع وحده فالمبيع باق على ملكه على الأصح * وان كان للمشتري وحده فالملك منتقل (و ح) اليه * وان كان لهما فتلاثة أقوال (أحدها) أنه موقوف فان استقر العقد تبين زوال الملك بنفس العقد * وان فسخ تبين أنه لم يزل الملك ولم يتم السبب * والكسب والتناج والوطء والاستيلاء والعتق وغير ذلك من

❦ الباب الرابع ❦ في الفساد من جهة تفريق الصفقة ❦

ومها باع الرجل ملك نفسه وملك غيره ففي صحة بيعه في ملكه قولان * ولو كان ما بطل البيع فيه حراً أو خيراً أو خنزيراً أو ما لا قيمة له فقولان مرتبان وأولي البطلان * وللبطلان علتان (أحدهما) أن الصيغة متحدة فإذا فسدت في بعض المقتضيات لم تقبل التجزي (والأخرى) أن الثمن فيما يصح يصير مجهولاً * وعلى هذه الملة لا يمتنع تفريق الصفقة في الرهن والهبة إذ لا عوض فيهما * ولا في النكاح فإنه لا يفسد بالجهل بالعوض * ولو اشتري عبدين وانفسخ العقد في أحدهما بالتلف قبل القبض أو بسبب يوجب النسخ ففي الانفساخ في الباقي قولان تفريق الصفقة * وأولى بأن لا ينسخ في الباقي * والأصح أن الفساد مقصور على الفاسد إلا إذا صار ثمن ما يصح العقد عليه مجهولاً حتى لو باع عبداً له نصفه صح في نصيبه إذ حصته نصف الثمن * وكذا بيع جملة الثمار وفيها عشر الصدقة * بخلاف ما لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة إذ حصة الباقي مجهولة * ثم مها قضينا بالصحة فلامشتري الخيار إذ لم يسلم له جميع ما اشتراه * ويأخذ الباقي أن أجاز بقسطه من الثمن على أصح القولين لا بكل الثمن * وأصح القولين أنه لو جمع بين عقدين مختلفين في صفقة واحدة كالإجارة والسلم * أو الإجارة والبيع * أو النكاح والبيع * مثل أن يقول زوجتك جاريتي وبعثك عبدي بدينار فالعقد صحيح وإن اختلفت في الدوام أحكامهما * وتعدّد الصفقة بتعدّد البائع * وبتفصيل الثمن مثل أن يقول بعت هذا بدرهم وهذا بدينار وهل تعدّد بتعدّد المشتري فيه قولان * وإذا جرى العقد بوكالة فالأصح أن الاعتماد على الموكل في تعدّده واتحاده ❦ النظر الثاني ❦ في لزوم اتحاد العقد وجوازه ❦ والأصل في البيع اللزوم والخيار عارض * ثم ينقسم

بغير المبيع لورود الخبر * ولو تحفلت الشاة بنفسها * أو صرّي الاتان * أو الجارية
أولطخ الثوب بالمداد مخيلاً أنه كاتب فلا خيار له (ح و) لأنها ليست في
معنى النصوص * وأحوط المذهبين أن غير التمر لا يقوم مقام التمر * وأن قدر
الصاع لا ينقص (و) بقلّة اللبّن ولا يزيد بكثرتة للاتباع * وثبوت الخيار
بالكذب في مسألة تأتي الركبان من باب التغيرير * وكذلك خيار النجش اذا كان
عن اتفاق مواطأة البائع على أقيس المذهبين * ولا يثبت (م) بالغبن خيار اذا لم
يستند الي تغيرير يساوى تغيرير المصرة حتى لو اشتري جوهرة رآها فاذا هي
زجاجة فلا خيار * هذه أسباب الخيار وموجباته (أمدادوافعه ومسقطاته) أعني
في خيار النقيصة فهي أربعة : الاول : بشرط الرأفة من العيب صحيح على أقيس
القولين * ويفسد (ح) العقد به على القول الثاني * ويصحّ العقد ويأنو
الشرط (ح) في قول ثالث * ويصحّ في الحيوان ويفسد في غيره (ح) في
قول رابع (و) الثاني : هلاك المعقودة عليه * فلو اطلع على عيب العبد بعد
موته فلا ردّ اذا لا مردود * فلو كان العبد قائماً والثوب الذي هو عوضه
تالفاً ردّ العبد بالعيب ورجع الي قيمته الثوب * والعين والاسنيلاد كالهلال *
وهل يجوز أخذ الارش بالراضى مع امكان الردّ فيه وجهان : واذا عجز عن
الردّ فله الارش وهو الرجوع الي جزء من الثمن يعرف قدره بمعرفة نسبة
قدر نقصان العيب من قيمة المبيع فيرجع من الثمن بمثل نسبته * وزوال الملائع عن
العيب يمنعه من الردّ في الحال ، ولا يمنع طالب الأرض في الحال لتوقع
عود الملاك على الاصح * ولو عاد الملاك اليه ثم اطلع على عيب فله الردّ على
الاصح * فالزائل العائد كالذي لم يزل ، الثالث : التمتع به بعد معرفة العيب
سبب بطلان الخيار وفوات المطالبة بالارض لتقصيره * وتركه التقصير بأن

الطواري فروع الملك فينتظر آخر الامر وما يستقر عليه آخراً يقدر وجوده أولاً (و) * ويحصل الفسخ بوطء البائع (و) وبيعه وعتقه وهبته مع القبض وان كان من ولده * ولا تحصل الاجازة (و) بسكوته على وطء المشتري * وما جعلناه فسخاً من البائع فهو اجازة (و) من المشتري ان وجد * وكذا الاجارة والتزويج في معنى البيع (و) من كل واحد منهما * والعرض على البيع والاذن فيه لا يقطع خيار البائع * ولو اشترى عبداً تجارية وأعتقها معاً تعين العتق في العبد على الاصح (ح) تقديماً للاجازة على الفسخ في القسم الثاني خيار النقيصة * وهو ما يثبت بفوات أمر مظلون نشأ الظن فيه من التزام شرطي * أو قضاء عرفي * أو تنذير فعلي (أما الالتزام الشرطي) فهو أن يقول بعث بشرط أنه كاتب أو خباز أو متجدد الشعر فان فقد فلامشتري الخيار * وكذلك كل وصف يتعلق به غرض أو مالية (وأما القضاء العرفي) فهو السلامة عن العيوب المذمومة فمما فأتت ثبت الخيار * وذلك بكل عيب ينقص القيمة * والخصي معيب وان زادت قيمته * واعنياد الزنا والسرقه والاباق والبول في القراش (ح) عيب * والبخر والصنات (ح) الذي لا يقبل المعالجة ويخالف العادة عيب في العبيد والاماء * وكون الضيعة منزل الجنود * وثقل الحراج عيب * وكل عيب حدث قبل القبض فهو من ضمان البائع * والرد يثبت به * وما حدث بعده فلا خيار به (م) * وان استند الى سبب سابق كالقطع بسرقة سابقة والقتل بردة سابقة والافتراع بنكاح سابق ففيه خلاف (وأما التنذير العملي) فهو أن يصري ضرع الشاة حتى يجمع اللبن ويخيل غزارة اللبن فهما اطلع عليه ولو بعد ثلاثة أيام ردها (ح) وردها معها صاعاً من تمر بدلاً عن اللبن السكائن في الضرع الذي تعذر رده عينه لا يخلطه

العقد فيحلف اني بعته وأقبضته وما به عيب * ولا يمتنع الرد بوطء الثيب
 (ح) * والاستخدام * ولا بالزوائد (ح) المنفصلة * بل تسلم (م) الزوائد
 للمشتري ان حصلت بعد القبض * وكذلك لو حصلت قبل القبض على
 أقيس الوجهين * والحمل الموجود عند العقد يسلم أيضاً للمشتري على أصح
 القولين * والافالة فسخ (م) على الجدد الصحيح * ولا بتوقف الرد بالمعيب
 على حضور الخصم وقضاء القاضي (ح) في النظر الثالث في حكم العقد
 قبل القبض وبعده * ولا بد من بيان حكم القبض وصورته ووجوبه (أما
 الحكم) فهو انتقال الضمان الى المشتري والاسلط على التصرف اذ المبيع قبل
 القبض في ضمان البائع (م) * ولو تلف انفسخ العقد واتلاف المشتري قبض
 منه * واتلاف الاجنبي لا يوجب الانفساخ على أصح القولين . وله يمكن
 يثبت الخيار للمشتري * واتلاف البائع كاتلاف الاجنبي على الأصح . وان
 نعيب المبيع بأفة سماوية قبل القبض فلا يشتري الخيار فان أجاز بجزء
 بكل الثمن * ولا يطالب بالأرض الا أن يكون التعيب بجناية أجنبي فبطل به
 بالأرض * وكذا ان كان بجناية البائع على الأصح * وتلف أحد العبدین
 يوجب الانفساخ في ذلك القدر (و) وسقوطه من الثمن . والسفوف
 من الدار كأحد العبدین . لا كالوصف على الأبر . وقد نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض * ولا يقاس على البيع العمق (و)
 والهبة (و) والرهن * وكذلك لا يقاس عليه الاجاره * والنزوح على الأصح
 * وبيع الميراث والوصية والملك العائد بالفسخ قبل القبض والاسنود جاز
 * وانما المانع يد تنقض ضمان العقد * ولذلك لا يجوز بيع الصدف قبل
 القبض اذ افلنا انه مضمون على الزوج ضمان العقد * وكذلك في بدل الخلع والصاح

يرد عليه في الوقت ان كان حاضراً * وان كان غائباً أشهد شاهدين حاضرين
فان لم يكن حضر عند القاضي ويترك الانتفاع في الحال * وينزل عن الدابة
ان كان راكباً * ويضع عنه إكافه وسرجه فانه انتفاع * ولا يحط عذاره فانه في
محل المساحة الا أن يمسر عليه القود فيعذر في الركوب الى مصادفة الخصم
أو القاضي * الرابع * العيب الحادث مانع من الرد * وطريق دفع الظلامة
أن يضم أرض الحادث الى المبيع ويرده * أو يفرم البائع له أرض العيب القديم
* فان تنازعا في تعيين أحد المسلكين فالأصح أن طالب أرض القديم أولى
بالاجابة لان أرض العيب الحادث غرم دخيل لم يقتضه العقد * وان كان
المبيع حلياً وقد قوبل بمثل وزنه فبضم الأرض اليه أو استرداد جزء من الثمن
للعيب القديم يوقع في الربا * قال ابن سريج يفسخ العقد لتسدر امضائه ولا
يرد الحلي بل يفرم بالذهب ان كان من فضة * أو على العكس حذراً من ربا
الفضل وهو الأصح * وقيل انه لا يبالي بذلك اذ المحذور الزيادة في المقابلة في
ابتداء عقده * واذا أنعل الدابة وأراد ردها بالعيب فليزرع النمل * وان كان
زرع النمل يعميها فليسمح بالنمل * والا فليس له على البائع أرض ولا قيمة النمل
* وان صبغ الثوب بما زاد في قيمته فطالب قيمة الصبغ له وجه * وإن كان
ادخال الصبغ وهو دخيل في ملك البائع كادخال أرض الدبب الحادث * ولا
يرد البطيخ (ح و) والجوز والبيض بعد الكسر وان وجدته معيباً بل يأخذ
أرض العيب * وقيل ان له الرد (م ح و ز) وضم أرض الكسر اليه * واذا
اشتري عبداً من رجلين فله أن يفرد (ح) أحدهما برد نصيبه * واذا اشتري
رجلان عبداً من واحد فلا أحدهما أن يفرد نصيب نفسه بالرد على أصح
القولين * واذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه فالقول قول البائع اذ الأصل لزوم

في موجب الاتفاظ المطلقة وتأثيرها باقتران العرف * وهي ثلاثة أقسام
 ١- الأول ما يطلق في العقد * فن اشترى شيئاً بمائة فقال لغيره ولبتك
 هذا العقد فقبل انتقل الملك اليه بالمائة * وسلم الزوائد للاول (و) * وتتجدد
 الشفعة بمجرد هذا البيع (و) * ولو حط عن المائة لحق الحط (و) المشتري الثاني
 لانه في حق الثمن كالبناء * ولو قال أشركتك في هذا العقد على المناصفة كان
 تولية في نصف البيع * ولو لم يذكر المناصفة فالأصح التنزيل على الشغار
 ٢- القسم الثاني ما يطلق في الثمن من ألفاظ المراجعة * فإذا قال بعت بما
 اشتريت وربح ده يازده وكان قد اشترى بمائة استحق مائة وعشرة * ولو
 قال بحط ده يازده وكان قد اشترى بمائة وعشرة استحق مائة (و) * ولو
 قال بعتك بما قام على استحق مع الثمن ما بذله من أجره الدلال والكيال
 وكراء البيت * ولا يستحق ما أنفقه في علف الدابة * ولا أجره مثله ان كان
 يعمل بنفسه أو كان البيت ملكه لانه ليس من خرج التجارة * فلو كان
 مقدار ما اشترى به أو ما قام عليه مجهولاً للمشتري الثاني عند العقد بطل (و)
 عقده * ويجب (ح) على البائع حفظ الامانة بالصدق في قدر ما اشترى به
 وبالاخبار عما طرأ في يده من عيب منقص أو جناية (ح) * ولا يلزم الاخبار
 عن الذنب (و) في العقد * ولا عن البائع وان كان ولده (ح و) * ويجب ذكر تأجيل الثمن
 فان كذب في شيء من ذلك ففي استحقاق حط قدر التفاوت قولان * فان
 قلنا لا يحط فله الخيار لكونه مظلوماً باللييس الا اذا كان عالماً بكذبه
 * والأصح أن لا خيار للبائع ان قلنا يحط ولا للمشتري * ولو كذب بتقصان
 الثمن وصدقه المشتري فالأصح أن لا يلحقه الزيادة اذ العقد لا يخضع للزيادة
 ولكن للبائع الخيار ان صدقه المشتري * وان كذبه فلا تسمع ببنته ودعواه

عن دم العبد * والبيع سواء كان منقولاً أو عقاراً (ح) فيمتنع (م) ببيع قبل القبض * وإن كان ديناً كالمسلم فيه فكمثل (م) * وكل دين ثبت لا بطريق المعاوضة بل بقرض أو باتلاف فيجوز الاستبدال عنه ولكن بشرط قبض البديل في المجلس على الأصح * ولا يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين على الأصح * ولا يظهر منع الحوالة بالمسلم فيه * وعليه لاتف في الحوالة معنى الاعتياض * ويجوز (و) أن يستبدل عن النقد بالنقد وإن كان ثمناً (و) للحديث هذا إذا لم يكن معيناً * فإن عين تعيين (ح) * وامتنع (ح) الاستبدال عنه * وانفسخ المقدم بتلقه (ح) (أما صورة القبض) فيحكم فيه بالعادة * ففي العقار يكفي فيه التخلية * وفي المنقول يكفي فيه النقل * ولا يكفي التخلية (م ح) * وقد قيل يحصل انتقال الضمان بالتخلية * وما يشتري مكايلاً فتمام القبض فيه بالنقل * والكيل * فإذا اشتري مكايلاً وباع مكايلاً فلا بد لسكل بيع (و) من كيل جديد ليتم القبض للحديث * وليس لأحد (و) أن يقبض لنفسه من نفسه فيتولى الطرفين * إلا الوالد يقبض لولده من نفسه * ولنفسه من ولده كما يفعل ذلك في طرفي البيع (وأما وجوب التسليم) يعم الطرفين والبداءة بالبائع (ح م) في قول * وبالمشتري في قول * ويتساويان (م ح) في تعديل الأقوال فمن ابتداء أجبر صاحبه * فإن سلم البائع طالب المشتري بالثمن من ساعته * فإن كان ماله غائباً أشهد على وقف ماله أي حجر عليه (و) * فإن وفي أطلق الوقف عنه * وإن لم يكن له مال فهو مفلس * والبائع أحق (ح) بتمتاعه هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه * وهذا حجر سببه مسيس الحاجة إليه خيفة فوات أمواله بتصرفه * وذلك عند امتناع الفسخ بالفلس * وقيل بإنكار الحجر لكنه خلاف نص الشافعي رضي الله عنه ﴿ النظر الرابع ﴾ من الكتاب

الرفوف * والسلايم المنبئة بالمسامير * اللفظ الرابع العبد * ولا يتناول مال العبد وان قلنا انه يملك بالتملك * وفي ثيابه التي عليه ثلاثة أوجه * وفي الثالث يندرج سائر العورة دون غيره * والوجه الصحيح تحكيم العرف * اللفظ الخامس الشجر * ويندرج تحته الاغصان والاوراق حتى ورف القرصاد على الاصح وكذا العروق * ويستحق الابناء منروسا * ولا يستحق المنرس على الاصح من القولين * ولكن يستحق منفعة الالبقاء * وان كان عليها ثمرة مؤبرة لم يندرج تحته * وغير المؤبرة يندرج (ح) * وفي معنى المؤبرة كل ثمرة بارزة ظهرت للنظارين * واذا تأبر بمض النار حكم بانقطاع النعمة في السكل نظرا الى وقت التأبير ليس تتبع العنايف * هذا اذا اتحد النوع وشملت الصنفقة * فان اختلفا أو احدهما فبها خلاف * وليس لمشتري الاشجار أن يكاف البع اقطع النار * بل له (ح) الالبقاء الى أن وان القطف للعرف * ولكل واحد أن يسقي الاشجار اذا كان يحتاج اليه ان لم يكن تضرر صاحبه * وان فابل الضرر ان فابلها أولى به * فله ثلاثة أوجه أصحها أن المشتري أولى اذا ألزم البائع سلامه الاشجار له * وفي الثالث يتساوون فيفسخ العقد لتعذر الامضاء ان لم يصطلحا * ومهما لم تضرر النار بالسقي وتضرر الشجر بترك السقي فعلى البائع السقي أو القطع * اللفظ السادس بيع النار * وموجب اطلاقه استحقاق الالبقاء الى العطف * فان كان بعد بدو الصلاح صح بكل حال * وموجب الاطلاق النعمة (ح) * وان كان قبله بطل (ح) الا بشرط القطع لانها تضرر للماهات فلا يوافق ما قدره على السلام الى العطف * وقد نهى عليه السلام عن بيع النار حتى ينجو من الماهة ولو اشتراها صاحب الشجرة فلا يجب شرط القطع (و) * ولو باع الشجرة وبقيت النار له لم يجب شرط القطع لان المبيع هو الشجر ولا خوف فيه * ولو باع

لأنه على تقيض ماسبق منه * وان ذكر وجهاً مخيلاً في الغلط فتسمع دعواه على رأي لبعض الاصحاب متجه * القسم الثالث * ما يطلق في المبيع * وهي سنة ألفاظ * الاول لفظ الارض * وفي معناها العرصة والساحة والبقة * ولا تندرج تحتها الاشجار والبناء على أصح القولين * الا اذا قال بعث الارض (و) بما فيها * وأصول البقول كالاشجار * والزرع لا تندرج قطعاً * ولا البذر وان كان كامناً * والاصح أنها لا تمنع صحة بيع الارض كما لو باع داراً مشحونة بأمتعة * نعم ان جهل المشتري فله الخيار لتضرره بتعطيل المنفعة * والاصح أنه يدخل في ضمان المشتري (ح) ويده بالتسليم اليه وان نذر انتفاعه بسبب الزرع * والحجارة ان كانت مخلوقة في الارض اندرجت * وان كانت مدفونة فلا * وعلى البائع النقل والتفريغ وتسوية الحفر * فان كانت تعيب به الارض أو تعطل به منفعة في مدة النقل فله الخيار عند الجهل * فان أجاز فالأظهر أن له طلب أجرة المنفعة في هذه المدة * وفي مدة بقاء الزرع * وكذلك له طلب أرض التعيب * فان ترك البائع الحجارة بطل خيار المشتري لأنه غير منضرد بالبقاء * ثم لا يملكه بمجرد الاعراض (و) الا اذا جرى لفظ الهبة وشرطها * اللفظ الثاني الباغ * وفي معناه البسنان * وهو مستتبع للاشجار * ولا يتناول البناء على الاظهر * وأما اسم القرية والديسكرة (٣) يتناول البناء والاشجار * اللفظ الثالث الدار * ولا تندرج تحتها المنقولات الا مفتاح الباب استثناءه صاحب النخيص * ويندرج تحتها الثوابت وما أثبت من مرافق الدار للبقاء كالأبواب والمغاليق * وفي الاشجار وحجر الرخا والاجانات المثبتة خلاف * وفي معناها

(٣) الديسكرة لفظ مشترك يطلق على القرية والصومعة والارض المستوية وبيوت الاعاجم يكون فيها الشراب والملاهي وبناء كالقصر حوله بيوت اهقاموس

النظر الى جانب من حصل الرطب في ملكه لان الرطب محل الحرص الذي هو خلاف القياس * هذا في الرطب بالتمر * فأما في الرطب بالرطب ففيه خلاف * وكذا في غير المحاويج اذا تعاطوا (ح) الرايا * واذا اجنحت الآفة الثمار قبل القطاف وبعد التخلية فهي من ضمان البائع على أحد القولين * وميل الجديد الى أنه ليس من ضمانه (م) * وما فات بأفة الدمقة ليس من ضمانه على الاصح * ويجب على البائع أن يستر الاشجار لتربية الثمار * فان ترك السقي ففسدت الثمار فهي من ضمانه * فان لم تفسد بل فانت في انفساخ العقد خلاف * كافي موت العبد المقبوض بمرض تقدم على القبض * وان باع الفشاء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الاصح * فان كان نادراً وافق ذلك قبل القبض انفسخ العقد على قول * ولعل الاظهر أنه لا يفسخ * ولكن للمستري الخيار (و) ان لم يهب البائع ما تجدد منه * فان وهب سقط خياره * وان كان ذلك بعد التخلية * فان قلنا ان الجوائح من ضمانه فهو كما قبل التخلية

في النظر الخامس من كتاب البيع *

في مديونة العبيد والعتالف : وفيه بابان :

الاول في معاملة العبيد

والنظر في المأذون له في التجاره وغيره أما المأذون : فالنظر فيما يجوز له وفي الهبة وفيما يفسى منه ديونه أما ما يجوز له : فكل ما يندرج تحت اسم التجارة أو كان من ارازمه فلا ينكح ولا يؤجر (ح) نفسه * ولا يتعدى (ح) النوع الذي رسم له الاتجار فيه ولا يأذن (ح) اعيده في التجارة الا بتوكيل معين ولا يتخذ (ح) الدعوة للمجهزين ولا يعامل سيده (ح) * ولا يتصرف (ح) فيما اكتسب باخطاب واصحاب ادواتها

الشجرة مع الثمرة فلا يشترط القطع لعدم العلة المذكورة * ولو اطرده عرف
قوم بقطع الثمار في الحاق العرف الخاص بالعام خلاف * ثم اتفقوا على أن
وقت بدو الصلاح كاف (ح) كما في التأخير ولكن بشرط اتحاد الجنس *
وكذلك ينبغي أن يتحد النوع والبستان والملك * والصفة * فلو اختلف شيء
من ذلك ففيه خلاف * وصلاح الثمار بأن يطيب أكلها ويأخذ الناس في الأكل
وذلك بظهور مبادي الحلاوة * وبيع البطيخ إن كان مع الأصول يتقيد
(و) بشرط القطع قبل الصلاح إلا إذا بيع مع الأرض * وبيع أصول البقل
لا يتقيد به إذ لا يتعرض للآفة * ولا بد من الاحتياط في أمرين * أحدهما *
أن تكون الثمار بادية الآ على قول تجوز بيع الغائب * أو فيما صلاحه في إبقائه في
الكمام كالرمان * وفي استتار الحنطة بالسنبلة والأرز بالقشرة والبقلاء والجوز
بالقشرة العليا خلاف (م ح) منشؤه أن الصلاح هل يتعلق ببقائه فيها
* الثاني * أن يحذر من الربا فلو باع الحنطة في سنبلةا بحنطة فهي المحاقلة (م ح) (م)
المنهي عنها وهي ربا إذا لا يمكن الكيل في السنبلة * وكذا لو باع الرطب بالتمر
أيضاً فهي المزبنة المنهي عنها (م) * ولا خبر في التخمين بالحرص * إلا فيما دون
خمسة أو سق (ح) إذا باعها حرصاً بما تعود إليه على تقدير الجفاف وهي
الرايا (م ح) التي أرخص فيها * والأظهر الجواز في قدر خمسة أو سق *
وميل المذني رحمه الله تعالى إلى تخصيص الجواز بما دون خمسة أو سق لتردد الراوي
فيه * فلو زاد على خمسة أو سق في صفقات جاز (ح) * وكذا إذا تعدد المشتري
واتحد البائع * ولو اتحد المشتري وتعدد البائع ففيه خلاف * ووجه الفرق

(٣) المحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحته أو بيعه في سنبلةا بالحنطة أو اكتراء الأرض
بالحنطة اهـ

والرهن (ح) وغيره * فوجبه التحالف سواء كانت السلعة قائمة أو هالكة
 (ح م) جري مع العاقد * أو مع ورثته * قبل القبض أو بعده (ح)
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا خلف المتبايعان تحالفاً وتراداً * ويجزى
 في كل معاوضة * كالصلح عن دم العمد * والخلع * والنكاح * والاجارة *
 والمساقاة * والقسراض * والجمالة * ولكن أثره في بدل الدم والبضع
 الرجوع إلى بدل المثل لا يفسخ الخلع والنكاح * ولو قال وهبت هذا مني
 فقال لابل بعته فالقول قوله في أنه ما وهب * ولم يتحالفاً اذ لم يتفقا على
 عقد * ولو تنازعا في شرط ففسد فكذاك * والاصح أن القول قول من
 ينكر الشرط الفاسد * ولو رد المبيع عليه بعيب فقال هذا ليس ما قبضته
 مني فالقول قوله * وإن جري ذلك في المسلم فيه ففيه خلاف من حيث أنه
 لم يعترف له بقبض صحيح * وقال ابن سريج إن كان بحيث لو رضى به
 لوقع عن جهة الاستحقاق لرجوع التفاوت إلى الصفة فهو كالمبيع لأن القبض
 صحيح فيه لو رضى به * أما كيفية اليمين * فالبداية (ح) بالبائع * وفي السلم
 بالمسلم إليه * وفي الكتابة بالسيد لأنها في رتبة البائع * وفي الصداق بالزوج
 لأنه في رتبة بائع الصداق * وأثر التحالف بظاهر فيه لا في البضع * وقيل أنه
 يبدأ بالمشتري وهو مخرج * وفيصل بن ساو بان يقدم بالقرعة أو برأيه
 القاضي * ثم يحلف البائع يميناً واحداً ويجمع بين النفي والاثبات * ويقدم (و)
 النفي فيقول والله ما بعته بألف بل بعته بألفين * فإن حلف البائع عليهما وأكل
 المشتري عن أحدهما قضى عليه * وفيه قول مخرج أنه لا يجمع في يمين
 واحدة بين النفي والاثبات بل يحلف البائع على النفي ثم المشتري على النفي
 * ثم البائع على الاثبات ثم المشتري على الاثبات فيعدهد اليمين * أما حكم

* ثم لا ينزل (ح) بالابق * ولا يستفيد (ح) الاذن بالسكوت واذا ركبته
الديون لم يزل (ح) ملك سيده عما في يده * ويقبل اقراره (ح) بالان
لا به وابنه * ولا يكتفي بقوله (ح) اني مأذون * بل لابد من سماع من السيد
أو بينة عادلة * ويكتفي بالشيوع على أحد الوجهين * ويكتفي بقوله في الحجر
﴿ أما المهددة ﴾ فهو مطالب (و) بديون ماملته * وكذا سيده على الاظهر
* وقيل السيد لا يطالب أصلاً * وقيل يطالب ان لم يكن في يد العبد وفاء
* ويطرده هذا الخلاف في عامل القراض مع رب المال * وقيل بطرده أيضاً
في الموكل اذا سلم الى وكيله ألفاً معينة * وان عتق العبد طو لب به * فان غرمه
ففي رجوعه على السيد وجهان * ولو سلم الى عبده ألفاً ليتجر به فاشترى
بعميه شيئاً وتلف الالف انفسخ العقد * وان اشترى في الذمة فثلاثة أوجه
* الثالث أن للمالك الخيار ان شاء فسخ وان شاء أجاز وأبدل الالف سناً
قضاء ديونه ﴿ فمن مال التجاره * لا من رقبته (ح) * وفي تعلقه باكتسابه
من الاحتطاب وغيره وجهان ﴾ وأما غير المأذون فلا يتصرف بما يضر سيده
كالنكاح فانه لا ينعقد دون اذنه * والاقيس جواز اتها به * وقبوله الوصية
فيدخل في ملك سيده كما يدخل باحتطابه * ويخلع زوجته * ولا يصح (ز)
ضمانه وشراؤه على الاصح لانه عاجز عن الوفاء بالملتزم * وقيل انه يصح كما
في المفلس * ولا يملك العبد بتليك السيد (م) على القول الجديد

- الباب الثاني في التحالف -

والنظر في سببه وكيفيته وحكمه ﴿ أما السبب ﴾ فهو التنازع في تفصيل العقد
وكيفيته بعد الاتفاق على الاصل * كالخلاف في قدر الموض (ح) وجنسه
* وقددر الاجل (ح) وأصله (ح) * وشرط الكفيل (ح) والخيار (ح)

العادة الأجل * فان أطلق ثم ذكر الاجل قبل التفرق جاز نص عليه * ثم
لا يجوز تأقيت الاجل بالحصاد والدياس (م) وما يختلف وقته * ويجوز (و ح)
بالنيروز والمهرجان * وكذا بفصح (و) النصارى وفطر اليهود (و) ان كان يعلم
دون مراجعتهم * وفي قوله الى نفر الحجيج * أو الى جمادي وجهان * والاصح
صحته * والتزليل على الاول * ولو قال الى ثلاثة أشهر احتسب بالاهلة (ح)
الاشهر واحداً انكسر في الابتداء فيكمل ثلاثين * ولو قال الى الجمعة أو
رمضان حل بأول جزء منه * ولو قال في الجمعة أو في رمضان فهو مجهول
لانه جعله ظرفاً * ولو قال الى أول الشهر أو الى آخره فالشهور البطلان لانه
يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخير من الشرط الثالث * أن
يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه * فلا يصح السلم في منقطع لدى المحل
* ولا يضر الانقطاع قبله (ح) ولا بعده * ولا يكفي الوجود في قطار آخر
لا يعتاد نقله اليه في غرض المعاملة * ولو أسلم في وقت الباكورة في قدر كثير
يعسر تحصيله فقيه وجهان * ولو طرأ الانقطاع بعد انعقاد السلم فأصح القولين
انه لا يفسخ * بل له الخيار كما في اباق العبد المبيع * ولوتين العجز قبل المحل ففي
تخييز الخيار أو تأخره الى المحل قولان * وأصح القولين أنه لا يشترط تعيين
مكان التسليم * بل ينزل المطلق على مكان العقد من الشرط الرابع * أن يكون
معلوم المقدار بالوزن أو الكيل * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * من
أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم * ولا يكفي المد في
المعدودات * بل لابد من ذكر الوزن في البطيخ والبيض * والباذنجان * والرمان
* وكذا الجوز * واللوز ان عرف نوع لا يتفاوت في القشور غالباً * ويجمع في
اللبن بين المد والوزن * ولو عين مكيالاً لا يعتاد كالكوز فسد العقد * وان

التحالف فهو انشاء الفسخ اذا استمر على النزاع * وفيه قول مخرج أنه يفسخ
 * ثم القاضي يفسخ * أو من (و) أراد من المتعاقدين فيه وجهان * ثم يرد عين
 المبيع عند التماسه ان كان قائما والا فقيمه عند التلف اعتبارا بقيمته يوم
 التلف على الاصح * وقيل يعتبر يوم القبض * ولو كان المبيع عديد وتلف
 أحدهما ضم قيمة التالف الى القائم * ولو كان تعيب في يده ضم أرش العيب
 اليه * وان كان آبقا أو مكابا أو مرهونا أو مكرى غرم القيمة * واذا ارتفعت
 الموانع ففي رد العين واسترداد القيمة خلاف

كتاب السلم والقرض * وفيه بابان

الاول * في شرائطه

والمشقق عليه منها خمسة * الاول * تسليم رأس المال في المجلس جبرا للفرر في
 الجانب الآخر * ولو كان في الذمة فعين في المجلس فهو كالتعيين في العقد
 * وكذلك في الصرف * وفي مثل ذلك في بيع الطعام بالطعام خلاف * ومهما
 فسخ السلم استرد عين رأس المال وان كان قد عين بعد العقد على الاصح
 * وأصح القولين وهو اختيار المزي أن رأس المال اذا كان جزافا غير مقدر
 جاز العقد (ح) كما يجوز في البيع وكما يجوز مع الجهل بقيمته * الشرط الثاني *
 أن يكون المسلم فيه دينيا * فلا ينعقد في عين لان لفظ السلم للدين * وهل
 ينعقد بيعا فيه قولان * وكذلك لو قال بعث بلا ثمن هل ينعقد هبة * والاصح
 الابطال لهافت اللفظ * ولو أسلم بلفظ الشراء انعقد * وهل ينعقد سلما
 ليجب تسليم رأس المال في المجلس فعلى وجهين * منشؤها تقابل النظر الى
 اللفظ والمعنى * ولا يشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا * ويصح سلم الحال
 (ح م) ولكن يصرح بالحلل * فان أطلق فهو محمول على الاجل لاقتضاء

الجثة * ويقول في اللحم لحم بقر أو غنم ضأن أو معز ذكر أو أنثى خصي أو غير خصي رضيع أو فطيم مملوقة أو راعية من الفخذ أو من الجنب * ولا يشترط نزع العظم * ولا يسلم في المطبوخ والمشوي إذا كان لا يعرف قدر تأثير النار فيه بالمادة * وفي السلم في رؤس الحيوانات بعد التنقية من الشعور قولان لتردها بين الحيوانات والمعدودات * والاصح في الاكارع الجواز لقلة الاختلاف في أجزائها * ويجوز السلم في اللبن * والسمن * والزبد * والمخيض والوبر * والصوف * والقطن * والابرسم * والنزل المصبوغ وغير المصبوغ * وكذا في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والغلظ والطول والعرض * وكذا في الحطب والحشب * والحديد * والرصاص * وسائر أصناف الاموال إذا اجتمعت الشرائط التي ذكرناها * فان شرط الجودة جاز * ونزل على أقل الدرجات * وان شرط الاجود لم يحز اذا لا يعرف أقصاه * وان شرط الرداءة فكذلك لا يجوز فان شرط الارجاء جاز على الاصح لان طلب الارجاء عند محض فلا يثور به نزاع * والوصف الذي به التعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين

٥٠٠ الباب الثاني في أداء المسلم فيه والقرض ٥٠٠-

٥٠٠ أما المسلم فيه : فالنظر في صفته وزمانه ومكانه (أما صفته) فان أتى بغير جنسه لم يقبل لانه اعنياض وذلك غير جائز في المسلم فيه * وان كان من جنسه ولكنه أجود وجب قبوله * وان كان أردأ منه جاز قبوله ولم يجب * وان أتى بنوع آخر بأن أسلم في الزبيب الابيض فجاء بالاسود ففي جواز القبول وجهان اذ يكاد أن يكون اعنياضا (أما الزمان) فلا يطالب به قبل المحل ولكن ن جاء به قبله وله في التعجيل غرض بأن كان بالدين رهن أو ضامن أو كان يظهر (و) خوف الاقطاع وجب القبول كما يجب قبول النجوم من المكاتب

كان يعتاد فسد الشرط وصح العقد على الاصح لانه لغو * واو أسلم في ثمرة
 بستان بعينه بطل لانه ينافي الدنية * وان أضافه الي ناحية كحقل البصرة
 جاز اذ النرض منه الوصف * الشرط الخامس : معرفة الاوصاف * فلا يصح
 السلم الا في كل ما ينضبط منه كل وصف يختلف به القيمة اختلافاً ظاهراً
 لا يتباين الناس بمثله في السلم * ولا يصح في المختلطات المتعددة الأركان (١)
 كالمرق والحلاوي والمعونات * والخفاف والقسى والبال * والاصح انه يصح في
 العنابي والحز وان اختلف الحجمة والسدى لانه في حكم الجنس الواحد كالشهد
 (و) والبن * وكذلك ما لا يقصد خلطه كالخبز وفيه الملح * والبن وفيه
 الانفة * وكذا دهن البنفسج والبان * وفي خل الزبيب * والتمر وفيه الماء
 تردد * وأما ما يقبل الوصف لكن يفضى الاطناب فيه الي عزة الوجود
 كالآلي الكبار * واليوافيت * والجارية الحسناء مع ولدها الي غير ذلك مما
 يعز وجوده فان ذلك يوجب عسرا في التسليم فلا يجوز السلم فيه * ويجوز السلم في
 الحيوان (ح) للاخبار والآثار فيه فيتعرض للنوع * واللون * والذكورة * والانوثة
 والسن فيقول عبد تركي أسمر ابن سبع طويل أو قصير أو ربع * ثم ينزل كل
 شئ على أقل الدرجات * ولا يشترط وصف آحاد الاعضاء اذ يفضى اجتماعها
 الي عزة الوجود * وفي الكحل والدعج وتكائم الوجه والسمن في الجارية
 * وما لا يعز وجوده ولكن قديم استقصاء فيه تردد * وكذا في ذكر الملاحاة
 ويقول في البعير شي أحمر من نم بني فلان غير مودون أي غير ناقص الحلقة
 * ويتعرض في الخيل للون * والسن * والنوع * ولا يجب التعرض للشيآت
 كالأغر والطيم (٣) * ويتعرض في الطيور للنوع * والكبر * والصغر * من حيث

(١) هو من قولهم تريد دكنا كثيرة الابازيراه (٣) هو الذي احده خديه ايض

يلزمه الوعد * بخلاف البيع فانه يفسد بمثله اذ بصير ذلك القرض جزءاً من
العوض المقصود (وأما حكمه) فهو التملك ولكن بالقبض أو بالتصرف فيه
قولان أفتسهما انه بالقبض لانه لا يتقاعده عن الهبة * والعوض فيه مدخل * وعلى
هذا الاصح أنه لو أراد الرجوع في عينه جاز لانه أقرب الى حقه من بدله *
وله المطالبة بدله للخبر * وان قلنا يملك بالتصرف فقل انه كل تصرف يزيل
الملك فيخرج عنه الرهن والتزويج * وقيل كل تصرف يتعلق بالرقبة فيخرج
عنه الاجارة * وقيل كل تصرف يستدعي نفوذه الملك فيخرج عنه الرهن
اذ رهن المستعار جائز

— كتاب الرهن * وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانه —

وهي أربعة * الراهن والمرهون والمرهون به وصيغة الرهن * الركن الاول *
المرهون وفيه ثلاثة شرائط * الاول * أن يكون عيناً فلا يجوز رهن
الدين * لان الرهن عبارة عن وثيقة دين في عين * واذا كان عيناً لم يشترط
(ح) فيه الافراز بل يصح رهن الشائع ويكون على المهايأة كما في شركاء
الملك * الثانية * أن لا يتمتع اثبات يد المرتن عليه كرهن المصحف (ح)
والعبد (ح) المسلم من الكافر فيه خلاف مرتب على البيع * وكذا رهن
الجارية الحسنة ممن ليس ببدل فهو مكروه * ولكن ان جري فالاصح صحته
* الثالثة * أن تكون العين قابلة للبيع عند حلول الاجل * فلا يجوز رهن
أم الولد * والوقف * وسائر أراضي العرفان من عبادان الى الموصل طولاً *
ومن القادسية الى حلوان عرضاً * فانه وقف على اعتقاد الشافعي رضى الله
عنه وقفها عمر رضى الله عنه على المسلمين بعد تملكها عنوة * وقال ابن

قبل المحل * وان لم يكن له غرض سوى البراءة نظر فان كان للممتنع غرض بأن كان في زمان نهب أو غارة أو كانت دابة يحذر من علقها فلا يجبر * وان لم يكن من الجانبين غرض فقولان في الاجبار (أما المكان) فكان العقد فلو ظهر به في غيره وكان في النقل مؤنة لم يطالب به * ولكن يطالب (و) بالقيمة للحيولة * ثم لا يكون عوضاً اذ يبقى استحقاق الدين * وان لم تكن مؤنة طالب به * وفي مطالبة الناصب بالمثل في موضع آخر مع لزوم المؤنة خلاف تغليظاً عليه ﴿ أما القرض ﴾ فأداؤه كالمسلم فيه ولكن يجوز الاعتياض عنه * ويجب المثل في المثليات * وفي ذوات القيم وجهان أشهرهما بالحديث أن الواجب المثل * استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة وردهً بالزلا (٣) والقياس القيمة * ثم النظر في ركن القرض وشرطه وحكمه (أما ركنه) فمن جهة اللفظ صيغة دالة عليه كقوله أقرضتك * وفي اشتراط القبول وجهان * وجه المنع ان هذه اباحة اتلاف بموضع وهي مكرمة ولذلك يجوز الرجوع (م) عنه في الحال * ولا يجوز (م) شرط الاجل فيه * وأما المقرض فكل ما جاز السلم فيه جاز قرضه الا الجوازي ففيها قولان منصوصان والقياس الجواز * وما لا يجوز السلم فيه ان قلنا انه يرد في المتقومات القيمة فيصح أيضاً اقراضه (أما شرطه) فهو أن لا يجزى القرض منفعة * فلو شرط زيادة قدر أو صفة فسد ولم يفد جواز التصرف * ولو شرط رد المكسر عن الصحيح * أو تأخير القضاء (م) لنا شرطه وصح القرض على الاصح لانه عليه لاله * ولو شرط رهناً أو كفيلاً به جاز فانه إحكام عينه * ولو شرط رهناً بدين آخر فسد * ولو قال أقرضتك بشرط أن أقرضك غيره صح * ولم

(٣) البكر من الابل حديث السنن والبازل المسن اه

الدين لانه معير في حقه ان كان الدين حالاً ، وان كان مؤجلاً فقولان : ولا
يباع في حق المرتهن الا اذا أعسر الراهن * ولو تلف في يد المرتهن فلا ضمان
على أحد على الاصح * وان تلف في يد الراهن ضمن لانه مستعير * والاصح
أنه يشترط في هذه الاعارة ذكر قدر الدين وجنسه ومن يرهن عنده لان
معني الضمان ظاهر فيه والذرض يختص به (الركن الثاني المرهون به)
وله ثلاثة شرائط أن يكون ديناً ثابتاً لازماً * فلا يرهن بعين ، ولا بدين لم
يثبت بعد كقوله رهنتك بما تقرضه مني أو بالثمن الذي ألزمه بالشراء منك
* ولو قال بعثت منك العبد بألف وارتهنت الثوب به فقال اشتربت ورهنت
جاز على الاصح * لان شرط الرهن في البيع جائز للحاجة فزجه به أولى
وأصح ، ولكن ليتقدم من الخطابين والجوابين لفظ البيع * وليتأخر لفظ
الرهن حتي يتأخر تمام الرهن عند تمام البيع * وكل دين لا يصير له الرهن
اللزوم كنجوم الكتابة لا يصح الرهن به * وما هو لازم أو مصيره الي
اللزوم كالثمن في مدة الخيار جاز الرهن به * وما أصله على الجواز لكن قد
يصير الي اللزوم كالجعل في الجملة فيه وجهاً * والاصح المنع لان سبب
وجوده لم يتم قبل العمل فكأنه غير ثابت ، ولا يشترط في الدين أن لا يكون
به رهن بل تجوز الزيادة في قدر المرهون بدين واحد * وفي الزيادة في الدين
على مرهون واحد قولان * واختيار المرنى جوازه (ح) (الركن الثالث
الصيغة) : ولا يخفي اشتراط الايجاب والقبول فيه * وكل شرط قرن به مما
يوافق مقتضى مطلقه ، أو لا يتعلق به غرض أصلاً فلا يقدح * وما يغير
موجبه كشرط المنع من بيعه في حقه فهو مفسد * وما لا يغير مطالبه ولكن
يتعلق به غرض كقوله بشرط أن ينتفع به المرتهن فقولان في فساد الرهن *

سريج هي ملك * ويجوز رهن الام دون ولدها اذ لا تفرقة في الحال * وعند البيع تباع الام دون الولد على رأي * ويقال هذه تفرقة ضرورية * وعلى رأي تباع معه * ثم يختص المرتهن بقيمة الام فتقوم الام منفردة فاذا هي مائة ومع الولد فهي مائة وعشرون فنقول حصة الولد سدس كيفما اتفق البيع * وقيل ان الولد ايضا يقدر قيمته مفردا حتى تقل قيمته فتكون عشرة مثلاً فيقال هو جزء من أحد عشر جزءاً فيقسم على هذه النسبة * ورهن ما يتسارع اليه الفساد بدين مؤجل قبل حلول أجله صحيح ان شرط البيع وجعل الثمن رهناً * وان شرط منعه باطل * وان أطلق فقولان * ولا خلاف أنه لو طرأ ما يمرضه للفساد يباع ويجعل بدله رهناً * ويجوز رهن العبد (ح) المرتد كما يجوز بيعه * ورهن العبد الجاني ينبي على جواز بيعه * ونص الشافعي رضى الله عنه على أن رهن المدبر باطل * وفيه قول مخرج منقاس أنه صحيح * وكذا رهن المعلق عتقه بصفة * وقيل انه باطل اذ لا يقوي الرهن على دفع عتق جري سبيه * ويصح رهن الثمار بعد بدو الصلاح * والاصح جوازه أيضاً قبل بدو الصلاح وان لم يشترط القطع * ولكن عند البيع يشترط القطع * وقيل لا يجوز الا بالتصريح بالاذن في شرط القطع عند البيع * فان قيل هل يشترط أن يكون المرهون ملكاً للراهن * قلنا لا فقد نص الشافعي على أنه لو استعار الرهن جاز * وفي تغليب حقيقة الضمان أو العارية تردد قول * والاولى أن يقال هو فيما يدور بين الراهن والمرتهن رهن محض وفيما بين المعير والمستعير عارية * وفيما بين المعير والمرتهن حكم الضمان أغلب فيرجع فيه ما دام في يد الراهن * ولا يرجع بعد القبض على الاصح لانه ضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على اجبار الراهن على فكه بأداء

* وقيل بالفرق لضعف الرهن * ثم لا بد (و) من مضي زمان يمكن المسير فيه
الي البيت الذي فيه الرهن حتى يلزم * ونص الشافعي رضي الله عنه أنه لا
يكون قبضا ما لم يصل الي بيته * وقيل ان ذلك انما يشترط عند التردد في
بقائه ليتيقن وجوده * والاصح (و) أنه لو باع من المودع دخل في ضمانه
بمجرد البيع * ولو رهن من الناصب لم يبرأ (م ح ز) من ضمان الناصب * كما
لو تعدي في المرهون يجمع الضمان والرهن * ولو أودع من الناصب يبرأ *
وفي براءته بالاجارة منه وتوكيله بالبيع وجهان * وكذلك في براءة المستعير *
* وكذا لو صرح ببراء الناصب مع بقائه في يده * أما الطواري قبل القبض *
فكل ما يزيل الملك فهو رجوع * والتزويج ليس برجوع * واجارته رجوع
ان قلنا انها تمنع من البيع * والتدبير رجوع على النص * وعلى التخييع لا *
والنص أنه ينسخ بموت الراهن ولا ينسخ بموت المرتهن * فقولان
بالنقل والتخييع لتردد الرهن بين البيع الجائر والوكالة * وقيل بالفرق لان
ركن الرهن من جانب الراهن العين وهو منعلق حق الورثة والغرماء * وركنه
من جانب المرتهن دينه وهو باق بحاله بعد وفاته * والأظهر أنه لا ينسخ
بجنون العاقلين * وبالجبر عليهما بالتبذير * وفي انفساخه بانقلاب المعصير خيراً
* وبإباق العبد وجنائه وجهان أيضاً * ولا يجوز اقباضه وهو خمر فلو انقلب
خيراً بعد القبض خرج عن كونه مرهوناً * فاذا عاد خلا عاد مرهوناً (و) *
والتخليل بالقاء الملع فيه (ح) حرام - اديب أبي طاحنة : وبالإمامك غير محرم
* وكذا بالنقل من ظل الى شمس على الاصح

— الباب الثالث في سكام المرهون —

وهو وثيقة لدين المرتهن في عين الرهن تمنع الراهن من كل ما يقدح فيه

* واذا قال رهنك الاشجار بشرط أن تحدث الثمار مرهونة ففي صحة الشرط قولان * ولو شرط عليه رهن في بيع فاسد فظن لزوم الوفاء به فـرهن فله (و) الرجوع عنه * كما لو ظن أن عليه ديناً فأداه ثم تبين خلافه * ولو قال رهنك الارض في اندراج الاشجار تحته * وكذا في اندراج الأس تحت الجدار * وفي اندراج المغرس تحت الشجر قولان * وكذا في الثمار غير المؤبرة وفي الجنين واللبن في الضرع خلاف * وكذا في الصوف المستجز على ظهر الحيوان * وفي الاغصان الخلاف * ووجه الاخراج من اللفظ ضعف الرهن عن الاستتباع * (الركن الرابع العاقد) فلا يصح الا من يصح منه البيع * وفيه زيادة شرط وهو كونه من أهل التبرع * ولذلك لا يصح لولي الطفل أن يرهن ماله الا لمصلحة ظاهرة * وهو أن يشتري بمائة ما يساوي مائتين ولا يساوي المرهون أكثر من مائة حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يجبره المشتري * الا اذا كان في وقت يجوز فيه الايداع خوفاً من النهب فيجوز الرهن * وكذا المكاتب (و) والمأذون (و) * ويجوز للولي الارتهاق عند عسر استيفاء الحق أو تأجله مهما باع بنسيئة مع الغبطة * ويجوز أن يرهن عقاره لحاجة ظاهرة في القوت حتي لا يفتقر الى بيعه

— الباب الثاني * في القبض والطوارئ قبله —

القبض ركن في الرهن لا يلزم (م) الا به * وكيفيته في المنقول والعقار ما ذكرنا في البيع * ولا يصح الا من مكلف * ويجوز للمرتهن أن ينيب غيره الا عبد الرهن ومستولده لان يدها يد الرهن * ويستنيب مكاتب الرهن * وفي عبده المأذون خلاف * ولو رهن من المودع نص أنه يفتقر الى اذن جديد * وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم * فقولان بالنقل والتخريج *

سقط الغرم عنه * وفي البيع قبل حلول الاجل يمنع (ح) تعلقه بالثمن * وله الرجوع قبل البيع * وكذا اذا اذن في الهبة ووهب ولم يقبض فله الرجوع * واو شرط في الاذن في البيع جعل الثمن رهناً لم يجز ذلك في الاصح لانه نقل للوثيقة * ولو شرط أن يعجل حقه من الثمن فسد الاذن (و) لانه اذن بعوض فاسد * بخلاف ما لو شرط لو كيله أجرة من ثمن ما يبيعه اذ ليس العوض ههنا في مقابلة الاذن * والتركة اذا تعلقت الديون بها كالرهون في منع التصرف فيه * وقيل انه كالعبد الجاني * فان منع منه فظاهر دين يرد عوض بعد تصرف الورثة في تتبعه بالنقص خلاف الطرف الثاني * جانب المرتين * وهو مستحق ادامة اليد ولا تزال يده الا لاجل الانتفاع (ح) نهائياً ثم يرد عليه ليلاً * ولو شرط التعديل على يد ثالث ايثق كل واحد به جاز * ثم ليس للعدل تسليمه الي أحدهما دون اذن صاحبه * فان فعل ضمن الآخر * ولو تغير حاله بالفسق أو بالزيادة فيه فللكل واحد طلب التحويل منه الي عدل آخر * وللمرتين استحقاق البيع تقدماً به على الغرماء عند حلول الدين ولكن لا يستقل به دون اذن الراهن * بل يرفع الي القاضي حتى يدللب الراهن أو يكافه البيع : ولو اذن للعدل وقت الرهن في البيع لم يجب مراجعته ثانية على الاصح * واو مناع الثمن في يد العدل فهو أسانده * فان لم يرد المرتين باذن الراهن وأمكن انكره تسليمه فهو ضمان * فان صدقه الراهن ففي ضمانه اتمه صيره في الاتلاف * ولا يبيع العدل الا بثمن المثل * فان طلب بزيادة في تجاسر العدل حول العدل الى الدالب * وعلى الراهن مؤونة المرهون : وأجرة الاصل * واثبات الدابة : وسعة الاستجار : ومؤونة ايلداد من خاص ماله على الاصح * وقيل انه يباع فيه جزء من المرهون * فان

والنظر في أطراف ثلاثة ^{في الأول} جانب الرهن * وهو ممنوع عن كل
 تصرف قولي يزيل الملك كالبيع والهبة * أو يزاحم حقه كالرهن من غيره * أو
 ينقص ^{سكالتزويج} أو يقلل الرغبة كالاجارة التي لا تنقضي مدتها قبل حلول
 الدين * وفي الاعتاق (ح) ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين الموسر والمعسر : فإن
 نفذنا غير مناه * وإن لم ينفذ فالأقاس أن لا يعود العتق إن اتفق فسكك
 الرهن * وحكم التعليق مع الصفة في دوام الرهن حكم الانشاء * فإن وجدت
 الصفة بعد فكك الرهن نفذ على الأصح * ويمنع من الوطاء خيفة الاحبال
 المنقص * والاحوط (و) حسم الباب وإن كانت صغيرة (و) أو آيسة (و) * فإن
 فعل فالولد نسيب * والاستيلاد مرتب (و) على العتق وأولي بالنفوذ لانه فعل
 * وقيل بتميمه لان العتق منجز * ثم إذا انفك فالأصح عود الاستيلاد * ولو
 ماتت بالطلق فمليه القيمة لانه مهلك بالاحبال * وكذا إذا وطئ أمة الغير بشبهة
 * ولا يضمن الزوج زوجته به * وكذلك الزاني بالحرمة لان الاستيلاد كأنه أثبات
 يد وهلاك تحت اليد المسؤولية على الرحم والحرمة لا تدخل تحت اليد والا
 فجرد السبب ضعيف * ولذلك قيل على رأي يجب أقصى القيم من يوم
 الاحبال الى الموت * وقيل يعتبر يوم الاحبال * وقيل يوم (ح) الموت * ولا
 يمنع من الانتفاع (ح) بسكنى الدار * أو استكساب العبد * أو استخدامهما * أو انزاع
 الفحل على الاناث ان لم ينقص قيمته * ويمنع عن المسافرة به لعظم الحياولة كما
 يمنع زوج الامة عن السفر بها * بخلاف الحر فانه يسافر بزوجه * وإن أمكن
 استكساب العبد في يده لم ينتزع من يده جمعاً بين الحقين * ومهما انتزع فمليه
 الاشهاد * الا أن يكون عدالته ظاهرة ففي تكليفه ذلك خلاف * وكل
 ما منع منه فإذا أذن المرتن جاز لان الحق لا يمدوهما * ثم إذا أذنه في العتق

(ح) والزيادات العينية (ح) كاللبن والولد (ح) والصوف والثمره (ح) * فان كان الولد مجنناً حالة البيع والعقد كان تابعاً * وان كان مجنناً في احدي الحالتين ففي تبعيته خلاف * في الطرف الثالث في فك الرهن * وهو حاصل بالنفاسخ * وفوات عين المرهون بأفقه سماوية * ويلتحق به ما اذا جنى العبد وبيع في الدين فانه فات بغير بدل * وكما يقدم حق المجني عليه على حق المالك يقدم على حق المرتهن * فان جنى على عبد السيد أو السيد نفسه فله القصاص كما للاجنبي * وليس له الارض والبيع اذ لا يستحق شيئاً على عبد نفسه * ولو جنى على عبد أبيه وانتقل اليه بموته ففي استحقاقه الفك خلاف لانه في حكم الدوام * وان جنى على عبد آخر له مرهون من غير هذا المرتهن فله فله * وان فات حق المرتهن فان عنا على مال تعلق حق مرتهن القليل بالعبد * وان عنا بغير مال فهو كمفو المحجور عليه * ولو أوجب أرضاً فلمرتهن القليل أن يطلب بيعه في حقه * وان كان القليل أيضاً مرهوناً عنده فهو فوات محض في حقه الا أن يكون القليل مرهوناً بدين آخر يخالف هذا الدين فله بيعه وجمل ثمنه رهناً بالدين الآخر * وبفسك الرهن أيضاً بقضاء كل الدين * فان قضى بعضه بقي كل المرهون مرهوناً ببقية الدين * وكذلك اذا رهن عبيدين وسلم أحدهما كان مرهوناً بجملة الدين (ح) * وكذا لو تلف أحدهما الا أن يتعدّد العقد والصفقة أو مسنحى الدين أو المسنحى عليه فينفصل أحدهما عن الآخر ولا ينظر الى تعدّد الركيل واتحاده * وفي النظر الى تعدّد المالك في المرهون المستعار من شخصين خلاف مهما قصد بقضائه فك نصيب أحدهما * واذا مات الراهن فقضى أحد ابنيه نصف الدين لم ينفك (و) نصيبه * ولو تعلق دين باقرار الورثة بالتركة فقضى واحد نصيبه في انفكاك الحصة قولان *

كان بحيث تهلكه النفقة يباع كما يفعل بما يتسارع اليه الفساد * ولا يمنع
 الراهن من القصد والحجامة والحنان * ويمنع من قطع سدة (١) فيه خطر *
 والمرهون أمانة (ح) في يده * ولا يسقط (ح) بتلقه شيء من الدين * ولو
 أذن له في الغراس بعد شهر فهو بعد الغراس عارية مضمونة * وان شرط أن
 يكون مبيعاً منه بعد شهر بالدين فهو بعد الشهر مضمون لأنه مبيع مبيعاً
 فاسداً * وللفساد حكم الصحة في ضمان العقود * ولو ادعى المرتهن تلفاً
 أو رداً فهو كالمودع عند المرازمة * والقول قوله * وطرخوا ذلك في
 المستأجر * وكل يدهي غير مضمونة * وقال العراقيون يختص ذلك
 بالوديعة وبالكيل بغير أجرة * ومن عداهما يطالب بالبيينة قياساً
 لأن المودع وقع الاعتراف بصدقه وأمانته دون غيره * والمرتهن من الغاصب
 عند المرازمة كالمودع من الغاصب يطالب ولا يستقرّ الضمان عليه وان
 تلف في يده * وكذا المستأجر بخلاف المسعير والمسنم * وعند العراقيين في
 مطالبتهم وجهان * ثم في قرار الضمان بعد المطالبة وجهان آخران * والمرتهن
 ممنوع من كل تصرف قولاً وفعلًا فان وطئ فهو زان * وان ظنّ الاباحة
 فواطئ بالشبهة * فان أذن له الراهن وعلم التحريم فزان * وفيل مذهب عطاء
 في اباحة الجوارى بالاذن شبهة * وان ظنّ حلاً فواطئ بالشبهة * وفي وجوب
 المهر عليه وقيمة الولد عليه وجهان من حيث انّ الاذن ضعيف الاثر
 في الوطء بدليل المفوضة * وهذه الاحكام تثبت في عين الرهن وبذله
 الواجب بالجناية على المرهون اذ يسري اليه حق الرهن حتى لا ينفذ ابراء الرهن
 استقلالاً ولا ابراء المرتهن اذ لا دين له * ولا يسري الى الكسب والعقر (٣)

(١) السلعة شيء يشبه الدمل اه (٣) العقر بالصم دية الفرح المفصوب وصادق المراء اه

وان قال تعمدت الكذب فلا يسمع (و) ولا يمكن من التحليف ^{في} الامر الثالث في الجناية ^{بـ} فاذا اعترف الجاني وصدقه الراهن دون المرتهن أخذ الأرش وفاز به ^{بـ} وان صدقه المرتهن أخذ الأرش وكان رهناً عنده الى قضاء الدين ^{بـ} فاذا قضى من موضع آخر فهو مال ضائع لا بدعبه أحد ^{بـ} وان جنى العبد واعترف به المرتهن فالقول قول الراهن ^{بـ} ولو قال الراهن أعنته أو غصبتة قبل أن رهنت أو كان فد جنى وأضاف الى معين مجني عليه فقيه ثلاثة أقوال ^{بـ} كما في تنفيذ عنقه لانه مالك لا تهمة فيه ^{بـ} فان قلنا لا يقبل فيحلف المرتهن على نفي العلم ^{بـ} فان حلف هل يغرّم الراهن للمقرّ له يبتني على قولي النرم بالحيلولة ^{بـ} وان نكل يرد اليمين على الراهن أو على المقرّ له قولان ^{بـ} وكل واحد من المرتهن والمقرّ له ^{بـ} هما نكل فقد أبطل حق نفسه عن النرم بنكوله ^{بـ} وان ردّدنا على الراهن فنكل فهل للمقرّ له الحلف لكيلا يبطل حفه بنكول غيره فيه قولان ^{بـ} وان قلنا يقبل اقراره فهل للمرتهن تحليفه فيه وجهان ^{بـ} فان حلفناه فنكل وحلف المرتهن اليمين المردودة ففائدة حلفه تقرير العبد في يده أو أن يغرّم الراهن له قولان ^{بـ} ولو كان المقرّ به الاستيلاء فيزيد أن المسئولة تحلف اذا نتكّل الراهن وان حرية الولد والنسب ثبت لا محالة ^{بـ} الامر الرابع فيما يفك الرهن ^{بـ} فلو أذن المرتهن في البيع ثم ادّعى الرجوع قبل البيع فالقول قوله (و) لان الاصل أن لا بيع ولا رجوع فيتمارضان وبقي أن الاصل استمرار العقد ^{بـ} ولو قال الراهن ما سلمته من المال كان عن جهة الدين الذي به الرهن فانفكّ ^{بـ} وادّعى المرتهن أنه عن جهة غيره فالقول ذول الراهن ^{بـ} وكذا في كل ما يدّعيه من قصوده في الاداء فانه أعرف بنية نفسه ^{بـ} ولو قال لم أؤ عند التسليم أحد الدينين فعلي وجه يوزع على الجهتين ^{بـ} وعلى

ومهما انفك نصيب أحدهما فله أن يستقسم المرتهن بعد اذن الشريك الراهن بناء على الاصح في أن حكم القسمة في مثل هذا الحكم الافراز لا حكم البيع * ولو قال للمرتهن بع المرهون لي واستوف الثمن لي ثم استوفه لنفسك ففي استيفائه لنفسه تردد من حيث اتحاد القابض والمقبض * وان قال بعه لي واستوف الثمن لنفسك فسد استيفاءه وكان مذموماً في يده لانه استيفاء فاسد فأشبهه الصحيح في الضمان * ولو قال بع لنفسك بطل الاذن اذ كيف يبيع مالك غيره لنفسه * ولو قال بع مطلقاً فالأصح صحته وتزيله على البيع للراهن

باب الرابع في النزاع بين المتماقين

وهو في أربعة أمور الأول في العقد به ومهما اختلفا فيه فالقول قول الراهن اذ الاصل عدم الرهن * فلو ادعى المرتهن أنه النخيل التي في الارض مرهونة مع الارض فللراهن أن ينكر رهنها أو وجودها ويحلف ان لم يكن به الحس في انكار الوجود * فان كذبه واستمر على انكار الحس جمل ناكلاً عن اليمين ورد على المرتهن الا أن يعدل الي نفي الرهن فيحلف عليه * واو ادعى على رجلين رهن عبدهما عنده فلاحدهما أن يشهد على الآخر اذا انفرد بتكذيبه * ولو ادعى رجلان على واحد فصدّق أحدهما قبل له أن يشهد للمكذب فيه وجهان يبنيان على أنه هل يشاركه فيما سلم له لو لم ينو ذلك الامر الثاني في القبض والقول فيه أيضاً قول الراهن * وكذا ان وجدناه في يد المرتهن اذا قال الراهن غصبته (و) * ولو قال أخذته ودعته أو عارية أو بجهة أخرى مع الاذن فوجهان * لانه اعترف بقبض مأذون به من الراهن وأزاد صرفه عنه * فلو أقيمت الحجة على اقراره بقبض الرهن فقال كنت غلطت فيه تعويلاً على كتاب الوكيل أو اقامة على رسم القباله (و) فله أن يحلف المرتهن على نفيه *

استفيد منه * وأجرة الكيال والحمال وما يتعلق بمصلحة الحجر يقدم على سائر الديون * ولو اشترى شيئاً قبل الحجر فله رده بالعيب على وفق الغبطة * فإن كانت الغبطة في إبقائه فلا كما في ولي الطفل * ولو حجر عليه في مدة الخيار فله التصرف بالقسخ والاجازة في العقد المتقدم من غير تقييد (و) بشرط الغبطة لأن الأمر فيه لم يستقر بعد فليس تصرفاً مبنياً * وإذا كان له دين وله شاهد واحد فيحلف * وكذا إذا ردت عليه اليمين * فإن نكل فالتص أن الغريم لا يحلف والمفلس حي * فلو كان ميتاً فله لأن منصوصاً * فمنهم من سوى ومنهم من فرق بأن صاحب الحق قائم فنكوله يوم أمراً * ولو أراد سفر أفلن له دين حال منعه * وليس لمن له دين مؤجل منعه * ولا طلب الكفيل ولا طلب الاشهاد (و) **الحكم الثاني** بيع ماله وقسمته * وعلى القاضي أن يبادر إليه كيلا تطول مدة الحجر * ويقسم على نسبة الديون * ويبيع بحضرة المفلس * ولا يسلم مبيعاً قبل قبض الثمن * ولا يكلف الغرماء حجة على أن لا غريم سواهم * وبعبء على أنه لو كان لظاهر مع استفاضة الحجر * فإن ظهر بعد القسمة فلا تنقض القسمة بل يرجع على كل واحد بحصة تقتضيها الحساب * ولو خرج مبيع مستحقاً فكذلك يرجع على كل واحد بجزء من الثمن * فإن كان قد بيع في حالة الفس فيرد تمام الثمن * أو يضارب فيه خلاف * ووجه الأكمال أنه من مصالح الحجر * ثم يترك عليه دست نوب يلبق بحاله حتى خفه وطيلسانه إن كان حطها عنه بزرى بمنصبه * ولا يترك مسكنه وخادمه * بل يبني له سكني يوم واحد ونفقته ونفقة زوجته وأولاده * وكذا بنفق عليهم مدة الحجر * ونص في الكفارة أنه يعدل إلى الصيام * وإن كان له مسكن وخادم فتقبل بمثله في الديون * والفرق أن الكفارة لها بدل وحقوق الله على المساهلة

وجه يقال له اصرف الآن الي ما شئت * وكذا في جميع نظائره

— كتاب التفليس —

التماس الغرماء الحجر بالديون الحالة الزائدة على قدر المال سبب لضرب الحجر
(ح) على المفلس بدليل الحديث * وفي التماس المفلس دون الغرماء والتماس الغرماء
بدين يساوي المال أو يقرب منه خلاف * والديون المؤجلة لا حجر بها (و) * ولا
يحل الاجل بالمفلس على الاصح * ثم للحجر أربعة أحكام * الاول * منع كل
تصرف مبتدأ يصادف المال الموجود عند ضرب الحجر كالعتق * والبيع *
والرهن * والكتابة * ولا يخرج عنقه على علق الراهن لان تنفيذ ابطال لما
أنشئ الحجر له * ثم لو فضل العبد المعتق أو المبيع بعد قضاء الدين في الحكم
بنفوذه خلاف * فان قلنا ينفذ فليقتض الدين من غيره ما أمكن * أما ما لا
يصادف المال كالنكاح * والحلع * واستيفاء القصاص * وعفوه * واستلحاق
النسب * ونفيه باللعان * واحتطابه * واتها به * وقبوله الوصية فهي صحيحة *
وكذا شراؤه على الاصح * وكذا اقراره * الا أن ما يتعلق منه بالمال يؤخذ به
بعد فك الحجر ولا يقبل على الغرماء * ولو أقر في عين مال أنه وديعة عنده
أو غصب أو عارية ففيه قولان في القديم * ومنه خرج قول ابن ابي اقرار
المرسل بالدين أيضاً يوجب قضاءه في الحال من ماله اذ لا تهمة فيه * والمال
الذي يتجدد بعد الحجر هل يتعدى اليه الحجر فيه خلاف * ومن باع بعد
الحجر منه شيئاً ففي تعلقه بعين متاعه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يعلم
افلاسه أو يجهل * فان قلنا لا يتعلق به فيصبر على وجهه الى أن يقضى ثمنه بعد
فك الحجر فانه دين جديد فلا يقضى من المال القديم كما يلزمه بضمان أو
اقرار أو اتلاف * وعلى وجه يضارب به لان ثمن المبيع في مقابلة ملك جديد

لان فيه منة وغرر ظهور غريم آخر * ولا رجوع (و) اذا تعذر بامتناعه بل
يستوفيه القاضى * ولو انقطع جنسه ومنعنا الاعتياض عن الثمن فله الفسخ
كما فى انقطاع المسلم فيه (الثانى الحلول) ولا رجوع الا اذا كان الثمن حالا ولا
يحل الاجل بالفلس على الاصح * وأما المعاوضة فلهما شرطان (الاول) أن يكون
معاوضة محضة فلا يثبت الفسخ فى النكاح والحلح والصلح بتعذر استيفاء
العوض * ويثبت فى الاجارة والسلم فيثبت الرجوع الى رأس المال عند
الفلاس ان كان باقيا * والمضاربة بقيمة المسلم فيه ان كان تالفا * ثم يشتري
بقيته جنس حقه * ولا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه * واذا أفلس المسأجر
بالاجرة رجع المكري الى عين الدابة أو الدار المكراة * فان كان فى بادية نقله
الى مأمن بأجرة مثله يقدم بها على الغرماء * وان كان قد زرع الارض ترك
زرعه بعد الفسخ بأجرة يقدم بها على الغرماء اذ فيه مصلحة الزرع الذى هو
حق الغرماء * وان أفلس المكري بعد تعيين ما اكراه فلا فسخ بل يقدم
المسأجر بالمنفعة لتعلق حقه بعين الدابة كما يقدم المرتين * وان كانت الاجارة
واردة على الذمة فله الرجوع الى الاجرة اذا بقيت بعينها أو المضاربة بقيمة
المنفعة لتحصل له المنفعة (الشرط الثانى) للمعاوضة أن تكون سابقة على الحجر
* احترازنا به عما يجري سبب لزومه بعد الحجر كما اذا باع من المفلس المحجور
عليه هل يتعلق بعين ماله وقد ذكرناه * وكذلك لو أفلس المكري والدار فى يد
المكثري فأنهدمت ثبت له الرجوع الى الاجرة * وهل يزاحم به الغرماء فيه وجهان
* وكذا لو باع جارية لعبد ففانقضت الجارية فى يد المفلس المحجور فرد بائعها العبد
بالعيب فله طلب قيمة الجارية قطعاً * وهل يتقدم بالقيمة أو يضارب بها وجهان
* والاصح أنه يضارب * أما المعوض : فله شرطان (الاول) أن يكون باقياً

* ثم ان بقي شيء من الدين فلا يستكسب (م) * وفي اجارة مستولته والضيعة الموقوفة عليه خلاف مأخذه أن المنفعة ليست مالاً غنياً وإنما هو اكتساب * ثم اذا لم يبق له مال واعترف به الزم ما فيك الحجر * أم يحتاج الى فك القاضي فيه خلاف * وكذا لو تطابقوا على رفع الحجر لان الظاهر أن الحق لا يعدوهم ولكن يحتمل أن يكون وراءهم غريم * والاظهر أن بيعه ماله من غير الزم ما لا يصح وان كان بائعهم * ولو باع من الزم بالدين ولا دين سواء ففيه خلاف لان سقوط الدين يسقط الحجر على رأي المحكم الثالث * حبسه الى تبوت اعساره * وللقاضي ضربه ان ظهر عناده باخفاء المال * فان أقام بينة على اعساره سمع في الحال (ح م) وأنظر الى ميسرة * وليشهد من يخبر باطن حاله فانه شهادة على النفي قبلت للحاجة * ثم للخصم أن يحلفه مع الشهادة * فان لم يطالب فهل يجب على القاضي أدبا في قضائه فيه خلاف * وان لم يجد بينة وقد عدله مال فلا يقبل قوله * وان لم يمهّد فقل ان القول قوله لان الاصل عدم اليسار * وقيل لا بل الاصل في الحر الاقتدار * وقيل ينظر ان لزمه الدين باختياره فالظاهر أنه لا يلتزم الا عن قدرة * فان لم يقبل يمينه فان كان غريباً فليوكل القاضي به من يسأل عن منشئه ومنقلبه حتى يغلب على ظنه اذ فلاسه فليشهد كيلا يتخذ الحبس عليه * والصحيح أنه يحبس في دين ولده لانه لو لم يحبس فيؤدي الى أن يفرّ ويمتنع عن الأداء ويعجز عن الاستيفاء * المحكم الرابع * الرجوع (ح) الى عين المبيع لقوله عليه السلام أعمارجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجد به بعينه * ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان العوض والم عوض والمعاوضة * أما الم عوض * وهو الثمن فله شرطان (الاول) أن يتعذر استيفاؤه بالا فلاس فلو وفي المال به فلا رجوع * وان قدمه الغرماء فله الرجوع

ما نقص قبل القبض لم يدخل في ضمان المشتري * ويعتبر للشجرة أكثر
القيمتين على الاظهر (و) تقليلاً للواجب على المشتري * أما الزيادة الملتحقة
بالمبيع من خارج ينظر ان كانت عيناً محضاً كما لو بنى المشتري أو غرس فعلي
ثلاثة أقوال * أحدها أنه فاقد عين ماله * والثاني أنه يباع الكل فيوزع به
على نسبة القيمة * والاصح أنه يرجع الي العين ويتخير في التراس بين أن
يبدل قيمته وبين أن يغرم أرش النقصان أو يبقى بأجرة * فان لم تقبل الزيادة
التمييز كالموخلط مكيلة زيت بمكيلة من جنسه أو أردأ منه رجوع (و) البائع
الى مكيلة واحدة * وان خلط بأجود فهو فاقده على قول * ويبيع على قول ويوزع
على نسبة القيمة * وعلي قول يقسم المكيل على نسبة القيمة * والفرق بينه
وبين الأردأ أن ما حصل من نقصان الصفة يمكن أن يجعل عيناً في حق
البائع فيقال له اما أن تقنع بالمبيع بعيب أو تضارب * وتضييع جانب المشتري
لا وجه له هذا هو النص * ونقل عن ابن سريج التسوية * وان كانت الزيادة
عيناً من وجه ووصفاً من وجه كالموخلط صبغ الثوب فان لم تزد قيمته فلا أثر له *
وان زاد فالمشتري شريك (ح) بذلك القدر الذي زاد * الا اذا كانت الزيادة
أكثر من قيمة الصبغ فالزيادة على قيمة الصبغ صفة محضه * وفي الصفة المحضه
في طعن الحنطة ورياضة الدابة وقصارة الثوب وكل ما يسناجر على تحصيله
قولان * أحدهما أنه يسلم للبائع فهو كالزيادة المنصلة من السمن وغيره * والثاني
أنها كالصبغ لأنها عمل محترم متقوم * بخلاف ما لو صدر من الغاصب فإنه عدوان
محض * فعلى هذا للاجير حق الحبس * ولو تلف الثوب في يد القصار سقطت
أجرته * ولو كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة القصار خمسة والاجرة درهم وأفلس
قبل توفيه الاجرة فيقدم (و) الاجير بدرهم والبائع بعشرة وأربعة للزماء

في ملكه * فلو هلك فليس له الا المضاربة بالثمن * وكذا (و) لو زادت القيمة على الثمن * والخروج عن ملكه كالهلاك * وتعلق حق الرهن والكتابة كزوال الملك * ولو عاد الى ملكه بعد الزوال رجع اليه في أظهر القولين (الثاني) أن لا يكون متغيراً * فان تغير بطريان عيب فليس له الا أن يقنع أو يضارب بالثمن * الا أن يكون بجناية أجنبي فله المضاربة بجزء من الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارش الجناية اذ قد يكون ذلك كل القيمة عند قطع اليدين وذلك لا يعتبر في حق البائع * وجناية المشتري بجناية الاجنبي على أحد الطريقين * وان تغير بفوات بعض المبيع كأحد العبدین رجع الى القائم وضارب ثمن التالف * ونقصان وزن الزيت بالاغلاء تفسير صفة أو تلف جزء فيه وجوهان * أما التغير بالزيادة فالمتصلة من كل وجه لاحكم لها بل تسلم للبائع مجازاً * والمنفصلة من كل وجه كالولد لا يرجع فيه ولكن ان كان صغيراً فليس له أن يبذل قيمة الولد حذراً من التهربق * فان أبي بطل حقه على رأي من رأي الرجوع (و) * وبعت الام والولد على رأي * وصرف اليه نصيب الام على الخصوص * واذا تفرخ البيض المشتري أو بنت البذر بالزراعة فقد فات المبيع على الاظهر (و) وهذا موجود جديد * وان كانت الجارية المبيعة حاملاً فولدت قبل الرجوع ففي ذل ان الرجوع به قولان * ولو حبلى بعد البيع فالصحيح تعدي الرجوع الى الجنين * وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال * ولو بقيت الثمرة للمشتري فعلى البائع ابقاؤها الى الجداد * وكذا ابقاء زرع من غير أجرة (و) * وحيث يثبت الرجوع في الثمار فلو كانت قد تلقت فرجع في الشجرة فيطالب بجزء من الثمن للشجرة بطريق المضاربة * ويعرف قدره باعتبار أقل (و) القيمتين من يوم العقد الى يوم القبض لان

* والاصح أنه لا يقبل اقراره باتلاف مال الغير كالصبي * ويعتقد احرامه بالسلج ثم يمنع الزاد ان لم يكن فرضا عليه * ثم حكمه حكم المحصر أو المحرم المفلس حتى لا يتحلل الا بقاء البيت فيه خلاف * وولي الصبي أبوه أو جده وعند عدمهما الوصي * فان لم يكن فالقاضي * ولا ولاية للام (و) * ولا يتصرف الولي الا بالهبة * ولا يستوفي قصاصه (ح) ولا يعفو عنه ولا يمتق * ولا يطلق بعوض وغير عوض * ولا يعفو عن حق شفيعته الا لمصلحته * فلو ترك فليس له الطلب بعد البلوغ على الاصح (و) * وله أن يأكل بالمعروف من ماله ان كان فقيرا * وان كان غنيا فليستغف

— كتاب الصلح * وفيه ثلاثة فصول —

الفصل الاول في أركانه * وهو ما اوضه له حكم البيع ان جرى على غير المدعي * فالصلح لا يخالف البيع الا في ثلاث مسائل * الاولى * فان صاحب التلخيص يجوز الصلح على أروش الجنائيات ولا يصح بلفظ البيع * وأنكر الشيخ أبو علي وغيره وقال ان كان معلوم القدر والصفة جاز باللفظين والا امتنع (ح) باللفظين * وان علم القدر دون الوصف كابل الدية ففي كلا اللفظين خلاف * الثانية * أن يصلح عن بعض المدعي فهو جائز فيكون بمعنى هبة البعض ولفظ البيع لا ينوب منابه في هذا المقام * وقيل انه بلفظ الصلح أيضا لا يصح * الثالثة * اذا قال ابتداء لغيره من غير سبق خصومة صالحني من دارك هذه على ألف ففيه خلاف اذ لفظ البيع واقع فيه * ولا يطلق لفظ الصلح الا في الخصومة * وأما الصلح عن الدين فهو كبيع الدين * فان صالح على بعضه فهو ابراء (و) عن البعض * ولو صالح من حال على مؤجل أو مؤجل على حال أو صحيح على مكسر أو مكسر على صحيح فهو فاسد لانه وعد من المستحق أو المستحق

* وان كانت الاجرة خمسة وقيمة القصارة درهم اختص الاجير بالدرهم الزائد وضارب بالاربعة ويقال (و) للاجير اقنع بما وجدته من القصارة أو ضارب بكل الاجرة فان القصارة وان شئت بالصنع فليست عينا يمكن ايراد الفسخ عليها

كتاب الحجر

سبب الحجر خمسة الصبا والرق والجنون والفلس (ح) والتبذير (ح) * وحجر الصبي يقطع بالبلوغ مع الرشد * والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة (ح م) للغلام والجارية * أو الاحلام * أو الحيض للمرأة (ح) * أو نبات (ح) العانة في حق صبيان الكفار فانه أمانة فيهم (و) لعسر الوقوف على سنهم * وفي صبيان المسلمين وجهان * وأما الرشد فهو أن يبلغ صالحا في دينه مصلحا لدنياه * فاذا اخل أحد الأمرين استمر الحجر (م ح و) * ومهما حصل انفك الحجر (و) * فلو عاد أحد المعنيين لم يعد الحجر لان الاطلاق الثابت لا يرفع الا بيقين كما أن الحجر الثابت لا يرفع الا بيقين * فلو عاد الفسق والتبذير جميعا يعود الحجر أو يعاد على أظهر الوجهين * ثم يلي القاضي أمره أم وليه في الصبي وجهان * وكذا في الجنون الطاري بعد البلوغ * وصرف المال الى وجوه البر ليس بتبذير * فلا سرف في الخير * وصرفه الى الاطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله تبذير (و) * فاذا انضم اليه الفسق أوجب الحجر * ثم فائدة الحجر سلب استقلاله في التصرفات المالية كالبيع والشراء (و) والاقرار بالدين (م) * وكذا الهبة * وفي سلب عبارته عند التوكيل به خلاف * وعليه يبتى صحة قبوله الوصية والهبة * ولا حجر عليه فيما لا يدخل تحت الحجر كالطلاق والظهار والخلع واستلحاق النسب ونفيه والاقرار بموجب العقوبات لانه مكلف والولي لا يتولى ذلك فلا بد وأن يتولاه بنفسه

ساكن هل ينحط من باب داره الى أسفل السكة فيه نردّد، ولا يجوز اشراع
 الجناح وفتح باب جديد الا برضاهم* ورضاهم اعارة يجوز الرجوع عنه*
 ولو فتح باب دار أخرى في داره التي هي في سكة منسدة الاسفل* أو فتح
 من تلك الدار باباً ثانياً في السكة فوق الباب الاول ففيه نردّد لانه يكاد يكون
 زيادة علي الانتفاع المستحق* وأما فتح الكوة فلا منع منه* أما الجدار ان
 كان ملك أحدهما فلا يتصرف الآخر فيه الا بأمره. فان استأجره لوضع
 جذعه لا يلزمه (م) الاجابة في القول الجديد. فان رضى فيها رجع كان له
 النقص بشرط أن يغرم النقص* وفيل فائدة الرجوع المطالبة بالاجرة للمستقبل
 * وان كان مشتركاً فلكل واحد منع صاحبه من الانتفاع دون رضاه* فلو
 تراضيا على القسمة طويلاً أو عرضاً جاز* ولا يجبر على القسمة في كل الطول
 ونصف العرض اذ يتعذر الانتفاع بوضع الجذوع* وكذا في نصف الطول
 (و) وكل العرض* واذا جرت بالراضى أفرع في الصورة الاخيرة، والاولى
 التخصيص لكل وجه بصاحبه في الصورة الاولى حتى لا نقضى
 القرعة بخلافه* ولا مانع (و) في الاساس من الاجبار على قسمته. والقول
 الجديد أنه لا يجبر (م ح) على العمارة في الاملاك المشتركة لانه ربما
 ينصرف بتكليفه العمارة* نعم لو انفرد الشريك الآخر فلا يمنع لانه عند محض
 * نعم ان أعاد الجدار بالنقض المشترك عاد ملكاً مشتركاً كما كان* ولو نماونا
 على العمل فكمثل* ولو انفرد احدهما ونسب له الآخر أن يكون ملكا الجدار
 له صح* وكان سدس النقص عوضاً عن عمله المصادف للملك للشريك* واذا
 اهدم العلو والسفل وقلنا ليس لصاحب العلو اجبار* اب الدال على العمارة
 فله أن يعمر بنفسه فان عمر فليس (و) له منع صاحب السفل من الانتفاع بسفله

عليه لا يلزم الوفاء به * ولو صالح من ألف مؤجل على خمسمائة حال فهو فاسد
لأنه نزل عن القدر للحصول على زيادة صفة * ولو صالح عن ألف حال على
خمسمائة مؤجل فهو ابراء عن خمسمائة ووعد في الباقي لا يلزم * هذا كله في
الصالح على الاقرار * فأما الصلح على الانكار فلا يصح (ح) كما اذا قال
صالحني على دعوائك الكاذبة أو عن دعوائك أو صالحني مطلقاً * فان قال بعني
المدار التي تدعيها فهو اقرار فيصح * وان قال صالحني عن المدار فالظاهر انه ليس
باقرار والصلح باطل * وفي صلح الخطيئة على الانكار في العين وجهان لأنه
في حكم الهبة للبعض بزعم صاحب اليد * وكذا الخلاف في صلح الخطيئة في
الدين * وان جاء أجنييً وصالح من جهة المدعى عليه وقال هو مقرر صح
نظراً الى توافق المتعاقدين * وان قال هو منكر ولكنه مبطل في الانكار
فالنظر الى مباشر العقد وهو مقرر أو الى من له العقد وهو منكر فيه خلاف *
ولو صالح لنفسه وزعم أنه قادر على الانتزاع فالأظهر (و) الصحة * واذا أسلم
الكافر على عشرين سنة ومات قبل التبعين صح اصطلاحهن في قسمة الميراث مع
التفاوت في المقدار وكان مسامحة * وصح مع الجهل للضرورة * ولا يصح
الصلح على غير التركة لأنه معاوضة من غير ثبوت في استحقاق المعوض
في الفصل الثاني في التزام على الحقوق في الطرق والحيطان والسقوف *
في أما الطرق في السوارع على الاباحة كالموات الا فيما يمنع الطروق فلكل
واحد (ح) أن يتصرف في هوائه بما لا يضر بالمارة ولا يمنع الجمل مع
الكنيسة * وكذلك يفتح اليه الابواب * والاظهر (و) جواز غرس شجرة
وبناء دكة اذا لم يضيق الطريق أيضاً * والسكة المنسدة الاسفل عند العراقيين
كالشوارع * وعند المراوزة هي ملك مشترك بين سكان السكة * وشركة كل

بإجماعها مختص باليد اذ ليس تمت علامة قوية في الاشتراك فالركوب ظاهر في التخصيص * أما وضع الجدوع فزيادة انتفاع فهو كزيادة الاقنعة في الدار * وكذلك اذا تنازع صاحب العلو والسفل في السقف فهو في يدهما (ح م) الا اذا كان بحيث لا يمكن احداثه بعد بناء العلو فيكون متصلاً بالجدار صاحب السفل اتصال ترصيف وهو علامة اليد * وكذا الجدار المتنازع فيه اذا اتصل بأحدهما اتصال ترصيف كان هو صاحب اليد * الثالثة : علو الخان لو احدى وسفله لآخر وتنازعا في العرصة * ان كان المرء في أسفل الخان فالعرصة في يدهما * وان كان في دهليز الخان فوجهان

كتاب الحوالة

وهي معاملة صحيحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل النفي ظلم فاذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل * والنظر في شرائطها وأحكامها * أما الشرائط : فالاول : رضا المستحق للدين والمستحق عليه (و) ايجاباً وفبولا * ورضا المحال عليه لا يشترط (ح) لانه محل التصرف * وهل يشترط أن يكون على المحال عليه دين فيه وجهان * فان لم يشترط فحقيقته تجوز الضمان بشرط براءة الاصيل * وعند ذلك يشترط رضاه لا محالة : الثاني : أن يكون الدين لازماً أو مصيره الى الازم * فمصحح (و) الحوالة على الثمن في مدة الخيار فان فسخ البيع انقطعت الحوالة : وفي نجوم الكتابة خلاف * قيل بحالها ولا يحال عليها : الثالث : أن يكون ماعلى المحال عليه مجانساً لما على المحيل فدرأً ووصفاً * فلو كان بينهما تفاوت بفن في أدائه عنه الى المعاوضة لم يجوز : وان لم يفتقر بل أجبر على قبوله كأداء الجبد عن الردي ، جاز (و) * وان افتقر الى الرضا دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكمها فبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول

ولا أن يذرمه (و) قيمة ما بناه من الجدار والسقف * ومن له حق إجراء الماء في ملك الغير فلا يجبر علي العمارة بحال * أما السقف الحائل بين العلو والسفل يجوز لصاحب العلو الجلوس عليه وإن كان مشتركاً للضرورة * وكذا إن كان مستخلصاً لصاحب السفل وإنما يتصور ذلك بأن يبيع صاحب السفل حق البناء علي سقفه من غيره فيصح (ز) هذه المعاملة وهي بيع فيها مشابهة الاجارة * ولا يجوز بيع حق الهواء لاشراع جناح من غير أصل يعتمد البناء * ويجوز بيع حق مسيل الماء ومجره * وحق الممر وكل الحقوق المقصودة علي التأيد * ويجب أن يذكر قدر البناء وكيفية الجدار لاختلاف الذرض في ثاقله * ولو باع حق البناء علي الارض لم يجب (و) ذكر ذلك * ومهما هدم صاحب السفل السفل لم يفسخ البيع لانه مخالف للاجارة ولكن يغرر له قيمة البناء للحيولة * فاذا أعاد السفل استرد القيمة

﴿ الفصل الثالث في التنازع ﴾ وفيه ثلاث مسائل ﴿ الاولى ﴾ لو ادعى علي رجلين داراً وهي في يدهما فكذب أحدهما وصدقه الآخر فصالح المصدق علي مال فأراد المكذب أخذه بالشفعة إن ادعى عليهما عن جهتين جاز * وإن ادعى عن جهة واحدة من ارث أو شراء فلا * لانه كذبه في استحقاقه فالصالح باطل بقوله * وفيه وجه أنه يأخذه ﴿ الثانية ﴾ تنازعا جداراً حائلاً بين ملكيهما فهو في أيديهما * فلو كان وجه الجدار أو الطاقات أو معاهد القمط الي أحدهما لم يحمل (م) صاحب يدلان كونه حائلاً بينهما علامة ظاهرة للاشتراك فلا ينير بمثله * وكذلك (ح) لو كان لاحدهما عليه جذوع * بخلاف ما لو شهدت بيته لاحدهما بالملك في الجدار يصير (و) صاحب يد في الأس اذ ليس فيه علامة الاشتراك * وكذا راكب الدابة مع المتعلق

إذا اندفعت الحوالة حتي لا يضيع حقه * وفيه وجه آخر انه لا يطالب لانه اعترف ببراءته بدعوي الحوالة * أما اذا قال للمستحق وكلتني فقال لا بل أحتلك فان لم يكن قد قبض فقد امتنع عليه القبض * وان كان بعد القبض فالصحيح (و) أنه يملكه الآن وان لم يملك عند القبض

— كتاب الضمان * وفيه بابان —

— الباب الاول في أركانه —

وهي خمسة : الاول المضمون عنه * ولا يشترط رضاه لانه يجوز لغيره أن يؤدي دينه بنير اذنه * وبصح (ح) الضمان على الميت المفلس * وأصح الوجهين أنه لا يعتبر معرفته : الركن الثاني المضمون له * وفي اشتراط معرفته وجهان * فان شرطت ففي اشتراط رضاه وجهان * فان شرط ففي اشتراط قبوله وجهان * وهذا لان الضمان تجديد سلطة له لم تكن فلم يحز الا باذنه بخلاف المضمون عنه : الركن الثالث الضامن * ويشترط فيه صحة العبارة وأهلية التبرع * ويصح (م) ضمان الزوجة دون اذن الزوج * وفي ضمان الرقيق دون اذن السيد وجهان * فان صح فيتبع به اذا علق * فان ضمن بالاذن فيتعلق بكسبه في وجه * ولا يتعلق به في وجه * ويفرق بين المأذون في التجارة وغيره في وجه : الركن الرابع المضمون به * ونشرطه ان يكون حقاً ثابتاً (م ح و) لازماً (م ح و) معلوماً (م ح و) واحترزنا بالثابت عن ضمان دين سيلزم ببيع أو قرض بعهده فانه لا يصح (م ح) في الجديد * وفي ضمان ما سبق سبب وجوبه ولم يجب كنفقة الندة للمرأة قولان في الجديد * وضمان العهدة للمشتري صحيح (و) بعد قبض الثمن لاجل الحاجة الى معاملة الغريب * وكذلك

الحق الى المحال عليه وبراءة ذمة المحال عليه من دين الحيل * فلو أفلس المحال (ح) عليه أو جحد لم يكن (ح) للمحتال الرجوع على الحيل اذ حصلت البراءة مطلقة * ولو كان الافلاس مقروناً بالحوالة وهو جاهل فلا ظهر ثبوت الخيار * ولو أحال المشتري بالثمن على انسان فرد عليه المبيع في انفساخ الحوالة قولان (و) أظهرهما أنها تنقطع * فان كان ذلك قبل قبض المبيع فأولى بأن تنقطع وان كان بعد قبض المحتال مال الحوالة فأولى بأن لا تنقطع * فلو أحال البائع على المشتري فأولى بأن لا ينقطع * وهو الظاهر لانه تعلق الحق بثالث * ومنشأ الخلاف تردد الحوالة بين مشابهة الاستيفاء والاعتياض * فان قلنا لا ينفسخ فالمشتري (و) مطالبة البائع بتخصيله لينرم له بدله * أو بتسليم بدله اليه في الحال اذا لم يكن قد قبض البائع بعد مال الحوالة * وان قلنا ينفسخ ولم يكن قد قبض فليس له القبض * فان فعل فالاصح (و) أنه لا يقع عن المشتري لان الحوالة انفسخت والاذن الذي كان ضمناً له لا يقوم بنفسه * ولو كان المبيع عبداً فأحيل بالثمن على المشتري فقال العبد أنا حرّ الاصل وصدقه جميعاً بطلت الحوالة * وان صدقه البائع والمشتري دون المحتال لم يكن قولها حجة عليه فتبقي الحوالة في حقه * فرع * اذا جري لفظ الحوالة وتنازعا فقال أحدهما أردنا به الوكالة وقال الآخر بل الحوالة فقولان في أن القول قول من * ينظر في أحدهما الى ظاهر اللفظ * وفي الثاني الى تصديق من يدعي ارادة نفسه ونيتة فانه أعلم بها * ولو لم يتفقا على جريان لفظ ولكن قال مستحق الدين أحلتني وقال من عليه الدين وكلتك باستيفاء ديني منه فالقول قول من عليه الدين في نفي الحوالة * ثم ان لم يكن قد قبض فليس له ذلك لانه انزل بانكار الوكالة واندفعت الحوالة بانكار من عليه الدين * وله مطالبته بالمال

الصيغة : وهي قوله ضمننت * وتكفلت * وتحملت * وما ينبي عن لزوم
 * ولو قال أؤدي أو أحضر لم يكن ضامناً * ولو شرط الجار في الضمان
 فسد * ولو علقه بمجيء الشهر فسد (ح) * ولو علق الكفالة بالبدن بمجيء الشهر
 أو بوفت الحصاد فقبه خلاف لأنه بني على المصلحة * ولا يجوز نعلق الإبراء
 كما لا يجوز تعليق ضمان المال * ولو نجز كفالة البدن وشرط التأخير في
 الاحضار شهراً جاز للحاجة * ولو شرط الاجل في ضمان المال الحال فقبه
 خلاف * ولو ضمن المؤجل حالاً في فساد الشرط وجهان * فان فسد
 ففي فساد الضمان وجهان * ولو سكتل بعضو من بدنه صح في السكتل
 على وجهه * وفسد على وجهه * وصح ان كان العضو لاسبق البدن دونه
 على وجهه والا فلا

باب الثاني في حكم الضمان الصحيح

وله أحكام : الأول : يجوز (م) مطالبة الضامن من غير انقطاع الطلبة عن
 المضمون عنه * ومهما أبرئ الاصل برئ الكفيل * وان أبرئ الكفيل لم يبرأ
 الاصل * ولو كان الدين مؤجلاً فبات الاصيل لم يطالب الكفيل لانه حتى
 الثاني : أن للضامن اجبار الاصيل على تخلصه ان طولب * وفي مطالبته
 بالتخلص قبل أن يطالب خلاف * وكذا في قدره على المطالبة بنسب المال
 له حتى يؤدبه بنفسه فمخرج عن العهدة : الثالث الرجوع * ومن أدى
 دين غيره بغير اذنه لم يرجع * وان أدى بشرط الرجوع واذنه يرجع * وان
 أدى بالاذن دون شرط الرجوع فوجهان * والضامن يرجع ان ضمن وأدى
 بالاذن * وان استقل بهما لم يرجع * وان ضمن دون الاذن وأدى بالاذن
 فالصحيح أنه لا يرجع * وان ضمن بالاذن وأدى بغير الاذن عن مطالبة فيرجع

ضمان نقصان الصنعة ورداءة الجنس في المبيع * وفي صحة ضمان عهدة تلحق
بالعييب أو بالفساد من جهة أخرى لا بخروجه مستحقا وجهان * فان صحح
صريحنا في اندراجة تحت مطلق ضمان العهدة وجهان * واحترزنا باللازم عن نجوم
الكتابة فلا يصح ضمانها * ويصح (و) ضمان الثمن في مدة الخيار اذ صبره
الى اللزوم * وفي ضمان الجمل في الجمالة وجهان * واحترزنا بالمعلوم عن ضمان
المجهول وهو باطل (ح) على الجديد * وكذلك البراء (ح) عن المجهول
* والصحيح جواز ضمان ابل الدية كما يجوز البراء عنها * ولو قال ضمانت
من واحد الى عشرة فاشهر القولين الصحة * ويصح (و) كفالة البدن عن كل من
وجب عليه الحضور بمجلس الحكم من زوجة أو عبد آبق أو من عليه عقوبة
لا دمي على الاظهر لانه حق كالدين فلا يشترط كونه مالا * وكذلك ضمان
عين المنصوب والمبيع * وكل ما يجب مؤنة تسليمه دون الوديعة والامانات *
وتصح كفالة البدن ممن ادعى عليه وان لم تقم عليه البينة بالبدن اذ الحضور مستحق
عليه * ومعناها الزام احضاره * وتصح الكفالة ببدن الميت اذ قد يستحق
احضاره لأداء الشهادة على صورته * ويخرج الكفيل عن العهدة بنسليمه
في المكان الذي شرط أراده المسنح أو أباه الا أن يكون دونه بد جليلة
مأنة فلا يكون تسليما * ويلزمه اتباعه في غيبته ان عرف مكانه * فان
مات أو هرب أو اختفى فالصحيح أنه لا يلزمه شيء * وفيل يلزمه الدين ان
قامت به البينة * فان قلنا لا يلزمه شيء سوى الاحضار فلا تجوز الكفالة
دون رضا المكفول ببدنه * وتجاوز الكفالة ببدن الكفيل كما يجوز ضمان
الضامن * فاذا مات المكفول له انتقل الحق الي ورثته على الاظهر * ومهما
حضر بنفسه بري الكفيل كما لو أدّى الاصيل الدين * الركن الخامس

تراخي فقيهه خلاف * ولا يستترط (و) تساوى المالين فى القدر * ولا العلم بالمقدار
 حاله العقد * ولا تصح شركة الابدان (م ح) وهى شركة الدالين والجمالين اذ
 كل واحد منميز بملك منفته فاخص بملك بدلها * ولا شركة المفاوضة (ح
 م) وهى أن يشتركا فيما يكتسبان من مال وبلن زمان من غرم بنصب أو بيع
 فاسد اذ كل من اخضع بسبب اخضع بحكمه غرمًا وغنا * ولا شركة الوجود
 (ح) وهى أن يبيع الوجيه مال الحامل بزيادة ربح ليكون له بعضه * بل كل
 الثمن للمالك الثمن * وله أجر المنسل * وحكم الشركة تسليط كل واحد على
 التصرف بشرط الغبطة مع الجواز حتى يفدر كل واحد على الغزل * ونفسخ
 بالجنون والموت * ويتوزع الربح والخسران على قدر المال * فلو شرط تفاوتًا
 بطل الشرط وفسد العقد * ومعنى الفساد أن كل واحد يرجع على صاحبه
 بأجرة عمله فى ماله ولو صح لما رجع * ولو شرط زيادة ربح لمن اخضع بمزيد
 عمل فى صحة الشرط خلاف * ومن حكمها كون كل واحد أمينًا القول فوله
 فيما يدعيه من تلف وخسران * إلا اذا ادعى هلاكًا بسبب ظاهر فعليه اقامه
 البينة على السبب * ثم هو مصدق فى الهلاك به * والفول قوله فيما استراه أفصد
 به نفسه أو مال الشركة * فان قال كان من مال الشركة فخاص له باله * فالفول قول
 صاحبه فى انكار القسمة * واذا باع أحد الشركاء باذن الآخر عبداً مشتركا ثم
 أقر الذى لم يبيع أن البائع قبض الثمن كله وهو جاحد بالمشتري برى * من نصب
 المقر لا قراره * وللبائع طلب نصيبه من المشتري * فان استحققه المهر تخلف أنه لم
 يقبض سلم له ما قبض * وان نكح حلف الخصم واستحق * ولو كانت المسألة
 بحالها ولكن أقر البائع أن الذى لم يبيع قبض الثمن كله لم يقبل اقرار الوكيل
 على الموكل * وبرى المشتري من مطالبة المهر بان رايه قبض اذا كان شركه

(و) * وان ابتداء فوجهان * ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غير جنس الدين رجع على الاصح * ولو صالح الضامن عن ألف بعبد يساوي تسعمائة يرجع بتسعمائة على وجه * وعلى وجه بالالف لان المسامحة جرت معه * ولو سوح الضامن بحط قدر من الدين أو صفته لم يرجع الا بما بذل هذا كله اذا أشهد على الاداء * فان قصر في الاشهاد ولم يصدق لا يرجع * وان صدقه المضمون عنه فلا يرجع أيضاً في وجهه لانه لم ينفعه أدائه * وان صدقه المضمون له رجع في أظهر الوجهين لان اقراره أقوى من البينة مع انكاره * ولو أشهد رجلاً وامرأتين جاز * وفي رجل واحد ليحلف معه خلاف خوفاً من فاض حنفي * وفي المستورين خلاف * ولو ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أن القول قول من لتقابل القولين

— كتاب الشركة —

شركة العنان معاملة صحيحة * وأركانها ثلاثة * الأول العاقدان * ولا يشترط فيهما الأهلية التوكيل والتوكل فان كل واحد متصرف في مال نفسه ومال صاحبه باذنه * الثاني الصيغة * وهي ما تدل على الاذن في التصرف * والاظهر أنه يكفي قولهما اشتركتا اذا كان يفهم المقصود منه عرفاً * الثالث المال * واشارة النص الي أنه لا بد وأن يكون نقداً كالتقراض لان مقصوده التجارة * والاقيس أنه يجوز في كل مال مشترك * والاشتراك بالشبوع هو الاصل * ويقوم مقامه الخلط الذي يعسر معه التمييز فانه يوجب الشيوع * ولا يكفي (ح) خلط الصحيح بالقراض * ولا السمس بالكتان * ولا عند (ح) اختلاف السكة * وكذا (ح) كل اختلاف يمكن معه التمييز فان الشيوع لا يحصل معه * ولتقدم (ح) الخلط على العقد * فلو

أوصاف السلم * ولو ترك ذكر مبلغ الثمن أو ذكر الثمن ولم يذكر نوعه ففيه خلاف * والتوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بمبلغ الدين المبرأ عنه لا علم الوكيل * ولا علم من عليه الحق * ولو قال بع بما باع به فلان فرسه فالعلم بمبلغ ما باع به فلان فرسه يشترط في حق الوكيل لافي حق الموكل * ولو قال وكنتك بمخاصمة خصامي فالأظهر جوازه وان لم يعين ^{في} الركن الثاني الموكل * بشرطه ان يملك مباشرة ذلك النصرف بملك أو ولاية * فلا يصح توكيل الصبي (ح) والمجنون * ولا يصح (ح) توكيل المرأة في عقد النكاح * ويجوز توكيل الاب والجد * ولا يصح توكيل الوكيل الا اذا عرف كونه مأذوناً بلفظ أو قرينة * وفي توكيل الولي الذي لا يجبر تردد لتردده بين الولي والوكيل ^{في} الركن الثالث الوكيل * ويشترط فيه صحة العبارة وذلك بالتكليف * ولا يصح (ح) توكيل الصبي الا في الاذن في الدخول وايصال الهدية على رأي * ولا يصح توكيل المرأة (ح) والمحرم (ح) في عقد النكاح * والاظهر جواز توكيل العبد والفاسق في ايجاب النكاح * وكذا المحجور بالسفه والفاس اذ لا خال في عبارتهم * ومنع استقلالهم بسبب أمور عارضة ^{في} الركن الرابع الصيغة * ولا بد من الايجاب * وفي القبول ثلاثة أوجه * الاعدل هو الثالث وهو أنه لو أتى بصيغة عهد كقوله وكنتك أو فوّضت يستترط القبول * وان قال بع وأنتي فيعفي القبول بالامتنال كما في اباحة العلم * واذا لم يشترط قبوله ففي اشتراط علمه مفروناً بالوكالة خلاف * ولا خلاف في أنه يستترط عدم الرد منه * فان رد انفسخ لأنه جائز * وفي تعليق الوكالة بالانحرار خلاف مشهور * فان منع فوجد الشرط فقد قيل يجوز الصرف بحكم الاذن * وفائدة فساد

أيضاً مأذوناً من جهة * ولم يبرأ من مطالبة الجاحد فله أخذ نصيبه من المشتري

﴿ كتاب الوكالة * وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول في أركانها ﴾

وهي أربعة ﴿ الاول ﴾ ما فيه التوكيل وشروطه ثلاثة (الاول) أن يكون مملوكاً للموكل * فلو وكل بطلاق زوجة سينكحها * أو بيع عبد سيملكه فهو باطل (الثاني) أن يكون قابلاً للنيابة كأنواع البيع * وكالحوالة * والضمان * والكفالة * والشركة * والوكالة * والمضاربة * والجمالة * والمساقاة * والنسكاح * والطلاق * والخلع * والصالح * وسائر العقود * والنسوخ * ولا يجوز التوكيل في العبادات الا في الحج وأداء الزكوات * ولا يجوز في المعاصي كالسرقة والنصب والقتل بل أحكامها تلزم متعاطيها * ويلحق بفن العبادات الأيمان والشهادات فانها تتعلق بالفاظ وخصائص * واللعان والايلاء من الأيمان * وكذا الظهار على رأي * ويجوز التوكيل بقبض الحقوق * وفي التوكيل بأبواب اليد على المباحات كالاصطياد والاستقاء خلاف * وفي التوكيل بالاقرار خلاف لردده بين الشهادة والالتزامات * ثم ان لم يصح في جملة مقرا بنفس التوكيل خلاف * وكذلك يجوز التوكيل بالخصومة برضا الخصم وغير رضاه (ح) * وباستيفاء المقوبات في حضور المستحق * وفي غيبته طريقان * أحدهما المنع * والآخر قولان * وقيل بالجواز أيضاً (الشرط الثالث) أن يكون مابه التوكيل معلوماً نوع علم لا يعظم فيه الضرر * ولو قال وكلتك بكل قليل وكثير لم يجز * ولو قال وكلتك بما لي من تطليق زوجاتي وعق عبيدي * وبيع أملاي جاز * ولو قال وكلتك بما لي من كل قليل وكثير ففيه تردد * ولو قال اشتري عبداً لم يجز (و) * ولو قال عبداً تركياً بمائة كفى * ولا يشترط

الوكيل بالاثبات لا يستوفى * وبالاتيفاء يثبت ويخاصم سعيًا في الاستيفاء
 ١٠ الثالثة ١٠ ان الوكيل بالشراء اذا اشترى معينا بثمن مثله وجهل الديب وقع
 عن الموكل * وان علم فوجهان * وان كان بغير علم لم يقع عن الموكل * وان
 جهل فوجهان * ثم هما جهل الوكيل فله الرد (و) الا اذا كان البعد معينًا
 من جهة الموكل فوجهان في الرد * وحيث يكون الوكيل عالماً فلا رد له
 * وفي الموكل وجهان * اذ قد يقوم علم الوكيل مقام علم الموكل كما في
 رؤيته * ومهما ثبت الخيار لم يسقط رضا الوكيل حق الموكل * ويسقط
 رضا الموكل رد الوكيل ١٠ الرابعة ١٠ الوكيل يتصرف معين لا يوكل الا اذا
 اذن له فيه * فلو وكل بتصرفات كثيرة وأذن في التوكيل وكل * وان أطلق
 فثلاثة أوجه * وفي الثالث يوكل في المقدار المعجوز عنه ويأمر الباقي * ثم لا
 يوكل الا أمينًا رعاية للغبطة ١٠ الخامسة ١٠ تتبع مخصصات الموكل * فلو قال بيع
 من زيد لم يبع من غيره * وان خصص زمانًا معينًا * وان خصص سوقًا
 يتفاوت بها الغرض تعين والا فلا * واذا صرح بالنهي عن غير المخصوص
 امتنع فطما * ولو قال بيع بمائة يبيع بما فوقه الا اذا نهاه عنه * ولا يبيع بما دونه
 بحال * ولو قال اشتر بمائة يشتري بما دونها الا اذا نهاه * ولا يشتري بما
 فوقها بحال * ولو قال بيع بمائة نسيئة فباع نقدًا بمائة * أو قال اشتر بمائة نقدًا
 فاشترى بمائة نسيئة فوجهان لان التفاوت فيه يسببه اختلاف الجنس * ولا
 خلاف أنه لو قال بيع بalf درهم فباع بalf دينار لم يجز وفيه اجمال * ولو
 سلم اليه دينارًا ليشتري شاة فاشترى شاتين تساوي كل واحدة منهما دينارًا
 وباع احدهما بدينار ورد الدينار والشاة فقد فعل هذا عمرو البارقي مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له فهو صحيح على أسد التولين * وفي

سقوط الجعل المسمي والرجوع الى الاجرة * ولو قال وكلتك في الحال ولا يتصرف الا بعد شهر فهو جائز (و) ويلزمه الامساك * ومهما صححنا التعليق فقال مهما عزلتك فأنت وكيلى فطريقه في العزل أن يقول ومهما عدت وكيلى فأنت معزول حتى يتقاوما في الدور ويبقى أصل الحجر

باب الثاني في حكم الوكالة

ولها ثلاثة أحكام في الاول صحة ما وافق من التصرفات وبطلان ما خالف * وتعرف الموافقة باللفظ مرة * وبالقرينة أخرى * وبيانه بصور سبع في الاولى إذا قال بع مطلقاً فلا يبيع بالعرض (ح) ولا بالنسيئة (ح) ولا بما دون ثمن المثل (ح) الا قدراً يتعابن الناس بمثله كالواحد في عشرة * ويبيع (ح) علي الاصح من أقاربه الذين ترد له شهادتهم * ولا يبيع من نفسه * فان أذن له في البيع من نفسه ففي توليه الطرفين خلاف * أجراه ابن سريج في تولي ابن العم لطرفي النكاح * وتولى من عليه الدين أو القصاص أو الحد استيفاءه من نفسه بالوكالة * ويترد في الوكيل من الجانبين بالخصوصة ومن الجانبين في عقد النكاح والبيع * كما اذا كان وكيلاً من جهة الموجب والقابل جميعاً * وان أذن له في البيع بالاجل مقدراً جاز * وان أطلق فالأصح ان العرف يقيد به بالمصلحة * وقيل أنه مجهول في النائية الوكيل بالبيع لا يملك تسليم المبيع قبل توفر الثمن * وبعد النوفير لا يجوز له المنع فانه حق الغير * والوكيل بالشراء يملك تسليم الثمن المسلم اليه ويملك قبض المستري * والوكيل بالبيع هل يملك قبض الثمن من حيث أنه من توابعه ومقاصده وان لم يصرح به فيه خلاف * ويقرب منه الخلاف في أن الوكيل بأثبات الحق هل يستوفى * وباستيفاء الحق هل يخاصم فيه ثلاثة أوجه * الا عدل أن

فبمعزل بعزل الموكل إياه في حضرة ، وكذا في غيبته (ح) قبل باو غ الخبر
في أقبس القولين : كما ينزل بيع الموكل واعاقفه ، وينزل بعزل نفسه ، وورده
الوكالة - وجوده مع العلم رد لها : ومع الجهل أول غرض في الاخفاء ليس
برد ، وينزل بخروج كل واحد منهما عن أهله التصرف كالموت والجنون
وكذا الانهاء على الاظهر ، وفي انزال المبد بالعق والكتابة والبيع خلاف :
لخروجه عن أهليه الاستخدام ، والامر في حقه منزل على الخدمة

باب الثالث في النزاع

وهو في ثلاثة مواضع : الاول : في اصل الاذن وصفه وقدره والقول
فيه قول الموكل : فاذا اشتري جارية بعشرين فقال ماأذنت الا في الشراء بعشرة
وحلف : فان كان اشتراه بعين مال الموكل وصده البائع في أنه وكبل فالبيع
باطل وغرم له الوكيل العشرين ، وان اشتراه في الذمة واعترف البائع بالوكالة
فباطل ، وان أنكر البائع الوكالة لم يقبل ، فان أنكر الوكالة وبقيت الجارية في
يد الوكيل فليتلطف الحاكم بالموكل حتى يقول الموكل بعثك بعشرين ، فان قال
ان كنت ، أذنت لك فقد بعثك بعشرين صح على النص ، فان امتنع والوكيل
صادق في الباطن فالصحيح أنها لا تحل له ولا يملكها ، ولكن له بيها وأخذ
العشرين من ثمنها لانه ظاهر بغير جنس حقه ، ومن له الحق لا يدعي عين
المال فيقطع بجواز أخذه : الثاني في المأذون ، فاذا قال تصرفت كما أذنت
من بيع أو عنق فقال الموكل بعد لم تصرف فقولان (احدهما) القول قول
الوكيل لانه أمين وفادر على الانشاء والتصرف اليه (والاخر) لا فانه اقرار
على الموكل ملزم والأسل عدسه : وأما اذا ادعي تلف المال فالقول قوله
لانه يقي دفع الضمان عن نفسه ، وكذا اذا ادعي رد المال سواء كان بجعل

بيع الشاة خلاف ظاهر* وتأويل الحديث أنه لعله كان وكيلًا مطلقًا السادسة*
 الوكيل بالخصومة لا يقرّ علي موكله كما لا يصلح* ولا يبيري الوكيل بالصلح
 عن الدم على خمر اذا فعل حصل العفو كما لو فعله الموكل* ولو صالح علي خنزير
 فقيه تردد* والوكيل بالشراء الفاسد لا يستفيد به الصحيح فلا معنى لو كالتة*
 وليس للوكيل بالخصومة أن يشهد لموكله الا اذا عزل قبل الحوض في الخصومة
 ثم شهد* وان كان قد خاض لم يقبل لانه متهم بتصدق نفسه* واذا وكل
 رجلين بالخصومة فهل لكل واحد الاستداد وجهان في السابعة* اذا سلم
 اليه ألقا وقال اشتر بعينه شيئًا فاشتري في الذمة لم يقع عن الموكل* وان قال
 اشتر في الذمة وسلم الالف فاشتري بعينه ففي صحته وجهان* ثم الوكيل مهما
 خالف في البيع بطل تصرفه* ومهما خالف في الشراء بعين مال الموكل فكمثل
 * فان اشترى في الذمة وقع عن الوكيل الا اذا صرح بالاضافة الي الموكل
 ففي وقوعه عن الوكيل وجهان في الحكم الثاني للوكالة العهدة في حق الوكيل*
 ويده يد امانة في حق الموكل حتي لا يضمن سواء كان وكيلًا بجمل أو بغير
 جمل* ثم ان سلم اليه الثمن فهو مطالب به مهما وكل بالشراء* وان لم يسلم
 الثمن وأنكر البائع كونه وكيلًا طالبه* وان اعترف بوكالته فقيه ثلاثة أوجه*
 والظاهر أنه يطالبه به دون الموكل* وفي الثاني يطالب الموكل دونه* وفي الثالث
 يطالبهما* ثم ان طوب الوكيل فالصحيح رجوعه علي الموكل* وكذلك لو تلف
 الثمن في يده بعد أن خرج ما اشتراه مستحقًا* فالمستحق يطالب البائع* وفي
 مطالبته الوكيل والموكل هذه الاوجه* وكذا الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن
 وتلف في يده فخرج المبيع مستحقًا فرجع المشتري بالثمن علي الوكيل أو علي
 الموكل فقيه هذا الخلاف* في الحكم الثالث لوكالة الجواز من الجانبين*

مسلوب مطلقاً * نعم لو ادعى أنه بلغ بالاخلام في وقت امكانه بصدق اذلا
 يمكن معرفته الا من جهته * ولو ادعى البلوغ بالسن طوب بالبينه * والمجنون
 وهو مسلوب القول مطلقاً * والسكران وهو ملحق بالمجنون أو الصاخي فيه
 خلاف مشهور * والمبذر والمفلس وقد ذكرنا حكمهما * والرقيق وافراده مقبول
 بما يوجب عليه عقوبة * ولو أقر بسرقة مال ووجب عليه القطع في قبوله
 في وجوب المال قولان * ولو أقر بانلاف مال وكذبه السيد لم يتعلق برقبته
 بل يطالب به بعد العتق * ولو كان مأذوناً فأقر بدين معاملة قبل وأدى من
 كسبه * ولو لم يسند الى معاملة بل أطلق في القبول خلاف * ولو أقر بعد
 الحجر بدين أسنده الى حال الاذن فالظاهر رده لانه في الحال عاجز عن
 انشاءه * والمريض وهو غير محجور عليه عن الاقرار في حق الاجانب * وفي
 حق الوارث أيضاً على الصحيح * وفيل فيه قولان * ولو أقر بأنه كان
 وهب من الوارث في الصحة فالظاهر أنه لا يقبل لمجزه عن الانشاء
 في الحال * ولو أقر بدين مستغرق فوات وأقر وارنه عليه بدين مستغرق
 فيتزاحمان * أو يقدم اقرار المورت لوفوع اقرار الوارث بعد الحجر
 فيه قولان * ولو أقر بدين ماله في المرض لنخص نم أقر بدين مستغرق
 سلم العين للاول ولا سئ للثاني لانه مات مفلساً * وان أخر الافرار بالعين
 فكمثل * وفيه وجه آخر أنه اذا تأخر يتزاحمان في الركن الثاني المقر له * وله
 شرطان * الاول * أن يكون أهلاً للاستحقاق * ولو قال لهذا الحمار على
 ألف بطل قوله * ولو قال بسبيه على ألف لزمه لما لكه على تقدير الاستحقاق
 * ولو أقر لعبد لزم الحق لمولاه * ولو قال لحمل فلانه على ألف من ارث أو
 وصية قبل * ولو أطلق ولم يذكر الجهة فظاهر النص أنه لا يقبل * وفيه قول

أو بغير جمل * وذكر المراقبون في تصديق الوكيل بالجمل وجهين * وكذلك لو قال قبضت الثمن وتلف في يدي وكان ذلك بعد التسليم فالقول قوله لأن الموكل يريد أن يجعله خائناً بالتسليم قبل الاستيفاء * فأما إذا كان قبل التسليم فالقول فيه قول الموكل والأصل بقاء حقه **﴿ الثالث ﴾** إذا وكله بقضاء الدين فليشهد فإن قصر ضمن بترك الأشهاد * وكذا قيم اليتيم لا يصدق (و) في دعوي رد المال * قال الله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم * ومن يصدق في الرد إذا طولب بالرد هل له التأخير بقدر الأشهاد وجهان * ولن عليه الحق (ح وز) أن لا يسلم إلى وكيل المستحق إلا بالأشهاد وأن اعترف به * وإن كان في يده تركه وأقر لأنسان بأنه لا وارث سواه لزمه (و) التسليم * ولم يجزله تكليفه شهادة (و) على أن لا وارث سواه * ولو اعترف لشخص بأنه استحق ألفاً عن جهة الحوالة ولكن خاف انكار المحيل فهو نخوف انكار الموكل فعل وجهين * ولو ادعى على الوكيل قبض الثمن فجحد فأقيم عليه بينة بالقبض فادعى ثلثاً أو ردّاً قبل الجحود للقبض لم يقبل قوله لأنه خائن ولا بينته (و) لأنه لا تسمع دعواه * ولو ادعى بعد الجحود ردّاً سمع الدعوى (و) ولا يصدق لأنه خائن * ولكن تسمع البينة * ولو ادعى التلف صدق لبراء من العين ولكنه خائن فيلزمه الضمان

﴿ كتاب الاقرار ﴾ وفيه أربعة أبواب ﴿ ٥ ﴾

﴿ الباب الاول في اركانه ﴾

وهي أربعة ﴿ الركن الاول ﴾ المقر وهو يتقسم إلى مطلق ومحجور * فالمطلق ينفذ اقراره بكل ما يقدر على انشاءه * والمحجور عليه سبعة أشخاص * الصبي واقاراه

وكذا اذا قال زنه أو خذه (و) ولو قال بلي أو أجل أو نعم أو صدقت أو أنا مقرب به أو لست منكرأ له فهو اقرار * ولو قال أنا مقرو لم يقل به فلا يكون اقراراً به * ولو قال أنا أقرب به قيل انه اقرار * وقيل انه وعد بالاقرار * ولو قال أليس لي عليك ألف فقال بلي لزمه * ولو قال نعم قيل انه لا يلزمه والأصح التسوية * ولو قال اشتريني هذا العبد فقال نعم فهو اقرار بالعبد

— الباب الثاني في الاقارير الجملة —

وهي سبعة : الاول : اذا قال لفلان على شيء يقبل تفسيره بأقل ما يتحمل (ح) لانه محتمل * وهل يقبل بحجة من الخنطة فيه خلاف * وهل يقبل بالكذب والسرجهن وجلد الميتة فيه خلاف * والظاهر القبول لانه شيء لازم * ولا يقبل بالخنزير لانه لا يلزم ردّها * ولا يقبل بردّ جواب السلام والعيادة فانه لا مطالبة بها * وان قال غصبت شيئاً قبل بالخنزير * ولو قال له عندي شيء لم يقبل بالسلام لانه لا يملك * وفيه وجه * ثم ان امتنع عن التفسير حبس الى أن يفسر على رأي * وجعلنا كلاً عن اليمين على رأي حتى يحلف المدعي * فلو فسر بدرهم فقال المدعي بل أردت عشرة لم يقبل دعوى الارادة بل عليه أن يدعي نفس العشرة * والقول قول المقر في عدم الارادة وعدم الازوم : الثاني : اذا قال على مال يقبل بأقل ما يتحمل ولا يقبل بالكذب وجلد الميتة * والظاهر قبول المستولدة * ولو قال مال عظيم أو نفيس أو كثير ، أو مال وأى مال كان كما لو قال مال وحمل على عظيم الرتبة بالاضافة * فلو قال مال أكثر من مال فلان أو مما شهد به الشهود على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعناه ان الدين أكثر بقاء من العين أو الحلال أكثر من الحرام : الثالث : اذا قال له على كذا فهو كالشيء * واذا قال كذا

أنه يقبل وينزل على هذا الاحتمال * وكذلك اذا قال للمسجد أو للمقبرة على ألف ان أضاف الى وقف عليه قبل * وان أطلق فعلي الخلاف في الثاني : أن لا يكذبه المقر له فان كذبه لم يسلم اليه ويترك في يد المقر في وجه * ويحفظه القاضي في وجه * فان رجع المقر له عن الانكار سلم اليه * فان رجع المقر في حال انكار المقر له فالأظهر أنه لا يقبل لانه أثبت الحق لغيره بخلاف المقر له فانه اقتصر على الانكار في الركن الثالث المقر به * ولا يشترط أن يكون معلوماً بل يصح الاقرار بالجهول * ولا أن يكون مملوكاً للمقر بل لو كان ملكاً بطل اقراره * فلو قال دارى لفلان أو مالى لفلان فهو متناقض * ولو شهد الشاهد أنه أقر له بدار وكان ملكه الى أن أقر كانت الشهادة باطلة * ولو قال هذه الدار لفلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار أخذناه بأول كلامه ولم نقبل آخره * نعم يشترط أن يكون المقر به تحت يده وتصرفه * فلو أقر بحرية عبد في يد غيره لم يقبل * فلو أقدم على شرائه صبح تعويلاً على قول صاحب اليد * ثم قيل انه شراء * وقيل انه فداء من جانبه بيع من جانب البائع * والصحيح أن خيار الشرط والمجلس لا يثبت فيه * كما لا يثبت في بيعه عبده من نفسه * ولا يثبت في بيع العبد من قريبه الذي يمتق عليه على الصحيح * ثم يحكم بعتق العبد على المشتري ولا يكون الولاء له ولا للبائع * فان مات العبد وله كسب فلمشتري أن يأخذ من تركته قدر الثمن لانه ان كذب فسكاه له * وان صدق فهو للبائع وله الولاء وقد ظلمه بالثمن * وقد ظفر هو بماله هكذا ذكره المزني رحمه الله * ومن الاصحاب من خالفه لانه غير مصدق في هذه الجهة في الركن الرابع الصيغة * فاذا قال لفلان على أو عندي ألف فهو اقرار * ولو قال المدعي لي عليك ألف فقال زن أو خذ لم يكن اقراراً *

ناقصاً يلزمه الاتمام عند القفال * ولا يلزمه عند أبي زيد للحصر * ولو قال
 الالف الذي في الكيس لا يلزمه الاتمام * فان لم يكن فيه شيء فهل يلزمه
 الالف فوجهان * ولو قال له في هذا العبد ألف درهم ان فسر بارش الجناية
 قبل * وان فسر بكون العبد مرهوناً فلا يظهر أنه يقبل * ولو قال وزن في
 شراء عشرة ألقاً وأنا استربت جميع الباقي بألف قبل ولا يلزمه الا عشر
 العبد * ولو قال له في هذا المال ألف أو في ميراث أبي ألف لزمه * ولو قال
 له في مالي ألف أو في ميراثي من أبي ألف لم يلزمه التناقص * السادس * اذا
 قال له علي درهم درهم درهم لم يلزمه الا درهم واحد لاحتمال التكرار *
 ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه درهمان لامتناع التكرار * ولو
 قال درهم مع درهم أو درهم تحت درهم أو فوق درهم لا يلزمه الا واحد
 تقديره مع درهم لي بخلاف نظيره من الطلاق * ولو قال درهم قبل درهم
 أو بعد درهم لزمه درهمان اذا تقدم والتأخر لا يحتمل الا في الوجوب *
 ولو قال درهم ودرهم ودرهم وقال أردت بالثالث تكرار الثاني قبل * ولو
 قال أردت بالثالث تكرار الاول لم يقبل لتخلل الفاصل * وكذا في قوله طالق
 وطالق وطالق * فاذا أطلق في الطلاق قولان (أحدهما) يلزمه ثلاثة لصورة اللفظ
 (والثاني) ثنتان بلري العادة في التكرار * والظاهر في الافرار أنه يلزمه عند
 الاطلاق ثلاثة لانه أبعد عن قبول الماكبة اعياداً * ولو قال علي درهم فدرهم يلزمه
 درهم واحد * ولو قال أنت طالق فطالق يقع طلقان * وتقدير الاقرار فدرهم
 لازم * وقيل بتخريج فيه من الطلاق * ولو قال درهم بل درهم فدرهمان * ولو
 قال درهم بل دينار فدرهم وديناران * اذا اعاد الدرهم في الدينار غير
 ممكن * السابع * اذا قال يوم السبت علي ألف وقال ذلك يوم الاحد لم

كذا درهم فهو تكرار * ولو قال كذا درهم (ح و) يلزمه درهم واحد *
وكذلك كذا وكذا (ح) درهم * ولو قال كذا وكذا درهما نقل المزن
رحمه الله قولين (أحدهما) أنه تفسير لهما فهما درهمان (ح) (والثاني) أنه درهم
(ح و) واحد * وهذا في قوله درهما بالنصب * وفي قوله درهم بالرفع الأصح
أنه درهم واحد * ولو قال على ألف ودرهم فالألف مبهم وله تفسيره بما شاء
* بخلاف ما لو قال ألف وخمسة عشر درهما * أو ألف ومائة وخمسة وعشرون
درهما فإن الدرهم لم يثبت بنفسه فكان تفسيراً للكل ولو قال درهم ونصف في
النصف خلاف ﴿الرابع﴾ إذا قال على درهم يلزمه درهم فيه ستة دوايق
عشرة منها تساوي سبعة مناقيل * وهي دراهم الإسلام * فان فسر بالنقص
في الوزن متصلاً قبل (ح) * وان كان منفصلاً لم يقبل * إلا إذا كان التعامل به
غالباً ففيه وجهان * وعليه يخرج التفسير بالدرهم المغشوشة * ولو فسر بالفلوس
لم يقبل بحال * وكذا لو قال على دراهمات أو دراهم صغار وفسر بالنقص
لم يقبل * ولو قال على دراهم يلزمه ثلاثة * ولو قال على من واحد إلى عشرة
فالأصح أنه يلزمه تسعة * وقيل ثمانية * وقيل عشرة * ولو قال درهم في
عشرة ولم يرد الحساب لم يلزمه إلا واحد ﴿الخامس﴾ إذا قال له عندي زيت في
جرة أو سيف في غمد لا يكون مقراً بالظرف (ح) * ولو قال له عندي غمد
فيه سيف أو جرة فيها زيت لم يكن مقراً إلا بالظرف * وعلي قياس ذلك
قوله فرس في اصطبل * وحمار على ظهره أكاف * وعمامة في رأس عبد ونظائره
* ولو قال له عندي خاتم وجاء به وفيه فص وقال ما أردت القص فالظاهر أنه
لا يقبل * ولو قال جارية فجاء بها وهي حامل ففي استثناء الحمل وجهان * ولو
قال ألف في هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الألف * فان كان الألف

ألف آخر وهو أظهر فيما إذا قال علي وفي ذهني أو قال ألف دينار الثالثة :
إذا قال هذه الدار لك عارية قبل لأن الإضافة باللام تحمل العارية إذا وصل
به وقيل فيه قولان * ولو قال هي لك هبة ثم قال أردت هبة قبل القبض
قبل أيضاً * ولو قال وهبت وأقبضت أو رهننت وأقبضت ثم قال كذبت لم
يقبل * ولو قال ظننت أن القبض بالقول قبض أو أسهدت على الصك على
العادة وهل تقبل دعواه يحلف الخصم فيه خلاف ولو أفرم قال
لقلت بالعربية وهو عجمي لا يفهم قبل دعواه بالتخلف : الرابعة : إذا قال
الدار لزيد بل لعمر وسلم إلى زيد ويغرم لعمر وفي أفيس القولين . ولو قال
غصبتها من زيد وملكها لعمر ويبرأ بالنسيان إلى زيد فاعلمه منهن أو
مستأجر : الخامسة : إذا استثنى عن الإقرار ما لا يستغنى صح كقوله على
عشرة الاتسعة يلزمه واحد . ولو قال عشرة الاتسعة الاثمانية يلزمه تسعة
لأن الاستثناء من النفي أثبات كما أنه من الإثبات نفى : السادسة
الاستثناء من غير الجنس صحيح كقوله على ألف درهم الأتوب منناه قيمة
توب . ثم يفسر بما يتقص قيمته عن الألف . فلو استغنى بذلك تفسيده في
وجه : وأصل استثنائه في وجه : السابعة : الاستثناء عن العبد صحيح كقوله
هذه الدار لفلان الا ذلك العبد والحامد الا العبد وهؤلاء العبيد إلا
واحداً . ثم له التبيين : فان مانوا الا واحداً فقال هو المستثنى قبل * وقيل
فيه قولان

الباب الرابع في الإقرار بالنسب ومن هو من أهل الإقرار

* إذا قال لنيره هذا ابني التحق به . بشرط أن لا يكذبه الحس بأن يكون
أكبر سنًا منه : أو الشرع بأن يكون مشهور النسب أو المقر له بأن يكون

يلزمه إلا ألف واحد* إلا أن يضيف الي سبين مختلفين* فلو أضاف أحدهما الي سبب وأطلق الآخر نزل المطلق على المضاف* وكذلك لو قامت الحجة على اقرارين بتاريخين جمع بينهما* وكذلك اذا كانت بلغتين احدهما بالعجمية والاخرى بالعربية* وكذلك لو شهد على كل واحد شاهد واحد فالاصح أنه يجمع نظراً الى المخبر عنه* وفي الافعال لا يجمع أصلاً

— الباب الثالث* في تعقيب الاقرار بما يرفعه —

وله صور* الاولى* اذا قال علي ألف من ثمن خمر أو خنزير أو من ضمان شرط فيه الخيار ففي لزومه قولان يجريان في تعقيب الاقرار بما ينتظم لفظاً في العادة ويبطل حكمه* وكذلك اذا قال علي ألف من ثمن عبد ان سلم سلمت* فعلي قول لا يطالب إلا بتسليم العبد* وعلى قول يؤخذ بأول الاقرار* ولو قال ألف لا يلزم يلزمه لأنه غير منتظم* وقيل قولان* ولو قال علي ألف قضينته فالاصح أنه يلزمه* وقيل قولان* ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يلزمه* وقيل قولان* ولو قال ألف مؤجل فالاصح أنه لا يطالب في الحال* وقيل قولان* ولو ذكر الاجل بعد الاقرار لم يقبل* ولو قال ألف مؤجل من جهة تحمل العقل قبل قولاً واحداً* ولو قال من جهة القرض لم يقبل قولاً واحداً* ولو قال علي ألف ان جاء رأس الشهر فهو على القولين اذ وقع لزوم الاقرار بالتعليق* ولو قال ان جاء رأس الشهر فبلي ألف لم يلزمه أصلاً* لان الاقرار المعلق باطل* الثانية* اذا قال له علي ألف ثم جاء بألف وقال هو وديعة عندي قبل* لانه يتصور أن يكون مضموناً عليه بالتعدي وكان لازماً عليه* ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي التلّف بعد الاقرار* وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديعة أصلاً فيلزمه

بإقرارها لأنها مستغرقة * فإن لم تكن معتقة فوافقها الإمام فقيه خلاف لأن
الإمام ليس بوارث إنما هو نائب * ولو خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ ثالث
وأنكر الآخر لم يثبت النسب ولا الميراث (ح) على القول المنصوص
* وقيل أنه يثبت باطناً وفي الظاهر خلاف * فلو مات وخلف ابناً مقراً فهل
يثبت الآن فيه خلاف * لأن إقرار الفرع مسبوق بإنكار الأصل * وكذا
الخلاف فيما إذا لم يخاف إلا الأخ المقر * ولو كان ساكتاً فأتى فأقر ابنه
ثبت لا محالة * والأخ الكبير مع الصغير لا ينفرد بالإقرار بالنسب على الأصح
* ولو أقر بشخص فأنكر المقر له نسب المقر دقيل أنه لا يشارك لأن * واجب
قوله أن من أقر له ليس من أهل الإقرار * وقيل أنه يستحق السك *
* والمقر يحتاج إلى البينة * ولو أقر الأخ بابن لآخيه الميت فالظاهر أنه ثبت
النسب دون الميراث إذ لو ثبت لحرم الأخ ولخرج عن أهلية الإقرار * وقيل
إنهما يثبتان * وقيل إنهما لا يثبتان

كتاب العارية

والنظر في أركانها وأحكامها : أما الأركان فأربعة : الأول المير * ولا يبر
فيه إلا كونه مالكا للمنفعة غير محجور عليه في التبرع ، فيصح من المسنجر ولا
يصح من المستعير على الظاهر لأنه مستبيع بالأذن كالمف * ثم له أن يسوفي
المنفعة بالوكيل يوكله لنفسه * الثاني المستعير * ولا يتبرع به إلا كونه أهلا
للتبرع * الثالث المسنجر * وشرطه أن يكون متنعاً به * مع بثائه * وفي
إعارة الدنانير والدرهم لمنفعة التزيين خلاف لأنها منفعة ضمنية * فإذا جرت
فهي مضمونة لأنها عارية فاسدة * وأن يكون الانتفاع مباحاً فلا نستعار
الجواري للاستمتاع * ويكره الاستخدام المحرم * وكذا يكره استعارة أحد

بالألف فينكر * فلو استأنق مجهولاً بالألف وواتته لحق * ولو كان صغيراً - إن في الحال حتى بتوارثان في الصغر * فلو بلغ وأنكر نفى اعتبار انكاره بعد الحكم به خلاف * ولو مات صبي وله مال فاستلحقه ثبت نسبه وورث * وإن كان بالألف فاستلحقه بعد الموت ففيه خلاف * لأن تأخيرها إلى الموت يوشك أن يكون خوفاً من انكاره * ولو كان له أمتان ولكل واحدة ولد ولا زوج لهما فقال أحدهما إنني علقته به أمه في ماكي طولب بالنبيين * فان عين ثبت نسبه وعقه وأميه * إن مات كان تعيين الوارث كتعيينه * فان عجزنا عنه فالخاق القائف كتعيينه . فان عجزنا فيقرع * ما من خرسيت فرسته عتق ولم يثبت نسبه ولا ميراثه إذ القرعة لا تثبت إلا في العتق * وهل يقرع بين الأمتين الاستيلاد فيه خلاف من حيث أن أمية الولد فرع النسب * وإذا أيس عنه * وهل يوقف نصيب ابن من الميراث فيه خلاف لأنه نسب أيس من ظهوره فيمنع التوريث به * ولو كانت له أمة لها ثلاثة أولاد فقال أحدهم إنني فان عين الأصغر تعين * وإن عين الأوسط عتق معه الأصغر وثبت نسبهما * إلا أن يدعي استبراء بعد ولادة الأوسط ورأينا ذلك نافياً بالنسب * فان مات قبل البيان وعجزنا عن تعيين الوارث والقائف أقرع بينهم * وأدخل الصغير في القرعة * وفائدة خروج القرعة عليه اقتضار العتق - إليه - وإلا فهو عتيق في كل حال * وفي وقف الميراث الخلاف الذي مضى أما إذا أقر باخوة غيره أو بعمومته فهو أقرار بالنسب على الغير فلا يقبل إلا من وارث مستغرق * كمن مات وخلف ابناً واحداً فأقر بأخ آخر ثبت نسبه وميراثه * وإن كان معه زوجة اعتبر موافقتها (و) لشركتها في الارث * ومما إذا موافقته المولى (و) المعتق * وإن خلف بنتاً واحدة وهي معتقة ثبت النسب

أعار البناء والنراس مطلقا لم يكن له نقضه مجانا لانه محترم * بل يتخير بين أن يبقى بأجرة أو ينقض بارش أو يملك ببدل فأياها أراد أجبر المستعير عليه * فان أبى كلف تفريغ الملك * فان بادر الى التفريغ بالقلع ففي وجوب تسوية الحفر خلاف لانه كما أذن في القلع بأصل العارية * ويجوز للمعير دخول الارض وبيعها قبل التفريغ * ولا يجوز للمستعير الدخول بعد الرجوع الى المرممة البناء على وجه * وفي جواز بيعه البناء خلاف لانه معرض للنقض * ولو قال أعمرت سنة فاذا مضت قلعت مجانا فله ذلك * ولو لم يستطع القلع لم يكن له الا التخيير بين الحصال الثلاثة كما في العارية المطلقة * واذا أعار للزراعة ورجع قبل الادراك لزمه الابقاء الى الادراك * وله أخذ الاجرة من وقت الرجوع * واذا حمل السيل نواة الى أرض فأنبتت فالسجرة للمالك النواة * والظاهر أن للمالك الارض قائما مجانا اذ لا تسليط من جهته * الحكم الرابع فصل الخصومة * فاذا قال راكب الدابة للمالك أعمرتنيها وقال المالك أجرتكها فالقول قول الراكب * ولو قال ذلك زارع الارض للمالكها فالقول قول المالك لان عارية الارض نادرة * وفيل في المسئلين فويل بالنفل والنخريج * ولو قال بل غصبتنيها فالقول قول المالك اذ الاصل عدم الاذن * ولو قال الراكب اركبتنيها وقال المالك أعمرتكمها فالقول قول المالك اذ الاصل عدم الاجارة فيحلف حتى يستحق القيمة عند التلف * وجواز الرجوع عند القيام

— كتاب الغصب — وفيه بابان مهمتان —

— الباب الاول في الضمان —

وفيه ثلاثة اركان : الاول الموجب : وهو ثلاثة : النفوت بالمباشرة أو التسبب أو اثبات اليد العادية * وحد المباشرة ايجاد علة التلف كالقتل والاكل

الابوين للخدمة * واعارة العبد المسلم من الكافر * ويحرم اعارة الصيد من
المحرم * الرابع صيغة الاعارة * وهو كل لفظ يدل على الاذن في الانتفاع *
ويكفي القبول بالفعل * ولو قال اعرتك حماري لغيري فرسك فهو اجارة
فاسدة غير صحيحة ولا مضمونة * ولو قال اغسل هذا الثوب فهو استعارة
لبسده * وان كان الناسل ممن يعمل بالاجرة اعني اذا استحق الاجرة * أما
أحكامها فأربعة * الأول الضمان * والعارية مضمونة الرد والعين بقيمتها (ح)
يوم التلف * وقيل بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف كالنصب * وما
ينحى من أجزائها بالاستعمال غير مضمون * والمستعير من المستأجر هل يضمن
فيه خلاف * والمستعير من الناصب يستقر عليه الضمان اذا تلف تحت يده * ولو
طولب بأجرة المنفعة فما تلف تحت يده فلا خلاف في قرار ضمانه على المير
* وما تلف باستيفائه فقولان لانه منور فيه * والمستعير كل طالب أخذ المال
لنرض نفسه من غير استحقاق * فلو اركب وكيله المستعمل في شغله دابته
فتلفت فلا ضمان عليه * ولو اركب في الطريق ففيرا تصدقا عليه فلا ظهر
أنه لا يضمن * الحكم الثاني * التسلط على الانتفاع * وهو بقدر التسلط *
فان أذن له في زراعة الحنطة لم يزرع ما ضرره فوقها * وزرع ما ضرره مثلها
أو دونها إلا اذا نهاه * ولو أذن في الغراس فبنى أو في البناء فغرس فوجهان
لاختلاف جنس الضرر * ولو أعار الارض ولم يعين فسدت العارية * فان
عين جنس الزراعة كفاه * الحكم الثالث * جواز الرجوع عن العارية * إلا
اذا أعار لدفن ميت فيمتنع نبش القبر الي أن يندرس أثر المدفون * واذا أعار
جدارا لوضع الجذوع عليه فلا يستفيد بالرجوع قبل الانهدام شيئا اذ لا أجر له
حتى يطالب به ولا يمكن هدمه والطرف الآخر في خاص ملك الجار * فان

* وان دخل ولم يزعج ولم يقصد الاستيلاء لم يضمن * وان قصد صار غاصبا للنصف والنصف في يد المالك * والضعيف اذا دخل دار القوي وهو فيها وقصد الاستيلاء لم يضمن * لان المقصود غير ممكن * وان لم يكن القوي فيها ضمن لانه في الحال مستول واثر القوة في القدرة على الاتزاع * فرو كما لو غصب قتل نسوة ملك ضمن في المال * وكل يد تبتى على يد الناصب فهي يد ضمان ان كان مع العلم * وان كان مع الجهل بالنصب فهو أيضاً يد ضمان * ولكن في اقرار الضمان تفصيل * وكل بدلوا بتي على يد المالك اقتضى أصل الضمان كيد العاربة والسوم والنسابة * فان ابقي على يد الناصب مع الجهل اقتضى اقرار الضمان عند التلف * وما لا كيد الوديعة والاجارة والرهن والوكالة لا تنفي اقرار الضمان * وهما انك لا تأخذ من الناصب فالاقرار عليه أبداً * الا اذا كان ضرورياً * كما لو قدم اليه ضيافة فمعه قولان لممارسة الضرور والمباشرة * وكذا الخلاف فيما لو غر الناصب المالك وقدمه اليه فأكله المالك * وهما أولاً بان يبرأ الناصب * وكذلك بطرد الخلاف في الايداع والرهن والاجارة من المالك اذا تلف في بدد * ولو زوج الجارية من المالك فاستولدها مع الجهل نفذ الاستيلاء وبرئ الناصب * وكذلك لو وهبه منه فان التام لم يلزم * ولو قال هو مبيدي فأنه قد قيل لا ينفذ عنه لانه ضرور * وقيل ينفذ ويرجم بالرم * وقيل لا يرجع بالرم * الركن الثاني في الموجب فيه * وهو كل مال منقول * ويقتضيه الحيوان وغيره * فالحيوان يضمن بقيمته حتى المبدد دون ناله * والائلاف بأمر من يملكه * وارفع الناصب احدى يدي العبد الزم آكد الامر بن من نصف قيمته أو أورش نقصان لانه تلف تحت يده اذا جرح العبد مقبدر * ولو سقطت يده

والاحراق * وحد السبب ايجاد ما يحصل الهلاك عنده لكن بعله أخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقع تلك العلة فيجب الضمان على المكره على اتلاف المال * وعلى من خضر بئرا في محل عدوان فتردت فيه بهيمة انسان * فان ردها غيره فعلي المردى تقديماً للمباشرة على السبب * ولو فتح رأس زق فبهت ريح وسقط وضاع فلا ضمان * لان الضياع بالريح ولا يقصد بفتح الزق تحصيل المهبوب * فهو كما لو فتح الخرز فسرق غيره * أو دل سارقاً فسرق * أو بني داراً فألقى فيها الريح ثوباً وضاع * أو حبس المالك عن الماشية حتي هلكت فلا ضمان في شيء من ذلك * وكذا اذا نقل صيياً حرّاً الى مضيفة فافترسه سبع * ولو نقله الى مضيفة أو فتح الزق حتي أشرقت الشمس وأذابت ما فيه ففي الضمان خلاف * لان ذلك يتوقع فيقصد * وكذلك نقول اذا غصب الامهات وحديث الزوائد والاولاد في يده مضمونة وكان ذلك تسبباً الى اثبات اليد * ولو فتح قفص طائر فوقف ثم طار لم يضمن لانه مخنار * وان طار في الحال ضمن * لان الفتح في حقه تغير * وكذا البهيمة والعبد المجنون المقيد بمنزلة البهيمة * وان كان العبد عاقلاً فلا يضمن من فتح باب السجن وان كان آبقاً * ولو فتح رأس الزق فنقاطرت قطرات وانزل أسفله وسقط ضمن لان التقاطر حصل بفعله * ولو فتح الزق عن جامد فحرق غيره النار منه حتي ذاب وضاع فالثاني بالضمان أولى * وقيل لا ضمان عليهما * أما اثبات اليد فهو مضمن * واذا كان عدواناً فهو غصب * والمودع اذا جحد فهو من وقت الجحود غاصب * واثبات اليد في المتقول بالنقل الآ في الدابة فيكفي فيها الركوب (و) وفي القراش الجلوس عليه فهو غاية الاستيلاء * وفي المقار (ح) يثبت النصب بالدخول وازعاج المالك * وان أزعج ولم يدخل لم يضمن

ثم قدر على المثل فلا يرد القيمة على الاظهر لتمام الحكم بالبذل الحقيقي * ولو
 أتلف مثلياً فظفر به في غير ذلك المكان لم يلزمه الا القيمة ، فاذا عاد الى
 ذلك المكان لزمه المثل وأخذ القيمة * ولو ظفر به في غير ذلك الزمان جاز
 طلب المثل لان رد الزمان غير ممكن فتعذر المثل الحقيقي * والمسلم اليه اذا
 انتقل لم يطالب * وفي مطالبته بالقيمة تردد من حيث انه اعتياض * فان منع
 فله الفسخ * وطلب رأس المال * ولو أتلف آنية من نقرة يلزمه المثل * وما
 زاد بالصنعة يقوم بغير جنس الاصل حذاراً من الربا * وقيل لا يبالي به فانه
 ليس ببيع * ولو اتخذ من الرطب تمرأوفلنا لاملل للارطب ولا تمر مثل * أو
 من الحنطة دقيقاً فالأولى أن يتخير المالك بين المطالبة بقيمة الرطب والدقيق
 أو مثل التمر والحنطة * كما لو اتخذ من السمسم الشيرج فيطالب ان شاء بالسمسم
 أو بالشيرج * ولو عدم المثل الا بالاكثير من ثمن المثل لم يلزمه الشراء على
 الاظهر * أما المتقومات اذا تافت تضمن بأقصى قيمتها من وقت النصب الى
 التلف * فان أبق العبد ضمن (ح) في الحال للحيولة * فاذا عادت القيمة (ح)
 وسلم العبد * وللغاصب حبس العبد الى أن ترد القيمة عليه * وان تنازعا في
 تلف المنصوب فالقول قول الغاصب (و) لانه ربما يعجز عن البينة وهو صادق
 * فان حلف جاز طلب القيمة وان سكت العين باقية بزعم الطالب للمعجز
 بالحلف * وكذلك اذا تنازعا في القيمة أوفى بصفة السيد (و) أوفى عيب (ز) لو أثر
 في القيمة فالقول قول الغاصب لان الاصل براءة الذمة * وكذلك اذا تنازعا
 في الثوب الذي على العبد لان العبد ونوبه في يد الغاصب

في الباب الثاني في الطواري وفيه ثلاثة دواول .

الاول في النقصان : فاذا غصب ما قيمته عشرة فعاد الى درهم وردّه

بأفة سهاوية لا يضمن الا ارض النقصان * ولا يجب في عين البقرة والفرس
 الا ارض النقص * ولا يضمن الحجر لذي ولا * وسلم * ولكن يجب ردها ان
 كانت محترمة * ولا يراق على أهل الذمة الا اذا أظروها * فان أريق فلا
 ضمان * وكذلك الملاهي اذا كسرت * فان أحرقت وجب قيمة الرضاخ لانه
 غير جائز * وكذا في الصايب والصنم والمستولدة والمدير * والمكاتب ملحق
 في الضمان بالعبد القن * ومنفعة الاعيان تضمن بالقوات تحت اليد والتفويت
 * ومنفعة البضع لا تضمن الا بالتفويت * ومنفعة بدن الحر تضمن بالتفويت
 * وهل يضمن نفقاتها عند حبس الحر وجهان * وهو تردد في ثبوت يد غيره
 عليه حتى يبنى عليه جواز اجارة الحر عند استئجاره ان قلنا ثبتت اليد وانه
 بتسليم نفسه هل يتردد أجرته * وفي ضمان منفعة الكلب المنصوب وجهان
 * وما اصطاده بالكلب المنصوب فهو للغاصب على أحد الوجهين * فان
 اصطاد العبد فهل يدخل أجرته تحته لان الصيد للمالك فيه وجهان * ولو
 لبس ثوبا ونقص قيمته فهل تندرج الاجرة تحت النقص فيه وجهان * ولو
 ضمن العبد المنصوب بعد اباقة فهل تسقط عنه أجرته بعد الضمان فيه وجهان
 من الركن الثالث في الواجب وهو ينضم الي المثل والقيمة * وحد المثل
 ما تماثل أجزاءه في المنفعة والقيمة من حيث الذات لا من حيث المنفعة *
 والظاهر ان الرطب والعنب والدقيق منلي * وكذا الخبز فان أخلاطه غير
 مقصودة بخلاف سائر الخلوطات * ثم ان لم يسلم المثل بعد أن تلف المنصوب
 حتى فقد المثل * فقيل الواجب أقصى قيمة المنصوب من وقت الغصب الي
 التلف * وقيل أقصى قيمة المثل من وقت وجوبه الي الاعواز * وقيل من
 وقت النصب الي الاعواز * وقيل الي وقت طلب الضمان ولو غرم القيمة

أو لوقوعه في شارع يحذر من التعثر به ضماناً * ولو حفر بئراً في داره فله
 طمها وإن أباه المالك ليخرج عن عهدة ضمان التردى * فإن أبرأه المالك
 فلا ظهر أن رضاه الطاريء كالرضا المقرون بالخفر حتى يسقط الضمان به فلا
 يجوز له الظم بعد رضاه * وإذا خصى العبد فعليه كمال قيمته * فإن سقط
 ذلك المضمون بأفة سماوية فلا شيء (و) عليه لأنه به تزيد قيمته * وكذلك إذا
 نقص السمن المفرط ولم ينقص من القيمة * ولو عاد الزيت بالاغلاء إلى نصفه
 ضمن مثل نصفه وإن لم تنقص القيمة لأن له مثلاً * وكذا في اغلاء العصير
 * وقال ابن سريج لا يضمن في العصير لأن الناهب مائة غير متوالة بخلاف
 الزيت * ولو هزئت الجارية ثم سمنت * أو نسي الصنعة ثم تذكر * أو أبطل
 صنعة الاناء ثم أعاد مثله ففي حصول الجبر وجهان * ولو أعاد صنعة أخرى فلا
 يجبر أصلاً * ولو غصب عصيراً فصار خمرًا ضمن مثل العصير لنوات المالية
 * ولو صار خلافاً لأصح أنه يرد مع أرش النقصان إن كان الحل أنقص قيمة
 * وقيل يرم مثل العصير ويرد الحل وهو رزق جديد كالسمن العائد
 * وكذلك الخلاف في البيض إذا تفرخ * والبذر إذا زرع * والأصح الاكتفاء
 به فإنه استحالة إلى زيادة * ولو غصب خمرًا فخلل في يده * أو جلد ميتة
 فذببه فالأصح أن الحل (ح) والجلد للمصوب منه * وقيل بل للغاصب فإنه
 حصل بفعله مما لا مالية للمالك فيه

﴿ الفصل الثاني في الزيادة ﴾ : فإذا غصب حنطة فطحنها * أو ثوباً فقصره *
 أو خاطه * أو طيناً فضر به لبناً * أو شاة فذببحها وشواها لم يملك (ح) شيئاً
 من ذلك * بل يرده على حاله وأرش النقص إن نقص * وإن غصب ثقرة
 فصاغها حياً ردها كذلك * ولو كسره ضمن الصنعة وإن كانت من جهته

بعمينه فلا شيء عليه لان الفائت رغبات الناس لاشيء من المنصوب * وان
تلف فالواجب عشرة وهو أقصى القيمة * وان تلف بعضه كالثوب اذا أبلاه
حتى عاد الى نصف درهم بعد رجوع الاصل الى درهم ضمن القدر الفائت
وهو نصف الثوب بنصف أقصى القيم وهو خمسة * ووردها مع الثوب البالي
* ولو مزق الثوب خرقاً لم يملكه (ح) بل يرد الحرق وأرش النقص * وان
كانت الجناية لا تقف سرايتها الى الهلاك كما لو بل الحنطة حتى تعفنت * أو
اتخذ منها هريسة * أو من التمر والسمن حلواء فنقص الشافعي رحمة الله عليه أن
المالك بالخيار بين أن يأخذ المغيب وأرش النقص أو يطالب بمثل أصل
المال فان مصيره الى الهلاك في حق من لا يريده فكأنه هالك * وفيه قول
مخرج وهو القياس أنه ليس له الا ما بقي من ملكه وأرش النقص * ولو جنى
العبد المنصوب جناية قتل بها قصاصاً ضمن الناصب للمالك أقصى قيمته اذ
حصل القوات تحت يده * وان تعلق الارش برقبته ضمن الناصب للمجنى
عليه كما يضمن المالك اذا منع البيع وكان الناصب مانع * فان تلف العبد في يده
ضمن للمجنى عليه الارش وللمالك القيمة * وان سلم القيمة الى المالك فلم يجني عليه
التعلق به لانه بدل عبد تعلق به أرشه * فاذا أخذه المجنى عليه رجع المالك على
الناصب بما أخذه لانه لم يسلم له * واذا نقل الناصب التراب من أرض
المالك فعليه رد التراب بعينه أو رد مثله أو الارش لتسوية الحفر * والبائع اذا
قلع أحجاره يكفيه تسوية الحفر ولا يلزمه الارش * وقيل في المسئلتين قولان
بالنقل والتخريج * والاكتفاء بالتسوية في الموضعين أولى فانه لا يتفاوت
بمخلاف بناء الجدار بعد هدمه * وليس للناصب أن يتقل التراب الى ملكه
الا بإذنه * فان منعه لم يكن له ذلك الا اذا تضرر الناصب به لتضييقه ملكه

على تفاوت فيؤدى الى الربا * وخط الدقيق بخلط الزيت بالزيت *
 وخط الزيت بالسيرج أولى بجمعه اهلاكا * وخط الخنطة بالشعر ليس باهلاك
 بل يلزمه الفصل بالالتقاط * ولو غصب ساجدة وأدرجها في بناء لم يملك
 بل يرد (ح) على مالكه وان أدّى الى هدم بناءه * وان أدرج في سفينة لم
 ينزع ان كان في النزع اهلاك الناصب * أو اهلاك حيوان محترم * أو اهلاك مال
 لغيره ولكن يزرم القيمة في الحال للحياولة الى أن يتيسر الفصل * وان لم يكن
 فيه الا مال الناصب ففي جواز النزع وجهان * وكذا لو غصب خيطا وخط
 به جرح آدمي أو حيوان محترم غير مأكول وكان في نزع خوف هلاك لم
 ينزع اذ يجوز الغصب بمثل هذا القدر ابتداء بل يزرم قيمته * فان مات المبروح
 أو ارتد ففي النزع خلاف لان فيه مثله * وفي الحيوان المأكول خلاف لانه
 ذبح لغير مأكلة * وينزع عن الخنزير والكاب الغفور اذ لا حرمة لهما * ولو
 أدخل فصيلا في بيته أو ديناراً في محبرته وعسر اخراجه كسر عايه تخليصا
 للمال * وان لم يكن بشعله فلا يظهر أن المخلص ماله يزرم أرش النقص * وان
 غصب فرد خف قية السكر عشرة وقعه الرد ثلاثة ضدن سبعة لان الباي
 ثلاثة * وقبل ثلاثة لانه المنصوب * وقبل خمسة كما لو أنلف غيره الفرد
 الآخر تسويه بينهما

الفصل الثالث في نصرقات الناصب * فاذا باع الجارية المنصوبة ووطئها
 المشتري وهو عالم لزمه المدة والمهر (ح) ان كانت مستكرهه * وان كانت
 راضية فوجهان لقوله عايه الصلاة والسلام لا مهر لبغي * ولكن المهر للسيد فينبه
 ان لا يؤثر رضاها * وفي مطالبة الناصب بهذا المهر تردد لان منافع البضع
 لا تدخل تحت الغصب * وان كان جاهلا لزمه المهر * ولا يجب الا مهر واحد

لأنها صارت تابعة للنقرة * فإن أجبره المالك على رده إلى النقرة فله ذلك ولا يضمن أرش الصنعة * ويضمن ما نقص من قيمة أصل النقرة بالكسر * ولو غصب ثوبا قيمته عشرة وصبغه بصبغ قيمته عشرة فصارت قيمة الثوب عشرين فهما شريكان * فبيع ويقسم الثمن بينهما * فإن وجد زبون يشتري بثلاثين صرف إلى كل واحد خمسة عشر * وإن عاد الثوب إلى خمسة عشر بالصبغ حسب النقصان على الصبغ * وإن عاد إلى ثمانية ضاع الصبغ وغرم الناصب درهمين * وكذا القول في ثبوت الشركة إذا طير الريج الثوب إلى اجانة صباغ * أو صبغ الثوب المنصوب بصبغ منصوب من غيره * فإن قبل الصبغ الفصل أجبر الناصب على فصله كما يجبر على قلع الزرع والفراس والبناء وإن نقص زرعه به * وقال ابن سريج لا يجبر على فصل الصبغ إن كان يضعف بالفصل أو لا تفي قيمته بما يحدث في الثوب من نقصان بسبب الفصل * ومهما طولب بالفصل وكان يستضر به فلو تركه على المالك أجبر على قبوله في وجهه كالنعل في الدابة المردودة بالعيب * وإن لم يكن عليه ضرر لم يكن له الإجبار على القبول * ولو بذل المالك قيمة الصبغ لم يكن له أن يملك عليه فإن بيع الثوب للخلاص من الشركة سهل * بخلاف المير يملك بناء المستعير ببدل لأن بيع العقار عسير * ومهما رغب المالك في بيع الثوب أجبر الناصب على بيع الصبغ ليصل كل واحد إلى الثمن * فإن رغب الناصب في إجبار المالك وجهان * وإذا غصب زيتا وخلطه بزيتة فالنص أنه كالأهلاك فيضمن المثل من أين شاء * وتخرج الأصحاب أن لا ضمان لأنه لو خلطه بمثله فهو مشترك * وإن خلطه بالأجود أو بالأردأ فقولان * إن قلنا أنه هالك غرم مثله من أين شاء * وإن قلنا أنه مشترك فبيع الكل ويوزع على نسبة القيمة * ولا يقسم الزيت (و) بعينه

عقار ثابت منقسم * احترزنا بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه للسريك خفة
الضرر فيه * وبالثابت عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب
السفل فانه لأرض لها فلا ثبات * فان كان السقف لشركاء العلو فوجهان
لان السقف في الهواء فلا ثبات له * واحترزنا بالمنقسم عن الطاحونة والحمام
وبئر الماء وما لا يقبل القسمة الا بإبطال منفعته المقصودة منه فلا شفعة فيها
(ح و) اذ ليس فيها ضرر مؤنة الاستقسام وتضايق الملك بالقسمة من الركن
الثاني الآخذ * وهو كل سريك بالملك * فلا شفعة (ح) للجار عندنا وان
كان ملاصقاً (و) * وثبت للسريك وان كان كافراً * فان شارك بحصة موقوفة
وقلنا لا يملك الموقوف عليه فلا شفعة * والا فهو بناء على أنه هل يجوز افراز
الوقف عن الملك * والسريك في الممر المنقسم يأخذ الممر بالشفعة ان كان
للمشتري طريق آخر الى داره * والا فيأخذ بشرط أن يمكنه من الاجياز *
وقيل يأخذ وان لم يمكن * وقيل لا يأخذ وان مكن * الركن الثالث المأخوذ
منه * وهو كل من تجدّد ملكه اللازم بمعاوضة * احترزنا بالتجدّد عن رجلين
اشتريا داراً فلا شفعة لاحدهما على الآخر اذ لا تجدّد لاحدهما * واحترزنا
باللازم عن الشراء في زمان الخيار فانه لا يؤخذ ان كان للبائع خيار لانه اضرار
به * ولا حق للشفيع على البائع * وان كان للمشتري وحده فطريقان
أحدهما لا لان العقد بعد لم يستقر * والثاني فيه فولان * كما لو وجد
المشتري بالشقص عبياً وأراد رده وقصد الشفيع أخذه فأيهما
أولى وقد تقابل الحقان فيه فولان * وكذا الخلاف في تراحم الشفيع
والزوج اذا طلق قبل المسبس على النقص المهور * واحترزنا بالمعاوضة عن
ملك حصل بهبة أو ارث أو رجع بافالة أو رد بعيب * فلا شفعة في شيء من

بوطأت اذا اتحدت الشبهة * وفي تعدد الوطاء بالاستكراه تردد في تعدد
المهر * أما الولد فهو رقيق لا نسب له ان كان عالماً * وان كان جاهلاً انعقد على
الحرية * وضمن المشتري قيمته * ورجع به على الناصب اذ الشراء لا يوجب
ضمان الولد * وان انفصل الولد ميتاً فلا ضمان لان الحياة لم تتيقن * وان سقط
ميتاً بجناية جان يجب الضمان لانه انفصل مضموناً وقد قدر الشارع حياته
وضمانه عشر قيمة الام * وقيل في هذه الصورة يجب أقل الامرين من عشر
قيمة الام أو النقرة اذ وجب الضمان بسببها فلا يزيد عليها * ويضمن المشتري
(ح) أجرة المنفعة التي فأت تحت يده * ومهر المثل عند الوطاء وقيمة
انقاده حرّاً * ويرجع بكل ذلك على الناصب مهما كان جاهلاً * ويعزم قيمة
العين اذا تلفت ولا يرجع * وكذا المتزوج من الناصب لا يرجع بالمهر * وهل
يرجع المشتري بقيمة منفعة استوفها فيه قولاً الضرر * ولو بنى فقلع بناءه
فلاولى أن يرجع بأرض النقص * ولو تعيب في يده نص الشافعي أنه يرجع
(ز) لان العقد لا يوجب ضمان الاجزاء بخلاف الجملة * وكذا اذا تعيب قبل
القبض لم يكن للمشتري الارش * ولو اشترى عبداً جارية ورده الجارية بعيب
وبالعبد عيب حادث لزمه قبول العبد أو طلب قيمته * وليس له طلب الارش
مع العبد ولذلك فرق بين الجزء والجملة * ونقصان الولادة لا يجبر (ح) بالولد
فان الولد زيادة جديدة

— كتاب الشفعة * وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في اركان الاستحقاق —

وهي ثلاثة المأخوذ والآخذ والمأخود منه * الاول المأخوذ * وهو كل

التمليك بالسرا في ثبوت خبار المجلس لا شفع وامتناع التصرف في الشقص
 قبل القبض . وامتناع التملك دون رؤية الشقص فيه خلاف . من حيث انه
 يشبه البيع في كونه معاوضة وبخالفه في أنه لا راضي فيه . الدارف الثاني : فيما
 يبذل من الثمن * وعلى الشفع بذل مثل ما بذله المشتري ان كان مثلاً أو قيمة
 (و) يوم العقد ان كان من ذوات الميم فيبذل في المهور وما علمه الملع فيه
 (وم) البضع . وفي عوض الكتابة قيمة النجوم (وم) . وفي عوض المعة
 قيمة النعمة (وم) وفي الصالح عن الام قيمة الدم (وم) . وان باع بالف الى
 سنة فان شاء عجل في الحال الالف وأخذ . وان شاء نأه على الدائب (و)
 وأخر التسليم الى مضي السنة * وروي حرمله دولا أنه يأخذ (ح) بنحو مؤجل
 عليه كما أخذه المشتري * وحكى ابن سريج أنه يأخذ بعوض يساوي ، أنا الى
 سنة . ولو اشترى شقصاً وسيفاً بألف أخذ (م) الشقص بمائة من الثمن
 باعتبار قيمة يوم العقد * ثم لاخبار المشتري فيما فرق عليه من الشفعة . ولو
 نعتيت الدار باضطراب سققها أخذ المميب بكل الثمن كما يأخذ المشتري من
 البائع اذا عاب المبيع قبل القبض * . وان تلف الجدار مع بعض العرصه بأن
 تمسك السبل أخذ الباقي بخصنه * . وان اتى تمام الرصه واحترفت السفوف
 فان قلنا انها كأطراف العبد أخذ (م) بالكل . وان قلنا كأحد العبد
 أخذ بخصنه . وان كان النقص بأفأفوه منهول ففي سواء الشفعة فيه . فلولان
 (و) لانه لو دارن الابتداء لم يتعلق بالشفعه . وان قلنا يبقى حق الشفع فيه
 فيأخذ المتهدم مع النقص بكل الثمن . وان قلنا لا يبقى الحق فيه فان قلنا الجدار
 كأحد العبد بن أخذ الباقي بخصنه . وان قلنا كأطراف العبد . فلولان اذ يبعد
 أن يفوز المشتري بسى مجاناً ولو اشترى الشقص بألف ثم حط بالابراء

ذلك * وتثبت (ح) الشفعة فيما جعل أجرة في اجارة * أو صداقاً في نكاح *
أو عوضاً في كتابة أو خلع أو صلح عن دم عمد أو عن متعة نكاح * ولو بذل
المكاتب شقصاً عوضاً عن نجومه ثم عجز ورق ففي الشفعة خلاف اذ خرج عن
كونه عوضاً * ولو أوصى لمستولده بشقص ان خدمت أولاده شهراً ففيه خلاف
لتردده بين الوصية والمماوضة * ولو اشتري الوصي للطفل وهو شريك أخذ
(و) بالشفعة لنفسه * ولو باع شقص الطفل لم يأخذه (و) لانه متهم كما لو
باع من نفسه * والاب يأخذ فانه غير متهم * ولذلك يبيع من نفسه * ولو
كان له في الدار شركة أخرى فديته فيترك (و) عليه ما يخصه لو كان المشتري
غيره * ولو باع المريض شقصاً يساوي ألفين بألف من أجنبي والوارث شريك
فلا يأخذ بالشفعة لانه يصل اليه المحاباة * وقيل يأخذ لان المحاباة معه ليست
من المريض * وقيل لا يصح البيع لتناقض الاثبات والنفي جميعاً * وقيل
يأخذ الوارث بقدر قيمة الالف والباقي يبقى للمشتري مجاناً * ولو تساوق
شريكان الى مجلس الحكم وزعم كل واحد أن شراء الآخر متأخرو له الشفعة
فالقول قول كل واحد في عصمة ملكه عن الشفعة * فان تحالفاً أو تناكلاً تساقطا
* وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى لمن حلف

❦ الباب الثاني في كيفية الاخذ ❦

والنظر في أطراف ثلاثة في الاول * فيما لا يملك به فلا يملك بقوله أخذت
وتملك * ولكن يملك بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري به * أو بتسليم
المشتري الشقص اليه رضا بكون الثمن في ذمته * وهل يملك بمجرد رضا
المشتري دون التسليم * أو بقضاء القاضي له بالشفعة عند الطلب * أو بمجرد
الاشهاد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل يلحق هذا

* ولو تنازع المشتري والشفيع في العفو فالقول قول الشفيع ، أو في قدر الثمن فالقول قول المشتري * أو في كون الشفيع شريكاً فالقول قول المشتري يحلف أنه لا يعرف له شريكاً ، فإن أنكر المشتري الشراء فإن كان للشفيع بينة أخذ الشقص وترك الثمن في يده على رأي (و) إلى أن يقر ، أو يحفظه القاضي في وجهه * أو يجبر المشتري على قبوله في وجهه ، وإن لم يكن له بينة فإن أقر البائع بالبيع دون قبض الثمن سلم الثمن إليه وأخذ (و) بالشفعة فالقول لا يمدوها * وإن قال قبضت الثمن فيقرر الثمن في يده أو يحفظه القاضي * وقيل لا شفعة ههنا لتعذر الأخذ بلا ثمن ، من الطرف الثالث : في تراحم الشركاء * فإن توافقوا في الطلب وتساوت حصصهم وزع عليهم بالسوية * وإن تفاوتت حصصهم فقولان في أنه يوزع على قدر الحصص (ح و) أو على عدد الرؤس * والجديد على أنه على قدر الحصص * ولو باع أحد الشريكين نصيبه من شخصين في صفتين متعاقبتين فالمشتري الأول هل يشارك الشريك القديم في أخذه مضمون الصفة الثانية وملكه في نفسه معرض للنقص ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يأخذ القديم نصيبه فلا يسأله (ح) أو يعفو عن صفقه فيستقر شركته فيسأله فيه * وإن عفا أحد الشريكين وجب على الثاني أن يأخذ الكل (و) لأن أخذ البعض إضرار بالمشتري ، وإن عفا شريك واحد عن بعض حقه سقط (و) كله ، كالعفو عن القصاص فإنه لا يجزأ نظراً للمشتري * وإن كانوا ثلاثة ولم يحضر إلا واحد أخذ الكل وسلم كل الثمن حذراً من التبعض * فإذا رجع الثاني شاطره وهلك عليه من وقت تسليم نصف الثمن إليه وعهدته عليه * وإذا جاء الثالث فاسأل جميعاً ، وهما تعدد البائع أو المشتري جاز أخذه مضمون إحدى الصفتين ، وإن اشترى في صفقة

فانه ان كان بعد اللزوم فلا يلحق الشفيع * وان كان في مدة الخيار لحقه على
 الاصح (و) * وان وجد البائع بالعبد الذي هو عوض الشقص عيباً وأراد
 استرداد الشقص قبل أخذ الشفيع فهو أولى به من الشفيع في أئیس القولین
 * وان كان بعد أخذ الشفيع لم ينقض (و) ملك الشفيع * ولكن يرجع الي
 قيمة الشقص * فان زاد على ما بذله الشفيع أو نقص ففي التراجع بين المشتري
 والشفيع خلاف اذ صارت القيمة ماقام الشقص بها على المشتري أخيراً * وكذا
 لو رضي البائع بالعيب ففي استرداد الشفيع به قيمة السلامة من المشتري خلاف
 * وان وجد المشتري بالشقص عيباً بعد أخذ الشفيع لم يكن (و) له طلب
 أرش * فان رد الشفيع عليه ردّه هو على البائع * فان وجد قبل أخذ الشفيع ومنعه
 عيب حادث من الرد فاستردّ أرشاً فهو محطوط عن الشفيع قولاً واحداً *
 ولو اشترى بكف من الدراهم لم يعرف وزنه وحلف على أنه لا يعرف وزنه
 فلا شفعة (و) اذ الأخذ بالمجهول غير ممكن * ولو خرج ثمن المبيع مستحقاً وهو
 معين تمين بطلان (ح) البيع والشفعة * وان خرج ثمن الشفيع مستحقاً لزمه
 الابدال ولم يبطل ملكه ولا شفعته في أظهر الوجهين * وكذا اذا خرج زيوفاً
 * ولو بني المشتري في الشقص الذي قاسمه وكيل الشريك في غيبته فاذا حضر
 فخقه في الشفعة باق له فانه كان شريكاً ولم يسقط هو حق الشفعة وقد بقي له
 نوع اتصال وهو الجوار * ولكن لا يقلع (ح ز) بناء المشتري مجاناً * بل يتخير
 بأن يبقى بأجرة أو يملك بعوض أو ينقض بأرش كالمير سواء * الا أنه يبقى زرعاً ولا
 يطالبه (و) بالأجرة * والمير له الاجرة لان المشتري زرع ملك نفسه فكأنه استوفى
 منفعته فهو كما لو زرع ملكه وباع * ولو تصرف المشتري بوقف أو هبة نقض (و)
 * وان كان بيع فالشفيع بالخيار بين أن يأخذه بالبيع الاول فينقضه (و) * أو بالثاني

جاهلاً ففى بطلان شفعته خلاف

«كتاب القراض» وفيه ثلاثة أبواب «٥»

«الباب الاول فى اركان صحته «٥»

وهى سنة : الاول رأس المال ، وشرائطه أربعة وهى أن يكون نقداً معيناً
 معلوماً مسلماً ، احترازنا بالنقد عن العروض والنقرة التى ليست مضروبة
 فإن ما يختلف قيمته اذا جعل رأس المال فاذا ردد بالاجرة اليه ليميز الربح
 فربما ارتفع قيمته فيستغرق رأس المال جميع الربح ، أو نقص فيصير بعض
 رأس المال ربحاً ، ولا يوز (و) على الفلوس ولا على الدراهم (ح و) المغشوشة
 «واحترازنا بالمعلوم عن القراض على صرة دراهم» فان جهل رأس المال يؤدي
 الى جهل الربح ، واحترازنا بالمعين عن القراض على دين فى الذمة ، ولو عين
 وأبهم فقال : فارضك على أحد هذين الاتين والآخر عندك ودية وهما فى
 كيسين ، يميزن قيمته وجهاً ، ولو كان النقد ودية أو رهناً فى يده أو غصباً
 وفارده عليه صريح ، وفيه ان طاع ضمان الغصب خلاف : وأردنا بالمسلم أن يكون فى
 يد المصالح ، فلو شرط المالك أن يكون فى يده أو أن يكون له بد أو يرجع فى التصرف
 أو يرجع منه فله فساد القراض لانه تضيق للتجارة ، ولو شرط أن يعمل معه
 غلام المالك جاز على النسي ، الركن الثانى العمل : وهو عوض الربح ، وشروطه
 ثلاثة وهى أن يكون نجارة غير ضمنية بالنعين والتأقيت ، احترازنا بالتجارة
 عن المايخ والخبز والرفقة ، فان عهد القراض على الخنطة ليربح بذلك فاسد ،
 أو التمل والذبح والوزن ولو احسق التجارة تبع للتجارة ، والتجارة هى
 الاسترباح بالبيع والشراء لا بالرفة والصنعة ، ثم لو عين الحز الادكن أو الحيل

واحدة شقصين في دارين شريكهما واحد في جواز أخذ أحدهما وجهان

باب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة

* وفيه ثلاثة أقوال (الاول) الجديد انه على الفور (م) * قال صلي الله عليه وسلم الشفعة لكل العقال (والثاني) أنه يبقى ثلاثة أيام (والثالث) أنه يتأبد فلا يبطل إلا بإبطال أو دلالة الإبطال (و) * والصحيح أنه على الفور وأنه يسقط بكل ما يعد تقصيراً أو توانياً في الطلب * فإذا بلغه الخبر فليخبر عن مكانه طالباً * فإن كان ممنوعاً بمرض أو حبس في باطل فليوكل * فإن لم يوكل مع القدرة بطل حقه (و) ان لم يكن في التوكيل مؤنة ومئة ثقيلة * فإن لم يجد الوكيل فليشهد * فإن ترك الشهاد في بطلان حقه قولان * وان كان المشتري غائباً ولم يجد في الحال رفقة وثيقة لا يبطل حقه * وان كان في حمام أو على طعام أو في صلاة نافلة لم يارمه (و) قطعها على خلاف العادة * ولو أخبر ثم قال لم أصدق المخبر فان أخبره من قبل شهادته بطل حقه * وان أخبره من لا يقبل روايته كفاسق وصبي فلا يبطل * وان أخبره عدل واحد أو عبد يقبل روايته فالأظهر (و) أنه يبطل حقه * وان كذب المخبر في مقدار الثمن * أو تعين المشتري * أو جنس (وح) الثمن * أو قدر المبيع فترك المبيع لم يبطل حقه لان له غرضاً * وان أخبر بان الثمن ألف فإذا هو ألفان لم يكن له الرجوع اذ لا غرض فيه * واذا لقي المشتري فقال السلام عليكم لم يبطل حقه * ولو قال بكم اشتريت فقيه تردد * وكذا في قوله بارك الله لك في صفقة يمينك * ولو قال اشتريت رخيصاً وأنا طالب بطل حقه لأنه فضول من غير غرض * ولو باع ملك نفسه مع العلم بالشفعة بطل حقه * فان لم يعلم فقولان من حيث انه انقطع الضرر * وان صالح عن حق الشفعة لم يصح الصلح * ثم ان كان

نعمد العامل واتحد المالك أو بالعكس فلا حرج * ومهما فسد القراض بفوات شرط نفذ التصرفات وسلم كل الربح للمالك * وللعامل أجرة مثله إلا إذا فسد بأن شرط كل الربح للمالك في استحقاقه الأجرة وجهان لأنه لم يطمع في شيء أصلاً

باب الثاني في حكم القراض الصحيح

وله خمسة أحكام : الحكم الأول : أن العامل كالوكيل في تقييد تصرفه بالقبطة * فلا يتصرف بالعين ولا بالنسيئة بيعاً ولا شراءً إلا بالأذن * ويبيع بالعرض فإنه عين التجارة * ولكل واحد منهما الرد بالعيب * فان تنازعا فقال العامل يرد وامتنع رب المال أو بالعكس فيقدم جانب القبضة ولا يعامل العامل المالك * ولا يشتري بمال القراض أكثر من رأس المال * وان اشتري لم يقع للقراض * وانصرف إليه ان أمكن * ولو اشتري من يعتق على المالك لم يقع عن المالك فإنه نقيض التجارة * ولو اشتري زوجة المالك فوجهان * والوكيل بشراء عبد مطلق ان اشتري من يعتق على الموكل فيه وجهان * والعبد المأذون ان قيل له اشتري عبداً فهو كالوكيل * وان قيل له اتجر فهو كالعامل * وان اشتري العامل قربة نفسه ولا ربح في المال صح * وان ارتفعت الاسواق وظهر ربح وقلنا يملك بالظهور عنق حصته (و) ولم يسر اذ لا اختيار في ارتفاع السوق * وان كان في المال ربح وقلنا لا يملك بالظهور صح * ولم يعتق * وان قلنا يملك في الصحة وجهان لأنه مخالف للتجارة * فان صح عنق (و) حصته وسرى الى نصيب المالك لان المشتري مختار وغرم له حصته

الحكم الثاني : ليس لعامل القراض أن يقارض عاملاً آخر بغير إذن المالك * وفي صحته بالأذن خلاف (و) * فان فعل بغير الأذن وكثرت التصرفات والربح

الابلق للتجارة عليه* أو عين شخصاً للمعاملة معه فهو فاسد (ح و) لانه تضيق
 * ولو عين جنس الخبز أو البزّ جاز لانه معتاد* ولو ضيق بالنأقيت الي سنة
 مثلاً ومنع من البيع بعدها فهو فاسد فانه قد لا يجد زبوناً قبلها* وان قيد
 الشراء وقال لا تشتري بعد السنة ولك البيع فوجهان* اذ المنع عن الشراء مقدور
 له في كل وقت فامكن شرطه* فان قال قارضتك سنة مطلقاً فلي أي التسمين
 ينزل فيه وجهان ﴿ الثالث الربح ﴾ وشرائطه أربع وهي أن يكون مخصوصاً
 بالعاقدين مشتركاً معلوماً بالجزئية لا بالتقدير* وعيننا بالخصوص أنه لو أضيف
 جزء من الربح الى ثالث لم يحز* وبالاشتراك أنه لو شرط الكل للعامل أو
 للمالك فهو فاسد (م)* وبكونه معلوماً احتزنا عما اذا قال لك من الربح ما
 شرطه فلان ثقلان فانه مجهول* ولو قال على أن الربح بيننا ولم يقل نصفين
 فلا ظهر (و) التنزيل على النصف ليصح* واحتزنا بالجزئية عما اذا قال
 لك من الربح مائة أو درهم أو لي درهم والباقي بيننا فكل ذلك فاسد اذ ربما
 لا يكون الربح الا ذلك المقدار ﴿ الرابع الصيغة ﴾ وهي أن يقول قارضتك
 أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين فيقول قبلت* ولو قال على
 أن النصف لي وسكت عن العامل فسد (و)* ولو قال على أن النصف لك
 وسكت عن جانب نفسه جاز ﴿ الركن الخامس والسادس العاقدان ﴾
 ولا يشترط فيهما الا ما يشترط في الوكيل والموكل* نعم لو قارض العامل غيره
 بمقدار ما شرط له باذن المالك ففيه وجهان لان وضع القراض أن يدور بين
 عامل ومالك* ولو كان المالك مريضاً وشرط ما يزيد على أجرة المثل للعامل لم
 يحسب من الثلث لان التفويت هو المقيد بالثلث والربح غير حاصل* وفي نظيره
 من المساقاة خلاف (و) لان النخيل قد تثمر بنفسها فهو كالحاصل* ولو

غرم حصته * وكذا الاجنبي فان الاتلاف كالقسمة * ولو كان في المال جارية لم
يجز للمالك وطؤها لحقه **الحكم الخامس** * الزيادة العينية كالثمرة والنتاج محسوب
من الربح وهو مال القراض * وكذا بدل منافع الدواب ومهر وطء الجواري
حتى لو وطئ السيد كان مسترداً بمقدار العقر ^(٣) * وأما النقصان فما يحصل
بانخفاض السوق أو طريان عيب ومرض فهو خسران يجب جبره بالربح
* وما يقع باحترق وسرقة وفوات عين فوجهان أصحهما أنه من الخسران كما
أن زيادة العين من الربح * ولو سلم إليه ألفين فتلف أحدهما قبل أن يشتري
به شيئاً أو بعد أن يشتري كما لو اشتري عبدين مثلاً ولكن قبل البيع فرأس
المال ألف أو ألفان فيه وجهان وهو تردد في أنه هل يجعل ذلك من الخسران
وهو واقع قبل الخوض في التصرفات

— الباب الثالث * في التماسخ والتنازع —

والقراض جائز ينفسخ بنفسه أحدهما * وبالموت * وبالجنون * كالوكالة فان
انفسخ والمال ناض لم يخف أمره * وان كان عروضاً فعلي العامل بيعه ان كان
فيه ربح ليظهر نصيبه * وان لم يكن ربح فوجهان * مأخذ الوجوب أنه في
عهده أن يرد كما أخذ * فان لم يكن ربح ورضي المالك به وقال الماعل أبيعه
لم يكن له ذلك الا اذا وجد زبوناً يستفيد به الربح * ومهما باع الماعل قدر
رأس المال وجعله نقداً فالباقي مشترك بينهما ولبس عليه بعه * وان رد الى
نقد ليس من جنس رأس المال لزمه الرد الى جنسه * ولو مات المالك فلو ارثه
مطالبة العامل بالتضيض * وله أن يجدد العقد معه ان كان المال نقداً * وان
كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة * والباقي يتبع فيه

(٣) العقر بالضم دية الفرج المغصوب

فعلي الجديد الربح كله للعامل الاول ولا شيء للمالك * وللعامل الثاني أجر مثله على العامل الاول اذ الربح على الجديد للغاصب * والعامل الاول هو الغاصب الذي عقد العقد له * وقيل كله للعامل الثاني فانه الغاصب * وعلى القديم يتبع موجب الشرط للمصلحة وعسر ابطال التصرفات وللمالك نصف (و) الربح والنصف الآخر بين العاملين نصفين (و) كما شرط * وهل يرجع العامل الثاني بنصف أجرة مثله لانه كان طمع في كل النصف من الربح ولم يسلم له فيه وجهان * الحكم الثالث * ليس للعامل أن يسافر (ح م و) بمال القراض الا بالاذن فانه خطر فان فعل نفذت تصرفاته واستحق الربح وامسكته ضامن بعدوانه * واذا سافر بالاذن فأجرة النقل على مال القراض كما أن نفقة الوزن والكيل والحمل الثقيل في الحضر أيضا على مال القراض * وليس على العامل الا التجارة والنشر والطي ونقل الشيء الخفيف * فان تعاطى شيئاً مما ليس عليه فلا أجرة له * وان استأجر على ما عليه فعليه الأجرة * ونفقته على نفسه (م) في الحضر * ونص في السفر أن له نفقته بالمعروف * فمهم من نزله على نفقة النقل * ومنهم من قال فيه قولان * ووجه الفرق بين الحضر والسفر أنه متجرد في السفر للشغل * نعملى هذا لو استصحب مع ذلك مال نفسه وزع النفقة عليهما * ثم قد قيل القولان في القدر الذي يزيد في النفقة بسبب السفر * وقيل انه في الاصل * الحكم الرابع * اختلف القول في أنه هل يملك الربح بمجرد (م ز) الظهور أم يقف على القاسمة * فان قلنا يملك بمجرد الظهور فهو ملك غير مستقر بل هو وقاية لرأس المال عن الحسران * وان وقع خسران انحصر في الربح * ولا يستقر الا بالقسمة * وهل يستقر بالتنضيض والفسخ قبل القسمة فيه وجهان * ون قلنا لا يملك (ح) فله حق مؤكّد حتي لو مات يورث عنه * ولو أئلف المالك المال

العاملة عليه لنهيه عنه الصلاة والسلام عن المخابرة وهي أن يكون البذر من العامل * وعن المزارعة وهي (و) أن يكون البذر من المالك * نعم يجوز ذلك على الاراضي المتخللة بين النخيل والكرم تبعاً للمسافة بشرط اتحاد العامل وعسر افراز الاراضي بالعمل * فلو وقعت منغائرة بتعدد الصفة أو بتفاوت الجزء المشروط من الزرع والتمر أو بكثرة الاراضي وان عسر افرازها بالعمل أو بكون البذر من العامل ففي بقاء حكم البعينة في الصحة خلاف * الثاني * أن لا تكون الثمار بارزة * وان ساقى بعد البروز (م) فسد على القديم وصح على الجديد لانه عن الفرر أبعد اذ العوض موثوق به * الثالث * أن تكون الاشجار مرئية والا فهو باطل للفرر * وفيل انه على قولي بيع الغائب * الركن الثاني الثمار * وليكن مخصوصاً بما شرطاً على الاستبهاً معلوماً (و) بالجزئية لا بالتقدير كما في الفراض * ولو ساقى على ودي غير مغروس لغرسه فهو فاسد (و) فانه كتسليم البذر * وان كان مغروساً وقدّر العقد بمده لا يثمر فيها فهو باطل * وان كان بتوهم وجود الثمار فان غاب الوجود صح (و) * وان غلب العدم فلا (و) * وان تساوى الاحتمالان فوجهان * ثم ان ساقى عشر سنين وكانت الثمرة لا توقع الا في العاصرة جاز فمكون ذلك في ما يلبه كل العمل كالاشهر من سنة واحدة * ولو قال ساقيتك على أن لك من الصحنان نصفه ومن العجوة ثلثه لم يصح الا اذا عرف مقدار الاشجار * وان شرط النصف منهما لم يشترط معرفته الاقدار * ولو ساقاه على احدى الحدين لا يعينها * أو على أنه ان سني بماء السماء فله الثلث أو بالدالة فله النصف فهو فاسد لردده بين جهين * ولو ساقى شريكه في الحده وشرط له زياده صح ان استبد بالعمل * وان شارك الآخر بالعمل فلا يركن الثالث العمل * وسرطه أن لا يضم اليه

موجب الشرط * وان كان عرضا ففي جواز التقرير عليه وجهان * ووجه الجواز أنه قد ظهر رأس المال وجنسه من قبل فلم يوجد علة اشتراط النقدية ههنا * وان مات العامل لم يجز تقرير وارثه على العرض فانه ما اشتراه بنفسه فيكون كلاً عليه * نعم ان كان قدراً فهل ينقصد القراض معه بلفظ التقرير فيه وجهان * ومهما كان اسرد المالك طائفة من المال وكان اذ ذاك في المال ربح فهو شائع ويستقر ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط بالتقصان * وان كان فيه خسران لم يجب على العامل جبر ما يخص المسترد من الخسران * وان فال العامل تلف المال أو رددت (و) أو ما ربحت أو خسرت بعد الربح أو هذا العبد اشترته للقراض أو لنفسه أو ما نهيتي عن شرائه وخالفه المالك فالقول قول العامل * وان اختلفا في قدر ما شرط له من الربح فيتحالان ويرجع الى أجر المثل * وان اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل اذ الاصل عدم القبض

— كتاب المساقاة * وفيه بابان —

— الباب الاول في اركانها —

وهي أربعة * الاول متعلق العقد * وهو الاشجار اذ عليها يستعمل العامل بجزء من الثمار كما يستعمل عامل القراض * الا أن المساقاة لازمة * وثقة يستحق (و) الثمار فيها بمجرد الظهور بخلاف القراض * وأصلها ما روى أنه صلى الله عليه وسلم ساقى أهل خيبر على النصف من الثمر والزرع * وللأشجار ثلاث شرائط * الاول * أن يكون نخيلاً أو كرماً * وفيما عداها من الأشجار المثمرة قولان * وكل ما ثبت أصله في الأرض فشجر إلا البقل (و) فانه يلتحق بالزرع والبطينخ والباذنجان وقصب السكر وامثاله * ولا يجوز (و) هذه

الثمار للعامل وكان هو متبرعا * وكذا لو استأجر عليه اذ ليس له أن يحكم
 لنفسه * ولو عجز عن الحاكم فكمثل (و) ان لم يشهد على الاستئجار * وان
 أشهد فوجهان * ثم له أن يفسخ العقد اذا عجز ويسلم الى العامل أجرة مثل
 ما عمل قبل الحرب * فان تبرع أجني بالعمل فله أن يفسخ اذ قد لا يرضى بدخوله
 ملكه * وان عمل الاجني قبل أن يشمر به المالك سلم الثمار للعامل وكان
 الاجني متبرعا عليه لاعلى المالك * فان مات العامل تمام (و) الوارث العمل
 من تركته * فان لم يكن تركه فله أن يتم من ماله لأجل الثمار * فان أبي (وم)
 لم يجب عليه شيء اذا لم يكن تركه وسلم اليه أجرة العمل الماضي وفسخ العقد
 للمستقبل * وان ادعى المالك سرقة أو خيانة على العامل فاقول قول العامل
 فانه أمين * فان ثبتت خيانه بنصب (و) عليه مشرف وعلمه (و) أجرته ان
 ثبت بالبينة خيانه * وان لم يمكن حفظه بالمشرف أزيلت (م و) بدده واستؤجر
 عليه * فان خرجت الاشجار مستحقة فالعامل أجرة عمله على الغاصب * فان
 كانت الثمار باقية أخذها المسحق * فان تلف غرم العامل ما قبضه له به
 ضمان (و) المشتري فانه أخذه في ما وضعه ونصيب المساقى وكذا الاشجار
 اذا تلف يطالب بها الغاصب وفي مطالبة العامل بها وجهان من حيث ان يده
 لم يثبت عليه مقصودا بخلاف المودع فان طواب رجوع (و) به على الغاصب
 رجوع المودع * وان اختلف المتعافدان في قدر المزمع ان يروط نحلتهما (م)
 كما في القراض

— كتاب الاجارة — وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في أركان صحتها —

وهي بعد العاقلين ولا يخفى أمرها ثلاثة (الاول) السيفه وهي أن يقول

عمل ليس من جنس المساقاة * وأن لا يشترط مشاركة المالك معه في اليد بل يستبد المامل باليد * ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يضر (و) * وأن لا يشترط عمل المالك معه بل ينفرد بالعمل * ولو شرط أن يعمل معه غلام المالك صح على النص * ثم النفقة على المالك إلا اذا شرط على العامل في جوازه وجهان * ووجه المنع أنه قطع نفقة المالك عن الملك * ولو شرط أن يستأجر العامل بأجرة على المالك ولم يبق للعامل إلا الدهقنة والتحدق في الاستعمال ففيه وجهان - ويشترط تأقيت المساقاة لأنها لازمة فيضر التأيد * وليعرف العمل جملة - ثم يعرف بالسنة العربية - فان عرف بأدراك الثمار جاز على الأصح - فان عرف بالعربية فبرزت الثمار في آخر المدة ولم تدرك في المدة فالعامل شريك فيها - الركن الرابع الصيغة - (و) فيقول ساقيتك على هذه النخيل بالنصف أو عاماتك فيقول قبلت * فلو عقد بلفظ الاجارة لم يصح على الاظهر (و) لفقد شرط الاجارة * ولا يشترط (و) تفصيل الاعمال فان العرف يعرفها

الباب الثاني في أحكامها

وحكمها وجوب كل عمل يتكرر في كل سنة وتحتاج اليه الثمار من السقي والتقليب وتقيمة الآبار (و) والانهار وتحيمة الحشيش المضر والقضبان وتصريف الجريد وتسوية الجرين ورد الثمار اليه * وما لا يتكرر في كل سنة ويعمد من الاصول فهو على المالك كحفر الآبار والانهار الجديدة وبناء الحيطان ونصب الدولاب وأمثاله * وفي أجرة الناطور وجداد الثمرة وردم ثلثة يسيرة في طرف الجدار خلاف * واذا هرب العامل قبل تمام العمل استقرض القاضى عليه أو استأجر من يعمل عليه * فان عمل المالك بنفسه سلم

الكرم والبستان لثمارها والشاة لتنتاجها ولبنها وصوفها باطل فانه بيع عين قبل الوجود * واستئجار الشاة لارضاع السخلة باطل واستئجار المرأة للارضاع مع الحضانة جائز * ودون الحضانة بخلاف * والاولي الجواز للحاجة * واستئجار الفحل للضراب فيه خلاف * والاولى المنع لانه لا يوثق بتسليمه على وجه ينفع * أما القدرة على التسليم فعلى به ان استئجار الاخرس للتعليم والاعمى للحفاظ باطل لان المقصود غير ممكن * ولو استأجر قطعة أرض لأماء لها للزراعة فهو باطل * وان استأجر للسكنى لجائز * فان أطلق وكان في محل يتوقع الزراعة كان كالتصريح بالزراعة * وان كان الماء متوفراً ولكن على التدور ففسد بناء على الحال * وان كان بهلم وجود الماء فصحيح * وان كان يغيب وجود الماء بالامطار فالنص أنه فاسد نظراً إلى المعجز في الحال * وقيل انه صحيح اذ انقطاع الشرب العد والماء الجاري أيضاً ممكن * وان استأجر أرضاً والماء مستو عليها في الحال ولا يعلم انحساره فهو باطل * وان علم انحساره فهو صحيح (و) ان تقدمت رؤية الأرض أو كان الماء صافياً لا يجمع رؤية الأرض * واجارة الدار للسنة القابلة فاسدة (ح) اذ لا تسلط عليه غنيب العقد مع اعتماد العقد العين * ولو أجر سنة ثم أجر من نفس المستأجر السنة الثانية فوجهان * ولو فال استأجرت هذه الدابة لأركبها نصف الطريق وأترك النصف اليك * فال المزدني هو اجارة للزمان القابل اذ لا يتمين له النصف الاول * وقال غيره يصح * وانما النقطع بحكم المهايأة فهو كاستئجار نصف الدابة ونصف الدار وهو صحيح (ح) والعجز شرعاً كالعجز مساً * فلو استأجر على فلع سن صحيحة وقطع يد صحيحة أو استأجر حائضاً على كنس

(٣) المد كسر العين الماء الجاري الدائم الذي له مادة لا تقطع كماء العين والبر ٨

أكرمتك الدار أو أجزتك فيقول قبلت * ويقوم مقامها (و) لفظ التملك
ولكن يشترط أن يضيف إلى المنفعة فيقول ملكتك منفعة الدار شهراً
* والظاهر (و) أن لفظ البيع لا يقوم مقام التملك لأنه موضوع للملك
الاعيان في الركن الثاني الاجرة * فان كانت في الذمة فهي كالتن حتى يتعجل
(ح م) بمطابق العقد * وان كان معيناً فهو كالبيع فيراعى شرائطه فلو أجر
داراً بعمارتها أو بدراهم معلومة بشرط صرفها إلى العمارة بعمل المستأجر فهو
فاسد لان العمل في العمارة مجهول * ولو كانت الاجرة صبرة مجهولة جاز كما
في البيع * وقيل انه على قولين كما في رأس مال السلم * ولو استأجر السلاح
بالجلد والطحان بالنخالة أو بصاع من الدقيق فسد ثم يه عليه الصلاة والسلام عن
قفيز الطحان ولأنه باع ما هو متصل بملكه فهو كبيع نصف من سهم * ولو شرط
للمرضعة جزءاً من المرتضع الرقيق بعد القطام * ولقاطف الثمار جزءاً من الثمار
المقطوفة فهو أيضاً فاسد * وان شرط جزءاً من الرقيق في المال أو من الثمار
في الحال فالقياس صحته (و) * وظاهر كلام الاصحاب دال على فساد حتى
منعوا استئجار المرضعة على رضيع لها فيه شرك لان عملها لا يقع على خاص
ملك المستأجر في الركن الثالث المنفعة * وشروطها خمسة أن تكون متقومة
لا بانضمام عين إليها * وأن تكون مقدوراً على تسليمها * حاصلة للمستأجر *
معلومة * أما المتقوم عينياً به أن استئجار تفاحة للشم وطعام لتزيين الحانوت
لا يصح * وكذا (ح) استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت فانه لا قيمة
له على الاصح (و) * وكذا استئجار الاشجار لتجفيف الثياب والوقوف في
ظلها * وكذا استئجار البياع على كلمة تروج لها السلعة ولا تعب فيها * وفي استئجار
الكلب للحراسة والصيد وجهان * أما المتقوم دون العين معناه ان استئجار

بالحاجة * والثاني أنه لا يزداد على ثلاثين سنة * ولو آجر سنين ولم يقدر حصّة كل سنة من الاجرة فالاصح (و) الجواز كما في الاشهر من سنة واحدة * ولو قال آجرتك شهراً بدرهم وما زاد فبحسابه فهو فاسد اذ لم يقدر جملة * وقيل انه يصح في الشهر الاول وبفسد في الباقي * ولو قال آجرتك الارض ولم يعين البناء والزراعة والفراس لم يجز لانه مجهول * ولو قال لتنتفع به ما شئت جاز (و) * ولو قال آجرتك الزراعة ولم يذكر ما يزرع ففيه خلاف لان التفاوت فيه قريب * ولو قال اكرتلك ان شئت فازرعها وان شئت فاغرسها جاز على الاصح (و) وبتخير كما لو قال انتفع بكف شئت * ولو قال اكرتلك فازرعها واغرسها ولم يذكر القدر فهو فاسد * وقيل انه ينزل على النصف * ولو اكترى الارض للبناء وجب تعريف عرض البناء ووضع * وفي تعريف ارتفاعه خلاف (و) (أما الدواب) فان استؤجر للركوب عرف (م) الآجر الراكب برؤية شخصه أو سماع صفته في الضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخميناً * ويعرف المحمل (ح) بالصفة في السمة والضيق وبالوزن فان ذكر الوزن دون الصفة أو بالعكس ففيه خلاف (و) * ويعرف تفاصيل المعاليق * فان شرط المعاليق مطلقاً فهو فاسد (ح م) على النص لتفاوت الناس فيه * والمسأجر يعرف لدابة برؤيتها أو بوصفها ان أوردت الاجارة على العين أهي فرس أم بغل أم ناقة أم حمار * وفي ذكر كيفية السير من كونهامهملجاً أو بحراً خلاف (و) * ويعرف تفصيل السير والسرى ومقدار المنازل ومحل النزول أهو القرى أو الصحراء ان لم يكن للعرف فيه ضبط * وان كان فالعرف متبع * وان استؤجر للحمل فيعرف قدره بالتخمين ان كان حاضراً * فان كان غائباً فبتحقيق الوزن بخلاف الراكب * وان كان في الذمة فلا يشترط معرفة

مسجد فهو فاسد لان تسليمه شرعا متعذر ولو كانت اليد متأكدة أو السن
وجبة صحت * فان سكنت قبل القاع انفسخت الاجارة * ولو استأجر
منكوحه النهر دون اذن الزوج ففاسد (و) * ولو استأجرها الزوج لنفسه فهو
صحيح * وان استأجرها (و) لارضاع ولده منهاصح * أما الحصول للمستأجر
نعني به ان استئجاره على الجهاد (و) والعبادات التي لا تجري النيابة فيها فاسد
اذ يقع للاجير * وأما الحج وحمل الجنازة وحفر القبر وغسل الميت فيجري
فيها النيابة والاجارة * وللإمام (و) استئجار أهل الذمة للجهاد اذ لا يقع
لهم * والاستئجار على الاذن جائز للإمام * وقيل انه ممنوع كالجهاد * وقيل
انه يجوز لأحد الناس ليحصل للمستأجر فائدة معرفة الوقت * ولا يجوز
الاستئجار على امامة الصلوات الفرائض * وفي امامة التراويح خلاف *
والاصح منعه * وبالجملة فكل منفعة متقومة معلومة مباحة يلحق العامل فيها
كلفة ويتطوع بها الغير عن الغير يصح ايراد العقد عليها * وأما قوله معلومة
فتفصيله في الآدمي والاراضي والدواب * (أما الآدمي) اذا استؤجر لصناعة
عرف بالزمان أو بمحل العمل كما لو استأجر الخياط يوماً أو لحياطة ثوب
معين * ولو قال استأجرتك لتخيط هذا القميص في هذا اليوم فسد (و)
لانه ربما يتم العمل قبل اليوم أو بعده * وفي تعليم القرآن يعلم بالسور أو
بالزمان * وفي الارضاع يعين الصبي ومحل الارضاع * فان هذا مما يختلف
الغرض به (أما الاراضي) فما يطلب للسكنى يري المستأجر مواضع الغرض
فينظر في الحمام الى البيوت وبئر الماء ومسقط القماش والاتون والوقود
ويعرف قدر المنفعة بالمدة * فان أجز سنة فذلك * فان زاد فالاصح (و) أنه
جائز ولا ضبط فيه قولان آخران * أحدهما انه لايزاد على السنة لانه مقيد

داراً ليس لها باب وميزاب فليس عليه تجديد * فان جهله المكزي فله
 الخيار * وتطهير عرصه الدار عن الكناسه والتلج الخفيف والانون عن الرماد
 على المكزي * ونسليم الدار وبئر الحش والبالوعة خالية على المكزي * فان امتلاً
 ففي وجوب تفرغه على المكزي لبقية المدة خلاف * واذا مضت المدة على
 المكزي التفرغ من الكناسات ولا يلزمه تفرغ البالوعة والحش * ومسند
 الحمام كالش * ورماد الانون كالكناسة * أما الاراضي * اذا استؤجرت للزراعة
 ولها شرب معلوم فالعرف فيه الانباع وان لم يذكر * وان كان العرف
 مضطرباً فالاصح انه لا يتبع * وقيل ان لفظ الزراعة كالشرط للشرب * وقيل
 يفسد لاجل هذا النزود * فان مضت المدة والزرع باق وانما يبي لتقصيره
 في الزراعة فلع مجاناً * وان كان لغلبة البرد لم يقطع مجاناً فانه غير مقصر * وان
 استؤجر لزراعة القمح شهرين فان شرط القلع بعد المدة جاز وكأنه لا ينبغي
 الا القصيل * وان شرط الابقاء فهو فاسد للتناقض بينه وبين التأقيب * وان
 أطلق فقيل انه صحيح وينزل على القلع * وقيل انه يفسد اذ العادة نقضى بالابقاء
 * وكذا ان آجر للبهاء والغراس سنة أو سنتين انبع الشرط * فان أطلق فهو
 كالزرع الذي بقي . وحيث صححنا في جواز القلع مجاناً بعد المدة خلاف *
 وقيل انه لا يملع كما في العاربه المؤفنة * وقيل انه يقطع اذ فائده التأقيب في العارية
 طلب الاجره بعد المدة ولا فائده ههنا الا القلع * فان قلنا لا يقطع مجاناً فهو
 كالعير ينخير بن القلع بالأرض أو الابقاء بأجره أو التملك بعوض * ومباشرة
 القلع أو بدل مؤننه على الآجر أو المسأجر فيه خلاف * فان منع المسأجر
 ما عينه الآجر قبل انه يقطع مجاناً فربما للملكه * والافس انه يملع وبغيره له
 ولا يبطل حقه بامناعه * ولو اسأجر أرضاً للذرة فله زرع الفمح * ولو اسأجر

وصف الدابة الآ اذا كان المنقول زجاجا اذ يختلف الغرض بصفات الدابة *
واذا شرط مائة من من الخنطة يكون الظرف وراه فليعرف قدره ووزنه الآ
اذا تماثلت الغرائر بالعرف * وان قال مائة من فهو مع الظرف على الاصح (و)
* وان استؤجر للسقي فيعرف قدر الدلاء والعدد وموضع البئر وعمقه * وان كان
للحرثة فيعرف بالمدّة (و) أو بتعيين الارض فيعرف صلابتها ورخاوتها وعلى
الجملة ما يتفاوت به الغرض ولا يتسامح به في المعاملة يشترط تعريفه

— الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة * وفيه فصلان —

﴿ الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة ﴾ ﴿ أما في الآدي ﴾ فاستئجار
الحياط لا يوجب عليه الحيط بل هو على المالك * واستئجار الحاضنة على
الحضانة هل يستتبع الارضاع * وعلى الارضاع هل يستتبع الحضانة فيه ثلاثة
أوجه يفرق في الثالث ويقال الارضاع يستتبع الحضانة في لا يتجرّد الممين
مقصوداً بالاجارة * والحضانة لا تستتبع الارضاع فان صرح بالجمع بينهما أو
قلنا ذكر أحدهما كاف في الاستتباع فانقطع اللبن فعلي وجه ينسخ لانه
المقصود * وعلى وجه بسقط قسط من الاجرة لانه أحد المقصودين * وعلى
وجه ثبت الخيار لانه تابع (و) فهو كالعيب * أما الخبر في حق الوراق *
والصبغ في حق الصباغ قيل انه كاللبن في الحضانة * وقيل انه كالحيط * أما
الدور * فعمارة الدار باقامة مائل * أو اصلاح منكسر على المكري * وان احتاج
الى تجديد بناء أو جندع فان فعل استمرت الاجارة * وان أبى فلمكثري الخيار
* فان أراد اجباره على العمارة لم يجز على الاظهر * وكذا اذا غصب الدار لم يلزمه
الانزعاع وان قدر ولكن للمكثري الخيار * ويجب على المكري تسليم المفتاح *
فان ضاع في يد المكثري فهو أمانة * وليس على المكري ابداله * ولو أجر

وفي وقت القيولة (و) ولا يجوز الاتزار به * وفي الارتداء به تردد
﴿ الفصل الثاني في الضمان ﴾ ويد المستأجر في مدة الانتفاع يد أمانة * وكذا
بعد مضي المدة على الاصح * وفيه وجه أنه بعد المدة كالمستعير * وقبل
الانتفاع لو ربط الدابة ولم ينتفع استقرت الاجرة * فان تلفت فلا ضمان الا
اذا تهدم الاصطبل عليه ضمن لانه لو ركب لأمن من هذا السبب * أما يد
الاجير على الثوب الذي يراد خياطته أو صبنه أو قصاره أو على الدابة
لرياضتها وأمثاله فهي (ح) يد أمانة على الاصح (و) كيد المستأجر * وفيه
قول آخر أنه يد ضمان (ح) * وقول ثالث ان يد الاجير المشترك يد ضمان
بخلاف الاجير المعين للعمل * وظاهر النص أن من غسل ثوب غيره أو
دلكه أو حلق رأسه ولم يجر لفظ الاجارة لا يستحق اجرة لانه أئلف منافع
نفسه باختياره * وقال المزني ان كان عادته طلب الاجرة استحق الاجرة
* وأما من دخل الحمام لزمه الاجرة لانه يئلف منفعة غيره بسكونه * ولا ضمان
على الحمامي اذا ضاع الثياب بغير تقصيره على الاصح (و) كسائر الاجراء
* ولو قصر الثوب قتل في يده * فان قلنا ان القصار فعين لم يستحق الاجرة
لانه تلف قبل التسليم * وان قلنا أتر فبسحق اذ وقع مسلماً بالقرع ولو
استأجر دابة ليحملها عشرة أصع فزاد صاعاً صار عاصباً ضاهياً * ولو سلم الى
المكرى وقال انه عشرة وهو أحد عشر وكذب فنانف الدابة بالجل فوجب
عليه الضمان * وفي قدره فولان * أحدهما النصف كما اذا جرح نفسه جراحات
وجرحه غيره جراحة فسات * والثاني أنه يجب جزء من أحد عشر جزءاً من
الضمان لان الجراحات لا تضبط بخلاف الجل * وهذا الخلاف جار في الجلود
اذا زاد واحداً على المائة انه يضمن النصف أو جزءاً بحسابه * وان سلم ثوباً الى

للقمح لم يجز زرع الذرة وله الشمير * وكذا اذا استأجر دكاناً لصنعة فلا يباشر
 ما ضرره فوقها * ويفعل ما ضرره دونه * فلو استأجر للقمح فزرع الذرة
 فلا جبر القلع في الحال * فان لم يقطع حتى مضت المدة يخير بين أجره المثل
 وبين أخذ المسمى وأرش نقص الأرض * وقيل انه يتعين أجر المثل وهل
 يتعين المسمى وأرش النقص والنقص هو الاول * ولو عدل من الزرع الي
 الفرس يتعين أجر المثل اذ تغير الجنس * ولو عدل من خمسين مناً الي مائة
 في الحمل نعمين المسمى وطلب الزيادة لانه استوفى المعقود عليه وزاد مناً ما في
 الدواب * فيجب على مكري الدابة تسليم الاكاف * والحزام * والثفر^(٣) والبرة
 والخطام * وفي حق الفرس في السرج خلاف * والحمل والمظلة والنطاء
 وما يشد به أحد الحملين الي الآخر فعلي المكثري * والوعاء الذي فيه نقل
 المحمول على المكثري ان وردت الاجارة علي عين الدابة * وان ورد علي الذمة
 فعلي المكري * فالدلو والرشاء في الاستقاء كالوعاء * ويجب تقدير الطعام
 المحمول * فلو فني فلا ظهر أن له ابداله * ويجب علي المكري اعانة الراكب
 للنزول والركوب في المهمات المتكررة * وكذا الاعانة علي رفع الحمل وحطه *
 وكذا في الحمل الا اذا وردت الاجارة علي عين الدابة وسلم الي يد المكثري
 * ومهما تلفت الدابة المعينة انفسخت * وان أورد علي الذمة فسلم دابة فتلفت
 لم ينفسخ * وكذا ان وجد بها عيباً * ويجوز ابدال المستوفي فله أن يركب
 (ح ز) مثل نفسه * بل له أن يؤاجر الدابة والدار من غيره * ولا يجوز ابدال
 الاجير المعين والدابة والدار * وفي ابدال الثوب الذي عين للخياطة والصبي
 الذي عين للرضاع والتعليم وجهان * ومهما استأجر ثوباً للبس نزع له لئلا اذا نام
 (٣) الثفر بالتحريك وبالمثلثة ثفر الدابة وهو السير الذي يجعل في مؤخر السرج اه

ينفسخ (ح) العقد * ولو مات الصبي المتعلم أو انترضع أو تلف الثوب المخيط فهو متردد بين تلف العاقد والدابة المينة فقيه خلاف (و) انه هل ينفسخ به أم يبدل بغيره * وإذا غصب الدار المستأجرة حتى مضت المدة انفسخت * وفيه قول أن للمستأجر الخيار * فان شاء طالب الناصب بأجرة المنزل * ولو أقر المكري للناصب بالرقبة قبل اقراره في الرقبة * وهل يفوت حق المنفعة تبعاً على المستأجر فيه خلاف (و) * والاقيس (و) أن للمستأجر أيضاً مخاصمة الناصب لاجل حقه في المنفعة * ومهما حبس المكري الدابة حتى مضت المدة استقرت الاجرة سواء قدرت المدة أم لا عينت الدابة أم لا * فان حبس المكري وقدرت المدة انفسخت * وان لم تقدر فوجهان ﴿ الثالث ﴾ ما يمنع استيفاء المنفعة سرعاً يوجب الفسخ كما لو سكن ألم السن المستأجر على قلعه * أو عفا عن عليه القصاص وفد استؤجر (و) لقطعه * ولو مات البطن الاول من أرباب الوقف بعد الاجارة وقبل مضي المدة فالاقيس (و) الانفساخ لانه تناول مالا يملكه * ولو أجر الولي الصبي أو دابته مدة تجاوز البلوغ لم يجز * فان قصرت فبلغ بالاحتلام على قرب فالافس أنه لا ينفسخ اذ بني العقد له على المصلحة * وان أعنق العبد المكري لم تنفسخ (و) الاجارة * ولا خيار (و) للعبد * ولا يرجع بالاجارة على السد في أقبس الوجهين * ونفقتة على بيت المال في هذه المدة * وقبل انها على السيد * ولو باع الدار المستأجرة من المستأجر صح ولم ينفسخ الاجارة على الاصح (و) فيستوفي المنفعة بحكم الاجارة * وكذلك يصح للمستأجر اجارة الدار من المالك كما يصح من الاجنبي * وقيل ان الاجارة والمالك لا يجتمعان كالنكاح والمالك * ولو باع الدار من غير المستأجر صح (و) البيع في أقيس الوجهين

خياط نفاطه قباء فقال ماأذنت لك الا في القميص * فاذا تنازعا (م) تحالفا
اذ يدعي المالك خيائه فاذا حلف أنه مأذون سقط الارش * ويدعي الحياط
اذن المالك والاجرة فاذا حلف أنه لم يأذن سقطت الاجرة * وفيه قول أن
الاجرة تسقط عند التحالف ولكن الضمان يجب فكان أثر التحالف في
رفع المقد * وقال ابن أبي ليلى القول قول الحياط * وقال أبو حنيفة رضي الله
عنه القول قول المالك * وقال الشافعي رضي الله عنه قول أبي حنيفة أشبهه
* وكلاهما مدخولان * وقيل انهما قولان للشافعي رضي الله عنه
وليس بصحيح

باب الثالث في الطواريء الموجبة للفسخ

وهي ثلاثة أقسام **الاول** ما ينقص المنفعة نقصاً متفاوتاً به الاجرة فهو
عيب موجب للفسخ قبل قبض الدار وبعده الا اذا بادر المكري الى
الاصلاح ان قبل الاصلاح * وان ظهر للمفاد عذر بأن تخلف عن السفر
وقد استأجر الدابة أو تهر حرفته وقد استأجر الخانوت أو مرض لم يكن له
(ح) الفسخ بهذه الاعذار لانه لا خلل في المقود عليه * ولو أكرى أرضاً
للزراعة ففسد الزرع بجائحة فلا يحط شيء من الاجرة * ولو فسد الارض
بجائحه ثبت الرد * فمما أجاز أجاز بجميع (و) الاجرة كما في البيع * وان فسخ
رجع الى أجره الباقي واستقر ما استوفاه على الاصح (و) ويوزع المسمى على
المدتين باعتبار القيمة لا باعتبار المدة **الثاني** فوات المنفعة بالكلية كوت الدابة
والاجير المعين * وانهدام الدار موجب للفسخ نص عليه * ونص ان انقطاع
شرب الارض غير موجب للخيار لانها بقيت أرضاً والدار لم تنق داراً * وفد قيل
فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم

حتى لا يستحق بالبعض البعض * بل لو مات العبد على باب الدار أو هرب قبل التسليم فلا حتى * وان أنكر المالك شرط أصل الجعل * أو شرطه في عبد * مدين * أو سعى العامل في الرد فالقول قوله * وان تنازعا في مقدار الجعل محالفا والرجوع إلى أجره المثل

— كتاب احباء الموات —

والمستزكات ثلاثة: الاراضى ومادنها ومنافعها: أما الاراضى: فالموات منها بملك بالاحياء * قال صلى الله عليه وسلم من احبأ أرضاً منه فهي له * والموات كل منفك عن اختصاص * والاختصاص سمة أنواع: النوع الاول: * العماره فلا يملك * معمور * وان اندرست (و) العماره فلها ملك لمعين أو لبنت المال الا أن يكون عماره جاهليه ولم يظهر أنها دخلت في يد المسلمين بطريق الفتنه أو الفنى حتى تجرى حكمها في تملكها بالاحياء (و) فولان لعارض أصل الاباحه وظاهر استيلاء المسلمين عليه * ومعمور دار الحرب لا يملك الا كما (و) بملك سائر أهوالهم * ومواتها الذى لا يذبون المسلمين عنها يملكها المسلمون والكفار جميعاً بالاحياء * بخلاف موات الاسلام فان الكفار لا يملكونها (ح) بالاحياء * أما موات يذبون عنها فاذا أسولى طائفة عامها في اختصاص المسوين بها دون الاحياء خلاف * قبل ان يملكوا * وفيل هم أولى بالملك باحيائه * وفيل لا أثر لجرد الاستيلاء فيها لس بملوك * الثانى حرم العماره: فلا يملك. وأهل دار الحرب اذا فرروا في بلد يصلح فلا يحما (و) ما حوالها من الموات * وسائر القرى للمسلمين لا يحما ما حوالها من مجموع النادى * ومن ركض الجبل * وملعب الصبيان * ومناخ الابل وما بعد من حدود مرافقهم * وأما النار ان كان في موات فخرمها * مطرح الرباب والتلج ومصب

واستمرت الاجارة الى آخر المدة * وفي استثناء المنفعة عن بيع الرقبة شرطا
خلاف (و) مأخوذ من جواز بيع المستأجر

— كتاب الجعالة —

وصورتها أن يقول من ردّ عبدي الآبق فله درهم مثلاً * وهي صحيحة
وأركانها أربعة ﴿الاول الصيغة﴾ الدالة على الاذن في الرد بشرط عوض *
فلو ردّ انسان ابتداء فهو متبرع فلا شيء له (ح م) * وكذا اذا ردّ من لم
يسمع نداءه فانه قصد التبرع * واذا كذب الفضولي وقال قال فلان من ردّ
فله درهم فلا يستحق الرادّ على المالك ولا على الفضولي لانه لم يضمن
* وان قال الفضولي من ردّ عبد فلان فله درهم لزمه لانه ضامن ﴿الثاني
العقد﴾ وشرطه أهلية الاجارة * ولا يشترط تعيين العامل لمصلحة العقد
* وكذلك لا يشترط القبول (و) قطعاً ﴿الثالث العمل﴾ وهو كل ما يستأجر
عليه وان كان مجهولاً فان مسافة ردّ العبد قد لا تعرف * ولا يشترط (ز)
الجهل بل لو قال من خاط ثوبي أو من حبيغ غني فله دينار استحق (ز) لانه
اذا جاز مع الجهل فعلم أولي * وفيه وجه آخر انه لا يجوز الا على عمل
مجهول ﴿الرابع الجعل﴾ وشرط أن يكون معلوماً مقدراً كالأجرة فلو قال من
ردّ من بلد كذا فله دينار فردّ من نصف الطريق استحق النصف أو من الثلث
استحق الثلث * ولو ردّ من مكان أبعد لم يستحق زيادة لانه لم يشترط * وان
قال من ردّ فله دينار فاشترك فيه اثنان فهو لهما * فان عين واحداً فعاونه غيره
لقصد معاونة العامل فالكل للعامل * وان قصد طلب أجرة فلا شيء له
* وللعامل نصف دينار ﴿أما أحكامها﴾ فالجواز من الجانبين كالقراض وجواز
الزيادة والنقصان قبل فراغ العمل ووجوب استحقاق الأجرة على تمام العمل

في موضع آخر أو يترك الحرفة أو يطول مرضه بحيث ينقطع الالة الى غيره
 * والظاهر (و) أن الاقطاع لا مدخل له فيها اذ الملك ليس مطلوباً منه * ومن
 جلس في المسجد ليقرأ عليه القرآن والعلم فيألفه أصحابه فهو كفاعد الاسواق
 * فان جلس للصلاة لم يختص به في صلاة تالية * ويختص (و) في تلك
 الصلاة اذا عاب بمنذر رعاى أو غيره * والسابق في الرباطات وغيرها الى
 بقعة يختص بها * ثم ان طال عكوفه على هذه الانتفاعات المشتركة وصار
 كالملك الذي أبطل أثر الاشتراك في الازعاج خلاف (و) * أما المعادن
 فظاهرها وباطنها (أما الظاهرة) فالملح والنمط وأحجار الرخا والرخام والبرمة
 وكل ما لا يحتاج فيه الى طلب فلا يختص به أحد الابحياء وتحويط حوله ولا
 يختص بتجوير ولا باقطاع بل هو مباح كالمياه الجارية * والسابق الى موضع لا
 يرجع قبل قضاء وطره * فان تسابق رجلان أقرع بينهما (و) وبقدم القاضى من
 رآه أحوج (أما الباطنة) وهي التي تظهر بالعمل كالذهب والفضة * فان ظهر في
 ملك انسان بعد أن أحباه فهو ملكه * فان لم يحى ولكنه ظهر بعمله فهل يملكه
 به فيه قولان * فان ملنا ملك دخل الاقطاع فيه كاللوا * ولا يقتصر
 ملكه على محل النيل بل الحفرة الى حواله وبابى بحره يملكه أيضاً أما
 المياه * فتلاثة * محرز في الاواني فهو ملك (و) كسائر الاملاك بصرح (و) بيعه
 * وعام لم يظهر بعمل ولا بجري بخفر نهر فلكل واحد أن يأخذ ساقية منه
 فيجري الماء الى أرضه ، وللأعلى أن بسفي أرضه الى الكعب (و) ويلزمه
 بعد ذلك أن يسرحه الى الاسفل وفضل لا يلزمه (و) * فان لعلى واحد وأخذ
 ساقية وقطع الماء عن الكل منع لانهم باحساء الارض اسنحفوا مرافقها
 والماء من المرافق فيمنع من احداث ما لم يكن * الثالث ما ردد بين

الميزاب والمنبر في صوب الباب * وان كان في ملك فلا حريم (و) لها اذا
 الاملاك متعارضة * ولكل واحد أن يتصرف في ملكه بحسب العادة * فان
 تضرر صاحبه فلا ضمان * ولو اتخذ حائوت حداد أو قصار أو حماما على خلاف
 العادة ففي منعه خلاف * ولو كان لا يتأذى المالك الا بالريح كالدبغ فالظاهر
 (و) انه لا يمنع منه * أما البئر في الموات فحريمها موضع النزع والدولاب
 ومتردد البهيمة * وان كان فناة فما حوالها مما ينقص ماءها لو حفر * وقيل
 انه لا يمنع مما ينقص اذا جاوز حريم البئر * الثالث * اختصاص الخلق
 بالوقوف بعرفة * هل يمنع من الاحياء فيه رد * والاظهر أنه اذا لم يضيق لا يمنع
 * الرابع * اختصاص المتحجر مرعى وهو نصب أحجار علامة على العماره
 فهو أولي به ان لم يطل الزمان وكان مشتغلا بأسباب العماره * فان جاوز ذلك
 بطل اختصاصه (و) * وقيل البطلان لو تعدى غيره وأحبا في حصول الملك
 خلاف (و) * وكذا في جواز اغتياض المتحجر عن اختصاصه * الخامس *
 اقطاع الامام * وهو متبع في الموات * وحكمه قبل الاحياء حكم التحجر
 * السادس * الحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو النقيع ولمن بعده من
 الأئمة كالتحجر في المنع من الاحياء * ولا يجوز لمن بعده أن يحمي لنفسه
 وكان ذلك خاصة له * ويجوز (و) أن يحمي لابل الصدقة أعني للأئمة
 * وفي نقص الحى بعد زوال الحاجة خلاف (و) * قيل انه لا يغير كالمسجد
 * وقيل نعم لانه بني على مصلحة حاله * أما المنافع المشتركة * فهي منفعة
 الشوارع للطروق والجلوس ومنفعة المساجد والرباطات * أما الشوارع
 فللطروق * ويجوز للجلوس بشرط أن لا يضيق * ثم السابق يختص به فلا
 يزجج * فان قام بطل حقه الا اذا جلس للبيع فيبقى حقه الى أن يسافر أو يقعد

وقف المستولدة والكلب (و) خلاف * سببه التردد في أن الوقف هل يزبل ملك الرقبة * ويجوز وقف الحلي للباس * ووقف الدراهم للترزين فيه تردد كما في الاجارة * ولا يجوز وقف الطعام فان منفعته في استهلاكه * الركن الثاني الموقوف عليه * فان كان موقوفاً على شخص معين فشرطه أن يكون أهلاً للجهة منه والوصية له * فيجوز الوقف على الكافر الذمي * وعلى المرتد والحربي فيه خلاف (و) لانه لا بقاء له لانه مقلول * ولا يجوز على الجنين لانه لا تسليط في الحال * ولا على العبد (و) في نفسه ولكن الوقف عليه وقف على السيد * والوقف على الهيمة هل هو وقف على مالها فيه خلاف * ولا يجوز الوقف على نفسه (م) اذ لا يتجدد به الا منع النصرف * وفيه وجه آخر أنه يجوز * ولو شرط أن يقضى من ريع الوقف زكاته وديونه فهو وقف على نفسه * وكذا ان وقف على الفقراء ثم صار فقيراً ففي شركته خلاف (و) * ولو كان الوقف على جهة عامة كالمساكين والفقراء فان كان فيه قرينة فصحيح * وان كان مخصصة كالوقف على عمارة البيع والكنائس وكنبة النوراة ونفقة قطاع الطريق فباطل * وان لم يكن لا قرينة ولا مخصصة كالوقف على الاغنياء أو على المساكين من الكفار والفساق فمبه خلاف (و) * الركن الثالث الصيغة * ولا بد منها * فلو أذن في الصلاة في ملكه لم يصح سجداً * وكذا اذا صلى ما لم يقل جعلناه مسجداً * وللصيغة مراتب (الاولى) قوله وففت وحبت وسببت وكل ذلك صريح (الثانية) قوله حرمت هذه البقعة وأبدتها ان نوي الوقف فهو وقف * وان أطلق فوجهان (الثالثة) قوله تصدقت بهذه البقعة وهي بمجرد ما ليس بصريح * فان زاد وقال صدقة محرمة لا تباع ولا توهب صار وقفاً (و) * فان اقتصر على المحرمة أو اقتصر على مجرد النية

العموم والاختصاص وهو ماء البئر فهو مختص به * ولا يلزمه بذله لغيره (و)
 لغرض الزرع (و) الا بعوض * وهل يلزمه بذله للماشية * ان لم يكن البئر
 مملوكاً له بل كان قصده من الحفر الانتفاع بالماء وجب البذل للحديث * وان
 كان مملوكاً فالظاهر وجوبه للحديث * ومنهم من خصص بما لم يملك منبهه
 وألحق هذا بالحرز بالواني * أما القناة المشتركة فالملك فيها بحسب الاشتراك
 في العمل * ولهم القسمة بنصب خشبة فيها ثقب متساوية * وتصح المهايأة ولا
 تلزم على الاظهر (و) فان قيل * وما طريق احياء الموات * قلنا * ان قصد
 المسكن فلا يملك الا بالتحويط وتعليق الباب (و) وتسقيف (و) البعض اذ
 به يصير مسكناً * ولا يحتاج في الزرية الى التسقيف * وفي البستان يحتاج
 مع التحويط وتعليق الباب (و) الى حفر الانهار وسوق الماء اليه (و) وفي
 المزرعة الى جمع (و) التراب حواليه وتسوية الارض وسوق الماء اليها *
 والاظهر أنه يحتاج الى الزرع * وفيه وجه آخر أنه لا يحتاج اليه كما لا يحتاج
 الى السكون في الدار والله أعلم

— كتاب الوقف * وفيه بابان —

— الباب الاول في اركانه ومصححاته —

وهي أربعة * الاول الموقوف * وهو كل مملوك متعين يحصل منه فائدة أو
 منفعة لا يفوت العين باستيفائها * فيجوز وقف العقار والمنقول (ح م)
 والشائع والمفرز * ويجوز وقف الاشجار لثمارها * والحيوان (ح) لابلانها
 وأصوافها * والاراضي لمنافعها * ولا يجوز وقف الحر نفسه * ولا وقف الدار
 المستأجرة * ولا يجوز وقف الموصى بخدمته لانه لا ملك في الرقبة * وفي

وقف على شخصين وبعدهما على المساكين فمات أحدهما فنصيبه لصاحبه أو للمساكين فيه وجهان * ولو ردت البطن الثاني وقلنا برتد برده فقد صار منقطع الوسط ففي مصرفه ما ذكرناه * وقيل انه بصرف الى الجهة العامة المذكورة بعد انقراضهم في شرط الوقف * وقيل بصرف الى البطن الثالث وبمجهل الذين ردوا كالمعدومين

٥٠ الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح * وفيه فصلان

الفصل الاول في أمور لفظية : فاذا قال وقف على أولادي وأولاد أولادي فهو للتشريك ولا يقدم البطن الاول الا بشرط زائد * ولو قال وقف على أولادي لم يدخل الاحفاد * ودخل البنات والحناني * ولو قال وقف على البنات أو على البنين لم ندخل الحناني * ولا يدخل تحت الولد الجنين ولا المنفني (و) بالامان * ولو قال علي ذرعي أو نسلي أو عني دخل (م) الاحفاد * ولو قال علي الموالى وله الاعلى والاسفل فهو فاسد للاحتمال * وقيل يوزع * وقيل يختص بالا على لعصبته

الفصل الثاني في الاحكام المعنوية : وحكم الوقف اللزوم (ح) في الحال وان لم يضاف الى ما بعد الموت * وتأثيره ازالة الملك وحبس المصرف على الموقوف * ثم ان كان مسجداً فهو فكت من الملك كالنحرير * ولو وقف على معين فهو ملك (و) للموقوف عليه * ولو وقف على جهة عامته فالملك مضاف الى الله * وقيل باطلاق ثلاثة أقوال (أحدها) أنه لا وافي (ح) ولم يزل ملكه بدليل اتباع شرطه (والثاني) أنه لله (م و) اذ لا تصرف لاحد فيه (والثالث) أنه للموقوف عليه (ح م) فانه المصرف بالانقاع *

فوجهان * ألا إذا عين شخصاً وقال تصدقت عليك لم يكن وقفاً (و) بمجرد النية بل ينقذ فيما هو صريح فيه وهو التملك * أما الموقوف عليه ان قال رددت الوقف ارتد (و) * وان سكت في اشتراط قبوله وجهان * وأما البطن الثاني فلا يشترط قبوله (و) * وفي ارتداده عنه برده وجهان * الركن الرابع في الشرائط * وهي أربع * الأولى * التأييد فإذا قال وقفت سنة فهو باطل كالحبة المؤقتة * وفي الوقف المنقطع آخره قولان * كما لو وقف على أولاده ولم يذكر من يصرف اليه بعدهم * فان قلنا بالصحة فقولان في أنه هل يعود لكلاً الى الواقف أو الى تركته بعد انقراضهم * فان قلنا لا يعود فيصرف الى أم الخيرات * وفيل انه لا قرب الناس اليه * وقيل انه للمساكين (و) * وفيل انه للمصالح اذ أم الخيرات أعماها * الثانية التنجيز * فإذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت لم يصح (و) فانه تعليق كما في الهبة * ولو قال وقفت على من سيولد من أولادي فهو منقطع الاول فقولان كمنقطع الآخر * وقيل يبطل قطعاً لانه لا مقر له في المال * وان صححنا فاذا وقف على عبده أو على وارثه وهو مريض ثم بعده على المساكين فهو منقطع الاول * الثالثة الارام * فلو قال علي أني بالخيار في الرجوع منه ورفع شرائطه فسد (و) الوقف * ولو قال علي أن لي الخيار في تفصيل الشرط مع بقاء الاصل ففيه وجهان * ولو شرط أن لا يؤاجر الوقف اتبع شرطه * وفيل لا يتبع الا في الزيادة على السنة * ولو خصص مسجداً بأصحاب الرأي والحديث لم يخص (و) * ولو خصص المدرسة والرباط جاز * ولو خصص المقبرة ففيه تردد (و) * الرابعة بيان المصرف * ولو اقتصر على قوله وقفت لم يصح (م) علي الاظهر * وقيل يصح ثم يصرف الى أم الخيرات كما ذكرنا في مصرف منقطع الآخر * ولو

والدار المنهدمة * أما المسجد نفسه ان انهدم وفرق الناس من البلد فلا يعود ملكا لانه يتوقع أن يعودوا اليه

١٠٠ ✽ كتاب الهبة ١٠ وفيه فصلان ١٠٠

١٠٠ الأول في أركانها ١٠ وهي ثلاثة ١٠ الأول الصيغة ١٠ ولا بد من الإيجاب والقبول الا في هدايا الاطعمة * وقد قيل انه يكفي بالمعاطاة اذ كان ذلك معتادا في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح نعاقة وتأفينه . وتأخير القبول فيه عن الإيجاب كالبيع . ولو قال أعمرتك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك صح (م) فانه هبة . ولو اقتصر على قوله أعمرتك لم يصح (ح و) على القول القديم لانها مؤفقة . وعلى الجديد يصح وينأبد . فان قال فان مت عادلي فهو بالبطلان أولى . وكذا الرقي فهي بالبطلان أولى . وهو أن يقول أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقي أو وهبتك على أنك ان مت فلي عاد الي أو مت قبلك استقر عليك . الثاني الموهوب . وما جازيعة جاز هبه فلا يمنع بالشيوع وان قبل القسمه (ح) . ولا يصح (م) هبة المجهول والآبق . وفي هبة الكلب خلاف (و) . وهبة المرهون هل نفد المالك عند اتفاق فكاكه فيه خلاف (و) وهبة الدين لا يصح (و) كما لا يصح رهنه اذ القبض فيه غير ممكن . الثالث القبض . وبه يحصل (م و) المالك . فان مات الواهب قبل القبض تخير الوارث في الافاض . وقبل منفسخ كالوكالة * وكما قبل القبول . ولو قبض بها المتهب دون اذن الواهب لم يحصل المالك

١٠٠ الفصل الثاني في حكمها ١٠ وهو شمان ١٠ الأول ١٠ ما قبل بنى الثواب فيلزم بالقبض . ولا رجوع فيه الا للوالد (ح م) فيما يهب لولده . وفي معتاده

ويملك الموقوف عليه الغلة والثمرة والصوف والوبر من الحيوان وبديل منفعة البضع والبدن وان لم يكن له الوطاء للشبهة * وهل يملك نتاجه فيه خلاف لانه يتردد بين ولد الضحية وهو ضحية وبين لبن الحيوان الموقوف * والظاهر (و) أنه يمكن تزويجها ثم يتولى التزويج من تقول ان الملك فيها له * فان قلنا للموقوف عليه فلا يستشير أحداً * وان قلنا لله فالسلطان يستشير الموقوف عليه (و) * وتولية أمر الوقف الى من شرط له الواقف فان سكنت فهو اليه أيضاً لانه لم يصرفه عن نفسه * وقبل يبنى على الاقوال في الملك فهو للمالك * ثم يشترط في المتولي الامانة (و) والكفاية * ويتولى العمارة والاجارة وتحصيل الربح وصرفها الى المستحق ويأخذ أجرته ان شرطت له * وان كان الوقف عبداً فنفقته من حيث شرط * فان لم يشرط فن كسبه * فان بطل كسبه فعلى مالكة ويخرج على أقوال الملك * ولو اندرس شرط الوقف فينقسم على الارباب بالسوية * فان لم يعرف الارباب فهو كوقف منقطع الآخر في المصرف * ولو آجر المتولى الوقف على وفق النبطه في الحال فظهر طالب بالزيادة لم يفسخ على الاقيس (و) * ولو نعطل الموقوف وبقي له أثر نظر * فان كان الباقي هو الضمان بأن قتل العبد فيستري به المنزل ويجعل وقفاً * وان لم يوجد عبد فشقص عبد * وقيل انه يصرف ملكاً الى الموقوف عليه * وان كان شجرة نجفت فقيل ينقلب الحطب ملكاً للواقف * وقيل هو ملك للموقوف عليه * وقيل يباع ويشترى به شقص شجرة ويجعل وقفاً * وقيل ينتفع به جندعاً ولا يباع ولا يملك لانه عين الوقف * والحصير في المسجد اذا بلي ونجاسة خشبه قيل انه يباع ويصرف في مصالح المسجد * وقيل انه يحفظ فانه عين وقفه فلا يباع * وكذا القول في الجذع المنكسر

الوالدة والجد (م) وكل أصل * وفيل انه يختص بالاب * وان تصدق عليه
لفقره في الرجوع خلاف * ومهما تلف الموهوب أو زال ملك المتهب فات
الرجوع * ولا يثبت طلب القيمة * ولو كان عصبراً فصار خيراً ثم عاد خلاً
عاد الرجوع (و) * وكذا اذا انفك الرهن والكفاية * ولو عاد الملك بعد
زواله في عود الرجوع قولان (و) * ولو حصان زيادة منفصلة سلمت
للمتهب واخص الرجوع بالأصل من الثاني الهبة المطلقة * ان كان من
الكبير الى الصغير لم تقتض ثواباً * وكذا ان كان من النظيف على الاظهر * ولو
كان الى الكبير من الصغير فقولان * الجدد انه لا ثواب (م) * والقديم انه
يلزمه (ح) للعرف * ثم قيل انه ما برضى به الواهب (م) * وقيل قدر القيمة
* وفيل ما يزيد (م) على القيمة ولو بقليل * فان لم يسلم اليه ما هو الثواب
رجع فيه * أما اذا صرح بشرط الثواب فان عينه فهو بيع ويثبت فيه أحكام
البيع (و) * ولكن عند العقد أو عند القبض قولان * وفيل لا ينعقد لتناقض
اللفظ * وان كان مجهولاً * فان قلنا المطلق لا يقتضيه بحال فهو فاسد * وان
قلنا يقتضيه فقبل ان هذا كالمطلق * وفيل ان التصريح بالثواب يجعله بيعاً
فيفسد بالجهل

— ككتاب القطة * وفيه بابان —

— الباب الاول في أركانها —

وهي الالتقاط والملقط والقطة * أما الالتقاط فهو عبارة عن أخذ مال ضائع
ليعرفه الملقط سنة ثم يملكه ان لم يظهر ماله * بشرط الضمان اذا ظهر *
والاظهر انه ليس بواجب ولكنه ان وثق بأمانته نفسه فسنحب (م) * وان

يجوز له أن يسافر به فيعرف في موضع آخر * وإن وجد في الصحراء فيعرف في أي بلدة أراد قرب أم بعد * ولا يلزمه أن يغير قصده فيقصد أقرب البلاد * ثم وجوب التعريف سنة في مال كثير لا يفسد * أما القليل الذي لا يتمول فلا يعرف أصلاً * وإن كان متمولاً عرف مرة (ح م و) أو مرتين على قدر الطلب في مثله * وحد القليل ما يفتر مالكة عن طلبه على القرب * وقيل أنه يقدر بنصاب السرفة * وقيل الدينار فما دونه قليل إذ وجد على كرم الله وجهه ديناراً فأمره صلى الله عليه وسلم بالاسئتمان * أما ما يفسد كالغمام فقد قال صلى الله عليه وسلم من انقطط طعاماً فليأكله * وفي معناه الشاة فإنه طعام يحتاج إلى العلف * وفي الجحش وصغار الحيوانات التي لا تؤكل خلاف * فقبل لا يلتحق بالشاة لأن الساهل في الطعام أكثر * ثم في وجوب التعريف بعد أكل الطعام خلاف (و) * وإن وجد طعاماً في بلد فقد فيسل يبيعه ويعرف ثمنه لأن ذلك في الصحراء غير ممكن * وقبل بخلافه لعموم الخبر في الثالث التملك * وهو جائز بعد مضي المدة * وقد قيل أنه يحصل بمجرد مضي السنة إذا تقدم الفصد * وقيل لا بد من تجديد القصد * وقيل لا بد من لفظ أيضاً * وقيل لا بد من نصرف أيضاً منزلاً للمالك كما في القرض * أما لقطة مكة فلا يملكها (ح م) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لقطتها إلا لمنشد * معناه على الدوام والآن لم يظهر فأذه التخصيص * وقيل أنه مملوك كسائر البلاد (الرابع) وجوب (و) الرد * فهما أقام المالك بنه فالب أطنب في الوصف وغلب على الفان قصده جاز الرد * وفي الوجوب بغير بنه خلاف * ولعل الأكفأ بعدل واحد أولى فان البينة قد أمره الله بالرد إلى الوصف فظهر مالك وأقام البينة فان شاء طالب الملتقط * وإن شاء طالب

اللقطة فهو كل مال معرض للضياع كان في عامر الارض أو غامرها وذلك
ظاهراً في كل جماد وحيوان صغير * أما الابل وفي معناه البقر والحماران وجد
في صحراء لم يلتقط (ح) لورود الخبر * ولو وجد في عمران فقد قيل يلتقط
لأنه يضيع بامتداد يد الناس اليه * ولو وجد كلباً النقطة واختص بالانتفاع
به بعد مدة التعريف

الباب الثاني في أحكام اللقطة

وهي أربعة : الأول حكم الضمان وهو أنه أمانة في يد من فصد أن يحفظها
أبداً لما لكها مضمون مقصود في يد من أخذها على قصد الاختزال * ومن
أخذها ليرفها سنة ثم يملكها فهي أمانة في يده في السنة * فإذا مضت وكان
عزم التملك مطرداً صار مضموناً وإن لم يجر بعد حقيقة التملك فانه صار ممسكاً
لنفسه * ولو أخذ على قصد الامانة ثم قصد الخيانة ولم يحقق في تأثير مجرد
القصد في التضمن خلاف (و) وإن كان مجرد قصد المودع في دوام
يده لا يؤثر لأنه مسلط من جهة المالك * ثم صار ضامناً فلو عرّف
سنة لم يملكه بعدها * وقيل انه يملك لان التحريم لم يتمكن من عين
النسب * وإنما المحرم القصد ولم يتحقق الحكم الثاني التعريف به
* وهو واجب سنة عقيب (ح) الالتقاط * ويعرّف كل يوم في الابتداء * ثم
كل أسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى * ويذكر في التعريف
بعض الصفات لا كلها ليحصل به تنبيه المالك * ولا يلزمه مؤنة التعريف إلا
إذا قصد (و) التملك فاذا ذلك يكون ساعياً لنفسه في التعريف * فاذا قصد الحفظ
أبداً أمانة لما لكه في لزوم أصل التعريف خلاف * والظاهر لزومه فانه كتمان
مفوت للحق * وينبغي أن يعرّف في موضع الالتقاط إن كان في بلد * ولا

فان نقل من بلد الى قرية أو بادية لم يجز لتفاوت الميمنة * فان نقل من
البادية الى البلد جاز * وان نقل من بلد الى بلد أو من قبيلة الى قبيلة في البادية
لم يجز على أحد الوجهين لان ظهور نسبه في محل التقاطع أغلب * وأما نفقة
اللقيط ففي ماله وهو ما وقف على اللقطاء أو وهب منهم أو أوصي لهم وتقبله
القاضي أو ما وجد تحت يده عند التقاطع يكون ملقوفاً عليه أو مشدوداً على
ثوبه أو موضوعاً عليه .. وما هو مدفون في الارض تحته فليس هو له إلا أن
توجد معه رقعة مكتوبة بأنه له فهو له على ظاهر الوجهين .. وان كان بالقرب
منه مال موضوع أو دابة مشدودة فقيه وجهان * ولز وجد اللقبط في دار
فالدار له لانه تحت يده واخذ صاحبه * فان لم يكن له مال أنفق الامام من
بيت المال * فان لم يجد وزعه على من رآه من أغنياء المسلمين * ثم لا رجوع عليه
* وقيل انه ان ظهر رقه رجع به على سيده .. وان ظهر منراً وسراً وكسوراً
فعليه * وان ظهر فقيراً قضى ذلك من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات
* ثم مهما كان للقيط مال لم يجز للملقط انفاقه إلا بأذن القاضي * وان لم يكن
فاض فليس شهد عليه * فان أنفق دون انشاده ضمن .. وهل يستعمل بحفظ ماله
دون اذن القاضي فيه خلاف

باب الثاني في أحكام اللقبط

وهي أربعة : الأول اسلامه . والاسلام يحصل اسفلاً وبمأسرة البالغ
ولا يحصل بمأسرة الصبي وان كان منراً (ح م) على المذهب النلاهي .. نعم
اذا وصف الاسلام حيل بنه وبين أبوه خبته الاسدراج .. وفل ان ذلك
استجاب ان فرغناه على المذهب في بطلان اسلامه أما الصبي الذي لا يجز
والجنون فلا يتصور اسلامهما إلا قايماً .. والتبعة ثلاث جهات : الاولى :

الواصف * ثم القرار على الواصف ان لم يكن قد اعترف الملتقط له بالمالك * ولو ظهر المالك بعد التملك غرم الملتقط قيمته يوم التملك * فان كان العين فائمه ففي وجوب رد العين تردد (و) * فان رد تعين على المالك القبول * فان كانت معيبة وضم اليه الارش فهل عليه القبول أم يجوز له المطالبة بالقيمة فيه وجهان

— كتاب اللقيط * وفيه بابان —

— الباب الاول في الالتقاط وحكمه —

وكل صبي ضائع لا كافل له فالنقاطه من فروض الكفريات * وفي وجوب الاشهاد عليه خيفة من الاسترقاق خلاف (و) مرتب على اللقطة : وأولى بالوجوب * وان كان اللقيط بالغاً فلا يلتقط * وان كان مميزاً ففيه تردد * وولاية الالتقاط لكل حرّ مسلم عدل رشيد * أما العبد والمكاتب اذا التقطوا بغير اذن السيد انتزع من أيديهما فان الحضانه تبرّع وليس لهما ذلك * وان اذنت السيد فهو الملتقط * والكافر يلتقط الصبي الكافر دون المسلم لانه لا ولاية * أما المسلم فيلتقط الكافر * وأما الفاست فينتزع من يده * وكذا المبدّر فان الشرع لا يأتمنهما * وأما الفقير فهو أهل له : ولو ازدحم شأن قدّم من سبق * فان استويا قدم الغني (و) على الفقير * والبلدي على القروي * والقروي على البدوي * وكل ذلك نظراً للصبي : وظاهر العدالة مقدّم على المستور في أقس الوجهين * وان تساوبا من كل وجه أقرع بينهما وسلم الى من خرجت قرنته * ثم من التقطه يلزمه الحضانه ولا يلزمه النفقة * من ماله * فان عجز سلمه الى العاقي * فان تبرم مع القدرة لم سلم الى القاضى على أحد الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه

اللقيط * فأرشه على بيت المال من غير توقف * كما أنه لو مات فماله
 لبيت المال من غير توقف * وان جني عليه فالارش له * وان قتل عمداً
 ففي القصاص قولان (و) (أحدهما) أنه يجب لانه مسلم معصوم
 (والثاني) لا يجب لانه ليس له وارث معين * وفي المسلمين صبيان ومجانين
 فكيف يستوفي * وهذا يجري في قتل كل من لا وارث له * وزيف صاحب
 التقريب هذا لان الاستحقاق لا ينسب الى آحاد المسلمين وعمله بالتوقف في
 اسلامه * فلي هذا يستوفيه الامام ان شاء * أو أخذ المال لبيت المال ان رأى
 المصلحة فيه * وان قطع طرفه فيجب القصاص لان مسنحة معين * وعلى
 تعليل صاحب التقريب ان كان الجاني مسلماً توقفنا * فان أعرب بالاسلام تبينا
 وجوبه * وان أعرب بالكفر تبينا عدمه * ثم ان قضينا بوجوبه فلا يستوفيه
 الامام (و) لانه تفويت * وهل يأخذ الارش نظر * فان كان المجني عليه مجنوناً
 فقيراً أخذه * وان كان صبيّاً غنياً لم يأخذه * وان وجد أحد المعنيين فوجهان *
 فان قلنا يأخذه فبلغ أو أفاق وطلب القصاص فوجهان * منسوخاً أن أخذ المال
 لا حيولة أو لاسقاط القصاص * الحكم الثالث نسب اللقيط * فان استلحقه
 الملتقط أو غيره ألحق به لان اقامة البينة على النسب عسير * وان بلغ فأنكر
 فهل ينقطع النسب فيه خلاف * وان اسلحق بالغاً فأنكر لم يثبت * ولو
 استلحقه عبد فالصحيح من القولين أنه كالحر (و) في النسب * ولو استلحقه
 ذمي ألحق به * وفي الحكم بكفره تابعاً له ماسبق * وان استلحقته امرأة
 ذات زوج لحقها على أقبس الوجهين * وقبل لا لانه يتضمن اسلحقها لحق
 الزوج * وقيل ان الخلقة يلحقها دون ذات الزوج * وان تداعى اثنان مولوداً لم
 يقدّم حرّ (ح و) على عبد * ولا مسلم على كافر * بل يعرض على القائف * فان لم

اسلام أحد الابوين * فكل من انفصل من مسلم أو مسلمة (م) فهو مسلم *
وان طراً اسلام أحد الابوين حكم بالاسلام في الحال * وكذا اذا أسلم أحد
الاجداد أو الجدات اذا لم يكن الاقرب حياً * فان كان حياً في تبعيته تردد (و)
* ثم اذا بلغ وأعرب عن نفسه بالكفر فهو مرتد على أصح القولين * وما سبق من
التصرفات لا يتقضى * ولو قتل قبل البلوغ لم يسقط القصاص لشبهة الكفر *
وان قتل بعد البلوغ وقبل الاعراب وجبت الدية * وفي القصاص خلاف
لاجل الشبهة (الجهة الثانية) تبعية السابي المسلم * ومن استرق طفلاً حكم
باسلامه (و) * وان استرقه ذمي لم يحكم باسلامه على أصح الوجهين * وان
باعه من مسلم لم يحكم أيضاً باسلامه لان ملك المسلم طاريئ وانما ذلك أثر
الابتداء * ولو استرقه مسلم ومعه أبواه لم يحكم باسلامه * ثم حكم هذا الصبي
حكم من قضى باسلامه تابعاً لابويه اذا بلغ (الجهة الثالثة) تبعية الدار وهو
المقصود * فكل لقيط وجد في دار الاسلام فهو محكوم باسلامه * وان وجد
في دار الحرب فكافر * الا اذا كان فيها مسلم ساكن من ناجر أو أسير فقيه
خلاف * ثم اذا بلغ وأعرب عن نفسه بالكفر فقد قيل انه كافر أصلي وليس
بمرتد لان تبعية الدار ضعيفة وكأنه توقف * ومنهم من قال فيه قولان
كما في تبعية السابي والوالدين * فاذا قلنا انه كافر أصلي ففي التوقف في الاحكام
الموقوفة على الاسلام نظر * ومال صاحب التقریب الى التوقف وبه عاى نص
الشافعي رضي الله عنه في سقوط القصاص عن قاتله * ولا خلاف في أنه لو
أقام ذمي بينة على نسبه التحق به وتبعه في الكفر فيبدل على ضعف الحكم
بالاسلام * ولو اختصر الذمي على مجرد الدعوى لحقه النسب * وفي تنبيه
حكم الاسلام من حيث انه تابع للنسب خلاف (الحكم الثاني) جنابة

مملوكي على ملكي * فان اقتصر على قوله ولدته مملوكتي فقد قيل لا يكفي
 (و) لانه قد تلد المملوكة حراً * والاصح أنه يكفي اذ القصد قطع احتمال
 الاستناد الي ظاهري اليد * الرابعة * أن يقرّ على نفسه بالرق * فان كان بعد
 أن أقرّ بالحرية لم يقبل على الصحيح * وان كان قبل أن أقرّ بالحرية قبل اقراره
 * وان أقرّ لانسان بالرق فأنكره فأقرّ لغيره فالتص أنه لا يقبل للشاني لانه
 كالمحكوم بحريته يردّ اقراره الاول * والقول المخرّج أنه يقبل * كما لو أنكرت
 المرأة الرجعة ثم أقرت * وان كان قد سبق منه تصرف * فان أقيم بينة على رقه
 تبيحت التصرفات وجعلت كأنها صدرت من عبد بغير اذن السيد * وان
 عرف رقه باقراره فقبل اقراره فيما عليه مطلقاً * وفيما يضر بغيره أيضاً على
 أظهر الاقوال * وفي قول لا يقبل فيما يضر بغيره * فان قلنا لا يقبل فيما يضر
 بغيره * فان كانت لقيطة فأقرت بعد النكاح فالتص مطلقاً * والمسنق للسيد
 أقل الامرين من المسمى أو مهر المثل * والاولاد أحرار * ولو طلقها زوجها
 فليها ثلاثة أفراء (و) نظراً للزوج * فان مات الزوج فعليها سهراة ونخسة
 أبام اذ مات الزوج فلا معنى للنظر له * وفيل انه لا بازها الا الاستبراء ان
 وضيئت * فان الزوج قد مات وهي تدعى بطلان أصل النكاح ، والنص
 هو الاول * فرع * لو فذف لوطاً بالعماء وادى الماذف رقه وأنكر فالأصل
 الحرية * والأصل براءة الدماء عن الحلة * فالمول دول * منه فولان (و)
 لنفابل الاصلين * ولو قطع حرّ طرفه وجرى النزاع فعلى القوان * وقبل
 يجب القصاص قطعاً لان الغنم أيضاً لو عدلنا اليها فيسكوك فيها * والجزر
 الذي يعدل عن الحد اليه مسمين بكل عال

يوجد يقال له بعد البلوغ (و) وال من شئت * ويمول فيه على ميل الجبلة * فلو
رجع عن اختياره لم يمكن * ولو وجد بعده قائف قدّمت القيافة على اختياره
* فان قامت بينة قدمت البينة (و) على حكم القائف * وان أقام رجلان بينة
على نسب مولود تهاترتا وأقرع بينهما على قول ويقي مجرد الدعوى * ولا
يقدم صاحب اليد ان كان يده عن التقاط * وان لم يكن عن التقاط وكان قد
سبق استلحاقه قدّم على من يسلمه من بعد وان لم يسمع استلحاقه الا
عند دعوى الثاني * وفي تقديمه بمجرد اليد خلاف * ولو تنازعا في الحضنة
بحكم الالتقاط فصاحب اليد أولى * فان تعارضت البيتان تساقطتا (و) وأقرع
بينهما على قول * ولا وجه للقسم ولا للتوقف فان الصبي لا يحتمل ذلك
﴿الحكم الرابع﴾ رقة وحرية * وله أربع أحوال ١ الحالة الاولى * اذا لم يدع
أحد رقة فالاصل الحرية * ويحكم بها في كل ما يلزم غيره شيئاً فنملكه المال
ونفرم من ألف عليه * وميراثه لبيت المال * وكذلك أرش جنايته في بيت
المال * وان قتل عبد قتل به (و) * وان قتل حرّ فقد قيل يجب القصاص
* وقيل يسقط بالشبهة واحتمال الرق ويقي الدية * وقيل يجب أقل الامرين
من الدية أو القيمة فانه المستيقن ٢ الحالة الثانية * ان يدعي رقة * فلا يقبل بمجرد
الدعوى من غير صاحب اليد * ولا من صاحب اليد اذا كان يده عن الالتقاط * وان لم
يكن فيحكم (و) له بالرق ظاهراً * فان بلغ وأنكر في انتفاء الرق وجهان ٣ الثالثة *
ان يقيم المدعي بينة على الرق مطلقاً * ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يسمع
كبينة المال (والثاني) لالانه ربما يستند الى ظاهر يد الالتقاط
(والثالث) انه لا يقبل من الملتقط ويقبل من غيره لسقوط هذا الخيال *
فان شرطنا التقيد فالمقيد بأن يستند الي شراء أو ارث أو سبي أو يقول ولدته

أم الأم * أو بمحض الذكور كأم أب الأب * أو بمحض الإناث إلى محض
الذكور كأم أم أب الأب فأنها ترث (م) * وإذا دخل في نسبها إلى الميت
ذكر بين الاثنين لم ترث * وفيه قول آخر أن كل جدة ندلي بذكر فلا ترث
الأم الأب وأمهاتها من قبل الأم (أما الأب والجد) فلاب السدس بالفريضة
المحضة إن كان للميت ولد ذكر وارث (م) * وله كل المال أو ما بقي بالمصوبة
المحضة إذا لم يكن للميت ولد وارث * فإن كان للميت ولد أنثى وارثة فله السدس
بالفريضة * وما يبقى من الفرائض بالمصوبة * ويجمع بين الفرض والتعصيب
* والجد في معنى الأب * إلا في مسئلتين * أحدهما * أن الأب يسقط الأخوة
والجد يقاسمهم (ح) * الثانية * أن الأب يرد الأم إلى ثلث ما يني إذا كان في
المسئلة زوج وأبوان * أو زوجة وأبوان * والجد لا يردها بل لها مع الجد
الثلث كاملاً (أما الأولاد) فالابن الواحد يستغرق جميع المال * وكذا الجماعة *
وإن كان معهم أنثى فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين * وللبنات الواحدة
النصف * وللبنات فصاعداً الثلثان * وأما أولاد الابن إذا انفردوا فحكمهم حكم
أولاد الصلب * وإذا اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فإن كان في أولاد الصلب
ذكر سقط أولاد الابن * وإن لم يكن نظر * فإن كانت بنت واحدة فله النصف * ثم
ينظر إلى أولاد الابن فإن كان فيهم ذكر فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين * وإن
لم يكن ذكر فسواء كانت بنت واحدة أو بنات فلهن السدس تكملة الثلثين * أما
إذا كان من الصلب بنان فصاعداً فلهن الثلثان * ثم ينظر فإن لم يكن في أولاد
الابن ذكر سقطن إذ لم يبق من فروض البنات شيء * وهو تكملة الثلثين * وإن
كان فيهم ذكر فله المال * أو ذكر مع الأنثى فالمال لهن * وتنصيب الأنثى بأخيها
* وكذا بذكر هو أسفل منها كابن أخيها أو ابن ابن أخيها وإن سفلى (وأما

— كتاب الفرائض * وفيه فصول —

الفصل الاول في بيان الورثة * والتورث اما بسبب أو نسب * والسبب
 اما عام كجهة الاسلام (ح و) في صرف الميراث الى بيت المال * واما خاص
 كالاعتاق * ولا يورث به الا بالمصوبة * أو كالتكاح ولا يورث به الا
 بالترية * وأما النسب فالقربة * والوارث من الرجال عشرة اثنان من
 السبب وهما المعتق والزوج * واثنان من أعلى النسب وهما الاب والجد *
 واثنان من الاسفل وهما الابن وابن الابن * وأربعة على الطرف وهم الاخوة
 وبنوهم الا بني اخوة الام * والاعمام وبنوهم الا الاعمام من جهة الام * وم
 اخوة الاب للام * واوراثات من النساء سبع * اثنتان من السبب وهما المعتقة
 والزوجة * واثنان من أعلى النسب وهما الام والجد * واثنان من الاسفل وهما
 البنت وبنت البنت * وواحدة على الطرف وهي الاخت * ومن عدا هؤلاء
 كآب الام * وأولاد البنات * وبنات الاخوة * وأولاد الاخوات * والعلمات
 والحالات * وبنات الاعمام فهم من ذوى الارحام ولا شيء لهم (زح و) *
 فنذكر الآن قدر نصيب كل واحد من الوراث (أما الزوج) فله النصف * فان
 كان للميت ولد أو ولد ولد وارث فله الربع (وأما الزوجة) فله الربع * فان كان
 للميت ولد أو ولد ولد وارث فله الثمن * فان كن جماعة اشتركن في الربع أو
 الثمن * ولا يزيد حقهن (أما الأم) فله الثلث الا في أربع مسائل * زوج وابوان
 * وزوجة وابوان * فلهما في المسئلتين ثلث (و) ما يبي * وان كان للميت ولد أو
 ولد ولد وارث * أو اثنان من الاخوة أو الاخوات فصاعدا * فلهما في المسئلتين
 السدس (أما الجد) فله السدس أبدا وهي التي تدلى بوارث * ولا شيء لام
 أب الام لانها تدلى بغير وارث * فكل جدة تدلى بمحض الاناث كأم

﴿ الفصل الثاني في التقديم والحجب ﴾ فان لم يكن للميت الا عصابات
 فترتيبهم أن أولى العصابات البنون * ثم بنوهم وان سفلوا * ثم الاب * ثم الجد
 والاخوة فانهم يتقاسمون (ح ز و) * ثم اخوة الاب والام يتقدمون على اخوة
 الاب * ثم بنو اخوة الاب والام * ثم بنو اخوة الاب * ثم الم للاب والام * ثم الم
 للاب * ثم بنوهم على ترتيبهم ثم اعمام الاب * ثم اعمام الجد وبنوهم على ترتيبهم
 * فان لم يكن واحد منهم فالمصوبة للمعتق الميت * فان لم يكن حياً فلمصبات
 المعتق * فان لم يكن فلمعتق المعتق * فان لم يكن فلمصبات معتق المعتق الى
 حيث ينتهي * فان لم يكن واحد منهم فالمال لميت المال * وهو أيضاً (ح)
 عصبوبة (و) لانه يستغرق اذا لم يكن وارث * ويأخذ ما بقي من أصحاب القرائض
 اذا كان للميت ذو فرض * ثم ليعلم * أن ابن الاخ وان سفل مقدم على الم
 القريب لاختلاف الجهة * وابن الاخ للاب مقدم على ابن ابن الاخ
 للاب والام بسبب القرب مع أن جهة الاخوة في حكم جنس واحد * ولو كان
 للميت ابنا عم أحدهما أخ للام فله بأخوة الام السدس والباقي
 بينهما بعصبوبة بنوة الم على السواء * ولو كانت للميت بنت وابنا عم
 أحدهما أخ للام * فللبنت النصف ويسقط اخوة الام بالبنت * والباقي بينهما
 (و) بالسوية * أما عصابات المعتق * فان كان للمعتق أم وابن فالمصوبة لابن
 * ولا يثبت الارث بالولاء للإناث الا اذا كانت المرأة ممتقة * وأخ المعتق
 لآبيه وأمه يقدم على الاخ للاب كما في النسب * وقبل لا يقدم اذا لآثر
 لقربة الامومة في الولاء * ولو اجتمع جد المعتق واخوه فقولا (أحدهما)
 أنهما يستويان (ح م) لاستواء القرب (والثاني) أن الاخ مقدم لانه ابن
 أب المعتق * والادلاء بالبنوة أقوى في العصبوبة * والولاء يدور على العصبوبة

الاخوة والاخوات) ان كانوا لاب وأم فحكمهم عند الانفراد حكم أولاد الصلب
 * وكذا الاخوة والاخوات من الاب اذا انفردوا فهم كاخوة الاب والام * إلا
 في المسئلة المشتركة * وهي زوج وأم وأخوان لام وأخ لاب وأم * فلزوج النصف
 والام السدس والاخوة الام الثلث * ولا يبقى للاخ من الاب والام شيء
 فيشارك أولاد الام بقرابة الامومة ويسقط اخوة الاب * ولو كان بدله أخ
 لاب سقط ولا يشاركهم اذ لا يساويهم في قرابة الام * ومهما اجتمعوا فحكمهم
 حكم أولاد الصلب مع أولاد الابن اذا اجتمعوا * وينزل أولاد الاب والام
 منزلة أولاد الصلب * والاولاد من الاب منزلة أولاد الابن من غير فرق * إلا
 في شيء وهو أن بنت الابن يعصبها من هو أسفل منها * والاخت للاب لا
 بعصبها إلا من هو في درجتها (وأما الاخوة والاخوات من جهة الام) فلهو احد
 منهم السدس * وللأثنين فصاعداً الثلث * ولا يزيد حقهم بزيادتهم يستوى ذكرهم
 وانثاهم في الاستحقاق (وأما بنات الاخوة) فلا ميراث (ح و) لهن * وبنو
 الاخوة للام أيضاً لاميراث لهم (ح و) * وبنو الاخوة للاب والام * وبنو الاخوة
 للاب فينزلون منزلتهم عند عدمهم إلا في حجب الام من الثلث الى السدس
 * وفي مقاسمة الجد * وفي مسئلة المشتركة * وفي تعصيب الاخت فانهم لا يردون
 الام الى السدس * ويسقطون بالجد * ويسقطون في مسئلة المشتركة لو كانوا بدل
 أيهم * ولا يعصبون اخواتهم اذ لا ميراث لآخواتهم أصلاً * وأما أخ الاب
 وهو العم فهو عصبه * وكذا ابنه * وكذا عم الاب وعم الجد وبنوهم * ومن حكم
 الاخوات أنهن مع البنات عصبات * فاذا كان للميت بنت وثلاث أخوات
 متفرقات فالبنت النصف والباقي للاخت من قبل الاب والام بالعصوبة
 ويسقطت الاخت للاب بالعصوبة للاخت للاب والام * وتسقط الاخت للام بالبنت

الاخت أخ سقط اذ لا فرض للاخ بحال * هذا حكم العصابات (أما سائر الورثة)
فالزوج والزوجة لا يحجبان كالأب والام والابن والبنت لانهم يدلون بأنفسهم
* أما الجد فلا يحجبه الا الأب * والجدة من قبل الام تحجبها الام * بل لا ترث
مع الام جدة أصلاً * وأم الأب يحجبها الأب والام * والقربى من كل جهة
تحجب البعدى من تلك الجهة * والقربى من جهة الام تحجب البعدى من
جهة الأب * والقربى من جهة الأب لا تحجب (ح) البعدى من جهة الام
على أظهر القولين * والجدة من الجهتين لا تحجب الجدّة من جهة واحدة * بل
يشارك على السواء في السدس * أما ابن الابن فلا يحجبه الا الابن * وأما
بنت الابن فيحجبها الابن * وبنتان من أولاد الصلب الا أن يكون معها
أو أسفل منها من يعصبها * والاخ للأب والام لا يحجبه (ح زو) الا الأب
والابن وابن الابن * والاخت للأب والام كذلك * والاخ للأب يحجبه من
يحجب الاخ للأب والام * والاخ للأب والام أيضاً يحجبه * والاخت للأب
يحجبها من يحجب أخاها * وأختان من قبل الام والأب * والاخوة والاخوات
للأم يحجبهم الأب والجدّة والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن * ومن
لا يرث لا يحجب الا في مسألة وهي أبوان وأخوان فان الاخوين ساقطان
بالأب * ويحجبان الام من الثلث الى السدس * والتقدير أنهما يحجبان الام أو لا ثم
الأب بحجبهما ويأخذ فائدة حجبهما * ومهما اجتمعت قرابان في شخص واحد
لا يجوز الجمع بينهما في الاسلام قصداً * ولكن لو حصل بنكاح المجوس أو بوطء
الشبهة يسقط أضعف القرابتين بأفواهما ولم يورث (ح و) بهما * والاقوى يعرف
بأمرين (أحدهما) أن تحجب احدهما الاخرى كبنت هي أخت لام فتسقط أخوة
الام بالنسبة (والثاني) أن تكون احدهما أقل حجياً كأم أم هي أخت لأب ورثت

المحضنة * أما مقاسمة الجد والاختوة في النسب فالاختوة للام يسقطون * وأما مقاسمته مع اختوة الاب والام أو الاختوة للاب فصورتهما انه اذا لم يكن معهم ذو فرض فيكون الجد كواحد منهم مادامت القسمة خيراً له من الثلث * فان نقصت القسمة من الثلث فله الثلث كاملاً * فان كان معه أخ أو ثلاث أخوات أو أم وأختان فالقسمة خير * وان كان معه اخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالقسمة والثلث سيان * فان كان الاختوة أكثر من هذا فالثلث خير له فيسلم اليه * وان كان معهم ذو فرض سلم لذوي الفرض فروضهم * فان لم يبق الا السدس سلم الي الجد * وان بقي أقل من السدس أو لم يبق شيء أعيلت المسئلة وفرض للجد سدس عائل وسقط الاختوة * وان بقي أكثر من السدس فيسلم للجد * اما سدس جميع المال أو ثلث ما يبق أو ما توجهه القسمة فأى ذلك كان خيراً له خص الجد به * هذا اذا لم يكن معه الاختوة للاب والام أو اختوة الاب * فاذا اجتمعوا جميعاً فحكم الجد لا يتغير بل هو كما كان * وانما تجدد المعادة وهي ان أولاد الاب نعدم على الجد في حساب المقاسمة ونقدرهم ورثة * ثم اذا أخذ الجد حصته قدر نصيب الاختوة كأنه كل المال بينهم * فان كان في أولاد الاب والام ذكر استرد جميع ما خص أولاد الاب * وان كان في أولاد الاب والام أنثى واحدة استردت ما يكمل لها به النصف * وان كانتا اثنتين استردتا ما يكمل به لهما الثلثان * فان كان لا يتم النصف أو الثلثان باسترداد الجميع اقتصر على ذلك اذ لم يبق شيء للتكميل * ولا يفرض للاخت مع الجد الا في مسئلة تعرف بالأكدرية * وهي زوج وأم وجد وأخت * فلا زوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ولم يبق للاخت شيء فيفرض لها النصف * وتعمل المسئلة * ثم يؤخذ ما في الجد والاخت ويقسم عليهما الذكر مثل حظ الانثيين * فان كان بدل

لا ميراث له ان كان قتله مضمونا اما بكفارة * أو اثم (و) * أو دية * أو قصاص
سواء كان عمداً أو خطأ (ح م) * بسبب كسر البئر * أو مباشرة من مكلف
(ح) أو غير مكلف * فان لم يكن مضمونا كقتل الامام في الحسد فقولان
* وان كان يسوغ قتله وتركه كقتل القصاص * ودفع الصائل * وقتل العادل الباغي
فقولان مرتبان * (الرابع) انتهاء النسب باللعان يقطع النوارث بين الملاحن
والولد * وكذا كل من يدلي بالملاحن لانه انقطع نسبه * وبني الارث بين الام
والولد * ولونني باللعان توأمين فهما يتوارثان بأخوة الام لا بالمصوبة اذ البوة منقطعة
* ولداننا كلنني باللعان * فلا يرث من الزاني * وترثه الام وريثها * الخامس *
اذا استبهم التقدم والتأخر في الموت * كما اذا مات قوم من الافارب في سفر * أو
تحت هدم * أو غرق * فيقدر في حق كل واحد كانه لم يخلف صاحبه * وانما
خلف الاحياء اذ عسر التوريث للاشتباه * وكذلك فعل ان علمنا أنهم ماتوا
على ترتيب ولكن عسر معرفة السابق * السادس * ما يمنع من الصرف في الحال *
وهو الاشكال اما في الوجود أو في النسب أو في الذكورة (أما الاشكال في الوجود)
فصورته الاسبر والمفقود الذي انقطع خبره * ان كان له مال حاضر فلا يقسم
المالم تقم بينة على موته أو تمض (و) مدته يحكم الحاكم فيها بأن مثله لا يعيش
فيقسم على ورثته الموجودين عند الحكم * وان مات له قريب حاضر نوقفنا
في نصيبه وأخذنا في حق الحاضرين بأضر الاحوال على كل واحد أخذاً بأسوأ
الاحوال * فمن كان ينقص حقه بموته قد رنأى حقه بموته * ومن كان ينقص حقه
بحيائه قد رنأى في حقه حيائه * وقد فل بقدر الموت في حق الكل * وقبل
يقدر الحياة في حق الكل * ثم ان ذلوا خلافة من الحكم (أما الاشكال
في النسب) فهو الذي يفتقر الى عرضه (ح) على القائف بحكمه حكم المفقود

بالجدودة لان الجدة لا تسقط الا بواحدة وهي الام * والاخت تسقط بالاب
والابن وابن الابن * فاذا نكح المجوسي ابنته فولدت بنتاً فمات المجوسي فقد
خلف بنتين احدهما زوجة فلا حكم للزوجية * ولهما الثلثان * وان ماتت العليا
بعده فقد خلفت بنتاً هي أخت لاب فلها النصف بالبنوة * وسقطت (ح و)
الاخوة * وان ماتت السفلى أولاً فقد خلفت أمها هي أخت لاب فلها الثلث
بالامومة وسقطت (ح و) الاخوة * فلو أن المجوسي وطئ البنت السفلى فولدت
بنتاً * فاذا مات فقد خلف ثلاث بنات فلهن الثلثان * فان ماتت العليا فقد
خلفت بنتا وبنت بنت * فلبنت النصف بالبنوة * ولبنت البنت الباقي بأخوة
الاب * وأخوة الاب في حق البنت العليا قد سقطت * فلو ماتت الوسطى أولاً
فقد خلفت أمها وبنتاً هما أختا اب * فسقطت الاخوة من الطرفين * فللام السدس
وللبنت النصف * فلو ماتت السفلى أولاً فقد خلفت أمها وأم أم هما أختا اب
* فللام الثلث بالامومة * ولأم الأم النصف بأخوة الاب * وسقطت جدودتها
بالأم * هذا طريق النظر فيه * وما يندفع به الميراث * ستة أمور * (الاول) *
اختلاف الدين * فلا يتوارث الكافر والمسلم (ح و) * ويتوارث اليهود والنصارى
وأهل الملل * وفي توارث الذمي والحربي مع انقطاع الموالاة بينهما بالدار
خلاف (و) * والمعاهد (ح) في حكم الذمي على الاظهر * لاني حكم الحربي
* وقيل انه في حكم الحربي * والمرتب لا يرث ولا يورث (ح) أصلاً * بل ماله
في الرقيق كالمرتد * الثاني * الرقيق فلا يرث ولا يورث اذ لا ملك له
ويستوي فيه المكاتب (ح م) والمدبر وأم الولد والقن * ومن نصفه حر
ونصفه رقيق لا يرث * بل يورث في القول الجديد * فان قلنا لا يورث فما ملكه
نصفه الحر لسيده * أو لبيت المال * فيه خلاف (وم) * الثالث * القائل

وأخنين * للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة اذ المسئلة من ستة * وللاثنين أربعة فيكون المجموع سبعة فترفع الستة الى سبعة * أما تصحيح مسائل الفرائض * فان كان الورثة كلهم عصباء فالمسئلة من عدد رؤسهم تصح * فان كان فيهم اثنى ثلثي قدر كان كل ذكر اثنين * وان كان فيهم ذو فرض وعرفت المسئلة بعولها ثم عند القسمة انكسر على فريق أو على فريقين فطريق التصحيح ذكرناه في المذهب البسيط والوسيط جميعاً وهذا الوجه لا يحمل استقصاءه

— كتاب الوصايا * وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانها —

وهي أربعة * الركن الاول الموصي * والوصية من كل حر مكلف لانه تبرع * ولا يصح من المجنون والصبي الذي لا يميز * ويصح من السفه المبدل لصحة عبارته في الاقارير * وفي الصبي المميز قولان لتردها بين مشابه القربات والتمليكات * والرفيق اب اوصى ثم غنى وملك لم ينفذ على اظهر الوجهين * والكافر ينفذ وصيته * الا ان يوصي بخمر أو خنزير أو عمارة كنيسة * ولو اوصى بعمارة قبور انبيائهم جاز لان عمارتها احياء للزبارة * الركن الثاني الموصى له * وهو كل من يتصور له الملك الا القاتل والوارث فلو اوصى للحمل جاز بشرط ان يفصل حياً لوقت بعلم وجوده عند الوصية * وهو لما دون ستة أشهر * فان كان لما فوقة والمرأة ذات زوج لم تسحق اظهر طربان العلوف * وان لم يكن فأظهر الوجهين أنه بسحق * الا أن يجاوز اربع سنين لان طريان وطء الشبهة بعيد * ومهما انفصل ميتاً ولو بجنابة جاز فلا شيء له * ولو اوصى

(أما الاشكال) في الذكورة والوجود جميعاً فبأن يخلف الميت زوجة حيل فنأخذ بأضر الاحوال في حق كل واحد من الورثة * وأقصى المحتمل (و) من حيث العدد أن يقدر أربعة أولاد * وكذلك لو خلف ولداً خنثى فنأخذ في حقه وحق الباقيين (ح و) بأسوأ الاحتمالات أخذاً بالمستيقن وتوقفنا في محل الشك

﴿ الفصل الثالث في أصول الحساب ﴾ ومقدّرات الفرائض ست * النصف ونصفه وهو الرابع ونصف نصفه وهو الثمن * والثلاثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس * أما مستحقوها * فالنصف فرض خمسة من الورثة في أحوال مختلفة * والرابع فرض اثنين * والثمن فرض واحدة * والثلاثان فرض أربعة * والثلث فرض اثنين * والسدس فرض سبعة * وإذا تأملت ما سبق عرفت التفصيل * وأما مخارج هذه المقدّرات فسبعة * الاثنان * والثلاثة * والاربعة * والستة * والثمانية * والاثناعشر * والاربع والعشرون * وزاد آخرون ثمانية عشر وستة وثلاثين * وذلك يحتاج اليه في مسائل الجدحين يطلب ثلث ما بقي بعد اخراج سهم ذي فرض * ولا يخرج الثلث الا من ثلاثة * والسدس الا من ستة * والثمن الا من ثمانية * والسدس والرابع معاً الا من اثني عشر * والثمن والسدس معاً الا من أربعة وعشرين (أما العول) فداخل من جملة هذه الاعداد على ثلاثة * على ستة فتعول الى سبعة * والي ثمانية * والي تسعة * والي عشرة * ولا يزيد عليه * واثناعشر تعول بالافراد الى ثلاثة عشر * وخمسة عشر * وسبعة عشر * ولا تعول الى أربعة عشر وستة عشر * والاربع والعشرون تعول مرة واحدة الى سبعة وعشرين فقط * ومعنى العول الرفع وهو أن يضيق المال عن الاجزاء فيرفع الحساب حتى يدخل النقصان على الكل على وتيرة واحدة * كزوج

عطية من الورثة * فان كان عتقاً فلهم الولاء * ولو أوصى لسكل وارث بقدر حصته فهو لغو * فان خصص كل واحد بعين هي قدر حصته في الحاجة الى الاجازة فيه خلاف * والاظهر أنه يحتاج اذ يظهر الغرض في أعيان الاموال * وكذلك لو أوصى بأن يباع عين ماله من انسان ينفذ (ح و) * ولا خلاف أنه لو باع في مرض الموت عين ماله من وارثه ثمن المثل نفذ ^{في الركن الثالث} في الموصى به * وتصح الوصية بكل مقصود يقبل النقل بشرط أن لا يزيد على الثلث * ولا يشترط كونه موجوداً أو عيناً اذ يصح بالحمل * وثمره البستان والمنفعة * ولا كونه معلوماً مقدوراً عليه اذ يصح بالحمل والمنسوب والمجاهيل * ولا كونه معيناً (و) اذ تصح باحد العبدین وان لم يصح لاحد الشخصين على الاظهر فرقا بين الموصى له والموصى به * ولا كونه مالا اذ يصح بالكسب المنتفع به وجلد الميتة والزبل والخمرة المحترمة وكل ما ينتقل الى الوارث * الا القصاص وحسد القذف فانه لا أرب فيه للموصى له بخلاف الوارث * ولو أوصى بكلب ولا كلب له لم يصح لان شراؤه متعذر * وان كان له كلاب لا مال له سواها فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة (و) لها * وقيل يعتبر بعدد الرؤس * وقيل يقدر بتقويم المنفعة * وكلا الوجهين متعذر فيمن لا يملك الا كلباً وطبيل لهُ وزق خمر وأوصى بواحد منها * فان كان له مال سواه نفذ وان قل المال لانه خير من ضعف الكلب الذي لا قيمة له * وقيل يقدر كانه لا مال له ويرد الى ثلث الكلاب * واذا أوصى بطبل لهُ فسدت الا اذا قبل الإصلاح للحرب مع بقاء اسم الطبل * وان كان رضاضه من ذهب أو عود فيكون هو المقصود فينزل عليه (و) فكانه أوصى برضاضه * ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث المال الموجود عند الموت

لحل سيكون فسد في أصبح الوجهين اذ لا متعلق للمقد في الحال * ولو أوصى
بحمل سيكون صح في أصبح الوجهين * كالوصية بالمنافع وثمار الاشجار * أما
العبد فالوصية له صحيحة * ثم ان كان حراً عند الاستحقاق فهو له * والأفوه
اسيده * وفي افتقاره الى اذن السيد في القبول (و) خلاف * وكذا في مباشرة
السيد القبول بنفسه خلاف (و) * وان كان عبد وارث لم يصح (م) * لان
الملك للوارث الا أن يكون عند الاستحقاق حراً * أو في ملك أجنبي * ويصح
الوصية لام الولد * والمكاتب * والمدير ان أغنى من الثلث * والأفلا فانه عبد
وارث * أما الدابة فالوصية لها باطلة ان أطلق أو قصد التملك * وان فسر
بالصرف في علقها صح * وهل يفنقر الى قبول المالك فوجهان * وان قبل
فهل يلزم صرفه الى الدابة * أم هو كالوصية للعبد فوجهان * ولو قال أوصيت
للمسجد فقد قيل انه كالدابة * ولا يصح الا اذا فسر بالصرف الى مصالحه
* والظاهر تنهّل المطلق عليه للعرف بخلاف الدابة * أما الحربي فيصح (ح)
الوصية له على ظاهر المذهب كالحبة والبيع * وكذا المرتد * وقيل لا يصح لانه
تقرب الى من أمر بقتله * ولا خلاف في جوازه للذمي * أما القاتل ففي الوصية
له ثلاثة أقوال * يصح (ح) * ولا يصح * ويفرق في الثالث بين الوصية للجرح
وبين الوصية قبل الجرح فانه مستعمل للارث * والمستولدة اذا قتلت سيدها فان
استعجلت عنقت * وكذا مستحق الدين المؤجل اذا قتل من عليه الدين حل
أجله * والمدير مردد بين الموصى له وبين المستولدة ففيه خلاف * وأما
الوارث فلا وصية له لقوله صلى الله عليه وسلم ألا وصية لوارث * وان أجاز
الورثة وصية الوارث والقاتل ووصية الاجنبي بما زاد على الثلث نفذت في
أصح القولين وكان تنفيذاً أو امضاء * وفي القول الثاني هو ابتداء (ح م)

الثالث * وان نكح بأقل من مهر المثل فلا حرج (و) فان ذلك امتناع من الاكتساب
 والبضع لا يرثه الوارث * فان آجر دوابه أو عبيده بأقل من أجرة المثل فالمحاباة
 من الثالث * وان آجر نفسه فلا لانه لا يمد مطمعا للورثة * وفيه وجه أنه كمنفعة
 العبد (فان قيل) فكيف يحسب من الثالث (قلنا) ان كانت التبرعات منجزة
 على الترتيب قدم الاول فالاول * وان تقدم هبة واقباض فهي أولى من
 العتق بمدها * وان أعنق عبيداً وضاق المال أقرع (ح) بينهم * وان وهب
 عبيداً نفذ في بعض كل عبد لان التشقيص في العتق محذور لورود الخبر فيه
 * وان أضاف السكك الى الموت ففي تقديم العتق على غيره قولان * ولا يقدم
 (و) العتق على الوصية بالعتق * وهل تقدم الكتابة على الهبات خلاف (و)
 * والكتابة محسوبة (ح) من الثالث * ولو كان له عبدان فقال لغانم ان
 أعنتك فسالم حر ثم أعنق غانماً والثالث لا يفي الا بأحدهما تمسك غانم للعتق
 ولا قرعة فانها ان خرجت على سالم فكيف يعتق ولم توجد في حقه الصفة التي
 علق عليها عتقه وغانم كان السبب وسالم كان المسبب فكيف بقدم المسبب
 على السبب * واذا وصى بعبد هو ثلث ماله وثلث ماله غائب لم يتسلط الموصي له
 عليه * وفي تسلطه على الثالث خلاف (و) * ووجه المنع مع أنه مستحق بكل حال
 أن حق الوارث أن يتسلط على من يملك ما يتسلط عليه الموصي له وهو غير ممكن
 ههنا . الركن الرابع الصيغة ، ولا بد من الايجاب وهو قوله أوصيت أو
 أعطوه أو جعلته له ، فان قال هو له فهو اقرار يؤخذ به الا أن يقول هو
 من مالي له ، ولو قال عينته له فهو كناية فينفذ مع النية * والقبول شرط (و)
 ، ولا أثر له في حياة الموصي * ولا يشترط الفور بعد الموت * وان مات الموصي
 له انتقل حق القبول والملك الى الوارث * وان أوصى للفقراء ومن لا يتعين

قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وفاص الثلث والثلث كثير * وكل تبرع في مرض الموت فهو محسوب من الثلث وان كان منجزاً * وكذا اذا وهب في الصحة ثم أقبض في المرض (فان قيل) وما المرض المخوف (قلنا) كل ما يستعد (ح) الانسان بسببه لما بعد الموت كالتولنج * وذات الجنب * والرعاف الدائم * والاسهال المتواتر مع قيام الدم * والسل في انتهائه (و) * والقالج في ابتدائه * والحمل المطبقة * أما ابتداء السل وآخر القالج والجرب ووجع الضرس وحمل يوم أو يومين فليس بمخوف * ومهما أشكل شئ من ذلك حكم فيه بقول مسلمين طبيين عدلين حريين * واذا ثبت كونه مخوفاً حجبنا عليه في التبرعات في الزيادة على الثلث * وان سلم تبينا الصحة * وان لم يكن مخوفاً لم ننجس * فان مات موتاً قيل انه من ذلك المرض وحكنا لانظنه مخوفاً تبين البطلان * فان حمل على الفجأة فلا * ومهما التحمت الفرقان في القتال * أو تموج البحر * أو وقع في اسر كفار عاداتهم القتل * أو قدم للقتل في الزنا * أو ظهر الطاعون في البلد ولم يتعلق ببدنه في هذه الاحوال والتحاطف بالمرض المخوف قولان (و) * وان قدم للقصاص فالنص انه قبل الجرح غير مخوف * وقيل هو كالاسير * والحامل قبل أن يضربها الطلق ليس بمخوف * فاذا ضربها فهو مخوف * وقيل ان السلامة منه أغلب فليس بمخوف (فان قيل) فما حد التبرع (قلنا) هو ازالة المالك عن ماله بغير ثمن المثل من غير استحقاق كالعتق والصدقة والهبة * أما قضاء الديون والزكوات (ح) والكفارات (ح و) الواجبة فن رأس المال (ح م) أو صى (و) بها أو لم يوص * واذا باع ثمن المثل من وارث (ح) أو من بعض الغرماء نفذ من رأس المال * فلو كان بمحابة فقدّر المحابة من الثلث * وان نكح بأكثر من مهر المثل فالزيادة من

والجلاهي (٣) إلا إذا قال فوس من قسي ولم يكن له إلا قوس الندف والجلاهي
* ولو أوصى بشاة دفع إليه الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والأنثى
والضأن والمز * ولا يعطى الكباش على النص * وقيل يعطى إذ ليس التاء فيها
للتأنيث * واسم البعير في تناوله الناقة كالشاة في تناولها الكباش فيه خلاف *
والجل لا يتناول الناقة * ولا الناقة الجل * ولا الثور البقرة * ولا عكسها * ولا
الكلب الكلبة * ولا الحمار الحمار * ولا الدابة الخيل والبغال والحمير * فإن
خصص عرف بلدة بالفرس ففيل يحكم بالعرف * وفيل ينزل على الوضع
* والرقيق يتناول الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والأنثى والحنثي * وإن
قال أعطوه رأساً من رقيق ومات وله واحد تعين ، وإن ماتوا أو قتلوا قبل
موته انفسخت الوصية * وإن قتلوا بعد موته انتقل حتى الوصية إلى القيمة *
ولو قال أعنقوا عني عبداً جاز المعيب * وقيل يخص بالسليم لعرف الشرع في
العنق * وإن قال أعنقوا عني رقاباً فأقله ثلاثة * فإن وفي الثالث بأثنين وبعض
الثالث استرنا البعض على الاظهر (و) ، وإن وفي بنهسين أو خبسين
وبعض الثالث في الأولى تردد في الطرف الثالث في الموصى له ، فإذا قال
لحمل فلانة كذا فأت بولد بن وزع عليها بالسوبة ، واسنوي الذكر والأنثى في
المفدار * فلو خرج حي ومبت فالكل للحي * وقيل بسقط الشطر * ولو قال
إن كان حملها غلاماً فأعطوه فولدت غلامين أو غلاماً وجارية لم يستحق * ولو
قال إن كان في بطنها غلام فأعطوه استحق الغلام دون الجارية * وإن كانا
غلامين فثلاثة أوجه * فيل يوزع عليهما * وفيل خيار النعمين إلى الوارث *
وقيل يوقف بينهما إلى الصلح بعد البلوغ ، وكذا الحكم إذا أوصى لأحد الشخصين

(٣) الجلاهي نص الحيم وكسر الهماء البدق الذي يرى به اهـ

لا يشترط القبول * والمعين ان رد بعد القبول وقبل القبض ففي نفوذه خلاف
 * والاصح (ح م) من الاقوال أن الملك قبل القبول موقوف * فان قبل تبينا
 الملك من وقت الموت * وان رد تبينا الانتقال الي الورثة بالموت * ويملك
 بالموت في قول ثان (ح) * وبالقبول في قول ثالث * وتوقف في أحكام
 الملك كما توقفنا في الملك كالزيادة الحادثة والنفقة وزكاة الفطر والمغارم وانفساخ
 النكاح ان كان الموصى به زوجة الوارث أو الموصى له والعتيق ان كان قريب
 الموصى له أو الوارث * ولو كان الموصى به ابن الموصى له ومات قبل القبول
 وقبل أخوه الوارث عتق الابن بطريق التبيين من وقت (و) موت الموصى
 * ثم لا يرث اذ في توريثه حجب الأخ وإبطال قبوله في توريثه إبطال توريثه
 * وكذا ان كان القابل ابن الميت اذ يرتد حقه الى القبول في النصف ومن نصفه
 حر لا يرث أيضاً

باب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة

وهي تنقسم الى لفظية والى حكمية والى حسابية * أما اللفظية * فلها طرفان * الأول *
 في الموصى به * واذا أوصى بجارية دون حملها * وبالحمل دون الجارية صح * وعند
 الاطلاق هل يتناول الحمل باسم الجارية فيه خلاف * فان تناوله فلا ينقطع
 بالانفصال بل يبقى موصى به * ولو أوصى بطل من طبوله وله طبل طوي
 وطبل حرب نزل على طبل الحرب ميلا الى التصحيح * ولو أوصى بعود من
 عيدانه وله عود للحو والبناء والقوس بطل لان ظاهره للحو * وقيل انه ينزل
 على عود البناء أو القوس * كما اذا قال عود من عيداني ولم يكن له إلا عود القوس
 والبناء * ولو أوصى بقوس حمل على ما يرمي به الشباب دون قوس الندف

* ولا يدخل الاب والابن فلا يعرفان بالقريب * ويدخل الاحفاد والاجداد
 * وقيل لا يدخل (ح) الاصول والفروع * وقيل يدخل السك (ح) * ولا يرتقي في
 بني الاعمام من الاقارب الا الى اقرب جد ينسب اليه الرجل * حتى لو أوصى
 لاقارب الشافعي في زمانه ارتقى الى بني شافع لا الى بني عبيد مناف وبني
 المطاب * وفي زماننا لا يصرف الا الى أولاد الشافعي ومن ينسب اليه لا الى
 بني شافع * وقربة الام تدخل في وصية العجم * ولا تدخل في وصية العرب
 على الاظهر لانهم لا يعدون ذلك قرابة * الا اذا أوصى للارحام فان لفظ
 الرحم لا يخصون به * ولو أوصى لاقارب نفسه خرج ورثته لقريته الشرع
 * وكانت الوصية كلها للآخرين * وقبل بوزع فيبطل نصب الوارث
 وبصح الباقي * ولو أوصى لأقرب أقاربه دخل فيه الاب والابن * ثم لا ترجيح
 بالذكر * فيسنوي الاب والام والاخ والاخت والاخ من الجانبين أولى
 من الاخ من جهة واحدة والاحفاد وان سفلوا يقدمون على الاخوة * وكذا
 بنو الاخوة على الاعمام لهو الجهم * ولا يقدم ابن ابن الاخ للاب والام
 على الاخ الاب * ولا على ابنه لان جهة الاخوة واحدة فراعى قرب الدرجة
 * ويقدم ابن البنت على حنده الابن للفرب ولا ينظر الى الورثة * وفي الجد
 مع الاخ الاب دولان أحدهما يسويان * والآخر أولى لقوة * وفي
 الجد مع ابن الاخ دولان أحدهما الجد أولى له * والآخر ابن الاخ أولى
 لقوة البنوة * والجد أب الام مع الاخ الام كأب الاب مع الاخ للاب
 القسم الثاني في المسائل المعنوية أولها الوصية بمنافع الدار وغله البسمان
 ومثله نص الشافعي رضي الله عنه على صحته * وكذا منافع العبد وهو غلمسك
 منقعة بعد الموت لا مجرد (ح) اباحه حتى اذا مات الموصى له ورث (ح) عنه * وبصح

ومات قبل البيان ان جوزنا الابهام في الموصى له وصححنا هذه الوصية * واذا
أوصى لجيرانه أعطى لاربعة (ح و) جاراً من أربعة جوانب قدّام وخلف
وبين وسّمال للحديث * واسم القراء لمن يحفظ جميع القرآن * فان لم يحفظ عن
ظهر قلب فوجهان * والعلماء ينزل على العلماء بعلوم الشرع * ويدخل فيه
التفسير والحديث والفقه * ولا يدخل فيه من يسمع الحديث فقط ولا علم له
بطريق الحديث * ولو أوصى للفقراء دخل المساكين * وللمساكين دخل الفقراء
اذ يطلق الاسمان على الفريقين * ولو أوصى للفقراء والمساكين وجب الجمع
بين الفريقين * وان أوصى لسبيل الله فهو للزكاة والرقاب فهو للمكاتبين (م)
يعرف الشرع * ثم لا يجب الاستيعاب * وأقل ما يكفي من كل جنس ثلاثة (ح) *
ولا يجب التسوية بين الثلاث الا اذا أوصى لثلاثة معينين * ولو أوصى لزيد
والفقراء قال الشافعي الميأس انه كأحد * فقل معناه أنه لو أعطى أربعة أو خمسة
فيعطيه الخمس أو السدس فيكون كأحد * (و) * وقيل يكفي (م ح) أقل
ما يتوّل اذ له ذلك في آحاد الفقراء * وقيل يعطيه الربع (خ) اذ أقل عدد
الفقراء ثلاثة * وقيل النصف (م) لزيد والنصف للفقراء للمقابلة في الذكر وهو
خلاف النص * ولو أوصى للعالمين أو الهاشميين أو قبيلة عظيمة ففي صحة
الوصية قولان * ووجه الإبطال عسر الاستيعاب * مع أنه لا عرف في الشرع
يخص بثلاثة بخلاف الفقراء * ولو أوصى لزيد ولجبريل فالنصف (و) لزيد
والباقى باطل * وكذا لو قال لزيد وللريح * وقيل الكل له اذ الاضافة الى الريح
لاغية بخلاف جبريل * ولو أوصى لزيد ولله قيل الكل لزيد * وذكر الله
تعالى تأكيد لقربة الوصية * وقيل المضاف الى الله الفقراء فانهم مصب
الحقوق * ولو أوصى لا قارب زيد دخل فيه الواو والمحرّم وغير المحرم (ح)

الصدقة المنذورة وفي الكفارات ثلاثة أوجه (أحدها) أنها ديون كالزكوات
(والثاني) أنها كالتطوعات لأنه متبرع بالتزامها * فإن أوصى احتسب من
الثالث (والثالث) أن التزامها كالوصية فيؤدي من الثلث وإن لم يوص * ثم
الكفارة معها أخرجها الوارث من مال نفسه ولم يكن له تركه وقعت عنه تشيهاً
بقضاء الدين * ويستوي فيه العتق والاطعام * وأما الأجنبي إذا تبرع به ففي
نفوذه عنه وجهان * ولا يجوز التبرع بالعتق الذي ليس بلازم على الميت
للوارث ولغيره * ولو أوصى بالعتق في كفارة مخيرة والثالث لا يفي به فهو
كالتبرع * وإن كان أحدي خصال الواجب * أما الدعاء للميت ينفعه بدليل
الخبر * وكذا الصدقة * وأما الصلاة عنه قضاء لما فاتته لا تنفعه (و) * والصوم
أيضاً لا يقع عنه على القول الجديد (الثالثة) إذا ملك قريبه في مرض الموت
بالأرث عتق (و) من رأس المال * وإن ملك بالشراء عتق من الثلث * فما
زاد لم يعتق * وإن ملك بقبول وصية أو هبة ففيه وجهان * وقدر المحاباة من
المبيع كالموهوب * ثم إذا عتق من الثلث لم يرث (ح و م) إذ ينقلب العتق
تبرعاً على وارث فيمتنع * وإن عتق من رأس المال ورث (و) لأنه وقع
مستحقاً شرعاً * ولو قال أعنقوا عبدي بعد موتي لم يفقر إلى قبول العبد لأن الله
حقاً في العتق * ولو قال أوصيت له برقبته ففي اشتراط القبول وجهان * ولو
أعتق ثلث العبد بعد موته وليس في المال ما تسع لم يسر لأنه معسر والمال
لغيره بعد موته * وإن أعنق الجارية دون الحمل ففي السراية إلى الحمل بعد الموت
وجهان * من حيث أنه من الأصل كمضومعين لا ينف العتق عليه * وكذلك
إذا استثنى الجنين صريحاً عن الحرة ففي صحة الاستثناء وجهان * ولو أوصى
بثلث عبده فاستحق ثلثاه نزلت الوصية على ثلثه الذي بقي * وقبل لا يبقى

(ح) اجارته * ولا يضمن اذا تلف العبد في يده * ويملك جميع اكتساب العبد من الاصطياد والاحتطاب * ولا يملك ولد الجارية ولا عقرها * ولا ما يملكه العبد بالانتهاب على اظهر الوجهين * وهل يملك المسافرة بها دون رضا المالك فيه وجهان * والوارث يملك اعتاقه * ثم يبقى (و) مستحق المنافع بعد العتق * ويلزمه (ح) الانفاق قبل العتق * فان اراد الخلاص فليعتق * وقيل الانفاق على الموصى له * كما أنها على الزوج * وقيل انها في كسبه * ولا يملك الوارث بيمينه ان اوصى بمنفعته مؤبدا * وان كان مؤقتا فهو كبيع المستأجر * وهل يملك كتابته ولا كسب له الا الصدقات فيه وجهان * والماشية الموصى بنتاجها للغير يجوز بيعها لبقاء بعض المنافع * واذا قتل العبد فلو ارث استيفاء القصاص * ويحبط حق الموصى له * فان رجع الى القبية فقد قيل ان الوارث يختص بها * وقيل يشترى بها عبد فيقوم مقامه * وقيل يوزع على الرقبة مساوية المنفعة وعلى المنفعة * ويقسم بينهما بهذا الاعتبار * وان جنى هو تاق الارش برقبته * فاذا بيع بطل حق الموصى له * وان فداه السيد استدر حقه * والصحيح ان طريق احتسابه من الثلث ان يعتبر ما نقص من قيمته بسبب الوصية بمنفعته * الثانية * اذا اوصى بالحج عنه فظهر ان كان تلوفاً صححت ان جوزنا الاستنابة بتطوع الحج * ثم هو محسوب من الثلث * ولكن ينزل مطلقه على حجه من الميقات * او من ديرة أهله فيه وجهان * وان كان حجة الاسلام فلا حاجة الى الوصية فانه دين يخرج من رأس المال وان لم يوص به كالكوات وسائر الديون * ولكن ان قال حجوا من ثلثي كان فادته زحمة الوصايا بالمضاربة * ولا يقدم الحج على الوصايا في الثلث على الصحيح (و) * ثم ان لم يتم الحج بما حصل من المضاربة كل من رأس المال * أما الحجة المندورة ففيها وفي

ثلث فالمسئلة من ستة عند الاجازة للموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالثلث سهمان * والمجموع خمسة والنسبة بينهما بالانحاس فنطلب مالا لثلاثة خمس يضرب ثلثه في خمسة وهو خمسة عشر ويصرف ثلاثة من الخمسة الى الموصى له بالنصف وسهمان الى الموصى له بالثلث فهذا طريقه وهذا الوجيز لا يحتمل اكثر من هذا البيان في الحساب

باب الثالث في الرجوع عن الوصية

ويصح الرجوع عنها قبل الموت لانه جائز لم يتصل به القبض * وللرجوع أسباب : أولها : صريح الرجوع كقوله نقضت ورجعت وفسخت وهذا لو ارثي * فلو قال هو تركي فالظاهر أنه ليس برجوع الثاني : ما يتضمن الرجوع كالبيع والعتق والكتابة والاستيلاد والوصية بها فان ذلك ضد الوصية * أما اذا أوصى بعبد لزيد * ثم أوصى به لعمرو فهو تشريك بينهما كما لو قال أوصيت لهما * ولو قال الذي أوصيت به لزيد فقد أوصيت به لعمرو فهو رجوع * ولو أوصى بثلاث ماله وباع جميع ماله لم يكن رجوعاً لان الثالث المرسل لا ينحصر في العين الحاضرة الثالث : مقدمات هذه الامور كالعرض على البيع * ومجرد الايجاب في الرهن والهبة رجوع في أظهر الوجهين لدلالته على قصد الرجوع * وتزويج العبد والامة واجارتها وخنائها * وتعليمها ليس برجوع * والوطء مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع فانه تسر * ولو أوصى بمنفعة سنة ثم أجر سنة ومات فقد قيل انه ان بقي من مدة الوصية شيء عند انقضاء الاجارة سلم الى الموصى له بقية السنة والا فلا شيء له * وقيل انه يسأنف له سنة كاملة بعد مضي مدة الاجارة الرابع : ما يبطل به اسم الموصى به * كما لو أوصى بخطاة

وصية الاثالث الثلث بحكم الشيوخ ﴿ فرع ﴾ اذا منعنا نقل الصدقات في نل ما أوصى به في بلده للمساكين وجهان ﴿ القسم الثالث ﴾ في المسائل الحسابية اذا قال أوصيت له بمثل نصيب اخي أو بنصيب (ح و) اخي وله ابن واحد هو وصية بالنصف (و) * ولو كان له ابنان وأوصى بنصيب واحد فهو وصية الثلث (م) * وان كانوا ثلاثة فبالربع (م) * وبالجملة يسوى بينه وبين لبنين في القسمة * وكذا اذا أوصى بنصيب ابن ثالث لو كان ولم يكن في الحال فهو كما لو كان وأوصى بمثل نصيبه * ولو أوصى بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل سهم أقلهم نصيباً (م) * ولو أوصى بضعف نصيب ولده أعطى مثل ما أعطى ولده مرتين * ولو أوصى بضعفين أعطى مثله ثلاث مرات (ح م) * وان أوصى بثلاثة أضغافه أعطى مثله أربع مرات * وان أوصى بمحظ أو نصيب أو سهم أعطى أقل ما يتموّل (ح م و) * ولو أوصى بالثلث الاشياء نزل على أقل ما يتموّل * واذا أوصى بجزء من ماله وله ورثة فطريق تصحيح الوصية أن ينسب جزء الوصية الى ما يبق من المال الذي هو مخرج الوصية ويزاد مثل نسبته على مسألة الورثة فما بلغ منه تصح المسئلتان * فبانه أوصى بثلاث ماله وخلف ابنين وبنيتين فمسئلة الوصية من ثلاثة ومسئلة الورثة من ستة ونسبة جزء الوصية وهو واحد الى ما بق من مخرجها وهو الثلاثة مثل النصف اذ الباقي بعد اخراج الواحد اثناث والواحد مثل نصف الاثنين فيزاد على مسألة الورثة وهي من ستة مثل نصفها ليصير تسعة ويعطى الموصى له الثلث ثلاثة يبقى ستة تصح على الورثة * أما اذا أوصى بما يزيد على الثلث وردّ ما زاد على الثلث فطريقه أن يعرف نسبة التفاوت بين أرباب الوصايا حالة الاجازة ويقسم الثلث بينهم على تلك النسبة * فلو أوصى لواحد بنصف ولا آخر

استقلال أحدهما عند موت الثاني. صح شرطه * ولا يجوز نصب الوصى على
الاولاد البالغين * نعم ينصب وصياً في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا * ولا
يجوز نصب الوصى في حياة الجد فانه ولي شرعاً * الثالث الموصى فيه * وهو
التصرفات المالية المباحة * ولا يجوز الايضاء في تزويج الاولاد اذ لا غبطة فيه
* ولا في بناء البيعة * وكتبة التوراة فانها معصية * الرابع الصيغة * وهي أن
يقول أوصيت اليك لتتصرف في مال الاطفال * فان لم يذكر التصرف لم
ينزل مطلق الايضاء الا على مجرد الحفظ في أحد الوجهين * ومهما اعتقل
لسانه فقري عليه كتاب الوصية فأشار برأسه كفى (ح) * وله أوصى اليه في
بعض التصرفات لم يمتد (ح) مارسه لانه متصرف بالاذن * ولو أوصى
الى رجلين فمطلقة منزل على التعاون حتي لا يستقل أحدهما بشيء الا اذا
صرح باثبات الاستقلال * فان لم يثبت الاستقلال فبات أحدهما لم ينفرد
الثاني حتي ينصب القاضي بدلاً عن الميت فانه ماضى برأى واحد * ولو
أوصى الى زيد ثم أوصى الى عمرو فان قبل جميعاً كانا شريكين * ولم ينفرد
أحدهما بالتصرف * وان قبل أحدهما دون الآخر انفرد بالتصرف * ولو
أوصى الى زيد ثم قال ضمت اليك عمراً فقبل عمرو دون زيد لم يكن
لعمرو الانفرد حتي يضم القاضي اليه أميناً آخر لان لفظ الضم لا شركة *
ومهما اختلف الوصيان في تعيين من بصرف اليه الوصية من الثمراء أو في
حفظ المال تولى القاضي الامر المتنازع فيه * وقد قيل انه يقسم المال
بينهما اذا قبل القسمة * مهما تنازعا في الحفظ . أما أحكام الوصاية : فانها عقد
جائز * وللوصى أن يعزل نفسه (ح) * وانما رآه أن يفضي ديون الصبي
* وأن ينفق عليه بالمعروف * وليس له أن يزوجه الاطفال * وله تزويج امهاتهم

فطحها * أو دقيق فعجنه * أو غزل فنسجه * انفسخت الوصية * ولو أوصى
بخبز فجعله فتيلاً * أو بلحم فقدده * أو برطب فجففه * أو بقطن فحشا به القراش
* أو بدار فأنهدمت حتى يطل اسم الدار * أو بعصرة فبنى فيها أو غرس * أو بشوب
فقطعه قيصاً * أو بنحش فأتخذه باباً * أو بشيء ونقله من موضع الموصى له الي
مكان بعيد في الكل وجهان * فأما اذا أوصى بصاع حنطة فخلطها بغيرها كان
رجوعاً * وان أوصى بصاع من صبرة فصب عليها صبرة مثلاً لم يكن رجوعاً
لانها زيادة لم تدخل في الوصية * وان كان أردأ فوجهان

— الباب الرابع في الوصاية —

والنظر في أركانها وأحكامها (أما الأركان) فاربعة (الأول الوصي) وشرائطه خمسة
التكليف (م ح) * وكمال الحرية * والاسلام (ح) * والعدالة (ح) وكفاية التصرف
* وفي جواز التفويض الي الاعمى وجهان * ويجوز التفويض الي النساء * والام
أولي من ينصب قياً * فان لم تنصب فلا ولاية لها * ولو أوصى الي مستولده
أو مدبره ففيه تردد * منشؤه أن المرعي حالة الموت أو حالة العقد * ولو أوصى
الكافر الي كافر في أولاده الكفار جاز * ولو كان الوصي أميناً فطراً الفسق
انزل * فان عاد أميناً لم بعد وصياً * وكذلك القاضي ينزل ثم لا يعود بالتوبة
* والاب يعود ولياً بالتوبة * ولا تعود ولاية القاضي والوصي بالافاقة بعد الجنون
على أظهر الوجهين * والامام لا ينزل بالفسق لاجل المصلحة السكية * ولكن لو
أمكن الاستبدال به من غير فتنة فعل (الثاني الموصى) وهو كل من له ولاية
على الاطفال شرعاً كالاب والجد * أما الوصي فليس له الايصاء الا اذا أذن له
الولي في الايصاء فله ذلك على أصح القولين * كما اذا اشترط أن يكون ولده
وصياً بعد البلوغ اذ يتحول الوصاية اليه * ولو أوصى الي رجلين وشرط

مع القدرة ضمن * فان عجز عن الكل فسافر به تعرض لخطر الضمان على اظهر
الوجهين * ومهما تبرم بالوديعة فسلمها الى القاضي عند العجز عن المالك ففي
لزوم قبوله وجهان * جاريان في الناصب اذا حمل المنصوب الى القاضي * وفيمن
عليه الدين اذا حمل الدين اليه * ومن حضرته الوفاة فلم يوص بالوديعة
ضمن الا أن يموت فجأة * ولو أوصى الى فاسق ضمن * ولو أوصى فأجمل
ولم يميز الوديعة ضمن * كما اذا قال عندي ثوب ولم يصفه وله أثواب * ولو
قال عندي ثوب فلم يصادف في تركته فلا ضمان تنزيلا على التلف قبل الموت
* ولو وجد في تركته كيس مخنوم مكتوب عليه انه وديعة فلان لم يسلم اليه فلعله
كتبه تلبيسا (الثاني) نقل الوديعة من قرية الى قرية ان كان بينهما مسافة
ضمن بالسفر * وان لم يكن فان نقل من قرية أهله ضمن لان قرية أهله
أحرز في حقه * ولو كان بالعكس لم يضمن الا اذا ظهر نقصان الحرز في القرية الآهلة
بـ (الثالث) التقصير في دفع المهلكات * فان ترك علف الدابة أو سقيها ضمن
الا اذا نهاه المالك فانه يعصى ولا يضمن * وكذلك اذا لم يعرض الثوب الذي
يفسده الدود للريح ضمن * فان لم يندفع الا باللبس لزم اللبس * الا اذا نهاه المالك
* ومهما أمر صاحبه بعلف الدابة أو سقيها لم يضمن على الاظهر لان ذلك
معناد * وكذا لو أخرجه للسني والطريق آمن * وقيل انه يضمن لانه اخراج
من الحرز بعسير عذر (الرابع) الانتفاع فاذا لبس الثوب أو ركب الدابة
ضمن الا أن يركب لدفع الجروح عند السقي * أو يلبس لدفع الدود عند الحر
* وكذا ان أخذ الدراهم لبصر فيها الي حاجته (ح) ضمن * وان نوى الاخذ
ولم يأخذ لم يضمن * بخلاف المنة فانه يضمن بمجرد النية اذ سبب أمانته
بمجرد نيته * وقيل ان المودع أيضا يضمن * ثم مهما ترك الحيانة لم بعد (ح)

وعبيد ثم على الاظهر * وليس له أن يتولى طرفي العقد * وأن يبيع من نفسه بخلاف الاب * وليس له أن يشهد للاطفال بحال اذ يستفيد بها ولاية التصرف فيه * فان لم يكن وصياً الا في الثلث اسفاد اتساع التصرف بالثلاث * ومهما نازعه الصبي في قدر النفقة ونسبه الي الزيادة فيها أو نسبه الي الحيانة في بيع فالقول قول الوصي فانه أمين والاصل عدم الحيانة * وان نازعه في تاريخ موت الاب او تكثير النفقة أو في دفع اموال اليه بعد البلوغ فالقول قول الصبي * اذ الاصل عدم الرد والموت واقامة البينة عليها ممكن

- كتاب الودعة -

وحقيقتها استأبته في حفظ المال * واركانها اركان الوكالة * وصيغتها كصيغتها * والتكليف شرط في المافدين * فلو أخذ الودعة من صبي ضمن الا اذا أخذ تخايصاً على وجه الحسبة فانه لا يضمن على أحد الوجهين * ولو أودع عند صبي فألقه الصبي لم يضمن على أحد القولين لانه مسلط عليه * كما لو أقرضه أو باعه * وكذا الخلاف في تعليق الضمان برقبة العبد اذا أودع فألف * أما حكم الودعة * فهو عقد جائز من الجانبين ينفسخ بالجنون * والانغماء * والموت * وبمزله نفسه * واذا انفسخ بقي أمانه شرعية في يده كالثوب تطيره الريح الى داره * وللودعة عاقبتان * ضمان عند التلف * ورد عند البقاء * أما الضمان * فلا يجب الا عند التقصير * وللتقصير سبعة أسباب * الاول * أن يودع عند غيره سواء أودع زوجته أو عبده أو أجنبياً * الا أن يودع عند القاضي فانه لا يضمن * ولو مضره سفر فساقر به ضمن لان حرز السفر دون حرز الحضر * الا أن يودع في حالة السفر فطريقه عند السفر أن يرد الى المالك * فان عجز فالى القاضي * فان عجز فعند أمين * فان ترك هذا الترتيب

على الظالم * وفي توجه المطالبة عليه وجهان * ومهما طالبه الظالم فعليه أن يخفي
 * ولا بأس أن يحلف كاذباً للمصلحة * فإن خير بين الحلف بالطلاق أو التسليم
 فإن سلم ضمن * وإن حلف طلقت زوجته لأن الخيار في التعيين اليه * السابع *
 الجحود وهو مع غير المالك غير مضمن * ومع المالك بعد مطالبته مضمن
 * وبعد سؤاله دون المطالبة وجهان * ومهما جحد فالقول قوله * فإن أقيم
 عليه البينة فادعى الرد من قبل فإن كان صيغة جحوده انكاراً لأصل الودعية
 لم يقبل قوله بغير بينة * وفي قبوله مع البينة وجهان لتناقض كلاميه * وإن كان
 صيغة جحوده أنه لا يلزمني تسليم شيء اليك قبل قوله في الرد والتلف إذ
 لتناقض بين كلاميه * العاقبة الثانية * رد العين عند بقائه وهو واجب مهما
 طلب المالك * فإن أخر بغير عذر ضمن * وإن أخر لاستئمان غرض نفسه بأن
 كان في حمام أو على طعام جاز بشرط سلامة العاقبة * وإن قال رد على وكيل
 فطلب الوكيل ولم يرد ضمن * وإن لم يطلب ولكن تمكن من الرد ولم يرد
 ففي الضمان وجهان جاريان في كل أمانة شرعية * كالثوب إذا طيره الريح إلى داره
 * ومهما رد على الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل لم يضمن بهذا التصدير على
 أظهر الوجهين * بخلاف الوكيل بقضاء الدين فإنه يضمن بترك الأشهاد لأن
 حق الودعية الإخفاء * فرعان * أحدهما * لو طالبه بالرد فادعى التلف فالقول
 قوله مع يمينه * إلا أن يدعى تحريقاً أو غارة فإنه لا يصدق إلا ببينة أو استناضة
 * ولو ادعى الرد فالقول قوله * إلا أن يدعى الرد على غير من أئتمنه كدعوى الرد
 على وارث المالك * أو دعوى وارث المودع على المالك * أو دعوى من طير الريح
 الثوب في داره * أو الملقط * أو دعوى المودع الرد على وكيل المالك فإنه يحتاج
 إلى البينة في كل ذلك إذ لا يجب تصديقه إلا على من اعترف بأمانته * الثاني *

أمينا * فلو ردّ عين ذلك الدرهم الى الكيس واختلط بالباقي لم يتعد الضمان الى الباقي على أقيس الوجهين * بخلاف ما اذا ردّ بدله اليه فان ذلك خلط ملكه بملك الغير * ومهما أنلف بعض الوديعة لم يضمن الباقي الا اذا كان متصلا به * كما اذا قطع طرف المبدأ أو الثوب فانه يضمن الكل لحياثته * فان كان مخيطاً لم يضمن الا المفقوت على أسد الوجهين * الخامس * المخالفة في كيفية الحفظ فاذا سلم اليه صندوقاً فقال لا تترقد عليه فرقد عليه فقد زاد خيراً فلا يضمن الا اذا أخذ اللصوص من جنب الصندوق في الصحراء فانه يضمن لان مثل هذه المخالفة جائزة بشرط سلامته العاقبة * ولو سلم اليه دراهم وقال اربطها في كمك فأخذها في يده فأخذها غاصب لم يضمن لان اليد ههنا أحرز * فان استرخى بنوم أو نسيان ضمن * وان ربط في كمه امثالاً له وجعل الحيط الرابط خارج الكم فأخذته الطرار ضمن لان ذلك اغراء للطرار * فان ضاع بالاسترسال لم يضمن وان جعل الحيط داخل الكم فالكم بالمكس من هذا * وان قال احفظ في هذا البيت ولم ينه عن النقل فنقل الى ما هو دونه في الحرز ضمن * وان نقل الى ما هو مثله أو فوقه لم يضمن * الا اذا هلك بسبب النقل كأنه ساء البيت المنقول اليه * وكذلك * ككثري الدابة اذا ربطها في الاصطبل فمات لم يضمن * وان انهدم عليها ضمن * وان نهأ عن النقل فنقل ضمن لصريح المخالفة * وان كان المنقول اليه أحرز الا اذا كان النقل لضرورة غارة أو حريق * وان نقل من صندوق الى صندوق والصناديق للمالك لم يضمن * وان كان له ودع فهو كالبيت * السادس * التضييع وذلك أن يلقيه في مضية * أو يدل عليه سارقاً * أو يسعى به الي من يصادر المالك فيضمن * ولو ضيع بالنسيان في ضمانه وجهان * وان سلم مكرها فقرار الضمان

الخامس * لا بناء السبيل * وبينهما في تفريق الصدقات * والمستحقون بالحاجة تتفاوت حقوقهم بتفاوت الحاجة * أما الاخماس الاربعة * فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته * وبعده ثلاثة أقوال (أحدها) أنه للمصالح الخمس الخمس (والثاني) أنه يقسم كما يقسم الخمس فيكون جملة التي مقسوماً بخمسة أقسام كما دل ظاهر الكتاب عليه (والثالث) وهو الاظهر أنه للمرتزقة المقاتلين كأربعة أخماس الغنيمة * فعلى هذا ينبغي للامام أن يضع ديواناً يخصص فيه المرتزقة بأسمائهم * وينصب على كل عشرة عريفاً يجمعهم * ويسوى (و) بينهم في الاعطاء فيعطى كل واحد على قدر حاجته * ويعطى (و) لولده وعبده وفرسه وزوجته وان كن أربعة * ولا يزيد على عبد واحد اذ لا حصر فيه * ويعطى الصغير والكبير * وكلما زادت حاجته بالكبر زاد في حصته * ويقدم في الاعطاء قريباً * ومن جملتهم بنو هاشم وبنو المطلب * ثم من بعدهم على ترتيب القرب * ثم يعطى المعجم بعد العرب * ثم يقدم بالسن أو بالسبق في الاسلام * ولا يثبت في الديوان اسم صبي ولا مجنون ولا عبد ولا ضعيف * بل اسم المستعدين للغزو * فان طرأ الضعف والجنون فان كان يرجى زواله فلا يسقط الاسم * والا فيسقط * واذا مات فلا ظهر (و) أنه يعطى لزوجته وأولاده ما كان يعطى في حياته * أما الروجة فالى الزوج * وأما الاولاد فالى الاستقلال بالكسب أو الجهاد * ويفرق أرزاقهم في أول كل سنة * فلو مات واحد بعد جمع المال وانقضاء السنة فخقه لورثته * وان كان قبل الجمع والحول فلا حق له (و) * وان كان بعد الجمع وقبل الحول فتقولان * وان كان في جملة التي أرض نخمسها لاهل الخمس * والباقي يكون وفقاً هكذا نص الشافعي رضي الله عنه * فقيل أراد به وفقاً شرعياً لانه المصاحح * وقيل

ادعى رجلان وديعة عليه فقال هو لا حدها وقد نسيت عنه * فان صدقاه في
النسيان فصلت الخصومة بينهما بطريقها وجعل المال في أيديهما * وان ادعى
العلم على المودع فيحلف لهما يمينا واحدة على نفي العلم * فان نكل وحلفا على علمه
ضمن القيمة وجعلت القيمة والعين في أيديهما * وان سلم العين بحجة لا حدها
رد نصف القيمة الى المودع * ولم يجب على الثاني الرد لانه استحقها بيمينه ولم
يعد عليه المبدل.

﴿ كتاب قسم النفي والغنائم ﴾ وفيه بابان ﴿ ﴾

﴿ الباب الاول في النفي ﴾ وهو كل مال فاء الى المسلمين من الكفار بغير
ايحاف خيل وركاب كما اذا انجلوا عنه خوفا * أو بذلوه لنكف عن قتالهم فهو خمس
* وكذا ما أخذ بغير تخويف كالجزية والخراج والعشر ومال المرتد ومال من مات
ولا وارث له * خمس هذا المال مقسوم بخمسة (ح) أسهم بحكم نص
الكتاب ﴿ السهم الاول ﴾ المضاف الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
مصرف الى مصالح المسلمين (و) اذ كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في
حياته والانبياء لا يورثون * ومصالح المسلمين سد الثغور وعمارة القنابر
وأرزاق القضاة وأمثاله ﴿ السهم الثاني ﴾ لذوي القربى وهم أقارب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبنى هاشم وبنى المطلب * دون غيرهم من بنى عبد شمس
وبنى نوفل * ويترك في استحقاقه الغنى والفقر والصغير والكبير والرجل
والمرأة والنائب والحاضر بعد أن يكون الانتساب لجهة الآباء * ولا يفضل
أحد على أحد الا بالذكورة فانه يضعف به الحق كما في الميراث ﴿ السهم
الثالث ﴾ اليتامى وهو كل طفل لا كافل له * ويشترط كونه فقيرا على أظهر
الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴿ السهم الرابع ﴾ للمساكين ﴿ السهم

قولان * والذي لا يستحق (و) السلب * وفي مستحق الرضخ اذا قتل
خلاف * والحاتم والسوار والمنطقة من السلب على الاظهر (و) * والحقيصة
المشدودة على فرسه * وكذا الجنيبة ليس من السلب على الاشهر * وفيما معه
من الدنانير قولان * والاشبه بالحديث أنه لا يخرج الخمس من السلب * أما
قسمة الغنيمة * ففيها مسائل * الأولى * اذا ميز الامام الخمس والسلب
والرضخ والنفل قسم الباقي على الغنائمين بالسوية عقاراً كان أو منقولاً
* ولا يؤخر القسمة (ح) الى دار الاسلام * والغنائم من شهد الوقعة لنصرة
المسلمين * فلو شهد آخر الوقعة استحق * ولو حضر بعد انقضاء القتال فلا
(ح) * وان حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنيمة فقولان * واذا غاب
في آخر القتال ان كان بانهمزام سقط حقه الا اذا قصد التحيز الي فئة أخرى *
واذا اتهم فالقول قوله مع يمينه * وان مات لم يستحق السهم * وان مات فرسه
استحق سهمه لان المتبوع قائم هذا هو النص * وقيل فيه قولان بالنقل
والتخريج * والمرض الذي لا يرجى زواله كالموت * وقيل طرانه لا يسقط
السهم لحاجته الي نفقة العلاج والايباب * أما المخذل للجيش فيخرج من
الصف * فان بقي فلا يعطى شيئاً أصلاً * الثانية * اذا وجه الامام سرية فغنمت
شيئاً يشارك في استحقاقها جيش الامام اذا كانوا بالقرب من مصدين للنصرة
* الثالثة * من حضر لا يقصد الجهاد كالأجير لسياسة الدواب ان لم يقاتل لم
يستحق (و) * وان قاتل فثلاثة أقوال * في الثالث يخبر بين اسقاط الاجرة
من ابتداء القتال وبين اسقاط الغنيمة * وفي التاجر هذان القولان ولا يجري
الثالث * وأما الاجير للجهاد فان كان كافراً استأجره الامام استحق الاجرة *
وان كان مسلماً فلا * ولا يستحق الغنيمة أيضاً على أحد الوجهين ، لانه

أراد به التوقف عن قسمة الرقبة * وقيل فرّع (و) على أنه للمصالح * والآن
فعلی القول الثاني يجب قسمته * وإذا فضل شيء من الاخماس الاربعة عن
قدر حاجتهم وزع عليهم

— الباب الثاني في قسمة الغنائم —

والغنيمة كل مال أخذه الفئحة المجاهدة على سبيل الغلبة * فحسبها
مقسوم خمس إلى * وأربعة أخماسها للفائزين * ويتطرق إليه النفل والرضخ
والسلب * ثم القسمة بعده (أما النفل) فهو زيادة مال يشترطه أمير الجيوش
لمن يتعاطى فعلاً مخطراً كتقدمه على طليعة أو تهجمه على قلعة * ومحلّه مال
المصالح أو خمس الخمس مما سيؤخذ من الكفار * وقدره ما يقتضيه الرأي
بحسب خطر الفعل أما ثلث خمس الخمس أو ربعه أو ثلث ما يأخذه أو ربعه
كما يراه الامام (و) أما الرضخ (و) فهو مال تقديره إلى رأي الامام بشرط أن
لا يزيد على سهم واحد من الفائزين بل ينقص * ويصرف إلى العبيد والصبيان
والنساء * ونقصانه عن السهم لنقصان حالهم * وكذا الكافر (و) ان حضر
بإذن الامام (و) يرضخ له * وفي محله ثلاثة أقوال (أحدها) أنه من أصل
الغنيمة كأجرة النقل والحمل (والثاني) أنه من خمس الخمس كالنفل (والثالث)
أنه من الاخماس الاربعة لأنه سهم من الغنيمة إلا أنه دونه (أما السلب) فهو
ما يوجد مع القليل من ثيابه وسلاحه وزينته يستحقه قاتله بشرط أن
يكون القليل مقبلاً والقاتل راكباً للغزو * فلورمى من حصن * أو من وراء الصف
وقتل * أو كان القليل منهزماً أو غافلاً فقتل لم يستحق * ويستحق بالاثخان * فان
قتله غيره فالسلب للمثخن * فان اشتركا في الاثخان فالسلب لهما * وإذا أسر
كافراً استحق سلبه (و) * وفي استحقاق رقبته اذا رقب * أو بدله اذا فادى نفسه

عام * وأجرة الكيال على المالك في أحد الوجهين * (الرابع المؤلفة قلوبهم) * ولا يجوز أن يعطي هذا السهم لكافر نالفاً على الاسلام اذ لاصدقة لكافر * أما المسلم اذا كان ضعيف النية في الاسلام فهل يتألف تقريراً له عليه باعطاء مال فيه قولان * وكذا من له ذنبا في الكفر ينتظر في اعطائه اسلامهم أحد القولين أنهم لا يعطون لاستغناء الاسلام عن التألف * والثاني نعم تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم * وعلي هذا قولان (أحدهما) أنه يعطي من المصالح (والثاني) من الزكاة اذ هو المراد بالمؤلفة * وأما من يتألف علي الجهاد مع الكفار أو مع مانعي الزكاة ان كان تألفهم بمال أهون علي الامام من بعث جيش لقرتهم من المقصودين بالقتال فهو لاء يعطون قطعاً * وفي محله أربعة أوجه * وقيل قولان (أحدهما) أنه من المصالح (والثاني) من سهم المؤلفة (والثالث) من سهم سبيل الله فانه تألف علي الجهاد (والرابع) (و) ان رأي الامام أن يجمع بين سهم المؤلفة وسهم سبيل الله فعل * الخامس الرقاب * فيصرف ثمن الصدقات الى المكاتبين (م) العاجزين عن النجوم * وطريقه الصرف الى السيد باذن المكاتب * والصرف الى المكاتب بغير اذن السيد جائز أيضاً * ويجوز اعطاؤه قبل حلول النجم علي أظهر الوجهين * فان أعطيناه فاستغنى عنه بتبرع السيد باعتاقه أو بتبرع غيره استرد علي الصحيح (و) * الا اذا تلف قبل العتق فلا يغرم (و) * وان صرف الي سيده فرده الى الرق لعجزه ببقية النجوم بسترده (و) * السادس الغارم * والديون ثلاثة: دين لزمه بسبب نفسه فيقتضي من الصدقات بشرط أن يكون معسراً (و) وسبب الاستقراض مباحاً * فان كان معصية وهو مصر لا يعطى * وان كان نالفاً أعطي علي أحد الوجهين (الثاني) ما لزم بسبب جملة تبرع بها تطفئته لئلا تفتنه فيقتضي دينه وان كان

أعرض عنها * وأما الأسير ان كان من هذا الجيش وعاد استحقَّ قاتل أو لم يقاتل
 * وان كان من جيش آخر ولم يقاتل فقولان * وان كان كافراً فأسلم والتحق بجند
 الاسلام استحق وان لم يقاتل على الاظهر (و) ^{في} الرابعة يسوي (ح م) بين الجميع
 في القسمة الا لأصحاب الرضخ فانهم يتقصون * والا القارس فانه يعطى (ح)
 ثلاثة أسهم والراجل سهم * ولا يعطى الا لراكب الخيل ثم لا فرق في الذرس
 (و) بين العربي والجمي والتركي * ولا يعطى الضعيف والاعرج على أقيس
 القولين * ولو أحضر ذنبين لم يعط (و) الا لأحدهما * ويعطى للذرس المستعار
 والمستأجر * وكذا المذوب * (و) ولكنه للناصب * أو للمالك فقولان

— كتاب قسم الصدقات * وفيه بيان —

— الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية —

— الصنف الاول الفقير وهو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ولا يقدر (ح) على
 كسب يليق بمروءته * أو كان يقدر على كسب ولكن يمنعه الاشتغال به عن
 التفقه وهو متفقه * وان كان يمنعه عن استغراق الوقت بالعبادات فلا يعطى
 سهم الفقراء * ولا يشترط الزمانة * ولا التعفف عن السؤال في استحقاق هذا
 السهم على الجديد (و) * والمكفي بنفقة أبيه هل يعطى فيه وجهان * ولا يجوز
 للاب اعطاؤه قطعاً لانه يدفع النفقة عن نفسه * والمكفية بنفقة زوجها لا
 تعطى على أظهر الوجهين * لان نفقتها كالعوض عن الثاني المسكين * وهو كل
 من لا يملك قدر كفايته وان ملك شيئاً وقدر على الكسب * والفقير أشد
 حالاً منه (ح م و) * الثالث العامل على الزكاة كالساعي والكتّاب والقسام
 والحاشر والغريف * أما الامام والقاضي فزرعهم من خمس الخمس لأن عملهم

كان لا يحسن الا التجارة على ألف درهم أعطي ليشغل بالكسب * والمسافر
يعطى قدر ما يبلغه الى المقصد أو الى موضع ماله * والغازي يعطى القرس
والسلاح عارية أو تملكاً أو وقفاً مما وقفه الامام بعد أن اشتراه بهذا السهم
* ويعطى من النفقة ما زاد بسبب السفر * وهل يعطى أصل النفقة وجهان
* والمؤلف قلبه يعطى ما يراه الامام * والعامل يعطى أجر مثله * وان كان
ثمن الصدقة زائداً على أجر المثل رد الفضل على الاصناف * وان كان ناقصاً
كمل من بقية الزكاة (و) * الا اذا كان في بيت المال سعة ورأي الامام
التكميل منه فله أن يكمل منه * فرع * من اجتمع فيه صفتان هل يستحق
سهمين فبه قولان * ينظر في أحدهما الى اتحاد الشخص * وفي الآخر الى
تعدد الصفة * وقيل ان تجانس السبيان كالقمر والنرم لنرض نفسه فلا يجمع
* وان اختلف كالنزو والفقر فيجمع * الثالثة * يجب (حم و) استيعاب
الاصناف الثمانية عند القدرة فان فقد صنف رد نصيبه الى الباقين * ولا
يجب استيعاب آحاد الاصناف * بل يجوز الاقتصار على الثلاثة فانه أقل الجمع
* فان اقتصر على اثنين غرم للثالث أقل ما يتمل لان النسوبة بين آحاد
الصنف غير واجبة فانه لا حصر لهم * بخلاف النسوبة بين الاصناف الثمانية
* وقيل انه يغرم للثالث * وان عدم في بلد جميع الاصناف فلا بد من نقل
الصدقة * وان فقد البعض فبرد على الباقي * أو ينقل فعلي وجهين * أظهرهما الرد
على الباقي لعمس النقل * الرابعة * في نقل الصدقات ثلاثة أقوال (أحدها)
الجواز (م) لعموم الآية (والثاني) المنع لمذهب معاذ (والثالث) لا يجوز
النقل ولكن يبرأ ذمته اذا نقل * وقيل يطرد هذا الخلاف في الكفارات
والنذور والوصايا * والاظهر فيها جواز النقل * وصدقة التطوع كسائر

موسراً (ح) الا اذا كان غنياً بالنقد ففيه وجهان { الثالث } دين الضامن
فان كانا معسرين أعني الاصيل والكفيل قضى * وان كانا موسرين أو كان
المضنون عنه موسراً فلا يقضى لان فائدته ترجع الي الاصيل * وان كان
الاصيل معسراً والكفيل موسراً فوجهان (أحدهما) نعم كالحالة (والثاني)
لا اذ صرفه الي الاصيل ممكن وبه يحصل براءة الضامن ﴿ السابع ﴾ سهم
سبيل الله ﴿ والمراد به المتطوعة من الغزاة الذين لا يأخذون من النية ﴾ فاما
من يأخذ من النية واسمه في الديوان فلا يصرف اليه الصدقة * والغزاة
يعطى وان كان غنياً ﴿ الثامن ﴾ ابن السبيل ﴿ وهو الذي شخص (ح م) من
بلد ليسافر أو اجتاز به يصرف اليه سهم ان كان معسراً بشرط أن لا يكون
السفر معصية * فهو لاء هم المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بصفة من
هذه الصفات كافراً * ولا من المرتزقة ثابت الاسم في الديوان * ولا هاشمياً
فالصدقة محرمة علي هؤلاء * وفي مولى الهاشمي وجهان

﴿ الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم ﴾ وفيه مسائل ﴿

﴿ الاول ﴾ فيما يعرف به هذه الصفات ﴿ أما الحفي كالفقر والمسكنة فيصدق فيه
مدعيه * ويحلف اذا اتهم استجباً * أو ايجاباً فيه خلاف * وأما الجلي كالغزاة
وابن السبيل فيعطيان بقولهما * فان لم يحققا الموعد استرد منها * وأما
المكاتب والغارم فيطالبان بالبينة لامكانها * والاقرار مع حضور المستحق
كالبينة على أظهر الوجهين * والاستفاضة كالبينة * والمؤلف قلبه ان قال نيتي
في الاسلام ضعيفة صدق (و) * وان ادعى كونه شريكاً مطاعاً طوبى بالبينة
لامكانها ﴿ الثانية ﴾ في قدر المعطى ﴿ والغارم والمكاتب يعطيان قدر دينهما
* والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدنى النية وهو (و) كفاية سنة * فان

۳۲ ۳۲	واحد منبر
الف ۲۱	فن منبر
۶۹۲	نصاب منبر

الزكوات في منع النقل ووجوب استيعاب الاصناف * ثم النظر الى المال وقت حلول الحول فيفرق الصدقة عنده * وفي صدقة الفطر ينظر الى موضع المالك على أظهر الوجهين * وأهل الحيام ان كانوا مجتازين فمستحق صدقتهم من هو معهم * فان لم يجدوا مستحقا فينقلون الى أقرب بلد اليهم عند تمام الحول * وان كانوا نازلين في الحيام فيجوز النقل الى مادون مسافة القصر * الا اذا كانت الحلة منقطعة عن الحلة فقد قيل كل حلة ككسرية فلا يجوز النقل * وقيل الضبط بمسافة القصر * الخامسة * يجوز للمالك تولى الصرف (ح م) بنفسه * ولا يجب التسليم الى الامام * وفي المال الظاهر قول قديم انه يجب * وأما الافضل فقيه قولان * الا اذا كان الامام جارا فالاولى التولى بنفسه * ثم الامام اذا نصب ساعيا فليكن جامعا شرائط الولاية * ومن شرائطه أن يكون فقيها بأبواب الزكاة وليعلم الساعي في السنة شرا يأخذ فيه صدقة الاموال * وليسم الصدقات ويكتب عليها لله * وعلي نعم التي صارا ليشير أحد المالكين عن الآخر * السادسة * صدقة التطوع غير محرمة على الهاشمي * وصرفها سرا الى الاقارب والجيران أفضل * والاستحباب في شهر رمضان أكده * ومن احتاج اليه لنفقة عياله فلا يستحب له التصديق * فان فضل عن حاجته ووجد من نفسه منه ^(٢) الصبر على الاضاقه استحب له التصديق بالجميع * والا فلا يستحب له أن يتصدق بجميع ماله لأحد ووردت في الباب استقصيناها في البسيط والوسيط والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) المنة بالضم القوة اهـ

تم ربح المعاملات ولبه ربح المناكحات والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين



694

۲۲/۲۲

6945
S/A

6945
(6955)

۲۲/۲۲

۹۲

6945
S/A

۳۵۳۳	دانشنامه
۳۱	فقهیه
۴۱۲	تاریخ

﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب الوجيز ﴾

(في فقه الامام الشافعي للامام العراقي)

صحيحة

٣ خطبة الكتاب

﴿ قسم المقدمات ﴾

٤ ﴿ كتاب الطهارة ﴾

٤ الباب الاول في المياه الطاهرة

٤ القسم الاول الماء المطلق

٥ القسم الثاني الماء المتغير يسيرا

٥ القسم الثالث الماء المتغير كثرا

٦ الباب الثاني في المياه النجسة

٦ الفصل الاول في النجاسات

٧ الفصل الثاني في الماء الراكد

٨ الفصل الثالث في الماء الحار

٨ الفصل الرابع في ازالة النجاسة

٩ فروع سبعة

٩ الباب الثالث في الاجتهاد

١٠ الباب الرابع في الأواني

١٠ القسم الاول المتخذ من الخلود

١١ القسم الثاني المتخذ من المظام

١١ القسم الثالث المتخذ من الذهب والفضة

﴿ قسم المقاصد ﴾

7777

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1 / 1

1

1

كتاب الصلاة

- ٣٢ الباب الاول في المواقيت
٣٧ الفصل الاول في وقت الرفاعية
٣٤ الفصل الثاني في وقت المعذورين
٣٥ الفصل الثالث في الاوقات المكروهة
٣٥ الباب الثاني في الاذان
٣٥ الفصل الاول في محله
٣٦ الفصل الثاني في صفه الاذان
٣٦ الفصل الثالث في صفه المؤذن
٣٧ الباب الثالث في الاستقبال
٣٩ الباب الرابع في كيفية الصلاة
٤٦ الباب الخامس في شرائط الصلاة
٥٠ الباب السادس في السجدة
٥٢ الباب السابع في صلاة التطوع
٥٣ الفصل الاول في الرواب
٥٤ الفصل الثاني في عذر الرواب
٥٥ (كتاب الصلاة بآلها)
٥٥ الفصل الاول في نياتها
٥٥ الفصل الثاني في صفات الائمة
٥٦ الفصل الثالث في شرائط المأموم

كتاب صلاة المسافرين

٥٨ الباب الاول في القصر

٦٠ الباب الثاني في الجمع

- ١١ الباب الاول في صفة الوضوء
 ١٢ الفول في سنن الوضوء
 ١٤ الباب الثاني في الاستنجاء
 ١٤ الفصل الاول في آداب قضاء الحاجة
 ١٤ الفصل الثاني فيما يستنجى عنه
 ١٥ الفصل الثالث فيما يستنجى به
 ١٥ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء
 ١٥ الباب الثالث في الاحداث
 ١٥ الفصل الاول في اسبابها
 ١٧ الفصل الثاني في حكم الحدث
 ١٧ الباب الرابع في الغسل
 ١٨ كتاب التيمم
 ١٨ الباب الاول فيما يبيع التيمم
 ٢١ الباب الثاني في كيفية التيمم
 ٢٢ الباب الثالث في احكام التيمم
 ٢٣ باب المسح على الخفين
 ٢٥ كتاب الحيض
 ٢٥ الباب الاول في حكم الحيض والاستحاضة
 ٢٦ الباب الثاني في المستحاضات
 ٢٧ الباب الثالث في التي نسيت عادتها
 ٢٩ الباب الرابع في التلقيح بين ايام الطهر والحيض
 ٣١ الباب الخامس في النفاس

٩٧	فصل ثان في الركاز
١٠٠	(كتاب الصوم)
١٠٥	(كتاب الاعتكاف)
١٠٦	الفصل الاول في أركانه
١٠٧	الفصل الثاني في حكم النذر
١٠٨	الفصل الثالث في قواطع التتابع
١٠٨	(كتاب الحج)
١١٤	القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب
١١٤	الباب الاول في وجوه اداء التسكين
١١٦	الباب الثاني في أعمال الحج
١١٦	الفصل الاول في الاحرام
١١٨	الفصل الثاني في سنن الاحرام
١١٨	الفصل الثالث في سنن دخول مكة
١١٨	الفصل الرابع في الطواف
١١٩	الفصل الخامس في السعى
١٢٠	الفصل السادس في الوقوف بعرفة
١٢٠	الفصل السابع في أسباب التحلل
١٢١	الفصل الثامن في المبيت
١٢٢	الفصل التاسع في الرمي
١٢٣	الفصل العاشر في طواف الوداع
١٢٣	الفصل الحادي عشر في حكم الصبي
١٢٤	الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة
١٣٠	القسم الثالث من كتاب الحج

﴿ كتاب الجمعة ﴾

- ٦١ الباب الاول في شرائطها
 ٦٤ الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة
 ٦٥ الباب الثالث في كيفية الجمعة
 ٦٦ (كتاب صلاة الخوف وقت الحرب)
 ٦٩ (كتاب صلاة العيدين)
 ٧١ (كتاب صلاة الحسوف)
 ٧٢ (كتاب صلاة الاستسقاء)
 ٧٢ (كتاب صلاة الجنازة)
 ٧٤ القول في النكفين
 ٧٥ القول في الصلاة
 ٧٧ القول في الدفن
 ٧٩ القول في التعزية والبكاء على الميت
 ٧٩ باب تارك الصلاة
 ٧٩ (كتاب الزكاة)
 ٨٢ باب صدقة الخلطاء
 ٨٢ الفصل الاول في حكم الخلطة وشرطها
 ٨٣ الفصل الثاني في الراجح
 ٨٣ الفصل الثالث في اجتماع الخلطة
 ٨٣ الفصل الرابع في اجتماع المخنط والمنفرد في ملك واحد
 ٨٤ الفصل الخامس في تعدد الخلط
 ٩٦ فصل اذا قلنا العامل لا يملك الرج بالظهور وجب زكاة الجميع

(كتاب النصارى)	١٧٠
(كتاب الخبز)	١٧٦
(كتاب الصابغ)	١٧٧
الفصل الاول في أركانه	١٧٧
الفصل الثانى في الراحم على الحقون	١٧٨
الفصل الثالث في المازع	١٨٠
(كتاب الحواله)	١٨١
(كتاب الضمان)	١٨٣
الباب الاول في أركانه	١٨٣
الباب الثانى في حكم الضمان الصحيح	١٨٥
(كتاب السرکه)	١٨٦
(كتاب الوكاله)	١٨٨
الباب الاول في أركانها	١٨٨
الباب الثانى في حكم الوكاله	١٩٠
الباب الثالث في الزراع	١٩٣
(كتاب الافرار)	١٩٤
الباب الاول في أركانه	١٩٤
الباب الثانى في الافرار المجهله	١٩٧
الباب الثالث في تعيب الافرار بماسرفه	٢٠٥
الباب الرابع في الافرار بالنسب	٢٠١

- ١٣٠ الباب الاول في موانع الحج
 ١٣١ الباب الثاني في الاماء
 ١٣٢ الاول الاول في الاماء
 ١٣٣ الثاني الثاني في مكان اراها ورماها
 : كتاب البيع :
 ١٣٤ الباب الاول في اركانه
 ١٣٥ الباب الثاني في النسياء بوجهه الربا
 ١٣٦ الباب الثالث في النسياء من جهة النسي
 ١٤٠ الباب الرابع في النسياء من جهة نفي الصفقة
 : النذر الخامس :
 ١٥١ الباب الاول في ماله العبيد
 ١٥٢ الباب الثاني في المحالف
 : كتاب السلم والفرض :
 ٢٥٤ الباب الاول في شرائط السلم
 ١٥٧ الباب الثاني في اداء المسلم فيه والفرض
 : كتاب الرهن :
 ١٥٩ الباب الاول في اركانه
 ١٦٢ الباب الثاني في القبض والطوارئ قبله
 ١٦٣ الباب الثالث في حكم المرهون بعد القبض
 ١٦٨ الباب الرابع في النزاع بين المذمومين

صحيفة

الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة	٢٣٤
الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة	٢٣٤
الفصل الثاني في الصمان	٢٣٤
الباب الثالث في الطوارئ الموجبة للفسخ	٢٣٤
(كتاب الجمالة)	٢٤٠
(كتاب احياء الموات)	٢٤١
(كتاب الوقف)	٢٤٤
الباب الاول في أركانه ومصححاته	٢٤٤
الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح	٢٤٧
الفصل الاول في أمور لفظية	٢٤٧
الفصل الثاني في الاحكام المنعوية	٢٤٧
(كتاب الهبة)	٢٤٩
الفصل الاول في أركانها	٢٤٩
الفصل الثاني في حكمها	٢٤٩
(كتاب اللقطة)	٢٥٠
الباب الاول في أركانها	٢٥٠
الباب الثاني في أحكام اللقطة	٢٥٢
(كتاب اللقيط)	٢٥٤
الباب الاول في الالتقاط وحكمه	٢٥٤
الباب الثاني في أحكام اللقيط	٢٥٤
(كتاب الفرائض)	٢٦٠

صحيحة	
١٠٣	(كتاب العارية)
٢٠٥	(كتاب الفصب)
٢٠٥	الباب الاول في الضمان
٢٠٩	الباب الثاني في الطوارئ
٢٠٩	الصل الاول في النقصان
٢١١	الفصل الثاني في الزيادة
٢١٣	الفصل الثالث في تصرفات الغاصب
٢١٤	(كتاب الشفعة)
٢١٤	الباب الاول في أركان الاستحقاق
٢١٦	الباب الثاني في كيفية الأخذ
٢٢٠	الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة
٢٢١	(كتاب القراض)
٢٢١	الباب الاول في أركان صحته
٢٢٣	الباب الثاني في حكم القراض الصحيح
٢٢٥	الباب الثالث في النفاسخ والتنازع
٢٢٦	(كتاب المساقاة)
٢٢٦	الباب الاول في أركانها
٢٢٨	الباب الثاني في أحكامها
٢٢٩	(كتاب الاجارة)
٢٢٩	الباب الاول في أركان صحتها

الوجه البعيد

في حياة الإمام الشافعي

وقد تضمن أيضاً بيان مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة والمزني
والأقوال والأوجه البعيدة لاختصاص الإمام الشافعي بالرمز إلى كل منها
باصطلاح مخصوص

تأليف

(حجة الاسلام الامام محمد بن محمد)

إلى حامد النفس

الجزء الأول

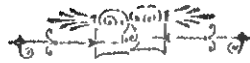
(طبع في مطبعة الآداب والمؤبد بمصر سنة ١٣١٧)

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر

صحيحة

- ٢٦٢ الفصل الاول في بيان الورثة
 ٢٦٣ الفصل الثاني في التقديم والحجب
 ٢٦٨ الفصل الثالث في أصول الحساب
 ٢٦٩ (كتاب الوصايا)
 ٢٦٩ الباب الاول في أركانها
 ٢٧٤ الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة
 ٢٨١ الباب الثالث في الرجوع عن الوصية
 ٢٨٢ الباب الرابع في الوصاية
 ٢٨٤ (كتاب الودعة)
 ٢٨٨ (كتاب قسم النية والغنائم)
 ٢٨٨ الباب الاول في النية
 ٢٩٠ الباب الثاني في قسم الغنائم
 ٢٩٢ (كتاب قسم الصدقات)
 ٢٩٢ الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية
 ٢٩٤ الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم

(تم)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على نعمه السابغة * ومننه السائغة * وأنوكل عليه بمعرفة
يستحق في ضيائها نور الشمس البازغة * وبصيرة تتخس دونها وسوس
الشياطين النازغة * وهداية ينحق في روائها أباطيل الخبالات الزائغة * وطمأنينة
تضجحل في أرجائها تخايل المقالات القارغة * وأصلي على المصطفى محمد المبعوث
بالآيات الدامغة * المؤيد بالحجج البالغة * وعلى آله الطيبين * وأصحابه الطاهرين
إرغاماً لأنوف المبتدعة النابغة

﴿ أما بعد ﴾ فاني محفك أيها السائل المنلطف * والحريص المتشوق
بهذا الوجيز الذي اشندت اليه ضرورتك وافقارك * وطال في نبله انظارك
* بعد أن مخضت لك فيه جملة القمه فاستخرجت زبدته * ولصنفت تفاهيل
السرع فانتقيت صفونه وعمدته * وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل
* وخففت عن حفظك ذلك العبء الثقيل * وأدجج جميع هــ الله بأصولها
وفروعها بألفاظ شمررة لطيفة * في أوراق معدوده خفيفة * وعبيد فيها
القروع الشوارد * تحت معاهد القواعد * ونهت فيها بالرموز * على الكنوز
* واكنفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب
الامام الشافعي المظلي رحمه الله * ثم عرفتك مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني
والوجوه البعيدة الاصحاب بالعلامات * والرموز الروم بالجرمة (١) فوق

(١) تيسره قد استعملنا هذه العلامات الحمراء رسم كل من الميم والحاء والواو بين
قوسين بعد الكلمة لا فوقها فليذكر المبالغة في ذلك



﴿ قرر مجلس ادارة (شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة) ﴾
 ﴿ يوم الخميس (١٨ ذي القعدة سنة ١٣١٦) طبع كتاب (الوجيز) ﴾
 ﴿ في فقه الامام الشافعي تأليف حجة الاسلام الامام أبي حامد الغزالي ﴾
 ﴿ رضى الله تعالى عنها لانه مع اجماع الفقهاء على جلالته قدر هذا ﴾
 ﴿ الكتاب لم يسبق طبعه . رغبة في تميم نفعه بين الخاصة والعامة لاسيما ﴾
 ﴿ الذين يتعبدون على مذهب الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه واكثر ﴾
 ﴿ أهل مصر منهم . جعل الله قارته موفقاً والنفع به بين الجميع محققاً آمين ﴾



١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠

ماء البحر وماء البئر وكل ماء ينبع من الارض أو نزل من السماء * ولا يستثنى عنه الا الماء المستعمل في الحدث فانه طاهر (ح) غير طهور (م) على القول الجديد لتأدي العبادة به وانتقال المنع اليه * فالمستعمل في الكرة الرابعة طهور لعدم المعنيين * وأما المستعمل في الثانية والثالثة أو في تجديد الوضوء أو في غسل الذميمة اذا انسلت من الحيض ليحل للزوج غسليها فقيه وجهان لوجود أحدهما المعنيين دون الثاني .. فروع ثلاثة * الاول * الماء المستعمل في الحدث لا يستعمل في الحدث على احسن الوجهين * الثاني * اذا جمع الماء المستعمل حتى يبلغ قاتنين عاد طهوراً على أقيس الوجهين كالماء الذي جس * الثالث * اذا انجس الجانب في ماء قليل ناويا وخرج ارتفعت (و) بنابذه وصار الماء مستعملاً بعد الخروج والانفصال

في القسم الثاني * ما تغير عن وصف خاقته تنيراً يسيراً لا يزال اسم الماء المطلق فهو طهور كالمتغير (و) يسير الزعفران * وكذا المتغير بما يجاوره (و) كالعود والكافور الصلب * وكذا المتغير بما لا يمكن صون الماء عنه كالمتغير بالطين والطحلب وكالمتغير بطول المكس والتراب والزرنيخ والدورة فان كل ذلك لا يسلب اسم الماء المعاني وكذا المسخن والمشمس وفي المسخن كراهية من جهة الطيب اذا شرب في البلاد المشحولة بالحرارة في الاواني الطيبة

في القسم الثالث * ما اذا حذر تغييره بمخالطة ما يستعني الماء عنه حتى زايله اسم الماء المطلق فليس بطهور (ح) وان لم يستجد اسماً آخر كالمتغير بالصابون والزعفران الكثير (ح) وأجناهما

فروع ثلاثة *

الاول * المتغير بالتراب المطروح فيه قصداً فيه وجبان أظهرهما أنه طهور

الكلمات * فاليمين علامة مالك * والحاء علامة أبي حنيفة * والزاي علامة المزني
فاستدل بأثبات هذه العلامات فوق الكلمات على مخالفتهم في تلك المسائل
* وبالواو بالحمزة فوق الكلمة على وجه أو قول بعيد مخرج للاصحاب * والنقط بين
الكلمتين * على الفصل بين المستثنين * كل ذلك حذرا من الاطئاب * وتنحية
للقشر عن الباب * فتحرر الكتاب مع صغر حجمه * وجزالة نظمه * وبديع
ترتيبه * وحسن ترصيعه وتهذيبه * حاويا لقواعد المذهب مع فروع غريبة *
خلا عن معظمها المجموعات البسيطة * فان أنت تشعرت لمطالعها * وأدمنت
مراجعتها * وتقطنت لرموزها ودقائقها * المرعية في ترتيب مسائلها * اجتزأت
بها من مجلدات ثيلاء * فهي على التحقيق اذا تأملتها قصيرة عن طوييلة * فكم من
كلم كثيرة فضلتها كلم قليلة * تغير الكلام ما قل ودل وما أمل * فنسأل الله
عز وجل * أن يدفع عنا كيد الشيطان اذا استهوي واستزل * وأن لا يجعلنا ممن
زاغ عن الحق وضل * وأن ينفو عما طغى به القلم أو زل * فهو أحق من
أسدى الى عبادته سؤلهم وأزل (١)

كتاب الطهارة

وفيه ثمانية أبواب

الباب الاول في المياه الطاهرة

والطهر للحدث والخبث (ح) هو الماء من بين سائر المائعات ثم المياه
الطاهرة على ثلاثة أقسام

القسم الاول الماء المطلق الباقي على أوصاف خلقته فهو طهور ومنه

(١) قوله وازل أى أسدى كافى المختار فهو عطف مرادف إله

الباطن فأصله على النجاسة كالدم والبول والعذرة الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيه وجهان * وكذا في خرق الجراد والسمك وماليس له نفس سائلة وجهان لشبهها بالنبات * والألبان طاهرة من الآدميين (ح) ومن كل حيوان مأكول * والأنفحة مع استنجالها في الباطن فيل بطهارتها الحاجة الجين إليها * وأما المتى فطاهر من الآدمي (م) * وفي سائر الحيوانات الطاهرة ثلاثة أوجه يخصص الطهارة في الثالث بالمأكول اللحم منها لأنه يشبه بيض الطير * وفي بذر القز وبيض ما لا يؤكل لحمه وجهان * أما دود القز فطاهر * والمسك طاهر * وفأرته كذلك على الاظهر

﴿ الفصل الثاني في الماء الراكد ﴾، والقليل منه ينجس بملافة النجاسة وان لم يتغير * والكثير لا ينجس الا اذا تغير ولو تغيرا يسيرا فان زال التغير بطول المكث عاد طهورا * وان زال بطرح المسك والزعفران فلا * وان زال بطرح الزراب فقولان للنرد في أنه مزيل أو سار * والكثير فلتان (ح) لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا * والأشبه أنه ثلاثمائة من تقريبا لا تحديدا فروع خمسة * الاول : ما لا بدركه الطرف من النجاسة اضطرب فيه نص الشافعي رضي الله عنه * والا قرب أن ما انتهت فانه الى حد لا بدركه الطرف مع مخالفته لونه للون ما يتصل به فلا يدخل تحت التكليف التحفظ عنه * وما يدرك عند اختلاف اللون ينبغي أن لا يعنى عنه لافي الثوب ولا في الماء * الثاني : فلتان نجستان غرم مبرين اذا جمعنا ولا نغير عاديا طاهرين فاذا فرقنا بقيتا على الطهارة ولم يضر التفرق الا اذا كانت النجاسة جامدة فبقيت في احدي القلتين * الثالث : نجاسة جامدة وقعت في ماء راكد كثير يجوز الاغتراف من جوانبها على القول القديم وهو الاقيس * ويجب التبعاد عنها

ويقرب منه الملح اذا طرح (و) في الماء لانه أجزاء سبخة من الارض بها
يصير ماء البحر مالحا فيضاهي التراب ﴿الثاني﴾ اذا تفتت الاوراق في المياه
وخالطتها ففيها ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين الحريفي والريمي لتعذر
الاحتراز عن الحريفي ﴿الثالث﴾ اذا صب مائع على ماء قليل ولم يغيره فان كان
بحيث لو خالفه في اللون لتفاحش تغيره زالت الطهورية به * وان كان أقل منه
فهو طهور * ويجوز استعمال الكل على الاظهر * وقيل اذا بقي قدر ذلك المائع لم
يجز استعماله

﴿الباب الثاني﴾ -٥-

﴿في المياه النجسة﴾ وفيه فصول أربعة ﴿

﴿الفصل الاول في النجاسات﴾ والجمادات كلها على الطهارة الا الخمر
وكل نبيذ (ح) مسكر * والحيوانات كلها على الطهارة الا السكاب والخنزير
وفروعهما * والميتات كلها على النجاسة الا السمك والجراد * وكذا الآدمي على
الصحيح * وكذا دود الطعام فهو طاهر على الاصح * ولا يحرم أكله مع
الطعام على الصحيح * وما ليس له نفس سائلة لا ينجس الماء اذا مات فيه على
الجلديد * وقيل انها نجست (ح م) بالموت * وهذا عفو لتعذر الاحتراز عنه
* وقيل انها لا تنجس بالموت اذ ليس فيها دم معفن فأشبهت النبات
* أما الأجزاء المنفصلة عن ظاهر الحيوان فكل مأين من حي فهو ميت الا
الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس فانها طاهرة بحد الجز للحاجة * وأما
الاجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترشح ليس له مقر يستحيل فيه
كالدمع واللعاب والعرق فهو طاهر من كل حيوان طاهر * وما استحال في

ثانية وثالثة وفي وجوب العصر وجهان فان وجب العصر ففي الاستبراء
بالجفاف وجهان

في فروع سبعة -

الاول : اذا اورد الثوب النجس على ماء قبل نجس الماء ولم يظهر الثوب
على الاظهر : الثاني : اذا اصاب الارض ببول فافيض عليه الماء حتى صار غلوريا
ونضب الماء طهر (ح) . وكذا اذا لم ينضب اذا حكنا بطهارة الغسالة وان
العصر لا يجب : الثالث : اللبن الممجون يساء نجس يظهر اذا صب عليه الماء
الطهور فان طبخ طهر ظاهره بافاضة الماء دون بطلته : الرابع : بول النجس قبل
أن يطعم يكفي فيه رش الماء (ح م) ولا يجب الغسل بخلاف الصبيته التي
: الخامس : ولوغ الكلب يغسل سببا احدا من بالتراب وعرضه وسائر اجزائه
كالاعاب وفي الحاق (م) الخنزير به قولان والاظهار انه لا يقوم العباد به الا ان
(ز) مقام التراب ولا الغسلة الثانية ولو كان التراب نجسا او منى بالانزاع فان
ولودر التراب على المحل لم يكف بل لابد من ماء يضر به وجوده اليه كالدس
سؤر الهرة طاهر فان اكلت فارة شملت في ماء قليل فتيه ثلاثة او جيسر في
في الثالث بين أن تلغ في الحال او بعد غيبة تحت الماء ارض في الماء الدس
والأحسن تعميم العفو للحاجة : السابع : غسله النجاسة ان تبرزت فتيه
وان لم تتغير فحكمها حكم المحل بعد الغسل ان طهر فتطهر (ح) وفي الثاني
هي طاهرة بكل حال ما لم تتغير وقيل حكمه حدثكم المحل قبل الغسل وان
فأثنته في رشاش الغسلة الثانية من ولوغ الكلب

في الباب الثالث في الاجتهاد -

مهما اشتبه اناء يقن نجاسته بمشاهدة أو سماع عن عدل باناء طاهر

بقدر القلتين في القول الجديد في الرابع: كوزفيه ماء نجس غير متغير طريق
تطهيره أن يغمس في ماء كثير فإذا استوي عليه الماء صار طهورا للاتصال به
الحامس: فأرة وقعت في بئر فتمشط شعرها فالعاريق أن يستقي الماء الموجود
في البئر فما يحصل بعد ذلك أن رؤي فيه شعر فنجس والا فطهور إذا حصل
طهارته ووقوع الشعر فيه مشكوك فيه وإخراج جميعه هو الغالب
باستقاء الماء

الفصل الثالث في الماء الجاري

فإن وقعت فيه نجاسة مائعة لم تغيره فطاهر إذا أولون لم يحتزوا من
الأنهار الصغيرة «وإن كانت جامدة تجري بجري الماء فأفوق النجاسة وما تحتها
ظاهر لتفصل جريات الماء» وما على جانبيها فيه طريقان: قيل بطهارته «وقبل
بقرينه على قول التباع» وإن كانت النجاسة واقعة فالحكم ماسبق إلا أن
ما يجري من الماء على النجاسة ويفصل عنها فهو نجس فيما دون القلتين «فإن
زاد على القلتين أعنى ما بين المفترق والنجاسة فوجهان أظهرهما المنع إلا أن
يجمع في حوض مترادًا فإن الجاري لا تراد له فهي متفصلة الأجزاء هذا
في الأنهار المعتدلة «فأما النهر العظيم الذي يمكن التباعد فيه عن جوانب النجاسة
بقدر القلتين فلا يمتنع فيه إلا حريم» (و) النجاسة وهو الذي تغير شكله
بسبب النجاسة «وهذا الحريم محتجب أيضا في الماء الراكد

الفصل الرابع في إزالة النجاسة

فإن كانت حكمة فيكنى إجراء الماء على موردها «وإن كانت عينية فلا بد
من إزالة عيناها» فإن بقي طعم لم يطهر لأن إزالته سهل «وإن بقي لون بعد الحنط
والقرض فممنوع عنه» والرائحة كاللون على الأصح «ثم يستحب الاستظهار بفسلة

التنزيب (ح) والتشميس (ح) ولا يجب استعمال الماء في أثناء الدباغ على
أقنيس الوجهين * ويجب افاضة الماء المطلق على الجلد المدبوغ على أظهر
الوجهين * ثم الجلد المدبوغ طاهر ظاهره وباطنه (وم) يجوز بعه (وم)
ويحل أكله على أقنيس القولين * القسم الثاني : المتخذ من العظام والعظام
ينجس (ح) بالموت على ظاهر المذهب وقيل قولان كما في الشعر * ولا
ينجس (و) شعر الآدمي بالموت والابانة ولا شعر الحيوان المأكول
بالجز قولاً واحداً فإن حكمه بأن شعراً ما لا ينجس بالموت فلا يصح أن ينسج
الكلب والخنزير نجس لنجاسة المنبت * القسم الثالث : المتخذ من
الذهب والفضة وهو محرم الاستعمال على الرجال والنساء * ولا يجوز تزيين
الحوائيت بها على الأصح ولا يجوز اتخاذه (و) ولا قيمة على كاسره (و)
ولا يتعدي التحريم إلى التمييز والياقوت على الأصح لأن نفاستها لا
يدركها إلا الحواص * والمموه لا يحرم على أظهر المذهبين * والمغضب في
محل يلقي فم الشارب محظور على الأظهر وإن لم يلق فإن كان سنبلاً لا يوضح
من البعد أو على قدر حاجة الكسر فجائز (و) فإن أنفي المنبان شرام (ح)
وإن وجد أحدهما فوجهان * وفي المكحلة الصغيرة تردد * هذا قسم المقدمات ،
أما المقاصد ففيها أربعة أبواب

باب الأول في صفة الوضوء

وفرائضه ستة الأول : النية فهي شرط في كل طهارة عن حدث (ح) ولا يجب
(و) في إزالة النجاسة ولا يصح (ح) وضوء الكافر وغسله إذ لا عبرة بدينه
إلا الذميمة تحت المسلم تغتسل عن الحيض حتى الزوج فلا يلزمها إعادة بعد
الإسلام على أحد الوجهين * والردة بعد الوضوء لا تبطله (و) وبها التيمم بطله

لم يجز {و} أخذ أحد الاناءين الا باجتهاد (ز) وطلب علامة تغلب ظن الطهارة * فان غلب على ظنه نجاسة أحد الاناءين بكونه من مياه مدمني الحجر والكفار المتدينين باستعمال النجاسة فهو كاستيقان النجاسة على أحد القولين وعليه تمتنع الصلاة في المقابر المنبوشة ومع طين الشوارع وكل ما الغالب نجاسته * ثم للاجتهاد شرائط {الاول} أن يكون للعلامات مجال في المجتهد فيه فيجوز (ز) الاجتهاد في الثياب والاواني ولا يجوز في تمييز المحرم والميتة عن المذكاة والاجنبية {الثاني} أن يتأيد الاجتهاد باستصحاب الحال فلا يجوز الاجتهاد عند اشتباه البول أو ماء الورد (ح) بالماء على اظهر الوجهين {الثالث} أن يعجز عن الوصول الى اليقين * فان كان على شط نهر امتنع الاجتهاد في الاواني والثياب على أحد الوجهين {الرابع} أن تلوح علامة النجاسة كحركة الماء أو نقصانه أو انصبابه أو ابتلال طرف الاناء اذا كانت النجاسة بولوج الكلب ويشترك في دركه الاعمى {و} والبصير فان لم تلح علامة صب الماء وتيمم فان تيمم قبل الصب وجب القضاء لان معه ماء طاهراً ييقن * {فرع} لو أدى اجتهاده الى اناء وصلى به الصبح ثم أدى عند الظهر اجتهاده الى الثاني نجس ولا يستعمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد * وخرج ابن سريج انه يستعمل ونورده على جميع موارد الاول لان هذه قضية أخرى . وعلى النص هل يقضى الصلاة الثانية لان معه ماء طاهراً بحكم الاجتهاد فيه وجهان

٥٠ الباب الرابع في الاواني * وهي ثلاثة أقسام

{القسم الاول} المتخذ من الجلود * واستعماله جائز بشرط أن يكون الجلود طاهراً وطهارته بالذكاة فيما يؤكل (ح) لحمه أو بالدباغ في الجميع الا الكلاب (ح) والخنزير * وكيفية الدباغ نزع الفضلات بالاشياء الحريفة ولا يكفي

وجوان لان كشفها قد تم نادراً : ويجب اغتسله الماء على ظاهر الياشمة
الخارجة عن حد الوجه على أحد القولين : في الفرض الثالث غسل اليدين
مع المرفقين فلو قطع يده من الساعد غسل الباقي : وان قطع من الساعد
استغنى غسل الباقي لتأويل الفرة : وان كان من الفرس يجب غسل رأس
العظم الباقي على أصح القولين لانه من المرفق : وان بقيت يد زائدة من يده
وجب غسلها : وان لم يتميز الزائد من الاصلي وجب غسلها : وان خرجت من
العند لا تغسل الا اذا عادت : في الفرض في غسل القدر المتأخر من هذا فسه
: الفرض الرابع : مسح الرأس وأقله باليسمى (ج) مسحا (هـ) وازلي شدة
واحدة (و) بشرط أن لا يخرج عمل المسح من الرأس : ولا يستحب الغسل :
ولا يكره على الاذنين وفي الابلال دون الدوجوان : الفرض الخامس :
غسل الرجلين مع الكعبين : الفرض السادس : الترتيب (ح ز) الا اذا
اغتسل سقيا الترتيب : في أجزال الرجلين : فانه يمكن لابتناء فالتأخر أولاً :
والنسيان اثنان : في نواك الترتيب (ح) على الاصلي : واذا خرج منه بلل
واحتمل الجنباء والمحدثان : الا ان يسلوا غسل الثوب : وان شال ثوباً
وضواً صرياً : وغسل الثوب :

- في القول في سنن الرواية وفي بيان ترتيبها -

أن يستاك بقتلها : انما جار : وهذا : وفي باب ذالك : في كل صلاة
وعند تغير النكحة : بولاً يكره الا بعد الزوال (ي) التمام : وأن يقول
بسم الله في الابتداء : وان يسلم يديه ثلاثاً قبل ادخال اليدين : وأن يذره
ثم يستنشق فيأخذ غرفة لفيه : وازفة لانيته على أحد القولين : وفي الثاني
يأخذ غرفة لهما : فيأخذ على احدى اليدين اذا كانت الفرة واحدة ويقدم الفرة ذنة

في أحد الوجهين لضعف التيمم * ثم وقت النية حالة غسل الوجه ولا يضر
العزوب بعده * ولو اقترنت بأول سنن الوضوء وعزبت قبل غسل الوجه
فوجهان * وكيفيتها أن ينوي رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو ما لا يباح
الابتناء أو أداء فرض الوضوء * فإن نوي رفع بعض الحدث دون البعض
فسدت نيته على أحد الوجهين * وإن نوي استباحة صلاة لا يمينها صحت نيته
على أحد الوجهين * وقيل تفسد في الكل * وقيل يباح له ما نوي * ولو نوي
ما يستحب له الوضوء كقراءة القرآن للحدث فوجهان * ولو شك في الحدث
بعد تيقن الظهارة فتوضأ احتياطاً ثم تيقن الحدث ففي وجوب إعادة وجهان
للتردد في النية * وإن نوي وضوءه رفع الحدث والتبرد لم يضر على الظاهر
وكذا إن نوي غسل الجنابة مع غسل الجمعة حملاً معاً * والمستحاضة لا يكفيها
نية رتبع الحائض بل تنوي استباحة الصلاة ورفع الحدث ولو اقتصر على نية
الاستباحة باز على الأصح * ولو أغفل الحنفية في الأولى فانفسدت في الكرة الثانية على
قصد التنفل في ارتفاع الحدث وجهان * ولو فرق النية على أعضاء الوضوء لم يجز
على أظهر الوجهين (الفرض الثاني) استيعاب غسل الوجه من مبتدأ تطهير
الجهة التي ينتهي الذقن ومن الأذن إلى الأذن واجب * ولا تدخل الزعنان ولا
موضع الصلح * التحديد * وموضع التحذيف (٣) من الوجه على الظاهر * والنعم
أن استوعب جميع الجهة وجب اتصال الماء إليه فإن لم يستوعب فوجهان
ويجب اتصال الماء إلى منابت الشعور الخفيفة غالباً كالحاجبين والاهدا
والشاربين والمدارين * فأما شعر الذقن فإن كشف بحيث لا تترأى البشرة
للتأخر لم يجب اتصال الماء إلى منابتها إلا المرأة فإن لحيتها نادرة * وفي العنفة

(٣) موضع التحذيف هو الموضع الذي ينادى النساء تنحية الشعر عنه اهـ من الأصل

ما ينتشر من العامة ولا يقتصر على الحجر في دم الحيض* وفي النجاسات النادرة قول أنه يتعين الماء وقيل المذي نادر* وإذا خرجت دودة لم تلوث ففي وجوب الاستنجاء وجهان

﴿ الفصل الثالث فيما يستنجي به ﴾ وهو كل عين طاهرة منشفة غير محترمة فلا يجوز بالروث والزجاج الأملس والمطعوم وفي سقوط القرص بالمطعوم وجهان* والعظم مطعوم* والجلد الطاهر يجوز الاستنجاء به على أصح الأقوال

﴿ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء ﴾ فيستنجي بثلاثة أحجار والعدد واجب (ح م ز) . فإن لم يحصل الاتقاء استعمل رابعاً فإن حصل أو ترنجاسة* ويمر كل حجر على جميع الموضع على أحسن الوجهين* وقيل إن واحدة للصفة اليمنى وواحدة للصفحة اليسرى وواحدة للوسط* وينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر حتى لا يلقى جزءاً من النجاسة ثم يدير ليمسح النجاسة ولا يمر فتقلها* فإن أصر ولم ينتل كفي على أصح الوجهين ويستنجي بيده اليسرى* والأفضل أن يجمع بين الماء والحجر

﴿ الباب الثالث في الأحداث ﴾ وفيه فصلان ﴿

﴿ الفصل الأول في أسبابها ﴾ ولا تنتقض الطهارة بالقصد (ح) والحجامة (ح) والقهقهة (ح) في الصلاة وغيرهما واكل مامسته النار (و) وانما تنتقض بأمر أربعة (الاول) خروج الخارج من أحد السدابين ربحاً كان أو عينا نادراً كان أو معتاداً طاهراً أو نجساً* وفي معناه نقية انفتحت تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد* فإن كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع انفتاح المسلك المعتاد فقولان* فإن قلنا ينتقض فلو كان الخارج نادراً فقولان . وفي جواز الاقتصار فيه على الحجر

في الوجه الثاني وان يبالغ فيها الا أن يكون صائما فيرقق * وأن يكرر الغسل
والمسح (ح م و) في الجميع وان شك أخذ بالاقل * وأن يخلل اللحية اذا كانت
كثيفة * وأن يقدم اليمنى على اليسرى وأن يطول الغرة * وأن يستوعب الرأس
بالمسح فان عسر تنحية العمامة كل بالمسح على العمامة * وأن يمسح أذنيه بماء
جديد ظاهرهما وباطنهما * وأن يمسح الرقبة * وأن يخلل أصابع الرجلين بخصر
اليد اليسرى من أسفل أصابع الرجل اليمنى ويتدي بخصر اليمنى ويختم بخصر
اليسرى * وأن يوالي بين الافعال فهي سنة على الجديد * وأن لا يستعين في
الوضوء بغيره * وأن لا ينشف الاعضاء فهي سنة على أطوار الوجهين * وأن لا
يشفض يديه للنهي عنه : وأن يدعو بالدعوات المأثورة المشهورة عند غسل الاعضاء

بالحمد الباب الثاني في الاستنجاء

وهو واجب * وفيه فصول أربعة

الاول في آداب قضاء الحاجة * وهي أن يستر عورته ولا يحاذي بها الشمس
والقمر والقبلة استقبالا واستقبالا الا اذا كان في بناء * وأن لا يجلس في
متحدث الناس ولا على الشوارع * ولا يبول في الماء الراكد ولا في الجحرة
ولا تحت الاشجار المثمرة ولا في مناب الرياح استنزاهها من البول * ويعتمد في
الجلوس على الرجل اليسرى * ويد النبل (٣) ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء
الحاجة * ولا يستعصب شيئا عليه اسم الله تعالى ورسوله * ويقدم الرجل اليسرى
في دخوله الخلاء واليمنى في الخروج * وأن يستبرئ من البول بالتنجس والنتر
الفصل الثاني فيما يستنجي عنه * وهي كل نجاسة ما وثق خارجة عن
المخرج المعتاد نادرة كانت أو معتادة جاز الاقتصار فيها على الجبر ما لم تنتشر الا

(٣) قوله النبل هو حجارة الاستنجاء بما في النار ام

فرجل وإن بال بفرج النساء أو حاض فامرأة فإن بال بفرج الرجال وحاض بفرج النساء قيل التعويل على المبال لأنه أدوم وقيل مشكل (الثانية) نبات اللحية ونهود الثدي فيه خلاف والأظهر أنه لا عبرة بهما كما لا عبرة بتأخر النبات والنهود عن أوانهما (الثالثة) أن تراجع الشخص لحكم بميله فإذا أخبر لا يقبل رجوعه إلا أن يكذبه الحس بأن يقول أنا رجل ثم ولدت ولدا

٢٠ الفصل الثاني في حكم الحدث ٢١ وهو المنع من الصلاة ومس المصحف وحمله ويستوي (ح) في المس الجلد والحواشي ومحل الكتابة * وفي مس الخريطة والصندوق (ح) والعلاقة وتقلب الأوراق بفضيب وحمل صندوق فيه أمتعة سوي المصحف خلاف * ولا يحرم مس كتاب الفقه والتفسير والدراهم المنقوشة إلا ما كتب للدراسة كالروح الصبيان (و) والأصح أنه لا يجب على المعلم تكايف الصبي المميز الطهارة لمس اللوح والمصحف

٢٢ الباب الرابع في الغسل ٢٣

وهو جبهه الخيض والنفاس والموت والولادة وإن كانت ذات جفاف على الأظهر والجنابة * وحصولها بالنقاء الحائنين أو بإيلاج قدر الحسنة من مقطوع الحسنة في أن يخرج كان من غير الماء أو ميت (ح) أو بهيمة (ح) وبخروج الماء * وخواص صفاته ثلاثة رائحة الطالع والتدفق بدفقات والتلذذ بخروجه * فلو خرج على لون الدم لاستكنار الوقاع وجب الغسل لبهية الصفات. وكذلك لو خرج (ح م) بغير شهوة لمرض أو خرج ببقية بعد الغسل حصلت (م) الجنابة إذا بقيت رائحة الطلع * ولو أنه ولم ير إلا الشخانة والبيض فيحتمل أن يكون ودياً فلا يلزمه الغسل * والمرأة إذا تلذذت بخروج ماءها لم يلزمها الغسل . وكذا إذا اغتسلت وخرج منها منى الرجل بعده فإنه لا ينفك عن ماءها * ثم

ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين المعاد وغيره . وكذا في انتقاض الطهر بمسه
ووجوب النسل بالأبلايح منه وحالة النذر اليه تردد (الثاني) زوال العقل
باغماء أو جنون أو سكر أو نوم كل ذلك ينقض الطهر إلا النوم فأعدا (م و ز)
ممكنا مقبذ من الأرض (الثالث) اس بسره المرأة الكبيرة الأجنبية ناقض
للطهارة (م ح) فإن كانت عورة أو صغيرة أو مينة أو مس شعرها أو ظفرها أو
عضو أو مبانها ففي السخل خلاف . وفي الملموس قولان والممس سهوا أو عمدا
سواء (و م) (الرابع) مس الذكر بجمان الكف ناقض (ح ز) للوضوء وكذا مس فرج
المرأة وكذا مس حلقة الأبر (م) نبي اليد وكذا فرج البهيمة علي القديم وكذا
فرج الميت (و) والعنبر (م) وكذا مل الجلب (و) وفي الذكر المبان وجهان .
وفي المس برأس الأصابع وجهان . وبما بين الأصابع لا ينقض علي الصحيح
. وإذا مس الحنفي من نفسه أحد فرجيه لم ينقض لاحتمال أنه زائد * وإن مس
رجل ذكره أو امرأة فرجه انتقض إذا لا بخار عن مس ولمس * وإن مس
رجل فرجه أو امرأة ذكركم لم ينقض لاحتمال أن الملموس زائد * ولو أن
خنبيين مس أحدهما من صاحبه الفرج ومس الآخر الذكر نقض انتقض
طهارة أحدهما لا بينهما . ولكن يصح صلاة كل واحد وحده لأن بقاء طهارته
ممكن واليقين لا يرفع بالشك (م) لافي الطهارة ولا في الحدث ولو يقين
أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولم يدري أيهما سبق أسند الوهم الي ما قبله
فإن انتهى الي الحدث فهو الآن متطهر لأنه يقين تطهر بعده وشك في
الحدث بعد الطهر وإن انتهى الي الطهر فهو الآن محدث وقيل أنه
يستصحب ما قبل الحالتين ويتعارض الظنان : قاعدة : تنكشف حال الحنفي
بثلاث طرق (الأولى) خروج خارج من الفرجين فإن بال فرج الرجال أو أمني

في الوقت فلا يلزمه * وان كان بين الرتبتين فقد نص أنه يلزمه اذا كان علي يمين المنزل أو يساره ونص فيما اذا كان على صوب مقصده انه لا يلزمه فقل قولان وقيل بتقرير النصين لان جوانب المنزل منسوبة اليه دون صوب الطريق * ثم ان يقرن وجود الماء قبل مضي الوقت فالأولى التأخير قولاً واحداً * فان توقعه بظن غالب فقولان لتقابل نفس فضيلة أول الوقت مع ظن ادراك الوضوء * الرابعة أن يكون الماء حاضراً كما البئر يتنازع عليها الواردون وعلم أن النوبة لا تنتهي اليه الا بعد الوقت فقد نص فيه وفي مثله في النوب الواحد أنه يصبر ونص في السفينة أنه يصلي قاعدا اذا ضاق محل القيام ولا يصبر فقل سببه أن التعود أهون ولذلك جاز في النفل مع القدرة على القيام. وقيل قولان بالنفل والتخريج * فرعان * أحدهما * لو وجد ماء لا يكفيه لوضوئه يلزمه (ح) استعماله قبل التيمم على أظهر القولين * الثاني * لو صب الماء في الوقت فتميم ففي القضاء وجهان وجه وجوبه أنه عصى بصيبه بخلاف العيب قبل الوقت وبخلاف ما لو تجاوز زهراً ولم يتوضأ في الوقت (السبب الثاني) أن يخاف على نفسه أو ماله من سبع أو سارق فله التيمم ولو وهب منه الماء أو أعبره نه الدلو يلزمه القبول بخلاف ما اذا وهب (ز) ثمن الماء أو الدلو فان المنية فيه تنقل * ولو بيع بدين لم يلزمه شراؤه وبئس المثل يلزم الا اذا كان عليه دين مستغرق أو احتاج اليه لنفقة سفره * والأصح أن نعم المثل يعرف بتقدير أجره النفل (الثالث) أن يحتاج الى الماء لعطشه في الحال أو نوفه في المال أو لعطش رفيقه أو عطش حيوان محترم فله التيمم وان مات صاحب الماء ورقتاؤه عطشى يمومه وغرموا للورثة الثمن فان المثل لا يكون له فبعض غالباً * ولو أوصي بمائه لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وميت فالميت أولى لأنه آخر عهده

حكم الجنابة حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ز)
أما العبور فلا (م ح) ثم لا فرق في القراءة بين آية (م) أو بعضها (ح) إلا
أن يقول بسم الله علي قصد الذكر * ولا يحل للحائض قراءة لحاجة التعليم (م)
وخوف النسيان على الأصح * وفضل ماء الجنب والحائض طهور ولا بأس
للجنب أن يجامع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة
* ويفسل فرجه عند الجماع (أما كيفية الغسل) فأقله النية واستيعاب البدن
بالغسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق (ح) ويجب إيصال الماء إلى منابت
الشعور وأن كثفت ويجب (م) نقض الضفائر أن كان لا يصل الماء إلى باطنها
* والا كمل أن يفسل ما على بدنه من أذي أولاً ثم يتوضأ للصلاة وإن لم يكن
محدثاً ويؤخر غسل الرجلين إلى آخر الغسل في أحد القولين ثم يتمهد بماء طاف
بدنه ثم يفيض الماء على رأسه ثم يكرر ثلاثاً ثم يدلك * وإن كانت حائضاً تستعمل
فرصة من مسك أو ما يقوم مقامها * وماء الغسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد
يرفق بالقليل فيكفي ويخرق بالكثير فلا يكفي والرفق أولى وأحب

﴿ كتاب التيمم * وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الأول * فيما يبيح التيمم ﴾ وهو العجز عن استعمال الماء * ولما عجز
أسباب سبعة (الأول) فقدان الماء والمسافر أربعة أحوال * الأولى أن يتحقق عدم
الماء حواله فيتيمم من غير طلب (و) * الثانية أن يتوهم وجود الماء حواله
فليردد (ح) الرجل إلى حد يلحقه غوث الرفاق ، فلو دخل عليه وقت صلاة
أخرى ففي وجوب إعادة الطلب وجهان * الثالثة أن يتيقن وجود الماء في حد
القرب فيلزمه (ح) أن يسعى إليه * وحد القرب إلى حيث يتردد إليه المسافر
للرعي والاحتطاب وهو فوق حد النوث فإن انتهى البعد إلى حيث لا يجد الماء

— الباب الثاني في كيفية التيمم —

وله سبعة أركان (الركن الاول) نقل التراب الى الوجه واليدين فلا يكفي ضرب (ح) اليد على حجر صلد * ثم ليكن المنقول تراباً طاهراً خالصاً مطلقاً فيجوز التيمم بالأعفر والأسود والأصفر والأحمر والأبيض وهو المأكول والسبخ والبطحاء فان كل ذلك تراب . ولا يجوز الزرنيخ (ح) والخص (ح) والنورة (ح) والمعادن اذ لا يسمي تراباً ولا يجوز التراب النجس والمشوب بالزعران وان كان قليلاً ولا التراب المستعمل على أحد الوجهين * ولا يجوز سحابة الخرف وفي الطين المشوي الماء كقول تردد * ويجوز بالرمل اذا كان عليه غبار (الثاني) القصد الى الصعيد فلو ترض لمهابة الرياح لم يكف * ولو يئمه غيره باذنه وهو عاجز جاز * وان كان قادراً فوجهان (الثالث) النقل فلو كان علي وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز اذ لا تقل فان نقل من سائر اعضاءه الي وجهه جاز * وان نقل من يده الي وجهه جاز علي الاصح * ولو معك وجهه في التراب جاز علي الصحيح (الرابع) أن ينوي استباحة الصلاة فلو نوي رفع الحدث لم يجز * واكمله أن ينوي استباحة الفرض والنفل جميعاً أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه (و) فلو نوي استباحة الفرض جاز النفل أيضاً بالتبعية علي الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت تلك الفريضة أو قبل فعلها خلاف مشهور * ولو نوي النفل في جواز الفرض به قولان * فان منع في جواز النفل وجهان من حيث ان النفل كالتناع فلا يفرد * ولو نوي استباحة فرضين صح تيممه لفرض واحد علي أحد الوجهين (الخامس) أن يستوعب (ح) وجهه بالمسح ولا يلزمه اتصال التراب الي منابت الشعور وان خفت (السادس) مسح اليدين الي المرفقين (م) فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع

ومن عليه نجاسة أولي من الجنب اذا لا بد له * وفيه مع الميت وجهان
 * والجنب أولي من المحدث الا اذا كان الماء قدر الوضوء فقط * فان انهي
 هؤلاء الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولي بملك
 نفسه وان كان حدث غيره أغلظ (الرابع) العجز بسبب الجهل كما اذا نسي الماء
 في رحله فتيمم (ح) قضى الصلاة على الجديد ولو أدرج في رحله ولم يشعر به لم
 يقض على الصحيح اذا لا تقريط * ولو أضل الماء في رحله فلم يجد معه الامعان
 في الطلب ففي القضاء قولان كمن أخطأ القبلة * ولو أضل رحله في الرحال فقولان
 والاولى سقوط القضاء لان المخيم أوسع من الرحل (الخامس) المرض الذي
 يخاف من الوضوء معه فوفت الروح أو فوت عضو أو منفعة أو مرضا مخوفا
 * وكذا ان لم يخف الاشدة الضني وبطء البرء أو بقاء شين على عضو ظاهر على
 أقرين الوجهين فان كل ذلك ضرر ظاهر * وان كان يتألم في الحال ولا يخاف
 عاقبة لزمه الوضوء (السادس) القاء الجيرة بالخلع العضو فيجب غسل ما صح
 من الاعضاء والمسح على الجيرة بالماء * وفي نزوله منزلة مسح الحف في تقدير
 مدته وسقوط الاستيعاب وجهان ثم يتيمم مع الغسل والمسح على أطراف
 الوجهين * ولا يمسح الجيرة بالتراب على الأصح لان التراب ضئيف * وفي
 تقديم النسل على التيمم ثلاثة أوجه الأول هو الثالث وهو أنه لا ينتقل عن
 عضو ما لم يتم تطهير ذلك العضو * فاو كانت الجراحة على يده نيم قبل مسح
 الرأس (السابع) الجراحة ان لم يكن عليها لصوق فلا يمسح على محل الجرح وان
 كان فهي كالجيرة * وفي لزوم إلقاء اللصوق عند امكانه تردد كالتردد في لزوم
 لبس الحف على من وجد من الماء ما يكفي له لو مسح على الحف * ثم مهما تيمم
 لارض أو جراحة أعاده لكل صلاة ولم يعد الوضوء ولا المسح .

الناس في الصحراء * ووقت صلاة الميت بغسل الميت والفائنة بتذكرها والنوافل الرواتب لا يتأقت تيممها على أحد الوجهين * ولو تيمم لمائة ضحوة النهار فلم يؤد به الا ظهراً بعد الزوال فهو جائز على الاصح * وكذا لو تيمم للظهر ثم تذكر فائنة فأداها به جاز على الاصح * ولو تيمم لنافلة ضحوة وقتنا يستباح به الفريضة فأدى الظهر به فعلي هذا الخلاف (الحكم الثالث) فيما يقضى من الصلوات المختلة * والضابط فيه أن ما كان بعذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض فاعداً ومضطجعاً وصلاة المسافر بتيمم * واذا لم يكن العذر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل وجب (و) القضاء كمن لا يجد ماء ولا تراباً فصلي على حسب حاله * والمصلوب اذا صلي بالابعاء أو من علي جرحه أو ثوبه نجاسة ويسانئ عنه صلاة شدة الخوف فانها رخصة وان كان لها بدل كتيمم المقيم (و) أو التيمم لاقاء الجيرة أو نهم المسافر لسند (ح) البرد في القضاء قولان * والماجز عن السرة في كفيه مسلاته ثلاثة أوجه * في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يومى حذراً من كشف العورة * وفي وجه تيمم * وفي وجه تخير * فان قلنا لا يتم فيقضى لندور العذر وعدم البدل وان قلنا يتم فالأظهر أنه لا يقضى لان وجوب السر لبس من خصائص الصلاة

باب المسح على الخفين

(والنظر في شروطه وكيفية وحكمه) * وله شرطان (الاول) أن يلبس الخف على طهارة مائية كاملة قوية * فلو غسل احدي رجليه وأدخلها الخف لم يصح لبسه حتى يغسل الثانية ثم يتديء اللبس * وكذا لو صب الماء في الخف (ح) بعد لبسه على الحدث * والمستحاضة اذا لبست علي وضوءها لم تمسح على أحد الوجهين لضعف طهارتها * ووضوء المبروح اذا تيمم لأجل الجراحة كوضوء

خاتمه ولا يفرج أصابعه وينزغ ويفرج في الضربة الثانية ويمسح الي المرفقين ولا ينفل شيئاً (السابع) الترتيب كما في الوضوء

٥- الباب الثالث في احكام التيمم

وهي ثلاثة (الاول) انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة ولا تبطل الصلاة (ح ز) بعد الشروع فيها وتبطل بظن وجود الماء قبل الشروع ولكن المصلي اذا رأي الماء فالاولي له أن يقب فرضه نقلا على وجهه * وأن يستمر على وجهه * وأن يخرج من الصلاة على وجهه ليدرك فضيلة الوضوء * وفي وجهه يارمه المضى ولا يجوز الخروج وعلي هذا لو كان في نافلة بطلت لانها غير مائة من الخروج وهو بعيد * نعم لو أراد أن يزيد في ركعات النافلة ففي جوازه وجهان (الثاني) أن لا يجمع بين فرضين بتميم واحد ويجمع بين فرض ونوافل وبين فرض ومنذورة ان قلنا يسلك بها مسلك جائز الشرع لا مسلك واجبه * وبين فرض وركعتي الطواف الا اذا قلنا انها فريضة ويجمع بينهما وبين الطواف بتميم واحد على أحد الوجهين لانهما كالتابع له * ويجمع بين فريضة وصلاة جنازة * ولا يقعد في صلاة الجنازة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالنقل والتخريج * وقيل ان تعينت عليه فلها حكم الفرض * وقيل لها حكم النفل ولكن القعود لا يحتل مع القدرة لان القيام أظهر أركانها * ومن نسي صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات بتميم واحد * وان نسي صلاتين فان شاء صلي خمس صلوات بخمس تيممات وان شاء اقتصر على تيممين وأدي بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخمسة وبالثاني الاربعة الاخيرة من الخمسة * وكذلك لا يقيم لفريضة قبل دخول (ح) وقتها * ووقت صلاة الحسوف بالحسوف * ووقت الاستسقاء باجتماع

﴿ كتاب الحيض ﴾ وفيه خمسة أبواب ، ﴿

﴿ الاول في حكم الحيض والاستحاضة ﴾

أما الحيض فأول وقت إمكانه أول السنة التاسعة في وجهه ، وإذا مضى سنة أشهر
منها في وجهه ، وأول العاشرة في وجهه ، فإما قبل ذلك دم فساد ، وإقل مدة الحيض
يوم (ح م) وابلدة (و) وأكثرها خمسة عشر يوماً ، وأقل الطهر خمسة عشر يوماً
(ح) وأكثره لا حد له ، وأغلب الحيض ست أو سبع ، وأغلب الطهر بقية الشهر
، ومسند هذه التقديرات الوجوب المعلوم بالاستقراء ، فلو وجدنا امرأة تحبض
أقل من ذلك على الاطراد في اتباع ذلك خلاف لان بحث الاولين أو في
، وحكم الحيض تحريم أربعة أمور (الاول) ما يفتقر الى الطهارة كسجود التلاوة
والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها (الثاني) العبور في المسجد فان
أمنت التلويت فالمسكت محرم وفي العبور وجهان (الثالث) الصوم فلا يصح منها
ويجب القضاء بخلاف الصلاة (الرابع) الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة
وما تحت الركبة ، وبما تحت الازار (م) وجهان ، نعم ان جامعها والدم عييط نصدق
بدينار ، وفي أواخر الدم بنصف دينار استحباً ، أما الاستحاضة فكسلس
البول لا تمنع الصلاة ولكن تتوضأ لكل صلاة في وقتها ونأجهم وتسنفر وتبادر
الى الصلاة فان أخرت فوجهان ، ووجه المنع تكرار الحدث عليها مع الاستغناء
وفي وجوب تجديد المصابة لكل فريضة وجهان ، فان ظهر الدم على المصابة فلا بد
من التجديد ، ومهما شفيت قبل الصلاة استأنفت الوضوء ، وان كانت في الصلاة
فوجهان أحدهما أنها كالتيمم اذا رأى الماء ، والثاني أنها تتوضأ ونسأنف لان
الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يبعد من عادتها العود فلها الشروع في
الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الانقطاع فعليها القضاء ، وان بعد

المستحاضة ثم ان جوزنا فلاستفيد بطهارة المسح الا ما كان يحل لها لو بقيت طهارتها الاولى وهو فريضة واحدة ونوافل (الشرط الثاني) أن يكون الملبوس ساترا قويا حلالا فان تخرق أو كان دون الكعبين لم يكن ساترا والمشقوق القدم الذي يشد محل السق منه بشرج فيه خلاف . والقوي ما يتردد عليه في المنازل لا كالجورب والنافاف وجورب الصوفية* والمغصوب (و) لا يجوز المسح عليه علي أحد الوجهين لان المسح لحاجة الاستدامة وهو مأمور بالنزع ﴿فرع﴾ الجر موق الضعيف فوق الحف لا يمسح عليه وان كان قويا لم يجز (م ح) المسح عليه أيضا في الجديد بل عليه أن يدخل اليد بينهما فيمسح علي الاسفل ﴿النظر الثاني في كيفية المسح﴾ وأقله ما ينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض فلو اقتصر علي الاسفل فظاهر النص منه* وأما الاكمل فأن يمسح علي أعلي الحف وأسفله الا أن يكون علي أسفله نجاسة* وأما الغسل والتكرار فمكروهان* واستيعاب الجميع ليس بسنة ﴿النظر الثالث في حكمه﴾ وهو إباحة الصلاة الي انقضاء مدته أو نزع الحف* ومدته للمقيم يوم وليلة (م و) وللمسافر ثلاثة أيام من وقت الحدث فلو لبس المقيم ثم سافر قبل الحدث أتم مدة المسافرين* وكذا لو أحدث في الحضر* فان مسح في الحضر (ح ز) ثم سافر أتم مسح المقيمين (ح) تغليب الإقامة* ولو مسح في السفر ثم أقام لم يزد (ز) علي مدة المقيمين ولو شك فلم يدر أنقضت المدة أو مسح في الحضر فلا صل وجوب الغسل ولا يترك مع الشك* ومهما نزع الحفين أو أحدهما فيجب غسل القدمين* وأما الاستئناف فلا يجب ان قلنا ان المسح لا يرفع الحدث وان قلنا يرفع وجب لأنه في عوده لا يتجزأ ﴿فرع﴾ لو لبس فردخه لم يجز المسح الا أن تكون الرجل الاخرى ساقطة من الكعب

« ثم في مدة الطهر تحنط كالتحيرة أو هي كالمستحاضات فيه قولان : المستحاضة الثالثة : المعتادة وهي التي سبقت لها عادة فترد الي عاذنها في وقت الحيض وقدرة فان كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً وعشرين فجاءها دور فحاضت ستاً ثم استحيضت بعد ذلك رددناها الي الست لان الصحيح ثبوت العادة بمرة واحدة : المستحاضة الرابعة : المعتادة المميزة فان رأت السواد مطاباً لايام العادة فهو المراد « وان اختلفت بأن كانت عاذنها خمسة فرأت عشرة سواداً ثم أطبقت الحمرة فهل الحكم للمادة أم للتمييز فيه قولان : « فعلى هذا ان رأت في أيام العادة خمسة حمرة ثم عشرة سواداً ثم أطبقت الحمرة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه للتمييز فتحيض في العشر السواد « وفي وجه (ح م) يجمع بينهما الا أن يزيد المجموع على خمسة عشر فيتمين الاقتصار على العادة أو على التمييز : « فرعان : الاول : مبتدأة رأت خمسة سواداً ثم أطبقت الدم على لون واحد ففي الشهر الثاني نحيضها خمساً لان التمييز أثبت (ح م) لها عادة : « الثاني : قال الشافعي رحمه الله الصفرة والكدرية (م) في أيام الحيض حيض (ح) وهو كذلك في أيام العادة : وفيما وراءها الي تمام الخمسة عشر ثلاثة أوجه : أحدها أنه حبض كإيام العادة ، والثاني لا لضعف اللون ، والثالث ان كان مسبوفاً بدم فوى وأول طخة فيكون حيضاً والا فلا « ومرد المبتدأة كإيام العادة أو كما وراءها فيه وجهان

بسم الله الرحمن الرحيم الباب الثالث : في التي نسيت عاذنها «

ولها أحوال : الاول : التي نسيت المادة قدراً ووقتاً وهي المنحيرة وهي مردودة الى المبتدأة في قدر الحيض « والى أول الاهلة ، و دول ضعيف

ذلك من عاداتها فعلها استئناف الوضوء في الحال

الباب الثاني في المستحاضات وهن أربعة

المستحاضة الاولى به مبتدأة مميزة تري الدم القوي (ح) أولا فمحيض في الدم القوي بشرط أن لا يزيد على خمسة عشر يوما ولا ينقص عن يوم وليلة وتستحيض في الضعيف بشرط أن لا ينقص عن خمسة عشر يوما والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاضافة الى لون ضعيف بعده * ولو رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين القوة والضعف ففي وجه تلحق بالسواد اذا أمكن الجمع الا أن تصير الحمرة أحد عشر وفي وجه تلحق الحمرة أبدا بالصفرة هذا اذا تقدم القوي * فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم استمرت الحمرة فالصحيح أن النظر الى لون الدم لا الى الاولية وقيل يجمعان اذا أمكن الجمع بأن لم يزد المجموع على خمسة عشر * ثم المبتدأة اذا انقلب دمها الى الضعيف في الدور الاول فلا تصلى فلعل الضعيف ينقطع دون الخمسة عشر يوما فيكون السكك حيا فان جاوز ذلك تأمرها بتدارك ما فات في أيام الضعيف ثم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذا بان استحاضتها * ومهما شفيت قبل خمسة عشر يوما فالضعيف حيض مع القوي المستحاضة الثانية به مبتدأة لا تميز لها أو فقدت شرط التمييز فيها قولان * أحدهما أن ترد الى عادة نساء بلديتها على وجه * أو نساء عشيرتها على وجه بشرط أن لا ينقص عن ست ولا يزيد على سبع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيض في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء ويطهرن * والقول الثاني أنها ترد الى أقل مدة الحيض احتياطاً للعبادة * وأما في الطهر فتد إلى أغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه أغلب في الاحتياط وقيل الى تسع وعشرين لانه تتمه الدور

الحيض والطهر* نعم لا يحتمل الانقطاع في العشر الاول فتتوضأ لكل صلاة
ويحتمل في العشر الثاني فتغتسل لكل صلاة* ولو قالت أضللت خمسة عشر
في عشرين من أول الشهر فالخمس الثانية والثالثة من أول الشهر حيض يقيّن
لأنها تدرج تحت تقدير القديم والتأخير جميعاً . فرع . اذا انسقت عاداتها
وكانت تحيض في شهر ثلاثاً ثم في شهر خمساً ثم في شهر سبعمائة ثم تعود الى
الثلاث على هذا الترتيب ثم استحيضت ففي ردها الى هذه العادة الدائرة
وجهان فان قلنا لا ترد اليها فقد قيل انها كالمبتدأة* وقيل انها ترد الى القدر
الاخير قبل الاستحاضة* وقبل ترد الى الثلاثة ان استحيضت بعد الخمسة
لأنها منكرودة في الخمسة* ولو كانت الاقدار ما سبق من ثلاث وخمس وسبع
ولكن لا على سبيل الاتساق* فان قلنا ترد الى العادة الدائرة فهذه كالي نسيت
النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة* وحكمها الاخياط* فعلمنا
أن تغتسل بعد الثلاث لان الثلاث حيض يقيّن ثم تتوضأ لكل صلاة الى
انقضاء الخامس* ثم تغتسل مرة أخرى* ثم تتوضأ الى انقضاء السابع* ثم
تغتسل* نعم هي طاهر الى آخر الشهر

الباب الرابع في التلقيح .

فاذا انقطع دمها يوماً يوماً وانقطع على الخمسة عشر* ففي قول تلتقط أيام النقاء
وتتفق (ح) ويحكم بالطهر فيه* والقول الاصح اننا نسحب (م) حكم الحيض
على أيام النقاء ونجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم لان الطهر الناقص فاسد
كالدم الناقص* ولكن نسحب حكم الحيض على النقاء بنسطين (أحدهما) أن
يكون النقاء محضاً بدمين في الخمسة عشر حتى لو رأت يوماً وليلة دماً وأربعة
عشر نقاء ورأت في السادس عشر دماً فالنقاء مع ما بعده من الدم طاهر لانه

والصحيح أنه لا يعين أول الالهة فانه تحكم بل تؤمر بالاحياط أخذاً بأشق
 الاحتمالات في أمور ستة (الاول) أن لا يجامعها زوجها أصلاً لاحتمال
 الحيض (الثاني) أن لا تدخل المسجد ولا تقرأ القرآن (الثالث) أنها تصلى
 وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتنقل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم
 (الرابع) يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر * ثم عليها
 أن تقضي ستة عشر يوماً لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوماً وانطباقها
 الي ستة عشر بطريقتها في وسط النهار * وقضاء الصلوات لا يجب (و) لمافيها من
 الحرج (الخامس) اذا كان عليها قضاء يوم واحد فلا تبرأ ذمتها الا بقضاء ثلاثة
 أيام * وسيله أن تصوم يوماً وتفطر يوماً ثم تصوم يوماً ثم تصوم السابع عشر
 من صومها الاول فتخرج مما عليها يقين لان الحيض كيفما قدر مقدماً أو
 مؤخراً فيخرج يوم عن الحيض * وعلة هذا التقدير ذكرناها في كتاب البسيط
 (السادس) اذا طلقت انقضت عدتها بثلاثة أشهر * ولا تقدر تباعد حيضها
 الى سن اليأس لانه تشديد عظيم ^{في} الحالة الثانية * أن تحفظ شيئاً كما لو حفظت
 أن ابتداء الدم كان أول كل شهر * فيوم وليلة من أول كل شهر حيض يقين
 * وبعده يحتمل الانقطاع الى انقضاء الخامس عشر وتنقل لكل صلاة
 * وبعده الى آخر الشهر طهر يقين فتوضاً لكل صلاة * ولو
 حفظت أن الدم كان يقطع عند آخر كل شهر * فأول الشهر الى النصف
 طهر يقين * ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحتمل الانقطاع لان في آخره
 حيضاً يقين فتوضاً وتصلي الى انقضاء التاسع والعشرين * واليوم الاخير
 بليته حيض يقين ^{في} الحالة الثالثة * اذا قالت أضللت عشرة في عشرين من
 أول الشهر فالعشر الاخير طهر يقين * وجميع العشرين من أول الشهر يحتمل

شرطه (الرابعة الناسية) : فان أمرناها بالاحتياط على الصحيح فحكمنا حكم
من أطبق الدم عليها على قول السحب اذا ما من نقاء الا ويحمل أن يكون حيضاً
: وانما تفارقها في أنالا نأمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء لان الحدث في
صورته غير متجدد ولا بتجديد الغسل اذ الانقطاع مستحيل في حالة انتفاء
الدم* وعلى قول التلقب يغشاها الزوج في أيام النقاء وهي طاهرة فيها في كل حكم

بَابُ الْخَامِسُ فِي النَّفَاسِ .

وأكثره ستون يوماً* وأغلبه أربعون يوماً : وأقله لحظة (ز) والتعويل فيه على
الوجود* فان رأت قبل الولادة دمًا على أدوار الحيض فله حكم الحيض في
أحد القولين* الا في انتضاء العدة به* فلو كانت تحيض خمساً وأظهر خمساً
وعشرين فحاضت خمساً وولدت قبل مضي خمسة عشر من الطهر فابعد الولد
نفاس* ونقصان الطهر قبله لا يقدح في افساده ولا في افساد الحيض الماضي
لأن تخلل الولادة أعظم من طول المدة : ولو اتصلت الولادة بآخر الخمسة
وجعلناها حيضاً فلا يندمها من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق : وكذلك
ما يظهر من الدم في حال ظهور مخايل الطلق : فأما الدم بين التوأمين فنفاس
على أصح الوجهين : وقيل انه كدم الحامل : فان قالوا انه نفاس فما بعد الثاني
معه نفاسان على وجهه ونفاس واحد على وجهه : وقبل ان ينادي الاول ستين
يوماً فنفاسان والافنفاس واحد : أما المستحاضات في النفاس فهن أربع
* (الاولى) المعتادة قترد الي عادتها من الأربعين من لا ثم يحكم بالطهر بعد
الأربعين على قدر عادتها ثم تبسدي حيضها : ولو ولدت مراراً وهي ذات
جناف ثم ولدت واستنجفت فهي كالابتداء* وعدم النفاس لا يثبت لها
عادة كما أنها لو حاضت خمسة وطهرت ستة وهكذا مراراً ثم استنجفت فلا

ليس محتوشاً بالحيض في المدة (والثاني) أن يكون قدر الحيض في المدة
 الخمسة عشر تمام يوم وليلة وان تفرق بالساعات * وقيل ان كل دم ينبغي أن
 يكون يوماً وليلة * وقيل لا يشترط ذلك بل لو كان المجموع قدر نصف يوم
 صار الباقي حيضاً * (فرع) : المبتدأة اذا تقطع دمها فتؤمر بالعبادة في الحال
 واذا استمر التقطع في الدور الثالث لا تؤمر بالعبادة * وفي الثاني تبني على أن
 العادة هل تثبت بمرة واحدة * أما اذا جاوز الدم الخمسة عشر صارت مستحاضة
 فلها اربعة احوال (الاولى المعتادة) فان كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً
 وعشرين فجاءها دور وأطبق الدم مع التقطع وكانت تري الدم يوماً وليلة
 والنقاء كذلك فعلى قول السحب نحيضها خمسة من أول الدور لان النقاء فيه
 محتوش بالدم * ولو كانت عاداتها يوماً وليلة فاستحيضت وكانت تري يوماً دماً
 وليلة نقاء وهكذا ففيه اشكال لان اتمام الدم بالنقاء عسير اذ ليس محتوشاً
 بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكميل اليوم بالليلة * فقد قيل ههنا تود الى
 قول التلقيق فتلتقط النقاء من الحيض * وقيل لا حيض لها أصلاً * وقيل
 يسحب حكم الحيض على ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد
 حيضها (الثانية المبتدأة) فاذا رأت النقاء في اليوم الثاني صامت وصلت
 وهكذا تفعل مهما رأت النقاء الى خمسة عشر * فاذا جاوز الدم ذلك تبين أنها
 استحاضة * ثم مردها اما يوم وليلة واما أغلب عادات النساء في حقها كالعادة
 في حق المعتادة (الثالثة المميّزة) وهي التي تري يوماً دماً قوياً ويوماً دماً
 ضعيفاً * فان أطبق الضعيف بعد الخمسة عشر حيضناها خمسة عشر يوماً
 لاحاطة السواد بالضعيف المتخلل * وكل ذلك تفريع على ترك التلقيق * وأما
 اذا استمر تعاقب السواد والحمرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لفوات

بغروب الشمس ويمتد (م) إلى غروب الشفق في قول وعلى قول إذا مضى
بعد الغروب وقت وضوء وأذان وإقامة وفدر خمس (و) ركعات فقد انقضى (ح)
الوقت لأن جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد . وعلى
هذا فلو سرع في الصلاة فدخل آخر الصلاة إلى وقت غروب الشفق ففيه
وجهان : « ووقت العشاء يدخل بميوقة الشفق وهو الحمره (ح) التي تأتي
الشمس دون البياض والصفرة . ثم يمتد وقت الاختار إلى ما قبل الليل على
قول وإلى النصف على قول . ووقت الجواز إلى طلوع الفجر (و) ، ووقت الصبح
يدخل بطلوع الفجر الصادق المستطير منوهه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو
مستطيلاً كذب السرحان . ثم يمتد حتى آخره ثم ينمضي وقت الاختيار إلى
الاستنار . ووقت الجواز إلى الطلوع . ثم ينمضي (و) . أذان هذه الصلاة على
الوقت في النشاء لسبع يؤمن الليل . وفي النصف بنصف سبع يؤمن بدخل
وقت أذانه بخروج وقت اختار العشاء . ثم لم يكن للمسجد مؤذنان يؤذن
أحدهما قبل الصبح والآخر بعده فاعلمه يجب الصلاة بأول (ح) الوقت
وجوباً موسماً (ح) فلو مات في وسط الوقت قبل الأداء عسى على أحد
الوجهين . رار آخر حتى خرج بعض الدلالة عن الوقت ففي كونه أداء ثلاثة
أوجه . وفي الثالث يجعل القدر الخارج من العشاء (ح) . ثم تسجيل الصلوات
أفضل (ح) عندنا وفضيلة الأولية بأن يشتمل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت
وقبل تمامه المتضمنة إلى نصف وقت الاختار . ويستحب تأخير العشاء
على أحد التواين . ويستحب الإبراد بالظفر في شدة الحر إلى وقوع الماء
الذي يمتد فيه الساعى إلى الجماعة . وفي الإبراد بالجمعة وجهان لسدة الحار
في فوائدها : فرع . من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويستدل بالأوراد ونحو غيرها

تقيم الدور سنة بل أقصى ما ينقضي الدور اليه تسعون يوما وهي ما تنقضي به عدة
الآيسة فما فوقه لا تؤثر العادة فيه * (الثانية) المبتدأة اذا استحيضت ترد الى
لحظة على قول * والى اربعين على قول * (الثالثة) الميزة في حكمها حكم الحائض
في شرط التمييز الا أن الستين ههنا بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم
القوي عليه * (الرابعة) المتحيرة اذا نسيت عادتها في النفاس ففي قول ترد الى
الاحتياط * وعلى قول الى المبتدأة * والرد ههنا الى المبتدأة أولى لأن أول
وقتها معلوم بالولادة * فرع * اذا انقطع الدم على النفساء عاد الخلاف في
التفريق * ولو طهرت خمسة عشر يوما ثم عاد الدم فالعائد نفاس على وجه
اوقوعه في الستين * وهو حيض (ح) على وجه لتقدم طهر كامل عليه * فان
فلنا انه نفاس فعلي قول السحب مدة النقاء أيضا نفاس * وقبل تستأني هذه
الصورة أيضا على قول السحب اذ بعد تقدير مدة كاملة في الطهر حيضا وعليه
يخرج ما اذا ولدت ولم تر الدم الى خمسة عشر في أن الدم الواقع في الستين هل
هو نفاس أم لا والله اعلم

كتاب الصلاة وفيه سبعة أبواب

الباب الأول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول

الأول في وقت الرفاهية : أما الظهر فيدخل وفنه بالزوال وهو
عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق * ويتمادي وقت
الاختيار الى أن يصير ظل الشخص (م ز ح) منله من موضع الزيادة وبه يدخل
وقت العصر (ح ز) ويتمادي (م) الى غروب الشمس * ووقت الفضيلة في
الأول وما بعده وقت الاختيار الى مصير الظل مثليه * وبعده وقت الجواز
الى الاصفرار * ووقت الكراهية عند الاصفرار * ووقت المغرب يدخل

بغروب

على تركها بعد العسر وان لم يكن عليه قضاء والامناء في معنى الجنون (ح)
قل أوكثر. وزوال العقل بسكر أو بسبب شرّ لم لا يسقط القضاء ولو سكر
ثم جنّ فلا يقضى أيام الجنون ولو اراد ثم جنّ ففى أيام الجنون ولو
ارتدت أو سكرت ثم حاض لا يلزمها قضاء أيام الحبس لأن سقوط القضاء
عن المجنون رخصة وعن الحائض عزيمة

الفصل الثالث في الاوقات المكروهة

وهي خمسة . بعد صلاة الصبح حتى يطالع الشمس . وبعد صلاة العصر حتى
تغرب الشمس . ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس . ووقت
الانسياء الى أن نزول الشمس . ووقت احمرار الشمس الى وقت تمام
الغروب . وذلك في كل صلاة لأسباب لها بخلاف القائه وصلاة الجنازة
وسجود الاطوية وتحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاسماء قضاء تردد . وركعتا
الاحرام مكروهة لأن سببها أمر . وقد ورد الخبر بانام يوم الجمعة عن
الكرامية . وفيه يضمن ذلك بمن نائم الناس بعد دخول الجمعة . وورد
أيضا باسماء مكة فلا يكره فيها صلاة ولا طواف . وفيه من الاوقات
فروع أو ترم بالاحكام في وفي الكرامية انه لا يكره على احد الوضوءين
طواف الا في الام

بالباب الثاني في الاذان وفيه الاية فصول

الاول في محله وهو مشروع منه على آثار الرايين في الجماعة الاولى
من مساكن الابل في كل ممرضة مؤداة وقت الجماعة الثانية في المبد
الطار وفي مولان وفي جملة الايام في احوال . وفي الثالث انها سم ولا
تؤذن ولا ترفع الا وقت الجمال وفي المتردد في بيته الاية احوال وفي الثالث

فإن وقعت صلاته في الوقت أو ما بعده فلا قضاء عليه وإن وقعت قبل قضى على أحد القوابين ، وكذا في طلب شهر رمضان ، والقادر على درك اليقين بالمسهر هل له المبادرة بالأجتهاد في أول الوقت فيه وجهان

الفصل الثاني - في وقت المعذورين

ونعني بالمعذر ما يسقط القضاء كالجنون والصبا والحبس والكفر ، ولها ثلاثة أحوال الأولى أن يخلو عنها آخر الوقت بتدريج ركعة كما لو طهرت الحائض قبل الزوب بركعة يلزمها العصر (ز) وكذا بتدريج ركعة (م ز) على أقيس القولين ، وهل يلزمها (ح) الظاهر بما يلزم به العصر فيه قولان ، فعلى قول يلزم (م ح) وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك حتي يتصور الفراغ من الظاهر فملاهم بفرض لزوم العصر بعده * وهذه الأربعة في مقابلة الظاهر أو العصر فيه قولان ، وتظهر فائدته في المغرب والمساء ، وهل تستبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه فعلي قولين ، وإن زال الصبا بعد أداء وظيفة الوقت فلا يجب (ح وز) أعادتها * وكذا يوم الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظاهر على أحد الوجهين ، وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن القرض ، الحالة الثانية أن يخلو أول الوقت فإذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع الصلاة لزمها ولا يلزم بأقل من ذلك * وقيل لا يلزم ما لم تدرك جميع الوقت في صورة الطريان ، وأما العصر فلا يلزم بأدراك أول الظاهر لأن وقت الظاهر لا يصلح للعصر في حق المعذور ما لم يفرغ من فعل الظاهر ، الحالة الثالثة أن يعم المعذر جميع الوقت فيسقط القضاء * ولا تنحى الردة بالكفر بل يجب (م ح) القضاء على المرتد (م ح) * والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب

إذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يراسلوا بل إن اتسع الوقت ترتبوا * ثم من أذن أولاً فهو يقيم فإن تساوا أقرع بينهم * ووقت الإقامة منوط بنظر الامام * ووقت الاذان بنظر المؤذن والله اعلم

— باب الثالث * في الاستقبال —

والنظر فيه في أركان ثلاثة: الأول الصلاة ويتعين الاستقبال في فرائضها (و) إلا في القنال * فلا تؤدي فريضة على الراحة ولا مندورة إن قلنا يسلك بها مسلك واجب الشرع ولا صلاة جنازة (ح) لأن الركن الاظهر فيها القيام * ولا تصح فريضة على غير معقول * وفي أرجوحة معلقة بالحبال لأنها ليسا لأقرار بخلاف السفينة الجارية لأن المسافر محتاج إليها وبخلاف الزورق المشدود على الساحل لأنه كالسير والماء كالارض * أما النوافل فيجوز إقامتها في السفر الطويل راكباً وماشياً وفي السفر القصير قولان * ولا يجوز (و) في الحضر ولا يضرب انحراف الدابة عن القبلة * وقيل يجب الاستقبال عند التحريم (و) * وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده * ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة * ولا يصلي راكب العاصيف إذا لبس له صوب معين * وإن حرف الدابة عمداً عن صوب الطريق بدلت صلاته * وإن كان ناسباً لم يطل أن يفسر الزمان لكن يسجد للسهو * وإن طال في البطلان خلاف يجري مثله في الاستدبار ناسباً وإن كان بجراح الدابة بطل أن طال الزمان * وإن قصر فوجهان * ثم على الركوع أن يومي بالركوع والسجود * ويجعل السجود (ح) أخفض من الركوع * وإن كان في مسرفدائم السجود والركوع * وأما الماشي فاستقبله كمن بيده زمام ناقته ويركع ويسجد ويقعد لا يتأ في هذه الأركان * ولا يمشي إلا في حال القيام * وفيه قول أنه يومي بذلك كله * فرع * لو مشى في نجاسة

انما يؤذن اذا انتظر حضور جمع فان قلنا لا يؤذن في اقامته خلاف * وان قلنا يؤذن فيستحب رفع الصوت * ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الخسوف والاستسقاء وصلاة الجنازة والعيد بل ينادي لها الصلاة جامعة * وفي الصلاة الفاتحة المفروضة ثلاثة أقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الي وقت الظهر يؤذن للظهر ويقيم لكل واحدة * ولو أخر الظهر الى العصر يؤديهما باثنتين (ح) بلا أذان (و) بناء على أن الظهر كالفاتحة فلا يؤذن لها : الفصل الثاني في صفة الاذان : وهو مشي مشي والاقامة فرادى (ح) مع الادراج : والترجيع (ح) مأمور به وكذا التثويب (ح) في أذان الصبح على القديم وهو الصحيح : والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين * ثم يستحب أن يلتفت في الحيلتين يميناً وشمالاً لا يحول (م) صدره عن القبلة * ورفع الصوت في الاذان ركن * والترتيب في كلمات الاذان شرط فلو عكسها لا يعتد بها * وان طول السكوت في أثناءها فقولان * ولو بني عليه غيره فقولان مرتبان وأولي بالبطلان * ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد القوانين لان الردة تحبط العبادة

الفصل الثالث في صفة المؤذن : ويشترط أن يكون مسلماً سافلاً ذكراً فلا يصح أذان كافر وامرأة ومجنون وسكران مخبط * ويصح أذان الصبي المميز * وتستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها * والكراهية في الجنب أشد * وفي الاقامة أشد * وليكن المؤذن صيماً حسن الصوت ليكن أرق لسماعه * وليكن عدلاً ثقة لتقلده عهداً المواقيت * والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها * وللإمام أن يستأجر على الاذان من يبت المال * وهل لأحد الناس ذلك فيه خلاف * فرع

« ثم مها صلى بالاجتهاد فتيفن الخطأ وبأن جهة الصواب وجب (ح م) عليه
 القضاء علي أحد القولين * فان تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب الا بالاجتهاد
 ففي القضاء قولان مرتبان وأولي بأن لا يجب * ومن صلى أربع صلوات الى
 اربع جهات بأربع اجتهادات ولم يتعين له الخطأ فلا قضاء (و) عليه وان تيقن
 انه استدبر وهو في أثناء الصلاة تحول وبني الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ
 فمهما أولي بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين :- أما اذا ظهر
 الخطأ تقيناً أو ظناً ولكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك
 بالاجتهاد بطلت صلاته * وان قدر على ذلك على القرب في البطلان قولان
 مرتبان على تيقن الصواب وأولي بالبطلان لاجل التحير في الحال * ولو بان له
 الخطأ في التيامن والتباس فهل هو كالخطأ في الجهة فعلي وجهين يرجع حاصلهما
 الى أن بين المستد في الاستقبال وبين الاشد تفاوفاً عند الخاذق فلي يجب
 طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاستداد فعلي وجهين . فروع أربعة .
 الاول : اذا صلى الظهر باجتهاد فهل يلزمه الاستئناف للعصر فعلي وجهين * ولو
 أدى اجتهاد رجائين الي بهتين فلا يقندي أحدهما بالآخر واذا انحرم المفاد في
 الصلاة فقال له من هو دون مفاده أو من له خطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان
 كان أعلم فهو كمنبر اجتهاد البصير في أثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخلافه
 وهو عدل لزمه القبول لأن فطره أرجح من ظن غيره : واو قال البصير
 للاعني الشمس وراءك وهو عدل فعلي الاعني قبوله لانه اخبار عن محسوس
 لاعن اجتهاد

— الباب الرابع : في كيفية الصلاة —

وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه

ففسدًا بطلت صلاته بخلاف ما لو وطئ فرسه نجاسة ولا يلزمه المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق : الركن الثاني القبلة : ومواقف المستقبل مختلفة : فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء : ويستقبل الباب وهو مردود : وإن كان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز : ولو انهدمت الكعبة والعياذ بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجهاً إليها كن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته : وإن صلى فيها لم يجز (ح م) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط : والمواقف على السطح كالواقف في العرصة : فلو وضع بين يديه شيئاً لا يكفيه : ولو غرز خشبة فوجهات : والمواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذة ركن ففي صحة صلاته وجهان : ولو امتد صف مستطيل قريب من البيت فالخارج عن سمت البيت لا صلاة له : وهو لاء فد يفرض تراخيهم عن أخريات المسجد فنصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال : والمواقف بمكة خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكعبة : فإن لم يقدر اسندل عليها بما بدل عليها : والمواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالثيامن والييار : وهل له ذلك في سائر البلاد فعلى وجهين : الركن الثالث في المستقبل : فالمقدر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد : والمقدر على الاجتهاد لا يجوز له التماسه : والاعمى العاجز يقاد شخصاً مكافئاً مسلماً عارفاً بأدلة القبلة : وليس للمجتهد أن يقاد غيره : وإن تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى : وقيل يقاد ويقضى : وقيل أنه يقاد ولا يقضى : أما البصير الجاهل بالدلة ان قلا يلزمه القضاء إلا اذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل أصبر فعند ذلك ينزل منزلة الأعمى

«ولو قال الله الجليل أكبر فوجهان» لتغير النظم «ولو قال الأكبر الله نص
أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لأنه يسمى نسلياً وذلك
لا يسمى تكبيراً» وفيل قولان بالنفل والتخريج، أما العاجز فبإزمه ترتبه ولا
يجزه ذكر آخر لا يؤدي معناه «والباوي يلزمه فصد البلدة انعلم كلمة التكبير
على أحد الوجهين» ولا يكفيه الترجمة بدلاً بخلاف اليميم «وسنن التكبير
ثلاث أن يرفع يديه مع التكبير إلى حدو المنكبين في قول «والي أن تحاذي
رؤوس الأصابع أذنيه في قول «والي أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه
وأباهمه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول «ثم فيل يرفع غير مكبر» ثم بندي
التكبير عند إرسال اليد «وقبل يدي» الرفع مع التكبير : وفيل يكبر ويده
فارتان بعد الرفع وقبل الإرسال «ثم إذا أرسل يديه وضع اليدين على كوع
(ح) اليسرى تحت صدره «الركن الثاني» القيام وحده الانساب مع
الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكئاً «فان عجز عن الانصب قام
منحنياً» فان لم يقدر الا على حد الرأكعين فعد : فان عجز عن الركوع والسجود
دون القيام قام (ح) وأوماً بهما «ولو عجز عن القيام فعد كيف شاء : لكن
الافناء مكروه وهو أن يجلس على وركبه وينصب ركبته . والافئاض أفضل
في قول «والنربع في قول «وقيل ينصب ركبته اليمنى كالقاري» بناسين يدي
المقرئ ليفارق جلسة التشهد «ثم ان قدر القاعد على الارتضاع إلى حد
الركوع يلزمه ذلك في الركوع» فان لم يقدر فيركع طاعداً إلى حد تكون
النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام . فان عجز عن وضع
الجهة انحنى للسجود وليكن السجود أخفض منه لاركوع : فان عجز عن
العمود صلي (ح) على جنبه الأيمن (و) مستقبلاً بمقاديم (ح) بدنه إلى القبلة

والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجميع والتشهد الاخير
والقعود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (ح) * والنية
بالشرط أشبهه * والاباض أربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير
على أحد القولين وهذه الاربعة تجبر بالسجود وما عداها فسنن لا تجبر بالسجود
في الركن الاول * التكبير وتكن النية مقرونة به بحيث تحضر في العلم
صفات الصلاة ويقترن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديماً
للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو غربت بعد التكبير لم يضر * ولو غربت
قبل تمام التكبير فوجهان * ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل
كما لو نوي الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج * ولو
علق نية الخروج بدخول شخص ان دخل في البطلان وجهان * ولو شك
في أصل النية ومضى مع الشك ركن لا يزداد مثله في الصلاة كركوع بطل
* وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل * ولو طال فوجهان * والصوم يبطل
بالتردد في الخروج على أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحريم يؤثر القصد
فيه * ثم كيفية النية أن بنوي الاداء أو الظهر * وهل يجب التعرض للفرضية
والإضافة الى الله عز وجل فوجهان * والنية بالقلب لا باللسان * وأما النوافل
فلا بد من تعيين الرواتب بالإضافة * وغير الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة
* ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينقد فرضه * وهل ينقد
نفل فيه قولان * وكذا الخلاف في التحريم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافي
الفرضية دون النافلة * هذا حكم النية أما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر
فلا تجزى (ح) ترجمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس * لانه لم يغير النظم والمعني

الوجهين * ولو ترك الموالاة ناسيا ففيه تردد * ولو طول ركنا قصيرا ناسيا لم يضر * أما العاجز فلا يجزئه ترجمته (ح) بخلاف التكبير بل يأتي بسبع آيات من القرآن متواليه لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة * فان لم يحسن فمفرقة * فان لم يحسن فيأتي بتسبيح وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة * فان لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه * ثم يأتي بالنصف الاخير * فان تعلم قبل قراءة البذل لزمته قراءتها * وان كان بعد الركوع فلا * وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان : - ثم بعد الفاتحة سنتان (احدهما) التأمين مع تخفيف اليم ممدودة أو مقصورة ، وفي جهر الامام به خلاف * والاضهر الجهر * وليؤمن المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده (الثانية) السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح والاوليين من غيرهما * وفي الثالثة والرابعة قولان منصوصان الجديد أنها تستحب (ح) وان كان العمل على القديم * والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع فان لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجهان : - الركن الرابع الركوع : - وأمله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ويطمئن (ح) بحيث يفصل هويته عن ارتفاعه * ولا يجب الذكر * وأكمله أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما * ويجافي الرجل مرفقيه عن جنبيه * ولا يجاوز في الانحناء الاستواء ، ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوي ممدودا على قول * ومخدوفا على قول كيلا ينير المعنى بالمد * ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا * ولا يزيد الامام على الثلاث * ثم يعتدل عن ركوعه * ويطمئن (ح) ويستحب رفع اليدين الى المنكبين * ثم يخفض يديه بعد الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد يستوي (ح) فيه الامام والمنفرد * ويستحب (ح) القنوت

كل موضوع (و) في الالحد * فان عجز فيوميء (ح) بالطرف أو يجري الافعال على قلبه لقوله عليه السلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ﴿ فروع ثلاثة * الاول ﴾ من به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع فالأقيس أن يصلي مضطجاً وان قدر على القيام * ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لابن عباس فيه ﴿ الثاني ﴾ معها وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الي القيام * وليترك القراءة في النهوض الي أن يعتدل * ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته * وان خف بعد الفاتحة لزم القيام دون الطمأنينة ليهوي الي الركوع * فان خف في الركوع قبل الطمأنينة كفاه أن يرتفع منحنياً الى حد الراكعين ﴿ الثالث ﴾ القادر على القعود لا يتنفل مضطجاً على أحد الوجهين اذ ليس الاضطجاع كالقعود فانه يحو صورة الصلاة ﴿ الركن الثالث القراءة ﴾ ودعاء الاسفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) * ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) * وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان * ثم الفاتحة بعده متعينة (ح) لا يقوم (ح) ترجمتها مقامها * ويستوى فيه الامام والمأموم (ح) في السرية والجهرية (ح) الا في ركعة المسبوق * ونقل المزي سقوطها عن المأموم في الجهرية * ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (ح م) منها وهي آية من كل سورة اما مع الآية الاولى أو مستقلة بنفسها على أحد القولين * ثم كل حرف وتشديد ركن * وفي ابدال الضاد بالظاء تردد * ثم الترتيب فيها شرط * فلو قرأ النصف الاخير أولاً لم يجزه * ولو قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام * والموالة أيضاً شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسييح يسير * الاماله سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الامام * والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الامام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولا لا يقطع على أحد

الاخير (ح) وهو أن ينزع رجاؤه كذلك ثم يخرجها من بيده عنه. ويمكن
وركه من الأرض «ثم يضع اليد اليسرى على طرف الركبة منسودة مع اليمين
المقتصد» واليد اليمنى بضمها كذلك أكن بقبض الخنصر والبنصر والوسطى
ويرسل المسبحة «وفي الإبهام أوجه قبل رسالتها وقبل بخلق الإبهام
والوسطى» وقبل بضمها إلى الوسطى المبوضه كالمباض ثلاثاً وعشرين
«ثم يرفع مسبحته في الشهاده عند قوله لا اله الا الله وفي محرابك عند الرفع
خلاف أما ال. هـ الاخير فواجب (ح م) والصلاه على الرسول عليه
السلام واجبه «(ح م) ولي آل فولان وعلى اسن اله اله على الرسول في
الاول فولان ثم أكل السبد مسرور. وأكله الحساب لله سلام عادت أيها
النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أسهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله وهو المصدر المذكور في جميع الروايات وأوجز
ابن سريج بالمعنى وقال الحساب لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أسهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسوله وهو قول له
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. ثم ما بعده مسنون إلى قوله أنت تتدبّر
«ثم الدعاء بعده مسنون واختر كل من الدعاء أعجبه الله فرغ العاجر
عن السهد بأمره رحمه الله كبره العظم والساجر من الدعاء بالمرجه لا بأس
بالمرجه بحال «وفي سائر الآثار ما يدل على سراجها بالمرجه «هـ هـ خلاف
الركن السابع السلام وهو واجب ولا موم (ح) مقامه أداء الصلاه
«وأكله أن يقول السلام عليكم وأعوذ بالأم سلمة و«هـ هـ وفي إرادته
المخرج وجهان. وأكله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (ح م) في الحد
مع الالهات من الجانبين بحسب يرى نداء ومع نه السلام على من على جانبه

في الصبح «وان نزل بالمسلمين نازله ورأى الامام الفنون في سائر الصلوات
فقولان «ثم الجهر بالفنوت مسروع على الظاهر * والمأموم يؤمن فان لم يسمع
صوته فتت على أحد الوجهين * الركن الخامس السجود * وأقله وضع
الجهة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم * وفي وضع اليدين
والركبتين والقدمين قولان * فان أوجبنا وضع اليدين ففي كشفهما قولان *
وكشف الجهة واجب ولو سجد على طرته (ح) أو كورعما منه (ح) أو طرف كاه
المحرك بحركته لم يجز (ح) * والتنكس واجب في السجود وهو استعلاء
الاسافل * ولو تعذر التنكس لمرض وجب وضع وسادة لوضع الجهة عليها
في أظهر الوجهين * وأما اكل السجود فليكن أول ما يقع منه على الارض
ركبته (ح م) * وليكبر عند الهوي * ولا يرفع اليدين * ويقول سبحان ربي
الاعلى ثلاث مرات * ويضع الانف (ح) مع الجهة مكشوفاً * ويفرق بين
ركبتيه * ويجافي مرفقيه عن جنبيه * ويقل بطنه عن فخذه وهو النخويه *
والمرأة لا تخوي * وبضع يديه بازاء منكبيه منشورة الاصابع ومضمومتها *
ثم يجلس مفترشاً (ح) بين السجدين حتى يطمئن * وبضع يديه قريباً من ركبته
منشورة الاصابع * ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني *
ثم يسجد سجدة أخرى مثلها * ثم يجلس جلسة خفيفة للاسراحة * ثم يقوم
مكبراً واضعاً يديه على الارض كما يضع العاجن * الركن السادس *
والشهاد الاول سنة * والقعود فيه على هيئة الاقتراش (م) لانه مستوفز لا يحركه
* والمسبوف يفتش في الشهد الاخير لا سبغازه * ومن عليه سجود السهو هل
يفترش فيه خلاف * والاقتراش أن يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب
القدم اليمنى ويضع أطراف الاصابع على الارض * والنورك سنة في التشهد

استتر سقط حكم النجاسة عنه * وان مات قبل النزع لم ينزع على النص لانه ميت كله * وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك (الثانية) قال صلي الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة * وعلة تحريم الوصل أن الشعر اما أن يكون نجساً أو شعر أجنبي لا يحل النظر اليه وان كان مبأنا على أحد الوجهين * فان كان شعر بهيمة ولم تكن المرأة ذات زوج فهي متعرضة للتهمة * وان كانت ذات زوج فهي ملبسة عليه * وان كان باذن الزوج لم يحرم على أقيس الوجهين * وفي تخمير الوجنة تردد في الحاقه بالوصل (وأما المكان) فليكن كل ما يماس بدنه طاهراً (ح) وما لا يماس فلا بأس بنجاسته الا ما يحاذي صدره في السجود فقيه وجهان لانه كالمسوب اليه * وقد نهى عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهر الكعبة وأعطان الابل * أما مسلخ الحمام فقه تردد * وأعطان الابل مجتمعا عند الصدر عن المنهل اذ لا يؤمن نفارها هذا حكم النجاسات التي لا عذر في استصحابها * أما مظان الاعذار الخمسة (الاولي) الأثر على محل النجوة * ولو حمل المصلي من اسنجر لم يجز على أصح الوجهين لان العفو في محل نجو المصلي للحاجة ولو حمل طيرا جاز * وما في البطن ليس له حكم النجاسة قبل الخروج لانها مستترة خلقة * وما على منفذه لا مبالاة به على الاظهر * وفي الحاق البيضة المذرة بالحيوان تردد لان النجاسة مسنرة خلقة * والمارورة المصممة الرأس ليست كالبيضة (و) (الثانية) يعذر من طين الشوارع فيما يعذر الاحتراز عنه غالبا * وكذا ما على الحف في حق من يصلي معه (الثالثة) دم البراغيث معفو عنه الا اذا كثرت كثرة يندر وقوعه ويختلف ذلك بالاوقات والأماكن فان وقع

من الجن والانس والملائكة * والمقتدي ينوى الرد على امامه بسلامه *
﴿خاتمة﴾ لا ترتيب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفاتة على المؤداة
الا اذا ضاق وقت الاداء * فان تذكر فاتة وهو في المؤداة اتم الي هو فيها
ثم اشتغل بالقضاء

— الباب الخامس في شرائط الصلاة —

وهي سنة ﴿الاول الطهارة﴾ عن الحدث فلو أحدث عمدا أو سهواً بطلت
صلاته * ولو سبقه الحدث بطلت (ح) على الجديد * وعلى القديم يتوضأ
ويبني بشرط أن لا يتكلم ولا يحدث عمداً * ويجري هذا القول في دفع كل
مناقض لا تقصير منه فيه كما اذا انحل ازاره فرده * وكما لو وقع عليه نجاسة
يابسة فدفعها في الحال * وانقضاء مدة المسح منسوب الي تقصيره وفي تحرق
الحف تردد * لتقصيره بالذهول عنه ﴿الشرط الثاني﴾ طهارة الخبث وهي
واجبة في الثوب والبدن والمكان (وأما الثوب) فان أصاب أحد كيه نجاسة
فأدي اجتهاده الي أحدهما فغسله لم تصح صلاته على أحد الوجهين لانه
استيقن نجاسة الثوب ولم يستيقن طهارته * ولو ألقى طرف عمامته على نجاسة
بطلت صلاته وان كان لا يتحرك بحركته * ولو قبض طرف جبل ملق على
نجاسة بطلت صلاته ان كان الملاقي يتحرك بحركته والافوجهان ولو كان على
ساجور كلب أو عنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان وأولي بالجواز * ولو
كان رأس الحبل تحت رجله فلا بأس لأنه ليس حاملا (وأما البدن) فيجب
تطهيره كما سبق في الطهارة * وفيه مسألتان ﴿أحدهما﴾ اذا وصل عظمه بعظم
نجس وجب (ح و) نزعها وان كان يخاف الهلاك على المنصوص * ولكن
اذا كان متعديا في الجبر بأن وجد عظما طاهرا واذا لم يكتس العظم باللحم فان

* وفي حرف بعده مدة تردد * والتثنيح لغير ضرورة مبطل في أصح الوجوه * فان تمذرت القراءة الا به لم يضر * وان تعذر الجهر فوجهان * ولا يبطل الصلاة بسبق اللسان ولا بكلام الناسى (ح) * ولا بكلام الجاهل (ح) بتحريم الكلام ان كان قريب العهد بالاسلام * وهل تبطل بكلام المكره فيه قولان * ومصلحة الصلاة ليست عذرا (م) في الكلام * ولو قال ادخلوها بسلام على قصد القراءة لم يضر وان قصد التفهيم * فان لم يقصد الا التفهيم بطلت * وفي السكوت الطويل في أثناء الصلاة وجهان * الشرط الخامس * ترك الافعال الكثيرة * والكثير ما يخيل للناظر الاعراض عن الصلاة كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متواليات * ولا تبطل بمادونه * ولا بمطالمة القرآن * ولا بتحريك الاصابع في سبحة أو حكمة على الاظهر * واذا مرّ المار بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان هذا لفظ الخبر * وهو تأكيد لكرهية المرور واستحباب الدفع * فان لم ينصب المصلي بين يديه خشبة أو لم يستقبل جدارا أو علامة لم يكن له الدفع على أحد الوجهين لتقصيره * ولا يكفيه أن يخط على الارض بل لا بد من شيء مرتفع أو مصلي طاهر * فاذا لم يجد المار سبيلا سواه فلا دفع له بحال * الشرط السادس * ترك الاكل * وقليله مبطل لانه اعراض * وهل يبطل بوصول شيء الى جوفه كامتصاص سكرة من غير مضغ فيه وجهان * خاتمة * للمحدث المكث في المسجد * وللجنب العبور دون المكث * ولبس اللعائض العبور عند خوف التلويث * وعند الامن وجهان * والكافر يدخل المسجد باذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين * فان كان جنبا منع كالمسلم وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا

كثرة في محل الشك فالاحتياط أحسن * والترخص به جائز أيضا (الرابعة)
 دم البثرات وقيحها وصديدها معفو عنه وإن أصابه من بدن غيره فوجهان
 * ولطخات الدماميل والقصدان دام غالباً فكدم الاستحاضة * وإن لم يدم في
 الحاقها بالبثرات تردد (الخامسة) الجاهل بنجاسة ثوبه فيه قولان الجديد
 وجوب القضاء فإن كان عالماً ثم نسى فقولان مرتبان وأولي بالوجوب (م)
 * ومثار التردد أنه من قبيل المناهي فيكون النسيان عذراً فيه أو من قبيل
 الشروط كطهارة الحدث الشرط الثالث ستر العورة وهو واجب في غير
 الصلاة * وفي وجوبه في الخلوة تردد * والمصل في خلوة يلزمه الستر في الصلاة
 * وعورة الرجل ما بين السرة والركبة * وعورة المرأة جميع بدنهما إلا الوجه
 واليدين إلى الكوعين * وظهور القدمين عورة في الصلاة وفي إخصيها وجهان
 * وأما الامة فما يبدو منها في حال المهنة ليس بعورة * وما بينه إلى محل عورة
 الرجل فيه وجهان * وأما الساتر فكل ما يحول بين الناظر وبين البشرة فلا يكفي
 الثوب السخيف ولا الماء الصافي * وبكفي الماء الكدر والطين * وفي وجوب
 التطيئين عند فقد الثوب وجهان * وإذا كان القميص متسع الذيل فلا بأس
 وإن كان متسع الأزرار لم يجز إلا إذا كانت كثافة لحيته تمنع من الرؤية عند
 الركوع فيجوز على أحد الوجهين * وكذا لو ستر باليد بعض عورته * ولو وجد
 خرقة لا تكفي إلا لأحدي سوءتيه لم يستبرأ بها الفخذ ويخير بين السوءتين على
 أعدل الوجوه إذ لا ترجيح * ولو عتقت الامة في أثناء الصلاة تستترت
 واستمرت فلو كان الحمار بعيداً فعلى قول سبب الحدث الشرط الرابع ترك
 الكلام * والعمد منه مع العلم بتحريمه مبطل للصلاة فلا أكثر فتبطل الصلاة
 بالحرف الواحد إن كان مفهماً * فإن لم يكن مفهماً فلا تبطل إلا بتوالي حرفين

الفرض لا يقطع بالسنة * فان عاد عالمًا بطلت صلاته * وان عاد جاهلاً لم تبطل
 لكن يسجد للسهو * وان كان مأمومًا وقعد امامه جاز الرجوع على أحد الوجهين
 لان القدوة في الجملة واجبة وان لم يكن التقدم بهذا القدر مبطلاً * وان
 تذكر قبل الانتصاب فيرجع ثم يسجد للسهو ان كان قد انتهى الى حد
 الركعين لانه زاد ركوعاً (الرابع) اذا تشهد في الاخير قبل السجود تدارك
 السجود وأعاد التشهد وسجد للسهو لانه زاد قعوداً طويلاً * ولو ترك
 السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر لم يسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد
 الا نقل التشهد وهو غير مبطل على أحد الوجهين * وان جلس عن قيام ولم
 يتشهد لكن طول سجد للسهو * وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة
 الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يبطل الصلاة (الخامس) اذا قام
 الى الخامسة ناسياً بعد التشهد فان تذكر جلس وسلم * والقياس انه لا يعيد
 التشهد والنص انه يتشهد لرعاية الولاة بين التشهد والسلام وكى لا يبقى السلام
 فرداً غير منصل بركن من أحد الجانبين (السادس) اذا شك في أثناء الصلاة
 أخذ بالاقل (ح) وسجد للسهو * ولو شك بعد السلام فقولان * أحدهما أن
 يقوم الى التدارك وكأنه لم يسلم * والثاني انه لا يعتبر بعد الفراغ لما فيه
 من العسر * وان لم يشك الا بعد طول الزمان فالقياس انه لا يتلفت اليه
 فواعد أربع * الاولى * من شك في ترك مأمور سجد للسهو اذ الاصل
 انه لم يفعله * وان شك في ارتكاب منهي لم يسجد لان الاصل العدم * ولو
 شك في أنه سجد للسهو أو في أنه سجد واحدة أو ثنتين للسهو فالاصل
 العدم الا في مسألة وهو انه لو شك انه صلى ثلاثاً أو أربعاً أخذ بالاقل
 قياساً وسجد للسهو جبراً وان كان الاصل انه لم يزد * وقيل ان علتة انه

— ﴿الباب السادس في السجودات﴾ —

وهي ثلاثة ﴿الاولى﴾ سجدة السهو * وهي سنة (ح م) عند ترك التشهد الاول أو الجلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الاول أو علي آل في التشهد الثاني ان رأيناها سنتين * وسائر السنن تجبر بالسجود * وأما الاركان فخيرها بالتدارك فان تعمد ترك هذه الابعاض لم يسجد علي أظهر الوجهين * ولو ارتكب منهيًا تبطل الصلاة بعمده كالاكل والافعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهواً * ومواضع السجود ستة (الاول) اذا قرأ التشهد أو الفاتحة في الاعتدال من الركوع عمداً بطلت صلاته وان سها سجد لانه جمع بين تطويل ركن قصير ونقل ركن * ولو وجد أحد المعنيين دون الثاني ففي البطلان بعمده وجهان * فان قلنا لا تبطل في السجود بسهوه وجهان * والأظهر أن الجلسة بين السجدين ركن طويل (الثاني) من ترك أربع سجودات من أربع ركعات سهواً لم يكفه أن يقضيها في آخر صلاته بل لا يحتسب له من الأربع الا ركعتان * ولو ترك من الاولى واحدة ومن الثانية اثنتين ومن الرابعة واحدة فليسجد سجدة واحدة ثم ليصل ركعتين * فان ترك أربع سجودات من أربع ركعات ولم يدر من أين تركها فعليه سجدة واحدة وركعتان أخذاً بأشق التقديرين المذكورين * ﴿فرع﴾ لو تذكر في قيام الثانية أنه نسي سجدة واحدة ولم يكن قد جلس بعد السجدة الاولى فليجلس ثم ليسجد * والقيام لا يقوم مقام الجلسة * وان كان قد جلس بعد السجدة الاولى فيكفيه أن يسجد عن قيامه * فان كان قصد بتلك الجلسة الاستراحة ففي تأدي القرض بنية النفل وجهان * ثم لا يخفى أنه يسجد للسهو في جميع ذلك (الثالث) اذا قام الي الثالثة ناسياً فان انتصب لم يعد الي التشهد لان

جري السلام محلاً * وان له أن يسجد عاداً إلى الصلاة على أحد الوجهين وبأن أن
السلام لم يكن محلاً من السجدة الثانية سجدة التلاوة وهي مستحبة في
أربع عشرة آية (مرو) * ولا سجدة في ص (ح م) * وفي الحج سجدتان (م)
ثم هي على القاري والمستمع جميعاً * فان سجد القاري تأكد الاستحباب
على المستمع * وان كان في الصلاة يسجد لقراءة نفسه ان كان منفرداً أو لقراءة
امامه ان سجد امامه * ولا يسجد (ح) لقراءة غير الامام * ومن قرأ آية في
مجلس مرتين هل تسرع السجدة الثانية فيه وجهان * ثم الصحيح أن هذه
سجدة فردة وان كانت تفتقر إلى سائر شرائط الصلاة * ويسحب قبلها تكبيرة
مع رفع اليدين ان كان في غير الصلاة ودون الرفع ان كان في الصلاة * وقبل
يجب التحريم والتحلل والشهد * وفيل يجب التحريم والتحلل دون التشهد
* وفيل لا يجب الا التحريم من فرع الأصح أن هذه السجدة اذا فانت
وطال الفصل لا تقضى لانه لا يتقرب إلى الله تعالى بسجدة ابتداء كصلاة
الكسوف والانسقاء بخلاف النوافل الرواتب * وقبل انه يقرب إلى الله
سبحانه بها ابتداء من السجدة الثالثة سجده (ح) الشكر وهي سنة عند
هجوم نعمة أو اندفاع بلية لا عند استمرار نعمة * ويسحب السجود بن
يدي الفاسق شكراً على دفع المعصية ونبيها له * وان سجد اذا رأى المبلى
فليكنه كيلاً يتأذى * وهل تؤدي سجود السلاوة والشكر على الراحة
فيه وجهان

— الباب السابع في صلاة النطوع * وفيه فصلان —

من الأول في الرواتب وهي إحدى عشرة ركعة * ركعتان قبل الصبح
* وركعتان قبل الظهر * وركعتان بعده * وركعتان بعد المغرب * وركعتان

ادي الرابعة على تردد حتى لو تيقن قبل السلام أنها رابعة سجد أيضا *
 وقيل لا يسجد عند زوال التردد ﴿الثانية﴾ إذا تكرر السهو فيكفي سجدة ثان
 في آخر الصلاة وإنما يتعد سجود السهو في حق المسبوق إذا سجد لسهو
 الامام فانه يعيد في آخر صلاة نفسه * وكذا إذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان
 لهم بعد سجود السهو أن الوقت خارج تمبوها ظهراً وأعادوا السجود *
 ولو ظن الامام سهواً فسجد ثم تين أن لا سهو فقد زاد سجدين فيسجد
 لهذا السهو سجدين آخرين * وقيل هما جابرتان لانفسهما كشاة من أربعين
 شاة تركي نفسها وغيرها ﴿الثالثة﴾ إذا سها المأموم لم يسجد بل الامام
 يتحمل عنه كما يتحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والجهر والقراءة عن
 المسبوق والشهد الاول عن المسبوق بركمة * ولو سها بعد سلام الامام
 لم يتعمله * ولو ظن أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قبل سلام الامام
 فكل ما جاء به سهو ولا سجود عليه * فاذا سلم الامام فليتدارك الآن * وان
 تذكر في القيام أن الامام لم يتحلل فليرجع الى القعود أو لينتظر قائماً سلامه
 ثم ليشتغل بقراءة الفاتحة بعده ﴿الرابعة﴾ يسجد المأموم مع الامام إذا سجد
 لسهوه (ح) فان ترك الامام سجد المأموم على النص لاجل سهو (ز) الامام
 * ولو سجد المسبوق مع الامام فهل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه قولان
 بلنفتان الى أنه يسجد لسهوه أو لمتابعته * فان لم يسجد الامام سجد في آخر
 صلاة نفسه على النص * وسهو الامام قبل اقتدائه يلحقه على الاظهر كما بعد
 اقتدائه * أما محل السجود وكيفيته فهما سجدة (ح م) قبل السلام
 على القول الجديد * فان سلم عامداً قبل السجود فقد فوت على نفسه * وان سلم
 ناسياً فطال الزمان فقد فات * وان تذكر على القرب فان عن له أن لا يسجد فقد

— ٥٥ —
﴿ كتاب الصلاة بالجماعة ﴾ وفيه ثلاثة فصول ﴿ ٥٥ —

﴿ الاول في فضلها ﴾ وهي مستحبة وليست بواجبة الا في الجمعة * ولا فرض كفاية على الاظهر * وتستحب للنساء (ح) * والفعل في الجمع الكثير أفضل الا اذا تعطل في جواره مسجد فاحياؤه أفضل * وفضيلة الجماعة لا تحصل الا بادراك ركة مع الامام * وفضيلة التكبير الاولي لا تحصل الا بشهود تحريمة الامام واتباعه على الاصح * ومهما أحس الامام بداخل في استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان * ولا ينبغي أن يطول ولا أن يميز بين داخل وداخل * ومن صلي منفردا فأدرك جماعة يستحب له اعادتها ثم يحتسب الله تعالى أيهما شاء * ولا رخصة له في ترك الجماعة الا بعذر عام كالمرض والريح العاصفة بالليل * أو عذر خاص مثل أن يكون مريضاً أو ممرضاً أو خائفاً من السلطان أو من الغريم وهو مسر أو كان عليه قصاص يرجو العفو عنه أو كان حاقناً أو جائعاً أو غارياً

﴿ الفصل الثاني ﴾ في صفات الأئمة * وكل من لا تصح صلاته صحة تنيه عن القضاء فلا يصح الاقتداء به * ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الا اقتداء القارئ بالأمي على القول الجديد * ومن لا يحسن حرفاً من الفاتحة والمأموم يحسنه فهو أمي في حقه * ويجوز اقتداء الأمي بمنزله * ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالحنثي ولا اقتداء الحنثي بالحنثي * ويصح اقتداء المرأة بالحنثي وبالرجل * فان اقتدي الرجل بالحنثي فبان بعد الفراغ كونه رجلاً وجب القضاء على أظهر القولين لوجود التردد في نفس الصلاة * ولو بان بعد الفراغ كونه أمياً أو محدثاً أو جنباً فلا قضاء (ح) * ولو بان كونه امرأة أو كافراً وجب القضاء لان لها علامة * ولو بان كونه زنديقاً فوجهان * ويصح الاقتداء

بعد العشاء * والوتر ركعة * وزاد بعضهم أربع ركعات قبل العصر * وركعتين بعد الظهر فصار سبع عشرة * أما الوتر فسنة (ح) وعدده من الواحد الى احدى عشرة بالأوتار * وفي جواز الزيادة عليه تردد لانه لم ينقل * واذا زاد على الواحدة فيتشهد تشهدين في الأخيرتين على وجه * وتشهدا واحدا في الأخيرة على الوجه الثاني وهما منقولان * والكلام في الأولى * والأظهر أن ثلاثة مفصلة أفضل من ثلاثة موصولة وأن الثلاثة الموصولة أفضل من ركعة فردة * ومن شرط الوتر أن يوتر ما قبله ولا يصح (ح) قبل الفرض وفي صحته بعد الفرض وقبل النفل وجهان * والمستحب أن يكون الوتر آخر تهجده بالليل * ويشبه أن يكون الوتر هو التهجد * ويستحب القنوت في النصف الأخير من رمضان

الفصل الثاني * في غير الرواتب * وما شرعت الجماعة فيها كالعيدين والحسوفين والاستسقاء فهي أفضل من الرواتب ومن صلاة الضحى وركعتي التحية وركعتي الطواف * ثم أفضلها صلاة العيدين * ثم الحسوفين * وأفضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر * وفيهما قولان * ويستحب الجماعة في التراويح تأسيساً بعمر رضى الله عنه * وقيل الانفراد به أولى لبعده عن الرياء * ثم التطوعات لا حصر لها * فان تحرم بركة واحدة جاز له أن يتمها عشرة فصاعدا * وان تحرم بعشر جاز له الاقتصار على واحدة * وله أن يتشهد بين كل ركعتين أو في كل ركعة ان شاء * والاحب مثني مثني * وأظهر الأقوال أن النوافل المؤقتة تقضى (ح م) كما تقضى الفرائض * وركعتا الصبح بعد فرض الصبح أداء وليس بقضاء



كاف على أصح الوجهين * فإن زاد على ثلاثة أذرع لم تصح القدوة على أظهر الوجهين ﴿فروع﴾ لو كان الامام في المسجد والمأموم في موات فإن لم يكن حائل صح على غلوة سهم * ولو كان بينهما حائل أو جدار لم يصح * وإن كان مشبك أو باب مردود غير مغلق فوجهان * ولو كان بينهما شارع مطروق أو نهر لا يخوضه إلا السابح فوجهان (الثالث) نية الاقتداء فلو تابع من غير نية بطلت صلاته * ولا يجب تعيين الامام * ولكن لو عين فأخطأ بطلت صلاته * ولا يجب موافقة نية الامام والمأموم بل يقتدي (ح م) في الفرض بالنفل * وفي الاداء بالقضاء وعكسهما * ولا تجب نية الامامة على الامام وإن اقتدى (ح) به النساء * فلو أخطأ في تعيين المقتدي لم يضر لأن أصل النية غير واجب عليه * (الرابع) توافق نظم الصلاتين فلا يقتدي في الظهر بصلاة الجنازة وصلاة الخسوف ويقتدي في الظهر بالصبح * ثم يقوم عند سلام الامام كالمسبوق * فإن اقتدى في الصبح بالظاهر صح على أحد الوجهين * ثم يتخير عند قيام الامام الى الثالثة بين أن يسلم أو ينتظر الامام الى الآخر (الخامس) الموافقة وهو أن لا يشتمل بما تركه الامام من سجود التلاوة أو التشهد الاول * ولا بأس بانفراده بجلسة الاستراحة والنوت إن لحق الامام في السجود (السادس) المتابعة فلا يتقدمه ولا بأس بالمساوقة الا في التكبير فانه لا بد فيه من التأخير * والاحب التخلف في السكك مع سرعة الحقوق * فإن تخلف بركن لم يبطل وإن تخلف بركنين من غير عذر بطل (ز) * والاصح أنه اذا ركع قبل أن يتبديء الامام الهوي الى لسجود لم يبطل * وإن ابتداء الهوي لم يبطل أيضاً على وجه لان الاعتدال يس ركناً مقصوداً * فإن لابس الامام السجود قبل ركوعه بطل * والتقدم كالتخلف * وقيل يبطل وإن كان بركن واحد * ﴿فروع﴾ المسبوق ينبغي أن يكبر

بالصبي والعبد والأعمى وهو أولي (ح) من البصير لأنه أخشع * والافقه
الصالح الذي يحسن الفاتحة أولي من الاقرا والأورع والأسن والنسيب
* وفي الاسن والنسيب قولان لتقابل الفضيلة * وإذا تساوت الصفات قدم
بحسن الوجه ونظافة الثوب * وأما باعتبار المكان فالوالى أولي من المالك
والمالك أولي من غيره * والمكثري أولي من المكثري * والمعير أولي من
المستعير (ح م) * والسيد أولي من العبد الساكن

﴿ الفصل الثالث في شرائط القدوة ﴾

ويرجع ذلك الى شروط ستة ﴿ الاول ﴾ أن لا يتقدم في الموقف على الامام
* فان فعل لم تنعقد (م) صلاته * والاحب أن يتخلف * ولو ساواه فلا بأس * ثم
أن أمّ بائنين اصطفا خلفه * وان أمّ بواحد وقف على يمينه * والحنثي يقف خلف
الرجل * والمرأة خلف الحنثي * ويكره أن يقف المقتدي منفرداً بل يستحب
أن يدخل الصف أو يجر الي نفسه واحدا * فان لم يفعل صحت صلاته مع الكراهية
* وان تقابل الامام والمأموم داخل الكعبة فلا بأس * وان كان المأموم أقرب
الى الجدار في جهة من الامام ففيه وجه أنه لا يصح ﴿ الشرط الثاني ﴾
الاجتماع في الموقف بين الامام والمأموم اما بمكان جامع كالسجد فلا يضر
فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت
الامام في الساحات المنبسطة ملصكا كان أو وقفاً أو مواتا مبنيًا أو غير مبني *
واما باتصال محسوس عند اختلاف البناء كما اذا وقف في بيت آخر على
يمين الامام فلا بد من اتصال الصف بتواصل المناكب * ولو وقف في علو
والامام في سفلى فلا اتصال بموازاة رأس أحدهما ركبة الآخر * وان وقف
في بيت آخر خلف الامام فلا اتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك

لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر يوما * وهل يزيد على تلك المدة فقولان * وان كان يتوقع اجتياز غرضه كل ساعة وهو على عزم الارتحال ترخص ان كان النرض قتالا * وان كان غيره فقولان * أما الطويل فحده مسيرة يومين (ح) وهو ستة عشر فرسخا لا يحتسب منها مدة الاباب * ويشترط عزمه في أول السفر * فلو خرج في طلب آبق لينصرف معها لقيه لم يترخص وان تمادي سفره الا اذا علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين * ولو ترك الطريق القصير وعدل الى الطويل لغير غرض لم يترخص (حوز) * ومهما بدا له الرجوع في أثناء سفره انقطع سفره فإينم الى أن يفصل عن مكانه منوجها الى مرحلتين * وأما المباح فالعاصي بسفره لا يترخص (ح ز) كالآبق والعاق * فان طرأت المعصية في أثناء السفر ترخص على النص * وفي تناول الميتة ومسح يوم وليلة وجهان أصحهما الجواز لانهما ليسا من خصائص السفر * النظر الثاني * في محل القصر * وهو كل صلاة رباعية مؤداة في السفر * فلا قصر في الصبح والمغرب * ولا في فوائت الحضر * وفي فوائت السفر ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين أن يقضى في الحضر أو السفر * والمسافر في آخر الوقت يفصر * والحائض اذا أدركت أول الوقت ثم حاضت نلزمها الصلاة لأن هذا القدر كل وقت الامكان في حفا * بخلاف المسافر هذا هو النص * وقيل فيها قولان بالنقل والتخريج * النظر الثالث * في الشرط وهو انان (الاول) أن لا يقتدى بمقيم فلو اقتندي ولو في لحظة (م) لزمه الانمام * ولو شك في أن امامه مقيم أم لا لزمه الانمام * ولو شك في أنه نومي الانمام وهو مسافر لم يلزمه الانمام لان نية الانمام لا شمار لها بخلاف المسافر * ولو اقتدى بمقيم ثم فسدت صلاته لزمه (ح)

للعقد ثم للهوى * فان اقتصر على واحد جاز * الا اذا قصد به الهوى * فان أطلق ففيه تردد لتعارض القرينة * ولو نوي قطع القدوة في أثناء الصلاة ففي بطلان صلاته ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المعذور وغير المعذور * وعلى كل قول اذا أحدث الامام لم تبطل (ح) صلاة المأموم * والمفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يجز في الجديد * واذا شك المسبوق أن الامام هل رفع رأسه قبل ركوعه ففي ادراكه قولان لان الاصل كونه لم يدرك * ويعارضه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه * والمسبوق عند سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص

— كتاب صلاة المسافرين وفيه بابان —

﴿ الاول ﴾ في القصر وهو رخصة عند وجود السبب والمحل والشرط (الاول) السبب وهو كل سفر طويل مباح (ح) والمراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم فالهائم لا يترخص وانما يترخص المسافر عند مجاوزة السور أو عمران البلد ان لم يكن له سور وان لم يجاوز المزارع والبساتين * ويشترط مجاوزتها على سكان القرى اغني المزارع المحوطة * وعلى النازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي * أو يهبط ان كان على ربوة * أو يصعد ان كان في وهدية * أو يجاوز الخيام ان كان في حلة * فان رجع المسافر لاخذ شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الى بلد كان بها غريباً فأظهر الوجهين أنه يترخص وان كان قد أقام بها ثم نهاية سفره بالعود الى عمران الوطن أو بالعزم على الإقامة مطلقاً أو مدة تزيد على ثلاثة أيام ليس فيها يوم الدخول والخروج * فان كان له في البلد غرض يعلم أنه لا ينتجز في ثلاثة أيام فهو مقيم * الا اذا كان الغرض قتالاً فيترخص على أظهر القولين

بعد الثانية فوجهان مرتبان وأولى بأن لا تبطل هذا في السفر (أما الماطر) فيرخص (ح ز) في القديم في حق من يصلي بالجماعة * فأما في المنفرد أو من يمشی الى المسجد في كن فوجهان * وفي التأخير أيضاً وجهان لانه لا يشق بدوام المطر * ولا بد من وجود المطر في أول الصلاتين * فان انقطع قبل الصلاة الثانية أو في أثناءها فهو كنية الإقامة

كتاب الجمعة * وفيه ثلاثة أبواب

باب الاول : في شرائطها وهي ستة الاول الوقت : فلو وقع تسليمة الامام في وقت العصر فانت الجمعة * ولو وقع آخر صلاة المسبوق في وقت العصر جاز على أحد الوجهين لانه تابع في الوقت كما في القدوة الثاني : دار الإقامة فلا تقام الجمعة في الصحاري (ح) ولا في الحيام (و) بل تقام في خطة قرية (ح) أو بلدة الى حد يترخص المسافر اذا انتهى اليه الثالث : أن لا تكون الجمعة مسبقة بجمعة أخرى * فلو عقدت جمعتان فالتى تدم تكبيرها هي الصحيحة * وقيل العبارة بتقديم السلام * وقيل بتقديم أول الخطبة * فان كان السلطان في الثانية فهي الصحيحة على أحد الوجهين اكمل يقدر كل سرذمة على تفويت الجمعة على الاكثرين * وان وقعت الجمعتان مما تدافعتا فتستأنف واحدة * وكذا ان أمكن التلاحق والتساق * فان نويت السابقة ثم التبت فانت (وز) الجمعة ووجب (ز) الظهر على الجميع * ولو عرف السبق ولم تعين استؤنفت الجمعة (و) ومالم يتعين كانه لم يسبق * وفيه قول آخر أن الجمعة فائسة : الرابع العدد : فلا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين (ح م) ذكر مكرمين أحرار (ح) مقيمين (ح) لا يظمنون شتاء ولا صيفاً الا لحاجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انقض القوم

الانتماء * وكذا لو كان الامام مسافراً فكان مقيماً لانه مقصر اذ شعار الإقامة ظاهر * ولو بان أن الامام مقيم محدث لم يلزمه الانتماء على الاصح لانه لاقدوة ظاهراً وباطناً * ولو رجع الامام المسافر وخلفه مسافرون فاستخلف مقيماً أتم المقتدون * وكذا الراعي اذا عاد واقتدي به (الشرط الثاني) أن يستمر على نية القصر جزءاً في جميع الصلاة فلو لم ينو القصر ولا الانتماء أو شك في نية القصر ولو لحظة لزمه (زح) الانتماء * ولو قام الامام الى الثالثة ساهياً فتوهم المقتدي أنه نوي الانتماء شاكاً لزمه الانتماء * ولو قام المسافر الى الثالثة والرابعة سهواً سجد لسجود * ولا يكون متمم بل وقصد أن يجعله انتماء فليصل ركعتين أخريين

باب الثاني في الجمع

والجمع بين الظهر والعصر * وبين المغرب والعشاء في وقتيهما جائز بالسنة (زح) والمطر * وهل يختص بالسفر الطويل قولان * والحجيج يحجمون بعلة السفر أو بعلة النسك فيه خلاف * والرخص المختصة بالسفر الطويل أربعة * القصر والفطر * والمسح ثلاثة أيام * والجمع على أصح القولين * ثم الصوم أفضل من الفطر * وفي القصر والانتماء قولان * والذي لا يختص بالطويل أربعة * التيمم * وترك الجمعة * وأكل الميتة * والتنفل على الرحلة على أصح القولين * ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب * وهو تقديم الظهر على العصر * ونية الجمع في أول الصلاة الاولى أو في وسطها * ولا يجوز في أول الثانية * والموالات * وهو أن لا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر إقامة * وفي هذه الشرائط عند الجمع بالتأخير خلاف * ومهما نوى الإقامة في أثناء الصلاة الاولى عند التقديم بطل الجمع * وان كان في أثناء الثانية فوجهان * وان كان

* وان قلنا ليس كالمسبوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه ويسعي خلف الامام وهو معذور في التخلف * أما اذا لم يتمكن من السجود حتي ركع الامام فقولان (أحدهما) يركع معه وقد حصلت له ركعة واحدة امام لفتة من هذا السجود والركوع الاول على أحد الوجهين * واما منظومة من هذا الركوع والسجود * فان قلنا بالملفقة فهل تصلح لادراك الجمعة بها فعلى وجهين * ولو خالف أمرنا ولم يركع مع الامام لكن سجد بطلت صلاته الا اذا كان جاهلا فيجعل كأن لم يسجد * وينظر بعده فان راعى ترتيب صلاة نفسه فاذا سجد في ركعته الثانية حصلت له ركعة فيها نقصان التلقيق ونقصان القدوة الحكيمة لوقوعها بعد الركوع الثاني للامام * وهل تصلح الحكيمة لادراك الجمعة فيه وجهان : أما اذا تابع الامام بعد فراغه من سجوده الذي سباه فقد سجد مع الامام حسا وتمت له ركعة مأمقة (والقول الثاني) أنه لا يركع مع الامام بل يراعى ترتيب صلاة نفسه * فان خالف مع العلم وركع بطلت صلاته * وان كان جاهلا لم يبطل وحصل له بسجوده مع الامام ركعة مملقة * وان وافق قولنا وسجد فسجوده واقع في قدوة حكيمة ففي الادراك بها وجهان ، فعلى هذا لاهام حالان عند فراغه من السجود * فان كان فارغا من الركوع فمجري على ترتيب صلاة نفسه * وان كان راكعا ركع معه ان قلنا انه كالمسبوق ، والا جري على ترتيب صلاة نفسه * ومهما حكمنا بأنه لم يدرك الجمعة نول تناب صلاته ظهرا فبه قولان يعبر عنهما بأن الجمعة هي ظهره قصوره أمر هي صلاة على حالها ، فان قلنا لا تنقلب ظهرا فهل نبقى نفلا يبنى على القولين في المنحصر بالظهور قبل الزوال * والنسيان هل يكون عندرا كالزحام فيه وجهان ، الشرط السادس : الخطبة * وأركانها خمسة (ح) * الحمد لله ويتعين هذا اللفظ ، والصلاة على رسول

في الخطبة لم يجز (ح) لان اسماعها أربعين رجلا واجب * فان سكنت الخطيب
ثم بنى عند عودهم مع طول الفصل فقد فانت الموالاة * وفي اشتراطها قولان
* وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة * فلو انقضوا في خلال الصلاة
ولو في لحظة بطل على قول * وعلى قول ثان لا تبطل (م) مهما توفر العدد
في لحظة اذا بقي مع الامام واحد على رأى أو اثنان على رأى * وعلى قول
ثالث لا تبطل بالانقضاء في الركعة الثانية الجماعة * الخامس * فلا يصح
الانفراد بالجمعة * ولا يستترط (ح) حضور السلطان في جماعتها ولا اذنه
(ح) وفيه ثلاث مسائل * الاولى * اذا كان الامام عبداً أو مسافراً صح
لانهم في جمعة مفروضة * وقيل لا يصح اذا عدناه من الاربعين * وان كان
متنفلاً أو صبياً فقولان * وان كان محدثاً فقولان مرتبان * وان كان فائماً الى
الركعة الثالثة سهواً فهو كالمحدث في حق من اقتدى به جاهلاً * ولو لم يدرك مع
المحدث الا ركوع الثانية ففي ادراكه وجهان . الثانية . اذا أحدث الامام سهواً
أو عمداً فاستخلف من كان اقتدى به وسمع الخطبة صح استخلافه في الجديد
فان لم يسمع الخطبة فوجهان * ولا يستترط استئنافه القدوة بل هو خائفة
الاول * وان لم يستخف الامام فتقديم القوم كاستخلافه (ح) بل هو اولي
من استخلافه * وذلك واجب في الركعة الاولى * وان كان في الثانية فلهم
الانفراد بها كالمسبوق . الثالثة . اذا زوجه المقتدى عن سجود الركعة الاولى انتظر
التمكن فان سجد قبل ركوع الامام وفرأ في الثانية كان مذكوراً في التخلف * وان
وجد الامام راعياً عند فراغه من السجود التحق بالمسبوق على أحد الوجهين حتى
تسقط القراءة عنه لاركة الثانية * فان وجد الامام فارغاً من الركوع ولما انه
كالمسبوق فهنا يتابع الامام في فعله لكن يقوم بعد سلام الامام الى ركعة ثانية

الحضور سوي المريض فانه اذا حضر لزمه لكمالته * ويلتحق بعذر المرض المطر
والوحل الشديد * وكل ما ذكر من المرخصات في ترك الجماعة * ويترك بعذر
التمريض أيضاً اذا كان المريض قريباً مشرفاً على الوفاة * وفي معناه الزوجة
والمملوك * فان لم يكن مشرفاً ولم يندفع بحضوره ضرر لم يجز الترك * وان اندفع
به ضرر جاز * فروع * في صفات النقصان * من نصفه حر ونصفه رقيق
كالرقيق * وقيل تلزمه الجمعة الواقعة في نوبته عند المهايأة * والمسافر اذا عزم
على الإقامة ببلدة مدة لزمته الجمعة ثم لم يتم المدبنة أو أهل القرى لا تلزمهم الجمعة
الا اذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أو بلغهم نداء البلد من رجل رفيع الصوت
واقف على طرف البلد في وقت هذو الأصوات وركود الرياح * والعذر الطاريء
بعد الزوال مريض السفر فانه يحرم انشاؤه * وفي جوازه قبل الزوال
وبعد الفجر قولان أقيسهما الجواز * ثم المنع في سفره * باح * أما الواجب والطاعة
فلا منع منهما * ويستحب لمن يرجي زوال عذره أن يؤخر الظهر إلى اليأس عن
درك الجمعة * ومن لا يرجو فليعجل الظهر كالزمن * فان زال العذر بعد الفراغ
فلا الجمعة (ح) عليه * وكذا الصبي اذا بلغ بعد الظهر * وزوال العذر في أثناء
الظهر كرويه المنيم الماء في أثناء الصلاة * وغير المذكور اذا صلى الظهر قبل الجمعة
ففي صحته قولان فان قلنا يصح في سقوط الخطاب بالجمعة قولان * وان قلنا
لا تسقط فصلي الجمعة فالفرض هو الاول أو الثاني أو كلاهما أو أحدهما
لا يمينه أربعة أقوال

باب الثالث في كيفية الجمعة

وهي كسائر الصلوات * وانما تتميز بأربعة أمور * الاول * النفسل ويسنحب
ذلك بعد (ح) الفجر * وأقربه إلى الرواح أحب * ولا يجزى قبل الفجر

الله ويتعين لفظ الصلاة * والوصية بالتقوي * ولا يتعين لفظها اذ غرضه الوعظ * وأقلها أطيعوا الله * والدعاء للمؤمنين * وأقله رحمكم الله * وقراءة القرآن * وأذلها آية * والدعاء لا يجب الا في الثانية * والقراءة تختص بالاولي على أحد الوجهين * والتحميد والصلاة والوصية واجبة في الخطبتين * وشرائطها ستة * الوقت وهو ما بعد الزوال * وتقديمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين * والقيام فيهما * والجلوس بين الخطبتين مع الطمأنينة * وفي طهارة الخبث والحديث والموااة خلاف * ويجب رفع الصوت بحيث يسمع أربعين من أهل الكمال * وهل يحرم الكلام على من عدا الأربعين فيه قولان * الجديد أنه لا يحرم كما لا يحرم الكلام على الخطيب * وقيل بطرد القولين في الخطيب فان قلنا يجب الانصات فلا يسلم الداخل * فان سلم لم يجب * وفي تسميت الماطس وجهان * وفي وجوبه على من لا يسمع الخطبة وجهان * وتحية المسجد مستحبة في أثناء الخطبة (ح م) * وان قلنا لا يجب الانصات في تسميت الماطس وفي رد السلام وجهان * وأما سنن الخطبة فان يسلم الخطيب على من عند المنبر * ثم اذا صعد المنبر أقبل وسلم (مرح) وجلس الى أن يفرغ المؤذن * ثم يخطب خطبتين بايتين قرئتين من الافهام مائتين الى القصر يسند بر القبلة فيهما * ويجلس بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص * ويشغل احدي يديه في الخطبتين بحرف المنبر والثانية بقبض سيف أو عنزة * ثم اذا فرغ ابتدر النزول مع اقامة المؤذن بحيث يبلغ المحراب عند تمام الاقامة

— الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة —

ولا تلزم الاعلى مكاف حر ذكر مقيم صحيح فالعاري عن هذه الصفات لا يلزم فان حضر لم يتم العمد به سوى المريض لكن تنفذه سوى المجنون * ولهم أداء الظاهر مع

من أحد الصفين * ولو تولى الحراسة في الركعتين طائفة واحدة لم يجز على أحد القولين لتضاعف التخلف في حقهم عن الامام * والحراسة بالصف الاول أليق فلو تقدم الصف الثاني في الركعة الثانية الى الصف الاول وتأخر الصف الاول ولم تكثر أفعالهم كان ذلك حسناً * الثالث * أن يلتحم القتال ويحتمل الحال اشتغال بعضهم بالصلاة فيصدع الامام أصحابه صدعين وينحاز بطائفة الى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلى بهم ركعة فإذا قام الى الثانية انفردوا بالثانية وسلموا وأخذوا مكان اخوانهم في الصف وانحاز الفئة المقاتلة الى الامام وهو ينتظرهم واقتدوا به في الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا وأتموا الثانية ولحقوا به قبل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرفاع في رواية خوات بن جبير وليس فيها الا الانفراد عن الامام في الركعة الثانية وانتظار الامام للطائفة الثانية مرتين * وهذا أولي من رواية ابن عمر فان فيها كثرة الافعال مع الاستثناء عنها * ثم الصحيح أن الامام في الثانية يقرأ الفاتحة قبل لحوق الفرقة الثانية لكن يمد القراءة عند لحوقهم * ونقل المزي رحمه الله أنه يؤخر الفاتحة الى وقت لحوقهم * وكذا هذا الخلاف في انتظاره في التشهد قبل لحوقهم * ثم هذه الحاجة ان وقعت في صلاة المغرب فليصل الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان في عكسه تكليف الطائفة الثانية تشهداً غير محسوب * ثم الامام ان انتظرهم في التشهد الاول فخاف * وان انتظرهم في القيام الثالث فحسن * وان كان في صلاة رابعة في الحضر فليصل بكل طائفة ركعتين * فان فرقهم أربع فرق فلا انتظار الثالث زائد على المنصوص وفي تحريمه قولان * قال ابن سريج الانتظار في الركعة الثالثة هو الانتظار الثاني في حق الامام فلا منع منه * وفي اقامة الجمعة على هذه الهيئة وجهان (م)

بخلاف غسل العيد فإن فيه وجهين * ولا يستحب إلا لمن حضر الصلاة
بخلاف غسل العيد فإن ذلك يوم الزينة على العموم * والاولي أن لا يتم بدلا
عن النسل عند فقد الماء * وقيل يتم * ومن الأغسال المنسحبة غسل
العيدين * والغسل من غسل الميت * والاحرام * والوقوف بعرفة * وبزدلفة
ولدخول مكة * وثلاثة أغسال أيام التشريق * ولطواف الوداع على القديم
وللكافر اذا أسلم غير جنب بعد الاسلام على وجه * وقبله على وجه * والغسل
من الافافة من زوال العقل * وأما النسل عن الحجامة والخروج من الحمام
ففيه تردد في الثاني البكور الي الجامع في الثالث لبس الثياب البيض
واستعمال الطيب * والرجل في المشي مع الهينة والنودة * ولا بأس بحضور
العجائز من غير زينة وتطيب في الرابع يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة
الاولى * وفي الثانية اذا جاءك المنافقون * فلو نسي الجمعة في الاولى قرأها مع
سورة المنافقين في الثانية

— كـ كتاب صلاة الخوف * وفيه أربعة أنواع —

في الاول أن لا يكون العدو في جهة القبلة فيصدع الامام أصحابه صدعين
ويصلي بأحد هاركتين والطائفة الثانية تحرسه ويسلم * ثم يصلي بالطائفة الاخرى
ركعتين أخريين هما له سنة ولهم فريضة وذلك جائز من غير خوف واكنه
كذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن النخل في الثاني أن يكون
العدو في وجه القبلة فيرتبهم الامام صفين فاذا سجد في الاولى حرسه الصف
الاول فاذا قام سجدوا ولحقوا به * وكذلك يفعل الصف الثاني في الركعة الثانية
هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وليس فيه الاتخلف عن
الامام بركنين وذلك جائز لحاجة الخوف * ثم لا بأس لو اختص بالحراسة فرقتان

صلاته خوف فبادر الى الركوب وكان يقدر على اتمام الصلاة راجلاً فأخذ بالحزم لم يصح بناء الصلاة * ولو انقطع الخوف فنزل وأتم الصلاة صح * وإذا أرقه الخوف فركب وقل فعله جاز البناء * وإن كثر الفعل مع الحاجة فوجهان كما في الضربات المتوالية * ويجوز لبس الحرير وجلد الكلب والخزير عند مفاجأة القتال * ولا يجوز في حالة الاختيار بخلاف الثياب النجسة * ويجوز تسميد الارض بالزبل لعموم الحاجة * وفي لبس جلد الناة المينة وتجليل الخيل بجل من جلد الكلاب وجهان * وفي الاسنصباح بالزيت النجس قولان

— كتاب صلاة العيدين —

وهي سنة وليست بفرض كفاية * وأقلها ركعتان كسائر الصلوات * ووقتها ما بين طلوع الشمس الى زوالها * ولا يشترط فيها شروط الجمعة في الجديد * وإذا غربت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات المرسلة ثلاثاً تسقاً حيث كان في الطريق وغيرها الى أن تحرم الامام بالصلاة * وفي استحبها عقيب الصلوات الثلاث وجهان * ويستحب احياء ليلتي العيد لقوله عليه السلام من أحيأ ليلتي العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب * ويستحب الغسل بعد طلوع الفجر * وفي اجزائه ليلة العيد الحاجة أهل السواد وجهان * ثم التطيب والتزين بلباس نظيف مستحب للقاعد والخارج من الرجال * وأما العجايز فيخرجن في بذله الثياب * ويحرم على الرجال التزين بالحرير والمركب من الابرسم وغيره حرام ان كان الابرسم ظاهراً وغالباً في الوزن * فان وجد أحد المعنيين دون الثاني فوجهان * ولا بأس بالمطرف بالديباج وبالطرز وبالمحشو بالابرسم فان كانت البطانة من حرير لم يحز * وفي جواز اقتراش الحرير للنساء خلاف * وفي جواز لبس الديباج

ووجه المنع أن العدد فيها شرط ويؤدي الى الانقضاء في الركعة الثانية * ثم يجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسفان ان كان في وضعها خطر * وان كان الظاهر السلامة واحتمل الخطر فيستحب الاخذ وفي الوجوب قولان ﴿ فرع ﴾ سهو الطائفتين محمول في وقت موافقتهم الامام * وسهو الطائفة الاولى غير محمول في ركعتهم الثانية وذلك لانقطاعهم عن الامام * ومبدأ الانقطاع الاعتدال في قيام الثانية أو رفع الامام رأسه من سجود الاولى فيه وجهان * وأما سهو الطائفة الثانية في الركعة الثانية ففي حمله وجهان لانهم سيلتحقون بالامام قبل السلام * وهو جار في المزحوم اذا سها وقت التخلف * وفيمن انفرد بركعة وسها ثم اقتدى في الثانية ﴿ النوع الرابع ﴾ صلاة شدة الخوف * وذلك اذا التحم الفريقان ولم يمكن ترك القتال لأحد فيصاؤون رجالا وركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ايماء بالركوع والسجود محترزين عن الصيحة وعن موالة الضربات من غير حاجة * فان كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل * وفي شخص واحد لا يحتمل لندوره * وقيل يحتمل في الموضعين * وقيل لا يحتمل فيهما * فان تلطخ سلاحه بالدم فليلقه * فان كان محتاجا الى امساكه فالأقيس أنه لا يجب عليه القضاء * والاشهر وجوبه لندور العذر * ثم هذه الصلاة تقام في كل قتال مباح ولو في الذب عن المال * وكذا في الهزيمة المباحة عن الكفار * ولا تقام في اتباع أفعية الكفار عند انهمزامهم * ويطبقها الهارب من الحرق والغرق والسبع * والمطالب بالدين اذا أعسر وعجز عن البيئة * والمحرم اذا خاف فوات الوقوف قيل يصلي مسرعا في مشيه * وقيل لا يجوز ذلك * ولو رأى سوادا فظنه عدوا ففي وجوب القضاء قولان * ومهما فاجأه في أثناء

أفطرنا وبان فوات صلاة العيد على الأصح * ثم قضاؤها في بقية اليوم أولي
أوفي الحادي والثلاثين فيه خلاف * وان شهدوا نهارا وعدلوا ليلا فالعبرة
بوقت التعديل أو الشهادة فيه خلاف * وإذا كان العيد يوم الجمعة فلا همل
السواد الرجوع قبل الجمعة * وان كان النداء يبلغهم على الصحيح للخبر

كتاب صلاة الكسوف

وهي سنة مؤكدة * ولا تكره الا في أوقات الكراهية * وأقلها ركعتان في كل
ركعة ركوعان (ح) وقيامان * فان تمادي الكسوف فهل يجوز زيادة ثالثة
فيه وجوهان * وان أسرع الانجلاء فهل يقتصر على واحدة فيه وجهان
* وأكملها أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة وفي الثانية آل
عمران وفي الثالثة النساء وفي الرابعة المائدة أو مقدارها وكل ذلك بعد الفاتحة
* ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث
بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين * ولا يطول السجدة ولا القعدة بينهما
* ويستحب أن تؤدى بالجماعة * وأن يخطف الإمام بعدهما خطبتين كافي العيد
* ولا يجهر (م) في صلاة الكسوف ويجهر في الكسوف في فروع الكسوف
إذا أدرك الركوع الثاني لم يدرك الركعة لان الأصل هو الاول * وتفوت
صلاة الكسوف بالانجلاء وبغروب الشمس كاسفة * ويفوت الكسوف
بالانجلاء وبطلوع قرص الشمس * ولا يفوت بغروب القمر خاسفاً لان الليل
كاه سلطان القمر * ولا يفوت بطولوع الصبح على الجديد لبفاء الظلمة * ولو
اجتمع عيد وكسوف فدم العيد ان خيف فواته والافقولان في التقديم والتأخير
* ولو اجتمع كسوف وجمعة قدمت الجمعة عند خوف الفوات والافقولان * ولو
اجتمع جنازة مع هذه الصلوات فهي مقدمة الا الجمعة فلها تقدم عند ضيق

للصبيان خلاف * ويجوز للغازی لبس الحرير * وكذا للمسافر لحوف القمل
والحكة * وهل يجوز بمجرد الحكة في الحضر فيه وجهان * ثم اذا تزين
فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولى من المسجد إلا بمكة * وليكن الخروج
في عيد الاضحى أسرع قليلاً * ثم ليخرج الامام وليتحرّم بالصلاة في الحال
* وليناد الصلاة جامعة * فيقرأ أولاً دعاء الاستفتاح * ويكبر سبع (ح)
تكبيرات زائدة (م) في الاولى وخمسا (ح) في الثانية ويقول بين كل تكبيرتين
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقرأ الفاتحة بعد التكبير
والتعوذ ويقرأ سورة ق في الاولى واقتربت في الثانية * ويرفع اليدين (ح)
في هذه التكبيرات * ثم يخطب بعد الصلاة بخطبة الجمعة لكن يكبر تسعا
قبل الخطبة الاولى وسبعاً قبل الثانية على مثال الركتين * ثم اذا خطب رجع
الي بيته من طريق آخر * ويستحب في عيد النحر رفع الصوت بالتكبير
عقيب خمس عشرة مكتوبة * أولها الظهر من يوم العيد وآخرها
الصبح آخر أيام التشريق * ثم قيل يستحب عقيب كل صلاة تؤدي
في هذه الايام وان كان نفلاً أو قضاء * وقيل لا يستحب الا عقيب الفرض
وقيل لا يستحب الا عقيب فرض من فرائض هذه الايام صليت في هذه
الايام قضاء أو أداء * ولو نسي التكبيرات في ركعة فلا يتداركها على الجديد
اذا تذكرها بعد القراءة لفوات وقتها * واذا فاتت صلاة العيد بزوال الشمس
فقد قيل لا تقضى * وقيل تقضى (ح م) أبداً * وقيل لا تقضى الا في الحادي
والثلاثين * وقيل تقضى في شهر العيد كله * واذا شهد الشهود على الهلال
قبل الزوال أفطرنا وصالينا * وان شهدوا بعد الغروب يوم الثلاثين لم نصنع
اليهم اذا لا فائدة الا ترك صلاة العيد * وان شهدوا بين الزوال والغروب

قيصه (م ح) ويحتاط في غرض البصر عن جميع بدنه الحاجة * ويحضر ماء بارد (ح) طهور * وبعد الاناء من الغسل حذراً من الرشاش ثم يتدلى بنسل سوءتيه بعد لف خرقة على البدن * وبعد أن يجلس فيمسح على بطنه لتخرج الفضلات * ثم يتعهد مواضع النجاسة من بدنه * ثم يتعهد أسنانه ومنخريه بخرقة مبلولة * ثم يوضأ ثلاثاً مع المضمضة (ح) والاستنشاق * ثم يتعهد شعره بمسح واسع الأسنان * ثم يضحج على جنبه اليسر ويصب الماء على شفه اليمين * ثم يضحج على شفه اليمين ويصب الماء على الشف اليسر وذلك غسلة واحدة * ثم بفعل ذلك ثلاثاً * فإن حصل الانتقاء والا نخس أو سبع * ثم يبالغ في تنشيفه صابنة للكفن * ويستعمل قدراً من الكافور لدفع الحوام * ويستعمل السدر في بعض الغسلات * ولا يسقط (ح) الفرض به فإن خرجت نجاسة بعد الغسل أزيلت النجاسة ولم يعد الغسل على الصحيح وفي إعادة الوضوء وجهان * وأما الناسل فلا يغسل رجل امرأته إلا بزوجية (ح) أو محرمية أو ملك بمين فيغسل مستولده وأمهته (ح) وغسل الزوجة زوجها * ولا تغسل المستولدة والامه سندها على أحد الوجهين لان الموت ينقل ملك اليمين وشرر ملك النكاح - فإن ماتت المرأة ولم يحضر إلا أجنبي غسلها (م ح) وغرض البصر * وقبل تتم وكذا الخنثي نفسه رجل أو امرأة استصحباً لحكمه في الصغر * فإن ازدحم جمع كبير يصلحون للغسل على امرأة فالبدانة بنساء المحارم ثم بالاجنبيات ثم بالزوج ثم بالرجال المحارم ثم بريب المحارم كترتيبهم في الصلاة * وقيل يقدم الزوج على النساء لانه ينظر ما لا ينظرن اليه * وقيل يقدم رجال المحارم على الزوج لان النكاح انتهى بالموت * فرع * المحرم لا يقرب طيباً ولا يستر رأسه بل يبق (م ح) أثر الاحرام

وقتها * ويكفيه للجمعة والكسوف خطبة واحدة * وكذا للعيد والكسوف
ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف فان الله على كل شيء قدير ولا تصلي صلاة
الكسوف للزلازل وغيرها من الآيات

كتاب صلاة الاستسقاء

وهي سنة عند انقطاع المياه ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استجب لغيرهم
أيضا هذه الصلاة * ولا بأس بتكريرها اذا تأخرت الاجابة * وان سقينا قبل
الصلاة خرجنا للشكر والدعاء والوعظ * وهل تصلي للشكر فيه خلاف *
والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام وبالخروج
من المظالم * ثم يخرج بهم في ثياب بذلة وتخضع مع الصبيان والبهائم وأهل الذمة
ويصلي بهم ركعتين كصلاة العيد ويقرأ في احدي الركعتين انا أرسلنا نوحا
ثم يخطب خطبة العيد ولكن يبدل التكبيرات بالاستغفار * ثم يبلغ في الدعاء في
الخطبة الثانية * ويستقبل القبلة فيهما ويحول رداءه تفاؤلا بتحويل الحال فيقلب الاعلى
الى الاسفل واليمين الى اليسار والظاهر الى الباطن * ويتركه كذلك الى أن ينزع ثيابه

كتاب صلاة الجنائز

المختصر يستقبل به القبلة فيلقي على قفاه (ح م) وأخصاه الى القبلة * ويلقن
كلمة الشهادة * وتلي عايشه سورة يس * وليكن هو في نفسه حسن الظن
بربه تعالى * ثم اذا مات توضع عيناه * ويشد لحياه بعصابة * وتلين
مفاصله ويستتر بثوب خفيف * ويوضع على بطنه سيف أو مرآة * ثم
يشتغل بنفسه وأقله امرار الماء على جميع أعضائه * وفي وجوب النية على
الفاصل وجهان * فان أوجبنا لم يصح من الكافر * وأعيد غسل الفريق
* وأما الاكمل فأن يحمل الى موضع خال ويوضع على سرير ولا ينزع

— في القول في الصلاة —

والنظر في أربعة أطراف : الأول : فيمن يصلي عليه وهو كل ميت مسلم
ليس بشهيد : احتزنا بالميت عن عضو آدمي فإنه لا يصلي عليه إلا إذا علم
بموت صاحبه فيصلي على صاحبه وإن كان غائباً ، وينسل المشو ويواري بخرقة
ويدفن * وكذا السقط الذي لم يظفر فيه التخطيط لا يغسل ولا يصلي عليه *
فإن ظهر التخطيط في الغسل قولان ، فإن غسل في الصلاة قولان منشؤها
التردد في الحياة * وعلى كل حال يواري بخرقة ويدفن : فإن اخلج بعد
الانفصال فالصلاة عليه أولى (ح م) * فإن مرخ واستهل فهو كالكبير *
واحتزنا بالمسلم عن الكافر فإنه لا يصلي عليه ذمياً كان أو حربياً لكن
تكفين الذمي ودفنه من فروض الكفايات وفاء بذمته * وقيل لا ذمة بعد
الموت فهو كالحربي ، ولو اخلط موثق المسلمين بالمشركين غسلنا جميعهم
وكفناهم تفصيلاً عن الواجب ، ثم عند الصلاة يميز المسلمون بالنية ، وأما الشهيد
فلا يغسل (ح) ولا يصلي عليه ، والشهيد من مات بسبب القتال مع الكفار
في وقت قيام القتال فإن كان في قتال أهل البغي أو مات خنقاً فإنه في قتال
الكفار أو قتله الحربي اغتيالاً من غير قتال أو جرح في القتال ومات بعده انفصال
القتال وكان بحيث يقطع بموته في السكوت قولان منشؤها التردد في أن هذه
الأوصاف هل هي مؤثرة أم لا ، أما القتل ظلماً من مسلم أو ذمي أو باغ أو
المبتون أو الغريب يغسلون ويصلي عليهم * وكذا القليل بالحق قصاصاً أو حداً ليس
بشهادته ، وتارك الصلاة يصلي عليه (و) وقاطع الطريق يقتل أولاً ويصلي عليه ويغسل
ويكفن ثم يصاب مكفناً على قول ، وعلى قول ، يتنل مصابوا ثم ينزل ويغسل
ويصلي عليه ويدفن ، ومن رأى أنه يقتل مصابوا ويغسله ، قال لا يصلي

وهل تصان المعتدة عن الطيب فيه وجهان * وغير المحرم هل يقلم ظفره
ويحلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقه فيه قولان

- في القول في التكفين -

والمستحب في لونه البياض وفي جنسه القطن والكتان دون الحرير فإنه يحرم
للرجال ويكره للنساء * وأما عدده فأقله ثوب واحد ساتر لجميع البدن
والثاني والثالث حق الميت في التركة تنفذ وصيته بإسقاطها * وليس للورثة
المضايقة فيهما * وهل للرماء المنع منهما فيه وجهان * ومن لا مال له يكفن
من بيت المال * ويقتصر على ثوب واحد في أظهر الوجهين * وفي وجوب
الكفن على الزوج وجهان * والزيادة على الثلاث إلى الخمس مستحب للنساء
جائز للرجال غير مستحب * والزيادة على الخمس سرف على الإطلاق * ثم إن
كفن في خمس فعمامة وقميص وثلاث لفائف سوانغ * وإن كفن في ثلاث
فثلاث لفائف من غير قميص ولا عمامة * وإن كفنت في خمس فازار وخمار
وثلاث لفائف سوانغ * وفي قول تبدل لفافة بقميص * وإن كفنت في ثلاث
فثلاث لفائف * ثم يذر على كل لفافة حنوط * ويوضع الميت عليه * ويأخذ
قدراً من القطن الحليج ويدسه في الاليتين * وتشد الاليتان وتستوثق *
وتلصق بجميع منافذ البدن من المنخرين والأذنين والعينين قطنه عليها كافور
ثم يلف الكفن عليه بعد أن يبخره بالعود ويشد عليه بشداد * وينزع
الشداد عند الدفن * ثم يحمل الجنازة ثلاثة رجال رجل سابق بين العمودين
ورجلان في مؤخر الجنازة * فإن عجز السابق أعانه رجلان خارج العمودين
فتكون الجنازة محمولة بين خمسة أو بين ثلاثة * والمشى قدام الجنازة أفضل (ح)
والإسراع بها أولى

تبطل الصلاة على الاظهر * فأما الاكل فأنت يرفع (مرح) اليدين في التكبيرات * وفي دعاء الاستفتاح والتعوذ خلاف والاصح أن الاستفتاح لا يستحب * ثم لا يجهر بالقراءة ليلا كان أو نهاراً * ويستحب الدعاء للمؤمنين عند الدعاء للميت * ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه لذكر بين التكبيرة الرابعة والسلام ﴿ فرع ﴾ المسبوق يكبر (ح و) كما أدرك وان كان الامام في أثناء القراءة * ثم ان لم يتمكن من التكبيرة الثانية مع الامام صبر الي التكبيرة الثالثة فيكبر التكبيرة الثانية عندها * ثم اذا سلم الامام تدارك ما بقي عليه * ولو لم يكبر الثانية قصدا حتى كبر الامام الثالثة بطأت صلاته اذا لاقدوة الا في التكبيرات من الطرف الرابع * في شرائط الصلاة * وهي كسائر الصلوات ولا يشترط الجماعة فيها ولكن قيل لا يسقط الفرض الا بأربعة يصلون جمعا أو أحادا * وقيل يسقط بثلاث * وقيل بسقط بواحد * وفي الاكتفاء بنجس النساء خلاف * ولا يشترط حضور الجنازة بل يصلي (م ح) على النائب الا (و) اذا كان في البلد * ولا يشترط (م ح) ظهور الميت بل تجوز الصلاة على المدفون ولكن تقدم الصلاة واجب * فان لم تقدم فلا يفوت بالدفن ثم قيل انه يصلي بعد الدفن الي ثلاثة أيام * وقبل الي شهر * وقيل الي ان يحاق الأجزاء * وقيل من كان مميزا عند موته يصلي عليه ومن لا فلا * وقيل يصلي عليه أبدا * ومع هذا فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ القول في الدفن ﴾

وأقله حفرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته وأكمله قبر على قامة الرجل * وللحد أولى من الشق * وليكن الحد في جبة القبلة * ثم توضع الجنازة على رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر

عليه * ثم الشهيد لا يغسل وان كان جنبا * وهل يزال أثر النجاسة التي ليست من أثر الشهادة فيه خلاف * وثيابه الملوثة بالدم نترك عليه مع كنفه الا أن ينزعه الوارث * وينزع منه الدرع وثياب القتال من الطرف الثاني فيمن يصلي * والاولى بها القريب * ولا يقدم على القرابة الا المذكور ولا يقدم الوالي (و) عليه * ثم يبدأ بالاب ثم الجد ثم الابن ثم العصباء على ترتيبهم في الولاية * ثم الاخ من الاب والام مقدم على الاخ من الاب في أصح الطريقين * ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام * ويقدم عليهم المعتق فاذا تعارض السن والفقه فالفقيه أولى على أظهر المذهبين * ولو كان فيهم عبد فقيه وحر فغير فقيه أو أخ رقيق وعم حر في المسئلتين تردد * وعند تساوي الخصال لا مرجع الا القرعة أو التراضي * ثم ليقف الامام وراء الجنازة عند صدر الميت ان كان ذكرا وعند (ح) عجزة المرأة كأنه يسترها عن القوم * فلو تقدم على الجنازة لم يجز على الأصح لأن ذلك يحتمل في حق الغائب بسبب الحاجة * واذا اجتمعت الجنائز فيجوز أن يصلي على كل واحدة وأن يصلي على جميعهم صلاة واحدة * ثم يوضع (و) بين يدي الامام بعضهم وراء بعض والكل في جهة القبلة * ويقرب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة * ولا يقدم بالحرية وانما يقدم بخيال دنية ترغب في الصلاة عليه * وعند التساوي لا يستحق القرب الا بالقرعة أو التراضي * الطرف الثالث * في كيفية الصلاة * وأقلها تسعة أركان النية والتكبيرات الأربع والسلام والقائحة (م ح) بعد الاولى والصلاة على الرسول بعد الثانية * وفي الصلاة على آل خلاف * والدعاء للميت بعد الثالثة * وقيل يكفي الدعاء للمؤمنين * ولو زاد تكبيرة خامسة لم تبطل

﴿ القول في التعزبه والبكاء على الميت ﴾

(التعزبة) سنة الى ثلاثة أيام « وهو الحمل على الصبر بوعده الأجر والدعاء للميت والمصاب « ويزي المسلم بقرينه الكافر والدعاء للحي « ويزي الكافر بقرينه المسلم والدعاء للميت « وبسبب تهيئة طعام لأهل الميت « والبكاء جائز من غير ندب ولا تباحة ومن غير جزع وضرب خد وشق ثوب وكل ذلك حرام : ولا لعذب الميت بتأحية أهله الا اذا أوصى به فلا ترز وازرة وزر أخرى

﴿ باب نارك الصلاة ﴾

من ترك صلاة واحدة عمداً واهتم عن فضائها حتى خرج وقت الرفاهية والضرورة قتل (ح) بالسيف ودفن كما يدفن سائر المسلمين « وبصلي عليه ولا يطمس قبره ، وقبل لا يتنزل الا اذا صار النرك عادة له « وفيل اذا ترك ثلاث صلوات والله أعلم

﴿ كتاب الزكاة « وفيه سنة أنواع ﴾

﴿ الاول ﴾ زكاة النعم ، والنفاق في وجوبها وأدائها « أما الوجوب فله ثلاثة أركان (الاول) قدر الواجب وسبأ ، بيانه (الثاني) ما يجب فيه وهو المال وله ستة شرائط أن يكون نعماً له اباً مملوكاً منيئاً لكمال النصف سائمة باقبة حولاً ﴿ الشرط الاول ﴾ ، أن تكون نعماً فلا زكاة الا في الابل والبقر والغنم « ولا تجب في غيرها ولا في الحمل (ح) ولا في المولد بين الظباء والغنم وان كانت الأموات (ح) من الغنم ﴿ الشرط الثاني ﴾ ، أن يكون النعم نصيباً (أما الابل) ففي أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم « في كل خمس شاة

القبر فيسله الواقف الى القبر من جهة رأسه * ولا يضع الميت في قبره
الا الرجل فان كانت امرأة فيتولي ذلك زوجها ومحارمها * فان لم يكن
فعميدها * فان لم يكن نخصيان * فان لم يكن فأرحام * فان لم يكن فالاجانب
لأنهن يضعفن عن مباشرة هذا الامر * ثم ان لم يستقل واحد بوضعه
فليكن عدد الواضعين وترا * ثم يضع الميت على جنبه الأيمن في اللحد
بحيث لا ينكب ولا يستلقى * ويفضى بوجهه الى تراب أولبنة * ثم ينفض اللبن
على فتح اللحد * وتسد الفرج بما يمنع التراب * ثم يخشوعليه كل من دنا ثلاث
حشيات * ثم يمال عليه التراب بالمساحي * ولا يرفع نعش القبر الا بقدر شهر
ولا يحصص * ولا يطين * ولا بأس بالحصا ووضع حجر على رأس القبر
للعلامة * ثم التسنيم أفضل من التسطيع مخالفة لشعار الروافض * ثم الافضل
للمشيعة ابانة أن يمكث الى مواراة الميت * فرعان * الاول * لا يدفن في قبر
واحد ميتان الا الحاجة * ثم يقدم الافضل الى جدار اللحد * ولا يجمع بين
الرجال والنساء الا لشدة الحاجة * ثم يجعل بينهما حاجز من التراب * الثاني *
القبر يحرم فيصان عن الجلوس والمشي والاتكاء عليه * بل يقرب الانسان
منه كما يقرب منه في زيارته لو كان حيا * ولا ينش القبر الا اذا انمحق أثر الميت
بطول الزمان * أو دفن من غير غسل * أو في أرض مغصوبة * أو في كهفن
مغصوب (و) * ولو دفن قبل التكفين لم ينش على أظهر الوجهين * واكتفي
بالتراب سائرا * ولا يصلي على جنازة مرتين الا أن يحضر الولي وقد صلي
عليه غيره فيصلي * ولا يكره الدفن ليلا * فان دفنت ذمية حاملا بمسلم
دفنت بين مقابر المسلمين والكفار * وقيل يجعل ذابرا الى القبرة * فان
ابتلع جوهرة لغيره ومات شق جوفه على الاصح * وان كانت له فوجهان أيضا

الي ابن لبون * فمن وجب عليه بنت مخاض ولم تكن في ماله أخذ ابن لبون *
وان لم يكونا في ماله جاز له شراء ابن لبون * ولو كان في ماله بنت مخاض
معينة فهي كالمعدومة * ولو كانت كريمة لزمه على الاقيس شراء بنت مخاض
لانها موجودة في ماله وانما تترك نظراً له * وتؤخذ الحثي من بنات اللبون
بدلاً عن بنت مخاض عند فقدها * ويؤخذ الحق بدلاً عن بنت لبون عند
فقدتها كما يؤخذ ابن لبون بدلاً عن بنت مخاض * النظر الثالث * اذا ملك
مائتين من الابل فان كان في ماله أحد السنتين أخذ منه الموجود * وان لم
يكونا في ماله اشترى (و) ماشاء من الحقائق أو بنات اللبون * وان وجدا جميعاً
وجب اخراج الأغبط للمساكين * وقيل الخيرة اليه * وقيل يتعين الحفاق
فلو أخذ الساعي غير الأغبط قصداً على قولنا يجب الاغبط لم يقع الموقع
وان أخذ باجتهاده فقليل لا يقع الموقع * وقيل يقع الموقع وليس عليه جبر
التفاوت * وقيل عليه جبر التفاوت ببدل الدراهم * وقبل يجب جبره بأن
يشترى بقدر التفاوت شقصاً ان وجده إما من جنس الاغبط على رأى أو
من جنس المخرج على رأى * فرع * لو أخرج حقتين وبنتي لبون ونصفاً لم
يجز للتشقيص * ولو ملك أربعاً فأخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون
جاز على الاصح * النظر الرابع في الجبران * وجبران كل مرتبة في السن
عند فقد السن الواجب بشاتين أو عشرين درهماً * فان رقي الي الأكبر أخذ
الجبران * وان نزل أعطي * والخيرة في تعيين الدراهم والشاة (و) الي المعطي * والخيرة
في الانخفاض والارتفاع الي المسالك الا اذا كان إبله مراضاً فارلق وطالب
الجبران لم يجز لانه ربما يكون خبراً مما أخرجه * ولو أخرج بدل الجذعة
ثنية لم يكن له جبران على أظهر الوجهين لأنه جاوز اسنان الزكاة * ولو كان

فاذا بلغت خمسا وعشرين الي خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثني * فان لم تكن في ماله بنت مخاض فابن لبون ذكر * فاذا بلغت ستا وثلاثين الي خمس وأربعين ففيها بنت لبون * فاذا بلغت ستا وأربعين الي ستين ففيها حقة * فاذا بلغت احدي وستين الي خمس وسبعين ففيها جذعة * فاذا بلغت ستا وسبعين الي تسعين ففيها بنتا لبون * فاذا بلغت احدي وتسعين الي عشرين ومائة ففيها حقتان * فاذا صارت احدي وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون * فاذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحساب في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (ح) * كل ذلك لفظ أبي بكر رضي الله عنه في كتاب الصدقة * وبنت المخاض لها سنة * وبنت اللبون سنتان * وللحقة ثلاث * وللجذعة أربع (وأما البقر) ففي ثلاثين منه تباع وهو الذي له سنة * وفي أربعين مسنة وهي التي لها سنتان * ثم في الستين تباعان * ثم استقر الحساب في كل ثلاثين تباع * وفي كل أربعين مسنة (وأما الغنم) ففي أربعين شاة شاة * وفي مائة واحد وعشرين شاتان * وفي مائتين وواحد ثلاث شياه * وفي أربع مائة أربع شياه * وما بينهما أوقاص لا يعتد بها * ثم استقر الحساب في كل مائة شاة * والشاة الواجبة في الغنم إما الجذعة من الضأن وهي التي لها سنة أو الثانية من المعز وهي التي لها سنتان * ثم يتصدي النظر في زكاة الابل في خمسة مواضع ﴿ الاول ﴾ في اخراج شاة عن الابل وهي جذعة من الضأن أو ثنية من المعز * والعبارة في تعيين الضأن أو المعز بغالب غنم البلد * وقيل انه يخرج ما شاء ويؤخذ منه لابل الاسم منطلق عليه * ولو أخرج ذكرا فهو على هذين الوجهين * ولو أخرج بعيرا عن خمس أو عن عشر أخذ وان نقصت قيمته عن قيمة شاة ﴿ النظر الثاني ﴾ في العدول

واحد * فلو خلط أربعين بأربعين لغيره في الكل شاة واحدة (ح) * ولو خلط عشرين بعشرين لغيره في كل واحد نصف (مرح) شاة * وشرط الخلطة اتحاد المسرح والمرعي والمراح والمشرع وكون الخليط أهلاً للزكاة لا كالذمي والمكاتب * وفي اشتراك الراعي والفحل والمحب ووجود الاختلاط في أول السنة وجريان الاختلاط بالقصد واتفاق أوائل الأحوال خلاف * وفي تأثير الخلطة في الثمار والزرع ثلاثة أقوال * فعلى الثالث يؤثر خلطة الشيوع دون الجوار * ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان

﴿ الفصل الثاني في النزاع ﴾ وللساعي أن يأخذ من عرض المال ما يتفق ثم يرجع المأخوذ منه بقيمة حصه خليطه * فلو خلط أربعين من البقر بثلاثين لغيره لم يجب على الساعي أخذ المسنة من الأربعين والتبعية من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق * فإن أخذ كذلك فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التبعية بأربعة أسباعها على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب في الجميع على الشيوع كأن المال ملك واحد

﴿ الفصل الثالث ﴾ في اجتماع الخلطة والافراد في حول واحد * فإذا ملك رجلان كل واحد أربعين غرة المحرم وخطا غرة صفر في الجديد يجب على كل واحد في آخر الحول الأول شاة * وفيما بعده من الأحوال نصف شاة فعلياً للافراد * وعلى القدم يجب أبداً نصف شاه * فإن ملك الثاني غرة صفر وخط غرة ربع فالحولان جاريان * وخرج ابن سريج أن الخلطة لا تنبأ أبداً لمقاطع أو آخر الأحوال

﴿ الفصل الرابع ﴾ في اجتماع المختلط والمنفرد في ملك واحد * فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو يملك أربعين ببلدة أخرى فقولان * أحدهما أن

عليه بنت لبون فلم يجدوا في ماله الا حقة وجذعة فرقي الي الجذعة لم يجز على أظهر
الوجهين لانه كثر الجبران مع الاستغناء عنه * ولو أخرج عن جبران واحد
شاة وعشرة دراهم لم يجز * ولو أخرج عن جبرائيل شاتين وعشرين درهما
جاز ﴿ النظر الخامس ﴾ في صفة المخرج في الكمال والنقصان * والنقصان
خمس (الاول) المرض فان كان كل المال مراضا أخذ (م) منه مريضة
فان كان فيها صحيح لم يأخذ الا صحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله اذا كان
ماله أربعين شاة (الثاني) العيب فان كان الكل معيبا أخذ معيبة * وان كان
فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله * وان كان الكل
معيبا وبعضه أردا أخذ الوسط مما عنده (الثالث) الذكورة فان كان في ماله
أنثى أو كان الكل أنثى لم يؤخذ الا الأنثى لورود النص بالأنثى * فان كان الكل
ذكورا لم يؤخذ الذكر أيضا على أحد الوجهين لظاهر اللفظ (الرابع)
الصغر فان كان في المال كبيرة لم تؤخذ الصغيرة * فان كان الكل صغارا
كالسخال والفصالان أخذنا الصغيرة * وقيل لا تؤخذ لانه يؤدي في الابل
الى التسوية بين القليل والكثير * وقيل يؤخذ في غير الابل وفي الابل فيما
جاوز احدى وستين * ولا يؤخذ فيما دونه كيلا يؤدي الى التسوية (الخامس)
رداءة النوع فان كان الكل معزا أخذ المعز * وان اختلف فقولان * أحدهما
انه ينظر الى الأغلب وعند التساوي يراعى الأغلب للمساكين * والثاني انه
يؤخذ من كل جنس بقسطه * هذا بيان النصاب ولازكاة فيما دونه الا اذا
تم بخلطة نصابا

﴿ باب صدقة الخلطاء ﴾ وفيه خمسة فصول

﴿ الاول ﴾ في حكم الخلطة وشرطها ﴿ وحكم الخلطة تنزيل المالكين منزلة مال

النصاب في الزكوات العينية * فان زال بالابدال بمثله ولو في آخر السنة انقطع
الحول * فلو عاد بفسخ أو رد بعيب استؤنف الحول ولم يبن * وكذا اذا انقطع
ملكه بالردة ثم أسلم * وكذا لا يبنى حول وارنه اذا مات على حوله * ومن
قصد بيع ماله في آخر الحول صح به (م) وأثم شرط الخامس السوم * فلا
زكاة فيما علف في معظم السنة * وفيما دونه أربعة أوجه * أفقهها أن المسقط
قدر يند مؤونة بالاضافة الى رفق السائمة * وقيل لا يسقط الا العلف في
معظم السنة * وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتى لو أسامها
نهاراً وعلفها ليلاً لم يسقط * وقيل كل ما يتول من العلف يسقط * ولو اعطت
الداية بنفسها أو علفها المالك لا يمنع السوم بالثلج على أن يردّها الى الاسامة
أو علفها الناصب ففي سقوط الزكاة وجهان يعبر عنهما بأن القصد هل يعتبر *
وكذا الخلاف في قصد السوم فان أوجبنا الزكاة في معلوفة أسامها الناصب في
رجوعه بالزكاة على الناصب وجهان * الشرط السادس كمال الملك * وأسباب
الضعف ثلاثة * الاول * امتناع التصرف فاذا تم الحول على مبيع قبل
القبض أو مرهون أو منصوب أو ضال أو مجحود لا يبنه عليه أو دين على
معسر ففي جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامتناع الصرف * وفي المنصوب
قول ثالث أنه ان عاد بجمع فوائده زكاه لأحواله الماضية * وان لم نعد الفوائد
فلا * والتعجيل قبل عود المال غير واجب قطعاً والدين المؤجل قيل انه
بلحق بالمنصوب * وقيل كالغائب الذي يسهل احضاره * فان أوجبنا لم يجب
التعجيل في أصح الوجهين لان الخمسة نفداً تساوي سنة نسائه فبؤدى الى
الاجحاف به * السبب الثاني * سلب العبر على ملكه كالمالك في زمن
الخيار * والمالك في اللقطة في السنة البالية اذا لم يملكها الملتقط هل تجب

الخلطة خلطة ملك فكأنه خلط الستين بالعشرين * والثاني أنه خلطة عين فلا يتعدي حكمها الي غير المخلوط * فان قلنا بخلطة العين فعلي صاحب العشرين نصف شاة * وان قلنا بخلطة الملك فعليه ربع شاة وكأنه خلط الستين * وأما صاحب الستين فقد قيل يلزمه شاة تغليبا للانفراد * وقيل ثلاثة أرباع شاة تغليبا للخلطة * وقيل خمسة أسداس ونصف سدس جمعا بين الاعتبارين فيقدر في الأربعين كأنه منفرد بجميع الستين فيخص الأربعين ثلثا شاة * ويقدر في العشرين كأنه مخلط بالجميع فيخص العشرين ربع شاة والجموع ما ذكرناه * ولو خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد أربعون ينفرد به فالأوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد

﴿ الفصل الخامس في تعدد الخليط ﴾ فاذا ملك أربعين وخلط عشرين بعشرين لرجل وعشرين بعشرين لآخر فان قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الأربعين نصف شاة فان الكل ثمانون وصاحب العشرين يضم ماله الي خايطة * وهل يضم الي خيطة خيطة فوجهان * فان ضم فواجه ربع شاة والا فواجه ثلث شاة لان المجموع سنون * وان قلنا بخلطة العين فعلي صاحب العشرين نصف شاة * وفي صاحب الأربعين الوجوه الثلاثة وهو شاة لتغليب الانفراد * أو نصفها لغياب الاختلاط * أو ثلثا شاة للجمع بين الاعتبارين ﴿ الشرط الثالث ﴾ في الحول بـ فلا زكاة في النعم حتي يحول عليها الحول الا السخاال الحاصلة في وسط الحول من نفس النصاب الذي انعقد الحول عليه فان الزكاة نجب فيها بحول الامهات معها أسيئت في بقية السنة * فلو مات الامهات وهي نصاب لم تقطع التبعية (ح و) * ولو ملك مائة وعشرين فنتجت في آخر الحول سخلة وجب شاتان لحدوثها في وسط الحول ﴿ الشرط الرابع ﴾ أن لا يزول الملك عن عين

الثالث ﴿ فيمن تجب عليه * وهو كل حرّ مسلم فتجب في مال الصبي (ح) والمجنون (ح) * وفي مال الجنين تردد * وتجب على المرتد (م ح) ان قلنا ببقاء ملكه مؤاخذه له بالاسلام * ولا زكاة على مكاتب ورقيق ولا على سيدهما في مالهما * ومن ملك بنصفه الحر شيئاً لزمه (م ح) الزكاة (الطرف الثاني للزكاة طرف الاداء) وله ثلاثة أحوال ﴿ الاول ﴾ الاداء في الوقت وهو واجب على الفور (ح) عندنا وبخير بين الصرف الى الامام أو الى المساكين في الاموال الباطنة وأيّها أولى فيه وجهان * والصرف الى الامام أولى في الاموال الظاهرة وهل يجب فيه قولان * وتجب نية الزكاة بالقلب (ح) فينوي الزكاة المفروضة * فان لم يعرض للفرض فوجهان * ولا يلزم تعيين المال * فان قال عن مالي الغائب وكان تالفاً لم ينصرف الى الحاضر * ولو قال عن الغائب فان كان تالفاً فمن الحاضر أو هو صدقة جاز لانه مقتضي الاطلاق * وبنوي ولي الصبي والمجنون * وهل بنوي السلطان اذا أخذ الزكاة من الممتنع ان قلنا لا تبرأ ذمة الممتنع فلا * وان قلنا تبرأ فوجهان * ويستحب للساعي أن يعلم في السنة شهراً لاخذ الزكوات * وان رد المواشي الى مضيق قريب من المرعى ليسهل عليه العد * وسنحب أن يقول لله ودي أجرك الله فما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فما أنقست * ولا يقول صلي الله عليك وان فله عليه إلا لآل أنى أو في لانه مخصوص به فله أن ينم به على غيره * وكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيراً جليلاً فلا يحسن أن يقال أبوبكر صلي الله عليه وان كان يدخل تحت آله تبعاً ﴿ القسم الثاني في التعجيل ﴾ والنظر في أمور ثلاثة ﴿ الاول ﴾ في وقته * ويجوز تعجيل الزكاة (ح م) قبل تمام الحول * ولا يجوز قبل كمال النصاب

الزكاة فيها فيه خلاف * واذا استقرض المفلس مائتي درهم ففي زكاته قولان *
وجه المنع ضعف الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقديملل بادائه الي تئنية
الزكاة اذ يجب على المستحق باعتبار يساره بهذا المال * وعلى هذا ان كان
المستحق بحيث لا تلزمه الزكاة لكونه مكانياً أو يكون الدين حيواناً أو ناقصاً
من النصاب وجبت الزكاة على المستقرض * فان كان المستقرض غنياً بالمقار
وغيره لم يمتنع (ز ح م) وجوب الزكاة بالدين * وقيل الدين لا يمنع وجوب
الزكاة الا في الاموال الباطنة (ح) * ولو قال الله عليّ أن أتصدق بالنصاب
فهذا أولي بأن يمنع الزكاة لتعلقه بعين المال * ولو قال جعلت هذه الاغنام
ضحايا فلا يبيح لا يجاب الزكاة وجه متجه وان تمّ الحول عليه * ولو قال لله
عليّ التصديق بأربعين من الغنم فهذا دين يترتب على دين الآدميين وأولي
بأن لا يدفع الزكاة * ودين الحج كدين النذر * واذا اجتمع الزكاة والدين في
تركة ففي التقديم ثلاثة أقوال * وفي الثالث يسوى بينهما * ووجه تقديم الزكاة
تعلقها بالعين * السبب الثالث * عدم فرار الملك * ففي الزكاة في الغنمة قبل
القسم ثلاثة أوجه وجه الاسقاط ضعف الملك فانه يسقط بالاسقاط * وفي
الثالث ان كان الكل زكواً وجب والا فلا لاحتمال أن الزكاة تقع في سهم
الحبس * ولو اكري داراً أربع سنين بمائة دينار نقداً وجب عليه في السنة
الاولى زكاة ربع المائة * وفي الثانية زكاة نصفها لستين الا ما أدى * وفي الثالثة
زكاة ثلاثة أرباعها لثلاث سنين الا ما أدى * وفي الرابعة زكاة الجميع لاربعة
سنين ويحط عنه ما أدى لان الاجرة هكذا تستقر * بخلاف الصداق فان
تشطوره بالطلاق ليس مقتضى العقد * وسقوط الاجرة بالانهدام مقتضى الاجارة
وفي المسئلة قول ثان أنه يجب في كل سنة اخراج زكاة جميع المائة * الركن

وقيل انا نقدره مقرضاً اذا لم يقع عن جهة الزكاة فنلفت هذه الاحكام على أن
القرض يملك بالقبض أو بالتصرف * ولولم يملك الأربعة فمجل واحدة فاستغنى
القبض فان جعلنا المخرج للزكاة قرضاً لم يلزمه تجديد الزكاة لان الحول انقضى
على تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المخرج عن الزكاة لان المخرج عن الزكاة
كالباقي * وان قلنا تين أن المالك لم يزل التفت على المجهود والمغصوب لو فوع
الحيلولة. القسم الثالث في تأخير الزكاة وهو سبب الضمان (ح) والعصيان
(ح) عند التمكن * وان تلف النصاب بعد الحول وقبل التمكن فلا زكاة
* وان ملك خمساً من الابل فنلف واحد قبل التمكن فأحد القولين أنه يسقط
كل الزكاة كما لو تلف النصاب قبل الحول لان الامكان شرط الوجوب *
والاصح انه لا يسقط الا خمس شاء لان الامكان شرط الضمان * وعلى هذا
لو ملك تسعاً فتلف أربع قبل التمكن فالجديد أن الزكاة لا تسقط على الوفا
فلا يسقط بسببه شيء من الزكاة وعلى القديم يسقط أربعة أنشاع شاء
* وامكان الاداء يفوت بنبيه المال أو بنبيه المسحق وهو المسكين أو السلطان
فان حضر مستحق فأخر لا ينظر القريب أو الجار لم بعض على أحد الوجهين
* ولكن جواز التأخير بشرط الضمان على أصح الوجهين فان قيل * فما وجه
نعلق الزكاة بالعين * قلنا * فيه أربعة أقوال * قيل لا تتعلق به * وقيل المسكين
شريك فيه * وقيل له استيثاق المرهن * وقيل ان له نعلماً كعقار أو
الجناية وهو الاصح * وعليه نقرر فنقول بصح بيعه قبل أداء الزكاة ولكن
الساعي يبيع المال ان لم يؤد المالك * فان أخذ الساعي من المشتري انتقض
البيع فيه * وفي الباقي فولا نفرق الصفة * وللمشتري الخيار قبل أخذ
الساعي اذا عرف ذلك على أحد الوجهين لتزول ملكه * فان أدى المالك

ولا قبل السوم * وفي تعجيل صدقة عامين وجهان * ولو ملك مائة وعشرين شاة
فمعجل شاتين ثم حدثت سخة في اجزاء الثانية وجهان * أحدهما وهو الاصح اجزاؤه
* وأما زكاة الفطر فتعجل في أول رمضان * وزكاة الرطب والعنب لا تعجل
قبل الجفاف * وقيل تعجل بعد بدو الصلاح * وقيل تعجل بعد بدو الطلع
* وأما الزرع فوجوب زكاته بالترك والتقية * ويجوز عند الادراك وبعد
الادراك وان لم تترك * وقيل يجوز بعد ظهور الحب وان لم يشتد * الثاني *
في الطوارئ المانعة من الاجزاء وهو فوات شرط الوجوب * وذلك في
القابض بأن يرد أو يموت أو يستغني بمال آخر * فان عرضت بعض هذه
الحالات وزالت قبل الحول فوجهان * أو في المالك بأن يرد أو يموت أو يتلف
ماله فيتبين بجميع ذلك أن المعجل لم يقع عن الزكاة * أما المال لتلف في
يد المسكين أو في يد الامام وقد قبض بسؤال المسكين فلا بأس * وان قبض
بسؤال المالك فهو من ضمان المالك * وان اجتمع سؤال المالك والمسكين فأى
الجائين يرجع فيه وجهان * وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم * وحاجة
البالغين هل تنزل منزلة سؤالهم فيه وجهان * الثالث * في الرجوع عند طريان
هذه الاحوال فان قال هذه زكاتي المعجلة فله الرجوع * وقيل شرطه أن
بصرح بالرجوع وعلى هذا لو نازعه المساكين في الشرط فالمالك هو المصدق
في أحد الوجهين لانه المؤدي * أما اذا لم يتعرض للتسجيل ولا عامه المساكين
ففي الرجوع وجهان * فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التعجيل
* ولو تلف النصاب بنفسه لم يمتنع الرجوع على أصح الوجهين * وان كان المال
تالفا في يد المسكين فعليه ضمانه * وان صار ناقصا في الأرض وجهان * وان
كان باقيا رد بزوائده المنفصلة والمتصلة ونقص تصرفه وكأنه بان أنه لم يملك

آخر (م) * ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد
والسلت قيل انه يضم الى الشعير لصورته * وقيل يضم الى الحنطة لانه على
طبعها * وقيل هو أصل بنفسه * ولا يكمل ملك رجل بملك غيره الا
الشريك والجار اذا جعلنا للحنطة فيه أُرأ * ولا يضم حمل نخلة الى
حملها الثاني * ولا حمل نخلة الى حمل أخرى اذا تأخر اطلاع الآخر
عن جداد الاولى * وان تأخر عن زهوها فوجهان * ووقت الجداد
كالجداد على رأي * ولو ضمنا نخلة الى أخرى فجذبت التي أطلعت أولاً ثم
أطلعت ثانياً قبل جداد الثانية لم نضمها الى الثانية لان فيها ضما الى الاولى
وقد أطلعت بعد جدادها وذلك يتسلسل فلا تضم الى الثانية * وأما الذرة لو
زرعت بعد حصد الاولى فعلى قولهما حكمي شجرة فلا يضم * وعلى قول يضم
مهما وقع الزرعان والحصادان في سنة * وعلى قول يكفي في الضم بوقوع
الزرعين في سنة لانه الداخِل تحت الاختيار * وعلى قول ينظر الى اجتماع
الحصادين فانه المقصود * وعلى قول ان وقع الزرعان والحصادان أو زرع الثاني
وحصد الاول اكتفى به * والزرع بعد اسداد الحب كهو بعد الحصاد على أحد
الرأين * والزرع بتأثر الحبات للاول وبتقر المصافير كهو بالاختيار * وقيل
انه يضم لانه تابع * ولو أدرك أحد الزرعين والآخر بقل فالظاهر الضم *
وقيل يخرج على الاقوال * الطرف الثاني * في الواجب * وهو العشر
فيما سقت السماء * ونصف العشر فيما يسقى بنضح أو دالية * والقنوات
كالسماء * والناعور الذي يدير الماء بنفسه كالدواليب * ولو اجتمع
السقيان على تساوي وجب ثلاثة أرباع العشر في كل نصف بحسابه وان كان
أحدهما أغلب اعتبر الأغلب في قول * ووزع عليهما في القول الثاني * والأغلب

سقط خياره على الاصح * ولا يلتفت الي رجوع الساعي بخروج ماأخذه مستحقاً * واذا ملك أربعين من النعم فتكرر الحول قبل اخراج الزكاة فزكاة الحول الثاني واجبة ان قلنا ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة * ولو رهن مال الزكاة صح * فان كان قبل الحول وقلنا الدين مع الرهن لا يمنع الزكاة أخرجت الزكاة من عين المرهون على الاصح تقديماً لحق الزكاة على الرهن كما تقدم حق الجاني * ثم لو أيسر المالك فهل يلزمه أن يجبر للمرتهن قدر الزكاة ببذل قيمته ليكون رهناً عنده فيه وجهان : النوع الثاني * زكاة المعشرات * والنظر في الموجب والواجب ووقت الوجوب من الطرف الاول : الموجب وهو مقدار خمسة أوسق من كل مقتات (ح م) في حالة الاختيار (م) أثبتته أرض مملوكة أو مستأجرة (ح) * خراجية (ح) أو غير خراجية اذا كان مالكة معيناً (ح) حرا (ح) مسلماً (ح) * ولا زكاة على الجديد في الزيتون والورس والعسل (ح) والزعفران والمصفر * كما لا زكاة في القواكه (ح) والخضراوات * ولكن يجب في الارز والماش والباقل وغيرهما من الاقوات * والنصاب معتبر وهو ثمان مائة من فان الوسق ستون صاعاً * وكل صاع أربعة أمداد * وكل مدرطل وثلاث بالبغدادى * والرطل مائة وثلاثون درهما * والمن مائتان وستون درهما * والرطل نصف من وهو اثنا عشرة أوقية * والاوقية عشرة دراهم وأربعة دوانيق * والدرهم أربعة عشر قيراطاً * كل ذلك بالوزن البغدادى * فان جعلنا ذلك تقريباً لا تحديداً فلا نسقط الزكاة الا بمقدار لو وزع على الأوسق الخمسة لظهر النقصان * ثم هذه الأوسق تعتبر تمرأوزبياً * وفي الحبوب منق عن القشر الا فيما يطحن مع قشره كالذرة * وما لا يتنمر يوسق رطبياً (و) * ولا يكمل نصاب جنس بجنس

رواج التام * ويعتبر (ح) النصاب في جميع الحول * ولا يكمل (ح) نصاب
أحد النقدين بالآخر ولكن يكمل جيد النقرة برديتها ثم يخرج من كل
نقدره * ولا زكاة في الدراهم المنشوشة ما لم يكن قدر نقرتها نصاباً * وتصح
المعاملة مع الجهل بقدر النقرة على أحد الوجهين كالغالبه والمعجونات * ولو
كان له ذهب مخلوط بالفضة قدر أحدهما ستمائة وقدر الآخر أربعمائة وأشكل
عليه وعسر التمييز فعليه زكاة ستمائة ذهباً وستمائة نقرة لخروج مما عليه يقيين
* ولو ملك مائة نقداً ومائة مؤجلاً على ملي * ولم نوجب عليه نعلج زكاة
المؤجل وجب اخراج حصة النقد على أصح الوجهين لأن المبسور لا يتأخر
بالمبسور ﴿ النظر الثاني ﴾ في جنسه * ولا زكاة في شيء من نفائس الاموال
الا في النقدين * وهو منوط بجوهرها على أحد القولين * وفي الثاني منوط
بالاستغناء عن الانتفاع بهما حتى لو اتخذ منه حلي على قصد استعمال مباح سقطت
الزكاة * وان كان على قصد استعمال محظور كما لو فصد الرجل بالسوار أو
الحلخال أن يلبسه أو قصدت المرأه ذلك في المنطقة والسف لم تسقط الزكاة
لأن المحظور شرعاً كالعدوم حساً * بل لا يسقط اذا فصد أن يكثرها حلياً
لأن الاستعمال المحتاج اليه لم يفصده * ولو لم يخطر بباله فصد أصلاً ففي
السقوط وجهان ينظر في أحدهما الى حصول الصاغة * وفي الثاني الى عدم
قصد الاستعمال * فان قصد اجارتها فقه وجهان * والفصد الطارئ بعد
الصباغة في هذه الامور كالقصص المفارن * ولو انكسر الحلي واحتاج
الى الاصلاح لم يجر في الحول لانه حلي بعد * وقبل يجرى لعذر الاستعمال
* وقبل ينظر الى فصد المالك للاصلاح أو عدمه ﴿ فان قيل ﴾ ما الانتفاع
الحرم في عين الذهب والفضة ﴿ قلنا ﴾ أما المذهب فأصله على التحريم في حق

يعرف بالعدد في وجهه وزيادة النمو والنفع في وجهه * وإذا أشكل الاغلب فهو كالاستواء * ويجب أن يخرج العشر من جنس المعشر ونوعه * فإن اختلف النوع فمن كل بقسطه * فإن عسر فالوسط * الطرف الثالث * في وقت الوجوب وهو الزهوف في الثمار والاشتداد في الجبوب * فبنعقد سبب وجوب اخراج التمر والحلب عند الجفاف والنقمة * فلو أخرج الرطب في الحال كان بدلاً * ويستحب (ح) أن يخرج عليه فيعرف ما يرجع اليه تراً * ويدخل في الحرص جميع النخيل * ولا يترك بعضه (و) للمالك النخيل * وهل يكفي حرص واحد كالحاكم أو لابد من اثنين كالشاهد فيه قولان * ومهما تلف بأفة سماوية فلا ضمان على المالك لقوات الامكان * ولو كان بانلافه غرم قيمة عشر الرطب على قولنا ان الحرص عبء * أو قيمة عشر التمر على قولنا انه تضمن * ثم اذا ضمنه التمر نفذ نصرفه في الجميع * وان لم نضمنه نفذ في الاشارة التسعة ولم ينفذ في العشر الا اذا قلنا الزكاة لا تتعلق بالعين * ومهما ادعى المالك جائحة ممكنة صدق بيمينه * وان ادعى غلط الحرص صدق أيضاً الا اذا ادعى قدراً لا يمكن الغلط فيه أو ادعى كذبه قصداً * ومهما أصاب النخيل عطش يضر ببقاء الثمار جاز للمالك قطعه لان في ابقاء النخيل منفعة للمساكين ثم يسلم الى المسكين عشر الرطب اذا قلنا القسمة افراز حق أو ثمنه اذا منعناه القسمة * وقيل يتخير اذا لا بعد جواز القسمة للحاجة كما لا بعد أخذ البديل للحاجة فليس أحدهما بأولي من الآخر * النوع الثالث * في زكاة النقدين والنظر في قدره وجنسه (أما القدر) فنصاب الورق مائت درهم * ونصاب الذهب عشرون ديناراً * وفيه أربع العشر * وما زاد فبحسابه * ولا وقص (ح) فيه * وان نقص من النصاب حبة فلا زكاة فيه وان كان يروج (ح)

ان كان المشتري به عرضاً ماشية كانت أولم تكن * وان كان المشتري به نقداً فمن وقت النقد نصاباً كان أولم يكن ان قلنا ان النصاب لا يعتبر في ابتداء الحول * وبالمجلة زكاة التجارة والنقدين يبتني حول كل واحد منهما على حول صاحبه لاتحاد المتعلق ومقدار الواجب * وكل زيادة حصلت بارتفاع القيمة وجب الزكاة فيها بحول رأس المال كالتناج * فان رد الى أصل النضوض فقدر الربح من الناض لا يضم الي حول الأصل على أحد القواين لانه مستفاد من كيس المشتري لا من عين المال * فان نتج مال التجارة كان التناج مال تجارة أيضاً على أحد الوجهين * ويجبر به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وجهاً واحداً * ثم حوله حول الاصل على الاصح (وأما المخرج) فهو ربع عشر القيمة من النقد الذي كان رأس المال نصاباً كان أولم يكن * فان كان اشتراه بعرض فنية قوم بالنقد الغالب * فان غلب نقدان فلم يبلغ نصاباً الا باحدهما قوم به * وان بلغ بهما نصاباً يحير المالك على وجه وروعي غبطة المساكين على وجه * وتعين الدراهم على وجه لانه أرفق * وليتبر بالنقد الغالب في أقرب البلاد على وجه * ولا يمتنع على الناجر التجارة لعدم اخراج الزكاة * وأما الاعتاني والهبة فهو كبيع المواني بهد وجوب الزكاة فيها فاعادة يجب اخراج الفطرة (ح) عن عبد التجارة مع زكاة التجاره وان كان مال التجارة نصاباً من السائمة غلب زكاة المعين في قول لانه مقطوع به * وغلب زكاة التجارة في قول لانه أرفق بالمساكين لعمومه * فان غلبنا الزكاة ولم يكن المال نصاباً باعباره عدلنا الى الزكاة الاخرى في آثار الوجهين * ولو اشترى معاوفة للتجارة ثم أساءها وقلنا المناب زكاة المعين فالأظهر انه يجب في السنة الاولى زكاة التجارة كيلا يحبط بعض حول

الرجال وعلى التحليل في حق النساء * ولا يحل للرجال الا تمويه لا يحصل
منه الذهب أو اتخاذ أنف لمن جدد أنفه * وأما الفضة فحلال للنساء *
ولا يحل للرجال الا التخم به * وتحلية آلات الحرب كالسيف والمنطقة *
وفي السرج واللجام وجهان * ويحرم على المرأة آلات الحرب لما فيه من
التشبه بالرجال * فأما في غير التحلي فقد حرّم الشرع اتخاذ الاواني من
الذهب والفضة على الرجال والنساء * وفي المكحلة الصغيرة تردد *
وفي تحلية السكين للمهنة بالفضة الحافاً لها بالآلات الحرب فيه خلاف *
وفي تحلية المصحف بالفضة وجهان للحمل على الاكرام * وفي تحليته
بالذهب ثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بين الرجال والنساء * وتحلية غير
المصحف من الكتب لا يجوز أصلاً * كتحلة الدواة والسهم والسرير
والمقلعة * وقيل يجوز تحلية الدواة بالفضة * ويلزم على قياسه المقلعة والكتب
* وتحلية الكعبة والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة قيل انه ممنوع
ولا يبعد تجويزه اكراماً كما في المصحف من النوع الرابع * زكاة التجارة
* ومال التجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند اكتساب الملك بالمعاوضة المحضة
ولا يكفي مجرد النية دون الشراء * ولا عند الاتهاب أو الرجوع بالعيب
وهل يكفي عند الخلع والنكاح فيه وجهان * ولو اشترى عبداً على نية التجارة
بشوب قنية فرد عليه بالعيب انقطع حوله * وكذا لو باع ثوب تجارة بعبد
للقنية ثم رد * والنصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط على قول
وفي جميع الحول على قول * وفي آخر الحول فقط على قول لان انخفاض السعر
لا يضبط * فلو صار النقصان محسوساً بالتنفيض في انقطاع الحول على
هذا القول وجهان * وابتداء حول التجارة من وقت الشراء بنية التجارة

انقطع» وان كان لمرض أو سفر فوجهان» وكذلك يكمل النبل (و) بما يملكه من النقدين لا من جهة المعدن : وبما يملكه من أموال التجارة حتى تجب الزكاة في قدر النبل بحسابه وان لم تجب فيما كل به لعدم الحول فيه فان زكاة المعدن والنقدين والتجارة منسابة في اتحاد المتعلق فيكمل بعضها ببعض» والمسلم أن يزجج الذبي من معدن الاسلام» ولكن ما ناله قبل الانزعاج يملكه ولا زكاة عليه الا اذا فلنا على وجه بعيد ان مصرفه النبيء على قولنا واجبه الخمس» فاذا ذاك يؤخذ من الذبي

الفصل الثاني في الركاز : وفيه الخمس مصروفاً الى مصارف الصدقات (ح ز و) « ولا يشترط الحول» ويشترط النصاب (م ح) وكونه من جوهر النقدين على الجديد» ويشترط كونه على ضرب الجاهلية» فان كان على ضرب الاسلام فللقطة» وقبل مال ضائع يحفظه الامام» وان لم يكن عليه أثر كالأواني والحلي فهو ركاز على وجه ولقطة على وجه» ويشترط أن يوجد في موضع مشترك كوات أو شارع» وما يوجد في دار الحرب فغنيمة أو فبيء وما يجده في ملك نفسه الذي أحياء بملكه وعلبه الخمس» وهل يدخل في ملكه بمجرد الأحياء فيه وجهان : ولو اشتراه ثم وجد فيه ركازاً يجب طلب المحي فانه أولى به» ولا خمس على الذبي لانه ليس من أهل الزكاة» ولوتنازع البائع والمشتري والمعير والمسنبر رنال كل واحد منهما أنا دفنت الركاز فالقول قول صاحب اليد» فالو فال المكري بعد رجوع الدار اليه كنت دفنته قبل الاجارة فالقول قول المساجر على أحد الوجهين لانهما توافقا على أنه كان في يده» فرع : اذا وجد مائة درهم وفي ملكه نصاب من النقد ثم علبه الحول وجب خمس الركاز اذا كل بغيره» وان كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل

التجارة * ولو اشترى حديقة للتجارة فأثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة * أو اشترى الثمار قبل الصلاح ففسد الصلاح في يده وغلبنا زكاة العين فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمار بعد القطاف * وهل تسقط زكاة التجارة عن الاشجار والاراضي فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في التسمية * وفي الثالث يتبع الشجرة دون الارض * ولو اشترى أرضاً للتجارة وزرعها ببذر القنية فحق الزرع العشر * ولا تسقط زكاة التجارة عن الارض لان التجارة لم توجد في متعلق العشر حتي يستتبع غيره

فصل * اذا قلنا العامل لا يملك الربح بالظهور وجب زكاة الجميع (و) على المالك * وان قلنا يملك وجب على العامل في حصته بحول الاصل على وجه لانه ربح وبحول مستفتح من وقت الظهور على وجه لانه في حقه أصل * وفيه وجه أنه لا زكاة عليه لانه لا يستقل بالتصرف فاشبهه المنصوب * ثم ان قلنا يجب فهل يستبد باخراجه فيه خلاف يلتفت على أن الزكاة كالوثن * أو كاسترداد طائفة من المال وعليه يبنى أن ما يخرج به المالك من الزكاة يحتسب من الربح أو من رأس المال * النوع الخامس * زكاة المعادن والركاز * وفيه فصلان * الاول في المعادن * وكل حر مسلم نال نصيباً من النقيدين (ح و) من المعادن ففيه ربع العشر على قول * والخمس في قول تشبيهاً بالركاز * وفي قول ثالث يلزمه الخمس ان كان ما ناله كثيراً بالاضافة الي عمله * وان لم يكثر فربع العشر * وفيه قول ان النصاب لا يعتبر (م) * والصحيح أن الحول لا يعتبر * ثم على اعتبار النصاب ما يجد شيئاً فشيئاً يضم بعضه الي بعض كما ينلاحق من الثمار * ولكن الجامع ههنا اتصال العمل فان أعرض لصلاح آتته لم ينقطع * وان كان الانتقال الي حرفة أخرى

المغصوب والضال والآبق طريقان قيل تجب وقيل قولان كسائر الزكوات *
ولو انقطع خبر العبد الغائب نص على وجوب فطرته وعلى أن عنقه لا يجزي
عن الكفارة * وقيل قولان في المسئلتين لتقابل الاصلين * وقيل بتقرير
النصين ميلا الى الاحياط فيهما * السابعة * نفقة زوجة العبد في كسبه وليس
عليه فطرته لانه ليس أهلا لزكاة نفسه فلا يتحمل عن غيره * الطرف الثاني *
في صفات المؤدى * وهي الاسلام والحرية واليسار * فلا زكاة على كافر الا في
عبده (ح) المسلم على قولنا ان المؤدى عنه أصل والمؤدى يتحمل عنه * ولا زكاة على
رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه وزوجته ولا يجب على السيد زكاة المكاتب
لسقوط نفقته * وقيل تجب عليه * وقيل تجب في مال المكاتب * ومن نصفه
حر وجب عليه نصف صاع * والمعسر لا زكاة عليه وهو من لم بفضل عن
مسكنه وعبده الذي يحتاج الى خدمته ودست ثوب يلبسه صاع من الطعام
فلو أيسر بعد الهلال لم يتجدد الوجوب بخلاف الكفارات * ولو كان الفاضل
نصف صاع وجب اخراجه على أحد الزوجين * ولو كان الفاضل صاعاً ومعه
زوجته وأقاربه أخرج عن نفسه على الأصح * وقيل عن زوجته لان فطرته
دين والدين يمنع وجوب هذه الزكاة * وقيل يتخير ان شاء أخرج عن واحد
وان شاء وزع * وقبل لا يجوز التوزيع ولكن يخرج عن شاء * ولو كان
الفاضل صاعاً وله عبد أخرج عن نفسه * وهل يلزمه بيع جزء من العبد في
زكاة نفس العبد فيه خلاف * ولو فضل صاع عن زكاته ونفقته وله أقارب
قدم من يقدم نفقته * فان اسنوا فنخر أو بفسط فيسه وجهان * الطرف
الثالث * في الواجب وهو صاع مما يقنات * والصاع أربعة أمداد (ح) والمد
رطل وثلاث بالبندادي * والقوت كل ما يجب فيه العسر * وفي الاقط قولان

تمام الحول في التكميل خلاف * ﴿ النوع السادس ﴾ زكاة الفطر * وتجب
 بغروب الشمس ليلة العيد في قول * وبطلوع الفجر يوم العيد في قول *
 وبمجموع الوقتين في قول ثالث * وعلى الثالث لو زال الملك في وسط الليل
 وعاد في الليل ففي الفطرة وجهان * وعلى الاول اذا ملك عبداً أو ولد له بعد
 الغروب بلحظة أو مات قبل الغروب بلحظة فلا زكاة * والنظر في ثلاثة
 أطراف ﴿ الطرف الاول ﴾ في المؤدى عنه * وكل من وجبت نفقته تجب
 على المنفق فطرته من الزوجة (ح) والملك والقريب * ولا تفارق الفطرة
 النفقة الا في مسائل ﴿ احداها ﴾ الابن تلزمه نفقة زوجة ابيه * وفي فطرتها
 وجهان أصحهما الوجوب (ح) ﴿ الثانية ﴾ الابن الكبير الذي هو في نفقة ابيه اذا
 وجد قدر قوته ليلة العيد فلا فطرة على ابيه لستقوط النفقة ولا عليه لمجزه
 * ولو كان صغيراً والمسئلة بحالها ففيه خلاف (و) فان حق الصغير أكد
 ﴿ الثالثة ﴾ الزوج ان كان معسراً لم تستقر فطرتها في ذمته وان استقرت
 النفقة * ولا تجب عليها فطرة نفسها وان كانت موسرة نص عليه ونص في الامة
 المزوجة من المعسر أن الفطرة تجب على سيدها * فقيل قولان بالنقل والتخريج
 وقيل الفرق أن سلطنة السيد أكد من سلطنة الحرة * ولو أخرجت الزوجة
 فطرة نفسها مع يسار الزوج دون اذنه لم يصح على أحد الوجهين لان الزوج
 أصل لا متحمل ﴿ الرابعة ﴾ البائن الحامل تستحق الفطرة * وقيل اذا قلنا
 ان النفقة للحمل فلا تستحق ﴿ الخامسة ﴾ لا فطرة على المسلم في عبده
 الكافر وتجب عليه في نصف العبد المشترك أو في العبد الذي نصفه حر * ولو
 جرت مهايأة فوق الحلال في نوبة أحدهما ففي اختصاصه بالفطرة وجهان لانه
 خرج نادراً ﴿ السادسة ﴾ العبد المرهون تجب فطرته على سيده * وفي

ينوي لكل يوم (م) نية معينة (ح و) مبيتة (ح) جازمة * والتعيين أن
ينوي أداء فرض رمضان غداً * وقيل لا ينعرض للفريضة * وقيل ينعرض
لرمضان هذه السنة * ومعنى النية أن ينوي ليلاً * ولا يختص بالنصف
الآخر (و) * ولا يجب تجديدها (و) بعد الأكل ولا بعد التنبه من النوم * ويجوز
نية التطوع قبل الزوال (م ز) * وبعده قولان * وهذا بشرط خلو أول
اليوم من الأكل * وفي اشتراط خلو أول اليوم عن السكر والجنون
والحيض خلاف * والمعنى بالجازمة أن من نوى ليلة الشك صوم غداً
كان من رمضان لم يجز (ح ز) لأنها غير جازمة * نعم لا يضر الزدود بعد
حصول الظن بشهادة أو استصحاب كما في آخره رمضان * أو اجتهاد في
حق المحبوس في المظمور * نعم إن غلط المحبوس بالتأخير لم يلزمه القضاء
* وإن غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه القضاء * وإن لم يبين إلا بعد
رمضان لم يلزمه القضاء على أحد القولين * وكان الشهر بدلاً في حقه
للضرورة حتى لو كان الشهر تسعاً وعشرين كفاه وإن كان رمضان ثلاثين
في الركن الثاني * الأمسالة عن المفطرات وهي الجماع والاسمعاء والاسهاء
ودخول داخل * وحد السخول أن كل عين وصل من الظاهر إلى الباطن في
منفذ مفوح عن قصد مع ذكر الصوم فهو مفطر * أما الباطن فهو كل
جوف فيه قوة محملة كباطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة فيفطر بالاحتنة
والسقوط * ولا يفطر بالاكسحال (م) والمقطر (م ح و) في الأذنين
* وفيما يصل إلى الحليل وجهان * ولا يفطر بالقصد والحجاة * ولا يشرب
الدماغ الدهن (ح) بالمسام * ويفطر إذا وجي بطنه بالسكين وإن كان بعض
السكين خارجاً (أما القصد) فتعني به أنه لو طارت ذبابة إلى جوفه أو

للتردد في صحته حديث ورد فيه * فان صحَّ فالأبن والجبن في معناه دون
الخفيض والسمن * ثم لا يجزي المسوس والمعيب ولا الفيق فانه بدل * وقيل
انه أصل * ثم يتعين من الاقوات القوت الغالب يوم الفطر في قول * وجنس
قوته علي الخصوص في قول * وقيل يتخير في الاقوات * واذا تعين فلو اُبدل
بالاشرف جاز كابدال الشعير بالبر * ولو كان اللائق بحاله الشعير فاكل البر
أو بالعكس جاز أخذ ما سبق بحاله * ولو اختلف قوت مالكي عبد واحد لم يكن
باختلاف النوعين بأس ، وفيل يجب على صاحب الاردي موافقه صاحب
الاشرف حذراً من التراج

كتاب الصيام

والنظر في الصوم والفطر (أما الصوم) فالنظر في سببه وركنه وشرطه وسننه
﴿ أما السبب ﴾ فرؤية الهلال ويثبت بشهادة عدلين وان كانت السماء مصحية
ويثبت بشهادة واحد علي قول اخياطاً للعبادة بخلاف هلال شوال * ويثبت
بمن تقبل روايته علي قول سلوكاً به مسلك الاخبار * فان صحنا بقول واحد
ولم نر هلال شوال بعد ثلاثين لم نفطر بقوله السابق * وفيل نفطر لان الاخبار
يثبت ضمناً لثبوت الاول لا قصداً بالشهادة عليه * فاذا روي الهلال في موضع
لم يلزم الصوم في موضع آخر بينهما مسافة القصص اذا لم ير فيه * وقيل بهم
حكمه سائر البلاد * فعلى الاول لو سافر الصائم الى بلد آخر لم ير فيه الهلال
بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال * ولو كان أصبح معيداً وسارت به السفينة
الى حيث لم ير الهلال كان الاولى أن يمسك بقية النهار ويبعد إيجابه فان فيه
تجزئة اليوم * فاذا روي هلال شوال قبل الزوال لم يجز (ح) الافطار الا بعد
الغروب ﴿ القول في ركن الصوم ﴾ وهو النية والامساك * أما النية فعليه أن

النهار (و) * وانغماره بالانغماء فيه أقوال أنه كالنوم أو كالجنون * وأصح الأقوال أنه إن أفاق في أول النهار لم يضره بعده الانغماء * الرابع * الوقت القابل للصوم وهو جميع الأيام الا يوم العيدين (ح) وأيام التشريق (و) ولا يصح صوم المتمتع في أيام التشريق على الجديد * وصوم يوم الشك صحيح إن وافق نذرا أو قضاء أو وردا * وإن لم يكن له سبب فهو منهي (م ح) وفي صحته وجهان كالصلاة في الاوقات المكروهة * ويوم الشك أن يحدث برؤية الهلال من لا يثبت الهلال بشهادته كالعييد والفساق * القول في السنن * وهي ثمانية تعجيل الفطر بعد تيقن الغروب بتمر أو ماء * والوصال منهي عنه وتأخير السحور مستحب * وكذا اكثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف لاسيما في العشر الاخير لطاب ليلة القدر * وكف اللسان عن الهذيان * وكذا كف النفس عن جميع الشهوات وهو سر الصوم * وترك السواك بعد الزوال * وتقديم غسل الجنابة على الصبح * القسم الثاني * في مبيحات الافطار وموجباته * أما المبيح فهو المرض والسفر الطويل * وطاريء المرض في أثناء النهار مبيح * وطاريء السفر لا يبيح * وإذا زالا وهو غير مفطر لم يبيح الافطار * والمسافر إذا أصبح على نية الصوم فله الافطار والصوم أحب من الفطر في السفر لنبرته الذمة الا إذا كان تتضرر به * أما موجبات الافطار فاربعة * الاول * القضاء وهو واجب على كل تارك بردة (ح) أو سفر أو مرض أو انغماء أو حبس * ولا يجب على من تركه مجنون أو صبا أو كافر أصلي * وما فات من بعض الشهر في أيام الجنون لا يقضى (ح) * ولو أفاق في أثناء النهار ففي قضاء ذلك اليوم وجهان * ولا يجب التتابع في قضاء رمضان * الثاني * الامساك تشبها بالصائمين وهو

وصل غبار الطريق الى باطنه * وأوجر بغير اختياره فلا يفطر الا أن يوجر
 المغمي عليه معالجة فقيه وجهان * ولو ابتلع دماً خرج من سنه أو سناً أفطر
 بخلاف الريق الا أن يجتمع الريق بالملك فقيه وجهان * ولورد النخامة الى
 أقصى الفم ثم ابتلع أفطر * ولو قدر على قطعه من مجراه فتركه حتي جري
 بنفسه فقيه وجهان * ولو سبق الماء في المضمضة الى باطنه فقولان * وان
 بالغ فقولان مرتبان وأولى بالافطار * وان جرى الريق ببقية طعام في خلال
 الأسنان فان قصر في تحليل الأسنان فهو في صورة المبالة * وان لم يقصر
 فهو كغبار الطريق * والمضى ان خرج بالاستمناء أفطر * وان خرج بمجرد
 السكر والنظر فلا * وان خرج بالقبلة والمعانقة مع حائل فهو كالمضمضة
 * والمضاجعة متجرداً كالمبالة * وتكره القبلة للشاب الذي لا يملك
 إربه * وخروج القي كالني * ولو اقتلع نخامة من مخرج الحاء في الحاقه
 بالاستقاء وجهان * ومخرج الحاء من الظاهر * وفي افساد القصد شرعاً
 بالاكراه قولان أصحهما أنه يفطر لانه ليس بصائم * فأما ذكر الصوم احتزنا
 به عن الناسي للصوم فانه لا يفطر باكل ولا جماع (م و) * والغالط الذي
 يظن عدم طلوع الفجر أو غروب الشمس أفطر ويلزمه القضاء في الآخر
 ولا ينبغي أن يأكل في آخر النهار الا يتيقن * فأما بالاجتهاد فقيه خلاف
 وفي أول النهار يجوز بالاجتهاد * ولو هجم ولم يتبين الخطأ لزمه القضاء في
 الآخر ولم يلزم في الأول * ولو طلع الصبح وهو مجامع فنزع انقعد (ز) الصوم
 ولو استمر فسد القول في شرائط الصوم * وهي أربعة ثلاثة في الصائم
 وهي النقاء عن الحيض والاسلام والعقل في جميع النهار * وزوال العقل
 بالجنون مفسد ولو في بعض النهار * واستتاره بالنوم ليس بمفسد ولو في كل

من الصوم الى الاطعام بمدرشدة الغلظة وجواز تفريق الكفارة على الزوجة والولد عند الفقر واستقرار الكفارة في الذمة عند العجز عن جميع هذه الحصال وقت الجماع خلاف * ففي وجه نميل الى القياس ونحمل هذه القضايا في حديث الاعرابي على خاصيتهما * وفي وجه نعمل بظاهر الحديث (الرابع) * الفدية وهي مد من الطعام مصرفها مصرف الصدقات تجب بثلاثة طرق (أحدها) فوات نفس الصوم فيدن تعدي بتركه ومات قبل القضاء فيخرج من تركته مد * وقال في القديم يصوم عنه وليه * ولا يجب على من فاته بالمرض * ويجب على الشيخ المحرم على الصحيح (الثاني) ما يجب بفضيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أفطرتا خوفا على ولديهما قضا وافتدنا عن كل يوم مدا * وفيه قول آخر أنه لا يجب كالريض * وهل يلحق بهما الافطار بالعدوان * ومن أنقذ غيره من الهلاك وافتر الى الافطار فيه وجهان (الثالث) ما يجب لتأخير القضاء فلكل يوم آخر قضاؤه عن السنة الاولى مع الامكان مد * وان تكررت السنون ففي تكررها وجهان * فأما صوم التطوع فلا يلزم (م ح) بالشروع * وكذا القضاء (م ح) اذا لم يكن على الفور * وصوم التطوع في السنة صوم عرفة وعاشوراء وناسوعاء وستة أيام بعد عيد رمضان * وفي الشهر الأيام البيض وفي الاسبوع الاثنين والخميس * ونلى الجملة صوم الدهر مسنون بشرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق

— كتاب الاعتكاف —

الاعتكاف سنة مؤكدة لاسيما في العشر الاخير من رمضان لطلب ليلة القدر * وهي في أوتار العشر الاخير * وميل الشافعي الى الحادي والعشرين

واجب علي كل متعد بالافطار في شهر رمضان غير واجب علي من أبيع له
 الفطر اباحة حقيقة كالمسافر (ح) والمريض (ح) بعد القدوم والبرء في
 بقية النهار* ويجب علي من أصبح يوم الشك مفطراً إذا بان أنه من رمضان
 علي الصحيح* أما الصبا والجنون والكفر إذا زال لم يجب الامساك علي
 وجه* ويجب في وجه* ويجب علي الكافر دونهما في وجه* ويجب علي الصبي
 والكافر دون الجنون في وجه لأنها مأموران علي الجملة* وفي وجوب قضاء
 هذا اليوم أيضاً تردد* ومن نوي التطوع في رمضان لم ينقصد وإن كان
 مسافراً لتعين الوقت في الثالث الكفارة* وهي واجبة علي كل من أفسد صوم
 يوم من رمضان بجماع تام أتم به لاجل الصوم (ح) فلا يجب علي الناسي
 إذا جامع لأنه لم يفطر علي الصحيح* ولا علي من جامع في غير رمضان
 ولا علي المرأة لأنها أفطرت بوصول أول جزء من الحشفة إلى باطنها* وفيه
 قول قديم* ثم الصحيح أن الوجوب لا يلاقيها* وقيل يلاقيها* والزواج
 يتحمل* ولا يتحل الزاني* ولا الزوج الجنون ولا المسافر إذا لا كفارة عليهما
 ولا عن المسرة فإن واجبها الصوم فلا يقبل التحمل* ولا كفارة علي من
 أفطر (ح م) بغير جماع من الأكل ومقدمات الجماع* ويجب بالزنا وجماع
 الأمة ووطء البهيمة (ح و) والأتیان في غير المأثي (و)* ولا تجب علي
 من ظن أن الصبح غير طالع لجماع (ح)* وتجب علي المنفرد (ح) برؤية
 الهلال* وعلي من جامع مراراً كفارات (ح)* وتجب علي من جامع ثم أنشأ
 السفر (ح)* ولو طرأ بعد الجماع مرض أو جنون أو حيض سقط في قول ولم
 يسقط في قول* وتسقط بالجنون والحيض (م) دون المرض (ح) في قول
 * ثم هذه كفارة مرتبة ككفارة الظهار* وفي وجوب القضاء وجواز المدول

ويستوي فيه سائر المساجد * والجامع أولي به * ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها على الجديد * ولو عين مسجداً بنذره فالصحيح أن المسجد الحرام يتعين * وسائر المساجد لا تتعين * وفي المسجد الأقصى ومسجد المدينة قولان * وقيل إن الكل لا يتعين * وقيل إن الكل يتعين * وأما الزمان فالذهب أنه يتعين (و) كما في الصوم ثم يقضى (و) عند القوات ﴿ الفصل الثاني في حكم النذر ﴾ والنظر في ثلاثة أمور: الأول: في التابع فإذا قال لله عليّ أن أعتكف شهراً لم يلزمه (و) التابع إلا إذا شرط * ولو قال يوماً لم يجز تفريق الساعات على الأيام في أصح الوجهين * وإذا قال أعتكف هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره * ولا يلزم التابع في قضاءه لأن التابع وقع ضرورة لا بقصد * بل لو صرح وقال أعتكف هذا الشهر متتابعاً لم يلزم التابع في القضاء على أحد الوجهين إذ التابع وقع ضرورة فلا أثر للفظه ﴿ الثاني في استتباع الليالي ﴾ فإذا نذر اعتكاف شهر دخلت الليالي فيه ويكفيه شهر بالاهلة * ولو نذر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة * ولو نذر عشرة أيام ففي الليالي المتخللة ثلاثة أوجه * وفي الثالث تدخل إن نذر التابع والا فلا * وإذا نذر العشر الأخير فنقص الهلال كفاه التسع: الثالث في الاستثناء: فإذا قال أعتكف شهراً متتابعاً إلا أخرج الأعيادة زيد لم يجز الخروج لنيره * ولو قال لا أخرج إلا لشغل يعنّ لي جاز (م و) الخروج لكل شغل ديني أو دنيوي لا كالنظارة والتنزه * ولو قال أتصدق بهذه الدراهم إلا أن أحتاج إليها فلا ظهر صحة الشرط * ولو قال إلا أن يبدو لي فلا ظهر فساد الشرط * ثم الزمان المصروف إلى غرض المستثنى يجب قضاؤه إلا أن يعين الشهر فيجمل استثناءؤه على نقصان الوقت لا على قطع التابع فقط

* وقيل انها في جميع الشهر * وقيل في جميع السنة ولذا قال أبو حنيفة
لو قال لزوجه في منتصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق الا اذا مضت
سنة لأن الطلاق لا يقع بالشك * ويحتمل أن تكون في النصف الاول * وفي
الكتاب ثلاثة فصول

﴿ الفصل الأول في أركانه ﴾ وهي أربعة ﴿ الاول الاعتكاف ﴾ وهو
عبارة عن اللبث في المسجد ساعة مع الكف عن الجماع * وهل يشترط
الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان * ولا يشترط (ح و م) اللبث يوماً
ولا يكفي العبور * ولا يشترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م و)
وترك الاكل (م ح) بل يصح الاعتكاف من غير صوم * فان نذر أن
يعتكف صائماً لزمه كلاهما * وفي لزوم الجمع قولان * ولو نذر أن يعتكف
مصلياً أو يصوم معتكفاً لم يلزم الجمع ﴿ الثاني النية ﴾ ولا بد منها في الابتداء
ويستمر حكمها وان دام اعتكافه سنة * فان خرج لقضاء حاجة أو لغيره فاذا
عاد لزمه استئناف النية * أما اذا قدر زماناً في نيته كمالونوى أن يعتكف شهراً
لم يلزمه اذا خرج تجديد النية في قول * ولزمه ان طالت مدة الخروج في قول
* ولزم بالخروج لغير قضاء الحاجة قرب الزمان أو طال في قول * ونية الخروج
عن الاعتكاف كنية الخروج عن الصوم ﴿ الثالث المعتكف ﴾ وهو كل
مسلم عاقل ليس بمجنّب ولا حائض فيصبح اعتكاف الصبي والرقيق * والسكر
والردة اذا قارنا الابتداء منها بالصحة * وان طرأ فالدّة تفسد والسكر
لا يفسد كالانماء * وقيل انهما يفسدان * وقيل انهما لا يفسدان * والحيض
مهما طرأ قطع * والجنابة ان طرأت باحتلام فعليه أن يبادر الى الغسل ولا يلزمه
الغسل في المسجد وان أمكن ﴿ الرابع المعتكف فيه ﴾ وهو المسجد

المميز لو حج بأذن الولي جاز* وكذا العبد* ولا يشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف* ويشترط لوجوب حج الاسلام هذه الشرائط مع الاستطاعة* والاستطاعة نوعان: الأول: المباشرة والقدرة عليها تتعلق بالزاد والراحلة والطريق والبدن (أما الراحلة) فلا بد منها ولا يجب (ح م) الحج على القوى على المشي الا فيما دون مسافة القصر* ولا على من لم يستمسك على الراحلة ما لم يجد ممحلاً أو شقَّ يحمل مع شريك* فإن لم يجد الشريك لم يلزمه (وأما الزاد) فهو أن يملك ما يبلغه الى الحج فاضلاً عن حاجته أعنى به المسكن والعبد الذي يخدمه ودست ثوبه ونفقة أهله الى الاياب* فإن لم يكن له أمل ولا مسكن ففي اشتراط نفقة الاياب الى الوطن وجهان* ولو احتاج الى نكاح لحوف العنت فصرف المال اليه أهم* وفي صرف رأس ماله الذي لا يقدر على التجارة الا به الى الحج وجهان* ومن لانفقة معه في الطريق وقدر على الكسب لم يلزمه الخروج للمشقة في الجمع بين الكسب والسفر (وأما الطريق) فشرطه أن يكون آمناً عما يخاف في الناس والبضائع والمال* فلو كان في الطريق بحر لزم الركوب على قول لغلبة السلامة ولم يلزم في قول للخطر* ولزم على غير المستشعر في قول دون الجبان* واذا لم نوجب فلو توسط البحر واسنوت الجهات في النوجه الى مكة والانصراف عنها ففي الوجوب الآن وجهان* واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن اذا وجدت محرماً أو نسوة (ح و) ثقات مع أمن الطريق* ولو كان على المراسد من يطالب المال لم يلزم الحج* وفي لزوم أجرة البذرة (٣) وجهان* واذا لم يخرج محرم المرأة الا بأجرة لزم على أظهر الوجهين (وأما البدن) فلا يعتبر

﴿ الفصل الثالث في قواطع التتابع ﴾ وهو انقطاع شروط الاعتكاف والخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر * فلو أخرج رأسه أو رجله لم يضر * ولو أذن على المنارة وبابها في المسجد لم يضر * وإن كان بابها خارج المسجد وهي ملتصقة بحريم المسجد فثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بعذر المؤذن الراتب دون غيره * وأما المذر فعلى مراتب (الاولى) الخروج لقضاء الحاجة وهو لا يضر * ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولا تجديد النية عند العود * ولا فرق بين قرب الدار وبيدها (و) وبين أن يكثر الخروج (و) لقضاء الحاجة أو يقل * ولا بأس بعبادة المريدن في الطريق من ذير تعريج * ولا بأس بصلاة الجنائز من غير ازورار عن الطريق * وكذا كل وقفة في حد صلاة الجنائز * وإن جامع في وقت قضاء الحاجة انقطع التتابع (و) (الرتبة الثانية) الخروج بعذر الحيض غير قاطع للتتابع الا اذا قصرت مدة الاعتكاف وأمكن ايداعها في أيام الطهر ففيه وجهان (الرتبة الثالثة) الخروج بالمرض أو بالنسيان أو بالأكره أو لأداء شهادة متعينة أو تمكين من حد أو عدة ففيه قولان مرتبان على الحيض وأولى بأن ينقطع التتابع * ثم مهما لم ينقطع فعليه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعذار * وفي لزوم تجديد النية عند العود خلاف

— كتاب الحج —

ولا يجب في العمر لا مرة واحدة * والنظر في المقدمات والمقاصد والواحق ﴿ القسم الاول في المقدمات ﴾ وهي الشرائط والمواقيت ﴿ القول في الشرائط ﴾ ولا يشترط لصحة الحج الا الاسلام * اذ يجوز للولي أن يحرم (ح) عن الصبي ويحج به ولا يشترط لصحة المباشرة الا الاسلام والتميز فان

الاستنابة وذلك عند القدرة عليها من المكلف الحر بمال يملكه فاضلاً عن حاجته التي ذكرناها وافياً باجرة الاجير ركباً * فان لم يجد الا ماشياً لم يلزمه على أحد الوجهين لما فيه من الخطر على المال * وان قدر بذل الاجنبي مالاً لم يلزمه القبول للمنة * وان بذل ابنه الطاعة في الحج عنه وجب القبول (ح) * وان بذل الاجنبي الطاعة أو الابن المال فوجهان * وان كان الابن ماشياً ففي لزوم القبول وجهان * وان كان معولاً في زاده علي الكسب أو علي السؤال بخلاف مرتب * وأولى بأن لا يجب * ومهما تحقق وجوب الحج فالعمرة تجب (م ح) علي الجديد في الطرف الثالث في الاستئجار والنظر في شرائطه وأحكامه * فأما شروطه فذكرت في الاجارة * ولنراع ههنا أربعة أمور في الاول * أن يكون الاجير قادراً فان كان مريضاً أو كان الطريق مخوفاً أو طالت المسافة مع ضيق الوقت لم يصح * ولا بأس به في وقت النداء والشلوج فان ذلك يزول * ثم لبيادر الاجير مع أول رفقة ولا يلزمه المبادرة وحده في الثاني * أن لا يضيف الحج الى السنة القابلة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت الاجارة على الذمة في الثالث * أن تكون أعمال الحج معلومة للأجير * وفي اشتراط تعيين الميقات قولان * وقيل انه ان كان على طريقه ميقات واحد تعين * وان أمكن أن يفضي الى ميقاتين وجب التعيين في الرابع * أن لا يمد بصيغة الجمالة * فلو قال من حج عني فله مائة فحج عنه انسان نقل المزني صحته * وطرده الاصحاب في كل اجارة بلفظ الجمالة * والاقيس فساد المسمي والرجوع الى اجرة المثل لصحة الاذن * أمأحكامه فتظهر باحوال الاجير وهي سبعة في الاولى * اذا لم يحج في السنة الاولى

فيه الا قوة يستمسك بها على الراحة * ويجب على الاعمي اذا قدر علي
قائد * ويجب على المحجور والبذر * وعلى الولي أن ينفق عليه وينصب عليه
قواماً * ومهما تمت الاستطاعة وجب الحج على التراخي (م ح ز) وله أن
يتخلف عن أول قافلة * فان مات قبل حج الناس تين عدم الاستطاعة * وان
مات بعد الحج فلا * وان هلك ماله بعد الحج وقبل إياب الناس تين أن لا استطاعة
لان نفقة الإياب شرط في الحج * فان دامت الاستطاعة الي إياب الناس ثم
مات أو طرأ المصعب لقي الله عز وجل عاصياً على الاظهر * وتضييق عليه الاستئابة
اذا طرأ العصب بعد الوجوب * فان امتنع في اجبار القاضى اياه على الاستئابة
وجهان * ولا بد من الترتيب (م ح) في الحج فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء
(و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولغت
نيته * واذا حج عن المستأجر وهو لم يحج عن نفسه وقع عنه دون المستأجر
(م ح) ﴿ النوع الثاني ﴾ استطاعة الاستئابة * والنظر في ثلاثة أطراف
﴿ الطرف الاول ﴾ جواز الاستئابة * وانما تجوز للعاجز عن المباشرة بالموت أو
بزمانه (م) لا يرجي زوالها * وانما تجوز في حجة الاسلام اذا وجب بالاستطاعة
أو مات قبل الوجوب أو امتنع الوجوب لعدم الاستطاعة * وفي الاستئجار
للتطوع قولان * واذا استأجر العضوب حيث لا يرجي زواله فمات أو حيث
لا يرجي برؤه فشفي ففي وقوع الحج موقعه قولان ينظر في أحدهما الى الحال
وفي الآخر الى المسأل * فان قلنا انه لا يقع عنه فالصحيح أنه يقع عن تطوعه
ويكون هذا عذراً في تقديم التطوع كالصبا والرق * ثم يستحق الاجير الاجرة
ولا يجوز الحج عن العضوب بغير اذنه * ويجوز عن الميت من غير وصية
(م ح) ويستوي فيه الوارث والاجنبى ﴿ الطرف الثاني ﴾ في وجوب

﴿الحامسة﴾ لو أحرم عنه ثم نوى الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقط
أجرته على أحد القولين لانه أعرض عنها ﴿السادسة﴾ من مات في أثناء
الحج فهل للوارث أن يسئأجر أجيراً لينى على حجه فيه قولان * فان جوزنا
ذلك فان مات بين التحلين أحرم الاجير احراماً حكمه أن لا يحرم اللبس
والقلم لانه بناء على ماسبق فهو كالدوام * فعلي هذا اذا مات الاجير في أثناء
الحج استحق قسطاً من الأجرة لان ماسبق لم يحبط * وان قلنا لا يمكن البناء
فقد حبط حق المسئأجر في استحقاقه شيئاً وجهان * ولو مات قبل الاحرام
ففي استحقاقه قسطاً لسفره وجهان مرتبان وأولى بأن لا يستحق لأن السفر
لم يتصل بالمقصود ﴿السابعة﴾ لو أحصر فهو كما لو مات * ولو فات الحج
فهو كالأفساد لانه يوجب القضاء ولا يستحق شيئاً * المقدمة الثانية المواقيت *
والميقات الزماني للحج شهر شوال (ح) وذو القعدة وتسع من ذى الحجة * وفي
ليلة العيد الى طلوع الفجر وجهان * وأما العمرة فجميع السنة وقتها * ولا
تكره في وقت أصلاً الا للحاج المأكف بمنى في شغل الربى والمبيت لا تنقذ
عمرته لعجزه عن التشاغل به في الحال * ولو أحرم قبل أشهر الحج بمحج انعقد
احرامه وتخلل بعمل عمرة * وهل يقع عن عمرة الاسلام فيه قولان * أما
الميقات المكانية فهو في حق المقيم بمكة بخطة مكة على رأي وخطة الحرم على
رأي * والا فضل أن يحرم من باب داره * فان أحرم خارج الحرم فهو مسيء
* أما الآفاقي فيمقات من يتوجه من جانب المدينة ذوالحليفة * ومن الشام
الجحفة * ومن اليمن بللم * ومن نجد اليمن * ونجد الحجاز قرن * ومن جهة
المشرق ذات عرق * وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مر بها * والذي
مسكنه بين الميقات وبين مكة فيمقاته من مسكنه * والذي جاوز الميقات لاعلى

انفسخت الاجارة الا اذا كانت على الذمة فلامستأجر الخيار كافلاس المشتري
وقيل تنسخ في قول كاتقطاع المسلم فيه * فان حكمنا بالخيار فكان المستأجر
ميتاً فليس للوارث فسخ الاجارة فانه يجب صرفه الى أجير آخر فأجير الميت
أولى **﴿ الثانية ﴾** اذا خالف في الميقات فأحرم بعمره عن نفسه ثم أحرم بحج
المستأجر في مكة ففي قول لا تحسب المسافة له لانه صرفه الي نفسه فيحط
من أجرته بمقدار التفاوت بين حجه من بلده وبين حجه من مكة فيكثر
المحطوط * وعلى قول تحسب المسافة فلا يحط الا مقدار التفاوت بين حج
من الميقات وحج من مكة فيقل المحطوط * وان لم يعتصر عن نفسه وأحرم
من مكة فعليه دم الاساءة * وهل يجبر به حتى لا يحط شيء فيه وجهان
* فان قلنا لا يجبر ففي احتساب المسافة في بيان القدر المحطوط وجهان
مرتبان وأولى بأن يحتسب لانه لم يصرف الى نفسه * ولو عين له الكوفة
فهو يلزمه الدم في مجاوزتها الحافاً لها بالميعات الشرعي فعلى وجهين * ولو
ارتكب محظوراً لزمه الدم ولا يحط لانه أنى بتمام العمل **﴿ الثالثة ﴾** اذا أمر
بالقران فأفرد فقد زاد خيراً * وان قرن فدم القران على المستأجر على أصح
الوجهين * ولو أمر بالافراد فقرن فالدم على الاجير * وبرئت ذمة المستأجر
عن الحج بالعمره لان القران كالافراد شرعاً وفي حط شيء من الاجرة مع
جبره بالدم الخلاف السابق * وان أمر بالقران فدمت مع كان كالقران على
وجه * وفي وجه جعل مخالفته له وعليه الدم * ويعود الخلاف في حط شيء
من الاجرة **﴿ الرابعة ﴾** اذا جامع الاجير فسد حجه وانفسخت الاجارة ان
وردت على عينه ولزمه القضاء لنفسه * وان كان على ذمته لم تنسخ * وهل
يقع قضاؤه عن المستأجر أو تجب حجة أخرى سوى القضاء له على وجهين

(الاول) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فإن الحاضر ميقاته نفس مكة فلا يكون قد ربح ميقاتاً * وكل من مسكنه دون مسافة القصر حوالى مكة فهو من الحاضرين * والآفاق اذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً فكما دخل مكة اعتبر ثم حج لم يكن متمعاً اذ صار من الحاضرين * اذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة * (الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحللها لم يكن متمعاً اذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظنته * ولو تقدم احرامها دون التحلل ففيه خلاف * فاذا لم يكن متمعاً ففي لزوم دم الاساءة لاجل انه أحرم بالحج من مكة لا من الميقات وجهان * (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة * (الرابع) أن لا يعود الى ميقات الحج فلو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان مفرداً * ولو عاد الى ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوجهان * (الخامس) أن يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتبر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فلا يمنع على أحد الوجهين * (السادس) نية التمتع على أحد الوجهين تشبيهاً له بالجمع بين الصلاتين * والاصح أنه لا يستترط كما في القران * واذا وجدت الشرائط فكذلك ميقات التمتع كما أنها ميقات المكي * فلو جاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع عدم التمتع * وانما يجب دم التمتع باحرام الحج * وهل يجوز تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد في تشبيه العمرة باليمن مع الحنث فانه أحد السببين * وأما المعسر فعليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج بعد الاحرام وقبل يوم النحر * ولا تقدم (ح) على الحج لانها عبادة بدنية * ولا يجوز في أيام التشريق على الجديد * واذا تأخر عن أيام التشريق صار فائتاً ولزم القضاء (ح) * وأما السبعة فأول وضها بالرجوع الى الوطن * وهل يجوز في الطريق فيه وجهان * وقيل المراد به الرجوع الى مكة * وقيل الفراغ

قصد النسك فاذا عن له النسك فيقاته من حيث عن له * والأحب أن يحرم من أول جزء من الميقات * وان أحرم من آخره فلا بأس * ولو حاذي ميقاتاً فيقاته عند المحاذاة اذ المقصود مقدار البعد عن مكة * وان جاء من ناحية لم تحاذ ميقاتاً ولا مرّ به أحرم من مرحلتين فانه أقل المواقيت وهو ذات عرق * ومهما جاوز ميقاتاً غير محرم فهو مسيء وعليه الدم * ويسقط عنه بأن يعود الى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر * وان عاد بعد دخول مكة لم يسقط * وان كان بينهما فوجهان * ثم ينبغي أن يعود أولاً ثم يحرم من الميقات * فان أحرم ثم عاد محرماً ففي سقوط الدم وجهان * ولو أحرم قبل الميقات كان أحب * أما العمرة فيقاتها ميقات الحج الا في حق المسكى والمقيم بها * فان عليهم الخروج الى طرف الحل ولو بخطوة في ابتداء الاحرام * فان لم يفعل لم يعتد بعمرته على أحد القولين لانه لم يجمع بين الحل والحرم * والحاج بوقوف عرفة جامع بينهما * وأفضل البقاع لاحرام العمرة الجمرانة ثم التمتع ثم الحديبية

﴿ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول ﴾ في وجوه أداء النسكين * وهو ثلاثة * (الاول) الافراد وهو أن يأتي بالحج مفرداً من ميقاته وبالعمرة مفردة من ميقاتها * (الثاني) القران وهو أن يحرم بهما جميعاً فيتحد الميقات والفعل (ح) وتندرج العمرة تحت الحج * ولو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليه قبل الطواف كان قارناً * وان كان بعده لغا دخاله * ولو أدخل العمرة على الحج لم يصح في أحد القولين لانه لا يتغير الاحرام بعد انعقاده * (الثالث) التمتع وهو أن يفرد العمرة ثم لحج ولكن يتعد الميقات اذا تحرّم بالحج من جوف مكة * وله ستة شروط

فهو كما لو أحرم مفصلاً ثم نسي ما أحرم به * والقول الجديد * أنه لا يؤخذ بغلبة الظن اجتهداً لكن يبنى على اليقين فيجعل نفسه فارناً فتبرأ ذمته عن الحج يتيقن * وكذا عن العمرة إلا إذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على الحج فإنه يحتمل أنه وقع الآن كذلك * وقيل النسيان عذر في جواز ادخال العمرة على الحج * فإن قلنا * يبرأ عن العمرة فعليه دم القران والا فلا * وإن طاف أولاً ثم شك فيمتنع ادخال الحج لو كان * منتمراً فطريقه أن يسمى ويحلق ويتديء إحرامه بالحج وبقية فيبرأ عن الحج يتيقن لأنه إن كان حاجاً فغايته حلق في غير أوانه وفيه دم * وإن كان * منتمراً فقد تحلل ثم حج وعليه دم التمتع فالدم لازم بكل حال * ولا يضره الشك في الجهة فإن التمتع ليس بشرط في نية الكفارات

الفصل الثاني في سنن الاحرام * وهي خمسة * الأولى * الغسل تنظفاً حتى يسن للحائض والنفساء * ويغتسل الحاج لسبعة مواطن * للاحرام * ودخول مكة * والوقوف بعرفة * وبزدلفة * ولرمي الجمرات الثلاث لأن الناس يجتمعون في هذه الاوقات * الثانية التطيب للاحرام * ولا بأس بطيب له جرم (ح) وفي تطيب ثوب الاحرام قصداً له خلاف * لأنه ربما ينزع فيكون عند اللبس كالمستأنف * فإن اتفق ذلك ففي وجوب التسمية وجهان * ويستحب خضاب المرأة تعميماً للبدن لا نظريفاً * الثالثة * أن يتجرد عن المخيط في ازار ورداء أبيضين ونعائين * الرابعة * أن يصلي ركعتي الاحرام ثم يلبي حيث تتبعث به دابته * وفي القديم بحيث يتحلل عن الصلاة * الخامسة * أن يلبي عند النية ويجددها عند كل صعود وهبوط وحدث حادث وفي مسجد مكة ومني وعمرات * وفيما عداها من المساجد قولان * وفي حال الطواف

عن الحج * ثم اذا فات الثلاثة قضى عشرة أيام * ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع الفرق في الاداء * فان لم يفعل ففي صحة اليوم الرابع عن هذه الجملة قولان * فان قلنا لا يصح (و) صح ما بعده * وجعل اليوم الرابع كالافطار المتخلل * وان وجد الهدي بعد الشروع في الصوم لم يلزمه * ولو وجد قبل الشروع وبعد الاحرام بالحج يني على أن العبدة في الكفارات بحالة الاداء أو بحالة الوجوب * ولو مات المتمتع قبل الفراغ من الحج سقط عنه الدم على أحد القوانين نظراً الى الآخر * ولو مات بعد الفراغ أخرج من تركته فان مات معسراً صام عنه وليه أو فدى كل يوم بمذكبا في رمضان * وقيل انه يرجع ههنا الى الاصل وهو الدم

— الباب الثاني في أعمال الحج * وفيه أحد عشر فصلاً —

﴿ الفصل الاول في الاحرام ﴾ وينعقد بمجرد النية (ح) من غير تلبية * وان أحرم مطلقاً ثم عين بحج أو عمرة أو قران فله ذلك * الا أن يحرم قبل أشهر الحج ثم يعين للحج أو يدخل عليه الحج بعد الاشهر فانه لا يجوز (و) ولو أهل عمرو باهلال كاهلال زيد صح * فان كان احرام زيد منفصلاً أو مطلقاً كان احرام عمرو كذلك * وان كان زيد أطلق أولاً ثم فصله قبل احرام عمرو نزل احرام عمرو على المطلق نظراً الى الاول أو على المنفصل نظراً الى الآخر فيه وجهان * ولو لم يكن زيد محرماً بقي احرامه مطلقاً الا اذا عرف أنه غير محرم * فان عرف موته انعقد لعمرو احرام مطلقاً على أظهر الوجهين ولغت الاضافة فانه نص في الأم انه لو أحرم عن مستأجرين تعارضاً وانعقد عن الاجير * وكذا لو أحرم عن نفسه وعن المستأجر تساقطت الاضافتان وبقي الاحرام عن الاجير * ولو مات زيد بعد الاحرام أو عسر مراجعته

بشرط في اجزاء الطواف على الصحيح * أما سنن الطواف فهي خمس * الأولى * أن يطوف ماشياً لا راكباً * وانما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهر ليستفتى * الثانية * تقبيل الحجر الاسود * ومس الركن اليماني باليد * فان منعت الزحمة عن التقبيل اقتصر على المس والاشارة * وبستحب ذلك في آخر كل شوط * وفي الاوتار أكد * الثالثة الدعاء * وهو أن يقول عند ابتداء الطواف بسم الله وبالله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام * الرابعة * الرمل في الاشواط الثلاثة الاول والهيئة في الاربعة الاخيرة * وذلك في طواف القدوم فقط على قول * وفي طواف بعده سعي فقط على قول * وان ترك الرمل أولاً لم يقضه آخراً اذ تقوت به السكينة * ولو تعذر الرمل مع القرب للزحمة فالبعد أولى * ولو تعذر لزحمة النساء فالسكينة أولى * وليقل في الرمل اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً * الخامسة * الاضطباع في كل طواف فيه رمل وهو ان يجمل وسط ازاره في ابطه اليمنى ويجمع طرفيه على عاتقه الايسر ثم يديه الى آخر الطواف في قول والي آخر السعي في قول * فرع * لو طاف المحرم بالصبي الذي أحرم عنه أجزاء عن الصبي الا اذا لم يكن قد طاف عن نفسه فان الحامل أولى به فينصرف اليه ولا يكفيهما طواف واحد بخلاف ما اذا حمل صبيين وطاف بهما فانه يكفي الصبيين طواف واحد كراكيين على دابة

الفصل الخامس في السعي * ومن فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من باب الصفا وورقي على الصفا مقدار قامة حتى يقع بصره على السكبة ويدعو ثم يمشي الى المروة ويرقا فيه ويدعو * ويسرع في المشي اذا بقي بينه وبين الميل الاخضر

ويستحب رفع الصوت بها الا للنساء

﴿ الفصل الثالث في سنن دخول مكة ﴾ * وهي أن يغتسل بذي طوى * ويدخل مكة من ثنية كداء * ويخرج من ثنية كدى وإذا وقع بصره على الكعبة قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وبراً زد من شرفه وعظمه ممن حجه واعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وبراً * ثم يدخل البيت من باب بني شيبه فيؤم الركن الاسود * ويبتدي طواف القدوم * وكل من دخل مكة غير مرید نسكاً لم يلزمه (ح) الاحرام على أظهر القولين ولكنه يستحب كتحية المسجد

﴿ الفصل الرابع في الطواف ﴾ وواجباته ستة ﴿ الاول ﴾ شرائط الصلاة من طهارة الحدث والحبث وستر العورة الا أنه يباح فيه الكلام ﴿ الثاني ﴾ الترتيب (ح) وهو أن يجعل البيت على يساره ويبتدي بالحجر الاسود * ولو جعله على يمينه لم يصح * ولو استقبله بوجهه فيه تردد * ولو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بذلك الشوط الي أن ينتهي الي أول الحجر فنه يبدأ الاحتساب * ولو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف فيه وجهان ﴿ الثالث ﴾ أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت فلا يمشي على شاذروان البيت ولا في داخل محوط الحجر * فان سنة أذرع منه من البيت * ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح (ح) لان معظم بدنه خارج ﴿ الرابع ﴾ أن يطوف داخل المسجد ولو في أخرياتها وعلى سطوحها وأروقها فلو طاف بالمسجد لم يجز ﴿ الخامس ﴾ رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح (ح) ﴿ السادس ﴾ ركعتان عقيب الطواف مشروعتان وليستا من الاركان وفي وجوبهما قولان * وليس لتركها جبران لانه لا يفوت اذ الموالاة ليس

منى بعد طلوع الشمس رموا سبع حصيات الى الجمرة الثالثة وكبروا مع كل
حصاة بدلا عن التلبية « ثم يحلقون وينحرون ويمودون الى مكة لطواف
الركن « ثم يمودون الى منى لارمي في ايام التريق « ولا يجزئ الحلال ان يحصل
أحدهما بطواف الزيارة والآخر بالرمي « وأيهما قدم أو أخر فلا بأس « ويحل
بين التحالين اللبس والقلم « ولا يحل الجماع « وفي التطيب والتكاح والامس
وفتل الصيد قولان « وان جعلنا الحلق نسكاً صارت الاسباب ثلاثة فلا
يحصل أحد التحالين الا باثنين أي اثنين كانا « ويدخل وقت التحلل بالتصاف
(ح م) ليلة النحر « ووقت فضيلته بطلوع الفجر يوم النحر « وفي ككون
الحلق نسكاً قولان « ولا خلاف أنه مسنح يترك بالنذر « فان جعل نسكاً
جاز (م ح) البداءة به في أسباب التحلل « وفسدت العمرة بالجماع قبل
الحلق لان التحلل لم يتم دونه « واذا تركه لم ينجبر بالدم لان تداركه ممكن « فان
لم يكن على رأسه شعر فيسحب (ح) امرار الموصى على الرأس « ولا يتم
هذا النسك بأقل من حلق ثلاث (م ح) شعرات من الرأس « ويقوم
التقصير والتنف والاحراق مقام الحلق الا اذا نذر الحلق « ولا حلق على
المرأة « وبسحب لها التقصير

في الفصل الثامن في المبيت « والمبيت بمزدلفة ليلة العبد وبمنى ثلاث
للال بده نسك « وفي وجوبه قولان « فان قلنا انه واجب فيجبر بالدم
(ح) « وفي قدر الدم قولان « أحدهما دم واحد لاجميع « والثاني دم لمزدلفة ودم
للبيالى منى « والرمي ومجاوزه الميقات مجبوران بالدم قولاً واحداً « والطواف
والسعي والوقوف والحلق لا تجبر بالدم قولاً واحداً فانها أركان « والمبيت
وطواف الوداع والجمع بين الليل والنهار بعرفة فيها قولان « ولا دم على من

المعلق بفناء المسجد نحو ستة أذرع الي أن يحاذي الميلىن الاخضرين ثم يعود
الي الهيئة * والترقي والدعاء وسرعة المشي سنن * ولكن وقوع السعي بعد
طواف ما شرط * فلا يصح الابتداء به * فان نسي بعد طواف القدوم لا يستحب
الاعادة بعده ولا يشترط فيه الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف

﴿ الفصل السادس في الوقوف بعرفة ﴾ والمستحب أن يخطب الامام اليوم
السابع من ذي الحجة بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ويأمرهم بالندو الى منى
ويخبرهم بمناسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة بمني ثم يخطب بعد
الزوال بعرفة خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم الي الثانية ويسد المؤذن بالاذان
حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن * ثم يصلي الظهر والعصر جميعاً *
ثم يقبلون على الدعاء الى وقت الغروب ويفيضون بعد الغروب الى مزدلفة
يصلون بها المغرب والعشاء * والواجب من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحضور
في جزء من أجزاء عرفة ولو في النوم (و) وان سارت به دابته * ولا يكفي
حضور المنعمي عليه * ووقت الوقوف من زوال يوم عرفة الي طلوع الفجر
من يوم العيد * ولو أنشأ الاحرام ليلة العيد جاز (و) لان الحج عرفة ووقته
باق * وقيل لا يجوز الا بالنهار * ولو فارق عرفة نهراً ولم يكن حاضراً عند
الغروب ولا عاد بالليل تداركاً في وجوب الدم قولان * حاصلهما أن الجمع بين
الليل والنهار هل هو واجب * ولو وقفوا اليوم المأثر غلطاً في الحلال فلا
قضاء * ولو وقفوا اليوم الثامن فوجهان لان هذا الغلط نادر

﴿ الفصل السابع في أسباب التحلل ﴾ فاذا جمع الحجيج بين المغرب والعشاء
بمزدلفة باتوا بها * ثم ارتحلوا عند الفجر فاذا انتهوا الي المشعر الحرام وقفوا
ودعوا وهذه سنة * ثم يتجاوزونه الى وادي محسر فيسرعون بالمشي فاذا وافوا

* والثاني وظيفة جرة * والثالث ثلاث حصيات

﴿ الفصل العاشر في طواف الوداع ﴾ وهو مشروع اذا لم يبق شغل وتم التحلل * فلو عرج بعده على شغل بطل الا في شد الرحال ففيه زرد * وفي كونه مجبوراً بالدم قولان * ولا يجب على غير الحاج * ومهما انصرف قبل مجاوزة مسافة القصر وتدارك جاز * والمائض لا يلزمها الدم بترك طواف الوداع * فان طهرت قبل مسافة القصر لم يلزمها العود بخلاف المقصر بالترك * وقيل في المسئلة قولان بالنقل والتخريج حاصلهما أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو مجاوزة مسافة القصر

﴿ الفصل الحادي عشر في حكم الصبي ﴾ وللولي أن يحرم عن الصبي الذي لم يميز (ح) ويحضره المواقف فيحصل الحج للصبي نفلاً * وللام ذلك أيضاً وفي القيم وجهان * وهل للولي أن يحرم عن المميز فيه وجهان * والمميز يحرم باذن الولي * ولو اسنقل لم ينعقد على أحد الوجهين * أما المميز فينعاطي الاعمال بنفسه * وما يزيد من نفقة السفر على الولي أو الصبي فيه وجهان * ولو ازم المحظورات لم تجب على أحد الوجهين نظراً له فان اوجب فعل الولي أو الصبي فيه وجهان * ويفسد حجه بالجماع * وفي لزوم القضاء خلاف مرب على البدنية وأولى بأن لا يجب لانها عبادة بدنية * فان اوجب لم يصح من الصبي على أحد الوجهين لكونه فرضاً * فاذا بلغ لزمه القضاء بعد الفراغ عن فرض الاسلام * وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف (ح) وضع عن حجة الاسلام فان كان قد سعي قبله لزمه الاعادة في أصح الوجهين * وهل يلزمه دم بتقصان احرامه اذا وقع في الصبابة فولان * وعنق العبد في الحج كبلوغ الصبي * ولو طيب الولي الصبي فالقدينية على الولي * الا اذا قصد المداواة فيكوف

ترك المبيت بعذر كراحة الابل وأهل سقاية العباس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة النحر * وفي الحاق غير هذه الاعذار بها وجهان

﴿ الفصل التاسع في الرمي ﴾ وهو من الأبعاض المحبورة بالدم وهو رمي سبعين حصاة * سبعة يوم النحر الى جرة العقبة * واحدى وعشرين حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث جمرات * ومن نفر في نفر الاول سقط عنه رمي اليوم الاخير ومبيت تلك الليلة فان غربت الشمس عليه بمنى لزمه المبيت والرمي * ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والغروب * وهل يتماذي الى الفجر فيه وجهان * ولا يجزئ الا رمي الحجر * فأما رمي الزرينخ والاثمد والجواهر المنطبعة فلا * وفي الفير وزج والياقوت خلاف * ويتبع اسم الرمي فلا يكفي الوضع * ولو انصدم بمحل في الطريق فلا بأس * ولو وقع في الحمل فنفضه صاحبه فلا يجزئ * ولو رمي حجرين معاً فرمسة واحدة وان تلاحقا في الوقوع * ولو أتبع الحجر الحجر فرميتان وان تساويا (و) في الوقوع * والعاجز يستتيب في الرمي اذا كان لا يزول عجزه وقت الرمي * فلو أغشى عليه لم ينزل نائبه لانه زيادة في العجز * ولو ترك رمي يوم ففي تداركها في بقية أيام التشريق قولان * فان قلنا يتدارك ففي كونه أداء قولان * فان قلنا أداء تأقت بما بعد الزوال وكان التوزيع على الايام مستجبا * ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان * فلو ابتدأ بالحجرة الاخرة لم يجزه بل يبدأ بالحجرة الاولى ويختم بحجرة العقبة * وفي وجوب تقديم القضاء على الاداء قولان * ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول * ويلزمه أربعة دماء في قول لو وظيفة كل يوم دم * وفي قول دمان دم لحجرة العقبة ودم لا يام منى * وفي أقل ما يكمل به الدم ثلاثة أوجه * أحدها وظيفة يوم

الورد والبنفسج وجهان . والبان ودهنه ليس بطيب . واذا تناول الخبيص
المزعر فانصبغ لسانه لزمت القدية بدلالة اللون على بقاء الرائحة . واذا بطل
رائحة الطيب فلا يحرم استعمال جرمه على الصحيح كما ورد اذا وقع في ماء
وانعق . ومعنى الاستعمال الصاق الطيب بالبدن أو الثوب . فان عبق به
الريح دون الدين بجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجمر ساكنوه فلا فدية
« ولو احنوى على بجمرة لزمت القدية » . ولو مس جرم العود فان عبق به
رائحته فقولان . ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا فدية . وان
حملة في فارة غير مشقوقة فوجهان . ولو طيب فراشه ونام عليه حرم . وأما
القصد فلا حتراف به عن الناسي اذا لا فدية عليه . وكذا اذا جهل كون الطيب
محرمًا . ولو علم أنه طيب ولم يعلم أنه يعبق به لزمت القدية . ولو ألقى عليه
الريح طيباً فليبادر الي نسله فان تواني لزمته القدية . النوع الثالث : ترجيل
شعر الرأس والاحبة بالدهن . وجب للقدية ولو دهن الاصلع رأسه فلا شيء
عليه . وان كان الشعر عذافاً فوجهان . ولا يكره في الجديد الغسل ولا غسل
الشعر بالسدر والحامى . ولا بأس بالاكحال اذا لم يكن فيه طيب . وفي
الحاق الحضاب للشعر بالترجيل تردد . النوع الرابع : التنظيف بالحاق . وفي
منه القلم . وتجب به القدية سواء أبان الشعر باحراق أو نف أو غيره من
رأسه أو من البدن . ولو فطخ به نفسه وعلبه شعرات فلا فدية . ولم امشط
لحيته فاننتفت شعرات لزمت القدية . وان شك في أنه كان منسللاً فانفصل
أو انتفت بالمشط ففي القدية قولان . اعارضة السبب الظاهر أصل البراءة .
وبكامل الدم في ثلاث شعرات . وفي الة احدة مد في قول . ودرهم في قول .
وثلاث دم في قول . ودم كامل في قول . وان حلق بسبب الاذى جاز ولزم

تاستعمال الصبي على أحد الوجهين

الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة * وهي سبعة أنواع ..

﴿ النوع الاول اللبس ﴾ ويحرم على المحرم أن يستر رأسه بما يمسك ساترا من خرقة أو ازار أو عمامة * ولو توسد بوسادة أو استظل بالحمل أو انغمس في ماء فلا بأس * ولو وضع زنبيلاً على رأسه أو حملاً فقيه قولان * ولو طين رأسه فقيه احتمال * ولو شدّ خيطاً على رأسه لم يضر بخلاف العصابة * وأقل ما يلزم الفدية أن يستر مقداراً يقصد ستره لعرض شجرة أو غيرها * أما سائر البدن فله ستره لكن لا يلبس المخيط الذي أحاطته الحياطة كالقميص * أو النسيج كالدرع * أو العقد كحبة اللبد * ولو ارتدى بقميص أو حبة فلا بأس * وكذا إذا التحف نائماً * ولو لبس القباء لزمه الفدية وإن لم يدخل اليد في الكم ولا بأس بمقد الازار بتكة تدخل في حزمة * ولا بالهميان والمنطقة * ولا بلف الازار على الساق * أما المرأة فاحرامها على وجهها وكفيها فقط * ولها أن تستر بثوب متجاف عن الوجه واقع بازائه هذا في غير المذخور * أما المذخور بحر أو برد فله اللبس ولكن يلزمه الفدية * وإن لم يجد الا سراويل ولو فتقه لم يثأت منه ازار فليلبس ولا فدية عليه للخبر * وكذا اذا قطع الخف أسفل الكعبيين * واستأثر ظهر القدم به كاستأثره بشارك النعل * وليس للرجل لبس القفازين في اليدين * وللمرأة ذلك في أصح القولين * وإن أخذ للحجته خريطة ففي الحاقه بالقفازين تردد * النوع الثاني التطيب ﴾ وتجب الفدية باستعمال الطيب قصداً * والطيب كل ما يقصد به رائحة كالزعفران والورد والورد والترجس والبنفسج والريحان الفارسي * دون الفواكه كالأترج والسفرجل والادوية كالقصرنفل والدارصيني وأزهار البوادي كالقيهموم * وفي دهن

والماسة * وكل ما ينقض الطهارة منها يوجب الفدية أنزل أو لم ينزل (م) *
 ولا تجب البدنة إلا بالجماع * وأما النكاح والانتكاح لا ينعقدان من المحرم
 (ح) ولا فدية فيه * فإن قيل * فلو باشر هذه المحظورات كلها فهل يتداخل
 الواجب * قلنا * أن اختلف الجنس كالاستهلاك والاستمتاع لم يتداخل *
 وإن اختلف النوع في الاستهلاك كالقلم والحلق لم يتداخل أيضاً * وجزاء
 الصيد لا يتداخل * وإن اتحد النوع والزمان في الاستمتاع تداخل * كما إذا
 لبس العمامة والسر اويل والخف على التواتر المعتاد فيكفيه دم واحد * وإن
 تخلله زمان فاصل فتولان في الاتحاد * ومهما تخلل التكفير تعدد * وإن اختلف
 النوع في الاستمتاع كالطيب واللبس فالاصح التعدد * وإن كان العذر شاملاً
 كما إذا حلق وتطيب بسبب شجة أو تطيب مراراً بسبب مرض واحد في
 التداخل وجهان * ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات وقلنا لا أثر
 لتفريق الزمان فالواجب دم والا فتلاثة دراهم على قول * أو ثلاثة أمداد على
 قول * النوع السابع * اتلاف الصيد * ويحرم بالحرم والاحرام كل صيد ما كول
 ليس مائياً من غير فرق بين أن يكون مستأنساً (م) أو وحشياً مملوكاً أو
 مباحاً (م) * ويحرم التعرض لأجزائه ولييضه * وما ليس ما كولا فلا جزاء
 فيه (ح) إلا إذا كان تولد من ما كول وغير ما كول * وصيد البحر حلال * ويضمن
 هذا الصيد بالباشرة والسبب واليد * والسبب كنصب شبكة أو إرسال كلب أو
 انحلال رباطه بنوع تقصير في ربطه أو تنفير صيد حتى يتعثر قبل سكون نفاره
 وكل ذلك يوجب الضمان إذا أفضي إلى التلف * ولو خفر المحرم بثراً في ملكه لم
 يضمن ما يتردي فيه * ولو خفر في الحرم فوجهان * ولو أرسل كلباً حيث
 لا صيد فعرض صيد في الضمان وجهان * ولو دل أحلاً على صيد عصي

الفدية * وان نبتت شعرة في داخل الجفن فلا فدية في نبتها لانه مؤذ بنفسه
كالصيد الصائل * والنسيان لا يكون عذراً في الحلق والاتلافات على أظهر
القولين * ولو حلق الحلال شعر الحرام باذنه فالفدية على الحرام * وان كان مكرهاً
ففي الحلال * وان كان ساكتاً فقولان * النوع الخامس الجماع * ونتيجته الفساد
والقضاء والكفارة * وانما يفسد بالجماع قبل التحليل (ح) وفيما بينهما فلا * وفي
العمرة قبل السعى الا اذا قلنا الحلق نسك فيفسد قبل الحلق * وليس للعمرة الا
تحلل واحد * ثم يجب المضي في فاسدها باتمام ما كان تتمه لولا الافساد * ثم عليه
بدنة ان افسد * وان كان بين التحليلين فشاة * وقيل بدنة * وقيل لا يجب شيء
* والجماع الثاني بعد الافساد فيه شاة * وقيل بدنة * وقيل لا شيء بل
يتداخل * ثم اذا اتم القاسد يلزمه القضاء * ويتأدي بالقضاء ما كان يتأدي
بالاداء من فرض اسلام أو غيره * فان كان تطوعاً فيجب القضاء ولا يتأدي
به غير التطوع * وفي وجوب القضاء على الفور وجهان * وكذا في الكفارة
وقضاء الصوم اذا وجبا بعدوان * وان كان بسبب مباح فلا يضيق * وقضاء
الصلاة المتروكة عمداً على الفور لتعلق القتل به * واذا أحرم من مكان لزمه
في القضاء أن يحرم من ذلك المكان * ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل
له التأخير * ولو افسد القارن في لزوم دم القران وجهان * وتفوت العمرة
بفساد القران * وهل تفوت بفوات الحج في القران فيه وجهان * ووجه الفرق
أن التحلل عن الفاتت باعمال العمرة * والجماع دائر بين الاستمتاع
والاستهلاكات * فان ألحق بالاستمتاع كان النسيان عذراً فيه * ويفسد الحج
بالردة طال أو قصرت * فلو عاد الى الاسلام لم يلزم المضي في القاسد على
أحد الوجهين لان الردة محبطة * النوع السادس * مقدمات الجماع كالقبلة

حاملًا أخرج طعاماً بقيمة شاة حامل حتي لا تفوت فضيلة الحمل بالذبح * وقيل
يذبح شاة حائلاً بقيمة الحامل * وان ألت الظبية جنيماً مينا فليس فيه الا
ما ينقص من الام * وان انفصل حياً ثم مات فعليه جزاؤه * وان جرح ظبياً
فنهض من قيمته العشر فعليه الطعام بعشر ثمن شاة كيلا يحنج الي التجزئة
وقيل عشر شاة * ولو أزم من صيداً فتمام جزائه * فان قتله غيره فعليه جزاؤه
معيباً * ولو أبطل قوة المشي والطيوان من النعمة في تعدد الجزاء وجهان
* واذا اكل من لحم صيد ذبحه غيره حل له الا اذا صيد له (ح) أو صيد
بدلته فلا يحل له الا كل منه * فان اكل في وجوب الجزاء قولان * ولو
أكل من صيد ذبحه لم يتكرر الجزاء (ح) بالاكل * ولو اشترك المحرمون
في قتل صيد واحد أو قتل القارن صيداً أو قتل المحرم صيداً حرمياً اتحد (ح)
الجزاء لا اتحاد المتلف * السبب الثاني للتحريم الحرم * وجزاؤه كجزاء الاحرام
(ح) * ويجب على من رمي من الحل الي الحرم أو بالعكس * ولو قطع السهم في
مروره هواء طرف الحرم فوجهان * ولو تخلف الكلب طرف الحرم فلا جزاء
اذا لم يكن له طريق سواه * ولو أخذ حمامة في الحل فهلك فرخها في الحرم أو
بالعكس ضمن القرخ * ونبات الحرم أيضاً يحرم قطعه أعني ما ينبت بنفسه
دون ما يستنبت * ويستثنى عنه الاذخر لحاجة السقوف * ولو اخسلي
الحشيش للبهائم جاز (ح) على أحد الوجهين * كما لو سرّ حفافيه * ولو استنبت
ما ينبت أو نبت ما يستنبت كان النظر الي الجنس (و) لا الي الحال حتي لو نقل
أراكاً حرمياً وغرسه في الحل لم ينقطع حكم الحرم * ثم في قطع الشجرة
الكبيرة بقرة (م ح) * وفي الصغيرة شاة (م ح) * وفيها دونها القيمة
كافي الصيد * وفي القديم لا يجب (ح) في النبات ضمان * ويلحق حرم المدينة

ولا جزاء عليه * وفي تحريم الاكل عليه منه قولان * وما ذبحه بنفسه فأكله
 حرام عليه * وهل هو ميتة في حق غيره فيه قولان * وكذا صيد الحرم *
 واثبات اليد عليه سبب الضمان * الا اذا كان في بدنه فأحرم ففي لزوم رفع
 اليد قولان * فان قلنا يلزم ففي زوال ملكه قولان * وان قلنا لا يلزم فلو
 قتله ضمن لانه ابتداء اتلاف * ولو اشترى صيداً وقلنا ان الاحرام لا يقطع
 دوام الملك ففيه قولان كما في العبد المسلم * والصحيح انه يرث ثم يزول
 ملكه * وان أخذ صيداً ليدأويه كان وديعة (ح) * والناسي كالعامد في
 الجزاء لافي الاثم * ولو صال عليه صيد فلا ضمان في دفعه * ولو أكله في
 نخمصة ضمن * ولو عمت الجراد المسالك فتخطاه المحرم ففيه وجهان : النظر
 الثاني في الجزاء * فالواجب في الصيد مثله من النعم (ح) أو طعام بمثل قيمة
 النعم * أو صيام يعدل الطعام كل يوم مد * فان انكسر مد كل وهو على التخفيف
 فان لم يكن مثلياً كالصافير وغيرها فقدّر قيمته طعاماً أو عدل ذلك صياماً
 والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف * وفي قيمة النعم بمحل مكة لانه محل
 ذبحه * والمثلي كالنعامة ففيه بدنة * وفي حمار الوحش بقرة * وفي الضبع
 كبش * وفي الارنب عناق * وفي الظبي عنز * وفي اليربوع جفرة * وفي
 الصغير صغير * ويحكم بالمائلة عدلان * فان كان القاتل أحدهما وهو مخطئ
 غير فاسق ففي جوازه وجهان * وفي الحمام شاة * وفي معناه القمري والفواخت
 وكل ما عبّ وهدر * وما دونه فيه القيمة * وما فوّقه فيه قولان * أحدهما
 القيمة قياساً * والثاني الحاقه بالحمام * فروع : يجوز مفايلة المريض بالمريض
 * وفي مقابلة الذكر بالانثى مع التساوي في اللحم والقيمة ثلاثة أقوال : في
 الثالث تؤخذ الانثى عن الذكر كما في الزكاة بخلاف عكسه * ولو قتل خلية

فلان زوج مباشرتها والاثم عليها ٥ الخامس ٥ للأبوين منع الولد من التطوع بالحج * ومن القرض على أحد الوجهين ٥ السادس ٥ لمستحق الدين منع المحرم الموسر من الخروج * وليس له التحلل بل عليه الاداء * فان كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً لم يمنع من الخروج * فأما من فاته الوقوف برفقة بنوم أو سبب فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة ويلزمه القضاء ودم القوات بخلاف المحصر فانه معذور * فلو أحصر فاختار طريقاً أطول ففاته أو صابر الاحرام على مكانه توقفاً لزال الاحصار ففاته في القضاء فولان اتركب السبب من الاحصار والقوات * ولو صد بعد الوقوف عن لقاء البيت لم يجب القضاء على الصحيح (و) كما قبل الوقوف * والتممكن من لقاء البيت اذا صد من عرفة ففي وجوب القضاء عليه قولان

٥- الباب الثاني في الدماء * وفيه فصلان ٥-

٥ الفصل الاول ٥ في ابدالها وهي انواع الاول دم التمتع وهو دم ترتيب وتقدير كما في القرآن وفي معناه دم القوات والقران ٥ الثاني ٥ جزاء الصبد وهو دم تعديل وتخيير (و) في نص القرآن ٥ الثالث ٥ دم الحلق وهو دم تخيير وتقدير اذ تخيير بين شاة وثلاثة اصع من طعام كل صاع أربعة اداد بطعمه سنة مساكين * وبين صيام ثلاثة أيام فهذه الثلاثة منصوص عنها الرابع ٥ الواجبات المجبورة بالدم فيها دم تعديل وترتيب * وقيل انه كدم التمتع في التقدير أيضاً ٥ الخامس ٥ الاستمناعات كالغيب واللبس ومنه منادات الجمع فيه دم ترتيب وتعديل * وفيه قول آخر انه دم تخيير نسبها بالحق * وقيل انه دم تقدير أيضاً اتماماً للنسب * وأما القام من الحيوان ٥ السادس ٥ دم الجماع * وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من النعم فان عجز قوم البدنة دراها

بمكة في التحريم * وفي الضمان وجهان * أحدهما لا * اذورد . فيه سلب ثياب
الصائد فهو جزاؤه * ثم السلب للسالب * وقيل انه ليت المال * وقيل انه
يفرق على محايج المدينة * وإنما يستحق السلب اذا اصطاد أو أتلّف (و) *
والشجر والصيد في الساب سواء وورد النهى عن صيد وج الطائف ونبتها
* وهو نهى كراهية يوجب تأديباً لاضمانا

القسم الثالث من كتاب الحج في اللواحق * وفيه بابان :

الاول في موانع الحج :

وهي ستة : الاول : الاحصار وهو مبيح للتحلل مهما احتاج في الدفع
الى قتال أو بذل مال * وان كانوا كفاراً وجب القتال الا اذا زادوا على
الضعف * ولو أحاط العدو من الجوانب لم يتحلل على قول لانه لا يريح منه
التحلل كما لا يتحلل بالمرض (ح) * ولو شرط التحلل عند المرض ففي جواز
التحلل قولان * وتحلل المحصر هل يقف على اراثة دم الاحصار (ح) فيسه
قولان * فان كان ممسراً وقتلنا ان الصوم بدل ففي توقفه القولان
المرتبان * وأولى بأن لا يتوقف لان الصوم طويل * ولا يشترط (ح) بعث
الدم الى الحرم * واذا قلنا لا يتوقف فيتحلل بالخلق أو بنية التحلل * ولا
قضاء (ح) على المحصر الثاني : لو حبس السلطان شخصاً أو شردمة من
الحبيج فهو كالحصار العام * وقيل فيه قولان * وقيل يجوز التحلل
والقولان في وجوب القضاء الثالث : الرق فليسبذ منع عبده ان أحرم
بغير اذنه * واذا منع تحلل كالمحصر الرابع : الزوجية * وفي منع الزوج زوجته
من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت ففي المنع قولان مرتبان
* وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحللت كالمحصر * فان لم تفعل

النكاح فإنه لا يجري مغافضة^(٣) * وينعقد البيع بالكناية مع النية على الأصح
كالكتابة والخلع * بخلاف النكاح فإنه مقيد بقيد الشهادة من الركن الثاني *
العاقدة وشرطه التكليف فلا عبارة لصبي (ح م) ولا مجنون باذن الولي ودون
اذنه * وكذلك لا يفيد قبضها الملك في الهبة * ولا تعين الحق في استيفاء الدين
ويعتمد اخباره عن الاذن عند فتح الباب * والملك عند ائصال الهديّة على
الأصح * أما اسلام العاقدة فلا يشترط الاسلام المشتري في شراء
العبد المسلم والمصحف (ح) على أصح القولين دفعا للذل * ويصح شراء
الكافر أباه المسلم على أصح الوجهين * وكذلك كل شراء يستعقب العتاقة *
ويصح استئجاره وارتيائه للعبد المسلم على أقس الوجهين * لأنه لا ملك فيه
كالاغارة والايدياع عنده * ولا يمنع من الرد بالعيب * وإن كان يتضمن انقلاب
العبد المسلم الى الكافر على أظهر المذهبين لان الملك فيه فوري كما في الارث
* ولو أسلم عبد كافر لكافر طول ببيعته * فإن أعنت أو أزال الملك عنه بجهة
كفى * وتكفي الكتابة على أسد الوجهين * ولا تكفي الحيلولة والاجارة وفاقا
الا في المستولدة لان الاعتاق تخسير والبيع ممنوع (و) * ثم يستكسب بعد
الحيلولة لاجله * ولو مات الكافر قبل البيع بيع على وارثه من الركن الثالث
المعقود عليه * وشرائطه خمسة * أن يكون طاهرا * منفعا به * مملوكا للعاقدة
* مقدورا على تسليمه * معلوما من الاول * الطهارة فلا يجوز بيع السرجين
(م ح) والكلب (م ح) والخنزير والاعيان النجسة * كما لا يجوز بيع الخمر
والعدرة والجيفة وفاقا وإن كان فيها منفعة * والدهن اذا نجس بملافة النجاسة
صح بيعه (م) ومجاز استصحابه على أظهر القولين من الثاني المنفعة * وبيع

(٣) (قوله مغافضة) المغافضة الاخذ على غيره اهـ

والدراهم طعاماً والطعام صياماً * فهو دم تعديل وترتيب * وقيل انه دم
تخير كالحلق * وقيل بين البدنة والبقرة والشاة أيضاً ترتيب * السابع * الجماع
الثاني أو بين التحليلين ان قلنا فيه شاة فهو كالقبلة * وان قلنا بدنة فكالجماع
الاول * الثامن * دم التحلل بالاحصار وهو شاة فان عجز فلا بدل له في قول
* وفي قول بدله كدم التمتع * وفي قول كدم الحلق * وفي قول كدم
الواجبات المحبورة

الفصل الثاني * في مكان اراقة الدماء وزمانها * ولا تختص دماء المحظورات
والجبرانات بزمان بعد جريان سببها بخلاف دم الضحايا * ودم القوات يراق
في الحجة القائئة * أو في الحجة المقضية فيه قولان * وأما المكان فيختص (ح)
جواز الاراقة بالحرم * والافضل في الحج مني * وفي العمرة عند المروة لانها
محل تحللها * وقيل لو ذبح على طرف الحرم جاز * وقيل ما لم يمسس بمباح
لا يختص بمكان * واختتم الكتاب بمعنى الايام المعلومات وهي العشر الاول
من ذي الحجة وفيها المناسك * والمعدودات فهي أيام التشريق وفيها الهدايا
والضحايا والله أعلم بالصواب

— كـ نـ ا ب ج د هـ ز ح ط ي ر ك ل م ن هـ —
كتاب البيع والنظر في خمسة أطراف —

في الاول في صحته وفساده * وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانه —

وهي ثلاثة * الاول * الصيغة وهو الايجاب والقبول * اعتبرنا للدلالة على
الرضا الباطن * ولا تكفي المعاطاة (م ح و) أصلاً * ولا الاستيجاب (م)
والايجاب وهو قوله يعني بدل فوله اشتريت على أصح الوجهين * بخلاف

بعت صاعاً من هذه الصبرة وكانت معلومة الصيعان صح ونزل على الاشاعة
وان كانت مجهولة الصيعان لم يصح على اختيار القفال لتعذر الاشاعة ووجود
الابهام * وابهام ممر الارض المبيعة كايها نفس المبيع * وبيع بيت من دار
دون حق الممر جائز على الاصح * أما القدر فالجهل به فيما في الذمة ثمناً أو
مثنياً مبطل كقوله بعت بزنة هذه الصنجة * ولو قال بعتك هذه الصبرة كل
صاع بدرهم صح (ح) * وان كانت مجهولة الصيعان لان تفصيل الثمن معلوم
وان لم يعلم جملته * والفرق ينتفي به * فان كان معيناً فالوزن غير مشروط بل
يكفي عيان صبرة الخنطة والدرهم * فان كان تحتها دكة تمنع تخمين القدر
فيخرج على قولي بيع الغائب لاستواء الفرز * وقطع بعض المحققين بالبطلان
لعسر اثبات الخيار مع جريان الرؤية * أما الصفة ففي اشتراط معرفتها بالعيان
قولان * اخثار المزي الاشتراط وأبطل بيع (ح) ما لم يره وشراءه ولعله
أصح القولين * وفي الهبة قولان مرتبان * وأولى بالصحة * وعلى القولين يخرج
شراء الاعمي لانه يقدر على التوكيل بالرؤية والفسخ على أصح الوجهين *
ويصح سلم الاعمي اعتماداً على الوصف * وكذلك الاكه الا على رأى المزي
فانه أول كلام الشافعي رضى الله عنه على غير الاكه * في التفرع * ان شرطنا
الرؤية فالرؤية السابقة كالمقارنة (و) فيما لا يتغير غالباً * وليس استقصاء الوصف
كالرؤية على الاظهر * ورؤية بعض المبيع كافية ان دل على الباقي لكونه من
جنسه أو كان صوائله خلقة كقشر الرمان والبيض * وان لم تشترط
الرؤية فيبيع الابن في الضرع باطل (م) لنوع اختلاطه بغير المبيع وعسر التسليم *
ولو اشترى ثوباً نصفه في صندوق فالنص أنه باطل لان الرؤية سبب اللزوم
وعدمها سبب الجواز فيتناقضان على محل واحد لا يتبعض * ولو قال بعت ما

ما لا منفعة فيه لقلته كالجبة من الخنطة * أو لحسته كالخنفس والحشرات
والسباع (و) التي لا تصيد باطل * وكذلك ما أسقط الشرع منفعته كآلات
الملاهي (و) * ويصح بيع الفيل والفهد والهرة * وكذا الماء (و) والنراب والحجارة
وان كثر وجودها لتحقق المنفعة * ويجوز بيع (م ح) لبن الآدميات لانه
ظاهر مشتق به ^١ الثالث ^٢ أن يكون مملوكاً لمن وقع القدر له فبيع الفضولي
مال الغير لا يقف (ح) على ايجازنه على المذهب الجديد * وكذلك بيع الناصب
وان كثرت تصرفاته في أثمان المنصوبات على أقيس الوجهين فيحكم بطلان
الكل * ولو باع مال أبيه على ظن أنه حي فاذا هو ميت والبيع ملك البائع
حكم بصحة البيع على أسد القولين ^٣ الرابع ^٤ أن يكون مقدوراً على تسليمه
فلا يصح بيع الآبق والضال والمنصوب * وان قدر المشتري على انتزاعه
من يد الناصب دون البائع صح على أسد الوجهين * ثم له الخيار ان عجز
وبيع حمام البرج نهراً اعتماداً على العود ليلاً لا يصح على أصح الوجهين *
ولا يصح بيع نصف من سيف أو نصل قبل التفصيل لان التفصيل ينقصه
والبيع لا يوجب نقصان غير المبيع * ويصح بيع ذراع من كرباس (٣) لا ينقص
بالفصل على الاصح * ولا يصح بيع ما عجز عن تسليمه شرعاً وهو المرهون
* واذا جنى العبد جناية تقتضي تعلق الارش برقبته صح بيعه على أقوى القولين
وكان التزاماً للفداء لانه لم يحجر على نفسه فيقدر على ما لا يفوت حق المجنى
عليه ثم للمجنى عليه خيار الفسخ ان عجز عن أخذ الفداء ^٥ الخامس العلم ^٦ وليكن
المبيع معلوم العين * والقدر * والصفة * أما المان فالجهل به مبطل * ونعني به أنه لو
قال بعت منك عبداً من العبيد (ح) أو شاة من القطيع (ح) * ولو قال
(٣) الكرباس بالكسر ثوب من الفطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كما في العاموس

صبرة بصيرة جزافاً وان خرجتا متماثلتين * ولا يصح بيع الهروي (ح) بالهروي
 * ولا باحد التبرين على الخلوص * ولا بيع مدّ ودرهم (ح) بمدّ ودرهم لان حقيقة
 المائلة غير معلومة * ولو راطل مائتي دينار وسط بمائة دينار عنق ومائة
 دينار ردى لم يجز لان مافي أحد الجانبين اذا وزع على مافي الجانب الثاني
 باعتبار القيمة أفضى الى المفاضلة اذ لا تعلم المفاضلة الا بتقدير القيمة * والنقويم
 تخمين وجهل لا يفيد معرفة في الربا * فهما اشتملت الصفقة على مال الربا من
 الجانبين واختلف الجنس في أحد الجانبين * أو في كلا الجانبين * أو اختلف
 النوع فالبيع باطل (ح) الطرف الثاني * في الحالة التي تعتبر المائلة فيها * وقد
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أنتقص
 الرطب اذا جف فقيل نعم فقال فلا اذا * فنسبه على أن المائلة تراعى حالة
 الجفاف وهو حال كمال الشيء * ولا خلاص في المائلة قبله فلا يجوز بيع
 الرطب بالرطب (مرح ز) ولا بالتمر * وكذا العنب (ح) * وكل فاكهة (و)
 كالحما في جفافها وهو حالة الادخار * وادخار الحب اذا بني حباً فلا يدخر الدقيق
 (ح م) وما يتخذ منه * ولا الحنطة المقلية والمبلولة * ويدخر السمسم والدهن
 والزبيب والخل * وكال منفعة اللبن أن يكون لبناً أو سمناً أو مخيضاً دون ماءده
 من سائر أحواله * وكذا كل معروض على النار من دبس أو لحم فلا كمال فيه
 * وما عرض للتمييز كالعسل فهو على الكمال * واذا نزع النوى من التمر بطل
 (و) كماله * بخلاف العظم اذا نزع من اللحم اذ ليس في ابقائه صلاح لادخاره
 * الطرف الثالث * في معنى الجنسية * والأدقة والالبان والخلول والأدهان
 مختلفة باختلاف أصولها * وفي لحوم الحيوانات قولان أصحها أنها مختلفة
 لتفاوت المعنى وان اتفق الاسم * وأعضاء الحيوان الواحد كالكرش والكبد

في كمي لم يصح (و) ما لم يذكر الجنس * ومهما رأي المبيع فله الخيار * وله
الفسخ قبل الرؤية دون الاجازة لان الرضا قبل حقيقة المعرفة لا يتصور
* وفيه وجه آخر

❦ الباب الثاني في الفساد بجهة الربا ❦

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب والورق بالورق
والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين
يدا بيد * فن باع شيئا من هذه المطعومات بجنسه فليرع المماثلة بمعيار
الشرع والحلول أعني ضد النسيئة والتقابض (ح) في المجلس فان باع بغير
جنسه لم يسقط الا رعاية المماثلة في القدر * وفي معنى المطعومات كل ما يظهر
فيه قصد الطعم وان لم يكن مقدرا حتي السفرجل (و) والزعفران (م)
والطين الارمني (م) لان علة ربا الفضل فيه الطعم (م ح) ولكن في
المتجانسين * وعلة تحريم النساء ووجوب التقابض الطعم (م ح) فقط * واذا
بيع مطعوم بمطعوم فهو في محل الحكم بتحريم النساء ووجوب التقابض * وعلة
الربا في النقدين كونهما جوهري الاثمان (ح) فتجري في الحلي والاواني
المتخذة منهما * ولا يجوز سلم شيء في غيره اذا كانا مشتركين في علة النقدية
أو في الطعم * ثم النظر في ثلاثة أطراف * أولها طرف المماثلة * فما كان
مكيلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الا الكيل * وما
كان موزونا فبالوزن * وما لم يثبت فيه نقل فالوزن فيه أحصر (ح) * وقيل
الكيل جائز لانه أعم * وقيل ينظر الى عادة الوقت (و) * وما لا يقدر
كالبطيخ (و) فلا خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهو حالة
كماله فيوزن * والجهل حال العقد بالمماثلة كحقيقة المفاضلة * فلا يصح بيع

صح الشرط (و) لدلالة الخبر (الخامس) أن يشترط مالا يبقى علقه كمثل شرط يوافق العقد من القبض وجواز الانتفاع * أو مالا يتعلق به غرض كشرطه أن لا يَأْكل الا الهريسة * وهذا استثنى بالقياس * وكذلك شرطه أن يكون خبازاً أو كاتباً وكل وصف مقصود * فلو شرط أن يكون حاملاً فقولان * ولو شرط أن تكون لبوناً فالأصح أنه كشرط الكتابة * وهما فسدت هذه الشرائط فسد بفسادها العقد * والأصح أن شرط نفي خيار المجلس والرؤية فاسد * والعقد الفاسد لا يفيد المالك (ح) وإن اتصل القبض به * وإن كانت جارية فوطئها وجب المهر وثبت النسب للشبهة والولد حر ولا ينقلب العقد صحيحاً * بخلاف الشرط وإن كان في المجلس (ح) * ولا يصح شرط أجل (ح) وخيار وزيادة ممن (ح) ومن بعد لزوم العقد * والافيس منه أيضاً في حالة الجواز : القسم الثاني : من المناهي مالا يدل على الفساد وهو كل مانهى عنه لمجاورة ضرر أباه دون خلل في نفسه * ومنه النهي عن الاحتكار * والتسعير * وأن يبيع حاضر لباد وهو أن يربص بسماعته الي أن يغالي في ثمنها فيفوت الرزق والربح على الناس * وأن يتلقى الركبان ويكذب في سعر سلعتهم فيشترها رخيصاً فللبائع الخيار إذا عرف كذبه لأنه تقرير * ونهى عن السوم على السوم وهو بعد قرار الثمن وقبل العقد * ونهى عن البيع على البيع وهو بعد العقد وقبل اللزوم * ونهى عن النجش وهو أن يرفع قيمة السلعة وهو غير راغب فيها ليخدع المشتري بالترغيب * ونهى أن توله^(٣) والدلة بولدها وذلك في الصغير * فإن فرق بينهما بالبيع في فساد البيع قولان لأن التسليم تفريق محرم فكأنه منعذر

والشحم أجناس على الاظهر ان جعلنا اللحم أجناساً * ولا يجوز بيع (ح و)
اللحم بالحيوان من غير جنسه على أحد القولين لانهي عنه * ولا يجوز بيع
دهن السمسم بالسمسم * ولا بيع السمن باللبن وان جاز بيع كل واحد
منهما بجنسه

— الباب الثالث في الفساد من جهة النهي —

والمناهي قسمان * أحدهما ما يدل على فساد العقد وذلك كنهيه عن بيع اللحم
بالحيوان (ح) وبيع ما لم يقبض * وبيع الطعام حتى يجري فيه الصيعان * وبيع
الكالي بالكالي * وبيع الغرر * وبيع السكب والخزير * وبيع سب الفحل
وهو نطقته * وحبل الحبله وهو نتاج التاج * والملاقيح وهي ما في بطون
الامهات * والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول * وبيع الملامسة وهو أن
يجعل اللبس بيعاً * والمنازعة بأن يجعل التبعيد بيعاً * ورمي الحصاد وهو أن يمين
للبيع ما تقع الحصاد عليه * وبعيتين في بيعه فيقول بعث بألفين نسيت
أو بالف نقداً فخذ بأيهما شئت * وعن بيع وشرط * فلو باع بشرط قرض * أو
بشرط بيع آخر * أو شرط على بائع الزرع أن يحصده (و) * أو كان مما يبقى عاقبة
بعد العقد يثبت نزاع بسببها لم يجز الا في مواضع عدة استثنيت بالنصوص
(أحدها) شرط الاجل المعلوم (والثاني) شرط الخيار ثلاثة أيام (والثالث)
شرط وثيقة الثمن بالرهن بعد تعيين المرهون * وبالكفيل بعد تعيينه
* وبالشهادة ولا يشترط فيها التعيين * ومهما تعذر الوفاء بالرهن المشروط
أو وجد به عيباً فله فسخ العقد (والرابع) شرط عتق العبد احتمال حديث
بريرة * والقياس ابطال الشرط * وقد قيل به * ثم للبائع المطالبة بالعتق على
الاصح * فان أبي المشتري أجبر عليه (و) * وان شرط أن يكون الولاء له

الخيار الى خيار التروى * والى خيار النقيصة * وخيار التروى ما لا يتوقف على فوات وصف * وله سببان (أحدهما) المجلس فيثبت (م ح) خيار المجلس في كل معاوضة محضة من بيع وسلم وصرف واجارة (ح) الا فيما يستعقب عتاقة كسراء القريب وشراء العبد نفسه (و) * ولا يثبت فيما لا يسمى بيعاً لأن مستنده قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا * ويتقطع الخيار بلفظ يدل على اللزوم وتتمام الرضا * وبمفارقة المجلس بالبدن * وهل يبطل بالموت فيه قولان * أصحهما أنه لا يبطل بخيار الشرط (و ح) فيثبت للوارث * ولو فرق بينهما على إكراه ففي بطلان الخيار خلاف * ويثبت عند جنون أحد المتعاقدين قبل التفرق للقيم * ولو تنازعا في جريان التفرق فالأصل عدمه * ومن يدعيه يطالب بالبينة * ولو تنازعا في الفسخ بعد الاتفاق على التفرق فالأصل عدم الفسخ (و) * السبب الثاني الشرط * قال عليه السلام لجبان بن منقذ وكان يخدم في البيوع اذا بايعت فقل لا خلافة * واشترط الخيار ثلاثة أيام * ولا يجوز الزيادة عليه (م) * ولا التقدير بمدة مجهولة * ولا الإبهام في أحد العبدین * وأول مدته عند الإطلاق من وقت العقد لا من وقت التفرق على الأصح * ولا يتوقف الفسخ به على حضور (ح) الخصم وقضاء القاضى (ح) * ويثبت خيار الشرط في كل معاوضة محضة مما هو بيع * الا في الصرف والسلم وما يستعقب العتق من البيوع * ثم ان كان الخيار للبائع وحده فالمبيع باق على ملكه على الأصح * وان كان للمشتري وحده فالملك منتقل (و ح) اليه * وان كان لهما فتلاثة أقوال (أحدها) أنه موقوف فان استقرّ العقد تبين زوال الملك بنفس العقد * وان فسخ تبين أنه لم يزل الملك ولم يتم السبب * والكسب والنتاج والوطء والاستيلاء والعتق وغير ذلك من

❦ الباب الرابع ❦ في الفساد من جهة تفريق الصفقة ❦

ومهما باع الرجل ملك نفسه وملك غيره ففي صحة بيعه في ملكه قولان * ولو كان ما بطل البيع فيه حراً أو خمراً أو خنزيراً أو ما لا قيمة له فقولان مرتبان وأولي البطلان * وللبطلان علتان (أحدهما) أن الصيغة متحدة فإذا فسدت في بعض المقتضيات لم تقبل التجزي (والأخرى) أن الثمن فيما يصح يصير مجهولاً * وعلى هذه العلة لا يمتنع تفريق الصفقة في الرهن والهبة إذا عوض فيها * ولا في النكاح فإنه لا يفسد بالجهل بالعوض * ولو اشتري عبدين وانفسخ العقد في أحدهما بالتلف قبل القبض أو بسبب يوجب الفسخ في الانفساخ في الباقي قولان تفريق الصفقة * وأولى بأن لا يفسخ في الباقي * والأصح أن الفساد مقصور على الفاسد إلا إذا صار ثمن ما يصح العقد عليه مجهولاً حتى لو باع عبداً له نصفه صح في نصيبه إذا حصته نصف الثمن * وكذا بيع جملة الثمار وفيها عشر الصدقة * بخلاف ما لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة إذا حصته الباقي مجهولة * ثم مهما قضينا بالصحة فلما اشتري الخيار إذا لم يسلم له جميع ما اشتراه * ويأخذ الباقي أن أجاز بقسطه من الثمن على أصح القولين لا بكل الثمن * وأصح القولين أنه لو جمع بين عقدين مختلفين في صفقة واحدة كالاجارة والسلم * أو الاجارة والبيع * أو النكاح والبيع * مثل أن يقول زوجتك جاريتي وبعثك عبدي بدينار فالعقد صحيح وإن اختلفت في الدوام أحكامهما * وتعدّد الصفقة بتعدّد البائع * وبتفصيل الثمن مثل أن يقول بعث هذا بدرهم وهذا بدينار * وهل تعدّد بتعدّد المشتري فيه قولان * وإذا جرى العقد بوكالة فالأصح أن الاعتماد على الموكل في تعدّده واتحاده في النظر الثاني * في لزوم اتحاد العقد وجوازه ❦ والأصل في البيع اللزوم والخيار عارض * ثم ينقسم

بغير المبيع لورود الخبر * ولو تحفلت الشاة بنفسها * أو صرّي الاتان * أو الجارية
أولطخ الثوب بالمداد خيلاً أنه كاتب فلا خيار له (ح و) لأنها ليست في
معنى النصوص * وأحوط المذهبين أن غير التمر لا يقوم مقام التمر * وأن قدر
الصاع لا ينقص (و) بقلّة اللبن ولا يزيد بكثرتة للاتباع * وثبوت الخيار
بالكذب في مسألة تلقى الركبان من باب التغيرير * وكذلك خيار النجش اذا كان
عن اتفاق مواطأة البائع على أقيس المذهبين * ولا يثبت (م) بالعين خيار اذا لم
يستند الي تقرير يساوي تقرير المصراة حتى لو اشترى جوهرة رآها فاذا هي
زجاجة فلا خيار * هذه أسباب الخيار وموجباته (أما دوافعه ومسقطاته) أعني
في خيار النقيصة فهي أربعة : الاول : بشرط الرأفة من العيب صحيح على أقيس
القولين * ويفسد (ح) العقد به على القول الثاني * ويصحّ العقد ويأنو
الشرط (ح) في قول ثالث * ويصحّ في الحيوان ويفسد في غيره (ح) في
قول رابع : الثاني : هلاك المعقودة عليه * فلو اطلع على عيب العبد بعد
موته فلا ردّ اذا لا مردود * فلو كان العبد قائماً والثوب الذي هو عوضه
تالفاً ردّ العبد بالعيب ورجع الي قيمة الثوب * والعين والاسنيلاد كالهلالين *
وهل يجوز أخذ الارش بالتراضي مع امكان الردّ فيه وجهان * واذا عجز عن
الردّ فله الارش وهو الرجوع الي جزء من البنن يعرف قدره بمعرفة نسبة
قدر نقصان العيب من قيمة المبيع فيرجع من الثمن بمثل نسبته * وزوال الملاك عن
المعيب يمنعه من الردّ في الحال ، ولا يمنع طالب الارش في الحال لتوقع
عود الملاك على الاصح * ولو عاد الملاك اليه ثم اطلع على عيب فله الردّ على
الاصح * فالزال العائد كالذي لم يزل ، الثالث : التمسير بمد ومعرفة العيب
سبب بطلان الخيار وفوات المطالبة بالارش لتقصيره * وتركه التقصير بأن

الطواري فروع الملك فينتظر آخر الامر وما يستقرّ عليه آخراً يقدر وجوده
 أولاً (و) * ويحصل الفسخ بوطء البائع (و) وبيعه وعتقه وهبته مع القبض
 وان كان من ولده * ولا تحصل الاجازة (و) بسكوته على وطء المشتري *
 وما جعلناه فسخاً من البائع فهو اجازة (و) من المشتري ان وجد * وكذا
 الاجارة والتزويج في معنى البيع (و) من كل واحد منهما * والعرض على البيع
 والاذن فيه لا يقطع خيار البائع * ولو اشترى عبداً تجارية وأعتقها معاً تعين
 العتق في العبد على الاصح (ح) تقديماً للاجازة على الفسخ : القسم الثاني
 خيار النقيصة * وهو ما يثبت بفوات أمر مضمون نشأ الظنّ فيه من التزام
 شرطي * أو قضاء عرفي * أو تقرير فعلي (أما الالتزام الشرطي) فهو أن يقول
 بعت بشرط أنه كاتب أو خباز أو متجعد الشعر فان فقد فلامشتري الخيار *
 وكذلك كل وصف يتعلق به غرض أو مالية (وأما القضاء العرفي) فهو السلامة
 عن العيوب المذمومة فهما فانت ثبت الخيار * وذلك بكل عيب ينقص القيمة
 * والخصي معيب وان زادت قيمته * واعتياد الزنا والسرقة والاباق والبول
 في الفراش (ح) عيب * والبخر والصناب (ح) الذي لا يقبل المعالجة
 ويخالف العادة عيب في العبيد والاماء * وكون الضيعة منزل الجنود *
 وثقل الحراج عيب * وكل عيب حدث قبل القبض فهو من ضمان البائع *
 والرد يثبت به * وما حدث بعده فلا خيار به (م) * وان استند الى سبب سابق
 كالقطع بسرقة سابقة والقتل بردة سابقة والافتراء بنكاح سابق فقيمه
 خلاف (وأما التقرير الفعلي) فهو أن يصريّ ضرع الشاة حتى يجمع اللبن
 ويخيل غزارة اللبن فهما اطلع عليه ولو بعد ثلاثة أيام ردّها (ح) وردّ معها
 صاعاً من تمر بدلاً عن اللبن الكائن في الضرع الذي تعذر ردّ عينه لا خلاطه

العقد فيحلف اني بعته وأقبضته وما به عيب * ولا يمتنع الرد بوطء الثيب
(ح) * والاستخدام * ولا بالزوائد (ح) المنفصلة * بل تسلم (م) الزوائد
للمشتري ان حصلت بعد القبض * وكذلك لو حصلت قبل القبض على
أقاس الوجهين * والحمل الموجود عند العقد يسلم أيضاً للمشتري على أصح
القولين * والافالة فسخ (م) على الجذب الصحيح * ولا بتوقف الرد بالعيب
على حضور الخصم وقضاء القاضي (ح) * النظر الثالث في حكم العقد
قبل القبض وبعده * ولا بد من بيان حكم القبض وصورته ووجوبه (أما
الحكم) فهو انتقال الضمان الى المشتري والسلط على التصرف اذ المبيع قبل
القبض في ضمان البائع (م) * ولو تلف انفسخ العقد وانلاف المشتري قبض
منه * واتلاف الاجنبي لا يوجب الانفساخ على أصح القولين . ولكنه
يثبت الخيار للمشتري * واتلاف البائع كاتلاف الاجنبي على الأصح . وان
نصيب المبيع بأفة سماوية قبل القبض فلاه مشتري الخيار . فان أجاز بجزء
بكل الثمن * ولا يطالب بالأرض الا أن يكون التعيب بجناية أجنبي فبطلابه
بالأرض * وكذا ان كان بجناية البائع على الأصح * وتلف أحد العبدین
يوجب الانفساخ في ذلك القدر (و) وسقوط فدية من الثمن . والسفوف
من الدار كأحد العبدین . لا كالوصف على الأجر . وقد نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض . ولا بفاس على البيع العفوي (و)
والهبة (و) والرهن * وكذلك لا يقاس عليه الاجاره * والنزوح على الأصح
* وبيع الميراث والوصية والملك العائد بالفسخ قبل القبض والاسترداد جائز
* وانما المانع يد تقضي ضمان العقد * ولذلك لا يجوز بيع الصدف قبل
القبض اذ افلنا انه مضمون على الزوج ضمان العقد * وكذلك في بدل الخلع والصالح

يرد عليه في الوقت ان كان حاضراً * وان كان غائباً أشهد شاهدين حاضرين
فان لم يكن حضر عند القاضي ويترك الانتفاع في الحال * وينزل عن الدابة
ان كان راكباً * ويضع عنه إكافه وسرجه فانه انتفاع * ولا يحط عذاره فانه في
محل المسامحة الا أن يعسر عليه القود فيعذر في الركوب الى مصادفة الخصم
أو القاضي * (الرابع) العيب الحادث مانع من الرد * وطريق دفع الظلامة
أن يضم أرش الحادث الي المبيع ويرده * أو يبرم البائع له أرش العيب القديم
* فان تنازعا في تعيين أحد المسلكين فالأصح أن طالب أرش القديم أولى
بالاجابة لان أرش العيب الحادث غرم دخيل لم يقتضه العقد * وان كان
المبيع حلياً وقد قبل بمثل وزنه فبضم الارش اليه أو استرداد جزء من الثمن
للعيب القديم يوقع في الربا * قال ابن سريج يفسخ العقد لتعذر امضائه ولا
يرد الحلي بل يبرم بالذهب ان كان من فضة * أو على العكس حذراً من ربا
الفضل وهو الأصح * وقيل انه لا يبالي بذلك اذ المحذور الزيادة في المقابلة في
ابتداء عقده * واذا أنعل الدابة وأراد ردها بالعيب فليترع النعل * وان كان
ترع النعل يعميها فليسمح بالنعل * والافليس له على البائع أرش ولا فيمة النعل
* وان صبغ الثوب بما زاد في قيمته فطالب فيمة الصبغ له وجه * ولا يمكن
ادخال الصبغ وهو دخيل في ملك البائع كادخال أرش الذهب الحادث * ولا
يرد البطيخ (ح و) والجوز والبيض بعد الكسر وان وجدته معيباً بل يأخذ
أرش العيب * وقيل ان له الرد (م ح و ز) وضم أرش الكسر اليه * واذا
اشترى عبداً من رجلين فله أن يفرد (ح) أحدهما برد نصيبه * واذا اشترى
رجلان عبداً من واحد فلا أحدهما أن يفرد نصيب نفسه بالرد على أصح
القولين * واذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه فالقول قول البائع اذ الاصل لزوم

في موجب الاتفاظ المطلقة وتأثيرها باقتران العرف * وهي ثلاثة أقسام
 الأول ما يطلق في العقد * فن اشترى شيئاً بمائة فقال لغيره ولينك
 هذا العقد فقبل انتقل الملك اليه بالمائة * وسلم الزوائد للاول (و) * وتجدد
 الشفعة بجران هذا البيع (و) * ولو حط عن المائة لحق الحط (و) المشتري الثاني
 لانه في حق الثمن كالبناء * ولو قال أشركتك في هذا العقد على المناصفة كان
 تولية في نصف المبيع * ولو لم يذكر المناصفة فالاصح التنزيل على الشطر
 القسم الثاني ما يطلق في الثمن من الفاظ المراجعة * فاذا قال بعت بما
 اشتريت وربح ده يازده وكان قد اشترى بمائة استحق مائة وعشرة * ولو
 قال بحط ده يازده وكان قد اشترى بمائة وعشرة استحق مائة (و) * ولو
 قال بعتك بما قام على استحق مع الثمن ما بذله من أجرة الدلال والكيال
 وكراء البيت * ولا يستحق ما أنفق في علف الدابة * ولا أجرة مثله ان كان
 يعمل بنفسه أو كان البيت ماسكه لانه ليس من خرج التجارة * فلو كان
 مقدار ما اشترى به أو ما قام عليه مجهولاً للمشتري الثاني عند العقد بطل (و)
 عقده * ويجب (ح) على البائع حفظ الامانة بالصدق في قدر ما اشترى به
 وبالاخبار عما طرأ في يده من عيب منقص أو جناية (ح) * ولا يلزم الاخبار
 عن الذنب (و) في العقد * ولا عن البائع وان كان ولده (ح) * ويجب ذكر تأجيل الثمن
 فان كذب في شيء من ذلك ففي استحقاق حط قدر الزمات قولان * فان
 قلنا لا يحط فله الخيار لكونه مظلوماً بالبليس الا اذا كان عالماً بكذبه
 والاصح أن لا خيار للبائع ان قلنا يحط ولا للمشتري * ولو كذب بتقصان
 الثمن وصدقه المشتري فالاصح أن لا يلحظه الزمادة اذ العمد لا يحصل الزيادة
 ولكن للبائع الخيار ان صدقه المشتري * وان كذبه فلا تسمع بينته ودعواه

عن دم العبد * والبيع سواء كان منقولاً أو عقاراً (ح) فيمتنع (م) بعه قبل القبض * وإن كان ديناً كالمسلم فيه فكمثل (م) * وكل دين ثبت لا بطريق المعاوضة بل بقرض أو باتلاف فيجوز الاستبدال عنه ولكن بشرط قبض البديل في المجلس على الأصح * ولا يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين على الأصح * والأظهر منع الحوالة بالمسلم فيه * وعليه لاف في الحوالة معنى الاعتياض * ويجوز (و) أن يستبدل عن النقد بالنقد وإن كان ثمناً (و) للحديث هذا إذا لم يكن معيناً * فإن عين تعيين (ح) * وامتنع (ح) الاستبدال عنه * وانفسخ العقد بتلقه (ح) (أما صورة القبض) فيحكم فيه بالمادة * ففي العقار يكفي فيه التخلية * وفي المنقول يكفي فيه النقل * ولا يكفي التخلية (م ح) * وقد قيل يحصل انتقال الضمان بالتخلية * وما يشتري مكايلة فتمام القبض فيه بالنقل * والكيل * فإذا اشتري مكايلة وباع مكايلة فلا بد لسكل بيع (و) من كيل جديد ليتم القبض للحديث * وليس لأحد (و) أن يقبض لنفسه من نفسه فيتولى الطرفين * إلا الوالد يقبض لولده من نفسه * ولنفسه من ولده كما يفعل ذلك في طرفي البيع (وأما وجوب التسليم) ييم الطرفين والبداءة بالبائع (ح م) في قول * وبالمشتري في قول * ويتساويان (م ح) في أصل الأقوال فمن ابتدأ أجبر صاحبه * فإن سلم البائع طالب المشتري بالثمن من ساعته * فإن كان ماله غائباً أشهد على وقف ماله أي حجب عليه (و) * فإن وفي أطلق الوقف عنه * وإن لم يكن له مال فهو مفلس * والبائع أحق (ح) بمتناه هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه * وهذا حجب مبييه مسيس الحاجة إليه خيفة فوات أمواله بتصرفه * وذلك عند امتناع الفسخ بالفس * وقيل بانكار الحجب لكنه خلاف نص الشافعي رضي الله عنه * النظر الرابع * من الكتاب

الرفوف * والسلاليم المثبنة بالمسامير * اللفظ الرابع العبد * ولا يتناول مال العبد وان قلنا انه يملك بالتمليك * وفي ثيابه التي عليه ثلاثة أوجه * وفي الثالث يندرج سائر المورة دون غيره * والوجه الصحيح تحكيم العرف * اللفظ الخامس الشجر * ويندرج تحته الاغصان والاوراق حتى ورق القرصاد على الاصح وكذا العروق * ويستحق الابناء مغروساً * ولا يستحق المغرس على الاصح من القولين * ولكن يستحق منعهما الالبقاء * وان كان عليه ثمرة مؤثرة لم يندرج تحته * وغير المؤثرة يندرج (ح) * وفي معنى المؤثرة كل ثمرة بارزة ظهرت للناظرين * واذا تأبر بعض الثمار حكم بانقطاع النعمة في الكل نظراً الى وقت التأبر لمعسر تتبع العنايفد * هذا اذا ائحد النوع وشملت الصنفقة * فان اختلفا أو احدهما فبقية خلاف * وليس لمشتري الاشجار أن يكاف البئع اقطع الثمار * بل له (ح) الالبقاء الى أوان القطاف للعرف * ولكل واحد أن يسقي الاشجار اذا كان يحتاج اليه ان لم يكن تضرر صاحبه * وان تقابل الضرران فأبهما أولى به * فيه ثلاثة أوجه أحصاها أن المشتري أولى اذا ألزم البائع سلامه الاشجار له * وفي الثالث يتساوون فبفسخ العقد لتعذر الامضاء ان لم يصطلحا * ومهما لم تضرر الثمار بالسقي وتضرر الشجر بتركه السقي فعلى البائع السقي أو القطع * اللفظ السادس بيع الثمار * وهو واجب اطلاقه استحقاق الالبقاء الى العطاف * فان كان بعد بدو الصلاح صح بكل حال * وهو واجب الاطلاق البعثة (ح) * وان كان قبله بطل (ح) الا بشرط القطع لانها نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة ولو اشتراها صاحب الشجرة فلا يجب شرط القطع (و) * ولو باع الشجرة وبقيت الثمار له لم يجب شرط القطع لان المبيع هو الشجر ولا خوف فيه * ولو باع

لأنه على نقيض ما سبق منه * وان ذكر وجهاً مخيلاً في اللفظ فتسمع دعواه على رأي لبض الاصحاب متجه * القسم الثالث * ما يطلق في المبيع * وهي سنة ألفاظ * الأول لفظ الارض * وفي معناها العرصة والساحة والبقة * ولا تندرج تحتها الاشجار والبناء على أصح القولين * الا اذا قال بعت الارض (و) بما فيها * وأصول البقول كالأشجار * والزرع لا تندرج قطعاً * ولا البذر وان كان كامناً * والأصح أنها لا تمنع صحة بيع الارض كما لو باع داراً مشحونة بأمتعة * نعم ان جهل المشتري فله الخيار لتضرره بتعطيل المنفعة * والأصح أنه يدخل في ضمان المشتري (ح) ويده بالتسليم اليه وان نذر انتفاء بسبب الزرع * والحجارة ان كانت مخلوقة في الارض اندرجت * وان كانت مدفونة فلا * وعلى البائع النقل والتفريغ وتسوية الحفر * فان كانت تعيب به الارض أو تعطل به منفعة في مدة النقل فله الخيار عند الجهل * فان أجاز فالأظهر أن له طلب أجرة المنفعة في هذه المدة * وفي مدة بقاء الزرع * وكذلك له طلب أرش التعيب * فان ترك البائع الحجارة بطل خيار المشتري لأنه غير منضرر بالبقاء * ثم لا يملكه بمجرد الاعراض (و) الا اذا جرى لفظ الهبة وشرطها * اللفظ الثاني الباع * وفي معناه البسنان * وهو مستتبع للأشجار * ولا يتناول البناء على الاظهر * وأما اسم القرية والسكر (٣) يتناول البناء والشجر * اللفظ الثالث الدار * ولا تندرج تحتها المنقولات الا مفتاح الباب استثناء صاحب النخيص * ويندرج تحتها الثوابت وما أثبت من مرافق الدار للبقاء كالأبواب والمغاليق * وفي الاشجار وحجر الرخا والاجانات المثبتة خلاف * وفي معناها

(٣) السكر لفظ مشترك يطلق على القرية والصومعة والارض المستوية وبيوت الاعاجم يكون فيها الشراب والملاهي وبناء كالقصر حوله بيوت اه قاموس

النظر الى جانب من حصل الرطب في ملكه لان الرطب محل الخرص الذي هو خلاف القياس * هذا في الرطب بالتمر * فأما في الرطب بالرطب ففيه خلاف * وكذا في غير المحاويج اذا تعاطوا (ح) العرايا * واذا اجنحت الآفة الثمار قبل القطاف وبعد التخلية فهي من ضمان البائع على أحد القولين * وميل الجديد الى أنه ليس من ضمانه (م) * وما فات بأفة السرقة ليس من ضمانه على الأصح * ويجب على البائع أن يسري الاشجار لتربية الثمار * فان ترك السقي ففسدت الثمار فهي من ضمانه * فان لم تفسد بل فانت في انفساخ العقد خلاف * كما في موت العبد المقبوض بمرض تقدم على القبض * وان باع الفشاء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الأصح * فان كان نادراً وافق ذلك قبل القبض انفسخ العقد على قول * ولعل الاظهر أنه لا ينفسخ * ولكن للمستري الخيار (و) ان لم يهب البائع ما يتجدد منه * فان وهب سقط خياره * وان كان ذلك بعد التخلية * فان قلنا ان الجوائح من ضمانه فهو كما قبل التخلية

— النظر الخامس من كتاب البيع —

في مديونة العبيد والشعالف : وفيه بابان :

الاول في معاملة العبيد

والنظر في المأذون له في التجاره وغيره : أما المأذون : فالنظر فيما يجوز له وفي الهبة وفيما يفضى منه ديونه : أما ما يجوز له : فكل ما يندرج تحت اسم التجارة أو كان من ارازمه فلا ينكح ولا يؤاجر (ح) نفسه * ولا يتعدى (ح) النوع الذي رسم له الا يجار فيه - ولا يأذن (ح) امييده في التجارة الا بتوكيل معين - ولا يتخذ (ح) الدعوى للجهزين : ولا يعامل سيده (ح) * ولا يتصرف (ح) فيما اكتسب باخطاب واصطياد واتهاب

الشجرة مع الثمرة فلا يشترط القطع لفقد العلة المذكورة * ولو اطرده عرف
قوم بقطع الثمار في الحاق العرف الخاص بالعام خلاف * ثم اتفقوا على أن
وقت بدو صلاح كاف (ح) كما في التأخير ولكن بشرط اتحاد الجنس *
وكذلك ينبغي أن يتحد النوع والبستان والملك * والصفة * فلو اختلف شيء
من ذلك ففيه خلاف * وصلاح الثمار بأن يطيب أكلها ويأخذ الناس في الأكل
وذلك بظهور مبادي الحلاوة * وبيع البطيخ إن كان مع الأصول يتقيد
(و) بشرط القطع قبل الصلاح إلا إذا بيع مع الأرض * وبيع أصول البقل
لا يتقيد به إذ لا تعرض للآفة * ولا بد من الإحياط في أمرين * أحدهما *
أن تكون الثمار بادية الآ على قول تجوز بيع الغائب * أو فيما صلاحه في إبقائه في
الكمام كالرمان * وفي استئثار الحنطة بالسنبلة والأرز بالقشرة والبقلاء والجوز
بالقشرة العليا خلاف (م ح) منشؤه أن الصلاح هل يتعلق ببقائه فيها
* الثاني * أن يحذر من الربا فلو باع الحنطة في سنبلةا بحنطة فهي المحاقلة (م)
المنهي عنها وهي ربا إذ لا يمكن الكيل في السنبلة * وكذا لو باع الرطب بالتمر
أيضا فهي المزابنة المنهي عنها (م) * ولا خبر في التخمين بالحرص * إلا فيادون
خمسة أوسق (ح) إذا باعها خرصا بما تعود اليه على تقدير الجفاف وهي
العرايا (م ح) التي أرخص فيها * والأظهر الجواز في قدر خمسة أوسق *
وميل المزن في رحمه الله تعالى إلى تخصيص الجواز بمادون خمسة أوسق لتردد الراوي
فيه * فلو زاد على خمسة أوسق في صفقات جاز (ح) * وكذا إذا تعدد المشتري
واتحد البائع * وله اتحاد المشتري وتعدد البائع ففيه خلاف * ووجه الفرق

(٣) المحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبلة بالحنطة أو أكثرها الأرض
بالحنطة اهـ

والرهن (ح) وغيره * فوجبه التحالف سواء كانت السلعة قائمة أو هالكة
 (ح م) جري مع العاقد * أو مع ورثته * قبل القبض أو بعده (ح)
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان تحالفا وتراديا * ويجزى
 في كل معاوضة * كالصالح عن دم العمد * والخلع * والنكاح * والاجارة *
 والمساقاة * والقراض * والجمالة * ولكن أثره في بدل الدم والبضع
 الرجوع الى بدل المثل لا يفسخ الخلع والنكاح * ولو قال وهبت هذا منى
 فقال لا بل بعته فالقول قوله في أنه ما وهب * ولم يتحالفا اذ لم يتفقا على
 عقد * ولو تنازعا في شرط * ففسد فكذلك * والاصح أن القول قول من
 ينكر الشرط الفاسد * ولو رد المبيع عليه بعيب فقال هذا ليس ما قبضته
 منى فالقول قوله * وان جري ذلك في المسلم فيه ففيه خلاف من حيث أنه
 لم يمتد له بقبض صحيح * وقال ابن سريج ان كان بحيث لو رضى به
 لوقع عن جهة الاستحقاق لرجوع التفاوت الى الصفة فهو كالبيع لان القبض
 صحيح فيه لو رضى به * أما كيفية اليمين * فالبداءة (ح) بالبائع * وفي السلم
 بالمسلم اليه * وفي الكتابة بالسيد لانهما في رتبة البائع * وفي الصداق بالزوج
 لانه في رتبة بائع الصداق * وأثر التحالف يظهر فيه لافي البضع * وقيل انه
 يبدأ بالمشتري وهو مخير * وفيل بنسأوبان فبئسدم بالقرعة أو برأيه
 القاذى * ثم يحلف البائع يميناً واحداً ويجمع بين النفي والاثبات * ويقدم (و)
 النفي فيقول والله ما بعته بألف بل بعته بألفين * فان حلف البائع عليهما وكل
 المشتري عن أحدهما قضى عليه * وفيه قول مخير أنه لا يجمع في يمين
 واحدة بين النفي والاثبات بل يحلف البائع على النفي ثم المشتري على النفي
 * ثم البائع على الاثبات ثم المشتري على الاثبات فيعتمد اليمين * أما حكم

* ثم لا ينزل (ح) بالابق * ولا يستفيد (ح) الاذن بالسكوت واذا ركبته
الديون لم يزل (ح) ملك سيده عما في يده * ويقبل اقراره (ح) بالان
لا يبه وابنه * ولا يكتفي بقوله (ح) اني مأذون * بل لابد من سماع من السيد
أو بيته عادلة * ويكتفي بالشيوع على أحد الوجهين * ويكتفي بقوله في الحجر
﴿ أما العهدة ﴾ فهو مطالب (و) بديون ماملته * وكذا سيده على الاظهر
* وقيل السيد لا يطالب أصلاً * وقيل يطالب ان لم يكن في يد العبد وفاء
* ويطرد هذا الخلاف في عامل القراض مع رب المال * وقيل بطرده أيضاً
في الموكل اذا سلم الى وكيله ألفاً معينة * وان عتق العبد طوبى به * فان غرمه
ففي رجوعه على السيد وجهان * ولو سلم الى عبده ألفاً ليتجر به فاشترى
بمئنه شيئاً وتلف الالف انفسخ العقد * وان اشترى في الذمة فثلاثة أوجه
* الثالث أن للمالك الخيار ان شاء فسخ وان شاء أجاز وأبدل الالف * أما
قضاء ديونه ﴿ فمن مال التجاره * لا من رقبته (ح) * وفي تعلقه باكتسابه
من الاحتطاب وغيره وجهان ﴾ وأما غير المأذون فلا يتصرف بما يضر سيده
كالنكاح فانه لا ينقذ دون اذنه * والاقيس جواز اتها به * وقبوله الوصية
فيدخل في ملك سيده كما يدخل باحتطابه * ويخلع زوجته * ولا يصح (ز)
ضمانه وشرائه على الاصح لانه عاجز عن الوفاء بالملتزم * وقيل انه يصح كما
في المفلس * ولا يملك العبد بتليك السيد (م) على القول الجديد

- الباب الثاني في التحالف -

والنظر في سببه وكيفيته وحكمه ﴿ أما السبب ﴾ فهو التنازع في تفصيل العقد
وكيفيته بعد الاتفاق على الاصل * كالخلاف في قدر العوض (ح) وجنسه
* وقدّر الاجل (ح) وأصله (ح) * وشرط الكفيل (ح) والخيار (ح)

العادة الأجل * فان أطلق ثم ذكر الاجل قبل التفرق جاز نص عليه * ثم
لا يجوز تأقيت الاجل بالحصاد والدياس (م) وما يختلف وقته * ويجوز (وح)
بالنيروز والمهرجان * وكذا بفصح (و) النصارى وفطر اليهود (و) ان كان يعلم
دون مراجعتهم * وفي قوله الى نفر الحجيج * أو الى جمادي وجهان * والاصح
صحته * والتنزيل على الاول * ولو قال الى ثلاثة أشهر احتسب بالالهة (ح)
الاشهرأ واحداً أنكسر في الابتداء فيكمل ثلاثين * ولو قال الى الجمعة أو
رمضان حل بأول جزء منه * ولو قال فى الجمعة أو فى رمضان فهو مجهول
لانه جعله ظرفاً * ولو قال الى أول الشهر أو الى آخره فالمشهور البطلان لانه
يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخير * الشرط الثالث * أن
يكون السلم فيه مقدوراً على تسليمه * فلا يصح السلم فى منقطع لدى المحل
* ولا يضر الانقطاع قبله (ح) ولا بعده * ولا يكفي الوجود فى قطر آخر
لا يعتاد نقله اليه فى غرض المعاملة * ولو أسلم فى وقت الباكورة فى قدر كثير
يمسر تحصيله فقيه وجهان * ولو طرأ الانقطاع بعد انعقاد السلم فأصح القولين
انه لا يفسخ * بل له الخيار كما فى اباق العبد المبيع * ولوتين العجز قبل المحل ففي
تخير الخيار أو تأخره الى المحل قولان * وأصح القولين أنه لا يستترط تعيين
مكان التسليم * بل ينزل المطلق على مكان العقد * الشرط الرابع * أن يكون
معلوم المقدار بالوزن أو الكيل * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * من
أسلم فليسلم فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم * ولا يكفي العد فى
المعدودات * بل لابد من ذكر الوزن فى البطيخ والبيض * والباذنجان * والرمان
* وكذا الجوز * واللوز ان عرف نوع لا يتفاوت فى القشور غالباً * ويجمع فى
اللبن بين العد والوزن * ولو عين مكيالاً لا يعتاد كالكوز فسد العقد * وان

التحالف فهو انشاء الفسخ اذا استمر على النزاع * وفيه قول مخرج أنه يفسخ
 * ثم القاضي يفسخ * أو من (و) أراد من المتعاقدين فيه وجهان * ثم يرد عين
 المبيع عند الفسخ ان كان قائماً والا فقيمه عند التلف اعتباراً بقيمته يوم
 التلف على الاصح * وقيل يعتبر يوم القبض * ولو كان المبيع عبيد وتلف
 أحدهما ضم قيمة التالف الى القائم * ولو كان تعيب في يده ضم أرش العيب
 اليه * وان كان آبقاً أو مكاتباً أو مرهوناً أو مكرى غرم القيمة * واذا ارتفعت
 الموانع ففي رد العين واسترداد القيمة خلاف

كتاب السلم والقرض * وفيه بابان

﴿الاول * في شرائطه﴾

والمنفق عليه منها خمسة ﴿الاول﴾ تسليم رأس المال في المجلس جبراً للفرع في
 الجانب الآخر * ولو كان في الذمة فعين في المجلس فهو كالتعيين في العقد
 * وكذلك في الصرف * وفي مثل ذلك في بيع الطعام بالطعام خلاف * ومهما
 فسخ السلم استرد عين رأس المال وان كان قد عين بعد العقد على الاصح
 * وأصح القولين وهو اختيار المزني أن رأس المال اذا كان جزافاً غير مقدر
 جاز العقد (ح) كما يجوز في البيع وكما يجوز مع الجهل بقيمته ﴿الشرط الثاني﴾
 أن يكون المسلم فيه ديناً * فلا ينعقد في عين لان لفظ السلم للدين * وهل
 ينعقد بيعاً فيه قولان * وكذلك لو قال بعت بلا ثمن هل ينعقد هبة * والاصح
 الابطال لتهافت اللفظ * ولو أسلم بلفظ الشراء انعقد * وهل ينعقد سلماً
 ليجب تسليم رأس المال في المجلس فعلي وجهين * منشؤها تقابل النظر الى
 اللفظ والمعنى * ولا يشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلاً * ويصح سلم الحال
 (ح م) ولكن يصرح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لاقتضاء

الجثة * ويقول في اللحم لحم بقر أو غنم ضأن أو معز ذكر أو أنثى خصي أو غير خصي رضيع أو فطيم معلوفة أو راعية من الفخذ أو من الجنب * ولا يشترط نزع العظم * ولا يسلم في المطبوخ والمشوي إذا كان لا يعرف قدر تأثير النار فيه بالعادة * وفي السلم في رؤس الحيوانات بعد التنقية من الشهور قولان لتردها بين الحيوانات والمعدودات * والأصح في الإكراع الجواز لقلة الاختلاف في أجزائها * ويجوز السلم في اللبن * والسمن * والزبد * والمخيض والوبر * والصوف * والقطن * والابريسم * والنزل المصبوغ وغير المصبوغ * وكذا في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والغلظ والطول والعرض * وكذا في الحطب والخشب * والحديد * والرصاص * وسائر أصناف الأموال إذا اجتمعت الشرائط التي ذكرناها * فإن شرط الجودة جاز * ونزل على أقل الدرجات * وإن شرط الاجود لم يجز إذا لا يعرف أقصاه * وإن شرط الرداءة فكذلك لا يجوز فإن شرط الرداء جاز على الأصح لأن طلب الرداء عند محض فلا يشور به نزاع * والوصف الذي به التعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين

باب الثاني في أداء المسلم فيه والقرض

أما المسلم فيه : فالنظر في صفته وزمانه ومكانه (أما صفته) فإن أتى بغير جنسه لم يقبل لانه اعتياض وذلك غير جائز في المسلم فيه * وإن كان من جنسه ولكنه أجود وجب قبوله * وإن كان أردأ منه جاز قبوله ولم يجب * وإن أتى بنوع آخر بأن أسلم في الزبيب الأبيض فجاء بالأسود ففي جواز القبول وجهان إذا يكاد أن يكون اعتياضاً (أما الزمان) فلا يطالب به قبل المحل ولكن إن جاء به قبله وله في التعجيل غرض بأن كان بالدين رهن أو ضامن أو كان يظهر (و) خوف الانقطاع وجب القبول كما يجب قبول النجوم من المكاتب

كان يعتاد فسد الشرط وصح العقد على الاصح لانه لغو * واو أسلم في ثمرة
 بستان بعينه بطل لانه ينافي الدنية * وان أضافه الي ناحية كعقلي البصرة
 جاز اذ الغرض منه الوصف * الشرط الخامس : معرفة الاوصاف * فلا يصح
 السلم الا في كل ما ينضبط منه كل وصف يختلف به القيمة اختلافاً ظاهراً
 لا يتباين الناس بمثله في السلم * ولا يصح في المختلطات المتصودة الا دكان (١)
 كالمرق والحلاوي والمعجونات * والخماف والقسي والبال * والاصح انه يصح في
 العتاني والخز وان اختلف اللحمة والسدى لانه في حكم الجنس الواحد كالشهد
 (و) والبن * وكذلك مالا يقصد خطه كالخبز وفيه الملح * والبن وفيه
 الانفة * وكذا دهن البنفسج والبان * وفي خل الزبيب * والتمر وفيه الماء
 تردد * وأما ما قبل الوصف لكن يفضى الاطناب فيه الي عزة الوجود
 كاللآلي الكبار * واليوافيت * والجارية الحسناء مع ولدها الي غير ذلك مما
 يعز وجوده فان ذلك يوجب عسراً في التسليم فلا يجوز السلم فيه * ويجوز السلم في
 الحيوان (ح) للاخبار والآثار فيه فيتعرض للنوع * واللون * والذكورة * والانوثة
 والسن فيقول عبد تركي أسمر ابن سبع طويل أو قصير أو ربع * ثم ينزل كل
 شئ على أقل الدرجات * ولا يشترط وصف آحاد الاعضاء اذ يفضى اجتماعها
 الي عزة الوجود * وفي الكحل والدعيج وتكلم الوجه والسمن في الجارية
 * ومالا يعز وجوده ولكن قديمه استقصاء فيه تردد * وكذا في ذكر الملاحة
 ويقول في البعير شئ أحمر من نعم بني فلان غير مودون أي غير ناقص الحلقة
 * ويتعرض في الخيل اللون * والسن * والنوع * ولا يجب التعرض للشيات
 كالأغر والطيم (٣) * ويتعرض في الطيور للنوع * والكبر * والصغر من حيث

(١) هو من قولهم تريد دكنا كثيرة الابازيراه (٣) هو الذي احده خديه ايض

يلزمه الوعد * بخلاف البيع فإنه يفسد بمثله اذ بصير ذلك القرض جزءاً من
العوض المقصود (وأما حكمه) فهو التملك ولكن بالقبض أو بالتصرف فيه
قولان أقيسهما أنه بالقبض لأنه لا يتقاعده عن الهبة * وللعوض فيه مدخل وعلى
هذا الأصح أنه لو أراد الرجوع في عينه جاز لأنه أقرب إلى حقه من بدله *
وله المطالبة ببده للخبر * وإن قلنا يملك بالتصرف فقل أنه كل تصرف يزيل
الملك فيخرج عنه الرهن والتزويج * وقيل كل تصرف يتعلق بالرقبة فيخرج
عنه الاجارة * وقيل كل تصرف يستدعي نفوذه الملك فيخرج عنه الرهن
اذ رهن المستعار جائز

— كتاب الرهن * وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانه —

وهي أربعة * الراهن والمرهون والمرهون به وصيغة الرهن * الركن الاول *
المرهون وفيه ثلاثة شرائط * الاول * أن يكون عيناً فلا يجوز رهن
الدين * لان الرهن عبارة عن وثيقة دين في عين * واذا كان عيناً لم يشترط
(ح) فيه الافراز بل يصح رهن الشائع ويكون على المهايأة كما في شركاء
الملك * الثانية * أن لا يمتنع اثبات يد المرتهن عليه كرهن المصحف (ح)
والعبد (ح) المسلم من الكافر فيه خلاف مرتب على البيع * وكذا رهن
الجارية الحسناء ممن ليس بعدل فهو مكروه * ولكن ان جري فلا يصح صحته
* الثالثة * أن تكون العين قابلة للبيع عند حلول الاجل * فلا يجوز رهن
أم الولد * والوقف * وسائر أراضي العراف من عبادان إلى الموصل طولاً *
ومن القادسية إلى حلوان عرضاً * فانه وقف على اعتقاد الشافعي رضي الله
عنه وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين بعد تملكها عنوة * وقال ابن

قبل المحل * وان لم يكن له غرض سوي البراءة نظر فان كان للممتنع غرض بأن كان في زمان نهب أو غارة أو كانت دابة يحدو من علقها فلا يجبر * وان لم يكن من الجانبين غرض فقولان في الاجبار (أما المكان) فكان العقد فلو ظهر به في غيره وكان في النقل مؤنة لم يطالب به * ولكن يطالب (و) بالقيمة للحيولة * ثم لا يكون عوضاً اذ يبقى استحقاق الدين * وان لم تكن مؤنة طالب به * وفي مطالبة الناصب بالمثل في موضع آخر مع لزوم المؤنة خلاف تليظاً عليه * أما القرض * فأداؤه كالمسلم فيه ولكن يجوز الاعياض عنه * ويجب المثل في المثليات * وفي ذوات القيم وجهان أشبههما بالحديث أن الواجب المثل * استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة وردّ بازلاً (٣) والقياس القيمة * ثم النظر في ركن القرض وشرطه وحكمه (أما ركنه) فمن جهة اللفظ صيغة دالة عليه كقوله أقرضتك * وفي اشتراط القبول وجهان * وجه المنع ان هذه اباحة اتلاف بمعرض وهي مكرمة ولذلك يجوز الرجوع (م) عنه في الخال * ولا يجوز (م) شرط الاجل فيه * وأما المقرض فكل ما جاز السلم فيه جاز قرضه الا الجوّاري ففيها قولان منصوصان والقياس الجواز * وما لا يجوز السلم فيه ان قلنا انه يرد في المتقومات القيمة فيصح أيضاً اقراضه (أما شرطه) فهو أن لا يجرّ القرض منفعة * فلو شرط زيادة قدر أو صفة فسد ولم يفسد جواز التصرف * ولو شرط ردّ المكسر عن الصحيح * أو تأخير القضاء (م) لنا شرطه وصحّ القرض على الاصحّ لانه عليه لاله * ولو شرط رهناً أو كفيلًا به جاز فانه إحكام عينه * ولو شرط رهناً بدين آخر فسد * ولو قال أقرضتك بشرط أن أقرضك غيره صحّ ولم

(٣) البكر من الابل حديث السنن والبالز المسن اه

الدين لانه معير في حقه ان كان الدين حالاً. وان كان مؤجلاً فقولان: ولا
يباع في حق المرتهن الا اذا أعسر الراهن * ولو تلف في يد المرتهن فلا ضمان
على أحد على الاصح * وان تلف في يد الراهن ضمن لانه مستعير * والاصح
انه يشترط في هذه الاعارة ذكر قدر الدين وجنسه ومن يرهن عنده لان
معني الضمان ظاهر فيه والضرر يختص به * الركن الثاني المرهون به *
وله ثلاثة شرائط أن يكون ديناً ثابتاً لازماً * فلا يرهن بعين ولا بدين لم
يثبت بعد كقوله رهنتك بما تقرضه مني أو بالثمن الذي ألزمه بالشراء منك
* ولو قال بعثت منك المبد بألف وارتهنت الثوب به فقال اشتربت ورهنت
جاز على الاصح * لان شرط الرهن في البيع جائز للحاجة فزجه به أولى
وأصح * ولكن ليتقدم من الخطابين والجوابين لفظ البيع * وليتأخر لفظ
الرهن حتي يتأخر تمام الرهن عند تمام البيع * وكل دين لا يصير له الرهن
اللزوم كمنجوم الكتابة لا يصح الرهن به * وما هو لازم أو مصيره الي
اللزوم كالثمن في مدة الخيار جاز الرهن به * وما أصله على الجواز ان كان قد
يصير الي اللزوم كالجعل في الجماله فيه وجيان * والاصح المنع لان سبب
وجوده لم يتم قبل العمل فكأنه غير ثابت * ولا ينترط في الدين أن لا يكون
به رهن بل تجوز الزيادة في قدر المردون بدين واحد * وفي الزيادة في الدين
على مرهون واحد قولان * واختيار المزنّي جوازه (ح) * الركن الثالث
الصيغة * ولا يخفي اشتراط الايجاب والقبول فيه * وكل شرط قرن به مما
يوافق مقتضى مطلقة أو لا يتعلق به غرض أصلاً فلا يقدر * وما يغير
موجبه كشرط المنع من بيعه في حقه فهو مفسد * وما لا يغير مطابقه ولكن
يتعلق به غرض كقوله بشرط أن ينتفع به المرتهن فقولان في فساد الرهن *

سريخ هي ملك * ويجوز رهن الام دون ولدها اذ لا تفرقة في الحال * وعند البيع تباع الام دون الولد على رأي * ويقال هذه تفرقة ضرورية * وعلى رأي تباع معه * ثم يختص المرتهن بقيمة الام فتقوم الام منفردة فاذا هي مائة ومع الولد فهي مائة وعشرون فنقول حصة الولد سدس كنهما اتفق البيع * وقيل ان الولد ايضا يقدر قيمته مفرداً حتى تقل قيمته فتكون عشرة مثلاً فيقال هو جزء من أحد عشر جزءاً فيقسم على هذه النسبة * ورهن ما يتسارع اليه الفساد بدين مؤجل قبل حلول أجله صحيح ان شرط البيع وجعل الثمن رهناً * وان شرط منعه فباطل * وان أطلق فقولان * ولا خلاف أنه لو طرأ ما يبرضه للفساد يباع ويجعل بدله رهناً * ويجوز رهن العبد (ح) المرتد كما يجوز بيعه * ورهن العبد الجاني ينهني على جواز بيعه * ونص الشافعي رضى الله عنه على أن رهن المدبر باطل * وفيه قول مخرج منقاس أنه صحيح * وكذا رهن المعلق عتقه بصفة * وقيل انه باطل اذ لا يقوي الرهن على دفع عتق جرى سببه * ويصح رهن الثمار بعد بدو الصلاح * والاصح جوازه أيضاً قبل بدو الصلاح وان لم يشترط القطع * ولكن عند البيع يشترط القطع * وقيل لا يجوز الا بالتصريح بالاذن في شرط القطع عند البيع * فان قيل هل يشترط أن يكون المرهون ملكاً للراهن * قلنا لا فقد نص الشافعي على أنه لو استعار الرهن جاز * وفي تعليل حقيقة الضمان أو العارية تردد قول * والاولى أن يقال هو فيما يدور بين الراهن والمرتهن رهن محض وفيما بين المعير والمستعير عارية * وفيما بين المعير والمرتهن حكم الضمان أغلب فيرجع فيه ما دام في يد الراهن * ولا يرجع بعد القبض على الاصح لانه ضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على اجبار الراهن على فكه بأداء

* وقيل بالفرق لضعف الرهن * ثم لا بد (و) من مضي زمان يمكن المسير فيه الى البيت الذي فيه الرهن حتى يلزم : ونص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يكون قبضاً ما لم يصل الى بيته * وقيل ان ذلك انما يشترط عند التردد في بقائه ليتيقن وجوده * والاصح (و) أنه لو باع من المودع دخل في ضمانه بمجرد البيع * ولو رهن من الناصب لم يبرأ (محرز) من ضمان الناصب : كما لو تعدي في المرهون يجمع الضمان والرهن : ولو أودع من الناصب يبرأ * وفي براءته بالاجارة منه وتوكيله بالبيع وجهان : وكذلك في براءة المستنير * وكذا لو صرح ببراء الناصب مع بقائه في يده : أما الطواري قبل القبض : فكل ما يزيل الملك فهو رجوع * والتزويج ليس برجوع * واجارته رجوع ان قلنا انها تمنع من البيع * والتدبير رجوع على النص * وعلى التخيير لا * والنص أنه ينسخ بموت الراهن ولا يفسخ بموت المرتهن * فقيل قولان بالنقل والتخيير لتردد الرهن بين البيع الجائر والوكالة : وقيل بالفرق لان ركن الرهن من جانب الراهن العين وهو منقطع حق الورثة والغرماء : وركنه من جانب المرتهن دينه وهو باق بحاله بعد وفاته : والأظهر أنه لا يفسخ بجنون العاقلين * وبالجملة عليهما بالنذير : وفي انفساخه بانقلاب المعسر خيراً * وبإباق العبد وجنانيته وجهان أيضاً * ولا يجوز اقباضه وهو خمر فلا اقباض خيراً بعد القبض خرج عن كونه مرهوناً * فاذا عاد خلا عاد مرهوناً (و) * والتخليل بالقاء الملح فيه (ح) حرام - اديب أبي طالحه : وبالإمامك غير محرم * وكذا بالنقل من ظل الى شمس على الاصح

— الباب الثالث في حكم المرهون بعد القبض —

وهو وثيقة لدين المرتهن في عين الرهن تمنع الراهن من كل ما يفسد فيه

* واذا قال رهنك الاشجار بشرط أن تحدث الثمار مرهونة ففي صحة الشرط قولان * ولو شرط عليه رهن في بيع فاسد فظن لزوم الوفاء به فـرهن فله (و) الرجوع عنه * كما لو ظن أن عليه ديناً فأداه ثم تبين خلافه * ولو قال رهنك الارض في اندراج الاشجار تحته * وكذا في اندراج الأس تحت الجدار * وفي اندراج المغرس تحت الشجر قولان * وكذا في الثمار غير المؤبرة وفي الجنين واللبن في الضرع خلاف * وكذا في الصوف المستجز على ظهر الحيوان * وفي الاغصان الخلاف * ووجه الاخراج من اللفظ ضعف الرهن عن الاستتباع * (الركن الرابع العاقد) فلا يصح الا يمن يصح منه البيع * وفيه زيادة شرط وهو كونه من أهل التبرع * ولذلك لا يصح لولي الطفل أن يرهن ماله الا لمصلحة ظاهرة * وهو أن يشتري بمائة ما يساوي مائتين ولا يساوي المرهون أكثر من مائة حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يجبره المشتري * الا اذا كان في وقت يجوز فيه الايداع خوفاً من النهب فيجوز الرهن * وكذا المكاتب (و) والمأذون (و) * ويجوز للولي الارتمان عند عسر استيفاء الحق أو تأجله مهما باع بنسيئة مع الغبطة * ويجوز أن يرهن عقاره حاجة ظاهرة في القوت حتي لا يفتقر الى بيعه

— الباب الثاني * في القبض والطوارئ قبله —

القبض ركن في الرهن لا يلزم (م) الا به * وكيفيته في المنقول والعقار ما ذكرنا في البيع * ولا يصح الا من مكلف * ويجوز للمرتهن أن ينيب غيره الا عبد الراهن ومستولده لان يدهما يد الراهن * ويستنيب مكاتب الراهن * وفي عبده المأذون خلاف * ولو رهن من المودع نص أنه يفتقر الى اذن جديد * وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم * فقل قولان بالنقل والتخريج *

سقط الغرم عنه * وفي البيع قبل حلول الاجل يمنع (ح) تعلقه بالثمن * وله الرجوع قبل البيع * وكذا اذا اذن في المبيعة ووهب ولم يقبض فله الرجوع * واو شرط في الاذن في البيع جعل الثمن رهناً لم يجز ذلك في الاصح لانه نقل للوثيقة * ولو شرط أن يعجل حقه من الثمن ففسد الاذن (و) لانه اذن بعوض فاسد * بخلاف ما ار شرط لو كيله أجرة من ثمن ما يبيعه اذا ايس العوض ههنا في مقابلة الاذن * والتركة اذا تعلقت الديون بها كالرهون في منع التصرف فيه * وقيل انه كالعبد الجاني * فان منع منه فظاهر دين يرد عوض بعد تصرف الورثة في تتبعه بالنقص خلاف * الطرف الثاني : جانب المرتهن * وهو مستحق ادامة اليد ولا تزال يده الا لاجل الانتفاع (ح) نهراً ثم يرد عليه ليلاً * ولو شرط التسديد على يد ثالث ايثق كل واحد به جاز * ثم ليس للمعدل تسليمه الي أحدهما دون اذن صاحبه * فان قيل ضمن الآخر * ولو تغير حاله بالقسى أو بالزيادة فيه فلكل واحد طلب التحويل منه الي عدل آخر * والمرتهن استحقاق البيع تقدمه به على الغرماء عند حلول الدين ولكن لا يستعمل به دون اذن الراهن * بل يرفع الي الفاضل حتى يدللب الراهن أو يكانه البيع : ولو اذن للمعدل وقت الرهن في البيع لم يوجب مراجعته تأيلاً على البيع * واو ضاع الثمن في يد المدل فهو أسانة * فان سلم المرتهن باذن الراهن وانكر التسليم فهو ضامن * فان صدقه الراهن في ضمانه اتمه صيره في الانتفاع خلاف : ولا يبيع المعدل الا بثمن المثل * فان طالب بزيادة في شئ من المدحول المدل الي الدالب : وعلى الراهن مؤونة المرهون : وأجرة الاصل : وان المبيعة : وسقي الاستخبار : ومؤونة الجداد من خاص ماله على الاصح * وقيل انه يباع فيه جزء من المرهون * فان

والنظر في أطراف ثلاثة **الاول** جانب الرهن * وهو ممنوع عن كل تصرف قولي يزيل الملك كالبيع والهبة * أو زاحم حقه كالرهن من غيره * أو ينقص **كالتزويج** * أو يقلل الرغبة كالأجارة التي لا تقضي مدتها قبل حلول الدين * وفي الاعتاق (ح) ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين الموسر والمعسر : فان نفذنا غير مناه * وان لم ينفذ فلا قياس أن لا يعود العتق ابن اتفق فسكك الرهن * وحكم التعليق مع الصفة في دوام الرهن حكم الانشاء * فان وجدت الصفة بعد فكك الرهن نفذ على الاصح * ويمنع من الوطاء خيفة الاحبال المنقص * والاحوط (و) حسم الباب وان كانت صغيرة (و) أو آيسة (و) * فان فعل فالولد نسيب * والاستيلاد مرتب (و) على العتق وأولي بالنفوذ لانه فعل * وقيل بتميزه لان العتق منجز * ثم اذا انفك فالاصح عود الاستيلاد * ولو ماتت بالطلق فمليه القيمة لانه مهلك بالاحبال * وكذا اذا وطئ أمة النير بشبهة * ولا يضمن الزوج زوجته به * وكذلك الزاني بالحرّة لان الاستيلاد كأنه أثبات يد وهلاك تحت اليد المسؤولية على الرحم والحرّة لا تدخل تحت اليد والا فجرد السبب ضعيف * ولذلك قيل على رأي يجب أقصى القيم من يوم الاحبال الى الموت * وقيل يعتبر يوم الاحبال * وقيل يوم (ح) الموت * ولا يمنع من الانتناع (ح) بسكنى الدار * أو استكساب العبد * أو استخدامهم * أو انزاع الفحل على الاناث ان لم ينقص قيمته * ويمنع عن المسافرة به لعظم الحياولة كما يمنع زوج الأمة عن السفر بها * بخلاف الحرّ فانه يسافر بزوجه * وان أمكن استكساب العبد في يده لم ينتزع من يده جمعاً بين الحقين * ومهما انتزع فمليه الاشهاد * الا أن يكون عدالته ظاهرة ففي تكليفه ذلك خلاف * وكل ما منع منه فاذا أذن المرتهن جاز لان الحق لا يعدوها * ثم اذا أذنه في العتق

(ح) والزيادات العينية (ح) كاللبن والولد (ح) والصوف والثمره (ح) * فان كان الولد مجتناً حالة البيع والعقد كان تابعاً * وان كان مجتناً في احدي الحالتين ففي تبعيته خلاف * الطرف الثالث في فك الرهن * وهو حاصل بالنفاسخ * وفوات عين المرهون بأفة سماوية * ويلتحق به ما اذا جنى العبد وبيع في الدين فانه فات بغير بدل * وكما يقدم حق المجني عليه على حق المالك يقدم على حق المرتهن * فان جنى على عبد السيد أو السيد نفسه فله القصاص كما للاجنبي * وليس له الارش والبيع اذ لا يستحق شيئاً على عبد نفسه * ولو جنى على عبد أبيه وانتقل اليه بموته ففي استحقاقه الفك خلاف لانه في حكم الدوام * وان جنى على عبد آخر له مرهون من غير هذا المرتهن فله * وان فات حق المرتهن فان عدا على مال تعلق حق مرتهن القليل بالعبد * وان عفا بغير مال فهو كفوف المحجور عليه * ولو أوجب أرشاً فلمرتهن القليل أن يطلب بيعه في حقه * وان كان القليل أيضاً مرهوناً عنده فهو فوات محض في حقه الا أن يكون القليل مرهوناً بدين آخر يخالف هذا الدين فله بيعه وجعل ثمنه رهناً بالدين الآخر * وبمنك الرهن أيضاً بقضاء كل الدين * فان قضى بعضه بقي كل المرهون مرهوناً ببقية الدين * وكذلك اذا رهن عبيدين وسلم أحدهما كان مرهوناً بجملة الدين (ح) * وكذا لو تلف أحدهما الا أن يتعدّد العقد والصفة أو مسنوح الدين أو المسنوح عليه فينفصل أحدهما عن الآخر ولا ينظر الى تعدّد الوكيل واتحاده * وفي النظر الى تعدّد المالك في المرهون المستعار من شخصين خلاف مهما قصد بقضائه فك نصيب أحدهما * واذا مات الراهن فقضى أحد ابنيه نصف الدين لم ينفك (و) نصيبه * ولو تعلق دين باقرار الورثة بالتركة فقضى واحد نصيبه في انفكاك الحصة قولان *

كان بحيث تهلكه النفقة يباع كما يفعل بما يتسارع اليه الفساد * ولا يمنع
 الراهن من القصد والحجامة والحنان * ويمنع من قطع سدة (١) فيه خطر *
 والمرهون أمانة (ح) في يده * ولا يسقط (ح) بتلقه شيء من الدين * ولو
 أذن له في الغراس بعد شهر فهو بعد الغراس عارية مضمونة * وإن شرط أن
 يكون مبيعاً منه بعد شهر بالدين فهو بعد الشهر مضمون لأنه مبيع مبيعاً
 فاسداً * وللفساد حكم الصحة في ضمان العقود * ولو ادعى المرتهن تلفاً
 أو ردّاً فهو كالمودع عند المرازمة * والقول قوله * وطرّدوا ذلك في
 المستأجر * وكل يد هي غير مضمونة * وقال العراقيون يختص ذلك
 بالوديعة وبالوكيل بنسبة أجرة * ومن عداهما يطالب بالبيينة قياساً
 لأن المودع وقع الاعتراف بصدقه وأمانته دون غيره * والمرتهن من الناصب
 عند المرازمة كالمودع من الناصب يطالب ولا يستقرّ الضمان عليه وإن
 تلف في يده * وكذا المستأجر بخلاف المسنمير والمسنام * وعند العراقيين في
 مطالبتهم وجهان * ثم في قرار الضمان بعد المطالبة وجهان آخران * والمرتهن
 ممنوع من كل تصرف قولاً وفعلاً فإن وطئ فهو زان * وإن ظنّ الإباحة
 فواطئ بالشبهة * فإن أذن له الراهن وعلم التحريم فزان * وفيل مذهب عطاء
 في إباحة الجوّاري بالأذن شبهة * وإن ظنّ حلاً فواطئ بالشبهة * وفي وجوب
 المهر عليه وقيمة الولد عليه وجهان من حيث إن الأذن ضعيف الأثر
 في الوطء بدليل المفوضة * وهذه الأحكام تثبت في عين الرهن وبذله
 الواجب بالجناية على المرهون إذ يسري إليه حقّ الرهن حتى لا ينفذ إبراء الرهن
 استقلالاً ولا إبراء المرتهن إذ لا دين له * ولا يسري إلى الكسب والعقر (٣)

(١) السلة شيء يشبه الدمل اهـ (٣) العقر بالصم دية الفرح المفصود وصادق المراء اهـ

وان قال تعدت الكذب فلا يسمع (و) ولا يمكن من التحليف في الامر الثالث في الجناية ١٠ فاذا اعترف الجاني وصدقه الراهن دون المرتهن أخذ الأرش وفاز به ١١ وان صدقه المرتهن أخذ الأرش وكان رهناً عنده الى قضاء الدين ١٢ فاذا قضى من موضع آخر فهو مال ضائع لا بدعبه أحد ١٣ وان جنى العبد واعترف به المرتهن فالقول قول الراهن ١٤ ولو قال الراهن أعنته أو غصبته قبل أن رهنت أو كان فد جنى وأضاف الى معين مجني عليه ففيه ثلاثة أقوال ١٥ كما في تنفيذ عنقه لانه مالك لا تهمة فيه ١٦ فان قلنا لا يقبل فيحلف المرتهن على نفي العلم ١٧ فان حلف هل يفرم الراهن للمقر له يبتني على قولي الغرم بالحيولة ١٨ وان نكل يرد اليمين على الراهن أو على المقر له قولان ١٩ وكل واحد من المرتهن والمقر له ٢٠ هما نكل فقد أبطل حق نفسه عن الغرم بنكوله ٢١ وان رددا على الراهن فنكل فهل للمقر له الحلف لكيلا يبطل حفه بنكول غيره فيه قولان ٢٢ وان قلنا يقبل اقراره فهل للمرتهن تحليفه فيه وجهان ٢٣ فان حلفناه فنكل وحلف المرتهن اليمين المردودة فقايدة حلقه تقرير العبد في يده أو أن يفرم الراهن له قولان ٢٤ ولو كان المقر به الاستيلاء فزيد أن المسئولة تحلف اذا نكل الراهن وان حرية الولد والنسب ثبت لا محالة ٢٥ الامر الرابع فيما ينفك الرهن ٢٦ فلو أذن المرتهن في البيع ثم ادعى الرجوع قبل البيع فالقول قوله (و) لان الاصل أن لا يبيع ولا رجوع فيتعارضان ويبقى أن الاصل استمرار العقد ٢٧ ولو قال الراهن ما سلمته من المال كان عن جهة الدين الذي به الرهن فانفك وادعى المرتهن أنه عن جهة غيره فالقول ذول الراهن ٢٨ وكذا في كل ما يدعيه من قصوده في الاداء فانه أعرف بنية نفسه ٢٩ ولو قال لم أؤ عند التسليم أحد الدينين فعلي وجه يوزع على الجهتين ٣٠ وعلى

ومهما انفك نصيب أحدهما فله أن يستقسم المرتهن بعد اذن الشريك الراهن بناء على الاصح في أن حكم القسمة في مثل هذا الحكم الافراز لا حكم البيع * ولو قال المرتهن بع المرهون لي واستوف الثمن لي ثم استوفه لنفسك ففي استيفائه لنفسه تردد من حيث اتحاد القبض والمقبض * وان قال بعه لي واستوف الثمن لنفسك فسد استيفاؤه وكان مضموناً في يده لانه استيفاء فاسد فأشبهه الصحيح في الضمان * ولو قال بع لنفسك بطل الاذن اذ كيف يبيع ملك غيره لنفسه * ولو قال بع مطلقاً فلا صح صحته وتنزله على البيع للراهن

باب الرابع في النزاع بين المتعاقدين

وهو في أربعة أمور في الاول في العقد ومهما اخلفا فيه فالقول قول الراهن اذ الاصل عدم الرهن * فلو ادعى المرتهن اذ النخيل التي في الارض رهونة مع الارض فللراهن أن ينكر رهنها أو وجودها ويحلف ان لم يكذبه الحس في انكار الوجود * فان كذبه واستمر على انكار الحس جعل ناكلاً عن اليمين ورد على المرتهن الا أن يعدل الي نفي الرهن فيحلف عليه * ولو ادعى على رجلين رهن عبدهما عنده فلاحدهما أن يشهد على الآخر اذا انفرد بتكذيبه * ولو ادعى رجلان على واحد فصدق أحدهما فبطل له أن يشهد للمكذب فيه وجهان يبنيان على أنه هل يشاركه فيما سلم له ا لم ينه عن الامر الثاني في القبض والتول فيه ايضاً قول الراهن * وكذا ان وجدناه في يد المرتهن اذا قال الراهن غصبته (و) * ولو قال أخذته ودعته أو عاريتها أو بجهة أخرى مع الاذن فوجهان * لانه اعترف بقبض مأذون فيه من الراهن وأزاد صرّفه عنه * فلو أقيمت الحجة على اقراره بقبض الرهن فقال كنت غلطت فيه تعويلاً على كتاب الوكيل أو اقامة على رسم القباله (و) فله أن يحلف المرتهن على نفيه *

استفيد منه * وأجرة الكيال والحمال وما يتعلق بمصلحة الحجر يقدم على سائر
الديون * ولو اشترى شيئاً قبل الحجر فله رده بالعيب على وفق الغبطة * فان
كانت الغبطة في إبقائه فلا كما في ولي الطفل * ولو حجر عليه في مدة الخيار فله
التصرف بالنسخ والاجازة في العقد المتقدم من غير تقييد (و) بشرط الغبطة
لان الامر فيه لم يستقر بعد فليس تصرفاً مبنياً * واذا كان له دين وله شاهد
واحد فيحلف * وكذا اذا ردت عليه اليمين * فان نكل فالنص أن التريم لا يحلف
والمفلس حي * فلو كان ميتاً فقولان منصوصان * فمنهم من سوى ومنهم من
فرق بأن صاحب الحق قائم فنكوله يوم أمراً * ولو أراد سفراً فلمن له دين
حال منعه * وليس لمن له دين مؤجل منعه * ولا طلب الكفيل ولا طلب
الاشهاد (و) ﴿ الحكم الثاني بيع ماله وقسمته ﴾ وعلى القاضي أن يبادر اليه كيلا
تطول مدة الحجر * ويقسم على نسبة الديون * ويبيع بحضرة المفلس * ولا يسلم
مبيعاً قبل قبض الثمن * ولا يكلف الغرماء حجة علي أن لا غريم سواهم *
وبموت علي أنه لو كان لظاهر مع اسفاضة الحجر * فان ظهر بعد القسمة فلا
تقضى القسمة بل يرجع على كل واحد بحصة يقتضيها الحساب * ولو خرج
مبيع مستحقاً فكذلك يرجع على كل واحد بجزء من الثمن * فان كان قد بيع
في حالة الفلاس فيرد تمام الثمن * أو يضارب فيه خلاف * ووجه الاكمال انه
من مصالح الحجر * ثم يترك عليه دست نوب يليق بحاله حتى خفه وطيلسانه
ان كان حطهما عنه بزرى بمنصبه * ولا يترك مسكنه وخادمه * بل يبي له
سكني يوم واحد ونفقته ونفقة زوجته وأولاده * وكذا بنفق عليهم مدة
الحجر * ونص في الكفارة أنه يعدل الى الصيام * وان كان له مسكن وخادم
فقبل بمثله في الديون * والفرق أن الكفارة لها بدل وحقوق الله على المساهلة

وجه يقال له اصرف الآن الى ماشئت * وكذا في جميع نظائره

﴿ كتاب التفليس ﴾

التماس الغرماء الحجر بالديون الحالة الزائدة على قدر المال سبب لضرب الحجر
(ح) على المفلس بدليل الحديث * وفي التماس المفلس دون الغرماء والتماس الغرماء
بدين يساوي المال أو يقرب منه خلاف * والديون المؤجلة لا حجر بها (و) * ولا
يحل الاجل بالمفلس على الاصح * ثم للحجر أربعة أحكام ﴿ الاول ﴾ منع كل
تصرف مبتدأ يصادف المال الموجود عند ضرب الحجر كالعتق * والبيع *
والرهن * والكتابة * ولا يخرج عنقه على عتق الراهن لان تنفيذه ابطال لما
أنشئ الحجر له * ثم لو فضل العبد المعتق أو المبيع بعد قضاء الدين في الحكم
بنفوذه خلاف * فان قلنا ينفذ فليقتض الدين من غيره ما أمكن * أما ما لا
يصادف المال كالتكاح * والحلع * واستيفاء القصاص * وغفوه * واستلحاق
النسب * ونفيه بالعمان * واحتطابه * واتهابه * وقبوله الوصية فهي صحيحة *
وكذا شراؤه على الاصح * وكذا اقراره * الا أن ما يتعلق منه بالمال يؤخذ به
بعد فك الحجر ولا يقبل على الغرماء * ولو أقر في عين مال أنه وديعة عنده
أو غصب أو عارية ففيه قولان في القديم * ومنه خرج قول ابن ابي اقرار
المرسل بالدين أيضاً يوجب قضاءه في الحال من ماله اذ لا تهمه فيه * والمال
الذي يتجدد بعد الحجر هل يتعدى اليه الحجر فيه خلاف * ومن باع بعد
الحجر منه شيئاً ففي تعلقه بعين متاعه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يعلم
افلاسه أو يجهل * فان قلنا لا يتعلق به فيصبر على وجه الى أن يقضى ثمنه بعد
فك الحجر فانه دين جديد فلا يقضى من المال القديم كما يلزمه بضمان أو
اقرار أو اتلاف * وعلى وجه يضارب به لان ثمن المبيع في مقابلة ملك جديد

لان فيه منة وغرر ظهور غريم آخر * ولا رجوع (و) اذا تعذر بامتناعه بل
يستوفيه القاضى * ولو انقطع جنسه ومنعنا الاعتياض عن الثمن فله الفسخ
كما فى انقطاع المسلم فيه (الثانى الحلول) ولا رجوع الا اذا كان الثمن حالا ولا
يحل الاجل بالفاس على الاصح * وأما المعاوضة * فلها شرطان (الاول) أن يكون
معاوضة محضة فلا يثبت الفسخ فى النكاح والخلع والصلح بتعذر استيفاء
العوض * ويثبت فى الاجارة والسلم فيثبت الرجوع الى رأس المال عند
الفلاس ان كان باقيا * والمضاربة بقيمة المسلم فيه ان كان تالفا * ثم يشتري
بقيمه جنس حقه * ولا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه * واذا أفلس المسأجر
بالاجرة رجع المكري الى عين الدابة أو الدار المكراة * فان كان فى بادية نقله
الى مأمن بأجرة مثله يقدم بها على الغرماء * وان كان قد زرع الارض ترك
زرعه بعد الفسخ بأجرة يقدم بها على الغرماء اذ فيه مصلحة الزرع الذى هو
حق الغرماء * وان أفلس المكري بعد تعيين ما اكراه فلا فسخ بل يقدم
المسأجر بالمنفعة لمنطق حقه بعين الدابة كما يقدم المرتين * وان كانت الاجارة
واردة على الذمة فله الرجوع الى الاجرة اذا بقيت بعينها أو المضاربة بقيمة
المنفعة لتحصل له المنفعة (الشرط الثانى) للمعاوضة أن تكون سابقة على الحجر
* احترازنا به عما يجري سبب لزومه بعد الحجر كما اذا باع من الفلاس المحجور
عليه هل يتعلق بعين ماله وقد ذكرناه * وكذلك لو أفلس المكري والدار فى يد
المكثري فانهدمت ثبت له الرجوع الى الاجرة * وهل يزاحم به الغرماء فيه وجهان
* وكذا لو باع جارية لعبد فنافقت الجارية فى يد الفلاس المحجور فرد بائعا العبد
بالعيب فله طلب قيمة الجارية قطعا * وهل يتقدم بالقيمة أو يضارب بها وجهان
* والاصح أنه يضارب * أما العوض * فله شرطان (الاول) أن يكون باقيا

* ثم ان بقي شيء من الدين فلا يستكسب (م) * وفي اجارة مستولده والضيعة الموقوفة عليه خلاف مأخذه أن المنفعة ليست مالاً عييداً وإنما هو اكتساب * ثم اذا لم يبق له مال واعترف به الزمائه فيك الحجر * أم يحتاج الى فك القاضي فيه خلاف * وكذا لو تطابقوا على رفع الحجر لأن الظاهر أن الحق لا يعدوهم ولكن يحتتمل أن يكون وراءهم غريم * والاظهر أن بيعه ماله من غير الزمائه لا يصح وان كان بائعهم * ولو باع من الغريم بالدين ولا دين سواء فقيهه خلاف لان سقوط الدين يسقط الحجر على رأي المحكم الثالث * حبسه الى تبوت اعساره * وللقاضي ضربه ان ظهر عناده باخفاء المال * فان أقام بينة على اعساره سمع في الحال (ح م) وأنظر الى ميسرة * وليشهد من يخبر باطن حاله فانه شهادة على النبي قبلت للحاجة * ثم للخصم أن يحلفه مع الشهادة * فان لم يطالب فهل يجب على القاضي أدباً في قضائه فيه خلاف * وان لم يجد بينة وقد عهد له مال فلا يقبل قوله * وان لم يعهد فقل ان القول قوله لان الاصل عدم اليأس * وقيل لا بل الاصل في الحر الاقتدار * وقيل ينظر ان لزمه الدين باختياره فالظاهر أنه لا يلتزم الا عن قدرة * فان لم يقبل يمينه فان كان غريباً فليؤكل القاضي به من يسأل عن منشئه ومنقلبه حتى يغلب على ظنه افلاسه فليشهد كيلاً يتخذ الحبس عليه * والصحيح أنه يحبس في دين ولده لانه لو لم يحبس فيؤدي الى أن يفر ويمتنع عن الأداء ويعجز عن الاستيفاء * المحكم الرابع * الرجوع (ح) الى عين المبيع لقوله عليه السلام أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بتمتاعه اذا وجد به بعينه * ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان العوض والم عوض والمعاوضة * أما العوض * وهو الثمن فله شرطان (الاول) أن يتعذر استيفاءه بالافلاس فلو وفي المال به فلا رجوع * وان قدمه الزمائه فله الرجوع

ما نقص قبل القبض لم يدخل في ضمان المشتري * ويعتبر للشجرة أكثر
القيمتين على الاظهر (و) تقليلاً للواجب على المشتري * أما الزيادة الملتحقة
بالمبيع من خارج ينظر ان كان عيناً محضاً كما لو بنى المشتري أو غرس فعلي
ثلاثة أقوال * أحدها أنه فاقد عين ماله * والثاني أنه يباع السكل فيوزع به
على نسبة القيمة * والاصح أنه يرجع الى العين ويخير في الغراس بين أن
يبدل قيمته وبين أن يفرم أرش النقصان أو يبقى بأجرة * فان لم تقبل الزيادة
التمييز كالموخلط مكيلة زيت بمكيلة من جنسه أو أردأ منه رجع (و) البائع
الى مكيلة واحدة * وان خلط بأجود فهو فاقد على قول * ويبيع على قول ويوزع
على نسبة القيمة * وعلى قول يقسم المكيل على نسبة القيمة * والفرق بينه
وبين الأردأ أن ما حصل من نقصان الصفة يمكن أن يجعل عيناً في حق
البائع فيقال له اما أن تقنع بالمبيع بعيب أو تضارب * وتضييع جانب المشتري
لا وجه له هذا هو النص * ونقل عن ابن سريج التسوية * وان كانت الزيادة
عيناً من وجه ووصفاً من وجه كالموخلط صبغ الثوب فان لم تزد قيمته فلا أثر له *
وان زاد فالمشتري شريك (ح) بذلك القدر الذي زاد * الا اذا كانت الزيادة
أكثر من قيمة الصبغ فالزيادة على قيمة الصبغ صفة محضه * وفي الصفة المحضه
في طعن الخطأ ورياضة الدابة وقصارة الثوب وكل ما يستأجر على تحصيله
قولان * أحدهما أنه يسلم للبائع فهو كالزيادة المنصه من السمن وغيره * والثاني
أنها كالصبغ لأنها عمل محترم متقوم * بخلاف ما لو صدر من الناصب فانه عدوان
محض * فعلى هذا للاجير حق الحبس * ولو تلف الثوب في يد القصار سقطت
أجرته * ولو كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة القصار خمسة والاجرة درهم وأفلس
قبل توفيه الاجرة فيقسم (و) الاجير بدرهم والبائع بعشرة وأربعة للغرماء

في ملكه * فلو هلك فليس له الا المضاربة بالثمن * وكذا (و) لو زادت القيمة على الثمن * والخروج عن ملكه كالهلاك * وتعلق حق الرهن والكتابة كزوال الملك * ولو عاد الى ملكه بعد الزوال رجع اليه في أظهر القولين (الثاني) أن لا يكون متغيراً * فان تغير بطريان عيب فليس له الا أن يقنع أو يضارب بالثمن * الا أن يكون بجناية أجنبي فله المضاربة بجزء من الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارش الجناية اذ قد يكون ذلك كل القيمة عند قطع اليدين وذلك لا يعتبر في حق البائع * وجناية المشتري بجناية الاجنبي على أحد الطريقين * وان تغير بفوات بعض المبيع كأحد العبدین رجع الى القائم وضارب بثلث التالف * ونقصان وزن الزيت بالاغلاء تغير صفة أو تلف جزء فيه وجهان * أما التغير بالزيادة فالمتصلة من كل وجه لاحكم لها بل تسلم للبائع مجاناً * والمنفصلة من كل وجه كالولد لا يرجع فيه ولكن ان كان صغيراً فمليه أن يبذل قيمة الولد حذراً من التهربق * فان أبي بطل حقه على رأي من رأي الرجوع (و) * وبعت الام والولد على رأي * وصرف اليه نصيب الام على الخصوص * واذا تفرخ البيض المشتري أو نبت البذر بالزراعة فقد فات المبيع على الاظهر (و) وهذا موجود جديد * وان كانت الجارية المبيعة حاملاً فولدت قبل الرجوع ففي ذل من الرجوع به قولان * ولو حبلت بعد البيع فالصحيح تعدي الرجوع الى الجنين * وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال * ولو بقيت الثمرة للمشتري فعلى البائع انقاؤها الى الجداد * وكذا ابقاء زرع من غير أجرة (و) * وحيث يثبت الرجوع في الثمار فلو كانت قد تلقت فرجع في الشجرة فيطالب بجزء من الثمن للثمرة بطريق المضاربة * ويعرف قدره باعتبار أقل (و) القيمتين من يوم العقد الى يوم القبض لاز

* والاصح أنه لا يقبل اقراره باتلاف مال الغير كالصبي * وينعقد احرامه بالحلج ثم يمنع الزاد ان لم يكن فرضا عليه * ثم حكمه حكم المحصر أو المحرم المفلس حتى لا يتحلل الا بقاء البيت فيه خلاف * وولي الصبي أبوه أو جده وعند عدمهما الوصي * فان لم يكن فالقاضي * ولا ولاية للام (و) * ولا يتصرف الولي الا بالنبطة * ولا يستوفي قصاصه (ح) ولا يعفو عنه ولا يبتق * ولا يطلق بعوض وغير عوض * ولا يعفو عن حق شفعتة الا لمصاحته * فلو ترك فليس له الطلب بعد البلوغ على الاصح (و) * وله أن يأكل بالمعروف من ماله ان كان فقيرا * وان كان غنيا فليستعفف

— كتاب الصلح * وفيه ثلاثة فصول —

الفصل الاول في أركانه * وهو ما اوضحه له حكم البيع ان جرى على غير المدعي * فالصلح لا يخالف البيع الا في ثلاث مسائل * الاولى * فان صاحب التلخيص يجوز الصلح على أروش الجنایات ولا يصح بلفظ البيع * وأنكر الشيخ أبو علي وغيره وقال ان كان معلوم القدر والصفة جاز باللفظين والا امتنع (ح) باللفظين * وان علم القدر دون الوصف كابل الدية في كلا اللفظين خلاف * الثانية * أن يصلح عن بعض المدعي فهو جائز فيكون بمعنى هبة البعض ولفظ البيع لا ينوب منابه في هذا المقام * وقيل انه بلفظ الصلح أيضا لا يصح * الثالثة * اذا قال ابتداء لغيره من غير سبق خصومة صالحني من دارك هذه على ألف فقيه خلاف اذ لفظ البيع واقع فيه * ولا يطلق لفظ الصلح الا في الخصومة * وأما الصلح عن الدين فهو كبيع الدين * فان صالح على بعضه فهو ابراء (و) عن البعض * ولو صالح من حال على مؤجل أو مؤجل على حال أو صحيح على مكسر أو مكسر على صحيح فهو فاسد لانه وعد من المستحق أو المستحق

* وان كانت الاجرة خمسة " وقيمة " القسارة درهم اختص الاجير بالدرهم الزائد وضارب بالاربعة " ويقال (و) للاجير اقنع بما وجدته من القسارة أو ضارب بكل الاجرة فان القسارة وان شئت بالصنع فليست عينا يمكن ايراد الفسخ عليها

— كتاب الحجر —

* أسباب الحجر خمسة * الصبا والرق والجنون والفلس (ح) والتبذير (ح) * وحجر الصبي يتقطع بالبلوغ مع الرشد * والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة (ح م) للغلام والجارية * أو الاحلام * أو الحيض للمرأة (ح) * أو نبات (ح) العانة في حق صبيان الكفار فانه اشارة فيهم (و) لعسر الوقوف على سنهم * وفي صبيان المسلمين وجهان * وأما الرشد فهو أن يبلغ صالحا في دينه مصلحا لدنياه * فاذا اخل أحد الامرين استمر الحجر (م ح و) * ومهما حصل انفك الحجر (و) * فلو عاد أحد المعنيين لم يعد الحجر لان الاطلاق الثابت لا يرفع الايقين كما أن الحجر الثابت لا يرفع الايقين * فلو عاد الفسق والتبذير جميعا يعود الحجر أو يعاد على أظهر الوجهين * ثم يلي القاضي أمره أم وليه في الصبي فيه وجهان * وكذا في الجنون الطاري بعد البلوغ * وصرف المال الى وجوه البر ليس بتبذير * فلا سرف في الخير * وصرفه الى الاطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله تبذير (و) * فاذا انضم اليه الفسق أوجب الحجر * ثم فائدة الحجر سلب استقلاله في التصرفات المالية كالبيع والشراء (و) والاقرار بالدين (م) * وكذا الهبة * وفي سلب عبارته عند التوكيل به خلاف * وعليه يبتى صحة قبوله الوصية والهبة * ولا حجر عليه فيما لا يدخل تحت الحجر كالطلاق والظهار والخلع واستحقاق النسب ونفيه والاقرار بموجب العقوبات لانه مكلف والولي لا يتولى ذلك فلا بد وأن يتولاه بنفسه

ساكن هل يخط من باب داره الى أسفل السكة فيه نردد، ولا يجوز انشراح
 الجناح وفتح باب جديد الا برضاهم* ورضاهم اعارة يجوز الرجوع عنه*
 ولو فتح باب دار أخرى في داره التي هي في سكة منسدة الأسفل « أو فتح
 من تلك الدار باباً ثانياً في السكة فوق الباب الأول فيه نردد لانه يكاد يكون
 زيادة علي الانتفاع المستحق، وأما فتح الكوة فلا منع منه* أما الجدار ان
 كان ملك أحدهما فلا يتصرف الآخر فيه الا بأمره. فان استعاره لوضع
 جذعه لا يلزمه (م) الاجابة في القول الجديد: فان رضى فيها رجع كان له
 النقص بشرط أن يغرم النقص* وفيل فائدة الرجوع المطالبة بالأجر للمستقبل
 « وان كان مشتركاً فلكل واحد منع صاحبه من الانتفاع دون رضاه* فلو
 تراضيا على القسمة طويلاً أو عرضاً جاز* ولا يجبر علي القسمة في كل الطول
 ونصف العرض اذ يتعذر الانتفاع بوضع الجدوع* وكذا في نصف الطول
 (و) وكل العرض* واذا جرت بالراضى أفرع في الصورة الاخيرة، والاولى
 التخصيص لكل وجه بصاحبه في الصورة الاولى حتى لا نقضي
 القرعة بخلافه* ولا مانع (و) في الأساس من الاجبار على قسمته. والقول
 الجديد أنه لا يجبر (م ح) علي العارة في الاملاك المشتركة لانه ربما
 ينضرر بتكليفه العارة* نعم لو انفرد الشريك الآخر فلا يمنع لانه عند محض
 « نعم ان أعاد الجدار بالنقص المشترك عاد ملكاً مشتركاً كما كان* ولو فاعلونا
 على العمل فكمثل* ولو انفرد احدهما ونسب له الآخر أن يكون ملكاً الجدار
 له صحح* وكان سدس النقص عوضاً عن عمله المصادف الملك للشريك* واذا
 انهدم العلو والسفل وقلنا ليس لصاحب العلو اجبار. اب السفل على العارة
 فله أن يعمر بنفسه فان عمر فليس (و) له منع صاحب السفل من الانتفاع بسفله

عليه لا يلزم الوفاء به * ولو صالح من ألف مؤجل على خمسمائة حال فهو فاسد
لأنه نزل عن القدر للحصول على زيادة صفة * ولو صالح عن ألف حال على
خمسمائة مؤجل فهو إبراء عن خمسمائة ووعد في الباقي لا يلزم * هذا كله في
الصالح على الإقرار * فأما الصالح على الإنكار فلا يصح (ح) كما إذا قال
صالحني على دعوائك الكاذبة أو عن دعوائك أو صالحني مطلقاً * فإن قال بعني
الدار التي تدعيها فهو إقرار فيصح * وإن قال صالحني عن الدار فالظاهر أنه ليس
بإقرار والصالح باطل * وفي صلح الحطيطة على الإنكار في العين وجهان لأنه
في حكم الهبة للبعض بزعم صاحب اليد * وكذا الخلاف في صلح الحطيطة في
الدين * وإن جاء أجنبي وصالح من جهة المدعي عليه وقال هو مقرر صح
نظراً إلى توافق المتعاقدين * وإن قال هو منكر ولكنه مبطل في الإنكار
فالنظر إلى مباشر العقد وهو مقرر أو إلى من له العقد وهو منكر فيه خلاف *
ولو صالح لنفسه وزعم أنه قادر على الانتزاع فالظاهر (و) الصحة * وإذا أسلم
الكافر على عشرين سنة ومات قبل التعيين صح اصطلاحه في قسمة الميراث مع
التفاوت في المقدار وكان مسامحة * وصح مع الجهل للضرورة * ولا يصح
الصالح على غير التركة لأنه معاوضة من غير ثبت في استحقاق المعوض

﴿ الفصل الثاني ﴾ في التزام على الحقوق في الطرق والحيطان والسقوف *
﴿ أما الطرق ﴾ فالشوارع على الإباحة كالموات إلا فيما يمنع الطروق فلكل
واحد (ح) أن يتصرف في هوائه بما لا يضر بالمارة ولا يمنع الجمل مع
الكنيسة * وكذلك يفتح إليه الأبواب * والظاهر (و) جواز غرس شجرة
وبناء دكة إذا لم يضيق الطريق أيضاً * والسكة المنسدة الأسفل عند العراقيين
كالشوارع * وعند المرازمة هي ملك مشترك بين سكان السكة * وشركة كل

بلجامها مختص باليد اذ ليس تمت علامة قوية في الاشتراك فالركوب ظاهر في التخصيص * أما وضع الجذوع فزيادة انتفاع فهو كزيادة الاقسمة في الدار * وكذلك اذا تنازع صاحب العلو والسفل في السقف فهو في يدهما (ح م) الا اذا كان بحيث لا يمكن احداثه بعد بناء العلو فيكون متصلاً بجدار صاحب السفل اتصال ترصيف وهو علامة اليد * وكذا الجدار المتنازع فيه اذا اتصل بأحدهما اتصال ترصيف كان هو صاحب اليد * الثالثة : علو الخان لواحد وسفله لآخر وتنازعا في العرصة * ان كان المرقي في أسفل الخان فالعرصة في يدهما * وان كان في دهليز الخان فوجهان

— كتاب الحوالة —

وهي معاملة صحيحة لقوله صلي الله عليه وسلم مطل الغني ظم فاذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل * والنظر في شرائطها وأحكامها * أما الشرائط : فالاول : رضا المستحق للدين والمسحق عليه (و) ايجاباً وقبولا * ورضا المحال عليه لا يشترط (ح) لانه محل التصرف * وهل يشترط أن يكون على المحال عليه دين فيه وجهان * فان لم يشترط فحقينه تجوز الضمان بشرط براءة الاصيل * وعند ذلك يشترط رضاه لاحاله * الثاني : أن يكون الدين لازماً أو مصيره الى الازوم * فتصح (و) الحوالة على التمن في مدة الخيار فان فسخ البيع انقطعت الحوالة * وفي نجوم الكتابة خلاف * قيل بحال بها ولا يحال عليها * الثالث : أن يكون ماعلى المحال عابه مجانساً لما على المحيل ومدراً ووصفاً * فلو كان بينهما تفاوت بغير في أدائه عنه الى المعاوضة لم يجوز * وان لم يقتقر بل أجبر على قبوله كأداء الجبد عن الرديء جاز (و) * وان اقتقر الى الرضا دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكمها فبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول

ولا أن يذرمه (و) قيمة ما بناه من الجدار والسقف * ومن له حق إجراء الماء في ملك النير فلا يجبر علي العمارة بحال * أما السقف الحائل بين العلو والسفل يجوز لصاحب العلو الجلوس عليه وإن كان مشتركاً للضرورة * وكذا إن كان مستخلصاً لصاحب السفل وإنما يتصور ذلك بأن يبيع صاحب السفل حق البناء علي سقفه من غيره فيصح (ز) هذه المعاملة وهي بيع فيها مشابهة الاجارة * ولا يجوز بيع حق الهواء لأشراع جناح من غير أصل يعتمده البناء * ويجوز بيع حق مسيل الماء ومجره * وحق الممر وكل الحقوق المقصودة علي التأييد * ويجب أن يذكر قدر البناء وكيفية الجدار لاختلاف الأرض في ثقله * ولو باع حق البناء علي الأرض لم يجب (و) ذكر ذلك * ومهما هدم صاحب السفل السفل لم يفسخ البيع لانه مخالف للاجارة ولكن يذرم له قيمة البناء للحيولة * فإذا أعاد السفل استرد القيمة

الفصل الثالث في التنازع وفيه ثلاث مسائل في الاولى لو ادعى علي رجلين داراً وهي في يدها فكذبه أحدهما وصدقه الآخر فصالح المصدق علي مال فأراد المكذب أخذه بالشفعة إن ادعى عليهما عن جهتين جاز * وإن ادعى عن جهة واحدة من ارث أو شراء فلا * لانه كذبه في استحقاقه فالصالح باطل بقوله * وفيه وجه أنه يأخذه في الثانية * تنازعا جداراً حائلاً بين ملكيهما فهو في أيديهما * فلو كان وجه الجدار أو الطاقات أو معاهد القمط الي أحدهما لم يجعل (م) صاحب يدلان كونه حائلاً بينهما علامة ظاهرة للاشتراك فلا ينير بمثله * وكذلك (ح) لو كان لاحدهما عليه جذوع * بخلاف ما لو شهدت بينة لاحدهما بالملك في الجدار يصير (و) صاحب يد في الأس اذ ليس فيه علامة الاشتراك * وكذا راكب الدابة مع المتعلق

إذا اندفعت الحوالة حتي لا يضيع حقه * وفيه وجه آخر انه لا يطالب لانه اعترف ببراءته بدعوي الحوالة * أما اذا قال المستحق وكلتني فقال لا بل أحتلك فان لم يكن قد قبض فقد امتنع عليه القبض * وان كان بعد القبض فالصحيح (و) أنه يتملكه الآن وان لم يملك عند القبض

— كتاب الضمان * وفيه بابان —

— الباب الاول في أركانه —

وهي خمسة : ١- الاول المضمون عنه : ولا يشترط رضاه لانه يجوز لغيره أن يؤدي دينه بنير اذنه * وبصح (ح) الضمان على الميت المفلس * وأصح الوجهين أنه لا يعتبر معرفته : ٢- الركن الثاني المضمون له : وفي اشتراط معرفته وجهان * فان شرطت ففي اشتراط رضاه وجهان * فان شرط ففي اشتراط قبوله وجهان * وهذا لان الضمان تجديد سلطة له لم تكن فلم يجوز الا باذنه بخلاف المضمون عنه : ٣- الركن الثالث الضامن : ويشترط فيه صحة العبادرة وأهلية التبرع * ويصح (م) ضمان الزوجة دون اذن الزوج * وفي ضمان الرقيق دون اذن السيد وجهان * فان صح فيتع به اذا علق * فان ضمن بالاذن فيتعلق بكسبه في وجه : ٤- ولا يتعلق به في وجه * ويفرق بين المأذون في التجارة وغيره في وجه : ٥- الركن الرابع المضمون به : وشرطه ان يكون حقاً ثابتاً (م ح و) لازماً (م ح و) معلوماً (م ح و) واحترزنا بالثابت عن ضمان دين سيلزم ببيع أو قرض بعده فانه لا يصح (م ح) في الجديد * وفي ضمان ما سبق سبب وجوبه ولم يجب كنفقة الغد للمرأة قولان في الجديد * وضمن العهدة للمشتري صحيح (و) بعد قبض الثمن لاجل الحاجة الى ماملة الغريب * وكذلك

الحق الى المحال عليه وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل * فلو أفلس المحال (ح) عليه أو جحد لم يكن (ح) للمحتال الرجوع على المحيل اذ حصلت البراءة مطلقة * ولو كان الافلاس مقروناً بالحوالة وهو جاهل فلا يظهر ثبوت الخيار * ولو أحوال المشتري بالثمن على انسان فرد عليه المبيع ففي انفساخ الحوالة قولان (و) أظهرهما أنها تنقطع * فان كان ذلك قبل قبض المبيع فأولى بأن تنقطع وان كان بعد قبض المحتال مال الحوالة فأولى بأن لا تنقطع * فلو أحوال البائع على المشتري فأولى بأن لا ينقطع * وهو الظاهر لانه تعلق الحق بثالث * ومنشأ الخلاف تردد الحوالة بين مشابهة الاستيفاء والاعتياض * فان قلنا لا ينفسخ للمشتري (و) مطالبة البائع بتخصيله ليمر له بدله * أو بتسليم بدله اليه في الحال اذا لم يكن قد قبض البائع بعد مال الحوالة * وان قلنا ينفسخ ولم يكن قد قبض فليس له القبض * فان فعل فالاصح (و) أنه لا يقع عن المشتري لان الحوالة انفسخت والاذن الذي كان ضمناً له لا يقوم بنفسه * ولو كان المبيع عبداً فأحيل بالثمن على المشتري فقال العبد أنا حرّ الاصل وصدقه جميعاً بطلت الحوالة * وان صدقه البائع والمشتري دون المحتال لم يكن قولهما حجة عليه فتبقى الحوالة في حقه * فرع * اذا جري لفظ الحوالة وتنازعا فقال أحدهما أردنا به الوكالة وقال الآخر بل الحوالة فتقولان في أن القول قول من * ينظر في أحدهما الى ظاهر اللفظ * وفي الثاني الى تصديق من يدعي ارادة نفسه ونيتة فانه أعلم بها * ولو لم يتفقا على جريان لفظ ولكن قال مستحق الدين أحلتني وقال من عليه الدين وكلتك باستيفاء ديني منه فالقول قول من عليه الدين في نفي الحوالة * ثم ان لم يكن قد قبض فليس له ذلك لانه انزل بانكار الوكالة واندفعت الحوالة بانكار من عليه الدين * وله مطالبة بالمال

الصيغة ١٠، وهى قوله ضمننت * وتسكفت * وتحملت * وما ينبئ عن اللزوم * ولو قال أؤدى أو أحضر لم يكن ضامناً * ولو شرط الجار فى الضمان فسد * ولو علقه بمجىء الشر فسد (ح) * ولو علق الكفالة بالبدن بمجىء الشر أو بوفت الحصاد فقبه خلاف لانه نبى على المصلحة * ولا يجوز نعلم الإبراء كما لا يجوز تعليق ضمان المال * ولو نجز كفالة البدن وشرط التأخير فى الاحضار شهراً جاز للحاجة * ولو شرط الاجل فى ضمان المال الحال فقبه خلاف * ولو ضمن المؤجل حالاً فى فساد الشرط وجهان * فان فسد فى فساد الضمان وجهان *، ولو سكتل بعضو من بدنه صح فى السكتل على وجهه * وفسد على وجهه * وصح ان كان العضو لاسقى البدن دونه على وجهه والا فلا

سـ الباب الثانى فى حكم الضمان المصحح ١١٠٠

وله أحكام ١٢ الاول ١٠، يجوز (م) مطالبة الضامن من غير انقطاع الطلبة عن المضمون عنه * ومهما أبرئ الاصل برئ الكفيل * وان أبرئ الكفيل لم يبرأ الاصل * ولو كان الدين مؤجلاً فبات الاصيل لم يطالب الكفيل لانه حتى الثانى ١٢ أن للضامن اجبار الاصيل على تخلصه ان طوب * وفى مطالبته بالتخلص قبل أن يطالب خلاف * وكذا فى قدره على المطالبة بنسالم المال له حتى تؤدبه بنفسه فمخرج عن المهلة ١٣ الثالث الرجوع ١٤، ومن أدى دين غيره بغير اذنه لم يرجع * وان أدى بشرط الرجوع واذنه رجع * وان أدى بالاذن دون شرط الرجوع فوجهان * والضامن يرجع ان ضمن وأدى بالاذن * وان استقل بهما لم يرجع * وان ضمن دون الاذن وأدى بالاذن فالصحيح أنه لا يرجع * وان ضمن بالاذن وأدى بغير الاذن عن مطالبة فيرجع

ضمان نقصان الصنعة ورداءة الجنس في المبيع * وفي صحة ضمان عهدة تلحق
 بالعيب أو بالفساد من جهة أخرى لا بخروجه مستحقا وجهان * فان صحح
 صريحا في اندراجة تحت مطلق ضمان العهدة وجهان * واحترزنا باللازم عن نجوم
 الكتابة فلا يصح ضمانها * ويصح (و) ضمان الثمن في مدة الخيار اذ صبره
 الى اللزوم * وفي ضمان الجمل في الجملة وجهان * واحترزنا بالمعلوم عن ضمان
 المجهول وهو باطل (ح) على الجديد * وكذلك البراء (ح) عن المجهول
 * والصحيح جواز ضمان اهل الدية كما يجوز البراء عنها * ولو قال ضمنت
 من واحد الى عشرة فاشهر القولين الصحة * ويصح (و) كفالة البدن عن كل من
 وجب عليه الحضور بمجلس الحكم من زوجة أو عبد آبق أو من عليه عقوبة
 لا أدى على الاظهر لانه حق كالدين فلا يشترط كونه مالا * وكذلك ضمان
 عين المنصوب والمبيع * وكل ما يجب مؤنة تسليمه دون الوديعة والامانات *
 وتصح كفالة البدن من ادعي عليه وان لم تقم عليه البينة بالبدن اذ الحضور مسحق
 عليه * ومعناها الزام احضاره * وتصح الكفالة ببدن الميت اذ قد يستحق
 احضاره لأداء الشهادة على صورته * ويخرج الكفيل عن العهدة بنسليمه
 في المكان الذي شرط اراده المسحق أو أباه الا أن يكون دونه بد جليلة
 مانعة فلا يكون تسليما * ويلزمه اتباعه في غيبته ان عرف مكانه * فان
 مات أو هرب أو اخفي فالصحيح أنه لا يلزمه شيء * وفيل يلزمه الدين ان
 قامت به البينة * فان قلنا لا يلزمه شيء سوى الاحضار فلا تجوز الكفالة
 دون رضا المكفول ببدنه * وتجاوز الكفالة ببدن الكفيل كما يجوز ضمان
 الضامن * فاذا مات المكفول له انتقل الحق الى ورثته على الاظهر * ومهما
 حضر بنفسه بريء الكفيل كما لو أدى الاصيل الدين * الركن الخامس

تراخي فقيه خلاف * ولا يشترط (و) تساوى المالكين في القدر * ولا العلم بالمقدار
 حاله العقد * ولا تصح شركة الابدان (م ح) وهي شركة الدالين والحمالين اذ
 كل واحد منميز بملك منفعة فالخص بملك بدلها * ولا شركة المفاوضة (ح
 م) وهي أن يشتركا فيما يكتسبان من مال وبلزمان من غرم بفسد أو بيع
 فاسد اذ كل من اخنص بسبب اخنص بحكمه غرماً وغناً * ولا شركة الوجود
 (ح) وهي أن يبيع الوحيه مال الحامل بزيادة ربح ليكون له بعضه * بل كل
 الثمن لمالك الثمن * وله أجر النسل * وحكم الشركة تسليط كل واحد على
 الآخر بشرط الغبطة مع الجواز حتي يفدر كل واحد على الغزل * ونفسخ
 بالجنون والموت * ويتوزع الربح والخسران على قدر المال * فلو شرطاً نفاوتاً
 بطل الشرط وفسد العقد * ومعنى الفساد أن كل واحد يرجع على صاحبه
 بأجرة عمله في ماله ولو صح لما رجع * ولو شرط زيادة ربح لمن اخنص بمزيد
 عمل ففي صحة الشرط خلاف * ومن حكمها كون كل واحد أميناً القول فوله
 فيما يدعيه من تلف وخسران * إلا اذا ادعى هلاكاً بسبب ظاهر فعليه اقامه
 البينة على السبب * ثم هو مصدق في الهلاك به * والقول فوله فما اشتراد أو صدق
 به نفسه أو مال الشركة * فان قال كان من مال الشركة فخاص بالجميع فالحول قول
 صاحبه في انكار القسمة * واذا باع أحد الشركاء باذن الآخر عبداً مشتركا ثم
 أقر الذي لم يبع أن البائع قبض الثمن كله وهو جاحد فالمشترى بريء * من نصيب
 المقر لا قراره * وللبياع طلب نصيبه من المشتري * فان استخافه المهر تخاف أنه لم
 يقبض سلم له ما قبض * وان نكح حلف الخصم واستجوز * ولو كانت المسألة
 بحالها ولكن أقر البائع أن الذي لم يبع قبض الثمن كله لم يسبل اقرار الوكيل
 على الموكل * وبرى المشتري من مطالبة المهر بان زكري قبض اذا كان شركاً

(و) * وان ابتداء فوجهان * ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غير جنس الدين رجع على الاصح * ولو صالح الضامن عن ألف بعبد يساوي تسعمائة يرجع بتسعمائة على وجه * وعلى وجه بالالف لان المسامحة جرت معه * ولو سوح الضامن بحط قدر من الدين أو صفته لم يرجع الا بما بذل هذا كله اذا شهد على الاداء * فان قصر في الاشهاد ولم يصدق لا يرجع * وان صدقه المضمون عنه فلا يرجع أيضاً في وجهه لانه لم ينفعه أدائه * وان صدقه المضمون له رجع في أظهر الوجهين لان اقراره أقوى من البينة مع انكاره * ولو شهد رجلاً وامرأتين جاز * وفي رجل واحد ليحلف معه خلاف خوفاً من فاض حنفي * وفي المستورين خلاف * ولو ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أن القول قول من لتقابل القولين

— كتاب الشركة —

شركة العنان معاملة صحيحة * وأركانها ثلاثة * الأول العاقدان * ولا يشترط فيهما الأهلية التوكيل والنوكل فان كل واحد متصرف في مال نفسه ومال صاحبه باذنه * الثاني الصيغة * وهي ما تدل على الاذن في التصرف * والاظهر أنه يكفي قولهما اشتركا اذا كان يفهم المقصود منه عرفاً * الثالث المال * وإشارة النص الي أنه لا بد وأن يكون نقداً كالقراض لان مقصوده التجارة * والاقيس أنه يجوز في كل مال مشترك * والاشتراك بالشبوع هو الاصل * ويقوم مقامه الخلط الذي يعسر معه التمييز فانه يوجب الشيوع * ولا يكفي (ح) خلط الصحيح بالقراض * ولا السهم بالكتان * ولا عند (ح) اختلاف السكة * وكذا (ح) كل اختلاف يمكن معه التمييز فان الشيوع لا يحصل معه * وليتقدم (ح) الخلط على العقد * فلو

أوصاف السلم * ولو ترك ذكر مبلغ الثمن أو ذكر الثمن ولم يذكر نوعه ففيه خلاف * والتوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بمبلغ الدين المبرأ عنه لا علم الوكيل * ولا علم من عليه الحق * ولو قال بع بما باع به فلان فرسه فالعلم بمبلغ ما باع به فلان فرسه يشترط في حق الوكيل لافي حق الموكل * ولو قال وكلتك بمخاصمة خصمي فالظاهر جوازه وان لم يعين ^{في} الركن الثاني الموكل * وشروطه ان يملك مباشرة ذلك النصرف بملك أو ولاية * فلا يصح توكيل الصبي (ح) والمجنون * ولا يصح (ح) توكيل المرأة في عقد النكاح * ويجوز توكيل الاب والجد * ولا يصح توكيل الوكيل الا اذا عرف كونه مأذوناً بلفظ أو قرينة * وفي توكيل الولي الذي لا يجبر تردد لتردده بين الولي والوكيل ^{في} الركن الثالث الوكيل * ويشترط فيه صحة العبارة وذلك بالتكليف * ولا يصح (ح) توكيل الصبي الا في الاذن في الدخول وايصال الهدية على رأي * ولا يصح توكيل المرأة (ح) والمحرم (ح) في عقد النكاح * والظاهر جواز توكيل العبد والفاسق في ايجاب النكاح * وكذا المحجور بالسفه والفاس اذ لا خلل في عبارتهم * ومنع استقلالهم بسبب أمور عارضة ^{في} الركن الرابع الصيغة * ولا بد من الايجاب * وفي القبول ثلاثة أوجه * الاعدل هو الثالث وهو انه لو أتى بصيغة عقد كقبوله وكانك أو فوّضت يشترط القبول * وان قال بع وأنتى فيمكن في القبول بالامنال كما في اباحة الظاهر * واذا لم يشترط قبوله ففي اشتراط علمه مفروناً بالوكالة خلاف * ولا خلاف في أنه يشترط عدم الرد منه * فان رد انفسخ لانه جائز * وفي تعليق الوكالة بالاغرار خلاف مشهور * فان منع فوجد الشرط فقد قيل يجوز النصرف بحكم الاذن * وفائدة فساده

أيضاً مأذوناً من جهته * ولم يبرأ من مطالبة الجاحد فله أخذ نصيبه من المشتري

— ٥ — كتاب الوكالة * وفيه ثلاثة أبواب —

﴿ الباب الاول في أركانها ﴾

وهي أربعة ﴿ الاول ﴾ ما فيه التوكيل وشروطه ثلاثة (الاول) أن يكون مملوكاً للموكل * فلو وكل بطلاق زوجة سينكحها * أوبيع عبد سيملكه فهو باطل (الثاني) أن يكون قابلاً للنيابة كأنواع البيع * وكالحالة * والضمان * والكفالة * والشركة * والوكالة * المضاربة * والجمالة * والمسافة * والنكاح * والطلاق * والخلع * والصلح * وسائر العقود * والنسوخ * ولا يجوز التوكيل في العبادات الا في الحج وأداء الزكوات * ولا يجوز في المعاصي كالسرقة والغصب والقتل بل أحكامها تلزم متعاطيها * ويلحق بفن العبادات الأيمان والشهادات فانها تتعلق بالفاظ وخصائص * واللعان والايلاء من الأيمان * وكذا الظهار على رأي * ويجوز التوكيل بقبض الحقوق * وفي التوكيل بآيات اليد على المباحات كالاصطياد والاستقاء خلاف * وفي التوكيل بالاقرار خلاف لردده بين الشهادة والالتزامات * ثم ان لم يصح في جملة مقرا بنفس التوكيل خلاف * وكذلك يجوز التوكيل بالخصومة برضا الخصم وغير رضاه (ح) * وباستيفاء العقوبات في حضور المستحق * وفي غيبته طريقان * أحدهما المنع * والآخر قولان * وقيل بالجواز أيضاً (الشرط الثالث) أن يكون مابه التوكيل معلوماً نوع علم لا يعظم فيه الغرر * ولو قال وكلتك بكل قليل وكثير لم يجز * ولو قال وكلتك بما لي من تطبيق زوجاتي وعنتي عبدي * وبيع أملاكي جاز * ولو قال وكلتك بما لي من كل قليل وكثير ففيه تردد * ولو قال اشتري عبداً لم يجز (و) * ولو قال عبداً تركياً بمائة كفى * ولا يشترط

الوكيل بالاثبات لا يستوفى * وبلاستيفاء يثبت ويخاصم سعياً في الاستيفاء
 ١٠ الثالثة ١٠ ان الوكيل بالشراء اذا اشترى معيياً ثمن مثله وجهل الديب وقع
 عن الموكل * وان علم فوجهان * وان كان بعين وعلم لم يقع عن الموكل * وان
 جهل فوجهان * ثم هما جهل الوكيل فله الرد (و) الا اذا كان العبد معيياً
 من جهة الموكل فوجهان في الرد * وحيث يكون الوكيل عالماً فلا رد له
 * وفي الموكل وجهان * اذ قد يقوم علم الوكيل مقام علم الموكل كما في
 رؤيته * ومهما ثبت الخيار لم يسقط رضا الوكيل حق الموكل * ويسقط
 رضا الموكل رد الوكيل ١٠ الرابعة ١٠ الوكيل بتصرف معين لا يوكل الا اذا
 اذن له فيه * فلو وكل بتصرفات كثيرة وأذن في التوكيل وكل * وان أطلق
 فثلاثة أوجه * وفي الثالث يوكل في المقدار المعجوز عنه ويباشر الباقي * ثم لا
 يوكل الا أميناً رعاية للعبطة ١٠ الخامسة ١٠ تتبع مخصصات الموكل * فلو قال بع
 من زيد لم يبع من غيره * وان خصص زماناً معيناً * وان خصص سوقاً
 يتفاوت بها الغرض معين والا فلا * واذا صرح بالنهي عن غير المخصوص
 امتنع قطعاً * ولو قال بع بمائة يبيع بما فوقه الا اذا نهاه عنه * ولا يبيع بما دونه
 بحال * ولو قال اشتر بمائة يشتري بما دونها الا اذا نهاه * ولا يشتري بما
 فوقها بحال * ولو قال بع بمائة نسيئة فباع نقداً بمائة * أو قال اشتر بمائة نقداً
 فاشتري بمائة نسبية فوجهان لان التفاوت فيه يسببه اختلاف الجنس * ولا
 خلاف أنه لو قال بع بالف درهم فباع بألف دينار لم يجز وفيه احتمال * ولو
 سلم اليه ديناراً ليشتري شاة فاشتري شاة تساوئ كل واحدة منهما ديناراً
 وباع احدهما بدينار ورد الدينار والشاة فقد فعل هذا عمرو البارقي مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له فهو صحيح على أسد القولين * وفي

سقوط الجعل المسي والرجوع الى الاجرة * ولو قال وكلتك في الحال ولا يتصرف الا بعد شهر فهو جائز (و) ويلزمه الامساك * ومهما صححنا التعليق فقال مهما عزلتك فانت وكيلي فطريقه في العزل أن يقول ومهما عدت وكيلي فانت معزول حتى يتقاعوما في الدور ويبقى أصل الحجر

الباب الثاني في حكم الوكالة

ولها ثلاثة أحكام: الأول صحة ما وافق من التصرفات وبطلان ما خالف * وتعرف الموافقة باللفظ مرة * وبالقرينة أخرى * وبيانه بصور سبع: الأولى إذا قال بع مطلقاً فلا يبيع بالعرض (ح) ولا بالنسيئة (ح) ولا بما دون ثمن المثل (ح) الا قدرا يتغابن الناس بمثله كالأحد في عشرة * ويبيع (ح) علي الأصح من أقاربه الذين ترد له شهادتهم * ولا يبيع من نفسه * فان أذن له في البيع من نفسه ففي توليه الطرفين خلاف * أجراه ابن سريج في تولي ابن العم لطرفي النكاح * وتولي من عليه الدين أو القصاص أو الحد استيفاءه من نفسه بالوكالة * ويترد في الوكيل من الجانبين بالخصوصة ومن الجانبين في عقد النكاح والبيع * كما اذا كان وكيلاً من جهة الموجب والقابل جميعاً * وان أذن له في البيع بالاجل متدراً جاز * وان أطلق فالأصح ان العرف يقيد بالمصلحة * وقيل أنه مجهول: الثانية الوكيل بالبيع لا يملك تسليم المبيع قبل توفر الثمن * وبعد التوفير لا يجوز له المنع فانه حق الغير * والوكيل بالشراء يملك تسليم الثمن المسلم اليه ويملك قبض المشتري * والوكيل بالبيع هل يملك قبض الثمن من حيث أنه من توابعه ومقاصده * وان لم يصرح به فيه خلاف * ويقرب منه الخلاف في أن الوكيل بأشياء الحق هل يستوفى * وباستيفاء الحق هل يخصم فيه ثلاثة أوجه * الاعتدال أن

فبمَنْزِل بَعَزْل الموكَل اياه في حضرة ، وكذا في غيبته (ح) قبل باوْع الحَبَر
 في أَقْبَس القولين : كما يَنْزِل بِبَيْع الموكَل واعْتاقه ، وينْعَزِل بَعَزْل نفسه ، و يَرْدُه
 الوكَّالَة - وجوْده مع العلم رَدُّها : ومع الجهل أو لغرض في الاخفاء ليس
 بِرَدٍّ ، وينْعَزِل بِمُخْرُوج كل واحد منهما عن أهلية التصرّف كالموت والجنون
 ، وكذا الانْغَاء على الاظهر * وفي انْعزال المبد بالغنق والكتابة والبيع خلاف *
 لمُخْرُوجِه عن أهلية الاستخدام ، والامر في حقه منزل على الخدمة

، الباب الثالث في النزاع ،

وهو في ثلاثة مواضع : الاول : في اصل الاذن وصفته وقدره والقول
 فيه قول الموكَل : فاذا اشتري جارية بعشرين فقال ماأذنت الا في الشراء بعشرة
 وحلف * فان كان اشتراه بعين مال الموكَل وصدّقه البائع في أنه وكبل فالبيع
 باطل وغرم له الوكيل العشرين ، وان اشتراه في النمة واعترف البائع بالوكالة
 فباطل وان أنكر البائع الوكالة لم يقبل ، فان أنكر الوكالة وبقيت الجارية في
 يد الوكيل فليتسلف الحاكم بالموكَل حتى يقول الموكَل بعثك بعشرين ، فان قال
 ان كنت اذنت لك فقد بعثك بعشرين صحّ على النص ، فان امتنع والوكيل
 صادق في الباطن فالبيع صحيح أنها لا تحل له ولا يملكها ، ولكن له بمها وأخذ
 العشرين من ثمنها لانه ظاهر بغير جنس حقه ، ومن له الحق لا يدعي عين
 المال فيقطع بجواز أنذه : الثاني في المأذون فاذا قال تصرفت كما أذنت
 من بيع أو عتق فقال الموكَل بعد لم تصرف فقولان (احدهما) القول قول
 الوكيل لانه أمين ومادر على الانشاء والتصرف اليه (والآخر) لا فانه اقرار
 على الموكَل ملزم والأصل عدمه ، وأما اذا ادّعي تلف المال فاقول قوله
 لانه يقي دفع الضمان عن نفسه ، وكذا اذا ادّعي ردّ المال سواء كان بمجمل

بيع الشاة خلاف ظاهر* وتأويل الحديث أنه لعله كان وكيلًا مطلقًا* السادسة*
 الوكيل بالخصومة لا يقرّ علي موكله كما لا يصالح* ولا يبري الوكيل بالصلح
 عن الدم على خمر اذا فعل حصل العفو كما لو فعله الموكل* ولو صالح علي خنزير
 فقيه ردّد* والوكيل بالشراء الفاسد لا يستفيد به الصحيح فلا معنى لو كالتة*
 وليس للوكيل بالخصومة أن يشهد لموكله الا اذا عزل قبل الخوض في الخصومة
 ثم شهد* وان كان قد خاض لم يقبل لانه متهم بتصدق نفسه* واذا وكل
 رجلين بالخصومة فهل لكل واحد الاستبداد وجهان* السابعة* اذا سلم
 اليه ألفاً وقال اشتر بعينه شيئاً فاشتري في الذمة لم يقع عن الموكل* وان قال
 اشتر في الذمة وسلم ألفاً فاشتري بعينه ففي صحته وجهان* ثم الوكيل مهما
 خالف في البيع بطل تصرفه* ومهما خالف في الشراء بعين مال الموكل فكمثل
 * فان اشترى في الذمة وقع عن الوكيل الا اذا صرح بالاضافة الي الموكل
 ففي وقوعه عن الوكيل وجهان* الحكم الثاني للوكالة المدة في حق الوكيل*
 ويده يد امانة في حق الموكل حتي لا يضمن سواء كان وكيلًا بجعل أو بغير
 جعل* ثم ان سلم اليه الثمن فهو مطالب به مهما وكل بالشراء* وان لم يسلم
 الثمن وأنكر البائع كونه وكيلًا طالبه* وان اعترف بوكالته فقيه ثلاثة اوجه*
 والظاهر أنه يطالبه به دون الموكل* وفي الثاني يطالب الموكل بدونه* وفي الثالث
 يطالبهما* ثم ان طوّل الوكيل فالصحيح رجوعه علي الموكل* وكذلك لو تلف
 الثمن في يده بعد أن خرج ما اشتراه مستحقًا* فالمستحق يطالب البائع* وفي
 مطالبته الوكيل والموكل هذه الالوجه* وكذا الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن
 وتلف في يده فخرج المبيع مستحقًا فرجع المشتري بالثمن على الوكيل أو على
 الموكل فقيه هذا الخلاف* الحكم الثالث للوكالة الجواز من الجائزين*

مسلوب مطلقاً * نعم لو ادعى أنه بلغ بالاختلام في وقت امكانه بصدق اذلا
 يمكن معرفته الا من جهته * ولو ادعى البلوغ بالسنّ طولب بالبينة * والمجنون
 وهو مسلوب القول مطلقاً * والسكران وهو ملحق بالمجنون أو الصاحي فيه
 خلاف مشهور * والمبذر والمفلس وقد ذكرنا حكمهما * والرقيق وافراره مقبول
 بما يوجب عليه عقوبة * ولو أقرّ بسرفه مال ووجب عليه القطع في قبوله
 في وجوب المال قولان * ولو أقرّ بانلاف مال وكذبه السيد لم يتعلق برقبته
 بل يطالب به بعد العتق * ولو كان مأذوناً فأقرّ بدين معامله قبل وأدى من
 كسبه * ولو لم يسند الى معامله بل أطلق في القبول خلاف * ولو أقرّ بعد
 الحجر بدين أسنده الى حال الاذن فالظاهر ردّه لانه في الحال عاجز عن
 انشاءه * والمريض وهو غير محجور عليه عن الاقرار في حن الجانب * وفي
 حق الوارث أيضاً على الصحيح * وفيل فيه قولان * ولو أقرّ بأنه كان
 وهب من الوارث في الصحة فالظاهر أنه لا يقبل لمجزه عن الانشاء
 في الحال * ولو أقرّ بدين مستغرق فوات وأقرّ وارنه عليه بدين مستغرق
 فيتزاحمان * أو يقدم اقرار المورث لو فوع اقرار الوارث بعد الحجر
 فيه قولان * ولو أقرّ بدين ماله في المرض لنخص نم أقرّ بدين مستغرق
 سلم العين للاول ولا سئى للثاني لانه مات مفلساً * وان أخر الافرار بالعين
 فكمثل * وفيه وجه آخر أنه اذا نأخر ينزاحمان من الركن الثاني المقرّ له * وله
 شرطان * الاول * أن يكون أهلاً للاستحقاق * ولو قال لهذا الحمار على
 ألف بطل قوله * ولو قال بسببه على ألف لزمه للمالكه على تقدير الاستعجار
 * ولو أقرّ لعبد لزم الحق لمولاه * ولو قال لحمل فلانه على ألف من ارث أو
 وصية قبل * ولو أطلق ولم يذكر الجهة فظاهر النص أنه لا يقبل * وفيه قول

أو بغير جعل * وذكر المراقبون في تصديق الوكيل بالجعل وجهين * وكذلك لو قال قبضت الثمن وتلف في يدي وكان ذلك بعد التسليم فالقول قوله لأن الموكل يريد أن يجعله خائناً بالتسليم قبل الاستيفاء * فأما إذا كان قبل التسليم فالقول فيه قول الموكل والأصل بقاء حقه * الثالث * إذا وكله بقضاء الدين فليشهد فإن قصر ضمن بترك الأشهاد * وكذا قيم اليتيم لا يصدق (و) في دعوي رد المال * قال الله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم * ومن يصدق في الرد إذا طوّل بالرد هل له التأخير بقدر الأشهاد وجهان * ولئن عليه الحق (ح وز) أن لا يسلم إلى وكيل المستحق إلا بالأشهاد وإن اعترف به * وإن كان في يده تركه وأقرّ لئلا يأنس بأنه لا وارث سواه لزمه (و) التسليم * ولم يجزله تكليفه شهادة (و) على أن لا وارث سواه * ولو اعترف لشخص بأنه استحقّ ألفاً عن جهة الحوالة ولكن خاف انكار المحيل فهو يخوف انكار الموكل فعلي وجهين * ولو ادّعى على الوكيل قبض الثمن فجدد فأقيم عليه بينة بالقبض فادّعى ثلثاً أو ردّاً قبل الجحود القبض لم يقبل قوله لأنه خائن ولا بينة (و) لأنه لا تسمع دعواه * ولو ادّعى بعد الجحود ردّاً سمع الدعوى (و) ولا يصدق لأنه خائن * ولكن تسمع البيّنة * ولو ادّعى التلف صدق لبراء من العين ولكنه خائن فيلزمه الضمان

— كتاب الاقرار * وفيه أربعة أبواب —

﴿ الباب الاول في أركانه ﴾

وهي أربعة ﴿ الركن الاول ﴾ المقر وهو ينقسم إلى مطلق ومحجور * فالمطلق ينفذ اقراره بكل ما يقدر على انشاءه * والمحجور عليه سبعة أشخاص * الصبي واقاراره

وكذا اذا قال زنه أو خذه (و) ولو قال بلي أو أجل أو نعم أو صدقت أو أنا مقرب به أولست منكراً له فهو اقرار * ولو قال أنا مقرب ولم يقل به فلا يكون اقراراً به * ولو قال أنا أقرب به قيل انه اقرار * وقيل انه وعد بالاقرار * ولو قال أليس لي عليك ألف فقال بلي لزمه * ولو قال نعم قيل انه لا يلزمه والأصح التسوية * ولو قال اشترمني هذا العبد فقال نعم فهو اقرار بالعبد

— الباب الثاني في الاقارير المجملة —

وهي سبعة : الأول : اذا قال لفلان على شيء يقبل تفسيره بأقل ما يتوَل (ح) لانه محتمل * وهل يقبل بحجة من الخنطة فيه خلاف * وهل يقبل بالكذب والسرجهن وجلد الميتة فيه خلاف * والظاهر القبول لانه شيء لازم * ولا يقبل بالحجر والخنزير لانه لا يلزم ردهما * ولا يقبل برّد جواب السلام والعيادة فانه لا معطالبة بهما * وان قال غصبت شيئاً قبل بالحجر والخنزير - ولو قال له عندي شيء لم يقبل بالسلام لانه لا يملك * وفيه وجه * ثم ان امتنع عن التسفير حبس الى أن يفسر على رأي * وجعلنا كلا عن اليمين على رأي حتى يحلف المدعي * فلو فسر بدرهم فقال المدعي بل أردت عشرة لم يقبل دعوى الارادة بل عليه أن يدعي نفس العشرة * والقول قول المقرّ في عدم الارادة وعدم الزوم : الثاني : اذا قال على مال يقبل بأقل ما يتوَل ولا يقبل بالكذب وجلد الميتة * والظاهر قبول المستولدة * ولو قال مال عظيم أو نفيس أو كثير ، أو مال وأبى مال كان كما لو قال مال وحمل على عظيم الرتبة بالاضافة : فلو قال مال أكثر من مال فلان أو مما شهد به الشهود على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعهناه ان الدين أكثر بقاء من الدين أو الحلال أكثر من الحرام : الثالث : اذا قال له على كذا فهو كالشيء * واذا قال كذا

أنه يقبل وينزل على هذا الاحتمال * وكذلك اذا قال للمسجد أو المقبرة على ألف ان أضاف الى وقف عليه قبل * وان أطلق فعلي الخلاف في الثاني : أن لا يكذبه المقر له فان كذبه لم يسلم اليه ويترك في يد المقر في وجهه * ويحتمل في القاضي في وجهه * فان رجع المقر له عن الانكار سلم اليه * فان رجع المقر في حال انكار المقر له فالأظهر أنه لا يقبل لانه أثبت الحق لغيره بخلاف المقر له فانه اقتصر على الانكار في الركن الثالث المقر به * ولا يشترط أن يكون معلوماً بل يصح الاقرار بالجهول * ولا أن يكون مملوكاً للمقر بل لو كان ملكاً بطل اقراره * فلو قال دارى لفلان أو مالى لفلان فهو متناقض * ولو شهد الشاهد أنه أقر له بدار وكان ملكه الى أن أقر كانت الشهادة باطلة * ولو قال هذه الدار لفلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار أخذناه بأول كلامه ولم تقبل آخره * نعم يشترط أن يكون المقر به تحت يده وتصرفه * فلو أقر بحرية عبده في يد غيره لم يقبل * فلو أقدم على شرائه صج تعويلاً على قول صاحب اليد * ثم قيل أنه شراء * وقيل أنه فداء من جانبه بيع من جانب البائع * والصحيح أن خيار الشرط والمجلس لا يثبت فيه * كما يثبت في بيعه عبده من نفسه * ولا يثبت في بيع العبد من قريبه الذي يعتق عليه على الصحيح * ثم يحكم بعتق العبد على المشتري ولا يكون الولاء له ولا للبائع * فان مات العبد وله كسب فله مشتري أن يأخذ من تركته قدر الثمن لانه ان كذب فسكنه له * وان صدق فهو للبائع وله الولاء وقد ظلمه بالثمن * وقد ظفر هو بماله هكذا ذكره المزني رحمه الله * ومن الاصحاب من خالفه لانه غير مصدق في هذه الجهة في الركن الرابع الصيغة * فاذا قال لفلان على أو عندي ألف فهو اقرار * ولو قال المدعي لي عليك ألف فقال زن أو خذ لم يكن اقراراً *

ناقصاً يلزمه الاتمام عند القفال * ولا يلزمه عند أبي زيد للحصر * ولو قال
 الالف الذي في السكيس لا يلزمه الاتمام * فان لم يكن فيه شيء فهل يلزمه
 الالف فوجهان * ولو قال له في هذا العبد ألف درهم ان فسر بارش الجنانية
 قبل * وان فسر بكون العبد مرهوناً فلا يظهر أنه يقبل * ولو قال وزن في
 شراء عشره ألفاً وأنا استربت جميع الباقي بألف قبل ولا يلزمه الا عشر
 العبد * ولو قال له في هذا المال ألف أو في ميراث أبي ألف لزمه * ولو قال
 له في مالي ألف أو في ميراثي من أبي ألف لم يلزمه للتناقض * السادس * اذا
 قال له علي درهم درهم درهم لم يلزمه الا درهم واحد لاحتمال التكرار *
 ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه درهمان لامتناع التكرار * ولو
 قال درهم مع درهم أو درهم تحت درهم أو فوق درهم لا يلزمه الا واحد
 تقديره مع درهم لي بخلاف نظيره من الطلاق * ولو قال درهم قبل درهم
 أو بعد درهم لزمه درهمان اذ التقدم والتأخر لا يمتثل الا في الوجوب *
 ولو قال درهم ودرهم ودرهم وقال أردت بالثالث تكرار الثاني قبل * ولو
 قال أردت بالثالث تكرار الاول لم يقبل لتدخل الفاصل * وكذا في قوله طالق
 وطالق وطالق * فاذا أطلق في الطلاق قولان (أحدهما) يلزمه ثلاثة لصورة اللفظ
 (والثاني) ثنتان بل يري العادة في التكرار * والاظهر في الافرار أنه يلزمه عند
 الاطلاق ثلاثة لانه أبعد عن قبول الكبداء عياداً * ولو قال علي درهم فدرهم يلزمه
 درهم واحد * ولو قال أنت طالق فطالق يقع طلقان * وتقدير الاقرار فدرهم
 لازم * وقيل بخبر فيه من الطلاق * ولو قال درهم بل درهمان فدرهمان * ولو
 قال درهم بل ديناران فدرهم وديناران * اذ اعادة الدرهم في الدينار غير
 ممكن * السابع * اذا قال يوم السبت علي ألف وقال ذلك يوم الاحد لم

كذا درهم فهو تكرار * ولو قال كذا درهم (ح و) يلزمه درهم واحد *
وكذلك كذا وكذا (ح) درهم * ولو قال كذا وكذا درهما نقل المزي
رحمه الله قولين (أحدهما) أنه تفسير لهما فهما درهمان (ح) (والثاني) أنه درهم
(ح و) واحد * وهذا في قوله درهما بالنصب * وفي قوله درهم بالرفع الأصح
أنه درهم واحد * ولو قال على ألف ودرهم فالألف مبهم وله تفسيره بما شاء
* بخلاف ما لو قال ألف وخمسة عشر درهما * أو ألف ومائة وخمسة وعشرون
درهما فإن الدرهم لم يثبت بنفسه فكان تفسيراً للكل ولو قال درهم ونصف في
النصف خلاف ﴿الرابع﴾ إذا قال على درهم يلزمه درهم فيه ستة دوايق
عشرة منها تساوي سبعة مناقيل * وهي دراهم الإسلام * فان فسر بالنقص
في الوزن متصلاً قبل (ح) * وان كان منفصلاً لم يقبل * الا اذا كان التعامل به
غالباً فقيه وجهان * وعليه يخرج التفسير بالدرهم المغشوشة * ولو فسر بالفلوس
لم يقبل بحال * وكذا لو قال على دراهمات أو دراهم صغار وفسر بالنقص
لم يقبل * ولو قال على دراهم يلزمه ثلاثة * ولو قال على من واحد الى عشرة
فالأصح أنه يلزمه تسعة * وقيل ثمانية * وقيل عشرة * ولو قال درهم في
عشرة ولم يرد الحساب لم يلزمه الا واحد ﴿الخامس﴾ اذا قال له عندي زيت في
جرة أو سيف في غمد لا يكون مقراً بالظرف (ح) * ولو قال له عندي غمد
فيه سيف أو جرة فيها زيت لم يكن مقراً الا بالظرف * وعلي قياس ذلك
قوله فرس في اصطبل * وحمار على ظهره اكاف * وعمامة في رأس عبد ونظائره
* ولو قال له عندي خاتم وجاء به وفيه فص وقال ما أردت الفص فالظاهر أنه
لا يقبل * ولو قال جارية فجاء بها وهي حامل ففي استثناء الحمل وجهان * ولو
قال ألف في هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الألف * فان كان الألف

ألف آخر* وهو أظهر فيما اذا قال علي وفي ذهني أو قال ألف ديناً : الثالثة :
 اذا قال هذه الدار لك عارية قبل لان الاضافة باللام تحمل العارية اذا وصل
 به * وقيل فيه قولان * ولو قال هي لك هبة ثم قال أردت هبة قبل القبض
 قبل أيضاً * ولو قال وهبت وأقبضت : أو رهننت وأقبضت ثم قال كذبت لم
 يقبل * ولو قال ظننت أن القبض بالقول قبض : أو أسهدت على الصك على
 العادة : وهل تقبل دعواه ايحلف الخصم فيه خلاف ولو أفرم قال
 لقنت بالعريية وهو عجمي لا يفهم قبل دعواه بالتحليف : الرابعة : اذا قال
 الدار لزيد بل لعمر وسلم الى زيد ويغرم لعمر في أفيس التولين ولو قال
 غصبتها من زيد وملكها لعمر ويبرأ بالنسيان الى زيد فله من ماله أو
 مستأجر : الخامسة : اذا استثنى عن الاقرار ما لا يستغنى صح كقوله على
 عشرة الاتسعة يلزمه واحد .. ولو قال عشرة الاتسعة الاثمانية يلزمه تسعة
 لان الاستثناء من النفي انبات كما أنه من الاثبات نفى : السادسة
 الاستثناء من غير الجنس صحيح كقوله على ألف درهم الا ثوب مناه قيمة
 ثوب : ثم ايفسر بما يقتضيه عن الالف - فلو استغنى بثال نفسه في
 وجه : وأصل استثنائه في وجه : السابعة : الاستثناء عن العاين صحيح كقوله
 هذه الدار لقلائك الا ذلك اليك والحام الا القصر وهؤلاء العميد الا
 واحداً : ثم له التبيين : فان ما نوا الا واحداً فقال هو المستثنى قبل * وقيل
 فيه قولان

باب الرابع في الافراد بالنسب ومن هو من أهل الافراد

* اذا قال لنيره هذا ابني التحق به : بمرطاً أن لا يكذبه المجلس بأن يكون
 اكبر سنًا منه : أو الشرع بأن يكون مشهور النسب أو المقر له بأن يكون

يلزمه إلا ألف واحد* إلا أن يضيف الي سبين مختلفين* فلو أضاف أحدهما الي سبب وأطلق الآخر نزل المطاق على المضاف* وكذلك لو قاهت الحجة على اقرارين بتاريخين جمع بينهما* وكذلك اذا كانت بلغتین احدهما بالعجمية والاخرى بالعربية* وكذلك لو شهد على كل واحد شاهد واحد فالاصح أنه يجمع نظراً الى المخبر عنه* وفي الافعال لا يجمع أصلاً

— الباب الثالث* في تعقيب الاقرار بما يرفعه —

وله صور ﴿ الاولى ﴾ اذا قال علي ألف من ثمن خمر أو خنزير أو من ضمان شرط فيه الخيار في لزومه قولان يجريان في تعقيب الاقرار بما ينتظم لفظاً في العادة ويبطل حكمه* وكذلك اذا قال علي ألف من ثمن عبد ان سلم سلمت* فعلي قول لا يطالب الا بتسليم العبد* وعلى قول يؤخذ بأول الاقرار* ولو قال ألف لا يلزم يلزمه لانه غير منتظم* وقيل قولان* ولو قال علي ألف قضيته فالاصح أنه يلزمه* وقيل قولان* ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يلزمه* وقيل قولان* ولو قال ألف مؤجل فالاصح أنه لا يطالب في الحال* وقيل قولان* ولو ذكر الاجل بعد الاقرار لم يقبل* ولو قال ألف مؤجل من جهة تحمل العقل قبل قولاً واحداً* ولو قال من جهة القرض لم يقبل قولاً واحداً* ولو قال علي ألف ان جاء رأس الشهر فهو على القولين اذ وقع لزوم الاقرار بالتعليق* ولو قال ان جاء رأس الشهر فعلي ألف لم يلزمه أصلاً* لان الاقرار المعلق باطل في الثانية* اذا قال له علي ألف ثم جاء بألف وقال هو ودية عندي قبل* لانه يتصور أن يكون مضموناً عليه بالتعدي وكان لازماً عليه* ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي التلف بعد الاقرار* وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديعة أصلاً فيلزمه

باقرارها لانها مستغرقة * فان لم تكن معتقة فوافقها الامام ففيه خلاف لان
لامام ليس بوارث انما هو نائب * ولو خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ ثالث
وأبكر الآخر لم يثبت النسب ولا الميراث (ح) على القول المنصوص
* وقيل انه يثبت باطناً وفي الظاهر خلاف * فلو مات وخلف ابناً ومترافه
يثبت الآن فيه خلاف * لان اقرار الفرع مسبق بانكار الاصل * وكذا
الحلاف فيما اذا لم يخاف الا الاخ المقر * ولو كان ساكتاً فأتى فأقر ابنه
ثبت لا محالة * والاخ الكبير مع الصغير لا يفرد بالاقرار بالنسب على الاصح
* ولو أقر بشخص فأنكر المقر له نسب المقر وقيل انه لا يشارك لان * واجب
قوله أن من أقر له ليس من أهل الاقرار * وقيل انه يستحق السكاي *
* والمقر يحتاج الى البينة * ولو أقر الاخ بابن لآخيه الميت فالظاهر أنه يثبت
النسب دون الميراث اذ لو ثبت لحرم الاخ ولخرج عن أهلية الاقرار * وقيل
انهما يثبتان * وقيل انهما لا يثبتان

— كتاب العارية —

والنظر في أركانها وأحكامها : أما الاركان فأربعة : الاول المعير . ولا يعبر
فيه الا كونه مالكا للمنفعة غير مجبور عليه في التبرع ، فيصح من المسنجر ولا
يصح من المستعير على الاظهر لانه مستطيع بالاذن كالضمان . اذ له أن يسوفي
المنفعة بالوكيل يوكله لنفسه : الثاني المستعير : ولا يتبرعه الا كونه أهلاً
للتبرع : الثالث المسنجر : وشرطه أن يكون منتفعاً به مع بقاءه . وفي
إعارة الدنانير والدراهم لمنفعة التبرين خلاف لانها منفعة ضمنية . فاذا جرت
فهي مضمونة لانها عارية فاسدة : وأن يكون الانتفاع مباحاً فلا نستأجر
الجواري للاستمتاع * ويكره الاستخدام الا لحرم * وكذا يكره استعارة أحد

بالغا فينكر * فلو اسناحق مجهولا بالغا وواته لحق * ولر كان صغيراً - ابن في
الحال حتى بتوارثان في الصغر * فلو بلغ وأنكر نفى اعتبار انكاره بعد الحكم
به خلاف * ولو مات صبي وله مال فاستلحقه ثبت نسبه وورث * وان كان
بالغا فاستلحقه بعد الموت ففيه خلاف * لان تأخيرها الى الموت يوشك أن
يكون خوفاً من انكاره * ولو كان له أمتان ولكل واحدة ولد ولا زوج لهما
فقال أحدهما ابني علقته به أمه في ملكي طوبى بالنبيين * فان عين ثبت
نسبه وعقه وأميه الرأى * فان مات كان تعيين الوارث كتعيينه * فان عجزنا
عنه فالحاق القائف كتعيينه * فان عجزنا فيقرع بين ما فن خربت فرسته عتق
ولم يثبت نسبه ولا ميراثه اذ القرعة لا تدرى الا في العتق * وهل يقرع بين
الأميتين الاستيلاد فيه خلاف من حيث ان أمية الولد فرع النسب وقد
أيس عنه * وهل يوقف نصيب ابن من الميراث فيه خلاف لانه نسب أيس
من ظهوره فيمتنع التوريث به * ولو كانت له أمة لها ثلاثة أولاد فقال أحدهم
ابني فان عين الاصغر تعين * وان عين الاوسط عتق معه الاصغر وثبت
نسبهما * الا أن يدعي استبراء بعد ولادة الاوسط ورأينا ذلك نافياً للنسب
* فان مات قبل البيان وعجزنا عن تعيين الوارث والقائف أقرع بينهم *
وأدخل الصغير في القرعة * وفائدة خروج القرعة عليه اقتصاص العتق - ليه
والا فهو عتيق في كل حال * وفي وقف الميراث الخلاف الذي مضى اذا
أقر باخوة غيره أو بعمومته فهو اقرار بالنسب على الغير فلا يقبل الا من وارت
مستغرق * كمن مات وخلف ابناً واحداً فأقر بأخ آخر ثبت نسبه وميراثه
* وان كان معه زوجة اعتبر موافقتها (و) لشركتها في الارث * وهذا
موافقة المولى (و) العتق * وان خلف بنتاً واحدة وهي معتقة ثبت النسب

أعار للبناء والغراس مطلقاً لم يكن له نقضه مجاناً لأنه محترم * بل يتخير بين أن يبيعي بأجرة أو ينقض بارش أو يملك ببدل فأيهما أراد أجبر المستعير عليه * فإن أبي كلف تفريغ الملك * فإن بادر إلى التفريغ بالقاع ففي وجوب تسوية الحفر خلاف لأنه كما أذن في القلع بأصل العارية * ويجوز للمعير دخول الأرض وبيعها قبل التفريغ * ولا يجوز للمستعير الدخول بعد الرجوع إلى المرممة البناء على وجه * وفي جواز بيعه البناء خلاف لأنه معرض للنقض * ولو قال أعرتك سنة فإذا مضت قلعت مجاناً فله ذلك * ولو لم يستطع القلع لم يكن له إلا التخيير بين الحاصل الثلاثة كما في العارية المطلقة * وإذا أعار للزراعة ورجع قبل الإدراك لزمه الإبقاء إلى الإدراك * وله أخذ الأجرة من وقت الرجوع * وإذا حمل السيل نواة إلى أرض فأثبتت فالسجرة للمالك النواة * والظاهر أن للمالك الأرض قاعها مجاناً إذ لا تسلط من جهته * الحكم الرابع فصل الخصومة * فإذا قال راكب الدابة لمالكها أعرتها فقال المالك أجرتها فالقول قول الراكب * ولو قال ذلك زارع الأرض لمالكها فالقول قول المالك لأن عارية الأرض نادرة * وفيل في المسثلين فولان بالنفل والنخريج * ولو قال بل غصبتنيها فالقول قول المالك إذ الأصل عدم الإذن * ولو قال الراكب أركبتها فقال المالك أعرتها فالقول قول المالك إذ الأصل عدم الإجارة فبحلف حتى يستحق القيمة عند التلف * وجواز الرجوع عند القيام

— في كتاب الغصب — وفيه بابان —

— الباب الأول في الضمان —

وفيه ثلاثة أركان : الأول الموجب : وهو ثلاثة : النفوت بالمباشرة أو التسبب أو إثبات اليد العادية * وحد المباشرة إيجاد علة التلف كالقتل والاكل

الابوين للخدمة * واعارة العبد المسلم من الكافر * ويحرم اعارة الصيد من المحرم * الرابع صيغة الاعارة * وهو كل لفظ يدل على الاذن في الانتفاع * ويكفي القبول بالفعل * ولو قال أعرتك حماري لعير لي فرسك فهو اجارة فاسدة غير صحيحة ولا مضمونة * ولو قال اغسل هذا الثوب فهو استعارة لبسده * وان كان الناسل ممن يعمل بالاجرة اعياداً استحق الاجرة * أما أحكامها فأربعة * الاول الضمان * والعارية مضمونة الرد والعين بقيمتها (ح) يوم التلف * وقيل بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف كالغصب * وما يمتحن من أجزائها بالاستعمال غير مضمون * والمستعير من المستأجر هل يضمن فيه خلاف * والمستعير من الغاصب يستقر عليه الضمان اذا تلف تحت يده * ولو طوّل بأجرة المنفعة فما تلف تحت يده فلا خلاف في قرار ضمانه على المير * وما تلف باستيفائه فقولان لانه منور فيه * والمستعير كل طالب أخذ المال لغرض نفسه من غير استحقاق * فلو اركب وكيله المستعمل في شغلته دابته فتلفت فلا ضمان عليه * ولو اركب في الطريق ففيراً تصدقاً عليه فلا ظهر أنه لا يضمن * الحكم الثاني * التسلط على الانتفاع * وهو بقدر التسليط * فان أذن له في زراعة الحنطة لم يزرع ما ضرره فوقها * وزرع ما ضرره مثلها أو دونها إلا اذا نهاه * ولو أذن في الغراس فبنى أو في البناء فغرس فوجهان لاختلاف جنس الضرر * ولو أعار الارض ولم يعين فسدت العارية * فان عين جنس الزراعة كفاه * الحكم الثالث * جواز الرجوع عن العارية * الا اذا أعار لدفن ميت فيمتنع نبش القبر الي أن يندرس أثر المدفون * واذا أعار جداراً لوضع الجذوع عليه فلا يستفيد بالرجوع قبل الانهدام شيئاً اذ لا أجرة له حتى يطالب به ولا يمكن هدمه والطرف الآخر في خاص ملك الجار * فان

« وان دخل ولم يزعج ولم يقصد الاستيلاء لم يضمن » وان قصد صار غاصبا للنصف والنصف في يد المالك « والضعيف اذا دخل دار القوي وهو فيها وقصد الاستيلاء لم يضمن » لان المقصود غير ممكن « وان لم يكن القوي فيها ضمن لانه في الحال مستول واثر القوة في القدرة على الاتزاع « فوكما لو غصب قبل نسوة ملك ضمن في المال : وكل يد تبتي على يد الناصب فهي يد ضمان ان كان مع العلم : وان كان مع الجهل بالنصب فهو أيضاً يد ضمان « ويمكن في اقرار الضمان تفصيل : وكل بدلوا بتي على يد المالك ائضى اصل الضمان كيد العارية والسوم والنسابة : فان ابتي على يد الناصب مع الجهل ائضى قرار الضمان عند التلف ، وما لا كبد الرديئة والاجارة والرهن والوكالة لا تنفي قرار الضمان وهما ائى الآخذ من الناصب فالقرار عليه ابداً : الا اذا كان منورراً : كما لو قدم اليه ضيافة ففيه قولان لمعارضه الفرور والمباشرة : وكذا الخلاف فيما لو غر الناصب المالك وقدمه اليه فأكله المالك : وهما اولاً بأن يبرأ الناصب : وكذلك بطرد الخلاف في الايداع والرهن والاجارة من المالك اذا ناصب في بدد ولو زوج الجارية من المالك فاستولدها مع الجهل نفذ الاستيلاء وبرئ الناصب : وكذلك لو وهبه منه فان التملك له تام ، ولو نال وهو يملك فأسلمه تملك لانه عتقه لانه منورر . وقيل : ينفذ ويرجم بالرم . وقيل لا يرجع بالرم الركن الثاني في الموجب فيه : وهو كل مال من رتب ويقتسم الحيوان وغيره « فالحيوان يضمن بقيمته متى البعد ان يضمن بالمال ، والا للاف بأمره فبمنه « وار قطع الناصب احدي يدي العبد النزم آكار الامر بن من نصف قيمته أو أرش النقصان لانه تلف تحت يده اذا انا جراح العبد مقبدر « ولو سقطت يده

والاحراق * وحد السبب ايجاد ما يحصل الهلاك عنده لكن بعلة أخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقع تلك العلة فيجب الضمان على المكره على اتلاف المال * وعلى من حفر بئرا في محل عدوان فتدنت فيه بهيمة انسان * فان ردها غيره فعلي المردى تقديماً للمباشرة على السبب * ولو فتح رأس زق فهبت ريح وسقط وضاع فلا ضمان * لان الضياع بالريح ولا يقصد بفتح الزق تحصيل الهبوب * فهو كالمفتاح الحرز فسرق غيره * أو دل سارقاً فسرق * أو بني داراً فألقي فيها الريح ثوباً وضاع * أو حبس المالك عن الماشية حتي هلكت فلا ضمان في شيء من ذلك * وكذا اذا نقل صبيّاً حرّاً الى مضيفة فاقترسه سبع * ولو نقله الى مضيفة أو فتح الزق حتي أشرقت الشمس وأذابت ما فيه ففي الضمان خلاف * لان ذلك يتوقع فيقصد * وكذلك نقول اذا غصب الامهات وحديثت الزوائد والاولاد في يده مضمونة وكان ذلك تسبباً الي اثبات اليد * ولو فتح قفص طائر فوقف ثم طار لم يضمن لانه مخنار * وان طار في الحال ضمن * لان الفتح في حقه تنفير * وكذا البهيمة والعبد المجنون المقيد بمنزلة البهيمة * وان كان العبد عاقلاً فلا يضمن من فتح باب السجن وان كان آبقاً * ولو فتح رأس الزق فنقاطرت قطرات وابتل أسفله وسقط ضمن لان التقاطر حصل بفعله * ولو فتح الزق عن جامد فقترب غيره النار منه حتي ذاب وضاع فالثاني بالضمان أولى * وقيل لا ضمان عليهما * أما اثبات اليد فهو مضمن * واذا كان عدواناً فهو غصب * والمودع اذا جحد فهو من وقت الجحود غاصب * واثبات اليد في المنقول بالنقل الآ في الدابة فيكفي فيها الركوب (و) وفي القراش الجالوس عليه فهو غاية الاستيلاء * وفي العقار (ح) يثبت النصب بالدخول وازعاج المالك * وان أزعج ولم يدخل لم يضمن

ثم قدر على المثل فلا يرد القيمة على الاظهر لتتمام الحكم بالبذل الحقيقي * ولو
أتلف مثلياً فظفر به في غير ذلك المكان لم يلزمه الا القيمة * فاذا عاد الى
ذلك المكان لزمه المثل وأخذ القيمة * ولو ظفر به في غير ذلك الزمان جاز
طلب المثل لان رد الزمان غير ممكن فتعذر المثل الحقيقي * والمسلم اليه اذا
انتقل لم يطالب * وفي مطالبته بالقيمة تردد من حيث انه اعتياض * فان منع
فله الفسخ * وطلب رأس المال * ولو أتلف آتية من نقرة يلزمه المثل * وما
زاد بالصنعة يقوم بغير جنس الاصل حذاراً من الربا * وقيل لا يبالي به فانه
ليس ببيع * ولو اتخذ من الرطب تمر أو فلنا لا مزل للارطب وللتتمر مثل * أو
من الحنطة دقيقاً فالأولى أن يتخير المالك بين المطالبة بقيمة الرطب والدقيق
أو مثل التمر والحنطة * كما لو اتخذ من السمسم الشيرج فيطالب ان شاء بالسمسم
أو بالشيرج * ولو عدم المثل الا بالاكتر من ثمن المثل لم يلزمه الشراء على
الاظهر * أما المتقومات اذا تافقت تضمن بأقصى قيمتها من وقت انصب الى
التلف * فان أبق العبد ضمن (ح) في الحال للحيلولة * فاذا عاودت القبلة (ح)
وسلم العبد * وللغاصب حبس العبد الى أن ترد القيمة عليه * وان تنازعا في
تلف المنصوب فالقول قول الغاصب (و) لانه ربما يعجز عن البينة وهو صادق
* فان حلف جاز طلب القيمة وان كان العين باقية بزعم الطالب للعجز
بالحلف * وكذلك اذا تنازعا في القيمة أو في صفة العبد (و) أو في عيب (ز) أو في
في القيمة فالقول قول الغاصب لان الاصل براءة الذمة * وكذلك اذا تنازعا
في الثوب الذي على العبد لان العبد ونوبه في يد الغاصب

في الباب الثاني في الطواري * وفيه ثلاثة دواول .

(الاول في النقصان) فاذا غصب ما قيمته عشرة فماد الى درهم وردّه

بآفة سماوية لا يضمن الا ارض النقصان * ولا يجب في عين البقرة والفرس
 الا ارض النقص * ولا يضمن الحر لذي ولا مسلم * ولكن يجب ردها ان
 كانت محترمة * ولا يراق على أهل الذمة الا اذا أظفروها * فان أريق فلا
 ضمان * وكذلك الملاهي اذا كسرت * فان أحرقت وجب قيمة الرضا لان
 غير جائز * وكذا في الصايب والصنم والمستولدة والمدبر * والمكاتب ملحق
 في الضمان بالعبد القن * ومنفعة الاعيان تضمن بالقوات تحت اليد والتفويت
 * ومنفعة البضع لا تضمن الا بالتفويت * ومنفعة بدن الحر تضمن بالتفويت
 * وهل يضمن بفواتها عند حبس الحر وجهان * وهو تردد في ثبوت يد غيره
 عليه حتى يذني عليه جواز اجارة الحر عند استئجاره ان قلنا تثبت اليد وانه
 بتسليم نفسه هل يتقرر أجرته * وفي ضمان منفعة الكلب المنصوب وجهان
 * وما اصطاده بالكلب المنصوب فهو للناصب على أحد الوجهين * فان
 اصطاد العبد فهل يدخل أجرته تحته لان الصيد للمالك فيه وجهان * ولو
 لبس ثوبا ونقص قيمته فهل تدرج الاجرة تحت النقص فيه وجهان * ولو
 ضمن العبد المنصوب بعد اباقة فهل تسقط عنه أجرته بعد الضمان فيه وجهان
 من الركن الثالث في الواجب وهو ينضم الي المثل والقيمة * وحد المثل
 ما تماثل أجزاءه في المنفعة والقيمة من حيث الذات لا من حيث المنفعة *
 والظاهر ان الرطب والعنب والمذيق مثلي * وكذا الخبز فان أخلاطه غير
 مقصودة بخلاف سائر الخلوطات * ثمان لم يسلم المثل بعد أن تلف المنصوب
 حتى فقد المثل * فقل الواجب أقصى قيمة المنصوب من وقت النصب الي
 التلف * وقيل أقصى قيمة المثل من وقت وجوبه الي الاعواز * وقيل من
 وقت النصب الي الاعواز * وقيل الي وقت طلب الضمان ولو غرم القيمة

أو لوقوعه في شارع يحذر من التعثر به ضماناً * ولو حفر بئراً في داره فله
 طمها وإن أباه المالك ليخرج عن عهدة ضمان الترددي * فإن أبرأه المالك
 فلا ظهر أن رضاه الطاري كالرضا المقرون بالحفر حتى يسقط الضمان به فلا
 يجوز له الطم بعد رضاه * وإذا خصى العبد فعليه كمال قيمته * فإن سقط
 ذلك العضو بأفة سماوية فلا شيء (و) عليه لأنه به تزيد قيمته * وكذلك إذا
 نقص السمن المفرط ولم ينقص من القيمة * ولو عاد الزيت بالاغلاء إلى نصفه
 ضمن مثل نصفه وإن لم تنقص القيمة لأن له مثلاً * وكذلك في اغلاء العصير
 * وقال ابن سريج لا يضمن في العصير لأن الناهب مائة غير متوالة بخلاف
 الزيت * ولو هزلت الجارية ثم سمت * أو نسي الصنعة ثم تذكر * أو أبطل
 صنعة الاناء ثم أعاد مثله في حصول الجهر وجهان * ولو أعاد صنعة أخرى فلا
 يجبر أصلاً * ولو غصب عصيراً أقصر خيراً ضمن مثل العصير لقوات المألية
 * ولو صار خلا فالأصح أنه يرد مع أرش النقصان إن كان الحل أنقص قيمة
 * وقيل ينرم مثل العصير ويرد الحل وهو رزق جديد كالسمن المأند
 * وكذلك الخلاف في البيض إذا تفرخ * والبذر إذا زرع * والأصح الاكتفاء
 به فإنه استحالة إلى زيادة * ولو غصب خيراً فدخل في يده * أو جلد ميتة
 فدبته فالأصح أن الحل (ح) والجلد للمغصوب منه * وقيل بل للمغصب فإنه
 حصل بفعله مما لا مالية للمالك فيه

﴿ الفصل الثاني في الزيادة ﴾ فإذا غصب حنطة فطحها * أو ثوباً فقصره *
 أو خاطه * أو طيناً فضر به لبناً * أو شاة فذبجها وشواها لم يملك (ح) شيئاً
 من ذلك * بل يرد على حاله وأرش النقص إن نقص * وإن غصب نقرة
 فصاعها حياً ردها كذلك * ولو كسره ضمن الصنعة وإن كانت من جهته

بعمينه فلا شيء عليه لان الفاتت رغبات الناس لاثيء من المنصوب * وان
تلف فالواجب عشرة وهو أقصى القيمة * وان تلف بعضه كالثوب اذا أبلاه
حتى عاد الى نصف درهم بعد رجوع الاصل الى درهم ضمن القدر الفاتت
وهو نصف الثوب بنصف أقصى القيم وهو خمسة * وردھا مع الثوب البالي
* ولو مزق الثوب خرقاً لم يملكه (ح) بل يرد الحرق وأرش النقص * وان
كانت الجناية لا تقف سرايتها الى الهلاك كما لو بل الحنطة حتى تعفنت * أو
اتخذ منها هريسة * أو من التمر والسمن حلواء فنص الشافعي رحمة الله عليه أن
المالك بالخيار بين أن يأخذ المعيب وأرش النقص أو يطالب بمثل أصل
المال فان مصيره الى الهلاك في حق من لا يريده فكأنه هالك * وفيه قول
مخرج وهو القياس أنه ليس له الا ما بقي من ملكه وأرش النقص * ولو جنى
العبد المنصوب جناية قتل بها قصاصاً ضمن الغاصب للمالك أقصى قيمته اذ
حصل القوات تحت يده * وان تعلق الارش برقبته ضمن الغاصب للمجنى
عليه كما يضمن المالك اذا منع البيع وكان الغاصب مانع * فان تلف العبد في يده
ضمن للمجنى عليه الارش وللمالك القيمة * وان سلم القيمة الى المالك فلم يجني عليه
التعلق به لانه بدل عبد تعلق به أرشه * فاذا أخذه المجنى عليه رجع المالك على
الغاصب بما أخذه لانه لم يسلم له * واذا نقل الغاصب التراب من أرض
المالك فعليه رد التراب بعينه أو رد مثله أو الارش لتسوية الحفر * والبائع اذا
قلع أحجاره يكفيه تسوية الحفر ولا يلزمه الارش * وقيل في المسئلتين قولان
بالنقل والتخريج * والاكتفاء بالتسوية في الموضعين أولى فانه لا يتفاوت
ببخلاف بناء الجدار بعد هدمه * وليس للغاصب أن ينقل التراب الى ملكه
الا بإذنه * فان منعه لم يكن له ذلك الا اذا تضرر الغاصب به لتضييقه ملكه

على تفاوت فيؤدى إلى الربا * وخلط الدقيق بالدقيق كخلط الزيت بالزيت *
 وخلط الزيت بالنيرج أولى بجعله أهلاً كما به وخالط الخنطة بالشعير ليس بأهلاً
 بل يلزمه الفصل بالاتقاط * ولو غصب ساجدة وأدرجها في بناءه لم يملك
 بل يرد (ح) على مالكه وإن أدى إلى هدم بناءه * وإن أدرج في سفينة لم
 ينزع إن كان في النزع أهلاً للغاصب * أو أهلاً لحيوان محترم * أو أهلاً لمال
 غيره ولكن يزرم القيمة في الحال للحيولة إلى أن يتيسر الفصل * وإن لم يكن
 فيه إلا مال الغاصب ففي جواز النزع وجهان * وكذا لو غصب خيطاً وخالط
 به جرح آدمي أو حيوان محترم غير مكحول وكان في نزع خوف هلاك لم
 ينزع إذ يجوز الغصب بمثل هذا القدر ابتداء بل يزرم قيمته * فإن مات الجروح
 أو ارتد في النزع خلاف لأن فيه مثله * وفي الحيوان المأكول خلاف لأنه
 ذبح لغير مأكلة * وينزع عن الخنزير والكلب المفور إذ لا حرمة لهما * ولو
 أدخل فصيلاً في بيته أو ديناراً في محبته وعسر إخراجه كسر عايه تخليصاً
 للمال * وإن لم يكن بشعله فلا يظهر أن المخلص ماله يزرم أرض النقص * وإن
 غصب فرد خف قبة السكل عشرة وقمة الترد ثلاثة ضمن سبعة لأن الباقي
 ثلاثة * وقبل ثلاثة لأنه المنصوب * وقبل خمسة كما لو أثلف غيره الفرد
 الآخر تسوية بينهما

في الفصل الثالث في تصرفات الغاصب * فإذا باع الجارية المنصوبة ووطئها
 المشتري وهو عالم لزمه المهر والمهر (ح) إن كانت مسكره * وإن كانت
 راضية فوجهان لقوله عليه الصلاة والسلام لا مهر لبغي * ولكن المهر للسيدة فينبه
 أن لا يؤثر رضاها * وفي مطالبة الغاصب بهذا المهر تردد لأن منافع البضع
 لا تدخل تحت الغصب * وإن كان جاهلاً لزمه المهر * ولا يجب إلا مهر واحد

لأنها صارت تابعة للنقرة * فإن أجبره المالك على رده إلى النقرة فله ذلك ولا يضمن أرش الصنعة * ويضمن ما نقص من قيمة أصل النقرة بالكسر * ولو غصب ثوبا قيمته عشرة وصبغه بصبغ قيمته عشرة فصارت قيمة الثوب عشرين فهما شريكان * فبيع ويقسم الثمن بينهما * فإن وجد زبون يشتري بثلاثين صرف إلى كل واحد خمسة عشر * وإن عاد الثوب إلى خمسة عشر بالصبغ حسب النقصان على الصبغ * وإن عاد إلى ثمانية ضاع الصبغ وغرم الغاصب درهمين * وكذا القول في ثبوت الشركة إذا طير الريح الثوب إلى اجانة صباغ * أو صبغ الثوب المنصوب بصبغ منصوب من غيره * فإن قبل الصبغ الفصل أجبر الغاصب على فصله كما يجبر على قلع الزرع والفراش والبناء وإن نقص زرعه به * وقال ابن سريج لا يجبر على فصل الصبغ إن كان يضيع بالفصل أو لا تفي قيمته بما يحدث في الثوب من نقصان بسبب الفصل * ومهما طوّل بالفصل وكان يستضر به فلو تركه على المالك أجبر على قبوله في وجهه كالنعل في الدابة المردودة بالعيب * وإن لم يكن عليه ضرر لم يكن له الإجبار على القبول * ولو بذل المالك قيمة الصبغ لم يكن له أن يملك عليه فإن بيع الثوب للخلاص من الشركة سهل * بخلاف المعير يملك بناء المستعير ببدل لأن بيع العقار عسير * ومهما رغب المالك في بيع الثوب أجبر الغاصب على بيع الصبغ ليصل كل واحد إلى الثمن * فإن رغب الغاصب في إجبار المالك وجهان * وإذا غصب زيتاً وخلطه بزيتة فالنص أنه كالأهلاك فيضمن المثل من أين شاء * وتخرج الأصحاب أن لا ضمان لأنه لو خلطه بمثله فهو مشترك * وإن خلطه بالأجود أو بالأردأ فتقولان * إن قلنا أنه هالك غرم مثله من أين شاء * وإن قلنا أنه مشترك فبيع الكل ووزع على نسبة القيمة * ولا يقسم الزيت (و) بعينه

عقار ثابت منقسم * احترزنا بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه للشريك خفة
الضرر فيه * وبالثابت عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب
السفل فانه لا أرض لها فلا ثبات * فان كان السقف لشركاء العلو فوجهان
لان السقف في الهواء فلا ثبات له * واحترزنا بالمنقسم عن الطاحونة والحمام
وبئر الماء وما لا يقبل القسمة الا بإبطال منفعته المقصودة منه فلا شفعة فيها
(ح و) اذ ليس فيها ضرر مؤنه الاستقسام وتضايق الملك بالقسمة من الركن
الثاني الآخذ * وهو كل شريك بالملك * فلا شفعة (ح) للجار عندنا وان
كان ملاصقاً (و) * وثبت للشريك وان كان كافراً * فان شارك بحصة موقوفة
وقلنا لا يملك الموقوف عليه فلا شفعة * والا فهو بناء على أنه هل يجوز افراز
الوقف عن الملك * والشريك في الممر المنقسم يأخذ الممر بالشفعة ان كان
للمشتري طريق آخر الى داره * والا فيأخذ بشرط أن يمكنه من الاجياز *
وقيل يأخذ وان لم يمكن * وقيل لا يأخذ وان مكن من الركن الثالث المأخوذ
منه * وهو كل من تجدّد ملكه اللازم بمعاوضة * احترزنا بالتجدّد عن رجلين
اشتريا داراً فلا شفعة لاحدهما على الآخر اذ لا تجدّد لاحدهما * واحترزنا
باللازم عن السراء في زمان الخيار فانه لا يؤخذ ان كان للبائع خيار لانه اضرار
به * ولا حق للشفيع على البائع * وان كان للمشتري وحده فطريقان
أحدهما لا لان العقد بعد لم يستقر * والثاني فيه فولان * كما لو وجد
المشتري بالشقص عيباً وأراد رده وقصد الشفيع أخذه فأيهما
أولى وقد تقابل الحقان فيه فولان * وكذا الخلاف في تراحم الشفيع
والزوج اذا طلق قبل المسبس على الشقص الممهور * واحترزنا بالمعاوضة عن
ملك حصل بهبة أو ارث أو رجع بافالة أو رد بعيب * فلا شفعة في شيء من

بوطآت اذا اتحدت الشبهة * وفي تعدد الوطاء بالاستكراه تردد في تعدد
المهر * أما الولد فهو رقيق لا نسب له ان كان عالماً * وان كان جاهلاً انعقد على
الحرية * وضمن المشتري قيمته * ورجع به على الناصب اذ الشراء لا يوجب
ضمان الولد * وان انفصل الولد ميتاً فلا ضمان لان الحياة لم تثبت * وان سقط
ميتاً بجناية جان يجب الضمان لانه انفصل مضموناً وقد قدر الشارع حياته
وضمانه عشر قيمة الام * وقيل في هذه الصورة يجب أقل الامر من عشر
قيمة الام أو النرة اذ وجب الضمان بسببها فلا يزيد عليها * ويضمن المشتري
(ح) أجرة المنفعة التي فاتت تحت يده * ومهر المثل عند الوطاء وقيمة
انقاده حرراً * ويرجع بكل ذلك على الناصب مهما كان جاهلاً * ويعزم قيمة
العين اذا تلفت ولا يرجع * وكذا المتزوج من الناصب لا يرجع بالمهر * وهل
يرجع المشتري بقيمة منفعة استوفاه فيسه قولاً الغرور * ولو بنى فقلع بناءه
فالاولى أن يرجع بأرض النقص * ولو تعيب في يده نص الشافعي أنه يرجع
(ز) لان العقد لا يوجب ضمان الاجزاء بخلاف الجملة * وكذا اذا تعيب قبل
القبض لم يكن للمشتري الارش * ولو اشترى عبداً جارية ورد الجارية بعيب
وبالعبد عيب حادث لزمه قبول العبد أو طلب قيمته * وليس له طلب الارش
مع العبد ولذلك فرق بين الجزء والجملة * ونقصان الولادة لا يجبر (ح) بالولد
فان الولد زيادة جديدة

— كتاب الشفعة * وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في اركان الاستحقاق —

وهي ثلاثة المأخوذ والآخذ والمأخوذ منه * الاول المأخوذ به وهو كل

المالك بالسرا في ثبوت خبار المجلس لا شفيع وامنناع النصرف في النقص
 قبل القبض . وامنناع الملك دون رؤية النقص فيه خلاف من حيث انه
 يسبه البيع في كونه معاوضة وبخالفه في أنه لا راضي فيه . العارف الثاني فيما
 يبذل من الثمن * وعلى الشفيع بذل مثل ما بذله المشتري ان كان مثلاً أو فحمة
 (و) يوم العقد ان كان من ذوات القيمة فيبذل في المهور وما علمه المانع فيه
 (و م) البضع . وفي عوض الكتابة فبسه النجوم (و م) . وفي عوض المسعة
 قيمة المنعة (و م) وفي الصالح عن الام قيمة الدم (و م) وان باع بالف الى
 سنة فان شاء عجل في الحال الالف وأخذ . وان شاء نيه على الدائب (و)
 وأخر السليم الى مضي السنة * وروي حرمة دولا أنه يأخذ (ح) ثمن مؤجل
 عليه كما أخذه المشتري . وحكى ابن سريج أنه يأخذ بعوض يساوي ، اذا الى
 سنة . ولو اشترى شقصاً وسيفاً بألف أخذ (م) الشقص بما يشاء من الثمن
 باعتبار قيمة يوم العقد * ثم لاخبار للمشتري فيما فرق عليه من البضاعة ولو
 نعتبت الدار باضطراب سققها أخذ المبيع بكل الثمن كما يأخذ المشتري من
 البائع اذا عاب المبيع قبل القبض * وان تلف الجدار مع بعض العرصه بأن
 تغشاه السبل أخذ الباقي بحصنه . وان اتى تمام العرصه واحترقت السقوف
 فان دلتنا انها كأطراف العبد أخذ (م) بالكل . وان دلتنا كأحد العبد
 أخذ بمسسته . وان كان النقص بأفأ فهو منقول ففي سواء السفعه فيه فلولان
 (و) لانه لو طارن الابتداء لم يتعلق بالسفعه . وان دلتنا يبقى حق الشفيع فيه
 فيأخذ المتهم مع النقص بكل الثمن . وان دلتنا لابني الحق فيه فان دلتنا الجدار
 كأحد العبد أخذ الباقي بحصنه . وان دلتنا كأطراف العبد فلولان اذ يبعد
 أن يفوز المشتري بشيء مجاناً ولو اشترى السقص بألف ثم حط بالابراء

ذلك * وتثبت (ح) الشفعة فيما جعل أجرة في اجارة * أو صداقاً في نكاح *
أو عوضاً في كتابة أو خلع أو صلح عن دم عمد أو عن متعة نكاح * ولو بذل
المكاتب شقصاً عوضاً عن نجومه ثم عجز ورق في الشفعة خلاف اذخرج عن
كونه عوضاً * ولو أوصى لمستولدة بشقص ان خدمت أولاده شهراً ففيه خلاف
لتردده بين الوصية والمعاوضة * ولو اشترى الوصي للطفل وهو شريك أخذ
(و) بالشفعة لنفسه * ولو باع شقص الطفل لم يأخذه (و) لانه متهم كما لو
باع من نفسه * والاب يأخذ فانه غير متهم * ولذلك يبيع من نفسه * ولو
كان له في الدار شركة أخرى فديته فيترك (و) عليه ما يخصه لو كان المشتري
غيره * ولو باع المريض شقصاً يساوي ألفين بألف من أجنبي والوارث شريك
فلا يأخذ بالشفعة لانه يصل اليه المحاباة * وقيل يأخذ لان المحاباة معه ليست
من المريض * وقيل لا يصح البيع لتناقض الاثبات والنفي جميعاً * وقيل
يأخذ الوارث بقدر قيمة الالف والباقي يبقى للمشتري مجاناً * ولو تساق
شريكان الى مجلس الحكم وزعم كل واحد أن شراء الآخر متأخروه الشفعة
فالقول قول كل واحد في عصمة ملكه عن الشفعة * فان تحالفا وتاكلا تساقطا
* وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضي لمن حلف

باب الثاني في كيفية الاخذ

والنظر في أطراف ثلاثة هي الاول * فيما لا يملك به فلا يملك بقوله أخذت
وتماكنت * ولكن يملك بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري به * أو بتسليم
المشتري الشقص اليه رضا بكون الثمن في ذمته * وهل يملك بمجرد رضا
المشتري دون التسليم * أو بقضاء القاضي له بالشفعة عند الطالب * أو بمجرد
الاشهاد على الطلب فيه خلاف * والظاهر أنه لا يملك * وهل يلتحق هذا

* ولو تنازع المشتري والشفيع في العفو فالقول قول الشفيع ، أو في قدر الثمن فالقول قول المشتري * أو في كون الشفيع شريكاً فالقول قول المشتري يحلف أنه لا يعرف له شريكاً ، فإن أنكر المشتري الشراء فإن كان للشفيع بينة أخذ الشقص وترك الثمن في يده على رأي (و) إلى أن يقر * أو يحفظه القاضي في وجهه * أو يجبر المشتري على قبوله في وجهه ، وإن لم يكن له بينة فإن أقر البائع بالبيع دون قبض الثمن سلم الثمن إليه وأخذ (و) بالشفعة فالحق لا يمدوها * وإن قال قبضت الثمن فيقر الثمن في يده أو يحفظه القاضي * وقيل لا شفعة ههنا لتمذر الأخذ بلا ثمن ، من الطرف الثالث : في تراحم الشركاء * فإن توافقوا في الطلب وتساوت حصصهم وزع عليهم بالسوية * وإن تفاوتت حصصهم فقولان في أنه يوزع على قدر الحصص (ح و) أو على عدد الرؤس * والجديد على أنه على قدر الحصص * ولو باع أحد الشريكين نصيبه من شخصين في صفتين متعاقبتين فالمشتري الأول هل يشارك الشريك القديم في أخذه مضمون الصفة الثانية وملكه في نفسه معرض للنقص ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يأخذ القديم نصيبه فلا يسأله (ح) أو يعفو عن صفته فيستقر شركته فيسأله فيه * وإن عفا أحد الشريكين وجب على الثاني أن يأخذ الكل (و) لأن أخذ البعض انصراف بالمشتري * وإن عفا شريك واحد عن بعض حقه سقط (و) كله كالعفو عن القصاص فإنه لا يتجزأ نظراً للمشتري * وإن كانوا ثلاثة ولم يحضر إلا واحد أخذ الكل وسلم كل الثمن حذراً من التبعض * فإذا رجع الثاني شاطره وملاك عليه من وقت تسليم نصف الثمن إليه وعهده عليه * وإذا جاء الثالث فاسأله جميعاً ، وهما تعدد البائع أو المشتري جاز أخذه مضمون إحدى الصفتين ، وإن اشترى في صفقة

فانه ان كان بعد الزوم فلا ياحق الشفيع * وان كان في مدة الخيار لحقه على
 الاصح (و) * وان وجد البائع بالعبد الذي هو عوض الشقص عيباً وأراد
 استرداد الشقص قبل أخذ الشفيع فهو أولى به من الشفيع في أئس القولين
 * وان كان بعد أخذ الشفيع لم ينقض (و) ملك الشفيع * ولكن يرجع الي
 قيمة الشقص * فان زاد على ما بذله الشفيع أو نقص في التراجع بين المشتري
 والشفيع خلاف اذ صارت القيمة مقام الشقص بها على المشتري أخيراً * وكذا
 لو رضي البائع بالميب في استرداد الشفيع به قيمة السلامة من المشتري خلاف
 * وان وجد المشتري بالشقص عيباً بعد أخذ الشفيع لم يكن (و) له طلب
 أرش * فان رد الشفيع عليه رد هو على البائع * فان وجد قبل أخذ الشفيع ومنعه
 عيب حادث من الرد فاسترد أرشاً فهو محطوط عن الشفيع قولاً واحداً *
 ولو اشترى بكف من الدراهم لم يعرف وزنه وحلف على انه لا يعرف وزنه
 فلا شفعة (و) اذ الأخذ بالمجهول غير ممكن * ولو خرج ثمن المبيع مستحقاً وهو
 معين تعين بطلان (ح) البيع والشفعة * وان خرج ثمن الشفيع مستحقاً زمه
 الابدال ولم يبطل ملكه ولا شفעתه في أظهر الوجهين * وكذا اذا خرج زيوفاً
 * ولو بني المشتري في الشقص الذي قاسمه وكيل الشريك في غيبته فاذا حضر
 خفقه في الشفعة باق له فانه كان شريكاً ولم يسقط هو حق الشفعة وقد بقي له
 نوع اتصال وهو الجوار * ولكن لا يقلع (ح ز) بناء المشتري مجاناً * بل يتخير
 بأن يبقى بأجرة أو يملك بعوض أو ينقض بأرش كالمير سواء * الا أنه يبقى زرعاً ولا
 يطالبه (و) بالأجرة * والمير له الاجرة لان المشتري زرع ملك نفسه فكأنه استوفى
 منفعتة فهو كما لو زرع ملكه وباع * ولو تصرف المشتري بوقف أو هبة نقض (و)
 * وان كان يبيع فالشفيع بالخيار بين أن يأخذه بالبيع الاول فينقضه (و) * أو بالتاني

جاهلاً فني بطلان شفعته خلاف

— كتاب الفراض — وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الأول في أركان صحته —

وهي سنة : الأول رأس المال ، وشرائطه أربعة وهي أن يكون نقداً معيناً
وماؤه مسلماً ، احترزنا بالنقد عن العروض والنقرة التي ليست مضروبة
فإن ما يختلف قيمته إذا جعل رأس المال فاذا رد بالاجرة اليه ليميز الربح
فربما ارتفع قيمته فيستغرق رأس المال جميع الربح ، أو نقص فيصير بعض
رأس المال ربحاً ، ولا يوز (و) على الفلوس ولا على الدراهم (ح و) المنشوشة
« واحترزنا بالمعوم عن القراض على صرة دراهم » فإن جهل رأس المال يؤدي
إلى جهل الربح ، واحترزنا بالمعين عن القراض على دين في الذمة ، ولو عين
وأبهم فقال فارضتك على أحد هذين الاثنين والآخر عندك ودية وهما في
كيسين ، يميزن قيمه وجهان : ولو كان النقد ودية أو رهناً في يده أو غصباً
وطارده عليه صريح ، وفيه انطاع ضمان العصب خلاف : « وأردنا بالمسلم أن يكون في
يد المماليح - فأوردنا أن يكون في يده أو أن يكون له بد أو يرجع في التصرف
أو يرجع منه فهد السراض لأنه تضيق للتجارة » ولو شرط أن يعمل معه
غلام المالك جاز على النفس الركن الثاني العمل : وهو عوض الربح وشروطه
ثلاثة وهي أن يكون تجارة غير مضيق باليهن والتأقوت ، احترزنا بالتجارة
عن المايح والخبر والرفقة فإن عقد الفراض على الخطه ليربح بذلك فاسد *
أما الثقل والار - سهل والوزن واواحق التجارة تبع للتجارة * والتجارة هي
الاسترباح بالبيع والشراء لا بالرفقة والصناعة * ثم لو عين الحز الادكن أو الخيل

واحدة شقصين في دارين شريكهما واحد في جواز أخذ أحدهما وجيهان

— الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة —

* وفيه ثلاثة أقوال (الاول) الجديد انه على الفور (م) * قال صلي الله عليه وسلم الشفعة لكل العقال (والثاني) أنه يبقى ثلاثة أيام (والثالث) أنه يتأبد فلا يبطل إلا بإبطال أو دلالة الإبطال (و) * والصحيح أنه على الفور وأنه يسقط بكل ما يعمد تقصيراً أو توانياً في الطلب * فإذا بلغه الخبر فليذهب عن مكانه طالباً * فإن كان ممنوعاً بمرض أو حبس في باطل فليوكل * فإن لم يوكل مع القدرة بطل حقه (و) ان لم يكن في التوكيل مؤنة ومئة ثقيلة * فإن لم يجد الوكيل فليشهد * فإن ترك الشهاد في بطلان حقه قولان * وان كان المشتري غائباً ولم يجد في الحال رفقة وثيقة لا يبطل حقه * وان كان في حمام أو على طعام أو في صلاة نافلة لم يزره (و) قطعها على خلاف العادة * ولو أخبر ثم قال لم أصدق المخبر فإن أخبره من قبل شهادته بطل حقه * وان أخبره من لا يقبل روايته كفاسق وصبي فلا يبطل * وان أخبره عدل واحد أو عبد يقبل روايته فلا يظهر (و) أنه يبطل حقه * وان كذب المخبر في مقدار الثمن * أو تبين المشتري * أو جنس (وح) الثمن * أو قدر المبيع فترك المبيع لم يبطل حقه لان له غرضاً * وان أخبر بان الثمن ألف فإذا هو ألفان لم يكن له الرجوع اذ لا غرض فيه * واذا لقي المشتري فقال السلام عليكم لم يبطل حقه * ولو قال بكم اشتريت فقيه تردد * وكذا في قوله بارك الله لك في صفقة يمينك * ولو قال اشتريت رخيصاً وأنا طالب بطل حقه لأنه فضول من غير غرض * ولو باع ملك نفسه مع العلم بالشفعة بطل حقه * فإن لم يعلم فتقولان من حيث انه انقطع الضرر * وان صالح عن حق الشفعة لم يصح الصلح * ثم ان كان

لعدّد العامل واتحد المالك أو بالعكس فلا حرج * ومهما فسد القراض بفوات شرط نفذ التصرفات وسلم كل الربح للمالك * وللعامل أجره مثله إلا إذا فسد بأن شرط كل الربح للمالك ففي استحقاقه الاجرة وجهان لانه لم يطمع في شيء أصلاً

سجل الباب الثاني في حكم القراض الصحيح

وله خمسة أحكام : الحكم الأول : أن العامل كالوكيل في تقييد تصرفه بالغبطة * فلا يتصرف بالعين ولا بالنسيئة بيعاً ولا شراء إلا بالأذن * ويبيع بالعرض فانه عين التجارة * ولكل واحد منهما الرد بالعيب * فان تنازعا فقال العامل يرد وامتنع رب المال أو بالعكس فيقدم جانب الغبطة ولا يعامل العامل المالك * ولا يشتري بمال القراض أكثر من رأس المال * وان اشتري لم يقع للقراض * وانصرف اليه ان امكن * ولو اشترى من يعتق على المالك لم يقع عن المالك فانه تقييد التجارة * ولو اشترى زوجة المالك فوجهان * والوكيل بشراء عبد مطلق ان اشترى من يعتق على الموكل فيه وجهان * والعبد المأذون ان قيل له اشتر عبداً فهو كالوكيل * وان قيل له اتجر فهو كالعامل * وان اشترى العامل قرب نفسه ولا ربح في المال صح * وان ارتفعت الاسواق وظهر ربح وقلنا يملك بالظهور عنق حصته (و) ولم يسر اذ لا اختيار في ارتفاع السوق * وان كان في المال ربح وقلنا لا يملك بالظهور صح * ولم يعتق * وان قلنا يملك في الصحة وجهان لانه مخالف للتجارة * فان صح عنق (و) حصته وسرى الى نصيب المالك لان المشتري مخار وغرم له حصته * الحكم الثاني : ليس لعامل القراض أن يقارض عاملاً آخر بغير اذن المالك * وفي صحته بالأذن خلاف (و) * فان فعل بغير الاذن وكثرت التصرفات والربح

الابلق للتجارة عليه* أو عين شخصاً للمعاملة معه فهو فاسد (ح و) لانه تضيق
 * ولو عين جنس الخبز أو البزّ جاز لانه معتاد* ولو ضيق بالنأقيت الي سنة
 مثلاً ومنع من البيع بعدها فهو فاسد فانه قد لا يجد زبوناً قبلها* وان قيد
 الشراء وقال لا تشتري بعد السنة ولك البيع فوجهان* اذ المنع عن الشراء مقدور
 له في كل وقت فامكن شرطه* فان قال قارضتك سنة مطلقاً فعلى أي القسمين
 ينزل فيه وجهان ﴿ الثالث الربح ﴾ وشرائطه أربع وهي أن يكون مخصوصاً
 بالعاقدين مشتركاً معلوماً بالجزئية لا بالتقدير* وعيننا بالخصوص أنه لو أضيف
 جزء من الربح الى ثالث لم يجز* وبالاشتراك أنه لو شرط الكل للعامل أو
 للمالك فهو فاسد (م)* وبكونه معلوماً احترزنا عما اذا قال لك من الربح ما
 شرطه فلان فلان فانه مجهول* ولو قال على أن الربح بيننا ولم يقل نصفين
 فالأظهر (و) التنزيل على التخصيف ليصح* واحترزنا بالجزئية عما اذا قال
 لك من الربح مائة أو درهم أو لي درهم والباقي بيننا فكل ذلك فاسد اذ ربما
 لا يكون الربح الا ذلك المقدار ﴿ الرابع الصيغة ﴾ وهي أن يقول قارضتك
 أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين فيقول قبلت* ولو قال على
 أن النصف لي وسكت عن العامل فسد (و)* ولو قال على أن النصف لك
 وسكت عن جانب نفسه جاز ﴿ الركن الخامس والسادس العاقدان ﴾
 ولا يشترط فيها الا ما يشترط في الوكيل والموكل* نعم لو قارض العامل غيره
 بمقدار ما شرط له باذن المالك فقيه وجهان لان وضع القراض أن يدور بين
 عامل ومالك* ولو كان المالك مريضاً وشرط ما يزيد على أجره المثل للعامل لم
 يحسب من الثلث لان التفويت هو المقيد بالثلث والربح غير حاصل* وفي نظيره
 من المساقاة خلاف (و) لان النخيل قد تثمر بنفسها فهو كالحاصل* ولو

غرم حصته * وكذا الاجنبي فان الاتلاف كالقسمة * ولو كان في المال جارية لم
يجز للمالك وطؤها لحقه * الحكم الخامس * الزيادة العينية كالثمرة والنتاج محسوب
من الربح وهو مال القراض * وكذا بدل منافع الدواب ومهر وطء الجواري
حتى لو وطئ السيد كان مسترداً بمقدار العقر^(٣) * وأما النقصان فما يحصل
بانخفاض السوق أو طريان عيب ومرض فهو خسران يجب جبره بالربح
* وما يقع باحتراق وسرقة وفوات عين فوجهان أصحهما أنه من الخسران كما
أن زيادة العين من الربح * ولو سلم إليه ألفين فتلف أحدهما قبل أن يشتري
به شيئاً أو بعد أن يشتري كما لو اشتري عبدين مثلاً ولكن قبل البيع فرأس
المال ألف أو ألفان فيه وجهان وهو تردد في أنه هل يجعل ذلك من الخسران
وهو واقع قبل الخوض في التصرفات

باب الثالث * في التماسخ والتنازع

والقراض جائز يفسخ بفسخ أحدهما * وبالموت * وبالجنون * كالوكالة فان
انفسخ والمال ناض لم يخف أمره * وان كان عروضاً فعلي العامل بيعه ان كان
فيه ربح ليظهر نصيبه * وان لم يكن ربح فوجهان * مأخذ الوجوب أنه في
عهده أنه أن يرد كما أخذ * فان لم يكن ربح ورضي المالك به وقال العامل أبيع
لم يكن له ذلك إلا اذا وجد زبواً يستفيد به الربح * ومهما باع الماء لـ قدر
رأس المال وجعله نقداً فالباقي مشترك بينهما ولبس عليه بيعه * وان رد إلى
نقد ليس من جنس رأس المال لزمه الرد إلى جنسه * ولو مات المالك فلو ارثه
مطالبة العامل بالتضيض * وله أن يحدد العقد معه ان كان المال نقداً * وان
كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة * والباقي يتبع فيه
(٣) العقر بالضم دية الفرج المفسوب

فعلي الجديد الربح كله للعامل الاول ولا شيء للمالك * وللعامل الثاني أجر
مثله على العامل الاول اذ الربح على الجديد للغاصب * والعامل الاول هو
الغاصب الذي عقد العقد له * وقيل كله للعامل الثاني فانه الغاصب * وعلى
القديم يتبع موجب الشرط للمصلحة وعسر ابطال التصرفات وللمالك نصف
(و) الربح والنصف الآخر بين العاملين نصفين (و) كما شرط * وهل يرجع
العامل الثاني بنصف أجرة مثله لانه كان طمع في كل النصف من الربح ولم
يسلم له فيه وجهان * الحكم الثالث * ليس للعامل أن يسافر (ح م و) بمال القراض
الا بالاذن فانه خطر فان فعل نفذت تصرفاته واستحق الربح واجبه ضامن
بعدوانه * واذا سافر بالاذن فأجرة النقل على مال القراض كما أن نفقة الوزن
والكيل والحمل الثقيل في الحضر أيضا على مال القراض * وليس على العامل الا
التجارة والنشر والطي ونقل الشيء الخفيف * فان تماطى شيئاً مما ليس عليه فلا
أجرة له * وان استأجر على ما عليه فعليه الاجرة * ونفقته على نفسه (م) في
الحضر * ونص في السفر أن له نفقته بالمعروف * فمنهم من نزل على نفقة النقل
ومنهم من قال فيه قولان * ووجه الفرق بين الحضر والسفر أنه متجرد في السفر
للشغل * نمل هذا لو استصحب مع ذلك مال نفسه وزع النفقة عليه * ثم قد
قيل القولان في القدر الذي يزيد في النفقة بسبب السفر * وقيل انه في الاصل
* الحكم الرابع * اختلف القول في أنه هل يملك الربح بمجرد (م ز) الظهور أم يقف
على المقاسمة * فان قلنا يملك بمجرد الظهور فهو ملك غير مستقر بل هو وقاية
لرأس المال عن الخسران * وان وقع خسران انحصر في الربح * ولا يستقر الا
بالقسمة * وهل يستقر بالتضيض والقسخ قبل القسمة فيه وجهان * ون قلنا
لا يملك (ح) فله حق مؤكد حتي لو مات يورث عنه * ولو أئلف المالك المال

المعاملة عليه لنهيه عليه الصلاة والسلام عن المخايرة وهي أن يكون البذر من العامل * وعن المزارعة وهي (و) أن يكون البذر من المالك * نعم يجوز ذلك على الاراضي المتخلطة بين النخيل والكرم تبعاً للمسافة بشرط اتحاد المالك وعسر افراز الاراضي بالعمل * فلو وقعت منفايرة بتعدد الصفة أو بتفاوت الجزء المشروط من الزرع والتمر أو بكثرة الاراضي وان عسر افرازها بالعمل أو يكون البذر من العامل ففي بقاء حكم البيعة في الصحة خلاف * الثاني * أن لا تكون الثمار بارزة * وان ساقى بعد البروز (م) فسد على القديم وصح على الجديد لانه عن الفرر أبعد اذ العوض موثوق به * الثالث * أن تكون الاشجار مريثة والا فهو باطل للفرر * وقيل انه على فولي بيع الغائب * الركن الثاني الثمار * وليكن مخصوصاً بما شرطاً على الاستبهاً معلوماً (و) بالجزبة لا بالتقدير كما في الفراض * ولو ساقى على ودي غير مغروس لغرسه فهو فاسد (و) فانه كتسليم البذر * وان كان مغروساً وقدر المقدر بمد لا يمر فيها فهو باطل * وان كان بتوهم وجود الثمار فان غلب الوجود صح (و) * وان غلب العدم فلا (و) * وان تساوى الاحتمالان فوجهان * ثم ان ساقى عشر سنين وكانت الثمرة لا سوغ الا في العاسرة جاز فمكون ذلك في ممايله كل العمل كالا شهر من سنة واحدة * ولو قال ساقى على أن لك من الصحاح نصفه ومن العجوة ثلثه لم يصح الا اذا عرف مقدار الاسجار * وان شرط النصف منهما لم يشترط معرفته الاقدار * ولو ساقاه على احدي الحدين لا يعينها * أو على أنه ان سني بماء السماء فله الثلث أو بالدالة فله النصف فهو فاسد لردده بين جهين * ولو ساقى شريكه في الحدس وشرط له زيادة صح ان اسبد بالعمل * وان شارك الآخر بالعمل فلا * الركن الثالث العمل * وشرطه أن لا يضم اليه

موجب الشرط * وان كان عرضاً ففي جواز التقرير عليه وجهان * ووجه الجواز أنه قد ظهر رأس المال وجنسه من قبل فلم يوجد علة اشتراط النقدية هنا * وان مات العامل لم يجز تقرير وارثه على العرض فانه ما اشتراه بنفسه فيكون كلاً عليه * نعم ان كان قدراً فهل ينقذ القراض معه بلفظ التقرير فيه وجهان * ومهما كان اسرّد المالك طائفة من المال وكان اذ ذاك في المال ربح فهو شائع ويسقط ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط بالنقصان * وان كان فيه خسران لم يجب على العامل جبر ما يخص المسترد من الخسران * وان قال العامل تلف المال أو رددت (و) أو ما رجحت أو خسرت بعد الربح أو هذا العبد اشتريته للقراض أو لنفسي أو ما نهيتني عن شرائه وخالفه المالك فالقول قول العامل * وان اختلفا في قدر ما شرط له من الربح فيتحالفاً ويرجع الى أجر المثل * وان اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل اذ الاصل عدم القبض

— كتاب المساقاة * وفيه بابان —

— الباب الاول في اركانها —

وهي أربعة ١ الاول متعلق العقد ٢ وهو الاشجار اذ عليها يستعمل العامل بجزء من الثمار كما يستعمل عامل القراض * الا أن المساقاة لازمة * وثقة يستحق (و) الثمار فيها بمجرد الظهور بخلاف القراض * وأصلها ما روى أنه صلى الله عليه وسلم ساقى أهل خيبر على النصف من الثمر والزرع * وللأشجار ثلاث شرائط ١ الاول أن يكون نخيلاً أو كرمًا * وفيما عداها من الاشجار المثمرة قولان * وكل ما يثبت أصله في الارض فشجر الآ البقل (و) فانه يلتحق بالزرع والبطيخ والبادنجان وقصب السكر وامثاله * ولا يجوز (و) هذه

الثمار للعامل وكان هو متبرعا * وكذا لو استأجر عليه اذ ليس له أن يحكم
 لنفسه * ولو عجز عن الحاكم فكمثل (و) ان لم يشهد على الاستئجار * وان
 أشهد فوجهان * ثم له أن يفسخ العقد اذا عجز ويسلم الى العامل أجره مثل
 ما عمل قبل الحرب * فان تبرع أجنبي بالعمل فله أن يفسخ اذ قد لا يرضى بدخوله
 ملكه * وان عمل الاجني قبل أن يشعر به المالك سلم الثمار للعامل وكان
 الاجني متبرعا عليه لا على المالك * فان مات العامل تمام (و) الوارث العمل
 من تركته * فان لم يكن تركه فله أن يتم من ماله لأجل الثمار * فان أبي (وم)
 لم يجب عليه شيء اذا لم يكن تركه وسلم اليه أجره العمل الماضي وفسخ العقد
 للمستقبل * وان ادعى المالك سرقة أو خيانة على العامل فاقول قول العامل
 فانه أمين * فان ثبتت خيانه بنصب (و) عليه مشرف وعابه (و) أجره ان
 ثبت بالبينة خيانه * وان لم يمكن حفظه بالمشرف أزيلت (م و) بدو واستؤجر
 عليه * فان خرجت الاشجار مستحقة للعامل أجره عمله على الناصب * فان
 كانت الثمار باقية أخذها المسحق * فان تلف غرم العامل ما بقيه لنفسه
 ضمان (و) المشتري فانه أخذه في معاوضته ونصيب المساقى وكذا الاشجار
 اذا تلفت يطالب بها الناصب وفي مطالبه العامل بها وجهان من حيث ان به
 لم يثبت عليه مقصودا بخلاف المودع فان طواب رجح (و) به على الناصب
 رجوع المودع * وان اختلف المتعافدان في قدر الجزاء المروط نحاها (م)
 كافي القراض

— كتاب الاجارة — وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في أركانها —

وهي بعد العاقدين ولا يخفى أمرها ثلاثة (الاول) السيفه وهي أن يقول

عمل ليس من جنس المساقاة * وأن لا يشترط مشاركة المالك معه في اليد بل يستتبع المامل باليد * ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يضر (و) * وأن لا يشترط عمل المالك معه بل ينفرد بالعمل * ولو شرط أن يعمل معه غلام المالك صح على النص * ثم النفقة على المالك إلا إذا شرط على العامل في جوازه وجهان * ووجه المنع أنه قطع نفقة المالك عن المالك * ولو شرط أن يستأجر العامل بأجرة على المالك ولم يبق للعامل إلا الدهقنة والتحقق في الاستعمال ففيه وجهان * ويشترط تأقيت المساقاة لأنها لازمة فيضر التأيد * وليعرف العمل جملة * ثم يعرف بالسنة العربية * فان عرف بادراك الثمار جاز على الابح * فان عرف بالمرية فبرزت الثمار في آخر المدة ولم تدرك في المدة فالعامل شريك فيها * الزكن الرابع الصيغة (و) فيقول ساقيتك على هذه النخيل بالنصف أو عاماتك فيقول قبلت * فلو عقد بلفظ الاجارة لم يصح على الاظهر (و) لفقد شرط الاجارة * ولا يشترط (و) تفصيل الاعمال فان العرف يعرفها

الباب الثاني في أحكامها

وحكمها وجوب كل عمل يتكرر في كل سنة وتحتاج اليه الثمار من السقي والتقليب وتقيية الآبار (و) والانهار وتحيية الحشيش المضر والقضاء بان وتصريف الجريد وتسوية الجرين ورد الثمار اليه * وما لا يتكرر في كل سنة ويعد من الاصول فهو على المالك كحفر الآبار والانهار الجديدة وبناء الحيطان ونصب الدولاب وأمثاله * وفي أجرة الناطور وجداد الثمرة وردم ثلثة يسيرة في طرف الجدار خلاف * واذا هرب العامل قبل تمام العمل استقرض القاضي عليه أو استأجر من يعمل عليه * فان عمل المالك بنفسه سلم

الكرم والبستان لثمارها والشاة لتنتاجها ولبنها وصوفها باطل فانه بيع عين
قبل الوجود * واستئجار الشاة لارضاع السخلة باطل واستئجار المرأة للارضاع
مع الحضانة جائز * ودون الحضانة بخلاف * والاولي الجواز للحاجة * واستئجار
الفحل للضراب فيه خلاف * والاولى المنع لانه لا يوثق بتسليمه على وجه
ينفع * أما القدرة على التسليم فعني به ان استئجار الاخرس للتعليم والاعمى
للحفظ باطل لان المقصود غير ممكن * ولو استأجر قطعة أرض لأماء لها
للزراعة فهو باطل * وان استأجر للسكنى فجائز * فان أطلق وكان في محل يتوقع
الزراعة كان كالترصيح بالزراعة * وان كان الماء متوفراً ولكن على الدور
ففساد بناء على الحال * وان كان يعلم وجود الماء فصحيح * وان كان يغلب
وجود الماء بالامطار فالنص أنه فاسد نظراً إلى المعجز في الحال * وقيل انه
صحيح اذ انقطاع الشرب العد والماء الجاري أيضاً ممكن * وان استأجر أرضاً
والماء مستو عليها في الحال ولا يعلم انحساره فهو باطل * وان علم انحساره
فهو صحيح (و) ان تقدمت رؤية الأرض أو كان الماء صافياً لا يجمع رؤية
الأرض * واجارة الدار للسنة القابلة فاسدة (ح) اذ لا تسلط عليه غريب العقد
مع اعتماد العقد العين * ولو أجر سنة ثم أجر من نفس المستأجر السنة
الثانية فوجهان * ولو فال استأجرت هذه الدابة لأركبها نصف الطريق
وأترك النصف اليك * فال المزني هو اجارة للزمان القابل اذ لا يتمين له
النصف الاول * وقال غيره يصح * وانما النقطع بحكم المهايأة فهو كالاستئجار
نصف الدابة ونصف الدار وهو صحيح (ح) والمعجز شرعاً كالعجز حساً * فلو
استأجر على فلع سن صحيحة وقطع يد صحيحة أو استأجر حائضاً على كنس

(٣) العد تكسر العين الماء الجاري الدائم الذي له مادة لا تقطع كماء العين والبئر اه

أكرمتك الدار أو أجرتك فيقول قبلت * ويقوم مقامها (و) لفظ التملك
ولكن يشترط أن يضيف إلى المنفعة فيقول ملكتك منفعة الدار شهراً
* والظاهر (و) أن لفظ البيع لا يقوم مقام التملك لأنه موضوع للملك
الاعيان * الركن الثاني الاجرة * فان كانت في الذمة فهي كالثمن حتى يتعجل
(ح م) بمطابق العقد * وان كان معيناً فهو كالبيع فيراعى شرائطه فلو أجر
داراً بعمارتها أو بدراهم معلومة بشرط صرفها إلى العمارة بعمل المستأجر فهو
فاسد لان العمل في العمارة مجهول * ولو كانت الاجرة صبرة مجهولة جاز كما
في البيع * وقيل انه على قولين كما في رأس مال السلم * ولو استأجر السلاخ
بالجلد والطحان بالنخالة أو بصاع من الدقيق فسد لهيه عليه الصلاة والسلام عن
قفيز الطحان ولأنه باع ما هو متصل بملكه فهو كبيع نصف من سهم * ولو شرط
للمرضعة جزءاً من المرتضع الرقيق بعد القطام * ولقاطف الثمار جزءاً من الثمار
المقطوفة فهو أيضاً فاسد * وان شرط جزءاً من الرقيق في الحال أو من الثمار
في الحال فالقياس صحته (و) وظاهر كلام الاصحاب دال على فساده حتى
منعوا استئجار المرضعة على رضيع لها فيه شرك لان عملها لا يقع على خاص
ملك المستأجر * الركن الثالث المنفعة * وشروطها خمسة أن تكون متقومة
لا بانضمام عين اليها * وأن تكون مقدوراً على تسليمها * حاصلة للمستأجر *
معلومة * أما التقويم عنينا به أن استئجار تفاحة للشحم وطعام لتزيين الخانوت
لا يصح * وكذا (ح) استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الخانوت فانه لا قيمة
له على الاصح (و) * وكذا استئجار الاشجار لتجفيف الثياب والوقوف في
ظلالها * وكذا استئجار البياع على كلمة تروج لها السلعة ولا تعب فيها * وفي استئجار
الكلب للحراسة والصيد وجهان * أما المتقوم دون العين معناه ان استئجار

بالحاجة * والثاني أنه لا يزداد على ثلاثين سنة * ولو آجر سنين ولم يقدر حصّة كل سنة من الاجرة فالاصح (و) الجواز كما في الاشهر من سنة واحدة * ولو قال آجرتك شهراً بدرهم وما زاد فبحسابه فهو فاسد اذ لم يقدر جملته * وقيل انه يصح في الشهر الاول وبفسد في الباقي * ولو قال آجرتك الارض ولم يمين البناء والزراعة والغراس لم يجز لانه مجهول * ولو قال لتنتفع به ما شئت جاز (و) * ولو قال آجرتك للزراعة ولم يذكر ما يزرع ففيه خلاف لان التفاوت فيه قريب * ولو قال آكر بك ان شئت فازرعها وان شئت فاغرسها جاز على الاصح (و) وتخير كما لو قال انفع كيف شئت * ولو قال آكر بك فازرعها واغرسها ولم يذكر القدر فهو فاسد * وقيل انه ينزل على النصف * ولو آكرت الارض للبناء وجب تعريف عرض البناء ووضع * وفي تعريف ارتفاعه خلاف (و) (أما الدواب) فان استؤجر للركوب عرف (م) الآجر الركاب برؤية شخصه أو سماع صفته في الضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخميناً * ويعرف المحمل (ح) بالصفة في السعة والضيق وبالوزن فان ذكر الوزن دون الصفة أو بالعكس ففيه خلاف (و) * ويعرف تفاصيل المعاليق * فان شرط المعاليق مطلقاً فهو فاسد (ح م) على النص لتفاوت الناس فيه * والمسأجر يعرف لدابة برؤيتها أو بوصفها ان أوردت الاجارة على المين أهي فرس أم بغل أم ناقة أم حمار * وفي ذكر كيفية السير من كونها مهملاً أو بجراً خلاف (و) * ويعرف تفصيل السير والسرى ومقدار المنازل ومحل النزول أهو القرى أو الصحراء ان لم يكن للعرف فيه ضبط * وان كان فالعرف متبع * وان استؤجر للحمل فيعرف قدره بالتخمين ان كان حاضراً * فان كان غائباً فبتحقق الوزن بخلاف الركاب * وان كان في الذمة فلا يشترط معرفة

مسجد فهو فاسد لان تسليمه شرعا متعذر ولو كانت اليد متأكدة أو السن
وجعة صحت * فان سكنت قبل القاع انفسخت الاجارة * ولو استأجر
منكوحة النهر دون اذن الزوج ففسد (و) * ولو استأجرها الزوج لنفسه فهو
صحيح * وان استأجرها (و) لارضاع ولده منهاصح * أما الحصول للمستأجر
نعني به ان استئجاره على الجهاد (و) والعبادات التي لا تجري النيابة فيها فاسد
اذ يقع للاخير * وأما الحج وحمل الجنازة وحفر القبر وغسل الميت فيجري
فيها النيابة والاجارة * وللإمام (و) استئجار أهل الذمة للجهاد اذ لا يقع
لهم * والاستئجار على الاذان جائز للإمام * وقيل انه ممنوع كالجهاد * وقيل
انه يجوز لا حاد الناس ليحصل للمستأجر فائدة معرفة الوقت * ولا يجوز
الاستئجار على امامة الصلوات الفرائض * وفي امامة التراويح خلاف *
والاصح منعه * وبالجملة فكل منفعة متقومة معلومة مباحة يلحق العامل فيها
كلفة ويتطوع بها الغير عن الغير يصح ايراد العقد عليها * وأما قوله معلومة
فتفصيله في الآدي والاراضي والدواب * (أما الآدي) اذا استؤجر لصناعة
عرف بالزمان أو بمحل العمل كما لو استأجر الحياط يوماً أو لحياطة ثوب
معين * ولو قال استأجرتك لتخيط هذا القميص في هذا اليوم فسد (و)
لانه ربما يتم العمل قبل اليوم أو بعده * وفي تعليم القرآن يعلم بالسور أو
بالزمان * وفي الارضاع يعين الصبي ومحل الارضاع * فان هذا مما يختلف
الترض به (أما الاراضي) فما يطلب للسكنى يري المستأجر مواضع الترض
فينظر في الحمام الى البيوت وبئر الماء ومسقط القماش والاتون والوقود
ويعرف قدر المنفعة بالمدة * فان أجر سنة فذاك * فان زاد فالاصح (و) أنه
جائز ولا ضبط فيه قولان آخران * أحدهما انه لا يزداد على السنة لانه مقيد

داراً ليس لها باب وميزاب فليس عليه تجديد * فان جهله المكثري فله
الحيار * وتطهير عرصه الدار عن الكناسه والتلج الخفيف والانون عن الرماد
على المكثري * ونسليم الدار وبثر الحش والبالوعة خالية على المكثري * فان امتلاً
ففي وجوب تفرينه على المكثري لبقية المدة خلاف * واذا مضت المدة على
المكثري التفرين من الكناسات ولا يلزمه تفرين البالوعة والحش * ومسئع
الحمام كالحش * ورماد الانون كالكناسة * أما الاراضى * اذا استؤجرت للزراعة
ولها شرب معلوم فالعرف فيه الانساع وان لم يذكر * وان كان العرف
مضطرباً فالاصح أنه لا يتبع * وقيل ان لفظ الزراعة كالشرط للشرب * وقيل
يفسد لاجل هذا التردد * فان مضت المدة والزرع بان وانما يبي لتقصيره
في الزراعة فلع مجاناً * وان كان لغلبة البرد لم يقلع مجاناً فانه غير مقصر * وان
استؤجر لزراعة القمح شهرين فان شرط القلع بعد المدة جاز وكأنه لا ينبغي
الآ القصيل * وان شرط الابقاء فهو فاسد للتناقض بينه وبين التأقب * وان
أطلق فقيل انه صحيح وينزل على القلع * وقيل انه يفسد اذ العادة نقضى بالابقاء
* وكذا ان آجر للبهاء والفراش سنة أو سنتين انسب الشرط * فان أطلق فهو
كالزرع الذي بقى . وحيث صححنا في جواز القلع مجاناً بعد المدة خلاف *
وقيل انه لا يلع كما في العاربه المؤفنة * وقيل انه يقلع اذ فائده المأفنة في العارية
طلب الاجره بعد المدة ولا فائده ههنا الا القلع * فان قلنا لا يقلع مجاناً فهو
كالعير يخير بين القلع بالأرس أو الابقاء بأجرة أو التملك بموض * وبباشرة
القلع أو بدل مؤننه على الآجر أو المسأجر فيه خلاف * فان منع المسأجر
ماعينه الآجر قيل انه يقلع مجاناً فربما ملكه * والافس أنه يلع وبشرم له
ولا يبطل حقه بامناعه * ولو اسأجر أرضاً للذرة فله زرع القمح * ولو اسأجر

وصف الدابة إلا إذا كان المنقول زجاجا اذ يختلف الغرض بصفات الدابة *
 وإذا شرط مائة من من الخنطة يكون الظرف ورآه فليعرف قدره ووزنه إلا
 إذا تماثلت الغرائر بالعرف * وإن قال مائة من فهو مع الظرف على الأصح (و)
 * وإن استؤجر للسقي فيعرف قدر الدلاء والعدد وموضع البئر وعمقه * وإن كان
 للحرثة فيعرف بالمدة (و) أو بتعيين الأرض فيعرف صلاحيتها ورخاوتها وعلى
 الجملة ما يتفاوت به الغرض ولا يتساح به في المعاملة يشترط تعريفه

— الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة * وفيه فصلان —

﴿ الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة ﴾ ﴿ أما في الآدمي ﴾ فاستئجار
 الحياط لا يوجب عليه الحيط بل هو على المالك * واستئجار الحاضنة على
 الحضانة هل يستتبع الارضاع * وعلى الارضاع هل يستتبع الحضانة فيه ثلاثة
 أوجه يفرق في الثالث ويقال الارضاع يستتبع الحضنة انه لا يتجرد العيين
 مقصودا بالاجارة * والحضانة لا تستتبع الارضاع فان صرح بالجمع بينهما أو
 قلنا ذكر أحدهما كاف في الاستتباع فانقطع اللبن فعلي وجه يفسخ لانه
 المقصود * وعلى وجه بسقط قسط من الاجرة لانه أحد المقصودين * وعلى
 وجه ثبت الخيار لانه نابع (و) فهو كالعيب * أما الجبر في حق الوراث *
 والصينغ في حق الصباغ قيل انه كاللبن في الحاضنة * وقيل انه كالحيط * أما
 الدور * فعمارة الدار باقامة مائل * أو اصلاح منكسر على المكري * وإن احتاج
 الى تجديد بناء أو جذع فان فعل استمرت الاجارة * وإن أبى فلمكثري الخيار
 * فان أراد اجباره على العمارة لم يجز على الاظهر * وكذا اذا غصب الدار لم يلزمه
 الانزع وإن قدر ولكن للمكثري الخيار * ويجب على المكري تسليم المفتاح *
 فان ضاع في يد المكثري فهو أمانة * وليس على المكري ابداله * ولو أجر

وفي وقت القيلولة (و) ولا يجوز الاتزار به * وفي الارتداء به تردد
﴿ الفصل الثاني في الضمان ﴾ ويد المستأجر في مدة الانتفاع يد أمانة * وكذا
بعد مضي المدة على الاصح * وفيه وجه أنه بعد المدة كالمستعير * وقبل
الانتفاع لو ربط الدابة ولم ينتفع استقرت الاجرة * فان تلفت فلا ضمان الا
اذا انهدم الاصل عليه ضمن لانه لو ركب لأمن من هذا السبب * أما يد
الاجير على الثوب الذي يراد خياطته أو صبغته أو قمصارتة أو على الدابة
رياضتها وأمثاله فهي (ح) يد أمانة على الاصح (و) كيد المستأجر * وفيه
قول آخر أنه يد ضمان (ح) * وقول ثالث ان يد الاجير المشترك يد ضمان
بخلاف الاجير المعين للعمل * وظاهر النص أن من غسل ثوب غيره أو
ذلك أو حلق رأسه ولم يجر لفظ الاجارة لا يستحق اجرة لانه ألتف منافع
نفسه باختياره * وقال المزني ان كان عادته طلب الاجرة استحق الاجرة
* وأما من دخل الحمام لزمه الاجرة لانه ينفق منفعة غيره بسكونه * ولا ضمان
على الحمامي اذا ضاع الثياب بغير تقصيره على الاصح (و) كسائر الاجراء
* ولو قصر الثوب قتل في يده * فان قلنا ان القصار عين لم يستحق الاجرة
لانه تلف قبل التسليم * وان قلنا أتر فبسحق اذ وقع مسلماً بالهراغ ولو
استأجر دابة ليحملها عشرة أصع فزاد صاعاً صار عاصباً ضاهناً * ولو سلم الى
المكركى وقال انه عشرة وهو أحد عشر وكذب ففانفت الدابة بالجل فمجب
عليه الضمان * وفي قدره فولان * أحدهما النصف كما اذا جرح نفسه جراحات
وجرحه غيره جراحة فمات * والثاني أنه يجب جزء من أحد عشر جزءاً من
الضمان لان الجراحات لا تنضبط بخلاف الحمل * وهذا الخلاف جار في الجلود
اذا زاد واحداً على المائة انه يضمن النصف أو جزءاً بحسابه * وان سلم ثوباً الى

للقمح لم يجز زرع الذرة وله الشمير * وكذا اذا استأجر دكاناً لصنعة فلا يباشر
 ما ضرره فوقها * ويفعل ما ضرره دونه * فلو استأجر للممح فزرع الذرة
 فلا جبر القلع في الحال * فان لم يقلع حتى مضت المدة يخير بين أجره المثل
 وبين أخذ المسمى وأرض نقص الأرض * وقيل انه يتعين أجر المثل وهل
 يتعين المسمى وأرض النقص والنص هو الاول * ولو عدل من الزرع الي
 الفرس يتعين أجر المثل اذ تغير الجنس * ولو عدل من خمسين مناً الي مائة
 في الحمل نعين المسمى وطلب الزيادة لانه استوفى المعقود عليه وزاد مناً ما في
 الدواب * فيجب على مكري الدابة تسليم الاكاف * والحزام * والثفر (٣) والبرة
 والحطام * وفي حق الفرس في السرج خلاف * والحمل والمظلة والغطاء
 وما يشد به أحد المحملين الى الآخر فعلي المكزي * والوعاء الذي فيه نقل
 المحمول على المكزي ان وردت الاجارة علي عين الدابة * وان ورد علي الذمة
 فعلي المكزي * فالدلو والرشاء في الاستقاء كالوعاء * ويجب تقدير الطعام
 المحمول * فلو فني فالأظهر أن له ابداله * ويجب علي المكزي اعانة الراكب
 للنزول والركوب في المهمات المتكررة * وكذا الاعانة علي رفع الحمل وحطه *
 وكذا في الحمل الا اذا وردت الاجارة علي عين الدابة وسلم الي يد المكزي
 * ومهما تلفت الدابة المعينة انفسخت * وان أورد علي الذمة فسلم دابة فتلفت
 لم يفسخ * وكذا ان وجد بها عيباً * ويجوز ابدال المستوفي فله أن يركب
 (ح ز) مثل نفسه * بل له أن يؤاجر الدابة والدار من غيره * ولا يجوز ابدال
 الاجير المعين والدابة والدار * وفي ابدال الثوب الذي عين للخياطة والصبي
 الذي عين للرضاع والتعليم وجهان * ومهما استأجر ثوباً للبس نزع له ليلاً اذا نام
 (٣) الثفر بالتحريك وبالمثلثة ثفر الدابة وهو السير الذي يجعل في مؤخر السرج اه

ينفسخ (ح) العقد * ولو مات الصبي المتعلم أو المرتضع أو تلف الثوب المخيط فهو متردد بين تلف العاقد والدابة المعينة فقيه خلاف (و) انه هل ينفسخ به أم يبدل بغيره * وإذا غصب الدار المستأجرة حتى مضت المدة انفسخت * وفيه قول أن للمستأجر الخيار * فان شاء طالب الغاصب بأجرة المثل * ولو أقر المكري للغاصب بالرقبة قبل اقراره في الرقبة * وهل يفوت حق المنفعة تبعاً على المستأجر فيه خلاف (و) * والاقيس (و) أن للمستأجر أيضاً خاصمة الغاصب لاجل حقه في المنفعة * ومهما حبس المكري الدابة حتى مضت المدة استقرت الاجرة سواء قدرت المدة أم لا عينت الدابة أم لا * فان حبس المكري وقدرت المدة انفسخت * وان لم تقدر فوجهان * الثالث * ما يمنع استيفاء المنفعة سرعاً يوجب الفسخ كما لو سكن ألم السن المستأجر على قلمه * أو عفا عن عليه القصاص وفد استؤجر (و) لقطعه * ولو مات البطن الاول من أرباب الوقف بعد الاجارة وقبل مضي المدة فالاقيس (و) الانفساخ لانه تناول ما لا يملكه * ولو آجر الولي الصبي أو دابته مدة تجاوز البلوغ لم يجز * فان قصرت فبلغ بالاحتلام على قرب فالافس أنه لا ينفسخ اذ بني العقد له على الصلحة * وان أغلق العبد المكري لم تنفسخ (و) الاجارة * ولا خيار (و) للعبد * ولا يرجع بالاجارة على السد في أقس الوجهين * ونفقته على بيت المال في هذه المدة * وقبل انها على السيد * ولو باع الدار المستأجرة من المستأجر صح ولم ينفسخ الاجارة على الاصح (و) فيستوفي المنفعة بحكم الاجارة * وكذلك يصح للمستأجر اجارة الدار من المالك كما يصح من الاجنبي * وقيل ان الاجارة والمالك لا يجتمعان كالنكاح والمالك * ولو باع الدار من غير المستأجر صح (و) البيع في أقس الوجهين

خياط نفاطه قباء فقال ماأذنت لك الا في القميص * فاذا تنازعا (م) تحالفا
اذ يدعي المالك خيانتة فاذا حلف أنه مأذون سقط الارش * ويدعى الخياط
اذن المالك والاجرة فاذا حلف أنه لم يأذن سقطت الاجرة * وفيه قول أن
الاجرة تسقط عند التحالف ولكن الضمان يجب فكان أثر التحالف في
رفع المقد * وقال ابن أبي ليلى القول قول الخياط * وقال أبو حنيفة رضي الله
عنه القول قول المالك * وقال الشافعي رضي الله عنه قول أبي حنيفة أشبهه
* وكلاهما مدخولان * وقيل انهما قولان للشافعي رضي الله عنه
وليس بصحيح

— الباب الثالث في الطواريء الموجبة للفسخ —

وهي ثلاثة أقسام * الأول * ما ينقص المنفعة نقصاناً متفاوت به الاجرة فهو
عيب موجب للفسخ قبل قبض الدار ويعتده الا اذا بادر المكري الى
الاصلاح ان قبل الاصلاح * وان ظهر للمعقد عذر بأن تخاف عن السفر
وقد استأجر الدابة أو تذهب حرفته وقد استأجر الخانوت أو مرض لم يكن له
(ح) الفسخ بهذه الاعذار لانه لا خلل في المعقود عليه * ولو أكتري أرضاً
للزراعة ففسد الزرع بجائحة فلا يحط شيء من الاجرة * ولو فسد الارض
بجائحة ثبت الرد * فاما أجاز أجاز بجميع (و) الاجرة كما في البيع * وان فسخ
رجع الى أجرة الباقي واستقر ما استوفاه على الاصح (و) * ويوزع المسمى على
المدتين باعتبار القيمة لا باعتبار المدة * الثاني * فوات المنفعة بالكلية كهوت الدابة
والاجير المعين * وانهدام الدار موجب للفسخ نص عليه * ونص ان انقطاع
شرب الارض غير موجب للخيار لانها بقيت أرضاً والدار لم تنق داراً * وفد قيل
فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم

حتى لا يستحق بالبعض البعض * بل لو مات العبد على باب الدار أو هرب قبل التسليم فلا حق * وإن أنكر المالك شرط أصل الجعل * أو شرطه في عبد * معين * أو سعى العامل في الردّ فالقول قوله * وإن تنازعا في مقدار الجعل مخالفا والرجوع إلى أجره المثل

— كتاب إحياء الموات —

والمستزكات ثلاثة: الاراضى ومعادنها ومنافعها: أما الاراضى * فالموات منها بملك بالاحياء * قال صلى الله عليه وسلم * من أحبا أرضاً منه فهي له * والموات كل منفك عن اختصاص * والاختصاص سبعة أنواع: النوع الاول * العماره فلا يملك * معمور * وإن اندرست (و) العماره فانها ملك لمعين أو لبنت المال الا أن يكون عماره جاهليه ولم يظهر أنها دخلت في يد المسلمين بطريق النفسه أو القى حتى يجرى حكمها في تملكها بالاحياء (و) فولان لتعارض أصل الاباحه وظاهر استملاء المسلمين عليه * ومعمور دار الحرب لا يملك الا كذا (و) بملك سائر أمه والهم * ومواتها الذي لا يذبون المسلمين عنها يملكها المسلمون والكفار جميعاً بالاحياء * بخلاف موات الاسلام فإن الكفار لا يملكونها (ح) بالاحياء * أما موات يذبون عنها فإذا أسولى طائفة عليها في اختصاص المسوين بها دون الاحياء خلاف * قيل انهم يملكون * وقيل هم أولى بالملك باحيائه * وقيل لا أثر لجرد الاستيلاء فيها لئس بملوك * الثانى حرم العماره * فلا يملك * وأهل دار الحرب إذا فرروا في بلد بصلح فلا يحكم (و) ما حوالها من الموات * وسائر القرى للمسلمين لا يحكم ما حوالها من مجتمع النادى * ومن ركض الجبل * وملعب الصبيان * ومناخ الابل وما بعد من حدود مرافقهم * وأما الدار ان كان في موات فخرتها * طرح التراب والتلج ومصب

واستمرت الاجارة الى آخر المدة * وفي استثناء المنفعة عن بيع الرقبة شرطاً
خلاف (و) مأخوذ من جواز بيع المستأجر

— كتاب الجمالة —

وصورتها أن يقول من ردّ عبدي الآبق فله درهم مثلاً * وهي صحيحة
وأركانها أربعة ﴿الاول الصيغة﴾ الدالة على الاذن في الرد بشرط عوض *
فلو ردّ انسان ابتداء فهو متبرع فلا شيء له (ح م) * وكذا اذا ردّ من لم
يسمع نداه فانه قصد التبرع * واذا كذب الفضولي وقال قال فلان من ردّ
فله درهم فلا يستحق الرادّ على المالك ولا على الفضولي لانه لم يضمن
* وان قال الفضولي من ردّ عبد فلان فله درهم لزمه لانه ضامن ﴿الثاني
العاقدة﴾ وشرطه أهلية الاجارة * ولا يشترط تعيين العامل لمصلحة العقد
* وكذلك لا يشترط القبول (و) قطعاً ﴿الثالث العمل﴾ وهو كل ما يستأجر
عليه وان كان مجهولاً فان مسافة ردّ العبد قد لا تعرف * ولا يشترط (ز)
الجهل بل لو قال من خاط ثوبي أو من حج عني فله دينار استحق (ز) لانه
اذا جاز مع الجهل فعلم أولي * وفيه وجه آخر انه لا يجوز الا على عمل
مجهول ﴿الرابع العمل﴾ وشرط أن يكون معلوماً مقدراً كالاجرة فلو قال من
ردّ من بلد كذا فله دينار فردّ من نصف الطريق استحق النصف أو من الثلث
استحق الثلث * ولو ردّ من مكان أبعد لم يستحق زيادة لانه لم يشترط * وان
قال من ردّ فله دينار فاشترك فيه اثنان فهو لهما * فان عين واحداً فعاونه غيره
لقصده معاونة العامل فالكل للعامل * وان قصد طلب أجره فلا شيء له
* وللعامل نصف دينار ﴿أما أحكامها﴾ فالجواز من الجانبين كالتقراض وجواز
الزيادة والنقصان قبل فراغ العمل ووجوب استحقاق الاجرة على تمام العمل

في موضع آخر أو يترك الحرفة أو يطول مرضه بحيث ينقطع الالة الي غيره
 * والظاهر (و) أن الاقطاع لا مدخل له فيها اذ الملك ليس . مطلوباً منه * ومن
 جلس في المسجد ليقرأ عليه القرآن والعلم فيألفه أصحابه فهو كفاعد الاسواق
 * فان جلس للصلاة لم يختص به في صلاة تالية * ويختص (و) في تلك
 الصلاة اذا عاب بمدر رعا ف أو غيره * والسابق في الرباطات وغيرها الى
 بقعة يختص بها * ثم ان طال عكوفه على هذه الانتفاعات المشتركة وصار
 كالملك الذي أبطل أثر الاشتراك في الازعاج خلاف (و) * أما الماعدان
 فظاهره وباطنه (أما الظاهرة) فالملح والنقط وأحجار الرحا والرغام والبرمة
 وكل ما لا يحتاج فيه الى طلب فلا يختص به أحد الاباحياء وتحويط حوله ولا
 يختص بتجوير ولا باقطاع بل هو مباح كالياه الجارية * والسابق الي موضع لا
 يزعم قبل قضاء وطره * فان سابق رجلان أقرع بينهما (و) وخدم القاضي من
 رآه أخرج (أما الباطنة) وهي التي تظهر بالعمل كالذهب والفضة * فان ظهر في
 ملك انسان بعد أن أحباه فهو ملكه . فان لم يحى ولكنه ظهر بعمله فهل يملكه
 به فيه قولان * فان قلنا بملك دخل الاقطاع فيه كاللوا * ولا يقتصر
 ملكه على محل النيل بل الحفرة الى حواله وابق بحرعه يملكه أيضاً * أما
 المياه . فنلانة * محرز في الاواني فهو ملك (و) كسائر الاملاك يصح (و) بيعه
 * وعام لم يظهر بعمل ولا يجري بحفر نهر فلكل واحد أن يأخذ ساقية منه
 فيجري الماء الى أرضه ، وللأعلى أن يسقي أرضه الى الكعب (و) ويلزمه
 بعد ذلك أن يسرحه الى الاسفل وفل لا يلزمه (و) * فان نعل واحد وأخذ
 ساقية وقطع الماء عن الكل منع لانهم باحساء الأرض اسحقفوا مرافقها
 والماء من المرافق فيمنع من احداث ما لم يكن * الثالث ما ردد بين

الميزاب والممر في صوب الباب * وان كان في ملك فلا حريم (و) لها اذا
 الاملاك متمازجة * ولكل واحد ان يتصرف في ملكه بحسب العادة * فان
 تضرر صاحبه فلا ضمان * ولو اتخذ حائوت حداد أو قصار أو حماما على خلاف
 العادة ففي منعه خلاف * ولو كان لا يتأذى المالك الا بالريح كالمذبح فالظاهر
 (و) انه لا يمنع منه * أما البئر في الموات فحريمها موضع النزع والدولاب
 ومتردد الهيمة * وان كان فناة فما حوالها مما ينقص ماءها لو حفر * وقيل
 انه لا يمنع مما ينقص اذا جاوز حريم البئر * الثالث * اختصاص الخلق
 بالوقوف بعرفة * هل يمنع من الاحياء فيه رد * والظاهر انه اذا لم يضيق لا يمنع
 (الرابع) * اختصاص المتحجر مرعى وهو نصب أحجار علامة على العماره
 فهو أولي به ان لم يطل الزمان وكان مشتغلا بأسباب العماره * فان جاوز ذلك
 بطل اختصاصه (و) * وقيل البطلان لو تعدى غيره وأحبا في حصول الملك
 خلاف (و) * وكذا في جواز اعتياض المتحجر عن اختصاصه * الخامس *
 اقطاع الامام * وهو متبع في الموات * وحكمه قبل الاحياء حكم التحجر
 (السادس) * الحمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو النقيع ولما بعده من
 الأئمة كالتحجر في المنع من الاحياء * ولا يجوز لمن بعده أن يحمي لنفسه
 وكان ذلك خاصة له * ويجوز (و) أن يحمي لابل الصدقة أعني للأئمة
 * وفي نقص الحمى بعد زوال الحاجة خلاف (و) * قيل انه لا يغير كالمسجد
 * وقيل نعم لانه بني على مصلحة حاله * أما المنافع المشتركة * فهي منفعة
 الشوارع للطروق والجلوس ومنفعة المساجد والرباطات * أما الشوارع
 فللطروق * ويجوز الجلوس بشرط أن لا يضيق * ثم السابق يختص به فلا
 يزعج * فان قام بطل حقه الا اذا جلس للبيع فيبقى حقه الى أن يسافر أو يقعد

وقف المستولدة والكلب (و) خلاف * سببه التردد في أن الوقف هل يزبل ملك الرقبة * ويجوز وقف الحلي للباس * ووقف الدراهم للترزين فيه تردد كما في الاجارة * ولا يجوز وقف الطعام فان منفعته في استهلاكه * الركن الثاني الموقوف عليه * فان كان موقوفاً على شخص معين فشرطه أن يكون أهلاً للمبة منه والوصية له * فيجوز الوقف على الكافر الذي * وعلى المرتد والحربي فيه خلاف (و) لانه لا بقاء له لانه مقول * ولا يجوز على الجنين لانه لا تسليط في الحال * ولا على العبد (و) في نفسه ولكن الوقف عليه وقف على السيد * والوقف على البهيمه هل هو وقف على مالها فيه خلاف * ولا يجوز الوقف على نفسه (م) اذ لا يتجدد به الا منع النصرف * وفيه وجه آخر أنه يجوز * ولو شرط أن يقضى من ريع الوقف زكاته وديونه فهو وقف على نفسه * وكذا ان وقف على الفقراء ثم صار فقيراً ففي شركته خلاف (و) * ولو كان الوقف على جهة عامة كالمساكين والفقراء فان كان فيه قرابة فصحيح * وان كان مصصة كالوقف على عمارة البيع والكنائس وكنية النوراة ونفقة قطاع الطريق فباطل * وان لم يكن لا قرابة ولا مصصة كالوقف على الاغنياء أو على المساكين من الكفار والفساق ففيه خلاف (و) * الركن الثالث الصيغة * ولا بد منها * فلو أذن في الصلاة في ملكه لم بصر مسجداً * وكذا اذا صلى ما لم يقل جعلته مسجداً * وللصبغة مراتب (الاولى) قوله وففت وجبست وسببت وكل ذلك صريح (الثانية) قوله حرمت هذه البقعة وأبدتها ان نوي الوقف فهو وقف * وان أطلق فوجهان (الثالثة) قوله تصدقت بهذه البقعة وهي بمجرد ما ليس بصريح * فان زاد وقال صدقة محرمة لا تباع ولا توهب صار وقفاً (و) * فان اقتصر على المحرمة أو اقتصر على مجرد النية

العموم والاختصاص وهو ماء البئر فهو مختص به * ولا يلزمه بذله لغيره (و)
 لغرض الزرع (و) الا بعوض * وهل يلزمه بذله للماشية * ان لم يكن البئر
 مملوكاً له بل كان قصده من الحفر الانتفاع بالماء وجب البذل للحديث * وان
 كان مملوكاً فالظاهر وجوبه للحديث * ومنهم من خصص بما لم يملك منه به
 وألحق هذا بالمحرز بالاولانى * أما القناة المشتركة فالملك فيها بحسب الاشتراك
 في العمل * ولهم القسمة بنصب خشبة فيها ثقب متساوية * وتصح المهايأة ولا
 تلزم على الاظهر (و) فان قيل * وما طريق احياء الموات * قلنا * ان قصد
 المسكن فلا يملك الا بالتحويل وتعليق الباب (و) وتسقيف (و) البعض اذ
 به يصير مسكناً * ولا يحتاج في الزرية الى التسقيف * وفي البستان يحتاج
 مع التحويل وتعليق الباب (و) الى حفر الانهار وسوق الماء اليه (و) وفي
 المزرعة الى جمع (و) التراب حواليسه وتسوية الارض وسوق الماء اليها *
 والاظهر انه يحتاج الى الزرع * وفيه وجه آخر انه لا يحتاج اليه كما لا يحتاج
 الى السكون في الدار والله أعلم

— كتاب الوقف * وفيه بابان —

— الباب الاول في اركانه ومصحاته —

وهي أربعة * الاول الموقوف * وهو كل مملوك متعين يحصل منه فائدة أو
 منفعة لا يفوت العين باستيفائها * فيجوز وقف العقار والمنقول (ح م)
 والشائع والمفرز * ويجوز وقف الاشجار لثمارها * والحيوان (ح) لابلانها
 وأصوافها * والاراضى لمنافعها * ولا يجوز وقف الحر نفسه * ولا وقف الدار
 المستأجرة * ولا يجوز وقف الموصى بخدمته لانه لا ملك في الرقبة * وفي

وقف على شخصين وبمدهما على المساكين فبات أحدهما فنصيبه لصاحبه أو
للمساكين فيه وجهان * ولورد البطن الثاني وفلنا برتد برده فقد صار منقطع
الوسط ففي مصرفه ما ذكرناه * وقيل انه بصرف الى الجهة العامة المذكورة
بعد انقراضهم في شرط الوقف * وقيل بصرف الى البطن الثالث ويجعل
الذين ردوا كالمعدومين

باب الثاني في حكم الوقف الصحيح * وفيه فصلان

الفصل الاول في أمور لفظية : فاذا قال وقف على أولادي وأولاد
أولادي فهو للتشريك ولا يقدم البطن الاول الا بشرط زائد * ولو قال
وقف على أولادي لم يدخل الاحفاد * ودخل البنات والحناني * ولو قال
وقف على البنات أو على البنين لم ندخل الحناني * ولا يدخل تحت الولد
الجنين ولا المنفني (و) بالامانة * ولو قال علي ذرني أو نسلي أو عني
دخل (م) الاحفاد * ولو قال علي الموالى وله الاعلى والاسفل فهو فاسد
للاحتمال * وقيل يورث * وقبل يختص بالاعلى لمصوبه

الفصل الثاني في الاحكام المعنوية : وحكم الوقف الروم (ح) في الحال
وان لم يصف الى ما بعد الموت * وتأثيره ازالة الملك وحبس المصرف على
الموقوف * ثم ان كان مسجداً فهو فك من الملك كالتحرير * ولو وقف
على معين فهو ملك (و) للموقوف عليه * ولو وقف على جهة عامه فالملك
مضاف الى الله * وقيل باطلاق ثلاثة أقوال (أحدها) أنه للوافف (ح)
ولم يزل ملكه بدليل اتباع شرطه (والثاني) أنه لله (م) اذ لا تصرف
لاحد فيه (والثالث) أنه للموقوف عليه (ح م) فانه المصروف بالانقاع *

فوجهان * ألا إذا عين شخصاً وقال تصدقت عليك لم يكن وقفاً (و) بمجرد
 النية بل ينقذ فيما هو صريح فيه وهو التملك * أما الموقوف عليه ان قال
 رددت الوقف ارتد (و) * وان سكت في اشتراط قبوله وجهان * وأما البطن
 الثاني فلا يشترط قبوله (و) * وفي ارتداده عنه برده وجهان * الركن الرابع
 في شرائطه * وهي أربع * الأولى * التأيد فاذا قال وقفت سنة فهو باطل
 كالمهبة المؤقتة * وفي الوقف المنقطع آخره قولان * كما لو وقف على أولاده
 ولم يذكر من يصرف اليه بعدهم * فان قلنا بالصحة فقولان في أنه هل يعود
 ملكاً الى الواقف أو الى تركته بعد انقراضهم * فان قلنا لا يعود فيصرف
 الى أهم الخيرات * وقيل انه لا قرب الناس اليه * وقيل انه للمساكين (و) *
 وقيل انه للمصالح اذ أهم الخيرات أهمها * الثانية التنجيز * فاذا قال اذا جاء
 رأس الشهر فقد وقفت لم يصح (و) فانه تعليق كما في الهبة * ولو قال وقفت
 على من سيولد من أولادي فهو منقطع الاول فقولان كمنقطع الآخر * وقيل
 يبطل قطعاً لانه لا مقر له في المال وان صححنا فاذا وقف على عبده أو على
 وارثه وهو مريض ثم بعده على المساكين فهو منقطع الاول * الثالثة الارام *
 فلو قال علي أني بالخيار في الرجوع عنه ورفع شرائطه فسد (و) الوقف * ولو
 قال علي أن لي الخيار في تفصيل الشرط مع بقاء الاصل ففيه وجهان * ولو شرط
 أن لا يؤجر الوقف اتبع شرطه * وقيل لا يتبع الا في الزيادة على السنة *
 ولو خصص مسجداً بأصحاب الرأي والحديث لم يخص (و) * ولو خصص
 المدرسة والرباط جاز * ولو خصص المقبرة ففيه تردد (و) * الرابعة بيان
 المصروف * ولو اقتصر على قوله وقفت لم يصح (م) علي الاظهر * وقيل
 يصح ثم يصرف الى أهم الخيرات كما ذكرنا في مصرف منقطع الآخر * ولو

والدار المنهدمة * أما المسجد نفسه ان انهدم وفرق الناس من البلد فلا يعود ملكا لانه يتوقع أن يعودوا اليه

١٠ كتاب الهبة ١ وفيه فصلان ٢ :-

الاول في أركانها ٣ وهي ثلاثة ٤ : الاول الصيغة ٥ ، ولا بد من الإيجاب والقبول الا في هدايا الاطعمة * وقد قيل انه يكتبني بالمعاطاة اذ كان ذلك معتادا في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح نعتقه وبأفنيه ، وتأخير القبول فيه عن الإيجاب كالبيع ، ولو قال أعمرتك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك صح (م) فانه هبة ، ولو اقتصر على قوله أعمرتك لم يصح (ح و) على القول القديم لانها مؤفنة ، وعلى الجديد يصح وينأيد ، فان قال فان مت عادالي فهو بالبطلان أولى ، وكذا الرقي فهي بالبطلان أولى ، وهو أن يقول أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقي أو وهبتك على أنك ان مت فلي عاد الي أو مت قبلك استقر عليك ، الثاني الموهوب ، وما جازيعة جاز هبة فلا يمنع بالشيوع وان قبل القسمه (ح) ، ولا يصح (م) هبة المجهول والآبق ، وفي هبة السكاب خلاف (و) ، وهبة المرهون هل يفسد الملك عند اتفاق فسكا كه فيه خلاف (و) وهبة الدين لا يصح (و) كما لا يصح رهنه اذ القبض فيه غير ممكن ، الثالث القبض ، وبه يحصل (م و) الملك ، فان مات الواهب قبل القبض تخير الوارث في الافاض ، وقبل بنفسه كالوكالة ، وكما قبل القبول ، ولو قبضها المتهب دون اذن الواهب لم يحصل الملك

١١ الفصل الثاني في حكمها ، وهو ضمان ، الاول ، ما قبضتني الثواب فيلزم بالقبض ، ولا رجوع فيه الا للوالد (ح م) فيما يهب لولده ، وفي معناه

ويملك الموقوف عليه الغلة والثمرة والصوف والوبر من الحيوان وبديل منفعة
البضع والبدن وان لم يكن له الوطاء للشبهة * وهل يملك نتاجه فيه خلاف
لانه يتردد بين ولد الضحية وهو ضحية وبين ابن الحيوان الموقوف * والظاهر
(و) أنه يمكن تزويجها ثم يتولى التزويج من نقول ان الملك فيها له * فان
قلنا للموقوف عليه فلا يستشير أحداً * وان قلنا لله فالسلطان يستشير
الموقوف عليه (و) * وتولية أمر الوقف الى من شرط له الواقف فان سكنت
فهو اليه أيضاً لانه لم يصرفه عن نفسه * وقبل يبنى على الاقوال في الملك
فهو للمالك * ثم يشترط في المتولي الامانة (و) والكفاية * ويتولى العمارة
والاجارة وتحصيل الربح وصرفها الى المستحق ويأخذ أجرته ان شرطت
له * وان كان الوقف عبداً فنفقته من حيث شرط * فان لم يشرط فن كسبه
* فان بطل كسبه فعلى مالكة ويخرج على أقوال الملك * ولو اندرس شرط
الوقف فينقسم على الارباب بالسوية * فان لم يعرف الارباب فهو كوقف
منقطع الآخر في المصرف * ولو آجر المتولى الوقف على وفق النبطنة في
الحال فظهر طالب بالزيادة لم يفسخ على الاقيس (و) * ولو نعتل الموقوف
وبقي له أثر نظر * فان كان الباقي هو الضمان بأن قتل العبد فيستري به المثل
ويجعل وفقاً * وان لم يوجد عبد فشقص عبد * وقيل انه يصرف ملسكاً الى
الموقوف عليه * وان كان شجرة فجفت فقيل ينقلب الحطب ملسكاً للواقف
* وقيل هو ملك للموقوف عليه * وقيل يباع ويشترى به شقص شجرة ويجعل
وفقاً * وقيل ينتفع به جندعاً ولا يباع ولا يملك لانه عين الوقف * والحصير
في المسجد اذا بلي ونحاته خشبه قيل انه يباع ويصرف في مصالح المسجد
* وقيل انه يحفظ فانه عين وقفه فلا يباع * وكذا القول في الجذع المنكسر

علم الحياة فحرم * وان خاف الحيانة في الجواز خلاف كما في هذه المسألة
 ممن يخاف الحيانة * وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدخول له عليه
 فليشهد عليها * فاحتمل أن يكون بدار في الارشاد واحتمل أن يكون ابواباً
 فقيه خلاف (و) * ثم إذا أشهد فليعرف الشهود بين (و) أو أف المالك
 ليكون في الاسهاد فأنه (أما المالك) فهو كل حر مسلم مكاف عدل لان
 فيه معنى الامانة والولابة والكسب والادع أن الكافر أهل للايمان في
 دار الاسلام كالاخطاب * وفي أهله الناس والبيد والمسيكين لان (و)
 لقوات أهله الولابة والامانة وفائدة المنع أنهم لا يمانكون ولا يكونون في
 أيديهم مضمونه * ولعل الاصح أنهم يمانكون لان أخبار الله تعالى عليه
 هذا القاضي اما أن ينزع (ح و) من بد القاصي على أسد الوجوه أو سب
 (ح و) عليه رقيقاً كما يراه إلى أن يمضي هذه الردف ولا يبدل أضاف
 ويملك بأذن السيد ويحصل الملك للسيد ونحو اذنه فيه خلاف (و) كما في
 السراء * وان تلف في بده قبل المدة فلا ضمان فان تلف في بده بعد المدة
 المربوب * فان أذن السيد في الملك على الزمان بالسيد (و) لا يربونه كما ار
 أذن في السراء وان لم يأذن تعالى بذه العبد لا يذمه السيد ولا يربونه لانه
 لا خبائه منه ولا اذن من السيد * والمكاب وهن ذه سر و ذه رهن
 كالحز على الاصح * وهو المذموم * وأما الحي فمبذون أن ينزع الرهن
 من يده ويملك له بعد مدة المربوب فان ألقه الحي من وان تلف
 في يده فوجيان * ووجه الايجاب انه ليس أهلاً للإمانه والامانة المالك
 علمه بخلاف الإبداع عند المصنف فان مرر أو ما من يده من أمانه
 الدي أو ما بفقار الزمان على الزمان لانه دائر في الزمان

الوالدة والجد (م) وكل أصل * وفيل انه يختص بالاب * وان تصدق عليه
 فقره في الرجوع خلاف * ومهما تلف الموهوب أو زال ملك المتهب فات
 الرجوع * ولا ثبت طلب القيمة * ولو كان عصبراً فصار خيراً ثم عاد خلاً
 عاد الرجوع (و) * وكذا اذا انفك الرهن والكفاية * ولو عاد الملك بعد
 زواله ففي عود الرجوع قولان (و) * ولو حصن زيادة منفصلة سلمت
 للمتهب واخص الرجوع بالأصل في الثاني الهبة المطلقة * ان كان من
 الكبير الى الصغير لم تقتض ثواباً * وكذا ان كان من النظيف على الاظهر * ولو
 كان الى الكبير من الصغير فقولان * الجدد انه لا ثواب (م) * والقديم انه
 يلزمه (ح) للعرف * ثم قيل انه ما برضى به الواهب (م) * وقيل قدر القيمة
 * وفيل ما يزيد (م) على القيمة ولو بقليل * فان لم يسلم اليه ما هو الثواب
 رجع فيه * أما اذا صرح بشرط الثواب فان عينه فهو بيع ويثبت فيه أحكام
 البيع (و) * ولكن عند العقد أو عند القبض قولان * وفيل لا ينعقد لتناقض
 اللفظ * وان كان مجهولاً * فان قلنا المطلق لا يقتضيه بحال فهو فاسد * وان
 قلنا يقتضيه فقبل ان هذا كالمطلق * وفيل ان التصريح بالثواب يجعله بيعاً
 فيفسد بالجهل

— ككتاب اللقطة * وفيه بابان —

— الباب الاول في أركانها —

وهي الالتقاط والملقط واللقطة * أما الالتقاط فهو عبارة عن أخذ مال ضائع
 ليعرفه الملقط سنة ثم يملكه ان لم يظهر مالكه بشرط الضمان اذا ظهر *
 والاظهر انه ليس بواجب ولكنه ان وثق بأمانته نفسه فسنحب (م) * وان

يجوز له أن يسافر به فيعرف في موضع آخر * وان وجد في الصحراء فيعرف
في أي بلدة أراد قرب أم بعد * ولا يلزمه أن يغير قصده فيقصد أقرب البلاد
* ثم وجوب التعريف سنة في مال كثير لا يفسد * أما القليل الذي لا
يتمول فلا يعرف أصلاً * وان كان متمولاً عرف مرة (ح م و) أو مرتين على
قدر الطلب في مثله * وحد القليل ما يفتقر مالكة عن طلبه على القرب * وقيل
انه يقدر بنصاب السرفة * وقيل الدينار فما دونه قليل اذ وجد على كرم
الله وجهه ديناراً فأمره صلى الله عليه وسلم بالاسئتماني * أما ما يفسد كالطعام
فقد قال صلى الله عليه وسلم من التبط طعاماً فليأكله * وفي معناه الشاة
فانه طعام يحتاج الى العلف * وفي الجحش وصغار الحيوانات التي لا تؤكل
خلاف * فقبل لا يلتحق بالشاة لان الساهل في الطعام أكثر * ثم في وجوب
التعريف بعد اكل الطعام خلاف (و) * وان وجد طعاماً في بلد فقد فيسل
ببيعه ويعرف ثمنه لان ذلك في الصحراء غير ممكن * وقيل بخلافه لمعوم الخبر
في الثالث التملك : وهو جائز بعد مضي المدة * وقد قيل انه يحصل بمجرد
مضي السنة اذا تقدم الفصد * وقيل لا بد من تجديد القصد * وقيل لا بد
من لفظ أيضاً * وقيل لا بد من نصرف أيضاً منزلاً للملك كما في القرض *
أما لقطة مكة فلا يملكها (ح م) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لقطها الا
لماشقة * معناه على الدوام والآن لم يظهر فائدة التخصيص * وقيل انه مملوك كسائر
البلاد (الرابع) وجوب (و) الرد * فهما أقام المالك بينة فاب أظن في
الوصف وغلب على الثمن تصدقه جاز الرد * وفي الوجوب بغير بينة خلاف *
وللأكفأ بعدل واحسد أولى فان البينة فداه * وان رد الى
الواصف فظهر مالك وأقام البينة فان شاء طالب الملتقط * وان شاء طالب

اللقطة فهو كل مال معرض للضياع كان في عامر الارض أو غامرها وذلك
ظاهر في كل جماد وحيوان صغير * أما الابل وفي معناه البقر والحماران وجد
في صحراء لم يلتقط (ح) لو رود الخبر * ولو وجد في عمران فقد قيل يلتقط
لانه يضيع بامتداد يد الناس اليه * ولو وجد كلباً اللقطة واختص بالانشاع
به بعد مدة التعريف

باب الثاني في أحكام اللقطة

وهي أربعة : الأول حكم الضمان وهو أنه أمانة في يد من فصد أن يحفظها
أبدًا لمالكها * مضمون منصوص في يد من أخذها على قصد الاحتزال * ومن
أخذها لغيرها سنة ثم يملكها فهي أمانة في يده في السنة * فإذا مضت وكان
عزم التملك مطردًا صار مضمونًا وإن لم يجر بعد حقيقة التملك فانه صار ممسكًا
لنفسه * ولو أخذ على قصد الامانة ثم قصد الحيانة ولم يحقق في تأثير مجرد
القصد في التضمين خلاف (و) وإن كان مجرد قصد المودع في دوام
يده لا يؤثر لانه مسلط من جهة المالك * ثم ما صار ضامنًا فلو عرّف
سنة لم يملكه بعدها * وقيل انه يملك لان التحريم لم يتمكن من عين
السبب * وإنما المحرّم القصد ولم يتحقق * الحكم الثاني التعريف به
* وهو واجب سنة عقيب (ح) الالتقاط * ويعرّف كل يوم في الابتداء * ثم
كل أسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى * ويذكر في التعريف
بعض الصفات لا كلها ليحصل به تنبيه المالك * ولا يلزمه مؤنة التعريف إلا
إذا قصد (و) التملك فاذ ذاك يكون ساعياً لنفسه في التعريف * فإذا قصد الحفظ
أبدًا أمانة لمالكه ففي لزوم أصل التعريف خلاف * ولا يظهر لزومه فانه كتمان
مفوت للحق * وينبغي أن يعرّف في موضع الالتقاط إن كان في بلدة * ولا

« فان نقل من بلد الى قرية أو بادية لم يجز لتفاوت المعيشة » فان نقل من البادية الى البلد جاز » وان نقل من بلد الى بلد أو من قبيلة الى قبيلة في البادية لم يجز على أحد الوجهين لان ظهور نسبه في محل التقاطه أغلب » وأما نفقة اللقيط ففي ماله وهو ما وقف على اللقطاء أو وهب منهم أو أوصى لهم وقبله القاضي « أو ما وجد تحت بده عند التقاطه يكون ملتوقاً عليه أو مشدوداً على ثوبه أو موضوعاً عليه .. وما هو مدفون في الارض تحته فليس هو له إلا أن توجد معه رقعة مكتوبة بأنه له فهو له على أظهر الوجهين .. وان كان بالنسب منه مال موضوع أو دابة مشدودة فقيه وجهان » ولز وجسد اللقيط في دار فالدار له لانه تحت يده واخذ صاحبه » فان لم يكن له مال أنفق الامام من بيت المال » فان لم يجد وزعه على من رآه من أغنياء المسلمين » ثم لا رجوع عليه » وقيل انه ان ظهر رقه رجع به على سببه » وان ظهر حراً وسراً وكسوباً فعليه » وان ظهر فقيراً قضى ذلك من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات » ثم مهما كان للقيط مال لم يجز للملقط انفاقه إلا باذن القاضي » وان لم يكن فاض فليس به عليه » فان أنفق دون اشهاده ضمن » وهل يستدل بحفظ ماله دون اذن القاضي فيه خلاف

باب الداء في أحكام اللقيط

وهي أربعة : الأول اسلامه . والاسلام يحصل اسفلالاً بمباصرة البالغ ولا يحصل بمباصرة الصبي وان كان ممزاً (ح م) على المذهب الظاهر .. نعم اذا وصف الاسلام حيل بننه وبين أبوه خبزه الاسدراج ، وفل ان ذلك استجاب ان فرغناه على المذهب في بطلان اسلامه أما الصبي الذي لا يجز والمجنون فلا يتصور اسلامهما إلا تابعاً ، ولاتبعية ثلاث جهات : الاولى :

الواصف * ثم القارء على الواصف ان لم يكن قد اعترف الملقط له بالملك * ولو
ظهر المالك بعد التملك غرم الملقط قيمته يوم التملك * فان كان العين فائضة ففي
وجوب رد العين تردد (و) * فان رد تعين على المالك القبول * فان كانت
معبية وضم اليه الارش فهل عليه القبول أم يجوز له المطالبة بالقيمة فيه وجهان

— كتاب الملقط * وفيه بابان —

— الباب الاول في الالتقاط وحكمه —

وكل صبي ضائع لا كافل له فالتقاطه من فروض الكفايات * وفي وجوب
الاشهاد عليه خيفة من الاسترقاق خلاف (و) مرتب على اللقطة * وأولى
بالوجوب * وان كان اللقطة بالغاً فلا يلتقط * وان كان مميزاً ففيه تردد *
وولاية الالتقاط لكل حرّ مسلم عدل رشيد * أما العبد والمكاتب اذا التقطا
بغير اذن السيد انتزع من أيديهما فان الحضانة تبرع وليس لهما ذلك * وان
اذن السيد فهو الملقط * والكافر يلتقط الصبي الكافر دون المسلم لانه
لا ولاية * أما المسلم فيلتقط الكافر * وأما الفاسق فينتزع من يده *
وكذا المبذر فان الشرع لا يأتمنهما * وأما الفقير فهو أهل له * ولو ازدحم
اثنان قدم من سبق * فان استويا قدم الغني (و) على الفقير * والبلدي على القروي
* والقروي على البدوي * وكل ذلك نظراً للصبي * وظاهر العدالة مقدم على
المستور في أقيس الوجهين * وان تساوبا من كل وجه أقرع بينهما وسلم الى
من خرجت قرننه * ثم من التقطه يلزمه الحضانة ولا يلزمه النفقة * من ماله *
فان عجز سلمه الى القاضي * فان تبرم مع القدرة لم سلم الى القاضي على أحد
الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع التقاطه

فان

اللقيط * فأرشه على بيت المال من غير توقف * كما أنه لو مات فقال له
 لبيت المال من غير توقف * وإن جني عليه ظالرش له * وإن قتل عمداً
 ففي القصاص قولان (و) (أحدهما) أنه يجب لأنه مسلم معصوم
 (والثاني) لا يجب لأنه ليس له وارث معين * وفي المسلمين صبيان ومجانين
 فكيف يستوفي * وهذا يجري في قتل كل من لا وارث له * وزيف صاحب
 التقريب هذا لأن الاستحقاق لا ينسب إلى آحاد المسلمين وعمله بالتوقف في
 إسلامه * فعلى هذا يستوفيه الإمام إن شاء * أو أخذ المال لبيت المال إن رأى
 المصلحة فيه * وإن قطع طرفه فيجب القصاص لأن مسنحة معين * وعلى
 تعليل صاحب التقريب إن كان الجاني مسلماً توقفنا * فإن أعرب بالاسلام تبينا
 وجوبه * وإن أعرب بالكفر تبينا عدمه * ثم إن قضينا بوجوبه فلا يستوفيه
 الإمام (و) لأنه تفويت * وهل يأخذ الارش نظر * فإن كان المجني عليه مجنوناً
 فقيراً أخذه * وإن كان صبيّاً غنياً لم يأخذه * وإن وجد أحد المعنيين فوجهان *
 فإن قلنا يأخذه فبلغ أو أفاق وطلب القصاص فوجهان * منسوخاً أن أخذ المال
 للحيولة أو لاسقاط القصاص * الحكم الثالث نسب اللقيط * فإن استلحقته
 الملتقط أو غيره ألحق به لأن إقامة البيئة على النسب عسير * وإن بلغ فأنكر
 فهل ينقطع النسب فيه خلاف * وإن اسلحق بالغاً فأنكر لم يثبت * ولو
 استلحقته عبد فالصحيح من القولين أنه كالحر (و) في النسب * ولو استلحقته
 ذمي ألحق به * وفي الحكم بكفره تابعاً له ماسبق * وإن استلحقته امرأة
 ذات زوج لحقها على أقبس الوجهين * وقبل لا لأنه يتضمن استلحاقها لحقوق
 الزوج * وقيل إن الحلية يلحقها دون ذات الزوج * وإن تداعى اثنان مولوداً لم
 يقدم حرّ (ح و) على عبد * ولا مسلم على كافر * بل يمرض على القائف * فإن لم

اسلام أحد الابوين * فكل من انفصل من مسلم أو مسلمة (م) فهو مسلم *
وان طراً اسلام أحد الابوين حكم بالاسلام في الحال * وكذا اذا أسلم أحد
الاجداد أو الجدات اذا لم يكن الاقرب حياً * فان كان حياً ففي تبعيته تردد (و)
* ثم اذا بلغ وأعرّب عن نفسه بالكفر فهو مرتد على أصح القولين * وما سبق من
التصرّفات لا يتقضى * ولو قتل قبل البلوغ لم يسقط القصاص لشبهة الكفر *
وان قتل بعد البلوغ وقبل الاعراب وجبت الدية * وفي القصاص خلاف
لاجل الشبهة في الجهة الثانية * تبعية السابى المسلم * ومن استرق طفلاً حكم
باسلامه (و) * وان استرقه ذمي لم يحكم باسلامه على أصح الوجهين * وان
باعه من مسلم لم يحكم أيضاً باسلامه لان ملك المسلم طاريئ وانما ذلك أثر
الابتداء * ولو استرقه مسلم ومعه أبواه لم يحكم باسلامه * ثم حكم هذا الصبي
حكم من قضي باسلامه تابعاً لابويه اذا بلغ في الجهة الثالثة * تبعية الدار وهو
المقصود * فكل لقيط وجد في دار الاسلام فهو محكوم باسلامه * وان وجد
في دار الحرب فكافر * الا اذا كان فيها مسلم ساكن من ناجر أو أسير ففيه
خلاف * ثم اذا بلغ وأعرّب عن نفسه بالكفر فقد قيل انه كافر أصلي وليس
بمرتد لان تبعية الدار ضعيفة وكأنه توقف * ومنهم من قال فيه قولان
كما في تبعية السابى والوالدين * فاذا قلنا انه كافر أصلي ففي التوقف في الاحكام
الموقوفة على الاسلام نظر * ومال صاحب التقريب الى التوقف وبه على نص
الشافعي رضي الله عنه في سقوط القصاص عن قاتله * ولا خلاف في أنه لو
أقام ذمي بينة على نسبه التحق به وتبعه في الكفر فيبدل على ضعف الحكم
بالاسلام * ولو افتصر الذمي على مجرد الدعوى لحقه النسب * وفي تذيير
حكم الاسلام من حيث انه تابع للنسب خلاف في الحكم الثاني * جنابة

مملوكي على ملكي * فان اقتصر على قوله ولدته مملوكتي فقد قيل لا يكفي
 (و) لانه قد تلد المملوكة حراً * والاصح أنه يكفي اذ القصد قطع احتمال
 الاستناد الي ظاهري اليد الرابعة * أن يقرّ على نفسه بالرق * فان كان بعد
 أن أقرّ بالحرية لم يقبل على الصحيح * وان كان قبل أن أقرّ بالحرية قبل اقراره
 * وان أقرّ لانسان بالرق فأنكره فأقرّ لغيره فالنص أنه لا يقبل للشاني لانه
 كالحكوم بحريته يردّ اقراره الاول * والقول المخرج أنه يقبل * كما لو أنكرت
 المرأة الرجعة ثم أقرت * وان كان قد سبق منه تصرف * فان أقيم بينة على رقه
 تبيحت النصرة فان جعلت كأنها صدرت من عبد بغير اذن السيد * وان
 عرف رقه بأقراره فقبل اقراره فيما علبه مطلقاً * وفيما يضر بغيره أيضاً على
 أظهر الاقوال * وفي قول لا يقبل فيما يضر بغيره * فان قلنا لا يقبل فيما يضر
 بغيره * فان كانت لقيطة فأقرت بعد النكاح فالنكاح مطرد * والمستحق للسيد
 أقل الامرين من المسمى أو مهر المثل * والاولاد أحرار ، ولو طلقها زوجها
 فليها ثلاثة أفراء (و) نظر الزوج ، فان مات الزوج فعليها تسهران وخمسة
 أبام اذ مات الزوج فلا معنى للنظر له * وفيل انه لا بازاء الا الاستبراء ان
 وعت * فان الزوج قد مات وهي تدعى بطلان أصل النكاح ، والنص
 هو الاول : فزعم لو حذف لفظاً بالما وادعى العاذف رقه وأنكر فالأصل
 الحرية * والأصل براءة الدماء عن الحدة * فالمول مول من فيه فولان (و)
 لتقابل الاصلين * ولو قطع حرّ طرفه وجري النزاع فعلى القوانين * وقبل
 يجب القصاص قطعاً لان القيمة أفضالو عدلنا اليها فمسكوك فيها * والمزبر
 الذي يعدل عن الحد اليه مستمين بكل حال

يوجد يقال له بعد البلوغ (و) وال من شئت * ويمول فيه على ميل الجلبة * فلو
رجع عن اختياره لم يمكن * ولو وجد بعده قائف قدمت القيافة على اختياره
* فان قامت بينة قدمت البينة (و) على حكم القائف * وان أقام رجلان بينة
على نسب مولود تهاوتنا وأقرع بينهما على قول وبيق مجرد الدعوى * ولا
يقدم صاحب اليد ان كان يده عن التقاط * وان لم يكن عن التقاط وكان قد
سبق استلحاقه قدم على من يستلحقه من بعد وان لم يسمع استلحاقه الا
عند دعوى الثاني * وفي تقديمه بمجرد اليد خلاف * ولو تنازعا في الحضنة
بحكم الالتقاط فصاحب اليد أولى * فان تعارضت البيتان تسافطتا (و) وأقرع
بينهما على قول * ولا وجه للقصة ولا للتوقف فان الصبي لا يحتمل ذلك
﴿الحكم الرابع﴾ رقه وحرية * وله أربع أحوال في الحالة الاولى * اذا لم يدع
أحد رقه فالاصل الحرية * ويحكم بها في كل ما يلزم غيره شيأ فتملكه المال
ونزّم من ألف عليه * وميراثه لبيت المال * وكذلك أرش جنايته في بيت
المال * وان قتل عبد قتل به (و) * وان قتل حرّ فقد قيل يجب القصاص
* وقيل يسقط بالشبهة واحتمال الرق ويبقى الدية * وقيل يجب أقل الامرين
من الدية أو القيمة فانه المستيقن في الحالة الثانية * أن يدعى رقه * فلا يقبل بمجرد
الدعوى من غير صاحب اليد * ولا من صاحب اليد اذا كان يده عن الالتقاط * وان لم
يكن فيحكم (و) له بالرق ظاهراً * فان بلغ وأنكر ففي انتهاء الرق وجهان ﴿الثالثة﴾
أن يقيم المدعي بينة على الرق مطلقاً * ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يسمع
كبينة المال (والثاني) لالانه ربما يستند الى ظاهريد الالتقاط
(والثالث) انه لا يقبل من الملتقط ويقبل من غيره لسقوط هذا الخيال *
فان شرطنا التقيد فالمقيد بأن يستند الي شراء أو ارث أو سبي أو يقول ولدته

أم الأم * أو بمحض الذكور كأم أب الأب * أو بمحض الإناث إلى محض
الذكور كأم أم أب الأب فإنها ترث (م) * وإذا دخل في نسبها إلى الميت
ذكر بين الأنثيين لم ترث * وفيه قول آخر أن كل جدة ندلي بذكر فلا ترث
الأم الأب وإماها من قبل الأم (أما الأب والجدة) فلا الأب السدس بالفريضة
المحضنة إن كان للميت ولد ذكر وارث (م) * وله كل المال أو ما بقي بالمصوبة
المحضنة إذا لم يكن للميت ولد وارث * فإن كان للميت ولد أنثى وارثة فله السدس
بالفريضة * وما يبقى من الفرائض بالمصوبة * ويجمع بين القرض والتعصيب
* والجدة في معنى الأب * إلا في مستثنتين * أحدهما * أن الأب يسقط الأخوة
والجدة يقاسمهم (ح) * الثانية * أن الأب يرد الأم إلى ثلث ما ينبت إذا كان في
المسئلة زوج وأبوان * أو زوجة وأبوان * والجدة لا يردها بل لها مع الجدة
الثلث كاملاً (أما الأولاد) فالابن الواحد يستغرق جميع المال * وكذا الجماعة *
وإن كان معهم أنثى فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين * وللبنات الواحدة
النصف * وللبنتين فصاعداً الثلثان * وأما أولاد الابن إذا انفردوا فحكمهم حكم
أولاد الصلب * وإذا اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فإن كان في أولاد الصلب
ذكر سقط أولاد الابن * وإن لم يكن نظر * فإن كانت بنت واحدة فله النصف * ثم
ينظر إلى أولاد الابن فإن كان فيهم ذكر فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين * وإن
لم يكن ذكر فسواء كانت بنت واحدة أو بنات فلهن السدس تكمة الثلثين * أما
إذا كان من الصلب بنان فصاعداً فلهن الثلثان * ثم ينظر فإن لم يكن في أولاد
الابن ذكر سقطن إذا لم يكن من فروض البنات شيء وهو تكمة الثلثين * وإن
كان فيهم ذكر فله المال * أو ذكر مع الأنثى فالمال لهم * وتتعصب الأنثى بأخيها
* وكذا بذكر هو أسفل منها كابن أخيها أو ابن ابن أخيها وإن سفل (وأما

— كتاب الفرائض * وفيه فصول —

الفصل الاول في بيان الورثة * والتورث اما بسبب أو نسب * والسبب اما عام كجهة الاسلام (ح و) في صرف الميراث الى بيت المال * واما خاص كالاعتاق * ولا يورث به الا بالعصوبة * أو كالتكاح ولا يورث به الا بالريضة * وأما النسب فالقربة * والوارث من الرجال عشرة اثنان من السبب وهما المعتق والزوج * واثنان من أعلى النسب وهما الاب والجدة * واثنان من الاسفل وهما الابن وابن الابن * وأربعة على الطرف وهم الاخوة وبنوهم الا بني اخوة الام * والاعمام وبنوهم الا الاعمام من جهة الام * وهم اخوة الاب للام * والوارثات من النساء سبع * اثنتان من السبب وهما المعتقة والزوجة * واثنان من أعلى النسب وهما الام والجدة * واثنان من الاسفل وهما البنت وبنت البنت * وواحدة على الطرف وهي الاخ * ومن عدا هؤلاء كآب الام * وأولاد البنات * وبنات الاخوة * وأولاد الاخوات * والعمات والحالات * وبنات الاعمام فهم من ذوى الارحام ولا شيء لهم (زح و) * فذكر الآن قدر نصيب كل واحد من الوراث (أما الزوج) فله النصف * فان كان للميت ولد أو ولد ولد وارث فله الربع (وأما الزوجة) فلها الربع * فان كان للميت ولد أو ولد ولد وارث فلها الثمن * فان كن جماعة اشتركن في الربع أو الثمن * ولا يزيد حقهن (أما الأم) فلها الثلث الا في أربع مسائل * زوج وابوان * وزوجة وابوان * فلها في المسئلتين ثلث (و) ما بيني * وان كان للميت ولد أو ولد وارث * أو اثنان من الاخوة أو الاخوات فصاعدا * فلها في المسئلتين السدس (أما الجدة) فلها السدس أبدا وهي التي تدلى بوارث * ولا شيء لام أب الام لانها تدلى بغير وارث * فكل جدة تدلى بمحض الاناث كأم

﴿ الفصل الثاني في التقديم والحجب ﴾ فان لم يكن للميت الآ عصبات
 فترتيبهم أن أولى العصبات البنون * ثم بنوهم وان سفلوا * ثم الاب * ثم الجد
 والاخوة فانهم يتقاسمون (ح زو) * ثم اخوة الاب والام يتقدمون على اخوة
 الاب ثم بنو اخوة الاب والام * ثم بنو اخوة الاب * ثم الم للاب والام * ثم الم
 للاب ثم بنوهم على ترتيبهم ثم اعمام الاب * ثم أعمام الجد وبنوهم على ترتيبهم
 * فان لم يكن واحد منهم فالمصوبة للمعتق الميت * فان لم يكن حياً فلمصبات
 المعتق * فان لم يكن فلمعتق المعتق * فان لم يكن فلمصبات معتق المعتق الى
 حيث ينتهي * فان لم يكن واحد منهم فالمال لبيت المال * وهو أيضاً (ح)
 عصوبة (و) لانه يستغرق اذا لم يكن وارث * ويأخذ ما بقي من أصحاب الفرائض
 اذا كان للميت ذو فرض * ثم ليعلم * أن ابن الاخ وان سفل مقدم على الم
 القريب لاختلاف الجهة * وابن الاخ للاب مقدم على ابن ابن الاخ
 للاب والام بسبب القرب مع أن جهة الاخوة في حكم جنس واحد * ولو كان
 للميت ابنا عم أحدهما أخ للام فله بأخوة الام السدس والباقي
 بينهما بمصوبة بنوة الم على السواء * ولو كانت للميت بنت وابنا عم
 أحدهما أخ للام * فللبنت النصف ويسقط اخوة الام بالبنت * والباقي بينهما
 (و) بالسوية * أما عصبات المعتق * فان كان للمعتق أم وابن فالمصوبة لابن
 * ولا يثبت الارث بالولاء للإناث الا اذا كانت المرأة معتقة * وأخ المعتق
 لآبيه وأمه يقدم على الاخ للاب كما في النسب * وقبل لا يقدم اذا لآثر
 لقرابة الامومة في الولاء * ولو اجتمع جد المعتق واخوه فقولان (أحدهما)
 أنها يستويان (ح م) لاستواء القرب (والثاني) أن الاخ مقدم لانه ابن
 أب المعتق * والادلاء بالبنوة أقوى في العصوبة * والولاء يدور على العصوبة

الاخوة والاخوات) ان كانوا لاب وأم فحكمهم عند الانفراد حكم أولاد الصلب
 * وكذا الاخوة والاخوات من الاب اذا انفردوا فهم كاخوة الاب والام * الآ
 في المسئلة المشتركة * وهي زوج وأم وأخوان لام وأخ لاب وأم * فلزوج النصف
 وللأم السدس ولاخوة الأم الثلث * ولا يبقى للاخ من الاب والام شيء
 فيشارك أولاد الأم بقرابة الامومة ويسقط اخوة الاب * ولو كان بدله أخ
 لاب سقط ولا يشاركهم اذ لا يساويهم في قرابة الأم * ومهما اجتمعوا فحكمهم
 حكم أولاد الصلب مع أولاد الابن اذا اجتمعوا * وينزل أولاد الاب والام
 منزلة أولاد الصلب * والاولاد من الاب منزلة أولاد الابن من غير فرق * الآ
 في شيء وهو أن بنت الابن يعصبها من هو أسفل منها * والاخت للاب لا
 بعصبها الآ من هو في درجتها (وأما الاخوة والاخوات من جهة الأم) فلو واحد
 منهم السدس * وللأثنين فصاعداً الثلث * ولا يزيد حقهم بزيادتهم يستوى ذكرهم
 وانثاهم في الاستحقاق (وأما بنات الاخوة) فلا ميراث (ح و) لهن * وبنو
 الاخوة للأم أيضاً لا ميراث لهم (ح و) * وبنو الاخوة للاب والام * وبنو الاخوة
 للاب فينزلون منزلتهم عند عدمهم الآ في حجب الأم من الثلث الى السدس
 * وفي مقاسمة الجد * وفي مسئلة المشتركة * وفي تصيب الاخت فانهم لا يردون
 الأم الى السدس * ويسقطون بالجد * ويسقطون في مسئلة المشتركة لو كانوا بدل
 أيهم * ولا يعصبون اخواتهم اذ لا ميراث لآخواتهم أصلاً * وأما أخ الاب
 وهو العم فهو عصبه * وكذا ابنه * وكذا عم الاب وعم الجد وبنوهم * ومن حكم
 الاخوات أنهم مع البنات عصبات * فاذا كان للميت بنت وثلاث أخوات
 متفرقات ف للبنات النصف والباقي للاخت من قبل الاب والام بالمصوبة
 ويسقطت الاخت للاب بالمصوبة الاخت للاب والام * وتسقط الاخت للأم بالبنت

الاخت أخ سقط اذ لا فرض للاخ بحال * هذا حكم العصابات (أما سائر الورثة)
فالزوج والزوجة لا يحجبان كالأب والام والابن والبنت لانهم يدلون بأنفسهم
* أما الجد فلا يحجبه الا الأب * والجدة من قبل الام تحجبها الام * بل لا ترث
مع الام جدة أصلاً * وأم الأب يحجبها الأب والام * والقربى من كل جهة
تحجب البعدى من تلك الجهة * والقربى من جهة الام تحجب البعدى من
جهة الأب * والقربى من جهة الأب لا تحجب (ح) البعدى من جهة الام
على أظهر القولين * والجدة من الجهتين لا تحجب الجدّة من جهة واحدة * بل
يشتري كل واحد على السواء في السدس * أما ابن الابن فلا يحجبه الا الابن * وأما
بنت الابن فيحجبها الابن * وبنات من أولاد الصلب الا أن يكون معها
أو أسفل منها من يعصبها * والاخ للأب والام لا يحجبه (ح زو) الا الأب
والابن وابن الابن * والاخت للأب والام كذلك * والاخ للأب يحجبها من
يحجب الاخ للأب والام * والاخ للأب والام أيضاً يحجبها * والاخت للأب
يحجبها من يحجب أخاها * وأختان من قبل الام والأب * والاخوة والاخوات
للأم يحجبهم الأب والجدّة والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن * ومن
لا يرث لا يحجب الا في مسألة وهي أبوان وأخوان فان الاخوين ساقطان
بالأب * ويحجبان الأم من الثلث الى السدس * والتقدير أنهما يحجبان الأم أو لا ثم
الأب بحجبهما ويأخذ فائدة حجبهما * ومهما اجتمعت قرابان في شخص واحد
لا يجوز الجمع بينهما في الاسلام قصداً * ولكن لو حصل بنكاح الجوس أو بوطء
الشبهة يسقط أضعف القرابتين بأفواهما ولم يورثا (ح و) بهما * والاقوى يعرف
بأمرين (أحدهما) أن تحجب احدهما الاخرى كبنت هي أخت لام فتسقط أخوة
الأم بالبنوة (والثاني) أن تكون احدهما أفل حجبا كأُم هي أخت لأب ورثت

المحضة * أما مقاسمة الجد والاختوة في النسب فالاختوة للام يسقطون * وأما مقاسمته مع اختوة الاب والام أو الاختوة للاب فصورتها انه اذا لم يكن معهم ذو فرض فيكون الجد كواحد منهم مادامت القسمة خيراً له من الثلث * فان نقصت القسمة من الثلث فله الثلث كاملاً * فان كان معه أخ أو ثلاث أخوات أو أم وأختان فالقسمة خير * وان كان معه اخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالقسمة والثلث سيان * فان كان الاختوة أكثر من هذا فالثلث خير له فيسلم اليه * وان كان معهم ذو فرض سلم لذوي الفرض فروضهم * فان لم يبق الا السدس سلم الى الجد * وان بقي أقل من السدس أو لم يبق شيء أُعيلت المسئلة وفرض للجد سدس عائل وسقط الاختوة * وان بقي أكثر من السدس فيسلم للجد * اما سدس جميع المال أو ثلث ما يبق أو ما توجه به القسمة فأى ذلك كان خيراً له خص الجد به * هذا اذا لم يكن معه الاختوة للاب والام أو اختوة الاب * فاذا اجتمعوا جميعاً فحكم الجد لا يتغير بل هو كما كان * وانما تجدد المعادة وهي ان أولاد الاب نعدم على الجد في حساب المقاسمة ونقدرهم ورثة * ثم اذا أخذ الجد حصته قدر نصيب الاختوة كأنه كل المال بينهم * فان كان في أولاد الاب والام ذكر استرد جميع ما خص أولاد الاب * وان كان في أولاد الاب والام أنثى واحدة استردت ما يكمل لها به النصف * وان كانتا اثنتين استردتا ما يكمل به لهما الثلثان * فان كان لايتم النصف أو الثلثان باسترداد الجميع اقتصر على ذلك اذ لم يبق شيء للتكميل * ولا يفرض للاخت مع الجد الا في مسئلة تعرف بالاكدرية * وهي زوج وأم وجد وأخت * فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ولم يبق للاخت شيء فيفرض لها النصف * وتعمل المسئلة * ثم يؤخذ ما في يد الجد والاخت ويقسم عليهما للدكر مثل حظ الاثنتين * فان كان بدل

لاميراث له ان كان قتله مضمونا اما بكفارة * أو اثم (و) * أو دية * أو قصاص
سواء كان عمداً أو خطأ (ح م) * بسبب كسر البئر * أو مباشرة من مكلف
(ح) أو غير مكلف * فان لم يكن مضموناً كقتل الامام في الحسد فقولان
* وان كان يسوغ قتله وتركه كقتل القصاص * ودفع الصائل * وقتل العادل الباغي
فقولان مرتبان * الرابع * انتهاء النسب باللعان يقطع النوارث بين الملاحن
والولد * وكذا كل من يدلي بالملاحن لانه انقطع نسبه * وبني الارث بين الام
والولد * ولونفي باللعان توأمين فهما يتوارثان بأخوة الام لا بالمصوبة اذ ابوة منقطعة
* ولد الزنا كالنفي باللعان * فلا يرث من الزاني * وترثه الام وورثها * الخامس *
اذا استبهم التقدم والتأخر في الموت * كما اذا مات قوم من الافارب في سفر * أو
تحت هدم * أو غرق * فيقدر في حق كل واحد كانه لم يخلف صاحبه * وانما
خلف الاحياء اذ عسر التوريث للاشتباه * وكذلك نفعل ان علمنا انهم ماتوا
على ترتيب ولكن عسر معرفة السابق * السادس * ما يمنع من الصرف في الحال *
وهو الاشكال اما في الوجود أو في النسب أو في الذكورة (أما الاشكال في الوجود)
فصورته الاسبر والمفقود الذي انقطع خبره * ان كان له مال حاضر فلا يقسم
مالم تقم بينة على موته أو تمحض (و) مدته يحكم الحاكم فيها بأن مثله لا يعيش
فيقسم على ورثته الموجودين عند الحكم * وان مات له قريب حاضر نوقفنا
في نصيبه وأخذنا في حق الحاضرين بأضر الاحوال على كل واحد أخذاً بأسوأ
الاحوال * فمن كان ينقص حقه بموته قدرنا في حقه موته * ومن كان ينقص حقه
بحيائه قدرنا في حقه حيائه * وقد فل بقدر الموت في حق الكل * وقبل
يقدر الحياة في حق الكل * ثم ان تأخر خلافه عند الحكم (أما الاشكال
في النسب) فهو الذي يفتقر الى عرضه (ح) على القائف حكمه حكم المفقود

بالجدودة لان الجدة لا تسقط الا بواحدة وهي الام * والاخت تسقط بالاب
والابن وابن الابن * فاذا نكح المجوسي ابنته فولدت بنتا فمات المجوسي فقد
خلف بنتين احدهما زوجة فلا حكم للزوجية * ولهما الثلثان * وان ماتت العليا
بعده فقد خلفت بنتا هي أخت لاب فلها النصف بالبنوة * وسقطت (ح و)
الاخوة * وان ماتت السفلى أولا فقد خلفت أمها أخت لاب فلها الثلث
بالامومة وسقطت (ح و) الاخوة * فلو أن المجوسي وطى البنت السفلى فولدت
بنتا * فاذا مات فقد خلف ثلاث بنات فلهن الثلثان * فان ماتت العليا فقد
خلفت بنتا وبنت بنت * فلبنت النصف بالبنوة * ولبنت البنت الباقي بأخوة
الاب * وأخوة الاب في حق البنت العليا قد سقطت * فلو ماتت الوسطى أولا
فقد خلفت أما وبنتا هما أختا * فسقطت الاخوة من الطرفين * فللام السدس
وللبنت النصف * فلو ماتت السفلى أولا فقد خلفت أما وأم أم هما أختا *
فللام الثلث بالامومة * ولأم الأم النصف بأخوة الاب * وسقطت جدودتها
بالام * هذا طريق النظر فيه * وما يندفع به الميراث * ستة أمور * الاول *
اختلاف الدين * فلا يتوارث الكافر والمسلم (ح و) * ويتوارث اليهود والنصارى
وأهل الملل * وفي توارث الذمي والحربي مع انقطاع الموالاة بينها بالدار
خلاف (و) * والمعاهد (ح) في حكم الذمي على الاظهر * لافي حكم الحربي
* وقيل انه في حكم الحربي * والمرتب لا يرث ولا يورث (ح) أصلا * بل ماله
في الرقيق كالمرتد * الثاني * الرقيق فلا يرث ولا يورث اذ لا ملك له
ويستوي فيه المكاتب (ح م) والمدبر وأم الولد والتقن * ومن نصفه حرة
ونصفه رقيق لا يرث * بل يورث في القول الجديد * فان قلنا لا يورث فما ملكه
نصفه الحر لسيده * أو لبيت المال * فيه خلاف (وم) * الثالث * القائل

وأخين * للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة اذ المسئلة من ستة * وللأخين أربعة فيكون المجموع سبعة فترفع الستة الى سبعة * أما تصحيح مسائل الفرائض * فان كان الورثة كلهم عصباء فالمسئلة من عدد رؤسهم تصح * فان كان فيهم اثني نقدر كأن كل ذكر اثنين * وان كان فيهم ذو فرض وعرفت المسئلة بعمولها ثم عند القسمة انكسر على فريق أو على فريقين فطريق التصحيح ذكرناه في المذهب البسيط والوسيط جميعاً وهذا الوجه لا يحمل استقصاءه

— كتاب الوصايا * وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانها —

وهي أربعة * الركن الاول الموصي * وباب الوصية من كل حر مكاف لانه تبرع * ولا يصح من المجنون والصبي الذي لا يميز * ويصح من السفه المبذر لصحة عبارته في الاقارير * وفي الصبي المميز قولان لتردها بين مشابه القربات والتملكات * والرفيق اب أو صى ثم غنى وملك لم ينفذ على أظهر الوجهين * والكافر ينفذ وصيته * الا أن يوصي بخمر أو خنزير أو عمارة كنيسة * ولو أوصى بعمارة قبوراً أنيائهم جاز لان عمارتها احياء للزيارة * الركن الثاني الموصى له * وهو كل من يتصور له الملك الا القاتل والوارث فلو أوصى لحمل جاز بشرط أن ينفصل حياً لوقت بعلم وجوده عند الوصية * وهو لما دون ستة أشهر * فان كان لما فوqe والمرأة ذات زوج لم تسحق اظهور طربان العلوف * وان لم يكن فأظهر الوجهين أنه بسنحق * الا أن يجاوز اربع سنين لان طربان وطء الشبهة بعيد * ومهما انفصل مينا ولو بجناية ناج فلا شيء له * ولو أوصى

(أما الاشكال) في الذكورة والوجود جميعاً فإن يخلف الميت زوجة حلي فنأخذ بأضر الاحوال في حق كل واحد من الورثة * وأقصى المحتمل (و) من حيث العدد أن يقدر أربعة أولاد * وكذلك لو خلف ولداً خنثى فنأخذ في حقه وحق الباقيين (ح و) بأسوأ الاحتمالات أخذاً بالمستيقن وتوقفاً في محل الشك

﴿ الفصل الثالث في أصول الحساب ﴾ ومقدّرات الفرائض ست * النصف ونصفه وهو الرابع ونصف نصفه وهو الثمن * والثلاثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس * أما مستحقوها * فالنصف فرض خمسة من الورثة في أحوال مختلفة * والرابع فرض اثنين * والثمن فرض واحدة * والثلاثان فرض أربعة * والثلث فرض اثنين * والسدس فرض سبعة * وإذا تأملت ما سبق عرفت التفصيل * وأما مخارج هذه المقدّرات فسبعة * الاثنان * والثلاثة والاربعة * والسته * والثمانية * والاثناعشر * والاربع والعشرون * وزاد آخرون ثمانية عشر وستة وثلاثين * وذلك يحتاج اليه في مسائل الجدحين يطلب ثلث ما بقي بعد اخراج سهم ذي فرض * ولا يخرج الثلث الا من ثلاثة * والسدس الا من ستة * والثمن الا من ثمانية * والسدس والرابع معاً الا من اثني عشر * والثمن والسدس معاً الا من أربعة وعشرين (أما العول) فداخل من جملة هذه الاعداد على ثلاثة * على ستة فتعول الى سبعة * والي ثمانية * والي تسعة * والي عشرة * ولا يزيد عليه * واثناعشر تعول بالافراد الى ثلاثة عشر * وخمسة عشر * وسبعة عشر * ولا تعول الى أربعة عشر وستة عشر * والاربع والعشرون تعول مرة واحدة الى سبعة وعشرين فقط * ومعنى العول الرفع وهو أن يضيق المال عن الاجزاء فيرفع الحساب حتى يدخل النقصان على الكل على وتيرة واحدة * كزوج

عطية من الورثة * فان كان غنياً فلهم الولاء * ولو أوصى لسكل وارث بقدر حصته فهو لغو * فان خصص كل واحد بعين هي قدر حصته في الحاجة الى الاجازة فيه خلاف * والاظهر أنه يحتاج اذ يظهر النقص في أعيان الاموال * وكذلك لو أوصى بأن يباع عين ماله من انسان ينفذ (ح و) * ولا خلاف أنه لو باع في مرض الموت عين ماله من وارثه بمن المثل نفذ في الركن الثالث في الموصى به * وتصح الوصية بكل مقصود يقبل النقل بشرط أن لا يزيد على الثلث * ولا يشترط كونه موجوداً أو غنياً اذ يصح بالحمل * ونمرة البستان والمنفعة * ولا كونه معلوماً ومقدوراً عليه اذ يصح بالحمل والمغصوب والمجاهيل * ولا كونه معيناً (و) اذ تصح باحد العبدین وان لم يصح لاحد الشخصين على الاظهر فرقابين الموصى له والموصى به * ولا كونه مالا اذ يصح بالسكك المنفعة به وجلد المينة والزبل والحرمة المحترمة وكل ما ينتقل الى الوارث * الا القصاص وحسد القذف فانه لا أرب فيه للموصى له بخلاف الوارث * ولو أوصى بكلب ولا كلب له لم يصح لان شراؤه متعذر * وان كان له كلاب لا مال له سواها فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة (و) لها * وقبل بمتبر بعدد الرأس * وقيل يقدر بتقويم المنفعة * وكلا الوجهين متعذر فيمن لا يملك الا كلباً وطبيل هو وزق خمر وأوصى بواحد منها * فان كان له مال سواه نفذ وان قل المال لانه خير من ضعف الكلب الذي لا قيمة له * وفيل يقدر كانه لا مال له ويرد الى ثلث الكلاب * واذا أوصى بطبل هو فسدت الا اذا قبل الاصلاح للحرب مع بقاء اسم الطبل * وان كان رضاضه من ذهب أو عود فيكون هو المقصود فينزل عليه (و) فكانه أوصى برضاضه * ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث المال الموجود عند الموت

لحمل سيكون فسد في أصبح الوجهين اذ لا متعلق للمقد في الحال * ولو أوصى
بحمل سيكون صح في أصبح الوجهين * كالوصية بالمنافع وثمار الاشجار * أما
العبد فالوصية له صحيحة * ثم ان كان حراً عند الاستحقاق فهو له * والأفوه
اسيده * وفي افتقاره الى اذن السيد في القبول (و) خلاف * وكذا في مباشرة
السيد القبول بنفسه خلاف (و) * وان كان عبد وارث لم يصح (م) * لان
الملك للوارث الا أن يكون عند الاستحقاق حراً * أو في ملك أجنبي * ويصح
الوصية لام الولد * والمكاتب * والمدير ان أغنى من الثلث * والأفلا فانه عبد
وارث * أما الدابة فالوصية لها باطلة ان أطلق أو قصد التملك * وان فسر
بالصرف في علقها صح * وهل يفنقر الى قبول المالك فوجهان * وان قبل
فهل يلزم صرفه الى الدابة * أم هو كالوصية للعبد فوجهان * ولو قال أوصيت
للمسجد فقد قيل انه كالدابة * ولا يصح الا اذا فسر بالصرف الى مصالحه
* والظاهر تنزيل المطلق عليه للعرف بخلاف الدابة * أما الحربى فيصح (ح)
الوصية له على ظاهر المذهب كالحبة والبيع * وكذا المرتد * وقيل لا يصح لانه
تقرب الى من أمر بقتله * ولا خلاف في جوازه للذمي * أما القاتل ففي الوصية
له ثلاثة أقوال * بصح (ح) * ولا يصح * ويفرق في الثالث بين الوصية للجرح
وبين الوصية قبل الجرح فانه مسجل للارث * والمسئولة اذا قتل سيدها فان
استعجلت عنت * وكذا مسحق الدين المؤجل اذا قتل من عليه الدين حل
أجله * والمدير مردد بين الموصى له وبين المستولدة ففيه خلاف * وأما
الوارث فلا وصية له لقوله صلى الله عليه وسلم ألا وصية لوارث * وان أجاز
الورثة وصية الوارث والقاتل ووصية الاجنبي بما زاد على الثلث نفذت في
أصح القولين وكان تنفيذاً أو امضاء * وفي القول الثاني هو ابتداء (ح م)

الثالث * وان نكح بأقل من مهر المثل فلا حرج (و) فان ذلك امتناع من الاكتساب والبضع لا يرثه الوارث * فان أجر دوابه أو عبيده بأقل من أجره المثل فالمحاباة من الثالث * وان أجر نفسه فلا لانه لا يمد مطعماً للورثة * وفيه وجه أنه كمنفعة العبد (فان قيل) فكيف يحسب من الثالث (قلنا) ان كانت التبرعات منجزة على الترتيب قدم الاول فالاول * وان تقدم هبة واقباض فهي أولى من العتق بمدّها * وان أعنق عبيداً وضاق المال أقرع (ح) بينهم * وان وهب عبيداً نفذ في بعض كل عبد لان التشقيص في العتق محذور لورود الخبر فيه * وان أضاف السكك الى الموت ففي تقديم العتق على غيره قولان * ولا يقدم (و) العتق على الوصية بالعتق * وهل تقدم الكتابة على الهبات خلاف (و) * والكتابة محسوبة (ح) من الثالث * ولو كان له عبدان فقال لغانم ان أعنتك فسالم حرّ ثم أعنق غانماً والثالث لا يبي الا بأحدهما تمسّن غانم للعتق ولا قرعة فانها ان خرجت على سالم فكيف يعتق ولم توجد في حقه الصفة التي علق عليها عتقه وغانم كان السبب وسالم كان المسبب فكيف بقدم المسبب على السبب ، واذا وصى بعبد هو ثلث ماله وثلثا ماله غائب لم يتسلط الموصي له عليه ، وفي تسليطه على الثالث خلاف (و) * ووجه المنع مع أنه مسنح بكل حال أن حق الوارث أن يتسلط على مثلي ما يتسلط عليه الموصي له وهو غير ممكن ههنا . الركن الرابع الصيغة ، ولا بد من الإيجاب وهو قوله أو وصيت أو أعطوه أو جعلته له ، فان قال هو له فهو اقرار يؤاخذ به الا أن يقول هو من مالي له ، ولو قال عينه له فهو كتابة فينفذ مع النية ، والقبول شرط (و) ، ولا أثر له في حماة الموصي * ولا يشترط الفور بعد الموت * وان مات الموصي له انتقل حقّ القبول والملاك الى الوارث * وان أوصى للفقراء ومن لا يتعين

قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وفاص الثلث والثلث كثير * وكل تبرع في مرض الموت فهو محسوب من الثلث وان كان منجزاً * وكذا اذا وهب في الصحة ثم أقبض في المرض (فان قيل) وما المرض المخوف (قلنا) كل ما يستعد (ح) الانسان بسببه لما بعد الموت كالقولنج * وذات الجنب * والرعاف الدائم * والاسهال المتواتر مع قيام الدم * والسل في انتهائه (و) * والقالج في ابتدائه * والحصى المطبقة * أما ابتداء السل وآخر القالج والجرب ووجع الضرس وحصى يوم أو يومين فليس بمخوف * ومهما أشكل شئ من ذلك حكم فيه بقول مسلمين طبيين عدلين حريين * واذا ثبت كونه مخوفاً حجبنا عليه في التبرعات في الزيادة على الثلث * وان سلم تينا الصحة * وان لم يكن مخوفاً لم نحجب * فان مات موتاً قيل انه من ذلك المرض وحكنا لانظنه مخوفاً تين البطلان * فان حمل على الفجأة فلا * ومهما التحمت الفرقان في القتال * أو تموج البحر * أو وقع في اسر كفار عادتهم القتل * أو قدم للقتل في الزنا * أو ظهر الطاعون في البلد ولم يتعلق ببدنه في هذه الاحوال والتحافها بالمرض المخوف قولان (و) * وان قدم للقصاص فالنص أنه قبل الجرح غير مخوف * وقيل هو كالاسير * والحامل قبل أن يضربها الطلق ليس بمخوف * فاذا ضربها فهو مخوف * وقيل ان السلامة منه أغلب فليس بمخوف (فان قيل) فما حد التبرع (قلنا) هو ازالة الملك عن ماله بغير ثمن المثل من غير استحقاق كالعتق والصدقة والهبة * أما قضاء الديون والزكوات (ح) والكفارات (ح و) الواجبة فمن رأس المال (ح م) أوصى (و) بها أو لم يوص * واذا باع ثمن المثل من وارث (ح) أو من بعض الفرء نفذ من رأس المال * فلو كان بمحابة فتقدر المحابة من الثلث * وان نكح بأكثر من مهر المثل فالزيادة من

والجلاهيق (٣) إلا اذا قل فوس من قسي ولم يكن له إلا قوس الندف والجلاهيق
* ولو أوصى بشاة دفع اليه الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والانثى
والضأن والمعز * ولا يمطى الكباش على النص * وقيل بعمطى اذ ليس التاء فيها
للتأنيث * واسم البعير في تناوله الناقة كالشاة في تناولها الكباش فيه خلاف *
والجمل لا يتناول الناقة * ولا الناقة الجمل * ولا الثور البقرة * ولا عكسها * ولا
الكلب الكلبة * ولا الحمار الحمارة * ولا الدابة الخيل والبنغال والحمير * فان
خصص عرف بلدة بالفرس فقليل يحكم بالعرف * وفيل يزل على الوضع
* والرقيق يتناول الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والانثى والخنثى * وان
قال أعطوه رأساً من رقبتي ومات وله واحد تعين * وان ماتوا أو قتلوا قبل
موته انفسخت الوصية * وان قتلوا بعد موته انتقل حتى الوصية الى القيمة *
ولو قال أعنقوا عني عبداً جاز المعيب * وقيل يخص بالسليم لعرف الشرع في
العنق * وان قال أعنقوا عني رقاباً فأقله ثلاثة * فان وفي الثالث بأثنين وبعض
الثالث استبرئنا البعض على الاظهر (و) * وان وفي بنهسين أو خبسين
وبعض الثالث ففي الاولى تردد في الطرف الثالث في الموصى له * فاذا قال
لحمل فلانة كذا فأنت بولدبن وزرع عليها بالسوبة * واسوي الذكر والانثى في
المندار * فلو خرج حي ومبت فالسكل للحي * وفيل يسقط السطر * ولو قال
ان كان حملها غلاماً فأعطوه فولدت غلامين أو غلاماً وجارية لم يسحق * ولو
قال ان كان في بطنها غلام فأعطوه استحق الغلام دون الجارية * وان كانا
غلامين فثلاثة أوجه * فيل يوزع عليهما * وفيل خيار التعيين الى الوارث *
وقيل يوقف بينهما الى الصلح بعد البوع، وكذا الحكم اذا أوصى لاحد الشخصين

(٣) الجلاهيق لصم الحميم وكسر الهاء البدو الذي يرسى به

لا يشترط القبول * والمعين ان ردّ بعد القبول وقبل القبض ففي نفوذه خلاف
 * والاصح (ح م) من الاقوال أن الملك قبل القبول موقوف * فان قبل تبينا
 الملك من وقت الموت * وان ردّ تبينا الانتقال الى الورثة بالموت * ويملك
 بالموت في قول ثانٍ (ح) * وبالقبول في قول ثالث * ونوقف في أحكام
 الملك كما توقفنا في الملك كالزيادة الحادثة والنفقة وزكاة الفطر والمغارم وانفساخ
 النكاح انه كان الموصى به زوجة الوارث أو الموصى له والعنق ان كان قريب
 الموصى له أو الوارث * ولو كان الموصى به ابن الموصى له ومات قبل القبول
 وقبل أخوه الوارث عنق الابن بطريق التبيين من وقت (و) موت الموصى
 * ثم لا يرث اذ في توريثه حجب الأخ وإبطال قبوله في توريثه إبطال توريثه
 * وكذا ان كان القابل ابن الميت اذ يرتدّ حقه الى القبول في النصف ومن نصفه
 حرّ لا يرث أيضاً

— الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة —

وهي تنقسم الى لفظية والى حكمية والى حسابية (أما اللفظية) فلها طرفان (الاول) في
 في الموصى به * واذا أوصى بجارية دون حملها وبالحمل دون الجارية صح * وعند
 الاطلاق هل يتناول الحمل باسم الجارية فيه خلاف * فان تناوله فلا ينقطع
 بالانفصال بل يبقى موصى به * ولو أوصى بطبل من طبله وله طبل لهُو
 وطبل حرب نزل على طبل الحرب ميلا الى التصحيح * ولو أوصى بعود من
 عيدانه وله عود للهو والبناء والقوس بطل لان ظاهره للهو * وقيل انه ينزل
 على عود البناء أو القوس * كما اذا قال عود من عيداني ولم يكن له الا عود القوس
 والبناء * ولو أوصى بقوس حمل على ما يري به النشاب دون قوس الندف

* ولا يدخل الاب والابن فلا يعرفان بالقريب * ويدخل الاحفاد والاجداد
 * وقيل لا يدخل (ح) الاصول والفروع * وقيل يدخل الكل (ح) * ولا يرتقي في
 بني الاعمام من الاقارب الا الى اقرب جد ينسب اليه الرجل * حتى لو أوصى
 لا قارب الشافعي في زمانه ارتقى الى بني شافع لا الى بني عبيد مناف وبني
 المطلب * وفي زماننا لا يصرف الا الى أولاد الشافعي ومن ينسب اليه لا الى
 بني شافع * وقراءة الام تدخل في وصية العجم * ولا تدخل في وصية العرب
 على الاظهر لانهم لا يعدون ذلك قرابة * الا اذا أوصى للارحام فان لفظ
 الرحم لا يخصون به * ولو أوصى لا قارب فافرب نفسه خرج ورثته لقريته الشرع
 * وكانت الوصية كلها للآخرين * وقبل بوزع فيبطل نصب الوارث
 وبصح الباقي * ولو أوصى لا قارب فافرب دخل فيه الاب والابن * ثم لا ترجيح
 بالذكورة * فيسنوي الاب والام والاخ والاخت * والاخ من الجانبين أولى
 من الاخ من جهة واحدة والاحفاد وان سفلوا يقدمون على الاخوة * وكذا
 بنو الاخوة على الاعمام لقوة الجاه * ولا يقدم ابن ابن الاخ للاب والام
 على الاخ الاب * ولا على ابنه لان جهة الاخوة واحدة فراعى قرب الدرجة
 * ويقدم ابن البنت على حنده الابن للفرب ولا ينظر الى الوراثه * وفي الجد
 مع الاح الاب فولان أحدهما نسوان * والآخر الاخ أولى لقوته * وفي
 الجد مع ابن الاخ فولان أحدهما الجد أولى لمربيته * والآخر ابن الاخ أولى
 لقوته البنوه * والجد أب الام مع الاخ للام كأب الاب مع الاخ للاب
 القسم الثاني * في المسائل المعنوية أو لها الوصية بمنافع الدار وغله والبستان
 وثمرته نص الشافعي رضي الله عنه على صحته * وكذا منافع العبد وهو مملوك
 منفعه بعد الموت لا مجرد (ح) اباحه حتى اذا مات الموصي له ورث (ح) عنه * وبصح

ومات قبل البيان ان جوزنا الابهام في الوصى له وصححنا هذه الوصية * واذا
أوصى بجيرانه أعطى لاربعة (ح و) جاراً من أربعة جوانب قدام وخلف
وبمين وشمال للحديث * واسم القراء لمن يحفظ جميع القرآن * فان لم يحفظ عن
ظهر قلب فوجهان * والعلماء ينزل على العلماء بعلم الشرع * ويدخل فيه
التفسير والحديث والفقه ، ولا يدخل فيه من يسمع الحديث فقط ولا علم له
بطريق الحديث * ولو أوصى للفقراء دخل المساكين ، والمساكين دخل الفقراء
اذ يطلق الاسمان على التريتين * ولو أوصى للقراء والمساكين وجب الجمع
بين التريتين * وان أوصى لسبيل الله فهو للزكاة والرقاب فهو للمكاتبين (م)
بعرف الشرع * ثم لا يجب الاستيعاب * وأقل ما يكفي من كل جنس ثلاثة (ح) *
ولا يجب التسوية بين الثلاث الا اذا أوصى لثلاثة معينين * ولو أوصى لزيد
والفقراء قال الشافعي الفياس انه كأحدهم * وقيل معناه انه لو أعطى أربعة أو خمسة
فيعطيه الخمس أو السدس فيكون كأحدهم (و) * وقيل يكفي (م ح) أقل
ما يتوَل اذ له ذلك في آحاد الفقراء * وقيل يعطيه الربع (خ) اذ أقل عدد
الفقراء ثلاثة * وقيل النصف (م) لزيد والنصف للفقراء للمقابلة في الذكر وهو
خلاف النص * ولو أوصى للملوك أو الهاشميين أو قبيلة عظيمة ففي صحة
الوصية قولان * ووجه الإبطال عسر الاستيعاب * مع أنه لا عرف في الشرع
يخصص بثلاثة بخلاف الفقراء * ولو أوصى لزيد وجبريل فالنصف (و) لزيد
والباقي باطل * وكذا لو قال لزيد وللريح * وقيل السكل له اذ الاضافة الى الربح
لاغية بخلاف جبريل * ولو أوصى لزيد والله قيل السكل لزيد * وذكر الله
تعالى تأكيداً لقربة الوصية * وقيل المضاف الى الله للفقراء فانهم مصب
الحقوق * ولو أوصى لاقارب زيد دخل فيه الواو والمحرّم وغير المحرم (ح)

الصدقة المنذورة وفي الكفارات ثلاثة أوجه (أحدها) أنها ديون كالزكوات
(والثاني) أنها كالتطوعات لأنه متبرع بالتزامها * فإن أوصى احتسب من
الثالث (والثالث) أن التزامها كالوصية فيؤدي من الثلث وإن لم يوص * ثم
الكفارة مهما أخرجها الوارث من مال نفسه ولم يكن له تركه وقعت عنه تشبيهاً
بقضاء الدين * ويستوي فيه العتق والاطعام * وأما الاجنبي إذا تبرع به ففي
نفوذه عنه وجهان * ولا يجوز التبرع بالعتق الذي ليس بلازم على الميت
للوارث ولغيره * ولو أوصى بالعتق في كفارة خيرة والثلث لا يفي به فهو
كالتبرع * وإن كان أحدي خصال الواجب * أما الدعاء للميت ينفعه بدل
الخبر * وكذا الصدقة * وأما الصلاة عنه قضاء لما فاتته لا تنفعه (و) * والصوم
أيضاً لا يقع عنه على القول الجديد «الثالثة» إذا ملك قريبه في مرض الموت
بالأرث عتق (و) من رأس المال * وإن ملك بالشراء عتق من الثلث * فما
زاد لم يعتق * وإن ملك بقبول وصية أو هبة ففيه وجهان * وقدر المحاباة من
المبيع كالموهوب * ثم إذا عتق من الثلث لم يرث (ح و م) إذ ينقلب العتق
تبرعاً على وارث فيمتنع * وإن عتق من رأس المال ورث (و) لأنه وقع
مستحقاً شرعاً * ولو قال أعنقوا عبدى بعد موتى لم يفقر إلى قبول العبد لأن الله
حقاً في العتق * ولو قال أوصيت له برقبته ففي اشتراط القبول وجهان * ولو
أعتق ثلث العبد بعد موته وليس في المال متسع لم يسر لأنه معسر والمال
لغيره بعد موته * وإن أعنق الجارية دون الحمل ففي السراية إلى الحمل بعد الموت
وجهان * من حيث أنه من الأصل كعضو معين لا ينف العتق عليه * وكذلك
إذا استثنى الجنين صريحاً عن الحرية ففي صحة الاستثناء وجهان * ولو أوصى
بثلث عبده فاستحق ثلثاه نزلت الوصية على ثلثه الذي بقي * وقبل لا يبق

(ح) اجارته * ولا يضمن اذا تلف العبد في يده * ويملك جميع اكتساب العبد من الاصطياد والاختطاب * ولا يملك ولد الجارية ولا عقرها * ولا ما يملكه العبد بالانتهاب على أظهر الوجهين * وهل يملك المسافرة بها دون رضا المالك فيه وجهان * والوارث يملك اعتاقه * ثم يبقى (و) مستحق المنافع بعد العتق * ويلزمه (ح) الانفاق قبل العتق * فان أراد الخلاص فليعتق * وقيل الانفاق على الموصى له * كما أنها على الزوج * وقيل انها في كسبه * ولا يملك الوارث بيعه ان أوصى بمنفعته مؤبدا * وان كان مؤقتا فهو كبيع المستأجر * وهل يملك كتابته ولا كسب له الا الصدقات فيه وجهان * والمأشئة الموصى بنتاجها للغير يجوز بيعها لبقاء بعض المنافع * واذا قتل العبد فلا وارث استيناء القصاص * ويحبط حق الموصى له * فان رجع الى القيمة فقد قيل ان الوارث يختص بها * وقيل يشتري بها عبد فيقوم مقامه * وقيل يوزع على الرقبة مسلوقة المنفعة وعلى المنفعة * ويقسم بينهما بهذا الاعتبار * وان جنى هو تذاق الأرش برقبته * فاذا بيع بطل حق الموصى له * وان فداه السيد استدر حقه * والصحيح أن طريق احتسابه من الثلث أن يعتبر ما نقص من قيمته بسبب الوصية بمنفعته * والثانية * اذا أوصى بالحج عنه نظر * ان كان تالياً صححت ان جوزنا الاستنابة بتطوع الحج * ثم هو محسوب من الثلث * ولكن ينزل مطلقه على حجه من الميقات * أو من ديرة أهله فيه وجهان * وان كان حجة الاسلام فلا حاجة الى الوصية فانه دين يخرج من رأس المال وان لم يوص به كالكوات وسائر الديون * ولكن ان قال حجوا من ثلثي كان فائدته زحمة الوصايا بالمضاربة * ولا يقدم الحج على الوصايا في الثلث على الصحيح (و) * ثم ان لم يتم الحج بما حصل من المضاربة كمل من رأس المال * أما الحجة المنذورة ففيها وفي

بثلث فالمسئلة من ستة عند الاجازة للموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالثلث سهمان * والمجموع خمسة والنسبة بينهما بالاحماس فنطلب مالا لثلاثة خمس يضرب ثلثه في خمسة وهو خمسة عشر ويصرف ثلاثة من الخمسة الى الموصى له بالنصف وسهمان الى الموصى له بالثلث فهذا طريقه وهذا الوجهين لا يحتمل اكثر من هذا البيان في الحساب

سجل الباب الثالث في الرجوع عن الوصية

ويصح الرجوع عنها قبل الموت لانه جائز لم يتصل به القبض * وللرجوع أسباب : أولها : صريح الرجوع كقوله نقضت ورجعت وفسخت وهذا لو ارثي * فلو قال هو تركتي فالظاهر أنه ليس برجوع في الثاني : ما يتضمن الرجوع كالبيع والعق والكتابة والاستيلاد والوصية بها فان ذلك ضد الوصية * أما اذا أوصى بعبد لزيد * ثم أوصى به لعبد فموت شريك بينهما كما لو قال أوصيت لها * ولو قال الذي أوصيت به لزيد فقد أوصيت به لعبد فهو رجوع * ولو أوصى بثلث ماله وباع جميع ماله لم يكن رجوعاً لان الثالث المرسل لا ينصرف في العين الحاضرة في الثالث : مقدمات هذه الامور كالعرض على البيع * ومجرد الايجاب في الرهن والهبة رجوع في أظهر الوجهين لدلالته على قصد الرجوع * وتزويج العبد والامة واجارتها وخانها * وتعليمها ليس برجوع * والوطء مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع فانه تسر * ولو أوصى بمنفعة سنة ثم آجر سنة ومات فقد قيل انه ان بقي من مدة الوصية شيء عند انقضاء الاجارة سلم الى الموصى له بقية السنة والا فلا شيء له : وقيل انه يستأنف له سنة كاملة بعد مضي مدة الاجارة : الرابع : ما يبطل به اسم الموصى به * كما لو أوصى بخنطة

للوصية الاثالث الثالث بحكم الشيوخ * فرع * اذا منعنا نقل الصدقات في نقل ما أوصى به في بلده للمساكين وجهان * القسم الثالث في المسائل الحسابية * اذا قال أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب (ح و) ابني وله ابن واحد فهو وصية بالنصف (و) * ولو كان له ابنان وأوصى بنصيب واحد فهو وصية بالثلث (م) * وان كانوا ثلاثة فبالربع (م) * وبالجمله يسوى بينه وبين البنين في القسمة * وكذا اذا أوصى بنصيب ابن ثالث لو كان ولم يكن في الحال فهو كما لو كان وأوصى بمثل نصيبه * ولو أوصى بمثل نصيب أحد ورثته أعطي مثل سهم أقلهم نصيباً (م) * ولو أوصى بضعف نصيب ولده أعطي مثل ما أعطي ولده مرتين * ولو أوصى بضعفين أعطي مثله ثلاث مرات (ح م) * وان أوصى بثلاثة أضعافه أعطي مثله أربع مرات * وان أوصى بمحظ أو نصيب أو سهم أعطي أقل ما يتمول (ح م و) * ولو أوصى بالثلث الاشياء نزل على أقل ما يتمول * واذا أوصى بجزء من ماله وله ورثة فطريق تصحيح الوصية أن ينسب جزء الوصية الى ما بقى من المال الذي هو مخرج الوصية ويزاد مثل نسبته على مسألة الورثة فما بلغ منه تصحح المسئلتان * وبإياه أوصى بثلاث ماله وخلف ابنين وبنتين فمسئلة الوصية من ثلاثة ومسئلة الورثة من ستة ونسبة جزء الوصية وهو واحد الى ما بقى من مخرجها وهو الثلاثة مثل النصف اذ الباقي بعد اخراج الواحد اثنان والواحد مثل نصف الاثنين فيزداد على مسألة الورثة وهي من ستة مثل نصفها ليصير تسعة ويعطى الموصى له الثلث ثلاثة يبقى ستة تصح على الورثة * أما اذا أوصى بما يزيد على الثلث وردّ ما زاد على الثلث فطريقه أن يعرف نسبة التفاوت بين أرباب الوصايا حالة الاجازة ويقسم الثلث بينهم على تلك النسبة * فلو أوصى لواحد بنصف ولا آخر

استقلال أحدهما عند موت الثاني. صح شرطه * ولا يجوز نصب الوصى على
 الاولاد البالغين * نعم ينصب وصياً في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا * ولا
 يجوز نصب الوصى في حياة الجد فانه ولي شرعاً * الثالث الموصى فيه * وهو
 التصرفات المالية المباحة * ولا يجوز الايضاء في تزويج الاولاد اذا غبطة فيه
 * ولا في بناء البيعة * وكتابة التوراة فانها معصية * الرابع الصيغة * وهي أن
 يقول أوصيت اليك لتصرف في مال الاطفال * فان لم يذكر التصرف لم
 ينزل مطلق الايضاء الا على مجرد الحفظ في أحد الوجهين * ومهما اعتقل
 لسانه فقري عليه كتاب الوصية فأشار برأسه كفي (ح) * وله أوصى اليه في
 بعض التصرفات لم يتعد (ح) مارسه لانه متصرف بالاذن * ولو أوصى
 الى رجلين فطلعه منزل على التعاون حتي لا يستقل أحدهما بشيء الا اذا
 صرح بثبات الاستقلال * فان لم يثبت الاستقلال فبات أحدهما لم يفرد
 الثاني حتي ينصب القاضي بدلاً عن الميت فانه ماضى برأي واحد * ولو
 أوصى الى زيد ثم أوصى الى عمرو فان قبل جميعاً كانا شريكين * ولم يفرد
 أحدهما بالتصرف * وان قبل أحدهما دون الآخر انفرد بالتصرف * ولو
 أوصى الى زيد ثم قال ضمت اليك عمراً فقبل عمرو دون زيد لم يكن
 لعمرو الانفرد حتي يضم القاضي اليه أميناً آخر لان لفظ الضم للشركة *
 ومهما اختلف الوصيان في تعيين من بصرف اليه الوصية من الفقراء أو في
 حفظ المال تولى القاضي الامر المتنازع فيه * وقد قيل انه يقسم المال
 بينهما اذا قبل القسمة * مهما تنازعا في الحفظ * أما أحكام الوصاية * فانها عقد
 جائز * وللوصى أن يعزل نفسه (ح) * ثانياً * راء أن يفضي ديون الصبي
 * وأن ينفق عليه بالمعروف * وليس له أن يزوجه الاطفال * وله تزويج امائهم

فطحها * أو دقيق فعجنه * أو غزل فنسجه * انفسخت الوصية * ولو أوصى
بخبز فجعله فتيتاً * أو بلحم فقدده * أو برطب فجففه * أو بقطن فحشا به الفراش
* أو بدار فأنهدمت حتى يطل اسم الدار * أو بعصرة فبنى فيها أو غرس * أو بشوب
فقطعه قيصاً * أو بنخشب فاتخذ به باباً * أو بشيء ونقله من موضع الموصى له إلى
مكان بعيد في السكك وجهان * فأما إذا أوصى بصاع حنطة فخلطها بغيرها كان
رجوعاً * وإن أوصى بصاع من صبرة فصب عليها صبرة مثلاً لم يكن رجوعاً
لأنها زيادة لم تدخل في الوصية * وإن كان أردأ فوجهان

— الباب الرابع في الوصاية —

والنظر في أركانها وأحكامها (أما الأركان) فاربعة (الاول الوصي) وشرائطه خمسة
التكليف (م ح) * وكمال الحرية * والاسلام (ح) * والعدالة (ح) * وكفاية التصرف
* وفي جواز التفويض إلى الأعمى وجهان * ويجوز التفويض إلى النساء * والام
أولي من ينصب قياً * فإن لم تنصب فلا ولاية لها * ولو أوصى إلى مستولدة
أو مدبرة ففيه تردد * منشؤه أن المرحي حالة الموت أو حالة المقد * ولو أوصى
الكافر إلى كافر في أولاده الكفار جاز * ولو كان الوصي أميناً فطراً الفسق
انزل * فإن عاد أميناً لم بعد وصياً * وكذلك القاضي ينزل ثم لا يعود بالتوبة
* والاب يعود ولياً بالتوبة * ولا تعود ولاية القاضي والوصي بالافاقة بعد الجنون
على أظهر الوجهين * والامام لا ينزل بالفسق لاجل المصلحة السكية * ولكن لو
أمكن الاستبدال به من غير فتنة فعل (الثاني الموصى) وهو كل من له ولاية
على الاطفال شرعاً كالاب والجد * أما الوصي فليس له الايصاء الا اذا أذن له
الولي في الايصاء فله ذلك على أصح القولين * كما اذا اشترط أن يكون ولده
وصياً بعد البلوغ اذ يتحول الوصاية إليه * ولو أوصى إلى رجلين وشرط

مع القدرة ضمن * فان عجز عن الكل فسافر به تعرض لخطر الضمان على اظهر
الوجهين * ومهما تبرم بالوديعة فسلمها الى القاضي عند العجز عن المالك ففي
لزوم قبوله وجهان * جاريان في الناصب اذا حمل المنصوب الى القاضي * وفيمن
عليه الدين اذا حمل الدين اليه * ومن حضرته الوفاة فلم يوص بالوديعة
ضمن الا ان يموت فجأة * ولو أوصى الى فاسق ضمن * ولو أوصى فأجمل
ولم يميز الوديعة ضمن * كما اذا قال عندي ثوب ولم يصفه وله أثواب * ولو
قال عندي ثوب فلم يصادف في تركته فلا ضمان تنزيلا على التلف قبل الموت
* ولو وجد في تركته كيس مختوم مكتوب عليه انه وديعة فلان لم يسلم اليه فله
كتبه تليسا (الثاني) نقل الوديعة من قرية الى قرية ان كان بينهما مسافة
ضمن بالسفر * وان لم يكن فان نقل من قرية أهله ضمن لان قرية أهله
أحرز في حقه * ولو كان بالعكس لم يضمن الا اذا ظهر نقصان الحرز في القرية الآهلة
بـ (الثالث) التصغير في دفع المهلكات * فان ترك علف الدابة أو سقيها ضمن
الا اذا نهاه المالك فانه يعصى ولا يضمن * وكذلك اذا لم يعرض الثوب الذي
يفسده الدود للريخ ضمن * فان لم يندفع الا باللبس لزم اللبس * الا اذا نهاه المالك
* ومهما أمر صاحبه به فلف الدابة أو سقيها لم يضمن على الاظهر لان ذلك
ممناد * وكذا لو أخرجه للسني والطريق آمن * وقيل انه يضمن لانه اخراج
من الحرز بغير عذر (الرابع) الانفعال فاذا لبس النوب أو ركب الدابة
ضمن الا أن يركب لدفع الجموح عند السقي * أو يلبس لدفع الدود عند الحر
* وكذا ان أخذ الدراهم لبصرها الي حاجه (ح) ضمن * وان نوى الاخذ
ولم يأخذ لم يضمن * بخلاف المنة فانه يضمن بمجرد النية اذ سبب أمانته
مجرد نيته * وقيل ان المودع أيضا يضمن * ثم هما ترك الحيانة لم بعد (ح)

وعبيد ثم على الاظهر * وليس له أن يتولى طرفي العقد * وأن يبيع من نفسه بخلاف الاب * وليس له أن يشهد للاطفال بمال اذ يستفيد بها ولاية التصرف فيه * فان لم يكن وصياً الا في الثلث اسفاد اتساع التصرف باتساع الثلث * ومهما نازعه الصبي في قدر النفقة ونسبه الي الزيادة فيها أو نسبه الى الحيانة في بيع فالقول قول الوصي فانه أمين والاصل عدم الحيانة * وان نازعه في تاريخ موت الاب او تكثير النفقة أو في دفع ائمال اليه بدد البلوغ فالقول قول الصبي * اذ الاصل عدم الرد والموت واقامة البينة عليهما ممكن

— كتاب الودعة —

وحقيقتها استنباه في حفظ المال * واركانها كركان الوكالة * وصيغتها كصيغتها * والتكليف شرط في العاقدين * فلو أخذ الودعة من صبي ضمن الا اذا أخذ تخايصاً على وجه الحسبة فانه لا يضمن على أحد الوجهين * ولو أودع عند صبي فأنلفه الصبي لم يضمن على أحد القولين لانه مسلط عليه * كما لو أقرضه أو باعه * وكذا الخلاف في تعليق الضمان برقبة العبد اذا أودع فأنلف * أما حكم الودعة * فهو عقد جائز من الجانبين ينفسخ بالجنون * والانغماء * والموت * وبعض له نفسه * واذا انفسخ بقي أمانه شرعية في يده كالثوب تطيره الريح الى داره * والودعة عاقبتان * ضمان عند التلف * ورد عند البقاء * أما الضمان * فلا يجب الا عند التقصير * وللتقصير سبعة أسباب * الأول * أن يودع عند غيره سواء أودع زوجته أو عبده أو أجنبياً * الا أن يودع عند القاضي فانه لا يضمن * ولو سخره سفر فساخر به ضمن لان حرز السفر دون حرز الحضر * الا أن يودع في حالة السفر فطريقه عند السفر أن يرد الى المالك * فان عجز فالى القاضي * فان عجز فعند أمين * فان ترك هذا الترتيب

على الظالم * وفي توجه المطالبة عليه وجهان * ومهما طالبه الظالم فعليه أن يخفي
 * ولا بأس أن يحلف كاذباً للمصلحة * فإن خير بين الحلف بالطلاق أو التسليم
 فإن سلم ضمن * وإن حلف طلقت زوجته لأن الخيار في التعمين إليه * (السابع)
 الجحود وهو مع غير المالك غير مضمن * ومع المالك بعد مطالبته مضمن
 * وبعد سؤاله دون المطالبة وجهان * ومهما جحد فالقول قوله * فإن أقيم
 عليه البينة فادعى الرد من قبل فإن كان صيغة جحوده انكاراً لأصل الودعة
 لم يقبل قوله بغير بينة * وفي قبوله مع البينة وجهان لتناقض كلاميه * وإن كان
 صيغة جحوده أنه لا يلزمني تسليم شيء إليك قبل قوله في الرد والتلف اذ
 لا تناقض بين كلاميه * (العاقبة الثانية) رد الدين عند بقائه وهو واجب مهما
 طلب المالك * فإن أخر بغير عذر ضمن * وإن أخر لاستتمام غرض نفسه بأن
 كان في حمام أو على طعام جاز بشرط سلامة العاقبة * وإن قال رد على وكلي
 فطلب الوكيل ولم يرد ضمن * وإن لم يطلب ولكن تمكن من الرد ولم يرد
 ففي الضمان وجهان جاريان في كل أمانة شرعية * كالثوب إذا طيره الريح إلى داره
 * ومهما رد على الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل لم يضمن بهذا التصدير علي
 أظهر الوجهين * بخلاف الوكيل بقضاء الدين فإنه يضمن بترك الأشهاد لأن
 حق الودعة الاخفاء * (فرعان) أحدهما لو طالبه بالرد فادعى التلف فالقول
 قوله مع يمينه * إلا أن يدعى تحريقاً أو غارة فإنه لا يصدق إلا ببينة أو استنفاضة
 * ولو ادعى الرد فالقول قوله * إلا أن يدعى الرد على غير من أئتمنه كدعوى الرد
 علي وارث المالك أو دعوى وارث المودع علي المالك * أو دعوى من طير الريح
 النوب في داره أو الملقط * أو دعوى المودع الرد علي وكيل المالك فإنه يحتاج
 إلي البينة في كل ذلك اذ لا يجب تصديقه الا علي من اعترف بأمانته * (الثاني)

أمينا * فلو ردّ عين ذلك الدرهم الى الكيس واختلط بالباقي لم يتعد الضمان الى الباقي على أقيس الوجهين * بخلاف ما اذا ردّ بدله اليه فان ذلك خلط ملكه بملك الغير * ومهما أُلّف بعض الوديعه لم يضمن الباقي الا اذا كان متصلا به * كما اذا قطع طرف العبد أو الثوب فانه يضمن الكل لحياثته * فان كان غطيّطاً لم يضمن الا المفقوت على أسد الوجهين * الخامس * المخالفة في كيفية الحفظ فاذا سلم اليه صندوقاً فقال لا ترقده عليه فرقد عليه فقد زاد خيراً فلا يضمن الا اذا أخذ اللصوص من جنب الصندوق في الصحراء فانه يضمن لان مثل هذه المخالفة جائزة بشرط سلامة العاقبة * ولو سلم اليه دراهم وقال اربطها في كمك فأخذها في يده فأخذها غاصب لم يضمن لان اليد ههنا أحرز * فان استرخى بنوم أو نسيان ضمن * وان ربط في كمه امتثالاً له وجعل الحيط الرابط خارج الكم فأخذته الطرار ضمن لان ذلك اغراء للطرار * فان ضاع بالاسترسال لم يضمن وان جعل الحيط داخل الكم فالكم بالعكس من هذا * وان قال احفظ في هذا البيت ولم ينه عن انقل فنقل الى ما هو دونه في الحرز ضمن * وان نقل الى ما هو مثله أو فوقه لم يضمن * الا اذا هلك بسبب النقل كأنه دام البيت المنقول اليه * وكذلك * كك تري الدابة اذا ربطها في الاصطبل فانت لم يضمن * وان انهدم عليها ضمن * وان نهاه عن النقل فنقل ضمن لصريح المخالفة * وان كان المنقول اليه أحرز الا اذا كان النقل لضرورة غارة أو حريق * وان نقل من صندوق الى صندوق والصناديق للمالك لم يضمن * وان كان للمودع فهو كالبيت * السادس * التضييع وذلك أن يلقيه في مضية * أو يدل عليه سارقاً * أو يسعى به الي من يصادر المالك فيضمن * ولو ضيع بالنسيان ففي ضمانه وجهان * وان سلم مكرها فقرار الضمان

الحامس * لابناء السبيل * وبياتهما في تفريق الصدقات * والمستحقون بالحاجة تتفاوت حقوقهم بتفاوت الحاجة * أما الاخماس الاربعة * فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته * وبعده ثلاثة أقوال (أحدها) أنه للمصالح الخمس الخمس (والثاني) أنه يقسم كما يقسم الخمس فيكون جملة التي مقسوماً بخمسة أقسام كما دل ظاهر الكتاب عليه (والثالث) وهو الاظهر أنه للمرتزقة المقاتلين كأربعة أخماس الغنيمة * فلي هذا ينبغي للامام أن يضع ديواناً يحصى فيه المرتزقة بأسمائهم * وينصب على كل عشرة عريفاً يجمعهم * ويسوى (و) بينهم في الاعطاء فيعطى كل واحد على قدر حاجته * ويعطى (و) لولده وعبده وفرسه وزوجته وان كنّ أربعاً * ولا يزيد على عبد واحد اذ لا حصر فيه * ويعطى الصغير والكبير * وكلما زادت حاجته بالكبر زاد في حصته * ويقدم في الاعطاء قريشاً * ومن جلتهم بنو هاشم وبنو المطلب * ثم من بعدهم على ترتيب القرب * ثم يعطى المعجم بعد العرب * ثم يقدم بالسن أو بالسبق في الاسلام * ولا يثبت في الديوان اسم صبي ولا مجنون ولا عبد ولا ضعيف * بل اسم المستعدين للغزو * فان طرأ الضعف والمجنون فان كان يرجي زواله فلا يسقط الاسم * والا فيسقط * واذا مات فلا ظاهر (و) أنه يعطى لزوجه وأولاده ما كان يعطهم في حياته * أما الروجة فالى الزوج * وأما الأولاد فالى الاستقلال بالكسب أو الجهاد * ويفرق أرزاقهم في أول كل سنة * فلو مات واحد بعد جمع المال وانقضاء السنة فحقه لورثته * وان كان قبل الجمع والحول فلا حق له (و) * وان كان بعد الجمع وقبل الحول فقولان * وان كان في جملة التي أرض نخسها لاهل الخمس * والباقي يكون وفقاً هكذا نص الشافعي رضي الله عنه * فقيل أراد به وفقاً شرعياً لانه المصلحة * وقيل

ادعى رجلان ودية عليه فقال هو لاحدهما وقد نسيت عينه * فان صدقاه في
النسيان فصلت الخصومة بينهما بطريقها وجعل المال في أيديهما * وان ادعى
العلم على المودع فيحلف لهما يمينا واحدة على نفي العلم * فان نكل وحلفا على علمه
ضمن القيمة وجعلت القيمة والعين في أيديهما * وان سلم العين بحجة لاحدهما
رد نصف القيمة الى المودع * ولم يجب على الثاني الرد لانه استحقها بيمينه ولم
يعد عليه المبدل.

— كتاب قسم النفي والغنائم * وفيه بابان —

﴿ الباب الاول في النفي ﴾ وهو كل مال فاء الى المسلمين من الكفار بغير
ايجاف خيل وركاب كما اذا انجلوا عنه خوفا * أو بذلوه لنكف عن قتالهم فهو خمس
* وكذا ما أخذ بغير تخويف كالجزية والحراج والعشر ومال المرتد ومال من مات
ولا وارث له * خمس هذا المال مقسوم بخمسة (ح) أسهم بحكم نص
الكتاب ﴿ السهم الاول ﴾ المضاف الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
مصرف الى مصالح المسلمين (و) اذ كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في
حياته والانباء لا يورثون * ومصالح المسلمين سد الثغور وعمارة القنابر
وأرزاق القضاة وأمثاله ﴿ السهم الثاني ﴾ لذوي القربى وهم أقارب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبنى هاشم وبنى المطلب * دون غيرهم من بنى عبد شمس
وبنى نوفل * ويشترك في استحقاقه الغنى والفقر والصغير والكبير والرجل
والمرأة والغائب والحاضر بعد أن يكون الانتساب لجهة الآباء * ولا يفضل
أحد على أحد الا بالذكورة فانه يضاعف به الحق كما في الميراث من السهم
الثالث ﴿ اليتامى وهو كل طفل لا كافل له * ويشترط كونه فقيرا على أظهر
الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴾ السهم الرابع ﴿ للمساكين ﴾ السهم

قولان * والذمي لا يستحق (و) السلب * وفي مستحق الرضخ اذا قتل
 خلاف * والخاتم والسوار والمنطقة من السلب على الاظهر (و) * والحقيصة
 المشدودة على فرسه * وكذا الجنينة ليس من السلب على الاظهر * وفيما معه
 من الدنانير قولان * والاشبه بالحديث أنه لا يخرج الخمس من السلب * أما
 قسمة الغنيمة * ففيها مسائل * الأولى * اذا ميز الامام الخمس والسلب
 والرضخ والنفل قسم الباقي على الغنائمين بالسوية عقاراً كان أو منقولاً
 * ولا يؤخر القسمة (ح) الى دار الاسلام * والغنائم من شهد الوقعة لنصرة
 المسلمين * فلو شهد آخر الوقعة استحق * ولو حضر بعد انقضاء القتال فلا
 (ح) * وان حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنيمة فقولان * واذا غاب
 في آخر القتال ان كان بانهمزام سقط حقه الا اذا قصد التحيز الى فئة أخرى *
 واذا اتهم فالقول قوله مع يمينه * وان مات لم يستحق السهم * وان مات فرسه
 استحق سهمه لان المتبوع قائم هذا هو النص * وقيل فيه قولان بالنقل
 والتخريج * والمرض الذي لا يرجى زواله كالموت * وقيل طرانه لا يسقط
 السهم لحاجته الى نفقة العلاج والاياب * أما المخذل للجيش فيخرج من
 الصف * فان بقي فلا يعطى شيئاً أصلاً * الثانية * اذا وجه الامام سرية فغنمت
 شيئاً يشارك في استحقاقها جيش الامام اذا كانوا بالقرب من مصدين للنصرة
 * الثالثة * من حضر لا يقصد الجهاد كالأجير لسياسه الدواب ان لم يقاتل لم
 يستحق (و) * وان قاتل فثلاثة أقوال * في الثالث نخير بين اسقاط الاجرة
 من ابتداء القتال وبين اسقاط الغنيمة * وفي التاجر هذان القولان ولا يجري
 الثالث * وأما الاجير للجهاد فان كان كافراً استأجره الامام استحق الاجرة *
 وان كان مسلماً فلا * ولا يستحق الغنيمة أيضاً على أحد الوجهين ، لانه

أراد به التوقف عن قسمة الرقبة * وقيل فرع (و) على أنه للمصالح * والآخر
فعلى القول الثاني تجب قسمته * وإذا فضل شيء من الاثمان الاربعة عن
قدر حاجتهم وزرع عليهم

— الباب الثاني في قسمة الغنائم —

والغنيمة كل مال أخذته القشة المجاهدة على سبيل الغلبة * فحسبها
مقسوم خمس النبي * وأربعة أخماسها للغنائم * ويتطرق اليه النفل والرضخ
والسلب * ثم القسمة بعده * أما النفل فهو زيادة مال يشترطه أمير الجيوش
لمن يتعاطى فعلا خطرا كتقدمه على طليعة أو تهجمه على قلعة * وماله مال
المصالح أو خمس الخمس مما سيؤخذ من الكفار * وقدره ما يقتضيه الرأي
بحسب خطر الفعل أما ثلث خمس الخمس أو ربعه أو ثلث ما يأخذه أو ربعه
كما يراه الامام * وأما الرضخ فهو مال تقديره الي رأي الامام بشرط أن
لا يزيد على سهم واحد من الغنائم بل ينقص * ويصرف الى العبيد والصبيان
والنساء * ونقصانه عن السهم لنقصان حالهم * وكذا الكافر (و) ان حضر
بإذن الامام (و) يرضخ له * وفي محله ثلاثة أقوال (أحدها) أنه من أصل
الغنيمة كأجرة النفل والحمل (والثاني) أنه من خمس الخمس كالنفل (والثالث)
أنه من الاثمان الاربعة لانه سهم من الغنيمة الا أنه دونه * أما السلب
فهو ما يوجد مع القليل من ثيابه وسلاحه وزينته يستحقه قاتله بشرط أن
يكون القليل مقبلا والقائل راكبا للغزو * فلورمى من حصن * أو من وراء الصف
وقتل * أو كان القليل منهزما أو غافلا فقتل لم يستحق * ويستحق بالاثخان * فان
قتله غيره فالسلب للمثخن * فان اشتركا في الاثخان فالسلب لهما * وإذا أمر
كافرا استحق سلبه (و) * وفي استحقاق رقبته اذا رقب * أو بدله اذا فادى نفسه

عام * وأجرة الكيال على المالك في أحد الوجهين * (الرابع المؤلفة قلوبهم) * ولا يجوز أن يعطي هذا السهم لكافر نالفاً على الاسلام اذ صدقة لكافر * أما المسلم اذا كان ضعيف النية في الاسلام فهل يتألف تقريراً له عليه باعطاء مال فيه قولان * وكذا من له انباء في الكفر ينتظر في اعطائه اسلامهم أحد القولين أنهم لا يعطون لاستثناء الاسلام عن التألف * والثاني نعم تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم * وعلي هذا فقولان (أحدهما) أنه يعطي من المصالح (والثاني) من الزكاة اذ هو المراد بالمؤلفة * وأما من يتألف علي الجهاد مع الكفار أو مع مانعي الزكاة ان كان تألفهم بمال أهون علي الامام من بعث جيش لقربهم من المقصودين بالقتال فهو لاء يعطون قطعاً * وفي محله أربعة أوجه * وقيل قولان (أحدهما) أنه من المصالح (والثاني) من سهم المؤلفة (والثالث) من سهم سبيل الله فانه تألف علي الجهاد (والرابع) (و) ان رأي الامام أن يجمع بين سهم المؤلفة وسهم سبيل الله فعل * (الخامس الرقاب) * فيصرف ثمن الصدقات الى المكاتبين (م) العاجزين عن النجوم * وطريقه الصرف الى السيد باذن المكاتب * والصرف الى المكاتب بغير اذن السيد جائز أيضاً * ويجوز اعطاؤه قبل حلول النجم علي أظهر الوجهين * فان أعطيناه فاستغنى عنه بتبرع السيد باعتاقه أو بتبرع غيره استرد علي الصحيح (و) * الا اذا تلف قبل العتق فلا يغرم (و) * وان صرف الي سيده فرده الى الرق لعجزه ببقية النجوم يسترد (و) * السادس الغارم * والديون ثلاثة دين لزمه بسبب نفسه فيقضى من الصدقات بشرط أن يكون معسراً (و) * وسبب الاستقراض مباح * فان كان معصية وهو مصر لا يعطي * وان كان تلباً أعطي علي أحد الوجهين (الثاني) * ما لزم بسبب جملة تبرع بها تطفئته لئلا تفتنه فيقضي دينه وان كان

أعرض عنها * وأما الأسير ان كان من هذا الجيش وعاد استحق مقاتل أو لم يقاتل * وان كان من جيش آخر ولم يقاتل فقولان * وان كان كافراً فأسلم والتحق بجند الاسلام استحق وان لم يقاتل على الاظهر (و) في الرابعة يسوي (ح م) بين الجميع في القسمة الا لصحاب الرضخ فانهم ينقصون * والا الفارس فانه يعطى (ح) ثلاثة أسهم والراجل سهم * ولا يعطى الا لراكب الخيل * ثم لا فرق في الزرس (و) بين العربي والعجمي والتركي * ولا يعطى الضيف والاعجف على أقيس القولين * ولو أحضر نرسين لم يعط (و) الا لاحدهما * ويعطى للزرس المستعار والمستأجر * وكذا المندوب (و) ولكنه للغاصب * أو لملك فقولان

كتاب قسم الصدقات * وفيه بابان

الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية

الاصنف الاول الفقير وهو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ولا يقدر (ح) على كسب يلبق بمروءته * أو كان يقدر على كسب ولكن يمنعه الاشتغال به عن التفقه وهو متفقه * وان كان يمنعه عن استغراق الوقت بالعبادات فلا يعطى سهم الفقراء * ولا يشترط الزمانة * ولا التعفف عن السؤال في استحقاق هذا السهم على الجديد (و) * والمكفي بنفقة أبيه هل يعطى فيه وجهان * ولا يجوز للاب اعطاؤه قطعاً لانه يدفع النفقة عن نفسه * والمكفية بنفقة زوجها لا تعطى على أظهر الوجهين * لان نفقتها كالعوض عن الثاني السكين * وهو كل من لا يملك قدر كفايته وان ملك شيئاً وقدر على الكسب * والفقير أشد حالاً منه (ح م و) * الثالث العامل على الزكاة كالساعي والكتاب والقسام والخائز والبرئيف * أما الامام والقاضي فزرعهم من خمس الخمس لأن عملهم

كان لا يحسن الا التجارة على ألف درهم أعطي ليسنفل بالكسب * والمسافر
يعطى قدر ما يبلغه الى المقصد أو الى موضع ماله * والغازي يعطى الفرس
والسلاح عارية أو تملكاً أو وقفاً مما وقفه الامام بعد أن اشتراه بهذا السهم
* ويعطى من النفقة ما زاد بسبب السفر * وهل يعطى أصل النفقة وجهان
* والمؤلف قلبه يعطى ما يراه الامام * والمعامل يعطى أجر مثله ، وإن كان
ثمن الصدقة زائداً على أجر المثل رد الفضل على الاصناف * وإن كان ناقصاً
كمل من بقية الزكاة (و) * الا اذا كان في بيت المال سعة ورأي الامام
التكميل منه فله أن يكمل منه * فرع * من اجتمع فيه صفتان هل يستحق
سهمين فبه قولان * ينظر في أحدهما الى اتحاد الشخص * وفي الآخر الى
تعدد الصفة * وقيل ان تجانس السببان كالقفر والغرم لمرض نفسه فلا يجمع
* وإن اختلف كالنزو والفقر فيجمع * الثالثة * يجب (ح م و) استيعاب
الاصناف الثمانية عند القدرة فان فقد صنف رد نصيبه الى الباقي * ولا
يجب استيعاب أحاد الاصناف * بل يجوز الاقتصار على الثلاثة فانه أقل الجمع
* فان اقتصر على اثنين غرم للثالث أقل ما يتوَل لان التسوية بين أحاد
الصنف غير واجبة فانه لا حصر لهم * بخلاف النسوبة بين الاصناف الثمانية
* وقيل انه يغرم الثلث * وإن عدم في بلد جميع الاصناف فلا بد من نقل
الصدقة * وإن فقد البعض فيرد على الباقي * أو ينقل فعلي وجهين : أظهرهما الرد
على الباقي لعسر النقل * الرابعة * في نقل الصدقات ثلاثة أقوال (أحدها)
الجواز (م) لعنوم الآية (والثاني) المنع لمذهب معاذ (والثالث) لا يجوز
النقل ولكن يبرأ ذمته اذا نقل * وقيل يطرد هذا الخلاف في التكنارات
والنذور والوصايا * والأظهر فيها جواز النقل * وصدقة الفطر كسائر

موسراً (ح) الا اذا كان غنياً بالنقد فقيه وجهان { الثالث } دين الضامن فان كانا معسرين أغني الاصيل والكفيل قضى * وان كانا موسرين أو كان المضمون عنه موسراً فلا يقضى لان فائدته ترجع الي الاصيل * وان كان الاصيل معسراً والكفيل موسراً فوجهان (أحدهما) نعم كالحالة (والثاني) لا اذ صرفه الى الاصيل ممكن وبه يحصل براءة الضامن ﴿ السابع ﴾ سهم سبيل الله ﴿ والمراد به المتطوعة من الغزاة الذين لا يأخذون من النية ﴾ فأمّا من يأخذ من النية واسه في الديوان فلا يصرف اليه الصدقة * والغزاة يعطى وان كان غنياً ﴿ الثامن ﴾ ابن السبيل ﴿ وهو الذى شخص (ح م) من بلد ليسافر أو اجتاز به يصرف اليه سهم ان كان معسراً بشرط أن لا يكون السفر معصية ﴾ فهؤلاء هم المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بصفة من هذه الصفات كافراً * ولا من المرتزقة ثابت الاسم في الديوان * ولا هاشمياً فالصدقة محرمة علي هؤلاء * وفي مولى الهاشمي وجهان

— الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم * وفيه مسائل —

﴿ الاول ﴾ فيما يعرف به هذه الصفات ﴿ أما الحفي كالقفر والمسكنة فيصدق فيه مدعيه * ويحلف اذا اتهم استجباً * أو ايجاباً فيه خلاف * وأما الجلي كالغزاة وابن السبيل فيعطيان بقولهما * فان لم يحققا الموعود استرد منها * وأما المسكاتب والغارم فيطالبان بالبينة لامكانها * والاقرار مع حضور المستحق كالبينة على أظهر الوجهين * والاستفاضة كالبينة * والمؤلف قلبه ان قال نيتي في الاسلام ضعيفة صدق (و) * وان ادعى كونه شريعاً مطاعاً طوبى بالبينة لامكانها ﴿ الثانية ﴾ في قدر المعطى ﴿ والغارم والمسكاتب يعطيان قدر دينهما * والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدنى الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان

۳۵۴۴ ۳۲	دانشنامه
الف ۲۱	فقه
۹۹۲	فقه

الزكوات في منع النقل ووجوب استيعاب الاصناف * ثم النظر الى المال وقت حلولان الحول فيفرق الصدقة عنده * وفي صدقة الفطر ينظر الى موضع المالك على أظهر الوجهين * وأهل الحيام ان كانوا مجتازين فستحق صدقتهم من هو معهم * فان لم يجدوا مستحقا فينقلون الى أقرب بلد اليهم عند تمام الحول * وان كانوا نازلين في الحيام فيجوز النقل الى مادون مسافة القصر * الا اذا كانت الحلة منقطعة عن الحلة فقد قيل كل حلة ككفريّة فلا يجوز النقل * وقيل الضبط بمسافة القصر * الخامسة * يجوز للمالك تولى الصرف (ح م) بنفسه * ولا يجب التسليم الى الامام * وفي المال الظاهر قول قديم انه يجب * وأما الأفضل ففيه قولان * الا اذا كان الامام جأراً فالأولى التولى بنفسه * ثم الامام اذا نصب ساعياً فليكن جامعاً شرائط الولاية * ومن شرائطه أن يكون فقيهاً بأبواب الزكاة وليعلم الساعي في السنة شهراً يأخذ فيه صدقة الاموال * وليس الصدقات ويكتب عليها لله * وعلي نعم النبي صغاراً لتمييز أحد المالكين عن الآخر * السادسة * صدقة التطوع غير محرمة على الهاشمي * وصرفها سرّاً الى الأقارب والجيران أفضل * والاستحباب في شهر رمضان أكد * ومن احتاج اليه لنفقة عياله فلا يستحب له التصديق * فان فضل عن حاجته ووجد من نفسه منه^(٢) الصبر على الاضاقه استحب له التصديق بالجميع * والا فلا يستحب له أن يتصدق بجميع ماله لأحد * ووردت في الباب استقصيناها في البسيط والوسيط والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) المنة بالضم القوة اهـ

تم ربيع المعاملات ويليه ربيع المناكحات والحمد لله رب العالمين
 * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين *